

وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

حلب

دراسات تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية والتركيبة الاجتماعية والحركة الاقتصادية لأحد مراكز التجارة الدولية في الشرق الأدنى

(الجزء الأول)



تأليف
هاينتز غاوبه وأويغن فيرت

تعريب وتدقيق وتحديث
د. صخر علبي

يتناول هذا الكتاب مدينة حلب كإحدى مدن الشرق الأدنى من جهة وكمدينة إسلامية من جهة أخرى، وكمدينة قديمة تزخر بتراث عمراني فريد وتتوسط اليوم مدينة عصرية، مسلطاً الضوء على موقعها الجغرافي وعلى دورها الإقليمي والمحلي ومتتبعاً العوامل التي أثرت في ذلك.

وفي تناولهما لمدينة حلب آثر مؤلفا هذا الكتاب الالتفات إلى مواضيع تراثية ينم عنها عنوانه. فهو رصد لتطور البنية العمرانية للمدينة حتى مشارف العصر الحاضر ومحاولة تفهم للتركيبة الاجتماعية لسكان المدينة وتحليل معمق لدوران عجلة الاقتصاد في هذه المدينة.

تنبع أهمية هذا الكتاب من كونه ثمرة جهد مشترك لمؤلفين يعدّ كل منهما علماً في مجاله، فأحدهما جغرافي مشهود له بمؤلفاته وبأبحاثه ليس على صعيد ألمانيا وحسب، وإنما على صعيد أوروبا، أما الآخر الذي يُعرف الكتاب باسمه فهو مستشرق معروف وضليع في دراسات المدن الإسلامية من أصفهان إلى حلب إلى جدة إلى عمان والمغرب العربي مع أنه يؤثر حلب باهتمام خاص وقد سبق له أن قدم لحلب أعمالاً أخرى.

كما تنبع أهمية هذا الكتاب من كونه يوثق حلب في نهاية السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين وفي هذا سبق يسجل له. وتنبع أهميته من كونه تناول الموضوع بمنهج علمي يهدي الباحثين في هذا المجال إلى كيفية الاستفادة من كتب التراث. وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه يطرح على طاولة البحث أسئلة مفتوحة تنتظر الإجابة عليها.







حلب

دراسات تاريخية وجغرافية وعمرانية

(الجزء الاول)

حلب

دراسات تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية والتركيبة الاجتماعية والحركة الاقتصادية لأحد مراكز التجارة الدولية في الشرق الأدنى

(الجزء الاول)

تأليف
هاينتز غاوبه وأويغن فيرت

تعريب وتدقيق وتحديث
صخر علبي

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة — دمشق ٢٠٠٧

BEIHEFTE ZUM TÜBINGER ATLAS
DES VORDEREN ORIENTS
Reihe B (Geisteswissenschaften) Nr. 58

ALEPPO

Historische und geographische Beiträge zur baulichen Gestaltung,
zur sozialen Organisation
und zur wirtschaftlichen Dynamik einer vorderasiatischen
Fernhandelsmetropole

von

Heinz Gaube und Eugen Wirth

Textband

DR. LUDWIG REICHERT · WIESBADEN 1984

العنوان الأصلي للكتاب

هذا العمل هو ترجمة كاملة تتضمن تنقيحاً وتدقيقاً وتحديثاً للكتاب المشار إلى عنوانه الأصلي أعلاه والمعروف في الأوساط الأكاديمية وسواها باسم مؤلفه هاينتز غاوبه.

(المعرب)

العنوان المعتمد في المكتبة الألمانية:

غاوبه، هاينتز

حلب

دراسات تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية والتركيبة الاجتماعية والحركة الاقتصادية لأحد مراكز التجارة الدولية في الشرق الأدنى

تأليف هاينتز غاوبه وأويغن فيرت

فيسبادن: رايشرت ١٩٨٤

(ملحق بأطلس توبنغن عن الشرق الأدنى، السلسلة ب، العلوم الإنسانية، رقم ٥٨)

رقم الإيداع ISBN ٣-٨٨٢٢٦-١٩٣-٥

للمراجعة: فيرت، أويغن: أطلس توبنغن عن الشرق الأدنى /ملاحق/ ب

صدر عن دار نشر الدكتور لودفيج رايشرت، فيسبادن / ألمانيا ١٩٨٤

لقد تم القيام بهذا العمل في قسم البحوث الخاصة رقم ١٩ في توبنغن

وتم طبعه بتكليف من القسم الآنف الذكر

وبتمويل من هيئة البحوث العلمية الألمانية DFG



EBERHARD-KARLS-UNIVERSITÄT TÜBINGEN

Prof. Dr. Heinz Gaube

Universität Tübingen · Orientalisches Seminar
Münzgasse 30 · D-7400 Tübingen 1

ORIENTALISCHES SEMINAR

Telefon: (0 70 71) 29-26 76

Bearbeiter:

Datum: 20.11.94

Herrn
Dr. Sacher Olabi
POB 8925

Aleppo / Syrien

Lieber Herr Doktor Olabi,

nachdem wir nun hier gemeinsam für eine Reihe von Tagen Ihre arabische Übersetzung des Buches:

Heinz Gaube und Eugen Wirth

Aleppo

Historische und geographische Beiträge zur baulichen Gestalt, zur sozialen Organisation und zur wirtschaftlichen Dynamik einer vorderasiatischen Fernhandelsmetropole

ISBN 3-88226-193-5

Wiesbaden 1984

Seite für Seite durchgesehen und durchdiskutiert haben, möchte ich Ihnen für diese Arbeit danken, Sie zu ihr beglückwünschen und meiner Hochachtung vor Ihrer Gründlichkeit und Ausdauer Ausdruck verleihen. Sie haben den Wert des Buches durch Ihre Ergänzungen, Verbesserungen und Aktualisierungen erhöht. Diese werden auch in eine weitere deutsche Auflage des Werkes Eingang finden.

Herrn Kollegen Wirth und mir wäre es eine Freude und Ehre, könnte Ihre arabische Übersetzung und Bearbeitung unseres Buches bald in einem arabischen Verlag erscheinen.

Mit besten Grüßen bleibe ich

Ihr H. Gaube

صورة عن موافقة المؤلف على النشر

موافقة المؤلف على نشر الترجمة العربية

المرسل: البروفسور الدكتور هاينتز غاوبه
قسم الاستشراق - جامعة ابرهارد كارلز - توبنغن - ألمانيا -
هـ: ٢٩٢٦٧٦ - ٧٠٧١ - ٠٠٤٩
المرسل إليه: الدكتور صخر علبي
ص.ب ٨٩٢٥ - حلب - سورية

٢٠ /١١/ ١٩٩٤

السيد الدكتور صخر علبي

في ختام لقائي معك هنا (في ألمانيا) على طول أيام عديدة، طالعنا فيها معاً وناقشنا صفحة صفحة ترجمتك إلى العربية للكتاب المؤلف من قبلي بالاشتراك مع زميلي أويغن فيرت حول مدينة حلب تحت عنوان :

« حلب. دراسات تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية والتركيبة الاجتماعية والحركة الاقتصادية لأحد مراكز التجارة الدولية في الشرق الأدنى »

المودع تحت رقم ٥ - ١٩٣ - ٨٨٢٢٦ - ٣ ISBN والمنشور في فيسبادن / ألمانيا عام ١٩٨٤.

يسرني أن أتقدم لك بجزيل شكري على القيام بهذه الترجمة وأن أهنئك على النجاح بها، ويسعدني أن أعبر لك عن تقديري لمنهجيتك في العمل ولطول أناتك. كما يسرني أن أشهد هنا أنك زدت من القيمة العلمية للكتاب من خلال الإضافات والتصحيحات والتحديثات التي أدخلتها عليه هنا وهناك، والتي ستجد طريقها إلى الطبعة الألمانية مع تنقيح الكتاب للإصدار الثاني باللغة الألمانية.

وسوف يشكل مصدر سعادة وتشريف، لي ولزميلي السيد فيرت، صدور ترجمتك إلى العربية لكتابنا المذكور وتنقيحك له عن إحدى دور النشر العربية في وقت قريب عاجل.

وتفضل بقبول فائق تحياتنا على الدوام.

هاينتز غاوبه

Es ist uns eine große Freude, daß Dr. Sa'd Olabi sich die nicht geringe Mühe gemacht hat, unser Buch in das Arabische zu übersetzen. Es ist komplex geschrieben und steckt voll Details. Nur wer den Originaltext kennt, kann Dr. Sa'd's Kompetenz und Hingabe an die Sache voll verstehen. Deshalb gehört unser achtungsvoller Dank ihm.

Nach gelenkten Wegen zur Erforschung von Aleppo, E.W. hatte schon früher einen Stadtwegweiser "Aleppo, Damaskus, Beirut" publiziert, und H.G. hatte sich mit den arabischen Inschriften von Aleppo beschäftigt, begannen wir 1973 gemeinsam uns an die Sache, der Geographie + der Architektur, den Geheimnissen dieser einzigartigen Stadt zu nähern. Insgesamt haben wir ca. 1/2 Jahr in Aleppo verbracht, sind alle Gassen abgelaufen, haben in jeden Hof geguckt.

Dies wäre nicht durch die aktive Hilfe von Khalil Haiyate möglich gewesen, der unsere Arbeit unbürokratisch und aus Liebe zu seiner Heimatstadt unterstützt hat.

Viele der (in diesem Buch vorgelegten) Details kamen aber aus Inschriften und den Werken Aleppiner Historiker: Ibn Šaddad, Ibn aš-Šihna, Ibn al-Ağami, Gazzi + Tabbakh: ihnen und ihren Andenken sei diese Übersetzung unserer Arbeit gewidmet.

H.G. + E.W.

In der Bibliographie nachsehen! Titel, Daten!

تصدير المؤلف للطبعة العربية بخط يده

تصدير المؤلف للطبعة العربية

لقد سُررنا جداً لقيام الدكتور صخر علبي بترجمة كتابنا هذا إلى اللغة العربية، متكبداً في سبيل ذلك – بالتأكيد – جهداً كبيراً وعناء طويلاً، مردهما إلى أن الكتاب مكتوب بلغة رفيعة ومصاغ ببلاغة عالية، عدا عن أنه يتناول معارف متعددة ويتعمق في أمور متنوعة. على كل حال لن يستطيع إيفاءَ الدكتور صخر علبي حقه وتقييم كفاءته وتقدير جهده إلا من كان على دراية تامة بالنص الأصلي للكتاب، فلذلك له منا كل التقدير والامتنان.

أما عن هذا الكتاب، فقد جاء تتويجاً لجهد مشترك بيننا نحن المؤلفان، بعد أن كان لكل منا أبحاثه المستقلة عن مدينة حلب ومنهجه الخاص. إذ سبق ذلك أن قام أحـدنا– أويغن فيرت – بنشر دراسة مقارنة من وجهة نظر جغرافية بين ثلاث مدن شرق أوسطية: دمشق وحلب وبيروت، وانشغل الآخر – هاينتز غاوبه – بالخطوط العربية المنقوشة على عمارات حلب. ومن ثم بدأنا عام ١٩٧٣ بالعمل سوية على تلمس خفايا هذه المدينة الفريدة، وذلك على منحيين: أحدهما جغرافي، والآخر استشراقي، الأمر الذي تطلب منا قرابة ما مجموعه نصف عام في ربوع حلب الشهباء، زرنا أثناءه كل الحارات وطرقنا كل الأزقة ووصلنا إلى كل عقار.

بيد أن كل ذلك ما كان ليتسنى لنا لولا المساعدة الكبيرة التي قدمها لنا السيد وحيد خياطة (مدير الآثار والمتاحف)، الذي منحنا كل الدعم متجاوزاً كل أنواع الروتين والشكليات ومنطلقاً من حبه لمدينته الشماء.

إلى جانب ذلك تجدر الإشارة هنا إلى ذلك الكم الهائل من المعلومات التي نهل منها هذا الكتاب والتي تم اقتباسها من مخطوطات وأعمال عدد من المؤرخين الحلبيين، أمثال ابن شداد وابن الشحنة وابن العجمي والغزي والطباخ. فإلى روح هؤلاء وتخليداً لذكراهم العطرة نهدي الطبعة العربية من هذا الكتاب.

صيف ١٩٩٧.

هاينتز غاوبه و أويغن فيرت

ثبت المراجع والصور

إن كلا المؤلفَين مهتَمان بمدينة حلب ويتابعان أبحاثهما حولها منذ أكثر من عشرين عاما؛ فقد سبق لهما أن قاما بنشر بعض نتائج عملهما في مطبوعات أخرى سابقة. ففي الباب الأول يعاد على بعض الصفحات (٨-١٠) طرح بعض الأفكار التي سبق للمؤلف أ. فيرت أن طرحها فيما مضى في مقارنته بين مدن دمشق وبيروت وحلب التي نشرها عام ١٩٦٦ في كتاب خصه بالموضوع نفسه. وعلى نحو مشابه ترد في الفصل السادس المعنون بـ: "حلب كمثال نموذجي لمدينة شرقية ـ إسلامية كبيرة " بعض الفقرات والصيغ التي تم استقاؤها من العمل التالي (الذي لم يرد ذكره في قائمة المراجع) للمؤلف أ. فيرت: المدينة الشرقية ـ الخصوصيات المميزة لمدن شمال أفريقيا والشرق الأدنى من وجهة نظر جغرافية. والمنشور في: " أبحاث في إرلنغن. سلسلة محاضرات نادي الكسندرينوم التابع لجامعة إرلنغن في نورنبرغ ـ إرلنغن ١٩٨٢، ص ٧٤-٧٩ ".

وفيما يخص الأشكال فقد تمت إعادة صياغة الشرائح المقتطفة من مخطط المدينة والمحمولة على الشكلين ٧و٩ بعد موافقة السلطات المعنية بالأمر. كما قامت مديرية الآثار السورية ومتحف حلب على نحو ودي للغاية بوضع مخططات للشكلين ٣٠ و٣٤ تحت تصرف المؤلفَين. أما عن الصورة المحملة على الشكل ٧١ (حلب منظر عام) فهي قصاصة من جريدة يومية فرنسية لم يعد بالإمكان التعرف على اسمها بوضوح.إلا أن الأخبار والأنباء المطبوعة على خلف هذه القصاصة تساعد في إرجاع تأريخها إلى أوائل عام ١٨٥٧م.

وكمصدر هام جداً يتوجب هنا في النهاية التنويه إلى الأعمال التي تركها المعماري الفرنسي باسكال كسافيه كوست الذي ولد في مرسيليا في ٢٩ تشرين الثاني ١٧٨٧ م. وقد مكنت المكتبة الوطنية في مرسيليا على نحو متفهم جداً المؤلف أ. فيرت من القيام بدراسة دقيقة للعديد من المخططات والكراسات التي تتضمن مساقط أفقية وواجهات وما إلى ذلك مرسومة باليد. ففي المجلد الثاني توجد رسومات ومخططات ومساقط أفقية من مدينة حلب، تتعلق قبل أي شيء بالبيوت السكنية الفخمة وبالكنيس اليهودي.

أما الصور الأربع والعشرون المحملة على الصفحات ذات الأرقام فهي من تصوير المؤلف هـ. غاوبه.

كلمة المعرب

ذات يوم تصادف مع نهاية عام ٩٣- كنت قد خلوت فيه إلى نفسي أعد العدة لاستقبال عام جديد - زارني في مكتبي على حين غرة الأستاذ الكبير هاينتز غاوبه - الذي يعرف هذا الكتاب باسمه - متسائلاً عن إمكانية قيامي بترجمة كتابه الذي كان قد أعده عن حلب بالتعاون مع زميله الجغرافي الكبير أويغن فيرت وقامت دار نشر رايشرت الألمانية بنشره عام ١٩٨٤، وبالرغم من أنه كان في عجلة من أمره فقد استأثر بالحديث مستفيضاً بالكلام عن كتابه ومعرباً عن توقه الشديد لرؤية كتابه منقولاً إلى العربية، ولم يدع الرجل لي فرصة لسؤاله عمن رشحني لهذه المهمة ولم يسألني إن كنت على دراية بكتابه، فقد كان واثق الخطوة وهادئاً يشوب هدوءه خيبة أمل بمن وعدوه بترجمة كتابه سابقاً ثم حنثوا بوعدهم، وختم حديثه بسؤالي عن استعدادي للقيام بترجمة كتابه ولم يكن أمامي في حضوره الذي شرفني به وتجاه الأمل البادي في عينيه سوى أن أعرب عن استعدادي للقيام بهذه المهمة التي كنت أجهل آنذاك أبعادها وحيثياتها، بعدها عاجلني بالسؤال عن المدة التي أحتاجها للقيام بذلك وعندما لم يستطع أن ينتزع مني التزاما بمدة محددة عبر عن رغبته بألا يستغرق الموضوع وقتاً طويلاً ثم مضى غير آبه كما بدا لي بما سيتمخض عنه ما دار بيننا.

بعد زيارة السيد غاوبه لي اجتاحتني رغبة جامحة للقيام بترجمة كتابه عن حلب، ليس نزولا عند رغبته أو تنفيذاً لوعد قطعته على نفسي ولا لتحقيق مأرب شخصي أو ما شابه ذلك وحسب، وإنما وفاء لحلب أيضاً: لحلب القديمة التي لا تزال ذاكرتي تشتعل بذكريات جمة عن الحياة فيها ولا تزال مخيلتي تختزن صوراً لا حصر لها منها، ففي إحدى حاراتها نشأت وترعرعت على مدى خمسة عشر ربيعاً وفي دورها البسيطة في مظهرها والغنية في داخلها - كسكانها ـ نهلت قيما لا أزال أعتز بحملها، وعبر أزقتها كنت أدلف إلى المدارس التي تعلمت فيها والتي اصطفت حول قلعتها متخذة من الدور التي هجرها ذووها مقر لها، وإلى أسواقها - ولاسيما سوق المدينة ـ ومنشآتها الخدمية والاقتصادية الأخرى كنت أتردد بصحبة والدي لتسيير شؤون حياتنا اليومية، ومع أمي كنت أحج إلى جوامعها - ولاسيما الجامع الكبيرـ وإلى المقامات والمزارات المنتشرة في كافة أرجاء المدينة، ومع الأهل كنا نجوب الحواري المتقاربة المتباعدة الموزعة داخل أسوار المدينة وخارجها لزيارة الأهالي والأصدقاء الذين كان معظمهم - إن لم يكن كلهم - لا يزال يقطن حتى أوائل السبعينات في المدينة القديمة وعند تخومها.

وبعد انتقال الأهل – على غرار سواهم – إلى خارج المدينة القديمة لم تنقطع صلتي بها يوما ما،ثم جاءت دراستي للهندسة المعمارية لتوثق ما يربطني بها ولتنمي في وجداني اهتماما بالتراث العمراني ساقني بعد إنهائي لدراسة العمارة إلى الانتساب إلى معهد التراث العلمي العربي في جامعة حلب لمتابعة دراستي ولتكريس هذا الاهتمام، وهناك أتيحت لي الفرصة للاهتداء إلى أمهات الكتب التي تعنى بحلب والتي تشكل مرجعاً لكل الباحثين في تاريخ حلب، وهناك شاءت الأقدار أن تحط بي الرحال على طريق البحث في تطور المدينة العمراني الذي توج بنيلي دبلوم دراسات عليا في المجال المذكور.

لكن كل هذا الاندفاع كان علي أن ألجمه وأن أنصاع لصوت آخر كان يدوي في داخلي ويملي علي أن أتابع دراستي العليا في مجال العمارة والعمران، وفي هذه الأثناء طرأ تطور مفاجئ غير مجرى حياتي فقد أتيحت لي الفرصة أن أصبح معيداً في كلية العمارة وسرعان ما تم إيفادي إلى ألمانيا لتحضير الدكتوراه في ميدان مغاير تماماً لايمت لحلب وأخواتها بصلة ويفتح لي الباب واسعاً للإطلاع على علوم العصر، وهكذا خبت جذوة هوى حلب في داخلي وفتر ذلك الاهتمام بالتراث لفترة امتدت إلى ما بعد حصولي على الدكتوراه واستمر انشغالي بأبحاث أخرى لا تقل أهمية عن هموم التراث إلى أن جاءت دعوة الأستاذ الكبير غاوبه لي لتحرك جمراً كان يتقد كما يبدو تحت الرماد ولم يكن هناك بد من تلبية النداء، فلم أجد نفسي سوى مشغولاً بإعادة جدولة أولوياتي ومنهمكا بإعداد العدة للقيام بترجمة كتاب غاوبه عن حلب، وقد تهيأت لي حينها جميع الظروف المواتية لإنجاز هذا العمل فقد اتفق أن كنت في تلك الفترة مستقرا على كافة الأصعدة والمجالات متقد الذهن وخلي البال، وهكذا وجدت نفسي مع حلول عام ٩٤ قد عقدت العزم على أن أركن اهتماماتي الأخرى جانباً وأن أتفرغ تفرغاً شبه تام لهذه المهمة التي بدت لي حينها سهلة المنال.

والحقيقة أنني عندما عكفت على ترجمة هذا العمل لم يدر بخلدي ما ينتظرني من مشقة وعناء وكم سيكلفني من وقت، فبالرغم من أن هذه التجربة لم تكن أول تجربة لي ـــ سواء في مجال الترجمة أو في مجال الكتابة – وبالرغم من أني أملك زمام كل من العربية والألمانية ومن إلمامي بما كتب عن حلب حتى ذلك الحين، إلا أنني وجدت نفسي أمام عمل مكتوب بلغة رفيعة جداً، بل ويتفنن كل من مؤلفيه بنحت مفرداته ويتناول كل منهما بالعمق جوانب لا تتعلق دوما بحلب التي أعرفها أو التي عرفتها من المصادر التي توفرت لي قبل ذلك. فالعمل مكرس لاشك لحلب ولكن عنوانه الثانوي يفصح عن مضمونه فهو دراسة لبنى المدينة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية عبر تاريخها الممتد حتى منتصف القرن العشرين.

فحين يتم تناول البنية العمرانية ينفرد أحد المؤلفين بتحليلها وعلاقاتها في إطار العالم القديم ويختص الآخر بمناقشة تطورها خلال العهود الإسلامية، ثم يبرز أحدهما خصوصية موقعها ليأخذك بعدها المؤلف الآخر في رحلة عبر الزمان متقصياً أثر

الحوادث التاريخية على تطور المدينة وعمرانها ليعود بك زميله إلى الوقت الحاضر ليظهر لك ارتباط حلب التاريخية بحلب اليوم.

وحين يتم تناول البنية الاجتماعية يستطيع القارئ تتبع أثر العلاقات الاجتماعية على تكوين الحي السكني ودور الحياة الدينية والثقافية والفكرية في تصميم المباني المختلفة كما يستطيع القارئ قراءة احتياجات سكان المدينة الذين سادوا ثم بادوا من خلال الخدمات التي توفرت في الأحياء والمحلات السكنية التي يرصدها العمل على مر قرون عديدة، ولا يتوقف العمل عند هذا الحد بل يحاول تحليل النماذج المختلفة لشبكة الشوارع التي أوجدتها الحقب التاريخية المختلفة والتي تأثرت بالتأكيد بالاعتقادات التي سادت عبر العصور المختلفة، ثم يأخذك العمل في رحلة تاريخية للتعرف على شبكات المياه التي غذت المدينة في عصور مختلفة ليحط بك الرحال عند المؤسسات الوقفية وليطلعك على الظروف التي أسهمت في إنشائها وساعدت في انتشارها وليدعك تتلمس بصمتها على عمران المدينة.

وحين يتم تناول البنية الاقتصادية تشعر أن الكتاب يمور بالحركة بين يديك لما فيه من وصف للنشاط الاقتصادي، فهو يسلط الضوء على دور حلب كأحد المعاقل الاقتصادية عبر التاريخ وعلى أثر الأحداث التاريخية الكبرى على تألق المدينة أو انحسار الضوء عنها وهو يربط بوضوح بين الازدهار الاقتصادي للمدينة وبين النشاط العمراني الذي شهدته عبر عهود مختلفة، من ناحية أخرى يتناول العمل تتبع تطور سوق المدينة الرئيسي ونشأة الأسواق الثانوية والمحلية والظروف التي أوجدتها والأدوار التي لعبتها ولا ينسى الوقوف عند المحاور الرئيسية والثانوية في المدينة التي ضجت عبر القرون أو لفترة محدودة بأحد أوجه النشاط الاقتصادي مع التأكيد في كل المفاصل على أن اقتصاد حلب لم يعن بالتجارة وحسب وإنما أيضاً وقبل كل شيء بالمهن اليدوية والحرف التقليدية.

إلى جانب اللغة النوعية التي كتب بها العمل وإلى جانب الموضوعات المتشعبة التي تناولها والتي حتمت الرجوع إلى مراجع ومعاجم وأطالس متخصصة كي يتسنى فهمها – فحتى يتسنى فهم دور حلب في العالم القديم مثلاً لم يكن من الممكن ترجمة ما ورد في أحد فصول هذا الكتاب على نحو مقتضب ومكثف دون العودة إلى المراجع المتعلقة بذلك والتحليق في فضاءات ذلك العالم – لبد من الإشارة هنا إلى أمر آخر حتم البحث والتقصي وليس الترجمة وحسب، فأحد المؤلفين يتقن العربية كأبنائها – بل ويستطيع التمييز ليس فقط بين لهجات الأقطار العربية المختلفة وإنما أيضاً بين لكنات المنحدرين من أقاليم مختلفة داخل القطر الواحد – وكونه يتقن العربية فقد شكلت المراجع العربية بالنسبة له مصدراً وحيداً لبعض الفصول واقتبس منها في مواقع محددة مقاطع كاملة، لذلك لم يكن من الممكن ترجمة ما ورد عنده مقتبساً عن العربية دون الرجوع إليها وتقصي ما أراد إيجازه منها، علماً أنه لم يكن من الممكن العودة إلى

جميعها خاصة أن بعضها مخطوطات محفوظة في مكتبات عواصم وسط أوروبا. أما المؤلف الآخر فلا يجيد العربية كما يبدو لأنه اقتبس معلومات عن حلب ترجمها عدد من معاصريه أو ممن سبقه إلى الإنكليزية أو الفرنسية من العربية، وكان لابد لذلك من العودة إلى المراجع التي أخذ عنها جميعا أو المصادر التي اقتبس منها من أخذ عنهم.

أمر آخر لابد من الإشارة إليه هنا استغرق البت به وقتاً طويلاً وتطلب جهداً كبيراً، فبعد أن تمت الترجمة وبعد أن تمت العودة إلى معظم المراجع والمصادر التي اعتمدها المؤلفين تبدى أمام ناظري كم هائل من التناقضات بين هذه المصادر وكم آخر من الأخطاء عند مؤلفي هذا الكتاب بل وفي المصادر، فبعض ما ورد عند الغزي مثلاً لا يتفق مع ما أورده هرتزفيلد وبعض ما اتفق عليه الاثنان يناقضه ما ورد عند سوفاجيه أو عند ابن العديم، من ناحية أخرى كانت هناك أخطاء عند مؤلفي هذا الكتاب فيما اقتبسوه عن المصادر العربية لأن الأمر التبس عليهما تارة ولأنهما كانا في عجلة من أمرهما تارة أخرى أو لأنهما اقتبسا معلومة غير دقيقة بالأصل أخطأ صاحبها بتوثيقها، كل ذلك وضع أمامي علامات استفهام متفاوتة المقاس حتمت الرجوع إليها في مرحلة لاحقة قبل دفع العمل إلى الطباعة.

وعندما شارفت على الانتهاء من ترجمة هذا العمل وكدت أنتهي من إعداد المسودة الأولى له شاءت الأقدار أن أتوقف عن متابعة هذا العمل في أوج زخمه وفي قمة انشغالي به، فقد أتيحت لي الفرصة للسفر إلى ألمانيا والإقامة هناك لبضعة أشهر مستفيداً من منحة دراسية ألمانية للبحث في موضوع آخر تماماً يصب في اختصاصي في " العمارة " ويتفاعل مع همومها.

وبالرغم من اضطراري للتوقف ولو إلى حين عن الاستمرار في ترجمة هذا العمل لكنني سعدت لأنها فرصة نادرة لمتابعة ومناقشة ما توصلت إليه مع مؤلفه مباشرة. وبالفعل تحول ما صبوت إليه إلى حقيقة فقد اصطحبت معي إلى ألمانيا مسودة هذا العمل الذي بين أيدينا مع كل إشارات الاستفهام والتعجب التي سكنتني والتي دونتها على حواشي وهوامش المسودة، وهناك في ألمانيا وخلال الأشهر الأخيرة من عام ٩٤ كنت أسافر من حين لآخر من المدينة التي فتحت لي جامعتها أبوابها لمتابعة أبحاثي فيها إلى حيث يسكن الأستاذ الكبير هـ. غاوبه الذي غمرني بكرمه وتفهمه وتواضعه، وهناك في ركن قصي من منزله المشرعة نوافذه الواسعة على حديقة غناء تضفي عليه سكينة وهدوءاً وتطلق للمرء العنان للتفكير والتأمل، في ذلك الركن من منزله الذي تشغل المصادر والمراجع المكتوبة بلغات متعددة جميع جدران صالاته وردهاته وأقبيته تشرفت على مدار ساعات طوال في كل مرة استضافني فيها صاحبه بمراجعة مسودة ترجمة هذا العمل ومناقشتها في ظل أجواء مثالية تعلمت منه خلالها الكثير من دون أن يدري، وإن كنت أنسى فلن أنسى أول لقاء بيننا في بيته، حيث ذهبت إليه يسكنني هاجس التعبير عن

تحفظاتي حول ما ورد في كتابه من وجهات نظر لم أستطع أن أتفق معها وحول أخفاء لم يكن بوسعي التغاضي عنها، لكن هذا الرجل الكبير الذي علمته الحياة معالجة الأمور بحكمة كبر أكثر في عيني عندما استطاع بنظرته الثاقبة قراءة القلق البادي في عيني وبادر ببساطة ليسألني عما يشغلني وعن المشاكل التي اعترضتني خلال القيام بترجمة هذا العمل مزيلاً بذلك كل الحواجز ومنقذاً إياي من بلبلة أفكاري، عندها هدأت من روعي وأفصحت له بهدوء مشوب بالحذر عن كل ما ينتابني من تساؤلات وعن كل ما يراودني من تحفظات وعندما تأكدت أنه يسمعني بجد ويأبه لملاحظاتي تجرأت – ولا أعرف كيف وأتتني الجرأة – لأفضي له دفعة واحدة بما يعذبني – بالمغالطات التي عثرت عليها – وبالأخطاء التي اكتشفتها خلال الترجمة. لم أتلق تجاه ذلك أية ردة فعل أو أية مداورة أو مجاملة وإنما معالجة للموضوع بحنكته المعهودة بجمل حازمة واضحة لا تحتمل التأويل، فقد جاء أول ما نبس به مطمئناً – فقد ذكرني بحكمة عربية صرفة تنص على أن "العصمة لله " ــ ليتجاوز مسألة المغالطات والأخطاء التي أشرت إليها ومؤكداً على ضرورة تجاوزها فيما لو ثبت له وجودها بعد مراجعتنا للنص والترجمة معاً، أما عن وجهات النظر المختلفة فقد اقترح علي بعد نقاش لم يشأ له أن يستمر طويلاً أن أبقى أمينا على متن النص وأن أضيف له ما شئت من حواشي لن يتدخل فيها مطلقا للتعبير عن وجهات نظري وعما أريد أن أقوله ولم يكن طلبي يتعدى ذلك فاتفقنا وانطلقنا نناقش ترجمة كل فصل صفحة صفحة.

بعد عودتي من هذه التجربة الفريدة الغنية كان بانتظاري في حلب مهام عمل جديدة تزامنت مع متاعب شخصية ومشاكل حياتية خاصة وأسهمتا معاً في خلق ظروف موضوعية وذاتية استحالت معها ولو إلى حين العودة إلى كتاب غاوبه وترجمته، على كل حال لم تتم لي البتة بعد ذلك الفرصة مجدداً للتفرغ – كما في المرة الماضية – لهذا العمل، وإنما العودة إليه من حين لآخر لفترات متقطعة طالت حينا وقصرت أحياناً، وكان علي في كل مرة أن أكرس وقتاً لا بأس به من أجل لملمة أفكاري والتحليق مجدداً في فضاءات تاريخية مختلفة والعوم في مدارات كونية متباينة، كان لحلب دور فيها جميعاً، كما تطلب الأمر في كل مرة تركيزاً فائقاً لإعادة الربط بين الأفكار المتقاربة الموزعة على الفصول المتباعدة. وقد انصرفت في هذه المرحلة لتدقيق الترجمة وتهذيبها عموما وتكثيفها في مواقع محددة وإعادة النظر بها في مواقع محددة أخرى، وتجدر الإشارة إلى أنني كنت ألجأ في حالات حدية إلى أصدقاء ثقات بعضهم يجيد لغات لا أفهمها وبعضهم الآخر يجيد ما أتقنه من لغات للتشاور في مقاطع كاملة أو جمل متفرقة استعصى علي لسبب أو لآخر فهمها وغالباً ما كان للنقاش معهم دور كبير في انقشاع الغيوم التي حالت دون رؤيتي لما أراده المؤلف، وعلى نحو مواز لتدقيق الترجمة فقد انصرفت في هذه المرحلة أيضاً إلى تدقيق المعلومات الواردة في النص والتأكد من صحتها وتجاوز أي التباس تشكل حولها حتى الآن.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العودة إلى المصادر والمراجع كانت كفيلة أحياناً بتبديد أي غموض وإن كانت مضنية، فلفهم ما تم تكثيفه في هذا الكتاب في صفحة أو أقل عن أوقاف الخسروية مثلاً، كان لابد من تتبع قراءة فصل كامل حوله عند الغزي وتتبع المنشآت الوقفية الوارد ذكرها عنده على مخطط المدينة أو المحلة السكنية للتأكد من موقعها، لكن العودة إلى المصادر والمراجع لم تكن كافية أحياناً، فقد تطلب الأمر مراراً التردد على محلة سكنية محددة للبحث عن معلم من معالمها ورد ذكره في أحد المراجع في سياق الحديث عن مسار شبكة المياه في المحلة أو في إطار الحديث عن شبكة الشوارع التي وجدت في فترة محددة والتي فرضت البنية العمرانية للمحلة السكنية وذلك حرصاً على فهم أفضل لهذه الشبكة أو تلك، ولم يكن الوصول إلى هذه المعلم أو أطلاله أو موقعه على الأقل بالأمر السهل، وكنت ألجأ في سبيل ذلك إلى المعمرين أو المتقدمين في السن في تلك المحلة منفقاً وقتاً لا بأس به في تحريض ذاكرتهم وكان لذلك فضل كبير أحياناً في تحديد موقع معلم اندثر أو كاد أن يندثر أو تغير اسمه أو تحولت مكوناته أو تبدلت مقوماته، كما تطلب الأمر مراراً وتكراراً زيارة معلم محدد للبت في جدل اكتشفته في المراجع حول تاريخ إنشائه أو تجديده أو تطويره أو ترميمه وغالباً ما كانت زيارة المعلم والتعرف على عمارته وقراءة ما نقش على حجارته كفيلا بتحفيزي للوصول إلى حقيقة الأمر. وفي هذه المرحلة التي كرستها للتدقيق والتحقيق كان الأستاذ الكبير هـ .غاوبه الذي يتردد عادة بشكل مستمر على المدينة يزورني من حين لآخر في مكتبي المتواضع ليقف بالذات على مراحل تطور العمل، وكان ممتعاً بالنسبة لي أن أناقش مع هذا الرجل العالم شؤون حلب في القرن الثالث عشر وأحوالها في القرن التاسع عشر وأن أتعلم منه الكثير، وقد تسنى لي اغتنام الفرصة في إحدى زياراته لأحصل منه على مقدمة للنسخة المعربة من كتابه سطرها بخط يده وآثرت أن أستهل هذا العمل بها.

مع الانتهاء من تدقيق ترجمة الأبواب الثلاث الأولى والتحقق من المعلومات الواردة بها كنت قد أنهيت عملياً تعريب كتاب غاوبه لأن هذه الأبواب تشكل متن هذا الكتاب وتميزه عن غيره، فهي تتناول على نحو متكامل مكونات العنوان الثانوي للكتاب أي البنى العمرانية والاجتماعية والاقتصادية تاريخياً وجغرافياً، وفيها يطرح المؤلفان فرضياتهما ونظرياتهما ورؤاهما وأفكارهما ووجهات نظرهما ومقارباتهما ومقارناتهما وتساؤلاتهما المفتوحة التي تشكل مدخلاً لأبحاث تنتظر من يقوم بها، أما الباب الرابع فقد جاء بالحقيقة وبالرغم من غناه رديفاً للأبواب السابقة ولم ينل من المؤلفين نفس الاهتمام الذي أولياه للأبواب السابقة، وهو دليل بأهم معالم المدينة التي ورد ذكرها في الأبواب الثلاث الأولى والتي لم يرد ذكرها.

وأهم ما يميز هذا الباب أنه إشكالي، وهو إشكالي لأنه كان من المفترض أنت يعرف ويوثق أهم معالم المدينة التاريخية، لكنه أتى على ذكر منشآت ليس بذات قيمة تاريخية أو فنية أو سوى ذلك وأهمل في نفس الوقت معالم هامة جداً لم تتح للمؤلفين خلال زياراتهما القصيرة التعرف على موقعها كما يبدو، وهو إشكالي لأنه لم يتناول جميع المعالم التي أتى على ذكرها بنفس الجدية وبنفس الأهمية، وهو إشكالي أيضاً لأنه تضمن أخطاء في تسمية بعض المعالم وأخرى في تحديد مواقع معالم أخرى، وبغض النظر عن إشكالياته هذه فقد نهج غالباً عند تناول كل معلم على تلخيص ما ذكر حوله في الأدبيات ثم توثيق وضعه أوائل الثمانينات. لذلك كله آثرت فصل هذا الباب بالكامل عن الكتاب – علماً أن فصله لن يحول دون فهم الأبواب الثلاثة الأولى – وإصداره في ملحق خاص متجاوزاً فيه الإشكاليات المشار إليها أعلاه ومتمماً المشوار الذي بدأه المؤلفين من خلال إضافة معلومات عقب تناولهما لكل معلم ترصد وضعه إبان نهاية القرن العشرين ومن خلال توثيق معماري وبصري لكل معلم طالما ذلك ممكناً.

تلت هذه المرحلة، مرحلة معالجة النص وترجمته وتعريبه، مرحلة لا تتطلب كسابقتها جهداً فكرياً وإنما ترهق من يقوم عليها بدنياً وعصبياً وتتطلب قدراً لا بأس به من المال والكثير الكثير من الوقت، ولن أفشي سراً إذا بحت هنا أنها استغرقت وقتاً أكثر مما استغرقته عملية الترجمة والتعريب، فعندما تم الانتهاء من إعداد المسودة النهائية لهذا العمل بدأت رحلة البحث عمن يقوم بطباعتها وبإعداد وتجهيز نسخة ممغنطة عنها فكنت انتقل من مكتب إلى مكتب من المكاتب المختصة بذلك لأقابل بالاعتذار، مرة لكبر حجم العمل ومرات لصغر حجم الخط الذي أعدت به المسودة ولأسباب أخرى ولم يكن هناك أمامي في النهاية سوى الجلوس ساعات طويلة إلى جانب ناسخ على الحاسب وتلقينه جملة جملةً الفصول المتتالية ليقوم بعد ذلك بنسخ ما لقنته إياه على ورق لأنفق من ثم ساعات في البيت على قراءته وتنقيحه ولأعيد فيما بعد الأوراق المدققة إليه ليقوم بتصحيح الأخطاء ومن ثم إعادة الطباعة لأدفع بذلك من ثم إلى من يقوم بتدقيقها لغوياً على حسابي ليدون عليها ملاحظاته ومن ثم أعيدها إلى الناسخ ليقوم بإعدادها من جديد وليعيد طباعتها وكان عليَ في كل مرة أن أقرأ النسخة المنقحة ثانياً وثالثاً حتى يستقيم الأمر.

من ناحية أخرى تطلب الأمر مني في هذه المرحلة تكليف فنيين مختصين بمعالجة الأشكال والصور التي تضمنها النص، فكانوا يقومون بنسخها أولاً من النص الأصلي لأجلس من ثم بجانبهم لتعريب ما هو مدون على الأشكال أو في الجداول، وكان علي قبل ذلك البحث في المراجع والأطالس عن مرادفات لأسماء المدن أو الوحدات المستعملة أو المصطلحات المدونة هنا وهناك، وعلى نحو مماثل تم تكليف فنيين مختصين بمعالجة الخرائط الكبيرة الملحقة بهذا العمل وتعريب ما هو مدون عليها وترجمة قائمة

المصطلحات المثبتة عليها، وبعد الانتهاء من طباعة النص كان لابد من البحث عن ناسخ آخر يستطيع إنزال الأشكال التي تمت معالجتها وتعريبها في مكانها الصحيح من النص المعرب وكان ضرورياً دوماً تواجدي إلى جانبه. وهكذا لم يكن أمامي في هذه المرحلة التي لم يكن لي فيها معين سوى أن أتابع جميع الأمور بنفسي وممولاً جميع هذه من جيبي ومبذراً وقتاً يتعذر تقديره ويستحيل تعويضه.

بعد هذه المرحلة المملة المضنية المرهقة على أصعدة شتى والتي كنت أواسي نفسي خلالها بما سيتحقق لي في نهايتها والتي توجت بإعداد نسخة معربة من كتاب حلب لمؤلفيه هـ .غاوبه وأ.فيرت – مع نسخة منضدة الكترونياً – ابتدأت مرحلة البحث عن ناشر يهتم بهذا الكتاب المعد في الحقيقة للخاصة وليس للعامة رحلة تذوقت خلالها مذلة السؤال وجوبهت خلالها بإحجام دور النشر الخاصة – حتى تلك التي توهمت أنها مهتمة بنشر الكتب التراثية والتاريخية – وتجرعت خلالها هوان اعتذار المؤسسات العلمية التي كرست ولا أزال كل وقتي لها وإعراض الجمعيات التي أنتمي إليها عن القيام بذلك متذرعة بحجج لم ولن استطع أن أتفهمها، ولم أهتدي ربما خلال هذه الفترة إلى الهيئات المهتمة بنشر مثل هذه الكتب وبقي هذا العمل مركوناً في مكتبي مشكلاً مصدر عذاب لي كلما وقع ناظري عليه إلى أن أتيحت لي فرصة ذهبية لطرح الموضوع على وزارة الثقافة بعد أن ندبت إليها مديراً لآثار ومتاحف حلب عام ٢٠٠٢ وكان أن تحقق ما صبوت إليه طويلاً، لكن العمل لم يرَ النور. إلا بعد سلسلة إجراءات فنية اشترطتها الوزارة وكلفتني وقتاً ومالاً إضافياً، فقد كنت اتفقت فيما سبق مع المؤلف على أن أعد النسخة المعربة من العمل على نحو موازٍ لشكله وحجمه الأصلي وبناءً على ذلك كنت قد نضدت العمل على صفحات من قياس A٤، الأمر الذي لم يتفق مع مقتضيات الطباعة في وزارة الثقافة، فكان لابد من إعادة تنسيق النص على صفحات ذات مقاس أصغر وقد جر ذلك كماً هائلاً من العمل لا يمكن تقديره ابتداءً بإعادة ترتيب الحواشي وإنزال الأشكال في أماكنها الملائمة وانتهاء بإعادة فهرسة الاماكن والأعلام والحوادث.

في الختام لابد لي من أشكر المولى تعالى الذي مكنني من إنهاء هذا العمل، كما لابد لي من شكر كل من المؤلفين هـ .غاوبه وأ.فيرت على السماح لي بتعريب كتابهما عن حلب وأخص بالشكر الجزيل الأستاذ الكبير هـ . غاوبه على تفانيه في متابعة النسخة المعربة، كما أتوجه بالشكر إلى وزارة الثقافة التي كرمتني بنشر هذا العمل وأخص بالذكر د.عبد الرزاق معاذ معاون وزير الثقافة على دوره الخاص في هذا السياق ويطيب لي هنا أن أشكر الأستاذين الكبيرين د. أحمد هبو ود. سامي شلهوب اللذين كلفا من قبل وزارة الثقافة بتقييم هذا العمل، كما أجد نفسي ملزماً بتقديم الشكر إلى عدد قليل من الزملاء الذين شدوا من أزري خلال هذه المهمة بدون تردد ومن دون انتظار أية

مكافأة مادية أو معنوية والشكر منوط بعدد كبير من الفنيين الذين تفانوا في إخراج هذا العمل بأحسن حلة والذين لا يتسع هنا المجال لذكرهم ولا يفوتني أن أشكر بالطبع أهلي وأحبابي الذين تفهموا عن طيب خاطر المهمة التي تكفلت بها وأبعادها المادية والمعنوية وشجعوني ودعموني بلا حدود حتى رأى هذا العمل النور.

وأخيراً يطيب لي أن أنهي كلمتي على النحو الذي اختتم به الأستاذ الكبير هـ. غاوبه مقدمته للطبعة العربية من كتابه عن حلب بإهداء هذا العمل إلى أرواح من خلدوا حلب في أعمالهم فخلدتهم: إلى أرواح ابن العديم وابن الشحنة وابن العجمي والطباخ والغزي وج. سوفاجيه وا.هرتزفيلد وخير الدين الاسدي ومحمد كامل فارس وإحسان الشيط وغيرهم، وإلى كل محبي حلب الذين لم توافهم المنية بعد والذين يعملون غالباً بصمت غير متحمسين للهاث وراء سراب الحياة الاستهلاكية التي نعيشها وغير مبالين بالجحود الذي ينتظرهم جراء اهتمامهم بهذه المدينة التي تستحق من الجميع بذل المزيد.

ملاحظات لا بد منها لفهم النص المعرب

١- إن جميع الحواشي - بدون استثناء - لم يتضمنها النص الأصلي وقد زيل بها المعرب صفحات النص لتوضيح مصطلح لم يعد متداولاً أو غير متداول في لغتنا الدارجة، كما لجأ إليها لتوضيح وجهة نظره حول أفكار وردت في النص الأصلي وعدها إشكالية، وكان لابد منها في مكان آخر لتفنيد خطأ أو مطالعة ما.

٢- في بعض الفصول وخاصة التي اعتمد فيها النص الأصلي على مراجع عربية لم تكن الاستعانة بالحواشي كافية كي يستقيم المعنى أو كي يتم ترميم المعلومة و كان لا بد من إتمام النص بكلمة أو عدة كلمات وقد حرص المعرب على إيراد ذلك ضمن قوسين كبيرين [ ] تمييزاً عما ورد بين قوسين صغيرين ( ) في النص الأصلي للكتاب وتم احترامه والحفاظ عليه في النص المعرب

٣- إن الأرقام المدونة على هوامش النص الجانبية تشير إلى أرقام صفحات الكتاب الأم المعد بالألمانية، وتدل حيثما وردت إلى بداية الصفحة المشار إليها في متن النص الأصلي، وقد شاء المعرب توثيقها هنا تسهيلا للباحث الراغب في العودة إلى النص الأصلي للاستزادة أو حتى لمناقشة الترجمة.

٤- هناك مدن عرفت فيما مضى بغير ما تعرف به اليوم وقد ورد ذكرها في النص الأصلي بمسمياتها التاريخية، وقد شاء المعرب إيراد تسميتها التاريخية والحالية على نحو متلازم أينما ورد ذكرها - على سبيل المثال: سميرنا/ازمير، الرها / أورفا، البندقية / فينيسيا - وذلك درءاً لأي التباس.

٥- إن النص الأصلي يزخر بأسماء أعلام ينحدرون من أصول مختلفة تركت بالطبع أثرها على أسمائهم التي يختلف عادة المعربون على ترجمتها، لذلك آثر المعرب إيراد أسماء الأعلام على النحو الذي عرفوا به مرفقة دوما بتعريبها كما اجتهد هو أو كما أجمع عليه الباحثون قبله - مثال ذلك أندريه ريمون A.Raymond

٦- إن النص الأصلي المعد باللغة الألمانية يتضمن في مواقع عديدة مقاطع كاملة مقتبسة من مصادر ومراجع مكتوبة بلغات أخرى - لاسيما الإنكليزية والفرنسية -

ويوردها بلغتها التي كتبت بها، وقد تكفل المعرب بترجمة ما كتب بالألمانية والانكليزية وسوى ذلك، أما ما ورد مكتوباً باللغة الفرنسية فقد تكفلت مشكورة السيدة الدكتورة سلوى سقال بنقله إلى العربية وقام المعرب بتطويع ترجمتها في سياق النص المعرب. على كل حال قام المعرب متوخياً الأمانة العلمية بتمييز ما تم تعريبه عن الفرنسية بطباعته بخط مائل

٧- لقد عمد المؤلف إلى اعتماد التقويم الميلادي حصراً في تاريخ الأحداث والوقائع التي شهدتها المدينة ولما كانت المصادر العربية ـ وخاصة التي اعتمدها المؤلف في مفاصل عديدة في النص الأصلي – لا تعتمد التقويم الميلادي وإنما الهجري فقد ارتأى المعرب تجنباً لأي التباس قد يحصل من خلال مقاربة التقويمين أن يورد التاريخين الهجري والميلادي معاً – هكذا ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م على سبيل المثال – لتوثيق أية معلومة تاريخية مرت بالنص، وكان لزاما عليه في سبيل ذلك العودة إلى بعض الأطالس والمراجع المختصة بذلك

٨- لقد أضفى المؤلف على معظم المواقع التاريخية والأوابد الأثرية المذكورة في النص أرقاما اعتمدها للدلالة عليها على الخرائط الغنية جداً الملحقة بهذا الكتاب – التي تعد جزءاً لا يتجزأ من أجزائه والتي أصدرها في إضبارة خاصة بها وستصدر كذلك في وقت لاحق على غرار الأصل – وللوقوف على معلومات تفصيلية حولها في دليل ملحق بالكتاب – شكل الباب الرابع في الكتاب الأصلي وسيصدر في ملحق خاص في وقت لاحق أيضاً ـ، لكن هذا الترقيم أضحى إشكالياً عندما تم استخدام هذه الأرقام فقط للدلالة على جامع ما أو محلة سكنية ما، فهو عند الإشارة مثلاً إلى البيمارستان النوري لا يذكر اسمه وإنما يكتفي بالإحالة إلى الرقم ٤٤ في الملحق وهكذا. ولما كان ذلك غير مألوف بالنسبة لقارئ العربية ورغبة في تيسير فهم النص دون العودة بالضرورة دوماً إلى الخرائط أو الدليل فقد أورد المعرب اسم المنشأة / الآبدة في النص متلازماً مع رقمها في الدليل وعلى الخرائط حيث كان ذلك ممكنا – مثال ذلك: البيمارستان النوري – دليل ٤٤.

٩- لقد تطلب تعريب النص الأصلي العودة في بعض الأحيان إلى المصادر التي اعتمدها المؤلف – وخاصة المصادر العربية، إذ لا يعقل أن تعاد ترجمة ما تم ترجمه المؤلف عند العربية دون الرجوع إلى المصدر – والتي أمكن طبعاً للمعرب العودة إليها أو إلى الطبعة التي أخذ عنها المؤلف، وخلال ذلك اكتشف المعرب كماً لا بأس به من ، سواء لدى المؤلف أو في المصادر المختلفة – أخطاء لم يكن من الممكن

غض البصر عنها ولم يكن من السهل تمحيصها وعلى الأخص تصويبها ولم يكن الهدف من الإشارة إلى ذلك في الحواشي سوى مواصلة بحثه عن الحقيقة

١٠- لقد تطلبت عملية التعريب أيضاً تعريب الخرائط والأشكال والجداول - تعريباً ليس للعناوين وحسب وإنما قبل كل شيء لكل ما هو مدون على الأشكال والجداول والخرائط - وهذه العملية لم تكن عملية تقنية وحسب وإنما بحثية في الدرجة الأولى، فقد تطلب الأمر العودة إلى قواميس متعددة للتعرف على أسماء مدن ورد ذكرها فوق أحد الأشكال أو للبحث عن ترجمة مناسبة لإحدى الوحدات التي ذكرت في الجداول.

١١- لقد اعتمد المؤلف ترتيبا أبجدياً للمصادر والمراجع التي استفاد منها أما المعرب فقد آثر توزيعها على مجموعات بالإضافة إلى تعريبها.

١٢- لقد اختتم المؤلف عمله بفهارس لمعظم الأماكن والأعلام وسوى ذلك مما ورد ذكره في متن النص الأصلي وهذه الفهارس لم يكن من الممكن ترجمتها بالطبع، لذلك قام المعرب بعملية فهرسة يدوية لجميع الأماكن والأعلام وسوى ذلك وهي عملية لا تتطلب جهداً فكرياً كبيراً وإنما وقتاً طويلاً لا يعيره القارئ الذي أعدت هذه الفهارس من أجله أدنى اهتمام ولا يمكن له أن يقدر قيمته حتى ولو عرف أن المعرب اضطر للقيام بالفهرسة عدة مرات تبعاً لمتطلبات النشر وشروط الناشر.

مقدمة المؤلف

يرمي أحد الأقوال المأثورة [١] في اللغة اللاتينية إلى أن ما تركه الغزاة البرابرة الذين اجتاحوا روما في فترة القلاقل وعدم الاستقرار[٢] دون هدم، قام أمراء المدينة بتقويضه لاحقاً في عصر النهضة[٣] وعصر الباروك[٤]، وذلك لحاجتهم الماسة إلى مواقع خالية وحجارة منحوتة لإشادة أوابد تخلد عصرهم. هذا القول غالباً ما كان على المؤلفَيْن هـ. غاوبه H. Gaube وأ. فيرت E. Wirth أن يسترجعاه في ذاكرتيهما ويردداه أثناء عملهما المشترك في مدينة حلب في عامي ١٩٧٥م و١٩٧٩م: ففي مواقع عديدة كانت قد أزيلت أبنية بل أحياناً محلات سكنية ذات أهمية تاريخية أو معمارية بالغة، وذلك في سبيل الحصول على مواقع خالية بغية تخطيطها بشكل حديث على النمط الغربي. مع ذلك، كان قد راج في عام

---

(١) "Quod non fecerunt Barbari, fecerunt Barberini".

(٢) يُراد هنا الإشارة إلى الفترة المعروفة في تاريخ أوروبا بـ: "Voelkerwanderungszeit" أي بأيام هجرة الشعوب التي تسمى عادة بغارات البرابرة. وهي تسمية لم تعد مقبولة لأن الجرمان لم يكونوا برابرة، بل كانوا أرقى من الرومان.

(٣) عصر النهضة: حقبة امتدت في أوروبا ما بين القرنين ١٤ و ١٦م وشهدت حركة انتقالية تميزت بالتأثر بالمفاهيم الكلاسيكية وبازدهار الأدب والفن وبانبلاج فجر العلم الحديث. ارتبط بها طراز معماري ساد خلالها وعُرف بالطراز الكلاسيكي المحدث.

(٤) عصر الباروك: عصر ارتبط بأسلوب في التعبير الفني ساد ما بين عامي ١٦٠٠م و ١٧٥٠م وتميز عموماً بدقة الزخرفة وغرابتها أحياناً وباعتماد الأشكال المنحنية في العمارة والصور الغريبة الغامضة في الأدب.

١٩٧٩م اقتناع بضرورة إيقاف كل ما يتعلق بإزالة مناطق من المدينة القديمة وبفتح شوارع في النسيج العمراني التقليدي، فقد تسنى في عام ١٩٧٨م تحت ضغط حركة شعبية عارمة لحماية المدينة القديمة اعتبار مدينة حلب القديمة الواقعة ضمن الأسوار تراثاً حضارياً قومياً وبدا كما لو أنه ينبغي أن تتوقف جميع مشاريع الهدم المزمع القيام بها.

ونظراً لذلك فقد أصيب المؤلف أ. فيرت بالذهول عندما أتى ذات مساء من خريف عام ١٩٨٢م الباب الجنوبي الشرقي لمدينة حلب المعروف بباب النيرب، حيث أراد أن يختم يوماً أنفقه بأكمله داخل أسوار المدينة القديمة في أعمال التوثيق بالتجوال في سوق البدو الواقع على طول محور مواصلات قديم يمتد من الباب باتجاه الجنوب الشرقي. إذ بدلاً من أن يرى أمامه السوق البهي العريق المفعم حيويةً ونشاطاً اقتصادياً محموماً والذي تنم أبنيته الدينية المملوكية الجميلة عن تاريخه الذي يعود حتى القرون الوسطى(١)، الأمر الذي حدا بالمؤلفَيْن عام ١٩٧٩م إلى رفع وتوثيق بنية السوق العمرانية والمعمارية التي كانت لا تزال حينئذ سليمة تماماً، وجد المؤلف أ. فيرت نفسه في ذلك المساء أمام رقعة شاسعة تغص بأنقاض خلفتها حفارات وجرافات ومعدات عملاقة أخرى كانت تنتصب جاهزة للعمل على أطراف الرقعة دالة على أن أجزاء أخرى من النسيج العمراني التقليدي سيتم التهامها في أيام قليلة تالية.

هل يريد بذلك المعنيون بأمر المدينة أن يحرروا أنفسهم من أعباء الماضي التي يتوهمونها ؟ ألا يزال يُنظر إلى النسيج العمراني البديع الذي قامت بصياغته الأجيال السابقة على أنه مجرد عائق يعيق نهج تخطيط حديث

---

(١) القرون أو العصور الوسطى: حقبة تاريخية تمتد من حوالي ٥٠٠م حتى حوالي ١٥٠٠م.

غربي المنحى وحسب؟ وهل تعتبر ربما أعمال التقويض والهدم وفتح شوارع عريضة في النسيج التقليدي وإزالة أحياء سكنية برمتهـا لتحـديث منـاطق بأسرها تقدماً ورقياً؟ فعلى مواقع المحلات السكنية التي نشأت وتطورت مـع الزمن داخل أسوار المدينة القديمة وخارجها يُراد اليوم إشادة أحيـاء سـكنية وتجارية غربية الطراز من البيتون المسلح، أحياء تندر إمكانية تمييزها عـن مثيلاتها في شرقي آسيا وجنوبها أو في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. إن مدينـة حلب القديمة التي تسحر الألباب والتي تُعتبر إحدى الابتكارات الرائعة في فن بناء المدن الشرقية الإسلامية ينبغي على ما يبدو التضحية بها على نحو سافر جرياً وراء سراب الحداثة والتقدم المنشودين على نطاق واسـع مـن العـالم اليوم.

عندما أقدم المؤلفان أثناء رفعهما المشترك لبازار أصفهان في خريف عام ١٩٧٤م على وضع خطة مشابهة لرفع السوق والمدينة القديمة في حلب، كانا يفكران حينئذٍ بتقديم دراسة منهجية تساعد القارئ على استكشـاف هـذه المدينة الشماء والتعرف عليها. أما والحال هذه فهل ينبغي أن تتحـول هـذه الدراسة إلى عمل يوثق حال المدينة اليوم للأجيال القادمة وحسب؟ لذلك يـود المؤلفان هنا أن يُفهم كتابهما على أنه نداء أيضاً يريد أن يلفت انتباه أكبر عدد ممن يُدركون أهمية التاريخ ويُبدون تذوقاً للفن إلى القيمـة التـي لا يمكـن تقديرها لحلب القديمة التي تُعتبر ابتكاراً رائعاً على صعيد فن بنـاء المـدن، راجيَيْن بذلك أن يساهما ولو قليلاً بوضع حد لأعمال الهدم والتقويض. ففـي غمار البحث عن هوية حضارية متميزة، سيترعرع في سوريا أيضـاً جيـل متفهم للتاريخ ومنفتح عليه سيكون بإمكانه تقدير أهمية مدينة حلب القديمـة.

كيف سينظر الجيل القادم عندئذ إلى مخططي المدن والخبراء الفنيين الـذين يتولون اليوم اتخاذ القرار على قيامهم بتخريب معلم فني فريد واستبداله بنتاج تخطيط عمراني يكاد يتخذ نمطاً موحداً في أي مكان من العالم؟؟ لكن علـى الرغم من أنه قد تم هدم الكثير لم تفت بعـد الفرصـة لحـث الخطـا فـي اتجاه جديد.

إن الدراسة التي بين أيدينا عن حلب بصـرف النظـر عـن هـذه المعضلة القائمة يمكن مقارنتها من نواح عديدة بكتاب "بازار أصفهان" الـذي قام المؤلفان هـ. غاوبه H. Gaube و أ. فيرت E. Wirth بنشره في عـام ١٩٧٨م، لذلك يتكرر في المقدمة أيضاً الكثير مما تم التعبير عنه هناك، وفي هذه المرة أيضاً قام المؤلفان بمناقشة جميع الأبواب والفصول سوية وبتبـادل الآراء حولها وبالتنسيق فيما بينهما قدر المستطاع. ومع ذلك يمكن في هـذه المرة أيضاً الاستدلال بشكل واضح على المؤلف الذي أُنيط به إعداد وصياغة مضمون كل فصل من هذه الفصول، كما تبقى بالطبع لمسات كل من المؤلفَين من خلال الصياغة اللغوية واضحة للعيان. على هذا النحو يُعتبـر المؤلـف هـ. غاوبه مسؤولاً عن الفصل الثاني والثالث (٣-٢) والرابع (٤-٢) والسابع والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابـع عشـر وعن الجداول والفهارس الملحقة، في حين يُعتبر المؤلف أ. فيرت مسـؤولاً عن المقدمة والمدخل والخلاصة وعن الفصـل الأول والثالـث (٣-١ و٣-٣) والرابع (٤-١) والخامس والسادس والثامن والخامس عشر والسادس عشـر والسابع عشر والثامن عشر. وفيما يخص الخرائط قـام المؤلـف أ. فيـرت بإسقاط وإعداد الخارطة الكبيرة (رقم ١) بمقياس ١/٢٠٠٠ "المدينـة القديمـة

داخل الأسوار والمحلات السكنية خارج الأسوار" والخارطة (رقم ٥) "المدينة القديمة والأحياء السكنية المحيطة بها". أما أعمال الرفع والتوثيق التي تم القيام بها خلال الرحلتين الاستطلاعيتين في عامي ١٩٧٥م و١٩٧٩م فتقع مسؤوليتها على عاتق المؤلف هـ. غاوبه. فيما عدا ذلك وضع المؤلف هـ. غاوبه الخارطة الملونة (رقم ٢) "أعمار المباني" في حين وضع المؤلف أ. فيرت الخارطتين الملونتين (رقم ٣ و٤) "التصنيف الوظيفي" و"تمركز الفعاليات الاقتصادية والحرفية في المدينة القديمة ". أما بخصوص الصور الفوتوغرافية الملحقة بهذا الكتاب فهي من تصوير المؤلف هـ. غاوبه. وفيما يخص الأشكال التي جاءت في سياق النص، فقد أُشير على كل شكل إلى المؤلف المسؤول عن إعداده. في الختام تجدر الإشارة إلى أنه تم الانتهاء من صياغة النص وإعداد الأشكال في ٣١ كانون الأول من عام ١٩٨٢م.

في هذا السياق يود المؤلفان أن يستغلا الفرصة هنا ليعبرا عن الشكر الجزيل على كافة المساعدات التي قُدمت لهما أثناء القيام بعملهما سواء في سوريا أو في ألمانيا. فقد اضطلعت بدعم الرحلتين المشتركتين اللتين قاما بهما في عامي ١٩٧٥م و١٩٧٩م مؤسسة " فولكس فاكن الخيرية " و"هيئة البحوث العلمية الألمانية " إلى حد بعيد وبتفهم كبير. كما قامت المديرية العامة للآثار والمتاحف في دمشق ممثلة على الأخص بمديرها الفاضل الدكتور عفيف بهنسي والدكتور قاسم طوير بتذليل جميع الصعاب للتمكن من القيام بأعمال الرفع وإجراء البحوث الميدانية على أرض الواقع دون أدنى عائق. كما قدمت لنا مديرية آثار حلب ومديرها الدكتور وحيد خياطة مساعدات هامة جداً تمثلت في الحصول على المخططات والوثائق على نحو بعيد عن

البيروقراطية وفي التوسط لإجراء الاتصالات، مع مجلس المدينة والمحافظة. كما قام السيد ج. ك. دافيد J. C. David، الذي كان يجري كجغرافي وكمبعوث للمعهد الفرنسي للآثار بدمشق أبحاثاً ميدانية في مدينة حلب، بمؤازرتنا على نحو علمي خالص لا ينتظر جزاءً ولا شكوراً، ونحن لا ندين له في تزويدنا بمعلومات وإرشادات قيمة وحسب وإنما لوضعه تحت تصرفنا أيضاً نتائج أبحاثه الخاصة، التي لم تكن قد نُشرت بعد، كلما طلبنا منه ذلك.

كما يود المؤلف أ. فيرت أن يتوجه بخالص الشكر إلى مكتبة معهد "الدراسات الشرقية والأفريقية " في لندن، حيث يعكف كأي زائر عادي غير معروف ـ الأمر الذي يوفر له الهدوء المنشود ـ عدة أسابيع سنوياً في هذا المجمع الكبير ذي الطوابق الستة على دراسة نفائسه من الكتب والمجلات المتعلقة بالشرق، ويستمتع خلال ذلك بإمكانية إحضار المجلدات من الخزائن بنفسه وبتوفر أجواء هادئة مواتية للبحث والمطالعة وبإمكانية الحصول على تصوير فوتوكوبي بأسعار متهاودة وبارتياد المكتبة لفترة طويلة تصل إلى اثنتي عشرة ساعة يومياً، فلولا هذه المكتبة الفريدة لتطلب بالحقيقة الرجوع إلى المصادر والمراجع الضرورية لإعداد هذا الكتاب عن حلب وقتاً أطول وجهداً أكبر بكثير.

أما عن جامعة إرلنغن [ألمانيا]، حيث يعمل المؤلف أ.فيرت E. Wirth أستاذاً، فيود بادئ ذي بدئ أن يتقدم بأخلص الشكر إلى زميليه المؤرخين رودلف إندرس ويورغن شنايدر، اللذين لجأ إليهما ملتمساً النصيحة والمساعدة أثناء إعداد الفصول التي تدور حول العلاقات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد التاريخي كلما طفت على بساط البحث أسئلة مثيرة

للاستفهام. وقد تمكن من حين لآخر أن يناقش معهما المسائل التاريخية التي تشغله، كما لفتا انتباهه خلال ذلك إلى ظواهر منتشرة في وسط وغربي أوروبا وفي المجال الاقتصادي لحلف الأطلسي يمكن المقارنة بها، وبذلك فقط كان من الممكن بوضوح استنتاج دور حلب وأهميتها كمركز للتجارة الدولية[1] على صعيد الاقتصاد العالمي إبان نهاية القرون الوسطى وبدايات العصر الحديث[2].

كما يتوجب تقديم شكر خاص إلى جميع العاملين في معهد الجغرافيا في إرلنغن، الذين ساهموا بتفان في إعداد مخطوط هذا الكتاب بشكل جاهز للطبع وفي إنجاز خرائطه مطبوعة ويجدر بالذكر هنا أربعة منهم: فقد قام الجغرافي الإرلنغي رودلف رسلر بالرسم النهائي لمعظم الخرائط وبإجراء التعديلات العديدة قبل ذلك وبإعداد الصياغات الأولية وغيرها وذلك بكل أمانة ودقة متناهية معهودتين فيه، كما قام السيد كلمنس ماير بأعمال التصوير والتحميض والإظهار والطبع بخبرته المشهود له فيها، كما قدم كل من السيدة

---

(١) التجارة الدولية: مصطلح لا يحتاج عموماً إلى تعليق، ولكن لأنه يرد بالمعنى القديم له في متن النص كثيراً، فلابد من تنويه بسيط خاصة لمن يجيد الألمانية. فقد آثر المؤلف بالحقيقة في هذا السياق التاريخي استخدام مصطلح Fernhandel "التجارة البعيدة المدى" الذي كان يُستخدم قبل ظهور مصطلح Internationaler handel "التجارة الدولية" للتعبير عن نفس المعنى. ولكن لأن المصطلح الذي استخدمه المؤلف غير متداول اليوم عموماً - وفي لغتنا الدارجة على الأخص- فقد تم الاتفاق معه على استبداله بما هو متعارف عليه اليوم. أي أنه تم في سياق الترجمة استبدال مصطلح التجارة البعيدة المدى بالتجارة الدولية.

(٢) العصر الحديث: مصطلح لا يقصد به العصر الحالي الذي نعيشه وحسب، وإنما الفترة الزمنية الممتدة منذ عام ١٥٠٠ حتى الآن.

كريستل هاوك والسيد مانفرد شنايدر مساعدة قيمة من خلال المراجعة المضنية غالباً للصياغات المعدلة وللصياغة النهائية للنص ومن خلال تجهيز الجداول والفهارس والملاحق.

كما يتوجب تقديم الشكر الجزيل إلى قسم الأبحاث الخاصة رقم ١٩ في جامعة توبنغن [ألمانيا] وإلى ممثله السيد البرفسور الدكتور فولفغانغ روليغ على اعتماد هذا العمل الذي بين أيدينا في سلسلة منشورات "أطلس توبنغن" الخاص بالشرق الأدنى(١). إن العمل الذي بين أيدينا والمخططات العديدة الملحقة به لا يُشكل في إطار هذا الأطلس الموسوعي مجرد خلفية تاريخية وجغرافية عريضة للوحة حلب (ب٧، ١٤-٢) فحسب وإنما يوفر أيضاً أساساً لخرائط عديدة أخرى تُوضح بنية المدن الشرقية ووظائفها وتُعنى بتاريخ الدولة العثمانية. أما الناشر السيد الدكتور لودفيج رايشرت فلم يألُ جهداً في هذه المرة أيضاً في السعي لإخراج هذا الكتاب في حلة بهية وطباعة أنيقة وفي تلبية رغبات كل من المؤلفَين بتفهم بالغ وفي تنظيم عمليات الطبع على نحو نموذجي، الأمر الذي يستحق عليه هنا كل الشكر والامتنان.

في الختام يتقدم كلا المؤلفَين بالشكر العميق إلى جميع أهالي حلب الذين التقيا بهم خلال عملهما على أرض الواقع. فقد مست أبحاثنا الميدانية

---

(١) الشرق الأدنى: تعبير سياسي جغرافي غالباً ما يستعمل ليدل إما على مجموعة بلاد "الهلال الخصيب" وإما على مجموعة بلاد تتعدى الهلال الخصيب. والأصح أن الدلالة الثانية يعبر عنها مصطلح الشرق الأوسط الذي يشمل كل البلدان الواقعة في الجهة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط ومصر وليبيا وإيران وأفغانستان، أما الشرق الأدنى فيعني بالضبط سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق. (انظر موسوعة السياسة، ج٣، ص ٤٥٤).

بشكل أو بآخر العديد من سكان هذه المدينة، فما كان منهم إلا الإجابة على أسئلتنا برحابة صدر وتقديم الإرشادات القيمة. وعندما لم يكن من الممكن دعم عملنا بشكل إيجابي، تم تقبله على الدوام بكل الرضا وبدعوات لا حصر لها لتناول الشاي وما إلى ذلك، كما تم السماح لنا على نحو دائم تقريباً بدخول الفراغات الخاصة غير المفتوحة للعامة. ويبدو أنه لابد لكل باحث أثناء استطلاعه الشخصي للأبنية التجارية ومواقع العمل وأثناء تفقد الأزقة ودخول المنازل وطرح الأسئلة والاستفسارات وخلال عمليات المسح والتصوير للمنشآت العامة والخاصة من خرق الأصول المتعارف عليها ومن اقتحام الأجواء العائلية أو الشخصية، بيد أن مثل هذه الحالات الطارئة وغير المألوفة المترتبة عن احتكاك شخصي بين أفراد غرباء بعضهم عن بعض لم تُقابل من سكان حلب إلا بكل طيبة وتسامح على الدوام، كما لم يتمخض عن سلوكنا رغم غرابته واختلافه أي نزاع أو خصام على الإطلاق، إذ لم يكن الأمر يتطلب أكثر من بضع كلمات لطيفة أو محادثة قصيرة حتى يتم تقبل تصرفنا "غير العادي" و"الغريب " و" الحالة غير المألوفة " المترتبة عنه والترحيب بنا وهكذا تحولت حلب إلى وطنٍ ثانٍ لنا، ليس بفضل تراثها الحضاري وأوابدها فحسب وإنما قبل كل شيء بفضل أبنائها أيضاً.

إرلنغن – توبنغن / ألمانيا، أوائل عام ١٩٨٣م.

هاينتز غاوبه و أويغن فيرت

الباب الأول

مدخل

تمهيد

الفصل الأول: حلب كمركز تنظيم ونقطة تلاقي خطوط التجارة الدولية بين الشرق والغرب في المشرق شمالي سوريا

الفصل الثاني: حول تاريخ مدينة حلب

الفصل الثالث: واقع الأبحاث المتوفرة حول حلب حتى إعداد هذا الكتاب والمسائل الجديدة المطروحة للبحث.

٣ـ١ موضوع العمل الذي بين أيدينا وأهدافه

٣ـ٢ واقع الأبحاث المعاصرة والراهنة.

٣ـ٣ ملاحظات حول خارطة " المدينة القديمة داخل الأسوار والمحلات السكنية خارج الأسوار".

الفصل الرابع: أهم المصادر الطبوغرافية والتاريخية والوثائقية والمتعلقة بالكتابات القديمة

٤-١ المصادر الطبوغرافية

٤-٢ المصادر التاريخية والوثائقية والمتعلقة بالكتابات القديمة

الفصل الخامس: المدينة التاريخية القديمة في حلب في إطار المدينة الصناعية العصرية الكبرى.

٥ـ١ نظرة شاملة حول التطورات الأخيرة.

٥ـ٢ نبذة موجزة حول تخطيط المدينة وحماية الأوابد الأثرية.

تمهيد

تُعد حلب، المركز الهام للتجارة الدولية الواقع في منطقة تفصل بين عالم غربي متوسطي وبين عالم شرق أدنوي إسلامي، إحدى أهم مدن الشرق قاطبة من نواحٍ عديدة. وذلك على الرغم من أن حلب خلافاً لاسطنبول أو للقاهرة أو لأصفهان لم تكن البتة عاصمة إحدى الممالك أو الإمبراطوريات الكبيرة لزمن طويل، كما أنها على النقيض من القدس أو مكة لم تحظ بأية أهمية دينية على الإطلاق ولم تمثل " بقعة مقدسة " لأي دين أو مذهب في يوم من الأيام. لكن الفعاليات الاقتصادية استطاعت لذلك بالضبط أن تنشط على نحو واضح تماماً وأن تضطلع بمسؤوليتها في تكوين سوق بكل ما تحمله هذه الكلمات من معان. هذا النشاط التجاري سبق وأن قام ماكس فيبر M. Weber (١٩٦٤، ص ٩٢٣ وما بعد) بتوضيح دوره الحاسم في نشأة المدن وتطورها وبفضله برزت حلب قروناً عديدة كمركز حضري لا يكاد يضاهى.

لكن هذا الدور الذي لعبته حلب كسوق ومركز تجاري كان أقل أهمية على مستوى علاقات محدودة المدى بين الريف والمدينة أو في إطار منظومة اقتصادية إقليمية أو قومية. فعلى امتداد ألف عام تقريباً، امتدت من الحروب الصليبية حتى زوال الدولة العثمانية، عُدّت حلب ـ كونها عقدة مواصلات

هامة في طريق تجارة المشرق Levante[1]ــ من المراكز التجارية المرموقة على صعيد التبادل التجاري بين آسيا وأوروبا. علاوة علــى ذلــك، شــكلت المدينة في فترات الازدهار الاقتصادي مركز تحكم فــي التجــارة العالميــة واندمجت منذ اكتشاف أمريكا في تركيبة الاقتصاد العالمي تماماً. فقــد أثــر حصاد مواسم عجاف حلت غربي الهند على اقتصاد حلب، كما أثــرت فيــه تقلبات نسبة قيمة العملة الذهبية إلى قيمة العملة الفضية بعد اكتشاف منــاجم ذهب كاليفورنيا. وفي حلب عرف الإنسان تماماً في أية بقعــة مــن العــالم توفرت الإمكانيات الأنسب لشراء الأصبغة والحرير، وفــي مدينــة بــوردو الفرنسية اشترت حلب كل ما توفر من صباغ الكوشنل المكسيكي لأغــراض

(1) Levante: مصطلح إشكالي لم يُتفق بعد على تعريبه. فهو يعني الشرق أو المشرق في مورد البعلبكي، ويعني الهلال الخصيب في اللاروس، ويعني الجزء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط في قاموس شراجله، أي شرق المتوسط الذي عناه ربما عبد الــرحمن منيــف فــي روايتــه المعروفة، ويعني الشام عند حسنين هيكل في كتابه الاتصالات السرية... وقبل هيكل بمــزمن طويل نجد عند ياقوت في معجمه ذكر لــ "بحر الشام" مشيراً إلى البحر الأبيض المتوســط. ومع أني آثرت ذكر كل ما سبق إلا أنني اخترت مصطلح المشرق وعمدت إلى إيراد الاثنــين مقترنين معاً هكذا المشرق Levante حيثما ورد المصطلح في متن النص. أما مــن حيــث المضمون فيرى ألكسي جورافسكي (عالم المعرفة، العدد ٢١٥) أن " ليفانتــه" أو " ليوانطــه" تسمية تطلق عموماً على البلدان المجاورة لساحل البحر الأبيض المتوسط الشــرقي: ســوريا ولبنان وفلسطين ومصر وتركيا واليونان وقبرص، أما المعنى الضيق لها فيقصد به ســوريا ولبنان. ومن حيث المضمون الاثنوغرافي والانتربولوجي فإن الليفانتيين يقصد بهم: جماعات عرقية تضم في بنيتها اللبنانيون والسوريون من أحفاد الأوروبيين الذي استوطنوا سواحل بلاد الشام في عهد الحروب الصليبية وامتزجوا مع السكان العرب ولغتهم العربية.

صناعة النسيج المحلية، وعندما عجزت اليمن في سنواتها العجاف عن تأمين حاجة الدولة العثمانية من البن عمدت حلب إلى تزويد نفسها به من هاييتي.

وفي القرن السابع عشر الميلادي ابتاع تجار أرمن من أسواق حلب أقمشة صوفية من منتجات شركة المشرق البريطانية وقاموا بتصريف بضاعتهم فيما بعد، ليس فقط في بلاد فارس أو في روسيا وحسب وإنما في كشمير [الهند] والتبت [الصين] أيضاً. وفي جبل طارق أيضاً وُجدت جالية صغيرة من تجار يهود قدموا من حلب بعد أن تحول هذا المرفأ إلى محطة كانت تتوقف فيها البواخر القادمة من أمريكا اللاتينية خصوصاً (ومن البرازيل على الأخص) إذا كان على متنها حمولة لم يتم التخلص منها بعد أو كان من الضروري الاستعلام عن الإمكانيات الأفضل لتصريف البضائع في أوروبا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن تدهور تجارة المشرق Levante مع جنوبي آسيا وشرقها نتيجة اكتشاف الطريق البحري إلى الهند وانتقال مركز ثقل الاقتصاد الأوروبي إلى الدول المحيطة ببحر الشمال وإحداث خطوط للملاحة البحرية بالإضافة إلى افتتاح قناة السويس عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م أذاق حلب مرارة الإعراض عن أسواقها. إلا أن مثل هذه الخطوب لم تتقبلها حلب كقدر محتوم فقد تسنى لأبنائها على الدوام تقريباً تعويض الأسواق التي ضاعت من أيديهم وإيجاد بديل عن الطرق التجارية التي أقفرت. علاوةً على ذلك فقد تعلم تجار حلب على الدوام الانخراط بنشاط، ليس في منظومة تجارة الشرق فحسب وإنما أيضاً في كل المنظومات التي تدور في فلك الاقتصاد العالمي. فما أن حل عام ١٢١٤هـ/١٨٠٠م حتى بلغ التبادل التجاري بين فرنسا وحلب حداً عجزت

معه فرنسا عن تسديد الاستحقاقات المترتبة عليها، الأمر الذي أدت تسويته إلى تدفق كميات ليست قليلة من الفضة من أوروبا إلى حلب. وبفضل مثل هذه الفعّالية تمكنت حلب بنفسها من النهوض بعد نكسات مريرة أعقبت المصائب التي ألمت بها من حروب وغزوات وزلازل لتزدهر على الدوام من جديد.

وكشأن بعض المدن التجارية الكبيرة الأخرى، لم تكن حلب منذ الحروب الصليبية مجرد مركز تجاري هام على صعيد التجارة الدولية العالمية العابرة للقارات فحسب، وإنما أيضاً مركزاً قوياً للنشاط الاقتصادي وللإنتاج الحرفي اليدوي. ففي وقت مبكر أدرك أصحاب الأعمال وكبار التجار وأرباب التصدير، الذين اتخذوا من حلب مقراً لهم، أن تبادل البضائع يحظى بحوافز إضافية قوية عندما يتسنى تطعيم التبادل التجاري بمنتجات صناعية عالية الجودة ومحلية الإنتاج (قارن ر. إندرس R. Endres ١٩٧٧، ف. إرسغلر F. Irsigler ١٩٧٩). على هذا النحو غُدت حلب في القرون الوسطى والعصر الحديث ــ شأنها في ذلك شأن فينيسيا/البندقية ونورنبرغ [ألمانيا] ــ مركزاً حرفياً هاماً أيضاً. وقد عمد أصحاب الأعمال عندما لم يكن إنتاج سلعة معينة داخل أسوار المدينة كافياً للتصدير إلى تنظيم وتمويل حرفة منزلية ريفية في الأطيان المجاورة المتاخمة للبراري الواقعة شمالي سوريا وصلت منتجاتها بدورها إلى كافة أنحاء المعمورة، وبذلك تظهر العلاقات المتينة بين الريف والمدينة متغلغلة بشبكة تجارة المشرق Levante الواسعة وبتركيبة الاقتصاد العالمي.

وعندما يتعرف المرء على مدينة حلب عن كثب قبل أن يُكون فكرة عن ذلك الماضي العريق كمركز للتجارة الدولية وكمركز حرفي هام فإنه سيفتتن بالأوابد المعمارية الغنية التي خلفتها عصور ذهبية غابرة. إلا أن الأمر في حلب يختلف عن العديد من العواصم التجارية المثيلة، إذ لا تنم هنا أوابد معمارية ومعالم فنية فقط عن ثروة غابرة وعن تذوق للفن، وإنما لا تزال هناك قطاعات واسعة من المدينة التقليدية داخل الأسوار قائمة كصرح عمراني مترابط حتى اليوم.

إن هذه المدينة القديمة وأبنيتها، التي يُعد البعض منها تحفاً من تحف العمارة الإسلامية الشرقية، أنجزتها أجيال القرون الماضية كتعبير عن بيئة حضرية معاصرة آنذاك. فقد كانت إطاراً حياتياً أو بالأحرى وسطاً معاشياً لتفاعل النشاطات الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية لأهالي المدينة. وفي مكوناتها المادية تجسدت المقومات المعنوية التي تُمليها المعايير الثقافية والقوانين الاجتماعية السائدة. لذلك فإن من يتفهم تخطيط مدن العالم الإسلامي وعمارته وفنه سيكون مع كل خطوة وحركة في مدينة حلب القديمة وجهاً لوجه مع تطلعات وإنجازات أجيال سادت ثم بادت، ومع أنماط المعيشة والعقلية الاقتصادية للتجار ولأرباب المهن الحلبيين ومع علاقاتهم وصلاتهم المتجاوزة للقارات. إن النشاط الإنساني وطبيعة الحياة، التي تفرضها معايير اجتماعية وروابط اقتصادية عالمية، والعمران الحضري كوسط معاشي محسوس صاغه الإنسان لنفسه بنفسه، يتجسدون هنا مرتبطين بعضهم ببعض على نحو غير قابل للانفصال.

وعلى الرغم من أن حلب لا تضم أي صرح معماري بمستوى آيا صوفيا أو قبة الصخرة، وعلى الرغم من أن العمارة في حلب توحي بالتحفظ والفتور، فإن المرء لا يستطيع أن يتخلص من سحر هذه المدينة إلا بصعوبة. ومما ييسر الإحاطة المباشرة بحلب، سواء بالنسبة للزائر العابر أو بالنسبة للباحث المقيم، أن الأبعاد المكانية تبقى في إطار المقياس الإنساني، فالمحور المركزي في المدينة الممتد شرق – غرب بين تل القلعة وباب أنطاكية في السور الغربي يبلغ طوله ٨٠٠ م فقط، كما أن المرء يستطيع راجلاً عبور المدينة القديمة داخل الأسوار من شمالها إلى جنوبها في عشرين دقيقة بسهولة شريطة أن لا تعاق حركته في مناطق المدينة المركزية من جراء الازدحام البشري الكثيف أو من خلال السيارات المعيقة بعضها لبعضٍ والمركونة على طرفي الأزقة والشوارع. بذلك تفسح المدينة القديمة المجال لعبورها مشياً على الأقدام على نحو مريح، ويتحول التصور المطلق غالباً في حالة المدن الكبرى عن التنسيق المكاني إلى واقع ملموس.

إن الأبعاد المنظورة والمحدودة نسبياً للمدينة القديمة داخل الأسوار في حلب تتناسب مع أعداد سكان المدينة خلال عقود الازدهار الاقتصادي؛ وبصرف النظر عن العديد من التقديرات المتجاوزة لذلك، تراوحت أعداد السكان بين عامي ٩٠٥هـ/١٥٠٠م و١٢٧٨هـ/١٧٨٠م بين ٥٠ ألف إلى ١٠٠ ألف نسمة (قارن أ. عبد النور، ١٩٨٢، ص ٥٩، ٦٦ – ٧٢). وهذا لا يتناقض إطلاقاً مع الأهمية القديمة لحلب كمركز هام للتجارة العالمية، ففي أوائل القرن الخامس عشر الميلادي لم يبلغ عدد السكان في كل من فلورنسا أو جنوة [إيطاليا] أكثر من ٥٠ ألف نسمة كما بلغ عدد سكان كولونيا [ألمانيا] ٣٠

ألف نسمة وكل من نورنبرغ ولوبك [ألمانيا] ٢٥ ألف نسمة. وبتعداد سكان كاد أن يبلغ ٧٠ ألف نسمة في عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م وتراوح بين ٨٠ و١٠٠ ألف نسمة حوالي عام ١١٦٣هـ/١٧٥٠م، كانت حلب من حيث الكبر في مصاف فينيسيا / البندقية (٩٠ ألف نسمة عام ٨٢٥هـ/١٤٢٢م) واسطنبول (٧٠ ألف نسمة في عام ٨٨٢هـ/١٤٧٧م) ولندن (٨٠ ألف نسمة في عام ٩٩٣هـ/١٥٤٥م) ومرسيليا (٩٠ ألف نسمة في عام ١٢٠١هـ/١٧٨٧م) وهامبورغ (١٠٠ ألف نسمة في عام ١٢٠٦هـ/١٧٩٢م).

لقد اقتصرت التجارة الدولية حتى اكتشاف الطريق البحري إلى الهند بل حتى ظهور الابتكارات في ميدان المواصلات، والمتمثلة في الملاحة البحرية والسكك الحديدية، على بضائع قليلة نسبياً وثمينة ذات وزن خفيف وحجم صغير ـ إذ اقتصرت مثلاً على الذهب والأحجار الكريمة واللؤلؤ والعاج والأعشاب الطبية والمحاليل المركزة للسوائل الطيارة والعطور وعلى البن والشاي والتوابل والأفيون وعلى الحرير والمنسوجات والأقمشة النفيسة وعلى الأصبغة الحيوانية والنباتية وعلى المعادن النادرة والخزف الصيني والسجاد ومنتجات الحرف اليدوية النفيسة (المينا والزجاج والفخار والأسلحة المرصعة والنجارة اليدوية... إلخ). فأجور النقل الباهظة جداً أعاقت أي شحن طويل للبضائع الاستهلاكية أو للسلع الرخيصة ذات الوزن الثقيل أو الحجم الكبير نسبياً، خصوصاً عندما كان الأمر يعتمد على حيوانات الحمولة وحركة القوافل بل حتى عند الاعتماد على عربات تجرها ثيران أو مركبات تشدها أحصنة وعلى سفن شراعية.

وهكذا لم تجن حلب أرباحها من وفرة البضائع المتداولة في التجارة الدولية أو وزنها وإنما من قيمتها المرتفعة، فلقد كان المستهلك الذي تفصله مسافة تتجاوز المئات بل الآلاف من الكيلومترات عن موطن البضائع المرغوبة النادرة على استعداد غالباً لدفع ثمنها أضعافاً مضاعفة لما دُفع عند شرائها من موطنها الأصلي. وقد تناسبت أمكنة عرض وبيع مثل هذه الأصناف التجارية الثمينة بالإضافة إلى المستودعات والأقبية اللازمة للتخزين مع الرقعة المحدودة نسبياً. غير أن السوق المركزي في حلب كحي تجاري رئيس في المدينة والمراكز التجارية الفرعية داخل المدينة والمراكز الاقتصادية على أطراف المدينة وإن كانت متباينة بعضها عن بعض في تسلسل تاريخ بنائها الممتد عبر القرون وفي وظائفها المختلفة كانت موزعة عمرانياً بشكل ممتاز؛ أما أطوال الطرق والمسافات فبقيت في إطار محدود وملائم لتدبير شؤون الحياة اليومية.

إن الأبعاد المكانية المنظورة التي يسهل التعامل معها في الحياة اليومية في مدينة حلب القديمة ينبغي بلا شك أن لا تُزيغ الأبصار عن أن الإحاطة العلمية بهذه المدينة مهمة شاقة بل شبه عقيمة تقريباً. لأن المرء عندما يختار رزمة صغيرة فقط من مواد الأرشيف المتوفرة كتقارير القناصل البريطانيين في السجل العام للمحفوظات في لندن أو كتقارير القناصل الفرنسيين في أرشيف وزارة الخارجية في باريس، فإنه يفاجأ بكم هائل من المعلومات يصعب الوصول معه إلى نهاية إلا فيما ندر. وفوق هذا كله يتكون لدى المرء أثناء التمحيص والتدقيق صورة محيرة جداً عن العلاقات المتداخلة والمتشابكة في نظام التجارة العالمية والاقتصاد العالمي إلى حد تغدو معه

الدراسة المتمعنة لهذه المصادر الغربية فقط، التي تأخذ العلاقات الجدلية البعيدة بعين الاعتبار، أشبه بعمل سفسطائي لا ينتهي ولا يفيد.

وعلى نحو مطابق تماماً يغدو أيضاً أي بحث ميداني على أرض الواقع بصرف النظر عن الزيارات وأعمال الخرائط والرفع وجمع المعلومات مهمة تندر إمكانية تحقيقها: ففي حلب يواجه المرء على الدوام أوضاعاً مفاجئة ومشكلات جديدة وعند نهاية كل موسم عمل ميداني غالباً ما تطفو على السطح أسئلة مفتوحة عديدة جديدة يبدو أنه من الممكن الإجابة عليها. لذلك يجب بالطبّع أن تبقى ناقصة وغير مكتملة كل محاولة لإدراك رؤى الأفراد والجماعات الفاعلة في حلب وأهدافهم وسلوكهم أو حتى لفهم العلاقة الجوهرية لسلوكهم وطبيعة حياتهم وإعادة تصورها على نحو منطقي، سواء أكان الأمر يتعلق بالظروف الحياتية لشريحة مغامرة من أصحاب الأعمال وكبار التجار عاشت في القرون الماضية، أو بظروف عمال بسطاء يعملون خلف نول يدوي ويمكن التكلم معهم في مكان عملهم اليومي. وقد كان ج. سوفاجيه J. Sauvaget على دراية بعدم كمال كل هذه المحاولات عندما كتب في مقدمة دراسته المطولة عن حلب (١٩١٤ ص١٠ و١١): *"ومع ذلك، فهذا هو الكتاب الذي أردت تأليفه.. لقد أردت نشر هذا البحث للناس حتى ولو كان ناقصاً وغير مكتمل.. إلا أنني أعتقد أن الدراسة التي قمت بها بإمكانها أن تقدم بعض المعلومات المفيدة لمن سيرغب من المؤرخين في متابعة ما بدأت به".*

إن تعذر استيعابَ ظاهرة "حلب" على نحو مناسب سواء أكان استيعاباً محدوداً أو دقيقاً بشكلٍ كاف لا يجوز أن يحول دون الاهتمام علمياً بهذه

المدينة الفاتنة. إن البحاثة الذين حاولوا دراسة حلب لم يكونوا الأضعف بين زملائهم فالمدينة تمثل بالنسبة لكل المهتمين بالشرق من جغرافيين ومؤرخين ومختصين بالدراسات الإسلامية ومن مهندسين معماريين وباحثين في علوم البناء تحدياً لا ينبغي على المرء تجنبه حتى لو بدا الفشل محتوماً في النهاية.

في ضوء هذا، كان من الأسهل أن تقتصر ببساطة أبحاث جغرافية المدن في الشرق على دراسة المدن الصغيرة الأبسط تركيبة والأسهل إلماماً، إلا أن البحث في المدينة الشرقية لا يمكن أن يستغني ببساطة عن المراكز الحضرية الكبيرة بتركيبتها المتداخلة المتشابكة ومراحلها التاريخية المتعددة. كذلك هو الحال أيضاً على صعيد الأبحاث التي تتناول مدن العالم الغربي، إذ لم يخطر على بال أحد أن يترك المدن العالمية كباريس ولندن ونيويورك وطوكيو بدون دراسة علمية ليركز محور الاجتهادات المتعلقة بجغرافية المدن على مدن صغيرة على شاكلة فان آيكل أو آوريش أو غونتسن هاوسن [إشارة إلى مدن ألمانية صغيرة]. فمن الممكن أن تبرز بعض مظاهر العلاقة بين الريف والمدينة في الشرق أو بعض ملامح النظام الرأسمالي القديم في التعامل الاقتصادي على نحو أوضح عند دراسة المدن الصغيرة أو المتوسطة، إلا أن الأبحاث المتعلقة بالمدينة في الشرق لا يمكن أن تتوقف عند مثل هذه المسائل المتخصصة جداً. والاهتمام البليغ بالمراكز الكبيرة أولاً هو الذي سيُظهر لنا المسائل التي تفرض نفسها عموماً وهو الذي سيُبرز لنا الأسئلة الملحة بانتظار الإجابة عليها.

الفصل الأول

حلب
كمركز تنظيم ونقطة تلاقي خطوط التجارة الدولية
بين الشرق والغرب في المشرق شمالي سوريا

عرف الشرق منذ خمسة آلاف عام حضارات عامرة ومراكز حضرية راقية، إلا أن معظم المدن الكبيرة العامرة اليوم هناك يندر أن تكون أقدم من مثيلاتها المنتشرة في أوروبا شمالي جبال الألب. فكل المستوطنات البشرية الهامة التي تعود إلى ما قبل العصور الكلاسيكية القديمة لا تمثل اليوم أكثر من مواقع للحفريات الأثرية أو مجرد أطلال وخرائب إلا فيما ندر؛ أما المراكز الحضرية الكبيرة المعاصرة فترجع في تأسيسها غالباً إلى عهد قريب: فبغداد أُنشئت أول ما أنشئت في عام ١٤٥هـ/٧٦٢م كما أُنشئت القاهرة عام ٢٠هـ/٦٤١ م، أما طهران فلم تكن حتى حوالي عام ١٢١٤هـ/١٨٠٠م أكثر من حاضرة زراعية غير مهمة إطلاقاً يقطنها قرابة ١٥ ألف نسمة، وفي نفس الفترة بلغ عدد سكان بيروت حوالي ٦ آلاف نسمة كما وصل عدد سكان أنقرة إلى ١٢ ألف نسمة أما عمّان فكانت لا تزال في عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م خراباً يباباً.

إلى مجموعة المدن القليلة جداً التي تشكل استثناءً عن القاعدة تنتمي على الأخص مدينتا دمشق وحلب أكبر مدينتين في سوريا. إذ تُجمع الأبحاث

الأثرية على أن هاتين المدينتين كانتا مستوطنتين محصنتين في الألف الرابع قبل الميلاد. أما كمدينة هامة فقد ورد ذكر مدينة حلب في الوثائق التاريخية لأول مرة في عام ١٧٥٠ ق. م وعندما أنشئت روما وبيزنطة كان لكل من دمشق وحلب تاريخ حافل موثق ينوف عن ألف عام. إن معظم المدن المشهورة التي جاءت بها الحضارات الشرقية القديمة وتلك التي تعود في تأسيسها إلى العصر الروماني والعصر الهلنستي تقهقرت بعد قرون من ازدهار كبير وفقدت أهميتها تماماً؛ أما دمشق وحلب فقد استطاعتا ــ رغم كل ضربات القدر وعوادي الزمان التي أحاقت بهما ــ أن تنهضا على الدوام وتستعيدا وزنهما وأهميتهما كمراكز حضرية من جديد.

ومن القرن السادس عشر الميلادي حتى القرن الثامن عشر تسنى لدمشق وحلب أن تكونا أهم مدينتين في أقاليم الشرق الأدنى التابعة للدولة العثمانية ولم يفوقهما في الكبر إلا اسطنبول والقاهرة. وحوالي عام ١٢٦٦هـ/١٨٥٠م كانت دمشق وحلب إلى جانب سميرنا / إزمير وربما تبريز المدن الكبيرة الوحيدة (التي زاد عدد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة) بين اسطنبول وبُخارى [أوزبكستان] وبومباي [الهند] والقاهرة، كما تجاوز عدد سكان كل منهما آنئذٍ عدد سكان كل من لايبزيغ وكولونيا [ألمانيا] واستوكهولم [السويد]. ولذلك يرجح أن تكون حلب ودمشق أقدم المستوطنات البشرية في العالم التي سُكنت منذ بداياتها حتى الآن بدون انقطاع ولعبت دوراً حضارياً هاماً ومرموقاً على الدوام. ويتضح من خلال محاولة لمقارنة هاتين المدينتين الواحدة بالأخرى قام بها المؤلف أ. فيرت E. Wirth قبل وقت طويل مضى

(أ. فيـرت ١٩٦٦) أن حلب بغض النظر عن السمات المشتركة بين المـدينتين تتمتع كمركز هام للتجارة الدولية في سوريا بسمة مميزة لا مثيل لها.

لقد شكلت دمشق وحلب على امتداد فترات زمنية طويلة من تاريخهما المتقلب جداً مواقع مركزية مرموقة كأسواق لمناطق ريفية مجاورة واسـعة وكعواصم لأقاليم كبيرة أو لمقاطعات مستقلة. إلا أن دمشق تُمثل علاوة على ذلك أحد المراكز القومية الدينية الهامة في العالم العربي، وقد حازت المدينـة على هذه المكانة الفريدة من جراء تحويل الخلفاء الأمويين لهـا إلـى مقـر لخلافتهم. وهكذا غدت دمشق عام ٤١هـ/٦٦١ م عاصمة إمبراطورية عالمية تمتد من المحيط الأطلسي وحتى نهر الهند ومن الصـحراء الكبـرى حتـى تركستان. وبما أن الأمويين سادة هذه الإمبراطورية كانوا الأسـرة الحاكمـة الوحيدة العربية حقاً في تاريخ الإسلام، تحوز دمشق حتى يومنا هـذا علـى أهمية رمزية في عيون جميع أولئك الذين يهدفون إلـى الوحـدة والسـيادة العربية، ولذلك كان من البديهي تماماً أن تتحول دمشق بعد انهيـار الدولـة العثمانية عام ١٣٢٨هـ/١٩١٩م إلى عاصمة لسوريا.

أما حلب فلم تستمد أهميتها لاتصالها بريف زراعي أو لقيامها بـدور عاصمة أو ما شابه ذلك في وقت ما، وإنما بفضل التجارة الدوليـة وحركـة القوافل بالدرجة الأولى وبفضل الحرف التقليدية بالدرجة الثانية. فحتى وقـت متأخر من القرن التاسع عشر الميلادي كان لحلب على صعيد التجارة الدولية دور لا يقل أهمية عن دور المراكز التجارية الكبرى في إقليم الفلاندر[١] وفي

---

(١) الفلاندر: تسمية كانت رائجة في القرون الوسطى لأقاليم متوزعة اليوم في هولنـدا وبلجيكـا واللوكسمبورغ.

أعالي إيطاليا إبان القرون الوسطى المتأخرة. وفي أثناء ذلك لم تكن حلب إطلاقاً مجرد عقدة مواصلات أو مركزاً للتبادل التجاري أو مرتعاً للاستراحة على خطوط المواصلات وطرق التجارة الرئيسة الهامة وحسب، بل كانت حلب أكثر من ذلك بكثير مركزاً أيضاً لتوجيه وتنظيم وتمويل التجارة الدولية بين أوروبا وآسيا يعج بالحركة والنشاط على الدوام.

وقد تعرضت حلب خلال تاريخها الممتد على مدار آلاف السنين إلى التدمير والحرق والسلب والنهب مراراً وتكراراً وإلى تهجير سكانها أو ذبحهم مرة تلو أخرى. كما تعرضت المدينة إلى زلازل قوية وأوبئة خطيرة كبدت المدينة خسائر فادحة والسكان أضراراً جسيمة. وإن كان قد تسنى لهذه المدينة رغم كل هذه المحن والكوارث أن تنبعث وتزدهر على الدوام من جديد، فمرد ذلك بالدرجة الأولى إلى عزيمة أبنائها التي لا تنثني وإقدامهم الذي لا يتزعزع وإلى مرونتهم العالية وقابليتهم للتكيف على الدوام. غير أنه كان لميزات موقعها بالتأكيد فضل في تتويج جهود أبنائها بالنجاح مراراً وتكراراً في إعادة إعمارها وبنائها من جديد. ويبدو أن الموقع الطبوغرافي للمدينة جاء مصادفة في مكان مرغوب تقريباً من حوض نهر صغير (يعرف بقويق) وإن كان لا يشكل موقعاً ممتازاً على أي حال؛ إلاّ أن الموقع الجغرافي يُشكل نقطة لتلاقي خطوط التجارة والمواصلات لا تُضاهى إطلاقاً. الأمر الذي ينطبق سواءً على ميزات الموقع ضمن إقليم شمالي سوريا أم على ميزات الموقع في نطاق الشرق الأدنى بل ينسحب أيضاً على الموقع بين قارات وحضارات العالم القديم.

ففيما يتعلق بالموقع ضمن إقليم شمالي سوريا، تقع حلب في الوسط تقريباً بين سواحل المشرق Levante وتلك المنطقة التي يكون فيها نهر الفرات بالقرب من مسكنة أقرب ما يكون إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط. فالمواصلات إلى بلاد الرافدين أو إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط وإلى الأناضول أو إلى جنوبي سوريا وفلسطين وشبه الجزيرة العربية مهيأة بنفس الأهمية، وإن كانت على كل الأحوال معرقلة بسبب وعورة الأراضي إلى حد ما. علاوة على ذلك توضعت حلب قروناً عديدة في بقعة تفصل بين منطقة المستوطنات الحضرية في الغرب وبين حاضرة البدو في الشرق، مما جعل المدينة مركزاً هاماً أيضاً للتبادل التجاري بين البدو والحضر.

ولا يقل عن ذلك أهمية موقع حلب في نطاق الشرق الأدنى. فقد توضعت حلب كمحطة مواصلات برية في منتصف المسافة تقريباً على الطريق الهام جداً بالنسبة للدولة العثمانية والذي يصل بين اسطنبول والقاهرة براً وفي منتصف المسافة على الطريق التجاري الممتد من اسطنبول إلى بغداد ودون منتصف المسافة على الطريق الهام على صعيد نقل الحجاج والبضائع والذي يصل بين اسطنبول ومكة براً. يُضاف إلى ذلك الدور المفصلي الذي لعبته في التجارة وفي نقل الأشخاص والبضائع بين أوروبا والهند. فحتى اكتشاف الطريق البحري إلى الهند، بل حتى افتتاح قناة السويس فيما يخص الشحن المستعجل والنقل السريع للأشخاص والبريد، تم تفضيل خط نقل بحري يتخلله على نحو مضاعف طريق بري بمثابة همزة وصل: فالطرق البحرية الممتدة في البحر الأبيض المتوسط غربي شواطئه من جهة

وتلك الممتدة في الخليج العربي [١] وفي المحيط الهندي شرقي شط العرب من جهة أخرى أتاحت شحناً سريعاً ورخيصاً. وفي موانئ المشـــرق Levante السورية وفي البصرة كان يتم تفريغ البضائع من السفن وتحميلها على ظهور الحميـــر والبغـــال لنقلهـــا بـــراً عبـــر ســـوريا وبـــلاد الرافـــدين (قارن شكل ٦٦).

هذا الخط البري الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بـــالخليج كانـــت حلب تتولى أمر تنظيم حركته. فقد كانت حلب حتى القـــرن التاســـع عشـــر الميلادي محطة انطلاق ومحطة استقبال لقوافل الجمال العابرة مرتين كل عام للبراري الصحراوية بين حلب والبصرة، وفي حلب كان يتم تخزين البضائع أو تفريغها من على ظهور جمال القوافل القادمة من طريق صحراوية تنطلق من الشرق وتصل بين حلب والخليج ليتم تحميلها من جديـــد علـــى ظهـــور طوابير البغال والحمير المنطلقة على طريق جبلية تنتهي في الغرب وتصـــل بين حلب وشواطئ البحر الأبيض المتوسط.

إن تنظيم حركة المواصلات بين أوروبا والهند علـــى جســـر بـــري شمالي سوري رافدي يربط سواحل المشرق Levante بالخليج يـــدل علـــى أهمية موقع حلب في إطار أوسع نطاقاً وأبعد مدى. فقد تحولت حلـــب فـــي القرون الممتدة على طول القرون الوسطى والعصر الحديث إلى نقطة تـــلاق للعديد من خطوط المواصلات العابرة للقارات: فمن جهة الغرب قدمت بضائع وأموال ومعلومات من اسطنبول وجنوة وفينيسيا / البندقية ومن موانئ البحر

(1) وردت تسمية الخليج العربي حيناً بالخليج الفارسي وحيناً بالخليج العربـــي الفارســـي، وقـــد اختارت الترجمة في جميع المواقع تسمية واحدة هي الخليج العربي.

الأبيض المتوسط الفرنسية وموانئ البحر الأسود وموانئ المحيط الأطلسي الأوروبية. هذه الخطوط التي اجتمعت في حلب عادت من ثم لتتوزع من جديد باتجاه الشرق منطلقة إلى وسط وشرقي الأناضول وإلى الموصل وبغداد ومن هناك إما إلى إيران أو إلى الخليج العربي؛ وباتجاه الجنوب كذلك منطلقة إلى فلسطين وشبه الجزيرة العربية. وعبر حلب كانت تمر إحدى قنوات تجارة البخور من وإلى جنوب الجزيرة العربية، وطريق الحرير الممتد من المشرق Levante مروراً بإيران إلى آسيا الوسطى والصين، وعبرها أيضاً كانت تتم حتى عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م التحركات الدبلوماسية والرحلات السياحية والاتصالات البريدية السريعة بين لندن والمستعمرة الهندية (قارن شكل ٦٢). لقد اندمجت حلب كمحطة توزيع ونقطة التقاء ومركز تقاطع خطوط المواصلات هذه العابرة للقارات منذ القرون الوسطى المتأخرة بالمنظومة المالية والإدارية والمكانية للتجارة العالمية والاقتصاد العالمي على نحو تام.

هنا يبدو من الضرورة بمكان التقدم بمداخلة قصيرة. فالعديد من الدلائل يشير إلى أن شبكة العلاقات الاقتصادية الواسعة المدى والموجهة توجهاً رأسمالياً بدائياً قد امتدت في أواخر القرون الوسطى من مراكز الابتكار والإشعاع في أعالي إيطاليا حتى المدن التجارية الكبيرة في أقاليم المشرق Levante السورية. وقد انبثق بالأصل التنظيم الحديث المتبع خلال ذلك للشؤون الاقتصادية والأمور المالية على الأرجح من فلورنسا، المركز المصرفي الأهم في القرون الوسطى المتأخرة ليس على صعيد إيطاليا وحسب وإنما على صعيد أوروبا بأكملها. أما عماد ذلك الازدهار الذي كانت عليه

فلورنسا وقتئذ فكان الاستقرار السياسي الداخلي الدائم تقريباً، إذ تبدو المدينة حتى أفول القرون الوسطى واحة أمان وسلام وسط أعالي إيطاليا الأمر الذي وفر أجواء من الأمن والثقة تتطلبها كافة الأعمال المصرفية واستثمارات رؤوس الأموال. بيد أن فلورنسا لم تكن البتة المركز المالي الهام لأعالي إيطاليا وحسب، بل نشطت أيضاً على صعيد التجارة الدولية، كما أقامت الجالية اليهودية الكبيرة في المدينة ـ وكذلك جالية مدينة ليفورنو منذ عام ٨٢٤هـ/١٤٢١م ـ علاقات مع المدن التجارية الكبيرة المنتشرة في نطاق حوض البحر الأبيض المتوسط.

كما حاز أصحاب البنوك وكبار التجار في فلورنسا منذ القرن الثالث عشر الميلادي، من تركة النبيلة [١] ماتيلده التوسكانية ومن خلال قروض متهاودة مقابل رهن أراضي تعود في ملكيتها إلى الكنيسة أو إلى الطبقة النبيلة، على حقوق مشروعة واسعة النطاق في أواسط إيطاليا مع حق مماثل في التصرف بالأيدي العاملة الريفية (قارن ر. دافيدسون R. Davidsohn ١٩٠٨، ص ٤٠٢-٤٣٠)، ومن خلال ذلك تحولت المدينة أيضاً إلى مركز لتنظيم وتمويل صناعة النسيج في توسكانا. وبالاعتماد على الصوف المستورد وعلى تربية دودة القز وتصنيع الحرير تم في المناطق الريفية المجاورة إنتاج أصناف عديدة من الأقمشة الصوفية والمنسوجات الحريرية النفيسة دفعت بها المتاجر الفلورنسية إلى التصدير.

---

(1) تم استخدام كلمة النبيلة هنا مجازاً عوضاً عن كلمة ماركغريفين الواردة في النص الأصلي وهي مؤنث ماركغراف وتعني الشريف الألماني.

وهكذا وجدت كميات كبيرة من الأقمشة الصوفية طريقها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين من فلورنسا إلى سوريا (أ. اشتور A. Ashtor ١٩٨٢). علاوة على ذلك قام التجار الفلورنسيون باستيراد أقمشة صوفية " نصف مشغولة " من إقليم الفلاندر وعهدوا بصباغتها وصقلها إلى ورشات خاصة بهم، أو إلى مانوفاكتورات [١] صناعية بدائية، أو إلى معامل تابعة لهم مالياً [٢] ليبيعوها من ثم بربح وفير في كافة أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط وفي أقاليم المشرق Levante. هنا نرى للمرة الأولى تنظيماً رأسمالياً حديثاً للاقتصاد المدني، سيصادفنا بعد فترة زمنية متأخرة إلى حد ما وعلى نحو مطابق تقريباً في حلب أيضاً. لذلك ليس من المستبعد أن كانت العلاقات والاقتباسات هنا فعالة للغاية.

إن أهمية فلورنسا في تجارة المشرق Levante تظهر بشكل غير مباشر إذا ما قورنت بالدور البارز الذي لعبته كمركز مصرفي وكمركز مالي. فالتجارة الدولية والمواصلات الدولية نشّطت إبان القرون الوسطى المتأخرة المدن الساحلية في أعالي ووسط إيطاليا بشكل خاص، وفينيسيا/البندقية على الأخص. ففي بدايات القرن الخامس عشر الميلادي كانت تصل على سبيل المثال ١٦ ألف قطعة من القماش الفلورنسي سنوياً إلى

---

(1) المانوفاكتورة: نمط مبكر من الإنتاج الرأسمالي الصناعي، يقوم على توزيع داخلي للعمل وعلى نشاط يدوي.

(2) المقصود هنا: نمط انتقالي من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الرأسمالي يقدم فيه الرأسمالي رأسمال المعمل إلى المنتج الصغير الذي يعتمد على نشاطه اليدوي، ويتعهد بتأمين المواد الأولية وبتصريف الإنتاج وبذلك يجعله تابعا له ويستغله.

فينيسيا / البندقية، التي كانت تقوم من ثم بشحنها إلـــى المشـــرق Levante وبيعها هناك. كما قامت فينيسيا / البندقية دوماً بشراء أقمشة "تصف مشغولة" من إنكلترا وقطلونيا وفلورنسا وتكفلت بصباغها وصقلها في ورشات خاصة بها ثم عمدت بعد ذلك إلى تصديرها إلى دولة المماليك. وعندما قامت هـــذه المدينة في القرن الخامس عشر الميلادي بضم أجزاء واسعة مـــن المنـــاطق المجاورة في أعالي إيطاليا إلى إقليمها راحت أيضاً تُصدر على نحو متزايـــد منسوجات صوفية من إنتاج منطقة نفوذها (قارن أ. أشتور A. Ashtor ١٩٨٢).

ودور الوسيط هذا الذي لعبته فينيسيا / البندقية لم يـــأت مـــن قبيـــل المصادفات. فهذه الجمهورية القائمة على جزيرة كانت منذ بداياتها المبكـــرة على اتصال سياسي واقتصادي وثقافي وثيق بالإمبراطورية البيزنطية، التـــي كانت في القرن الحادي عشر الميلادي لا تزال تضم بعض الأقاليم السفلى من إيطاليا وشبه جزيرة البلقان بالكامل وبحر إيجه وجزيـــرة كريـــت وجزيـــرة قبرص بالإضافة إلى غربي الأناضول وشماله. وفي القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين كانت فينيسيا / البندقية وبيزنطة مقتـــرنتين بـــــ "علاقـــات خاصة"، كما اعتبرت فينيسيا / البندقية من حين لآخر جزءاً من الإمبراطورية الرومانية الشرقية. ومن خلال العقود التي أُبرمت في الأعوام ٣٨٢هـ/٩٩٢م و٤٧٥هـ/١٠٨٢م و٥٤٢هـ/١١٤٧م ضمنت المدينـــة لنفســـها الاســـتئثار بامتيازات تجارية واسعة في بيزنطة (ر. هاينن R. Heynen ١٩٠٥). وبالاعتماد على مثل هذه العقود استطاعت فينيسيا / البندقية إقامة إمبراطوريتها التجارية في القسم الشرقي من البحـــر الأبـــيض المتوســـط وأن تضـــم إلـــى هـــذه الإمبراطورية المشرق Levante أيضاً بعد وقت قصير.

عندما نشبت الحروب الصليبية كانت مصر وسوريا تفوقان الغرب في العديد من مجالات الفنون الحرفية إلى حد بعيد. فالطرق الهلنستية الرومانية المتبعة في الصباغة وفي صناعة الزجاج وفي التعدين إنما أخذت عن العرب، وعن طريق تجارة المشرق Levante الفينيسية بدأت منذ القرن الثاني عشر الميلادي منتجات الصناعة السورية والتقنيات المستخدمة فيها بالانتقال إلى أوروبا. ومن خلال الاتصال ببيزنطة جرى اطلاع التجار الفينيسين على منظومة الوسائل والقواعد الناجعة، التي يرجع بعضها إلى العصور القديمة، المتبعة في التنظيم البيزنطي للتجارة والملاحة. فقام هؤلاء بنقل أهم عناصر هذه المنظومة وأدخلوها في المعاملات التجارية الرأسمالية المبكرة المتطورة في مدن أعالي إيطاليا وطوروها.

لقد كانت حلب عند نشوب الحروب الصليبية لا تزال تتوضع خارج نطاق هذا الحيز الاقتصادي المسيحي ـ الشرق متوسطي. ولكن لم يمض إلا وقت قليل، كما سنرى في موضع آخر (في الفصل ١٥)، حتى تم إلحاقها به على كل حال، إلى حد أن كلود كاهن C. Cahen (١٩٤٠ ص ٤٨١) يستطيع إثبات وجود قوانين واتفاقيات مشتركة في المعاملات الاقتصادية حتى في القرن الثاني عشر الميلادي ويؤكد على أن "*هناك مجموعة من العادات المشتركة بين سكان البحر الأبيض المتوسط البيزنطيين والسوريين والطليان*". وهكذا استطاع التنظيم الرأسمالي الحديث للاقتصاد المدني في القرون الوسطى المتأخرة أن يطبع حلب أيضاً بطابعه على نحو بليغ.

إن تفوق فينيسيا / البندقية والمدن الساحلية الإيطالية الأخرى في تجارة المشرق Levante قام قبل كل شيء على تحكم هذه الجمهورية

بالملاحة في البحر الأبيض المتوسط. وتبعاً لذلك تم الانتقال الفعلي للبضائع من يد التاجر الأوروبي إلى يد التاجر الشرقي المشرقي أول ما تم على أراضي الشرق الأدنى أو على أراضي مصر في الوكالات التجارية وفروع الشركات الأوروبية في سميرنا / إزمير وحلب والإسكندرية. ومثل هذه الوكالات التجارية التي انتشرت في الدول أو المدن الشرقية الكبيرة لم يوجد في أوروبا. الأمر الذي يتعلق بالدرجة الأولى على كل حال بتمكن المؤسسات التجارية المحلية المنتشرة في دول المشرق Levante من الاعتماد على الأقليات اليهودية واليونانية والأرمنية المقيمة في المدن الأوروبية كشركاء أو عملاء في متابعة مصالحها، وبحكم أن الحركة الاقتصادية النشطة كانت تتم على أطراف المدن الساحلية الإيطالية. فشرقي البحر الأبيض المتوسط لم يكن يتبع دولة المماليك وإنما كان يخضع إلى إمبراطورية فينيسيا / البندقية التجارية. ولكن ينبغي أيضاً أن لا يغيب عن البال أحكام الشريعة الإسلامية التي يجوز بموجبها لغير المسلمين العيش في العالم الإسلامي في حين لا يجوز للمسلمين العيش في العالم غير الإسلامي، وذلك لأنه يتعذر على المسلم المؤمن العيش في الشتات عيشة ملتزمة بأحكام الدين الحنيف[1].

ولما كانت مقاليد شحن البضائع عبر البحر الأبيض المتوسط حتى شواطئ المشرق Levante قد توضعت بأكملها في قبضة الدول البحرية الأوروبية ـــ المتوسطية، لم يبق على عملائها الشرقيين في الغالب سوى القيام بمهام متواضعة تمثلت في التفريغ والتحميل والتخزين والتوزيع. فقد تعهد تجار مدينتي سالونيك [اليونان] وفماغوستا [قبرص] العثمانيتين على سبيل

(1) لا يشير المؤلف إلى أحكام معينة، ولا أعتقد أن هناك في الشريعة الإسلامية ما يمنع ذلك.

المثال بشراء البضائع من المناطق الداخلية المجاورة وشحنها إلى الوكـالات التجارية الأوروبية المنتشرة على مقربة من المـوانئ، وبتوزيـع البضـائع المشتراة هناك في المناطق الداخلية المجاورة. أما تجار كيـوس [اليونـان] أو مالوركا [جزيرة متوسطية] مثلاً فلم يقوموا في يوم من الأيام بأي دور من هـذا القبيل في التجميع والتوزيع لمناطق داخلية حرفية ــ زراعية مجاورة للميناء، فقد انحصر اهتمامهم بالشراء والبيع والمقايضة في الميناء. وهكذا لا غرابـة في عدم تمكن معظم المراكز التجارية الشرقية ــ المتوسطية من بلوغ الأهمية التي كان على مدن مثل فينيسيا / البندقية وجنوة وليفورنو أن تبلغها

أما حلب فتشكل هنا استثناءً، بل يمكن بلا ريب مقارنة دور المدينـة وأهميتها إبان ازدهار التجارة الدولية الحلبية بدور فينيسيا / البندقية وأهميتها: فكما قامت المدن الساحلية في أعالي إيطاليا بشراء البضائع ومن ثم شـحنها عبر البحر بغية بيعها، كذلك لم ينشط تجار حلب في البيع والشراء فقط وإنما قاموا إضافة إلى ذلك بتنظيم وتأمين شحن بري بعيد المدى إلى حد مشابه. بل كان هذا الشحن البري أكثر إرهاقاً وأكثر عرضة للمخاطر إلى حد بعيد مـن الملاحة عبر البحر الأبيض المتوسط، فعبر فيافي وقفار الشرق الأدنـى تـم شحن البضائع حتى مكة وبغداد وشرقي الأناضول وإيران أو حتى سـواحل الخليج العربي لشحنها بحراً إلى الهند وشرقي آسيا. وقد أمكن تبعاً لذلك جني أرباح في التجارة بواسطة القوافل عبر الشرق الأدنى تعادل تقريباً الأربـاح التي كانت تدرها الملاحة عبر البحر الأبيض المتوسط. وقد عرفت حلب مرة بعد أخرى كيفية استغلال هذه الفرصة وتمكنت بذلك أن تفرض وجودها على

نحو فعال جداً في مجال التجارة العالمية المتجاوزة للقارات وعلى صعيد المواصلات العالمية الرابطة بين القارات.

لقد اتسمت التجارة العالمية في القرون الوسطى المتأخرة وفي بدايات العصر الحديث، أي إبان العصر الذهبي لمدينة حلب بالضبط، بالاعتماد على التخمين والمضاربة إلى حد بعيد. فقد امتهنت شريحة مغامرة من رجال الأعمال التجارة الدولية والتمويل وتقديم القروض وتحويل وتسوية قيمة العملات المختلفة والتصدير في وقت واحد. وعندما كان يتم كل شيء على ما يرام، كانت تُجنى أرباح طائلة. فمع نهاية القرون الوسطى بلغ على سبيل المثال سعر الكيلو الواحد من البهار في مناطق الإنتاج الهندية من غرام إلى غرامين فضة، وفي الإسكندرية وحلب من ١٠ إلى ١٤ غرام وفي فينيسيا / البندقية من ١٤ إلى ١٨ غرام وفي ألمانيا من ٢٠ إلى ٣٠ غرام (ف. برودل F. Braudel ١٩٧٩ ص ٣٥٧).

إلا أنه نظراً لأثمان البضائع وأسعار الصرف المتذبذبة جداً تبعاً لتبدل العرض والطلب، كان كل متجر مهدداً بأخطار جسيمة. فالبضائع التجارية كان يتم شراؤها عن طريق الوكالات والعملاء على حساب التجار الخاص وعلى مسؤوليتهم الخاصة عندما كانوا يجدون أسعارها مقبولة. غير أن شحن البضائع من ثم كان يستغرق فترة زمنية تمتد من عدة أسابيع إلى عدة شهور، كان من الممكن خلالها للأسعار في الموقع الذي افترضه المرء سوقاً لتصريف بضاعته أن ترتفع بشكل جنوني أو أن تهبط على شكل كارثي أيضاً. من ناحية أخرى أدت عمليات السلب والنهب في عرض البحر، وتحطم السفن وغرقها، وغارات البدو على القوافل التجارية والمصادرات التعسفية

والاشتباكات الحربية المندلعة دون توقع، إلى فقدان الحمولة بكاملها في معظم الأحيان؛ كما أن المغامرة بدفع سلفة يمكـن أن لا تـرد كانـت واردة إلـى حد كبير.

لقد أفرز النظام الرأسمالي المبكر المتوسـطي بالحقيقـة ضـمانات محدودة لتجنب خسارات مهددة للوجود، كما عرف المرء بمهارة كيف يستغل سلطة الدولة لمصلحته الخاصة. إلا أن نجاح رجل الأعمـال كـان منوطـاً بمحالفة الحظ له أيضاً. وعندما كانت هذه الظروف مهيأة فعلاً، أمكن للمـرء في التجارة الدولية عبر البحر الأبيض المتوسط وكذلك على طرق القوافل في الشرق الأدنى أن يحقق بذكاء وجرأة وإقدام وسرعة في اتخاذ القرار وقـدرة على التكيف في اللحظة المناسبة أرباحاً طائلة، بل أحياناً أرباحاً طائلة جـداً: *"فالتجارة مع البلاد البعيدة مهنة تعترضها بعض المخاطر لكنها تحقق أحيانـاً فوائـد غيـر عاديـة وأرباحـاً خياليـة"* (ف. بـرودل F. Braudel ١٩٧٩م، ص ٣٧٥؛ قارن أيضاً ر. دي روفر R. de Rover ١٩٦٣م، ر. هاينن R. Heynen ١٩٠٥م، ر. دافيدسون R. Davidsohn ١٩٠٨م).

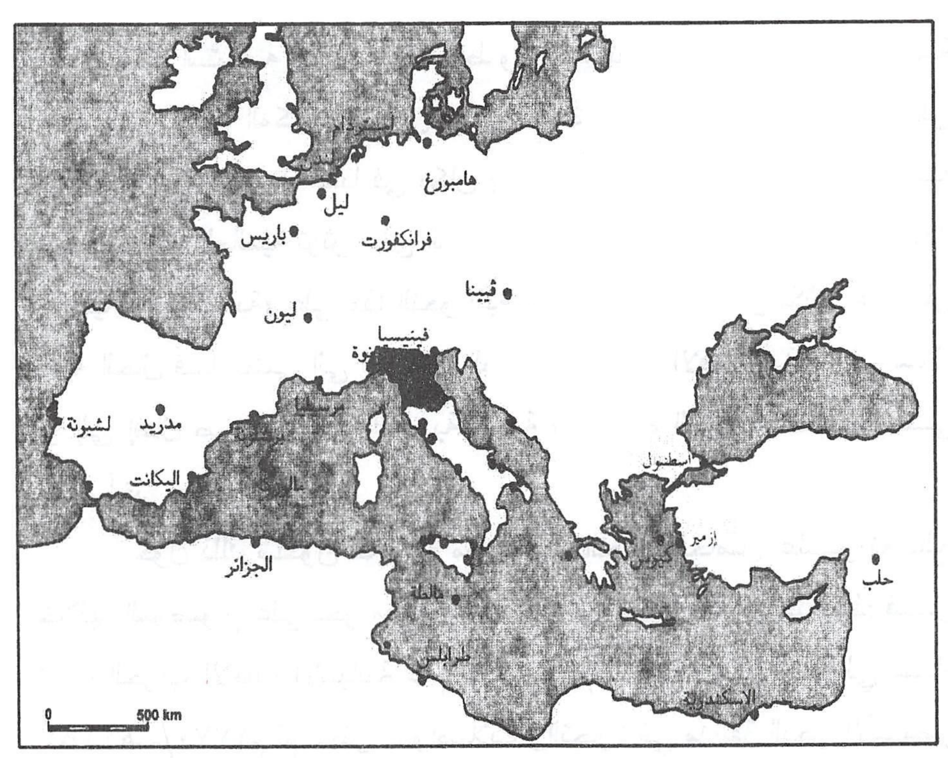
وكان من الضروري حتماً لنجاح مثل هذه الصفقات التجاريـة فـي التجارة الدولية وجود نظام استعلامات واسع المدى متجاوز للقـارات. فقـد احتاج المرء إلى أنباء موثوقة وسريعة تصله بجميع أهم المراكـز التجاريـة ليطلع على واقع العرض والطلب وعلى أثمان البضائع وأسـعار الصـرف وعلى سلامة أو اضطراب المواصلات البرية والبحرية. لذلك وُجد تجار من حلب في العديد من المحطات التجارية الهامة في حـوض البحـر الأبـيض المتوسط وفي الشرق الأدنى، ولذلك أقام في حلب ممثلو العديد من الشركات

التجارية التي نشطت في هذا الحيز الاقتصادي الكبير القديم، ولذلك أيضاً كان لليهود والأرمن دور كبير في التجارة الدولية بحكم إقامة أشقائهم في العقيدة ضمن جاليات صغيرة في جميع أهم وأكبر المدن التجارية في أوروبا وروسيا والشرق الأدنى. ولذلك أيضاً يسافر العديد من التجار على الدوام تقريباً ويقطعون خلال ذلك المسافات المثيرة للدهشة. أما إلى أي مدى اتسعت شبكة الاستعلامات الشخصية هذه القائمة على الوكالات التجارية والرحلات الاستطلاعية وإلى أي حد دقت تركيبة نسيجها فذلك ما تريد توضيحه الخارطتان المسقطتان على الشكل رقم (١) والشكل رقم (٢) اللتان تبرهنان في نفس الوقت على أهمية دور حلب في إطار مثل هذه الشبكات.

إن اندماج حلب في منظومة الاقتصاد العالمي في القرون الوسطى المتأخرة وفي القرون التي سبقت قيام الثورة الصناعية ينم عن أن ازدهار وتدهور التجارة العالمية والمواصلات العالمية قد أثرا على مصير المدينة أكثر بكثير مما تم الاعتقاد به حتى الآن. فالتأريخ التقليدي الذي درج عليه علماء اللغة الشرقيون، والذي يتبع أسلوب المؤلفين العرب والفرس في الغالب، ينطلق عموماً من أن نهضة المدن وازدهارها وتدهورها أمور تنبثق عن الأحداث السياسية والعسكرية داخل الدول التي تضم تلك المدن، وفي المنطقة المحيطة بالمدينة المعنية على الأخص. وكأسباب للتدهور يتم على سبيل المثال ذكر الحروب وأعمال السلب والنهب والحرائق المتعمدة، أو الأوبئة الفتاكة والمجاعات والزلازل أو السياسة المالية والضريبية الجائرة. ويميل حتى أ. عبد النور (١٩٨٢ ص ١٤) في بحثه الجدير حقاً بالقراءة إلى تعليق أهمية كبيرة على الأحداث المحلية والإقليمية؛ فخلال دراسته

للمحفوظات استوقفته هذه الأحداث فقط ولم تشد انتباهه العلاقات الجدلية المتجاوزة لحدود المكان. غير أن دلائل عديدة تشير في حالة مدينة حلب إلى أن التطورات الجارية غالباً في مكان بعيد جداً على صعيد التجارة العالمية والمواصلات العالمية تؤثر على الوضع الاقتصادي أكثر مما تؤثر الأحداث المحلية أو الإقليمية؛ على هذا النحو ينبغي أيضاً الالتفات أكثر بكثير عما كان عليه الحال فيما مضى إلى الأزمات المالية والنكسات الاقتصادية الدولية مثلاً، أو إلى إقفال طرق الملاحة البحرية النائية من جراء الحروب الناشبة في مكان آخر تماماً.

حول ذلك ستكون لنا وقفة مطولة في الفصل الخامس عشر نعالج خلالها الموضوع على نحو مفصل، أما هنا فنود تقديم مثال واحد فقط: فمن نهاية الحرب الأهلية الإسبانية عام ١١٢٤هـ/١٧١٣م وحتى حوالي عام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م لم تتعثر المواصلات والتجارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من جراء حروب واسعة أو حصارات طويلة، ولقد شهدت حلب خلال تلك العقود ازدهاراً كبيراً ينم عنه العديد من المنشآت الجميلة التي تعود إلى القرن الثامن عشر الميلادي. أما في الفترة التي امتدت فيما بعد من عام ١٢٠٤هـ/١٧٩٠م حتى عام ١٢٣٠هـ/١٨١٥م والتي شهدت قيام الثورة الفرنسية وحروب نابليون الاستعمارية، كانت الطرق البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط معطلة من جراء ذلك وتقهقرت التجارة الدولية إلى حد كبير، وفي تلك الفترة بالضبط كانت التجارة في حلب أيضاً تعاني من فتور حاد وتدهور مريع.



شكل رقم (١): العلاقات التجارية لشركة سامينياتي Saminiati التي كان لها مقران في إيطاليا أحدهما في فلورنسا والثاني في ليفورنو في القرن السابع عشر الميلادي

(بالاعتماد على ف. برودل F. Braudel، ١٩٧٩م، ص ١٥٧)

هذا التدهور يُعزى في العادة إلى الأحداث المحلية أو الإقليمية: إذ تتم الإشارة إلى غارات البدو المتكررة المنطلقة من أعماق الجزيرة العربية، وإلى ضعف الدولة العثمانية في الشرق الأدنى بشكل عام، وإلى الصراعات الدموية للجماعات المتنافسة داخل المدينة وإلى سوء الحصاد والمجاعات، مع أنه من البديهي أن تُلحق مثل هذه الحوادث الأذى بمدينة تجارية وحرفية. لكن حلب برهنت في فترات غير قليلة من تاريخها المتقلب على مقدرتها في ظل اقتصاد رائج وتجارة دولية مزدهرة على التغلب على مثل هذه المصائب

والقلاقل السياسية والنزاعات الحربية بسرعة وعلى الدوام. لذلك يجب أن تكون هناك أسباب بعيدة لهذا الركود الاقتصادي الذي دام عدة عقود من الزمن. ومن المفيد هنا للدلالة على ذلك تقديم مثال ثان يقوم على استنتاج عكسي: فالعقود الأخيرة من العصر المملوكي في سوريا لم تكن بسبب النزاعات والعمليات العسكرية المندلعة مرة بعد مرة عصراً ذهبياً على الإطلاق، ولكن بما أن الظروف العامة للاقتصاد العالمي وللتجارة العالمية كانت مواتية جداً بالنسبة لحلب، فقد ابتدأت في ذلك الحين إحدى أهم فترات ازدهار المدينة.

بل ربما كان من السائغ في هذا السياق السؤال عن إمكانية فهم بعض القلاقل السياسية والنزاعات الحربية، التي تُعتبر بصورة عامة سبباً لوحدها في تدهور مدينة من المدن، على أنها مجرد نتيجة بحد ذاتها للمتغيرات الكبيرة على صعيد الاقتصاد العالمي. إذ عندما شحت فرص العمل وقلت الأجور وسادت البطالة في أعقاب تدهور التجارة العالمية منذ عام ١١٩٤هـ/١٧٨٠م تقريباً وإغلاق أهم طرق المواصلات العالمية في الأقاليم العربية التابعة للدولة العثمانية، من الممكن جداً آنئذٍ أن يكون ذلك قد أثار الاضطرابات ودفع إلى التمرد والعصيان وجرَّ البدو لشن الغارات. فهؤلاء أيضاً لم يعيشوا إبان القرون الماضية منعزلين تماماً في مجموعات مكتفية ذاتياً، بل كانوا منخرطين في منظومة الاقتصاد المدني من وجهات نظر عديدة.

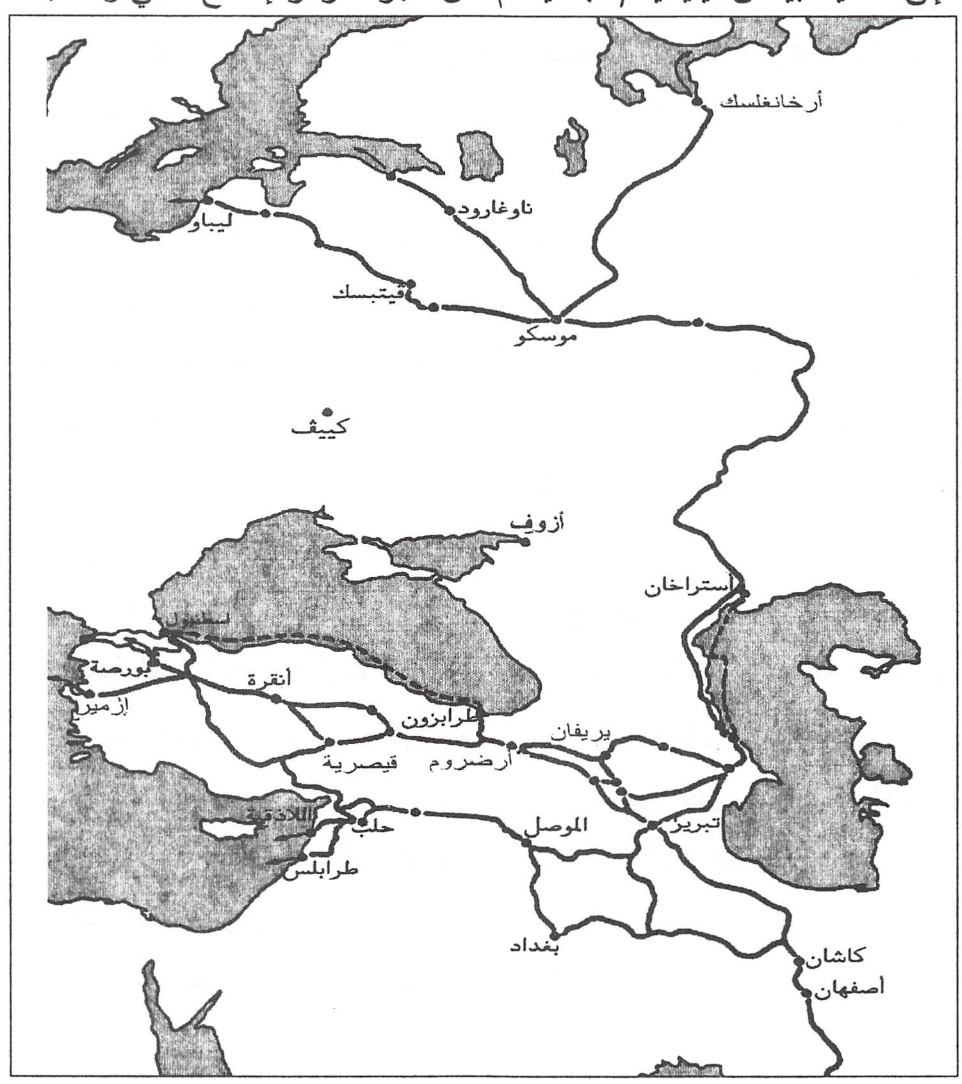
إلاّ أنه لن يتم بالطبع إنصاف الناس في حلب، إذا اعتبرت فترات ازدهار المدينة ببساطة كنتيجة لفترات ازدهار التجارة العالمية والمواصلات

العالمية. كما أن الميزة الاستثنائية للموقع الجغرافي والقاري تُفضي على نحو قليل إلى ازدهار الاقتصاد المدني تلقائياً مثلما تُفضي الظروف المواتية على صعيد الاقتصاد العالمي. لذلك ينبغي أن يتمحور التفكير حول الإنسان وفعله وخاصة حول الشريحة العليا المتنفّذة اقتصادياً واجتماعياً من التجار المتعاملين بالتجارة الدولية وتجار الجملة وأرباب المصالح وأصحاب البنوك الذين عرفوا كيفية استغلال ميزات موقع حلب مثلما عرفوا كيفية استغلال الظروف المواتية على صعيد الاقتصاد العالمي (قارن الفصل الخامس عشر).

هؤلاء هم الذين حولوا حلب إلى مركز إشعاع حضاري كبير أيضاً، خضعت إلى تأثيره أجزاء واسعة من الشرق الأدنى. فمع البضائع والتجار القادمين من حلب انتقلت بالتأكيد أفكار وأمثلة نموذجية وتطبيقات عملية إلى الأقاليم الكبيرة المجاورة: فالأسواق والخانات على سبيل المثال في أورفا وديار بكر أو الموصل تنم في عمارتها وتقنية بنائها عن تأثر قوي بتصاميم الأبنية الحلبية. وفي دمشق أو في تبريز أو في بغداد يُراود المرء شعور بمؤثرات حلبية المصدر في بعض الأبنية التجارية والمنشآت الاقتصادية. بل تحولت أسس التصميم المعماري لحي تجاري مركزي، بالشكل الذي تبلورت عليه في حلب ما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر الميلاديين، إلى نموذج يُحتذى في تشكيل المدينة العمراني خارج نطاق الشرق الأدنى إلى حد بعيد.

في الختام يجدر عقد مقارنة مع فينيسيا / البندقية مرة أخرى: إننا نعرف في جنوب ألمانيا أمثلة عديدة عن المدن والأسواق الممتدة على طول شوارع التجارة الدولية، تبوح منشآتها بمؤثرات قادمة من أعالي إيطاليا. فمع

انتقال البضائع والتجار انتقلت أيضاً مبادئ تشكيل عمراني عبر جبال الألـــب إلى ألمانيا. بيد أن فينيسيا / البندقية لم تكن مجرد مركز إشعاع ثقافي وحسب،



شكل رقم (٢): طرق رحلات التجار الأرمن في القرن السابع عشر الميلادي

(بالاعتماد على ك. كيفونيان K. Kevonian، ١٩٧٥م، ص ٢٠٥ – ٢٠٦)

وإنما محطة استقبال للمؤثرات الثقافية أيضاً؛ إذ طالما يلاحظ المرء في عمارة هذه المدينة أفكاراً وعناصر معمارية شرقية. وعلى نحو مشابه تماماً لم تؤثر كذلك حلب، المدينة التجارية المنفتحة على العالم المرتبطة بالعالم، على مدن الشرق الأدنى الأخرى وحسب، وإنما استقبلت تأثيرات من الخارج أيضاً.

إلا أن ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٣٤/أ، ص ٣١ وما بعد وص ٥٠) يرى عن حق بالتأكيد أن جوهر تصميم العمارة الحلبية متميز للغاية ومُتجذر في الموقع إلى حد بعيد، وأن حلب بالتالي قد تأثرت على سبيل المثال أقل من دمشق بأفكار البناء العثمانية. ومع ذلك فقد تم حتى قبل غزو المؤثرات الغربية في القرن التاسع عشر الميلادي نقل الابتكارات من اسطنبول ومن أوروبا، كما تم تكييف الأبنية التجارية مع الاحتياجات المتغيرة للسكان والمستثمرين. فالشرفات والدرابزين والأدراج الفخمة المعلقة والأجنحة السكنية المنارة من خلال نوافذ كبيرة، التي تضفي على الأفنية الداخلية للخانات الكبيرة في حلب مظهراً خلاباً، أوجدها القناصل والتجار الأوروبيون الذين أدخلوا تعديلات على الخانات تبعاً لاحتياجاتهم. حتى إنها تُسفر أحياناً عن تقارب مدهش مع الأفنية الداخلية للقصور والأبنية العامة الضخمة في شمالي إيطاليا، وفي ذلك حجة أخرى على أن حلب جزء لا يتجزأ من الحيز الثقافي والاقتصادي الكبير لحوض البحر الأبيض المتوسط.

الفصل الثاني

حول تاريخ مدينة حلب

إن تاريخ حلب، كما أخذنا على عاتقنا البحث فيه، كتاريخ لبنية المدينة ولمظهرها الخارجي، سيتم تناوله لاحقاً (ص ٢٠١ وما بعد) بشكل مفصل. أما هنا فسنكتفي بتقديم نبذة إجمالية عامة عن الوقائع التاريخية والأعلام، تربط تاريخ حلب بتاريخ سوريا وبتاريخ البلدان المجاورة لها؛ بغية تصوير المناخ التاريخي العام إلى حد ما (انظر ج. سوفاجيه ١٩٤١ وفي الموسوعة الإسلامية ط٢ ج٣ ص ٨٥-٨٩).

إن بداية حلب ترجع في جذورها كبداية جميع المستوطنات القديمة في سوريا إلى غياهب عصور ما قبل التاريخ. والقيام بتنقيبات منظمة، على تل حلب (ص ٢٠٢) المفترض وجوده تحت حي العقبة، وعلى القلعة وحول المدينة، هو السبيل الوحيد الذي بإمكانه فيما لو تم أن يوضح لنا، متى استقر الإنسان في حلب أول مرة، وكيف كانت هذه المستوطنة متصلة مع محيطها وفي ظل أي حضارات قديمة بلغت حلب أهمية أكيدة أول مرة. مع أن ذلك سيعود بالتأكيد إلى الألف الخامس قبل الميلاد.

إلا أن الإشارات التاريخية الصريحة في المصادر المخطوطة لا تزال ترجع أول ما ترجع إلى الألف الثاني قبل الميلاد، أيام خضعت حلب تارة إلى مجال نفوذ مصر وتارة إلى مجال نفوذ الحثيين المنحدرين من آسيا الصغرى

ومرة إلى مجال نفوذ بلاد الرافدين. وفي تلك الأيام كان للمدينة اسمها الحالي (فقد أطلق عليها خلب في المصادر الحثية وخرب في المصادر المصرية وخلابا في المصادر الأكادية).

وفي الألف الأول قبل الميلاد، وعلى نحو أدق في العهد السلوقي بالضبط، تم توسيع حلب أو بالأحرى تأسيسها من جديد وأُطلق عليها من قبل سلوقس نيكاتور ما بين عامي ٣٠١ و٢٠٨ ق. م اسم بيروة (مجلة دراسات إسلامية، ج ٣، ١٨٩٩، ص ٣٠٧ وما بعد)، الاسم الذي حملته المدينة أيضاً أيام الرومان. وتحت حكم البيزنطيين أُطلق على المدينة اسمها القديم من جديد؛ وفي عام ٥٤٠ م تم احتلالها وتدميرها وسلبها وحرقها على يد الملك الساساني كسرى الأول أنوشروان (انظر أدناه ص ٢٠٦ وما بعد). إلا أنه بعد وقت قصير من هذا الدمار أعيد بناء المدينة أيام حكم جوستانيان (٥١٨-٥٦٥م) وأحيطت بسور جديد من الحجارة المربعة على الأرجح.

إن تسليم المدينة إلى المسلمين في عام ١٥هـ/٦٣٦م يُشكل مرحلة حاسمة في تاريخ حلب. إذ يبدو أن حلب لم تحظ بأهمية كبيرة في ذلك الحين. فإدارياً كانت ملحقة بإقليم حمص ثم بإقليم قنسرين وفي العصر الأموي خبا نورها في ظل تألق دمشق عاصمة للدولة الإسلامية. ومع ذلك أنشئ في ذلك الحين الجامع الأموي أنشأه الخليفة الوليد (٧٠٥-٧١٥م) أو أخوه سليمان (٧١٥-٧١٧ م). كما تُنسب في مصادر القرون الوسطى الضاحية التي عرفت بالحاضر السليماني وتوضعت حتى حوالي عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م في الجهة الجنوبية الغربية خارج الأسوار إلى الخليفة سليمان، الذي يُفترض أنه قام ببناء قصر هناك (ابن شداد ص ٢٨).

بعد عام ١٣٢هـ/٧٥٠م، أي بعد سقوط الأمويين على أيدي العباسيين، انتقل مركز الخلافة من سوريا باتجاه الشرق إلى العراق. فبرغم أن حلب كانت حتى عام ١٣٢هـ/٧٥٠م ذات أهمية ثانوية داخل سوريا، إلا أن سوريا كمركز للخلافة كانت متمتعة بالمقارنة مع جميع الأقاليم الأخرى بامتيازات اقتصادية وبالتالي كانت حلب أيضاً متمتعة بتلك الامتيازات داخل الدولة الإسلامية، وهكذا كان من المحتم أن يتغير هذا الوضع في القرون التالية. فقد وقعت المدينة كما في الألف الثانية قبل الميلاد في منطقة تنازع المصالح الحيوية بين بلاد الرافدين، أي بين العباسيين، وبين مصر، حيث قام أحد قادة الجند العباسيين، أحمد بن طولون، في عام ٢٥٤هـ/٨٦٨م بالاستقلال عن العباسيين وتأسيس دولة مستقلة. وقد استطاع أحمد بن طولون أن يضم في عام ٢٦٣هـ/٨٧٧م أجزاء واسعة من سوريا إلى دولته وهكذا وجدت حلب نفسها أيضاً لفترة من الزمن في ظل سيادة الدولة الطولونية.

وفي عام ٢٩٠هـ/٩٠٢م، قبيل اندحار الطولونيين بقليل، حاصر القرامطة حلب، وهم أتباع إحدى الفرق الشيعية المتزمتة، الذين اتخذوا من البحرين والجزء المقابل لها من شبه الجزيرة العربية معقلاً لهم. وفي عام ٣٢٥هـ/٩٣٦م احتل المدينة الإخشيديون، الذين أخضعوا مصر إلى سيطرتهم في عام ٣٢٤هـ/٩٣٥م بعد حكم عباسي أعقب اندحار الطولونيين واستمر عقدين من الزمان. بيد أن الإخشيديين لم يتمكنوا من الاحتفاظ بالمدينة إلا سنوات قلائل فقط، فقد قام سيف الدولة الحمداني في عام ٣٣٢هـ/٩٤٤م بضمها إلى دولته، التي ترعرعت منذ عام ٢٩١هـ/٩٠٤م في شمالي بلاد الرافدين متخذة من الموصل مركزاً لها، وبتحويلها إلى عاصمة له. لقد دخل

سيف الدولة التاريخ لما عُرف عنه من تشجيع كبير للفنون والتعليم والعلـــوم، محولاً بذلك حلب إلى أحد أهم المراكز الفكرية في عصره، ولما اشتهر به من جهاد حثيث ضد البيزنطيين.

غير أن تفوق سيف الدولة على البيزنطيين، وبالتالي أيضاً تألق حلب في كنف الحمدانيين، لم يدم سوى ثمانية عشر عامـــاً فقــط. فقــد اســتولى البيزنطيون عام ٣٥١هـ/٩٦٢م على المدينة، وعمدوا إلى تدميرها تــدميراً مريعاً وإلى سلبها ونهبها وإلى زج العديد من الأهالي في المعتقلات والسجون (انظر ص ٢٠٩). لتبتدئ بذلك فترة مظلمة في تاريخ حلب دامت أكثـــر مـــن خمسين عاماً، بدت فيها حلب أطلالاً أكثر من مدينة، وغدت كرة يتنازعهـــا البيزنطيون والحمدانيون والفاطميون، الذين احتلوا مصر عام ٣٥٨هـ/٩٦٩م منحدرين مما يعرف اليوم بتونس، وأمراء العشائر العربية في المنطقة.

ثم تسنى للفاطميين عام ٤٠٦هـــ/١٠١٥م إخضـــاع حلـــب إلـــى سيطرتهم، غير أنهم لم يتمكنوا من تملك زمام أمورها أكثر من ثماني سنوات اضطروا بعدها للتنازل عن المدينـــة إلـــى المرداســـيين، الأمـــراء العـــرب المنحدرين من قبيلة كلاب، الذين استحثهم أهالي حلب على دخول المدينة. بيد أن سيادة المرداسيين على حلب كانت عرضة على الدوام لهجوم الفـــاطميين، الذين استعادوا سيطرتهم على المدينة عدة مرات؛ إلى أن استولى على حلـــب في عام ٤٧١هـ/١٠٧٩م العقيليون، الأمراء المنحدرون من قبيلـــة بدويـــة عربية أخرى، الذين أخضعوا في الثمانينات من القرن الحادي عشر الميلادي المنطقة الممتدة بين بغداد والموصل وحلب إلى سيادتهم.

وكان كل هذا وذاك يتم على مرأى دولة كبرى تشكلت حديثاً في الشرق، هي دولة السلاجقة الذين أخضعوا إيران لحكمهم بعد عام ٤٢٦هـ/١٠٣٥م، والذين عيَّن زعيمهم طغرل بك (١٠٣٧-١٠٦٣م) عام ٤٤٧هـ/١٠٥٥م بأمر الخليفة سلطاناً، وهو لقب كان يُطلق على الحكام المدنيين في ما تبقى من الدولة العباسية. فما كان من السلطان السلجوقي ملك شاه (١٠٧٢-١٠٩٢م) إلا أن قام في عام ٤٧٩هـ/١٠٨٦م بتعيين حاكم في حلب وبضم المدينة بذلك إلى دولته. بعد موت ملك شاه تولى حاكم دمشق السلجوقي تتش بن ألب أرسلان، أخو الملك شاه، مقاليد الأمور في حلب؛ ثم آلت أمور حلب بعده في عام ٤٨٨هـ/١٠٩٥م إلى ابنه رضوان الذي دام له ذلك حتى عام ٥٠٧هـ/١١١٣م.

بيد أن هذه الدولة السلجوقية الصغيرة في حلب كانت عرضة بلا حول ولا قوة تقريباً لأعتى خطر أحاق بسوريا الإسلامية في ذلك الوقت، والذي تمثل بالصليبيين، الذين عاثوا في المناطق المحيطة بحلب فساداً وحولوها خراباً يباباً وقطعوا طرق تجارتها وخربوا المدينة حتى كادت تبدو من بعدهم أثراً بعد عين. فالأعوام الستة عشر التي امتدت من وفاة رضوان عام ٥٠٧هـ/١١١٣م إلى حين قيام السلطان سنجر عام ٥٢٣هـ/١١٢٩م باقتطاع حلب هدية إلى أتابك الموصل عماد الدين زنكي تعتبر فترة مظلمة أخرى في تاريخ المدينة. إلاّ أن الأمر لم يبق على حاله أيام الزنكيين، فقد قاوم عماد الدين (١١٢٧-١١٤٦م) الصليبيين بضراوة وبنجاح ودأب على تحقيق انتعاش اقتصادي لدولته وترك لابنه نور الدين (١١٤٦-١١٧٣م)، الذي تسلم

زمام السلطة في حلب بعد موته، مدينة كانت قد استعادت عافيتها، لم يأل نور الدين جهداً ولم يدخر وسيلة في سبيل تحصينها وتحسينها.

لقد قام نور الدين بتجديد أسوار المدينة والقلعة والجامع الكبير وببناء الأسواق من جديد وبصيانة شبكة المياه. وفي تلك الفترة ازدانت حلب وكذلك دمشق التابعة لدولة نور الدين أيضاً ببهاء الأبنية الجديدة. كما كان نور الدين قائداً حربياً ناجحاً في وجه الصليبيين ومدافعاً فذاً عن المذهب السني، الذي انفتح أمامه المجال رحباً للدعوة له في سوريا التي كان قد انتشر فيها المذهب الشيعي عن طريق الحمدانيين والفاطميين. فقد قام نور الدين بتأسيس العديد من المدارس في المدينة، غير هادف من وراء ذلك دوماً إدخال السرور والبهجة على الأهالي الذين ثاروا ضده في عام ٥٥٢هـ/١١٥٧م بسبب سياسته الدينية السنية التعسفية. ولا يزال بعض هذه المدارس في حالة جيدة حتى يومنا هذا. كما قام نور الدين بإشادة منشآت تعليمية أخرى وأسس أيضاً مشفى لا يزال كذلك موجوداً حتى اليوم [البيمارستان النوري - دليل ٤٤].

لقد كانت فترة حكم نور الدين عصراً ذهبياً بالنسبة لحلب تمت فيه على أبعد تقدير صياغة بنية المدينة داخل الأسوار في ملامحها الأساسية المتوارثة حتى اليوم. بعد نور الدين حكم حلب ابنه إسماعيل حتى عام ٥٧٧هـ/١١٨١م، الذي انتقلت بعد وفاته مقاليد أمور المدينة إلى أيدي الزنكيين في الموصل وسنجار، الذين قدموها عام ٥٧٩هـ/١١٨٣م هدية إلى صلاح الدين الأيوبي، الذي عين ابنه غازي حاكماً عليها ثم نصبه عام ٥٨٢هـ/١١٨٦م ملكاً عليها. وفي ظل حكم الملك غازي شهدت حلب فترة ازدهار أخرى وتمكنت حتى وفاته عام ٦١٣هـ/١٢١٦م- بل حتى زوال

سيادة الأيوبيين على حلب في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م - من أن تُطور نفسها إلى حد كبير وأن تبلغ بعد ما يزيد عن ١٣٠ عاماً من السلام ذروة تطورها القروسطي. لقد واصل الملك غازي بالحقيقة سياسة السلطان نور الدين. فقد نشأت ضواحي جديدة خارج الأسوار (انظر ص ٢٦٠ وما بعد) وتم ترميم وتدعيم أسوار المدينة، وبناء القلعة بأسرها من جديد وتوسيع الأسواق بغية تأمين احتياجات تجارة حلب المتزايدة، التي تعكس صورة عنها العقود التجارية المبرمة مع فينيسيا/البندقية في الأعوام ٦٠٣هـ/١٢٠٧م و٦٢٢هـ/١٢٢٥م و٦٢٦هـ/١٢٢٩م و٦٥٢هـ/١٢٥٤م، كما تم تجديد وتوسيع شبكة الإمداد بالمياه (انظر ص ٤٦٤ وما بعد) في المدينة وإنشاء العديد من المنشآت الدينية والدنيوية.

بعد هذه الفترة التي امتدت ١٣١ عاماً ونعمت خلالها المدينة بالأمن والسلام حلت في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م الكارثة. فلقد استولى المغول على المدينة وعاثوا فيها فساداً ودمروها ونهبوها وأعدموا الملك يوسف آخر ملوك الأيوبيين. ولم يتمكن من إيقاف توغل المغول داخل البلاد باتجاه الغرب إلا المماليك الذين تولوا عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م السلطة في مصر خلفاً للأيوبيين، وذلك في أيلول عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م على مقربة من عين جالوت في فلسطين؛ والذين كان من المقدر لهم أن يتحكموا في مقادير أمور حلب ٢٥٨ عاماً أخرى، أو بالأحرى حتى الاحتلال العثماني لسوريا في عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م. ولم تكن الفترة الأولى من حكم المماليك فترة تألق بالنسبة لحلب على الإطلاق فلقد توضعت المدينة على أطراف دولة المماليك وبقيت لفترة طويلة عرضة لغارات المغول وابتليت عام ٧٤٩هـ/١٣٤٨م

بالطاعون، الذي سقط ضحيته العديد من الأهالي. ولم يُحرَز أي انتعاش ملحوظ إلا في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي. فقد نشطت في هذه الفترة حركة البناء (قارن شكل ٥٨) وأعيد بناء الأسوار واستعادت المدينة حيويتها، الأمر الذي لم يدم طويلاً على كل حال، ففي عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م حاصرت كما في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م جيوش زاحفة من آسيا الوسطى، من التيموريون هذه المرة، أسوار حلب إلى أن سقطت المدينة وسُلبت ونُهبت على مدار ثلاثة أيام.

ولم يختلف الوضع في حلب أوائل القرن الخامس عشر الميلادي عما كان عليه في بداية القرن الرابع عشر إلا قليلاً. إلا أن الوضع على الساحة الدولية كان قد تغير لصالح حلب. فلقد انقطعت الطرق التجارية الممتدة من إيران إلى أوروبا عبر آسيا الصغرى نتيجة التغيرات السياسية في آسيا الصغرى وبسبب الصراع الناشب بين التيموريين والعثمانيين، وهكذا استطاعت حلب أن تجر تجارة الحرير المدرة للأرباح والناشطة بين مراكز الإنتاج في شمالي إيران وبين المدن الإيطالية، ولاسيما فينيسيا / البندقية، إلى ساحتها. ففي النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي شهدت المدينة انتعاشاً هائلاً وشُيدت مبان جديدة في كل مكان وضجت الضواحي المقفرة ثانية بالناس وعُمرت ضواحي جديدة وتوسعت الأسواق (قارن شكل ٥٩).

هذا النمو استمر في بداية القرن السادس عشر، ولم يجلب الاحتلال العثماني معه للمدينة أي فتور على الإطلاق بل العكس تماماً، إذ استطاعت حلب أن تنفتح على أسواق جديدة في آسيا الصغرى وأن تنشط تجارتها مع

أوروبا. وفي عام ٩٥٥هـ/١٥٤٨م تم افتتاح قنصلية فينيسية في المدينة، تبعه في عام ٩٦٩هـ/١٥٦٢م افتتاح قنصلية فرنسية وفي عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م افتتاح قنصلية إنكليزية وفي عام ١٠٢٢هـ/١٦١٣م افتتاح قنصلية هولندية. وكانت حلب قد تحولت إلى أهم مركز تجاري في شرقي البحر الأبيض المتوسط. ومع أنه توجب عليها أن تتنحى عن هذه المكانة إلى سميرنا / إزمير في القرن الثامن عشر الميلادي، إلا أن اقتصادها بقي مزدهراً وإن تناوب الرواج والفتور أيضاً، حتى مستهل القرن العشرين، وتشهد على ذلك المنشآت التجارية التي لا حصر لها والتي أُنشئت حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى (قارن الفصل الخامس عشر).

وهكذا تبعت فترة تألق المدينة في ظل الزنكيين والأيوبيين (١١٢٧-١٢٦٠م) فترة طويلة وإن كانت متقلبة من الرخاء والنعيم، بلغت أوجها ما بين نهاية القرن الخامس عشر الميلادي ونهاية القرن السادس عشر. بعد ذلك اتخذ التطور مساراً بطيئاً على مدار القرن السابع عشر الميلادي ومعظم القرن الثامن عشر. أما العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر الميلادي والعقود الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي فقد جلبت كساداً وركوداً اقتصادياً وتكللت نهايتها بالبؤس والحرمان من جراء زلزال دك المدينة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م دكاً عنيفاً. إلا أن المدينة شهدت بعد ذلك بوقت قصير ازدهاراً من جديد وكان عليها أن تأخذ دورها على صعيد التجارة العالمية في القرن التاسع عشر الميلادي وبدايات القرن العشرين الميلادي.

الفصل الثالث

واقع الأبحاث المتوفرة حول حلب حتى إعداد هذا الكتاب والمسائل الجديدة المطروحة للبحث

٣ ــ١ــ موضوع العمل الذي بين أيدينا وأهدافه

تُعد حلب دون أدنى شك إحدى مدن الشرق التي نعرف عنها الكثير نسبياً، فقد تناولتها من وجهات نظر مختلفة ووفق اعتبارات متباينة الدراسات الإسلامية والأبحاث المهتمة بنشأة المدن وتطورها والبحوث العلمية المعمارية والدراسات المتعلقة بتاريخ الفن وبجغرافية المدن. وعندما توجب على المؤلفَين أثناء إعدادهما لكتابهما "بازار أصفهان" (غاوبه ــ فيرت ١٩٧٨) سد ثغرات واسعة اعترضت سبيل البحث من حين لآخر، توفر لديهما حول بعض المسائل المتعلقة بحلب أساساً متيناً من معلومات موثوقة علمياً.

ومع ذلك لم تكن حلب أيضاً حتى الآن إلاّ من جوانب مختارة معدودة محور دراسات علمية، وحتى هنا لا تزال معرفتنا غير كاملة وغير أكيدة إلا بشكل إجمالي. فالمستشرقون والباحثون لم يهتموا تقريباً على سبيل المثال حتى الآن إلا بالمنشآت والخطوط المنقوشة عليها والتي تعود إلى ما قبل العصر العثماني وإلى بداياته. أما القرن التاسع عشر الميلادي فقد بقي مستبعداً إلى حد بعيد. إلاّ أنه لا يمكن إطلاقاً الإحاطة بمدينة مثل حلب بدون فهم الواقع

الاجتماعي والاقتصادي لهذا القرن التاسع عشر الميلادي وبدون إدراك التطــور العمراني المرتبط بذلك.

علاوةً على ذلك يحتاج تاريخ حلب الاقتصادي والاجتماعي، ضمن إطار التاريخ العثماني الحديث، بشكل ملح إلى إعادة تقييم وإلى تصنيف جديد متبــاين جداً. إذ توصف عادة الدولة العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاســع عشــر الميلاديين على أنها مضعضعة وضعيفة ومهلهلة وتابعة لأوروبــا علــى نحــو متزايد؛ ولم يتخلص حتى ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١) أو هـــ. جيــب H. Gibb وهـ. بون H. Bowen (١٩٥٠) أو أ. حوراني مــن هــذه الفكــرة المسيطرة. لذلك ينبغي في حالة مدينة حلب تبيان الحاجة الماسة إلى تصحيح مثل هذه الأحكام العامة وتقويمها.

ثغرة أخرى في طريق البحث تتمثل في التحديد المكاني لجميع الدراسات التي تمت حتى الآن تقريباً والتي تقتصر في حلب على منطقة السوق المركزي وعلى المراكز الحيوية الثانوية المعدودة والمنتشرة غالباً خارج الأسوار. لــذلك فقد قادتنا دراسة لمسطح المدينة القديمة بالكامل إلى اكتشاف العديد من التجمعات الأخرى من الأبنية العامة والدينية والاقتصادية المرتبطة بفعاليات مدنية ملائمة. بل إلى اعتبار اختلاط جميع أحياء المدينة القديمة تقريباً بالنشاطات الاقتصــادية سمة مميزة بالنسبة لحلب.

مقابل مثل هذه الثغرات وغيرها التي تعتور معرفتنا حتى الآن عن حلب يجثم كم هائل من مصادر لم تُستخدم بعد أو لم يرجع إليها إلاّ لمامــاً. فمعظــم المجموعات الوثائقية والمصادر التاريخية لم تُستغل حتى الآن إلا بشكل إجمالي أو وفق اعتبارات محدودة؛ إلاّ أن كل زيارة ميدانية هادفة وكل رفع لحالة مبنى

وكل محاولة لرسم خارطة تقود إلى اكتشاف حقائق جديدة سواء فيما يتعلق بالمكونات المادية أو فيما يخص التركيبة الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك يصبح مجدياً للغاية الاستمرار في الدراسات الجديدة بالاعتماد على نتائج الأبحاث السابقة والقيام برسم صورة جديدة لمدينة حلب القديمة، على أن تكون أوضح وأدق وأشمل مما رُسم حتى الآن. ومع أن الدراسة التي بين أيدينا لن تكون إلاّ مجرد تقرير مبدئي عن الوضع الراهن للبحث. لكن ربما تتمخض عن قاعدة موسعة إلى حد ما تصلح أن تكون منطلقاً لبحث علمي لاحق واعد بالنجاح.

عندما يطلع المرء على تاريخ عمارة حلب وعلى جغرافية مدينتها وعلى تركيبتها الاجتماعية والاقتصادية، لن يجد بدأ خلال استعراض الماضي أو خلال إجراء المقارنات من تناول المدينة القروسطية والمدينة التي قامت أوائل العصر الحديث بالبحث أيضاً المرة تلو الأخرى. بيد أن محور هذا الكتاب ينبغي أن يُوجَّه أول ما يُوجه إلى بدايات القرن التاسع عشر الميلادي. ومع أن هذا القرن متخم دوماً بتقاليد القرون الغابرة، إلاّ أنه يمكننا في نفس الوقت من التعرف على الغزو المتعاظم للمؤثرات الغربية على المدينة الشرقية التقليدية. كما يُمكننا القرن التاسع عشر الميلادي من الإحاطة جيداً بعمارته أو بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية السائدة آنئذ؛ في حين تبدو إعادة تصور العصور الأقدم أمراً متعذراً أحياناً. كما يسنح تمحور محور العمل حول القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين أيضاً مواصلة ومتابعة كتابة مُؤلف ج. سوفاجيه J. Sauvaget الذي تتوقف دراسته فعلياً عند عام ١٢٤٥هـ/١٨٣١م (ج. سوفاجيه، ١٩٤١، ص ١٨٦).

إن دراسة الواقع الذي كانت عليه حلب في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي يتضمن على كل حال التعرض إلى القرون السابقة لذلك من نواحي عديدة: فأشهر وأجمل أبنية المدينة ــ الأبنية الدينية والاقتصادية والدفاعية ــ أنشئت في فترة لا تتجاوز خمسمائة عام وتمتد ما بين عامي ٦٤٨ هـ/١٢٥٠م و١١٦٣هـ/١٧٥٠م. وجميعها كانت لا تزال حوالي عام ١٢١٤ هـ/١٨٠٠م تضج حيوية ونشاطاً وتعج بمختلف الفعاليات والوظائف وبالتالي على صلة وثيقة بذلك العصر. ففي القرن التاسع عشر الميلادي لم ينظر الحلبيون إلى المباني المتوارثة عن الأجيال السابقة على أنها آثار عهود غابرة يُحافظ عليها للأجيال القادمة أو على أنها عبء يُثقل كاهلهم، بل دجنوها كإطار حياتي أو بالأحرى كوسط معاشي في عصرهم ذلك، فقد استخدموها طبعاً استخداماً تاماً واعتنوا بها ووسعوها وكيفوها من خلال التعديلات والإضافات المُدخلة على الأبنية مع الاحتياجات المتغيرة. فجاء ما أنجزته الأجيال السابقة كتعبير عن حياتها وثقافتها وتركيبتها الاجتماعية متناسباً إلى حد بعيد مع متطلبات العصر.

وفق مثل هذه الاعتبارات يبدو أنه غير مهم بالنسبة للقرن التاسع عشر الميلادي، أكانت الأبنية المعنية أيوبية أم مملوكية أو كانت عثمانية مبكرة أم متأخرة. فقد أُضيفت على الدوام دون انقطاع مبان جديدة إلى جانب الأبنية القائمة الأقدم وما بينها، قامت بتأدية الوظائف نفسها. ومع أنه يُمكن بسهولة التعرف من حيث الطابع على أنها أبنية تعود إلى بدايات أو إلى نهايات القرن التاسع عشر الميلادي، لم يتغير جوهر تصميمها المعماري، ولذلك أمكن استخدامها وتدفق الحياة فيها على شاكلة المباني القديمة والأقدم.

ففي حلب نجد حتى ما قبل مائة عام تقريباً الأبنية والمرافق التي تعود في نشأتها إلى القرون الوسطى من جوامع ومدارس ومشافي وخانات وشبكة مياه مرتبطة بالعصر كارتباط الأبنية الحديثة العهد؛ ولم يكن على ما هو حديث سوى أن يُتمم ويوسع ويحسن ويقدم إمكانيات إضافية. فالعمران الذي شُيد على مر قرون عديدة يُشكل بالتالي – في تنظيم عمراني واضح وسليم – إطاراً معاشياً عاماً للأجيال المعاصرة ولتمازج تفاعلها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في كل زمن؛ فالمدينة وسط معمور لكل حياة إنسانية راهنة في إطار الجماعة. ووفق مثل هذه الاعتبارات سيتم بالتأكيد إنصاف مدينة مثل حلب على نحو أجدر وأفضل أكثر مما لو تم النظر إليها نظرة متاحفية تقوم على تمييز المراحل الزمنية بعضها عن بعض تبعاً لطرازها وعلى اعتبار الأبنية إلى حين يطول أو يقصر آثاراً فنية مجردة من الحياة.

ولكن منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي وعلى الأخص في القرن العشرين الميلادي والمؤثرات الأوروبية – الغربية تفرض نفسها أيضاً في حلب على نحو مطرد بشكل واضح. فالانتقال إلى مثل هذه الأنماط المعيشية الحديثة كان تعبيراً بليغاً عن أن البنى المعمارية المتوارثة لم تعد تستطيع كفراغات معيشية أن تلبي للجيل الحاضر بشكل كاف احتياجاته أو بالأحرى أوهامه. ونتيجة لذلك يُحدق اليوم خطر الإهمال والخراب وخطر التداعي والاندثار وخطر الهجرة وانتقال مركز النشاط بل خطر التقويض من جراء إزالة مناطق بغية تحديثها. الأمر الذي استفحل إلى حد خطير في العقدين المنصرمين، لذلك يجب أن يُولى اهتماماً خاصاً في هذا العمل الذي بين أيدينا أيضاً. فربما يستطيع كتابنا أن يساهم ولو قليلاً في الحفاظ على المدينة القديمة وصيانتها، أو

بالأحرى في الحفاظ ولكن ليس باتباع طرق الحفاظ المتاحفية وليس عن طريق إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء والعودة إلى الأنماط المعيشية والبنى الاجتماعية السالفة، وإنما من خلال التكيف المرن والتأقلم مع العصر الحالي.

وعلى الرغم من أن مناطق الضاحية القديمة المنتشرة شمالي السور ذات أهمية تاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية كبيرة جداً، سيتم هنا التطرق إلى ذكرها أحياناً فقط والمرور بها مرور الكرام. إذ يعكف بالحقيقة الجغرافي الفرنسي جان كلود دافيد J. C. David على دراستها منذ سنوات عديدة دراسة ميدانية دقيقة، ومن المنتظر أن يصدر له في الأمد المنظور دراسة موسعة حول الضاحية الشمالية الحرفية والصناعية في حلب، ستزيد دراستنا من دون تداخل اتساعاً وتتمم محتواها. كما يعكف أندريه ريمون A. Raymond وبعض تلامذته على دراسة الجوانب التاريخية والتركيبة الاجتماعية والاقتصادية لمدينة حلب. وقد حاولنا قدر المستطاع بالاتفاق الودي المتبادل ومن خلال التبادل المستمر للمعلومات حول أهداف وحيثيات العمل المتعلقة بكل جانب تجنب التقاطعات غير الضرورية.

٣ ـ ٢ ـ واقع الأبحاث المعاصرة والراهنة

إننا جميعاً، بحّاثة الجيل الفاعل اليوم، نبني أبحاثنا بالاعتماد على أعمال آخرين، ولاسيما الأبرز من بينهم الذين كانوا الأفضل في مجالهم. فذكراهم ومثاليتهم كانا معين حماس لنا خلال عملنا وعلى نتائجهم نعتمد في بحثنا. ومع أن المرء لا يميل عادة في الدراسات الشرقية إلى الخوض في بحث موضوع سبق للعلماء الكبار أن أشبعوه بحثاً وتمحيصاً، ومع أن حلب تمثل موضوعاً

كهذا، إلا أن حلب أكثر فتنة من أن يستطيع المرء مقاومة إغرائها بسهولة وأغنى بكثير من أن تنعدم فرص البحث فيها.

لقد ابتدأ البحث المعاصر حول حلب قبل الحرب العالمية الأولى. ففي ذلك الحين استطاع ماكس فان برشم Max Van Berchem أن يُغري زميليه وصديقيه فيما بعد موريتز سوبرنهايم Moritz Sobernheim وإرنست هرتزفلد Ernst Herzfeld بمشروعه: " في سبيل موسوعة حول النقوش والكتابات العربية القديمة " (١) وأن يعهد إليهما بدراسة الكتابات والنقوش القديمة التي تزخر بها مدينة حلب. فموريتز سوبرنهايم كان خبيراً موثوقاً في اللغة العربية ومؤرخاً ضليعاً بالعصر المملوكي أما إرنست هرتزفلد فكان مستشرقاً شمولياً، ستبقى مساهمته العلمية في مجالات عديدة مصدر إيحاء وتحريض وتوجيه لأجيال عديدة من المستشرقين. وقد قدموا إلى حلب لأول مرة في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م وشرعوا بجرد وتوثيق الكتابات القديمة في المدينة، كما بدأ هرتزفلد في ذلك الحين على الأرجح بأول رفع للمباني. وفي عام ١٣٣٢هـ/١٩١٤م تمت مواصلة هذا العمل المشترك. وفي عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م وقبل وفاته بوقت قصير قام سوبرنهايم بنشر الكتابات المنقوشة في القلعة (سوبرنهايم ١٩٢٦) وبإنجاز مسودة لأحد أجزاء الموسوعة إلا أنها فُقدت مع الأيام.

ثم واصل ارنست هرتزفلد E. Herzfeld حتى عام ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م العمل الميداني من خلال تردده على المدينة مرات عديدة، وقبل ذلك بوقت طويل

(1) — Materiaux Pour un corpus inscriptionum arabicarum.

كان هرتزفلد الطويل القامة والمنقب عن سامراء [العراق] وبرسبوليس[1] [إيـران] والخبير الأكثر شهرة في شؤون إيران قد قام بنشر نتائج أبحاثه ليس في كتـب فقط، وإنما أيضاً في مجلة خاصة به أسماها " أخبار آثاريـة مـن إيـران "[2] وبسبب سرقة جزء من مجموعته من المواد العلمية كان على هرتزفلد الـذهاب إلى المنفى. وهناك قام برسم كروكيات معتمداً على ما جمعه في سـوريا، وقـد وجدت هذه الرسومات طريقها إلى النور ما بـين عـامي ١٣٦١هـ/١٩٤٢م و١٣٦٥هـ/١٩٤٦م من خلال مجلة "الفن الإسلامي"[3] تحت عنوان "دمشـق- دراسات معمارية "[4]. كما انصرف إلى جانب ذلك إلى تصنيف وترتيـب مـا جمعه مع سوبرنهايم في حلب من معلومات ووثائق وإعداد ذلك للنشر في إطار الموسوعة. كما عكف في ذلك الحين على العمل في كتابه " زرادشت وعالمـه " (الذي صدر عـام ١٩٤٧) وعلى إعداد كتابه الآخر " الإمبراطورية الفارسية " الذي لم يتسن له إنهاؤه (والذي صدر عام ١٩٦٨). وكان بود هرتزفلد أيضاً أن ينتهي من إتمام كتابه عن حلب، إلا أن المنية وافته في عام ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م قبل البـدء بالطبع، فقام بذلك من بعده أ. كومب E. Combe بتكليف من المعهد الفرنسـي للآثار الشرقية في القاهرة. وفي عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م صدر أخيـراً كتـاب

(1) Persepolis مدينة فارسية ينعتها المؤرخون الإغريق بهذا الاسم، إلا أنها ليست سـوى "تخـت جمشيد" عاصمة الفرس الأخمينيين الذين هزمهم الإسكندر في معركة إيزوس قرب بحـر مرمـرة عام ٣٣١ ق.م فتعرضت المدينة للدمار والحريق. تضم أشهر قصور الفرس (قصر داريوس) وقبر كسرى، وفيها جمع الشاه محمد رضا بهلوي زعماء العالم في عام ١٩٧١ للاحتفـال بمـرور ٢٥٠٠ عام على قيام إمبراطورية فارس.

(2) Archaeologische Mitteilungen aus Iran.

(3) Ars Islamica.

(4) Damascus - Studies in Architecture.

هرتزفلد مؤلفاً من ٤٩٣ صفحة و١٧٣ لوحة. وقد جاء العمل مطبوعاً بطابع هرتزفلد إلى حد بعيد. وكان هرتزفلد قد أعطاه العنوان الثانوي "الكتابات المنقوشة في آثار حلب". ويتناول فيه في المقدمة تاريخ وأساطير حلب وأسوارها ومن ثم عمارة وكتابات أسوار المدينة والقلعة ومن ثم تاريخ وعمارة وكتابات الجامع الكبير وفي عقب ذلك الكتابات المتبقية المنتشرة في المدينة وفيما حولها، مع تعليقات هامة وفيرة تتعلق بتاريخ المدينة وبتاريخ عمارتها، موزعة على أربعة عصور (سلجوقي ـ زنكي وأيوبي ومملوكي وعثماني، مع العلم أن خمسة كتابات فقط تعود إلى العصر الأخير). وبالإجمال قام هرتزفلد في هذا العمل بنشر وترجمة ٢٨٢ كتابة قديمة والتعليق عليها: ٣٠ كتابة من الأسوار والأبواب و٤٤ من القلعة و١١ من الجامع الكبير و٣٢ من الفترة السلجوقية ـ الزنكية و٤٩ من العصر الأيوبي و١٠٧ كتابات من العصر المملوكي والكتابات العثمانية الخمسة الآنفة الذكر.

وإلى جانب العديد من التعليقات والمداخلات وإلى جانب العديد من مخططات الأبنية التي كان هرتزفلد أول من قام برفعها قدم هرتزفلد بهذا العمل إلى الأبحاث العلمية اللاحقة ذخيرة موثوقة من المصادر الأصلية المتعلقة بالكتابات والنقوش القديمة، فهو يمتد كشبكة من المعلومات التاريخية على رقعة المدينة بأكملها ويهيئ لكل بحث طبوغرافي ـ تاريخي أو جغرافي ـ تاريخي أو معماري ـ تاريخي قاعدة معلوماتية متينة.

وقبل إقامة هرتزفلد الأخيرة في حلب، أي قبل عام ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م، بدء بالاهتمام بالمدينة عالم آخر لا يختلف عنه ولا يقل شأناً ويدعى جان سوفاجيه J. Sauvaget. وإذا كان بإمكان المرء أن ينعت هرتزفلد بعالم

آثار مغرم بالأبحاث الاستشراقية أيضاً، فقد كان سوفاجيه مستشرقاً مولعاً بالأبحاث الآثارية. وعندما قدم إلى حلب كان يطرح على نفسه السؤال التالي: *"لماذا وكيف تسنى لهذا التجمع السكاني أن ينمو ويزدهر في منطقة تبدو وكأنها محرومة من كل شيء؟ لماذا وكيف تسنى لهذا التجمع السكاني أن يتحول إلى مدينة كبيرة متميزة، يعيش فيها حوالي ٣٠٠ ألف نسمة لا يزالون يتحركون أمام أبصارنا حتى اليوم"* (ج. سوفاجيه ١٩٤١ ص ٩ وما بعد). وكان سوفاجيه قد أدرك في وقت قصير لاحق أنه لا يكفي للإجابة عن هذا السؤال قراءة تسلسل الحوادث التاريخية والكتابات الوصفية القديمة عن المدينة – وذلك بعد أن عكف على ذلك بهمة ونشاط وقام بترجمة مصدرين من أهم المصادر الطبوغرافية عن حلب إلى الفرنسية: أحدهما لابن الشحنة والآخر لابن العجمي ـ ويُعبر عن ذلك صراحة بقوله: *"لقد طلبت من الباحثين الآثاريين أن يتمموا ويدققوا وحتى أن يصححوا المعلومات التي حصلت عليها من المصادر التاريخية "* (ج. سوفاجيه ١٩٤١ص٩). وبذلك انتهج لنفسه منذ البداية نهجاً يقوم على دراسة مستفيضة للمصادر تتممها استطلاعات ميدانية متروية هادفة ـ نهجاً يمثل الطريق الوحيد للكشف ولو عن بعض خفايا كائن معقد كالمدينة.

وإذا كان ا. هرتزفلد E. Herzfeld قد وضع لنفسه من كشف النقاب عن أوابد حلب الأثرية وعن تاريخ عمارتها هدفاً، فقد عمد ج. سوفاجيه إلى استخدام المصادر المكتوبة والملموسة حتى يتمكن من فهم مستقبل المدينة. لقد كانت مهمة سوفاجيه أصعب من مهمة هرتزفلد إلى حد لا يقارن: فقد كان لزاماً على سوفاجيه أن يتوصل إلى نتيجة، في حين توضعت نتيجة هرتزفلد في صلب عمله. لذلك فإن كتاب سوفاجيه ممتاز بقدر ما هو إشكالي. أما أنه أصبح إشكالياً،

فذلك يُعزى بشكل خاص إلى أنه كان من المفروض أن يتحول إلى أطروحة أو بالأحرى أن يتمخض عن نظرية تثبتها البراهين العلمية. لقد كان سوفاجيه مرغماً أن يحث الخطى عبر القرون، ومع أنه توفرت لديه مادة علمية وفيرة للدرس والتمحيص والتأمل، تتبدى من حين لآخر في كروكيات ناعمة أو تتجلى في مخططه البديع للسوق المركزي، إلا أن التعليقات عليها لم تأت كافية على الإطلاق، بل كانت غير مدعمة بالحجج في أغلب الأحيان.

يتناول سوفاجيه (١٩٤١) في كتابه المؤلف من ٣٤٠ صفحة تطور مدينة حلب من العهد الشرقي القديم حتى أواخر العصر العثماني، أي حتى مشارف عصره الراهن، وبذلك يعالج موضوعاً لم يجرؤ أحد قبله على الخوض فيه، سواء أكان ذلك يتعلق بحلب أم بأية مدينة أخرى. ويفتتح سوفاجيه كتابه بمقدمة تستعرض وجهات النظر الجغرافية يلتفت بعدها إلى البحث في نشأة حلب. وهذا الباب مقسم كما الأبواب السبعة اللاحقة على أربعة فصول موزعة على النحو التالي: ١ ـ الإطار التاريخي، ٢ ـ الإطار التاريخي والتوسع العمراني، ٣ ـ الأوابد الأثرية، ٤ ـ السمات العامة وتطور التجمع السكني (المدينة). على هذا النحو يتم بعد التوقف عند أصل المدينة تناول المراحل الزمنية التي توالت على تاريخ المدينة والمتمثلة في: العصر الهلنستي والروماني، العصر البيزنطي، العصر الأموي ـ العباسي، الفترة الممتدة بين سقوط العباسين وبين تسلم الزنكيين زمام أمور المدينة والتي ينعتها سوفاجيه بعصر الفوضى، العصر الزنكي ـ الأيوبي، العصر المملوكي، العصر العثماني. كما يتم إظهار الدور المميز لكل مرحلة في تطور المدينة اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً. وهذا التصنيف المحدد الواضح من ظاهره هو بحد ذاته عمل عبقري. فقد أعطى

المؤلف مرونة إلى حد كبير، كانت بالنظر إلى معلومات المصادر عن بعض المراحل الزمنية مهمة جداً، إلا أنه سمح للمؤلف أيضاً أن يُضمن العمل كل ما تبقى في جعبته مما قام بجمعه من معلومات. وهكذا جاء مؤلف سوفاجيه متضمناً معلومات جمة وكماً هائلاً من أفكار موحية ملهمة طُرحت أحياناً بشكل عرضي أو في الهامش فقط، بل اكتفى أحياناً بالتنويه إليها فقط، مما أدى إلى أن جميع الذين اشتغلوا حول حلب بعده خالوا أنفسهم كالأرنب في الأساطير الذي يحاول أن يسبق السلحفاة دون جدوى.

أما ماذا توجب فعله بعد ج. سوفاجيه J. Sauvaget، وما الذي انبغى إنجازه على نحو آمن نسبياً ويتمتع بأهمية موضوعية عالية، فذلك يتمثل في الدراسات التفصيلية المعمقة. وكان سوفاجيه قد قام أيضاً بعرض نتائج مثل هذه الدراسات التاريخية والمتعلقة بتاريخ العمارة وبالكتابات والنقوش القديمة في سلسلة من المقالات (ج. سوفاجيه ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣١، ١٩٣٣م). وقد تم الشروع بمثل هذه الدراسات، وإن لم يكن ذلك من قبل العديد من البحاثة، بعد الحرب العالمية الثانية. أما الأوائل في هذا المضمار فكانوا بحاثة فرنسيين يشكل الرعيل الأول منهم تلامذة سوفاجيه ومساعديه السابقين. وهكذا اهتم نيغيتا اليسيف N. Elisséeff (١٩٥١م) بالأبنية التي أنشأها نور الدين زنكي في حلب وفي مناطق أخرى من سوريا. كما تقدم دومينيك سورديل D. Sourdel (١٩٥٢م) بدراسة حول طبوغرافية حلب أيام الأيوبيين، ذهب فيها أبعد مما ذهب إليه سوفاجيه، لأنها جاءت نتاجاً ثانوياً توصل إليه خلال تحقيقه وصف ابن شداد (المتوفي عام ١٢٨٥م) لمدينة حلب الذي صدر في عام ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م. كما قام جان كلود دافيد J. C. David (١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠م) بنشر عدة أبحاث

جغرافية ـ عمرانية جاءت محصلة عمل ميداني منهجي طويل، وقام أيضاً أندريه ريمون A. Raymond (١٩٨٠م) بنشر دراسة تتخذ من الأوقاف العثمانية الكبيرة في حلب موضوعاً لها.

ولولا إيحاءات سوفاجيه القريبة أو البعيدة لَما ظهر إلى الوجود أيضاً عمل آخر مغاير تماماً ومفيد للغاية، يتمثل في دليل من تأليف محمد أسعد طلَس عن الآثار الإسلامية في حلب (أ. طلس ١٩٥٧م). ففي هذا العمل يعلق طلس على أحد أعمال سوفاجيه الذي يجسد جرداً للآثار الإسلامية في مدينة حلب (ج. سوفاجيه ١٩٣١م) ـ فالصفحات الـ ١٨٣ الأولى من هذا المؤلف تمثل ترجمة مقرونة بالشرح والتفسير لعمل سوفاجيه الآنف الذكر- ليترك لنا كتاباً يقع في حوالي ٤٠٠ صفحة، دون الاعتماد على البحث الميداني في حلب الذي لو تم اللجوء إليه لكلف في الغالب مشقة أكبر.

وعلى دراسة العمارة المملوكية في حلب يعكف ميخائيل ماينكه M. Meinecke و فيرا ماينكه بيرغ V. Meinecke Berg، اللذان رافقهما في حملة استكشافية طويلة تم القيام بها في عام ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube كخبير في شؤون الكتابات والنقوش القديمة. وقد توصل هذا الأخير في نتيجة بحثه الميداني إلى دراسة وتحليل ما ينوف عن مائة كتابة جديدة من الكتابات القديمة، يعود أكثر من نصفها إلى العصر العثماني، كان ا. هرتزفلد E. Herzfeld قد مر بها مرور الكرام، وقد تم نشرها (هـ. غاوبه ١٩٧٨) في عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م. وتحت إشراف سوفاجيه عكف صبحي مظلوم (١٩٣٦) على دراسة الشبكة القديمة للإمداد بالمياه في حلب. كما قام عبد الرحمن حميدة (١٩٥٦) بوضع دراسة عن جغرافية المدينة وبعد سبع

سنوات قام المؤلف أ. فيرت E. Wirth (١٩٦٦) بنشر دراسة جغرافية مقارنة تتخذ من حلب ودمشق وبيروت مادة لها.

لقد أغنت هذه الأعمال الحديثة والحديثة جداً دائرة معارفنا. إلا أن من يتعمق في دراسة حلب على نحو مستفيض أكثر، عليه دوماً أن يضيع في حضرة سوفاجيه لقد عثر هذا الأخير على الكنز واختار لنفسه أفضل نفائسه. وقد حاز كفرنسي في بلد تتحكم فرنسا في مقاديره وتدير شؤونه على ظروف عمل رائعة وكان تحت تصرفه رجال أكفاء من أهل المدينة نذروا أنفسهم لمساعدته. بالإضافة إلى ذلك كانت حلب أيام سوفاجيه عمرانياً واجتماعياً منظورة أكثر مما هي عليه اليوم، مما يسّر الإحاطة بها من بعض الجوانب. فمن يكلف نفسه اليوم عناء البحث التاريخي حول حلب يلاحقه على الدوام هاجس أن ما يفكر به للتو وما يكتشفه قد سبق أيضاً لسوفاجيه أن فكر به واكتشفه. إن كتاب سوفاجيه مترع بالإشارات والتنويهات، إلا أن هذه الإشارات وتلك التنويهات لا تُفصح عن شيء ولا تُصور أيضاً ما أرادت أن تستبق به الإيضاحات. لذلك يجب هنا التذرع بالشجاعة والإقدام على العمل.

إن ما سنقدمه في هذا الكتاب يعكس صورة عن دراستنا التي تهتم ببنية المدينة أكثر مما تهتم بتطورها. إلا أن فهم البنى يعني الإحاطة بالتفاصيل وبدقائق الأمور، وهذه لا يمكن التوصل إليها، تماماً كما قصد ج. سوفاجيه J. Sauvaget، إلا على أرض الواقع. فهناك خلال عملنا الميداني حاولنا الإلمام بجميع المناطق المطروقة من مدينة حلب القديمة، سواء داخل الأسوار أو خارجها، وعمل خرائط لها، كما حاولنا توثيق المباني أينما كان ذلك ممكناً

ومجدياً وتثبيت الاستخدام الراهن والاستدلال على الوظيفة الأصلية، مما مكن لاحقاً ربط هذا التحول بالمتغيرات التاريخية.

وقد تبدت خلال ذلك مرحلتان زمنيتان واعدتان بالنجاح لاسيما لدراستنا وتتمثلان في مرحلة القرن التاسع عشر الميلادي ومرحلة القرن العشرين. وبينما يربطنا القرن التاسع عشر الميلادي بالعصور السابقة ويساعدنا نظراً لوفرة الشواهد المتبقية ولغنى المصادر المكتوبة على فهم الأزمان الغابرة وعلى تبين الانتقال إلى القرن التاسع عشر الميلادي، يقدم لنا التأمل والتبصر في الأوضاع الراهنة مادة علمية تجريبية موثوقة لمعالجة المسائل المستترة خلف "كليشيهات" من نمط: استمرارية وانقطاع، أصالة وتغريب[1]، عزلة وتعاون، تعاون واستغلال، أسلمة وعصرنة، بالإضافة إلى مسائل عديدة أخرى. إن مثل هذه المسائل لا تتمتع بأهمية سياسية بالغة فحسب ـ وإن كانت تُعالَج غالباً على نحو أقرب إلى السذاجة المفرطة ـ بل ينبغي أيضاً أن تنغرس في ذهن كل إنسان متنور.

إن محاولتنا المنهجية بسيطة في الواقع للغاية. ففي بداية انشغالنا بحلب انصرفنا إلى البحث الميداني، الذي تم إغناؤه من خلال دراسة المراجع والكتب العلمية. وتتمثل نتائج هذا العمل في بعض خرائطنا. ولكن بما أن البحث الميداني كان يهدف إلى رصد التطور التاريخي والوضع الراهن على حد سواء. فقد تمخض عنه نوعان من الخرائط، خرائط تاريخية وأخرى تتعلق بالوضع الراهن. وهنا في ثنايا النص يتم إغناء ما تُفصح عنه هذه الخرائط بصرياً وشرحه

(1) التغريب في اللغة يعني أن يولي المرء وجهه غرباً، أما هنا فيقصد به مجازاً السعي للحذو حذو الغرب في كل أمور الحياة.

واستعراضه في إطار عريض متكامل شامل. فبعد المقدمات والتنويهات الجغرافية والتاريخية نلتفت إلى العلاقة بين المدينة القديمة والمدينة الحالية. بعد ذلك نتناول المدينة القديمة في حلب بشكل عام كمثال رائع عن المدينة الشرقية الإسلامية، ومن ثم نستعرض حلب في مرآة الأعمال الوصفية التي تعود إلى القرون الوسطى؛ لنقوم في خطوة لاحقة بتوضيح مكنوناتها وتبيان الرؤى النظرية المطروحة في غالبها سابقاً بعد إخضاعها لمنطق الأمور وحقيقتها. ويكمن الهدف من وراء ذلك في التوصل إلى تقديم تصور عن شكل حلب ووظيفتها أيام القرون الوسطى. أمام هذه الخلفية من ناحية، وبالعودة إلى ما تم استعراضه سابقاً على نحو مستفيض ومعمق من ناحية أخرى نقوم في فصل لاحق بتناول وظيفة حلب وبنيتها وسكانها، بالإضافة إلى حقوق الملكية فيها، إبان القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك بالاعتماد على المصادر المتوفرة باللغة العربية.

وبناء على هذه النتائج المتعلقة بالمدينة بأسرها ننتقل إلى تناول حلب كمركز اقتصادي. وعلى خلفية التطور الذي تم حتى القرن التاسع عشر الميلادي يتم استعراض أهمية حلب الاقتصادية إبان القرن التاسع عشر الميلادي تبعاً لتقارير القناصل الأوروبيين. أما كيف تجسد هذا الدور عمرانياً في مراكز النشاط الاقتصادي لمدينة حلب، في السوق المركزي وفي المراكز الاقتصادية المنتشرة على أطراف المدينة، فذلك ما يدور حوله الفصل التالي، في حين يتخذ الفصل الأخير من التطورات الأخيرة موضوعاً له ليدور بذلك حول تحويل مناطق سكنية على نحو غير مناسب إلى بؤر للنشاط الاقتصادي.

ويشكل خاتمةَ العمل دليلٌ يشتمل على جميع المباني والمنشآت التي تجسد الجانب الواقعي من النص والمسقطة على الخرائط وذلك على نحو موجز يتناول النواحي التاريخية والوظيفية وأحياناً التطورات التي طرأت على البناء ويتطرق إلى الإشارة إلى أهم المصادر والمراجع.

فلربما يتسنى أن يتم على هذا النحو توضيح العلاقات الوظيفية والبنيوية المتشابكة المسيطرة في المدينة الإسلامية الشرقية وفي كل مدينة أخرى، بشكلها المميز لمدينة حلب وتبعاً لذلك بأشكالها أيضاً المميزة للمدينة الإسلامية الشـرقية عموماً. وبذلك يتم سد الثغرات التي اعتورت الأبحاث السابقة وإضفاء مضمون على بعض الأفكار المطروحة من قبـل ج. سـوفاجيه J. Sauvaget عَرَضـاً وتقديم قاعدة جيدة لكل من سيعكف على دراسة حلب في المستقبل سواء أكـان مستشرقاً أم مؤرخاً أم جغرافياً أم عالم اجتماع أم مخطط مدن.

٣ ـ ٣ ـ ملاحظات حول خارطة
" المدينة القديمة داخل الأسوار والمحلات السكنية خارج الأسوار"

إن الخارطة الرئيسة الكبيرة التي تحمل الرقم (١) والتـي تـأتي تحـت عنوان " المدينة القديمة داخل الأسوار والمحلات السكنية خارج الأسـوار" لـم تُرفق بهذا الكتاب لشرح وتوضيح النص فحسب. بل لأنها شكلت أساساً جوهرياً لبناء النص؛ ولأنها تتضمن من نتائج بحثنا العلمي ما يعادل ما يتضمنه الـنص على أقل تقدير. كما أن الوقت والجهد الذين بذلهما المؤلف أ. فيرت E. Wirth في إعداد الخارطة رقم (١) كانا على الأغلب أكثر قليلاً مما توجب عليه أن ينفقه

في تأليف النص. لذلك يبدو من اللائق التوقف قليلاً للتحدث بإيجاز عن مضمون الخرائط وتصميمها الأساسي ودقة تعبيرها.

إن منطلق مصوراتنا يتمثل في الخارطة رقم (١): "المدينة القديمة داخل الأسوار والمحلات السكنية خارج الأسوار" التي تم إعدادها بمقياس ١/٢٠٠٠ وإظهارها بالأبيض والأسود وإرفاقها بالكتاب. ولمساعدة القارئ على التوجه قمنا على هذه الخارطة ــ كما على الخارطة رقم (٥) ــ بترميز المربعات الخرائطية وترقيم جميع المباني والأماكن المدروسة عن كثب وذلك على نحو متواتر. وباعتماد مساقط أفقية مبسطة للمباني وبتصغير هذه الخارطة على مقياس ١/٤٠٠٠ تم استخدامها كلوحة أساسية للخرائط الملونة المتمثلة في الخارطة رقم (٢) التي تصور "أعمار المباني" والتي قام المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube بإعدادها وفي الخارطتين رقم (٣) و(٤) اللتين تُجسدان على التوالي "التصنيف الوظيفي" و"تمركز الفعاليات الاقتصادية والحرفية في المدينة القديمة " واللتين قام المؤلف أ. فيرت بإعدادهما. وبعد تصغير الخارطة الأساسية مرة أخرى وتبسيطها أكثر تم اعتمادها أيضاً لتحتل الجزء المركزي من الخارطة رقم (٥) التي جاءت بمقياس ١/٦٠٠٠ والتي تشمل إضافة إلى ذلك الأحياء الفتية والحديثة المحيطة بالمدينة القديمة في حلب. كما أن معظم الخرائط المتخصصة والواردة في سياق عملنا تعتمد على الصياغة المذكورة أخيراً كأساس للمخططات الطبوغرافية.

عندما أقدم المؤلف أ. فيرت في عام ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م للمرة الأولى على رفع الوضع الراهن لأهم المواقع والفعاليات في حلب على الخرائط، لم يكن في متناول يديه للانطلاق في العمل سوى خارطة عامة لمدينة حلب من إصدار

عام ١٣٧٠هـ/١٩٥١م، كان يمكن الحصول عليها آنئذ من أماكن بيع الكتب كملحق بدليل سياحي عن المدينة غير مهم على الإطلاق. وقد استُخدمت هذه الخارطة أيضاً بعد إعادة رسمها وتعديلها وتكبيرها كأساس لتوثيق خرائطي شامل دقيق قام به المؤلف أ. فيرت عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م. ولرفع المناطق المركزية من السوق توفر للمؤلف في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م بالإضافة إلى ذلك نسخة معدلة مكبرة عن مخطط السوق منقولة عن كتاب ج. سوفاجيه الذي يعود إلى عام ١٣٦٠هـ/١٩٤١م.

ومن البديهي أنه لم يكن من الممكن بالاعتماد على مثل هذه المصادر الطبوغرافية غير الكافية في فترة زمنية محددة سوى بسط شبكة غير دقيقة فوق المدينة ونسج مخطط تقريبي إجمالي لها. ومما عرقل العمل إلى حد كبير إضافة إلى ذلك الوضع السياسي المعقد على الساحة السورية في ذلك الحين. فلم يكن من الممكن إلا نادراً لباحث ألماني أن يقوم بالتوثيق على أرض الواقع دون تعرض دائمٍ للاتهام الخاطئ وللاعتقال. فلا يزال ماثلاً في ذهن المؤلف أ. فيرت كيف كان عليه أن يؤمَّ أياماً متتالية لدقائق معدودة في كل مرة بقعة متوارية عن الأنظار أو زاوية مظلمة ليقوم بإخراج الخارطة وإسقاط مشاهداته آمناً من أعين الرقباء.

أما في إيران فقد استطاع المرء في تلك السنوات أن يقوم بمثل هذا العمل على أحسن وجه بعيداً عن كل المنغصات والعراقيل. فالتوثيق والرفع المشترك لبازار أصفهان في خريف عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م راق للمؤلفين هـ. غاوبه H. Gaube وأ. فيرت E. Wirth كثيراً إلى حد دفع بهما إلى الإقدام أيضاً على المحاولة مرة أخرى في سوريا وإلى الإحاطة بالسوق

المركزي لمدينة حلب على نحو مشابه. وقد حالف النجاح الحملتين الميدانيتين اللتين قام بهما المؤلفان في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩م على نحو استثنائي للغاية: فقد أيدت المديرية العامة للآثار والمتاحف في دمشق - وعلى رأسها مديرها العام السيد الدكتور عفيف بهنسي ـ المشروع تأييداً خالصاً ودعمته دعماً قوياً؛ كما حرص أيضاً السيد الدكتور قاسم طوير وكذلك العاملون في متحف حلب، وعلى الأخص مدير المتحف السيد الدكتور وحيد خياطة، على مساعدة المؤلفين في القيام بتوثيق خرائطي دقيق وذلك على نحو ودي للغاية. وهكذا فقد تمكن المؤلفان في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩م من القيام في المدينة بعمليات المسح وإعداد الخرائط وإجراء الاستفتاءات والإحصاءات والكشف عن الكتابات القديمة والتصوير ورسم المخططات وذلك على نحو علني مطلق وفي طمأنينة خالصة لا تشوبها شائبة.

كما ازدادت واغتنت خلال ذلك المصادر الطبوغرافية التي قام عليها العمل: ففي عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م كان بإمكان المؤلفين القيام بعملهما بالاعتماد على مخطط للسوق المركزي، كانت بلدية المدينة قد أعدته حديثاً، وكان قد وضعه تحت تصرفهما السيد الدكتور محمد شرابي مشكوراً. وفي عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م أمكن من ثم، في رفع المحلات السكنية الواقعة داخل الأسوار خارج إطار خارطة السوق المركزي، الاعتماد على المساقط الأفقية الدقيقة في الخارطة الفرنسية "Ville d'Alep" المعدة بمقياس ١/٢٠٠٠، التي توجب تدقيقها فقط وإكمالها أو تعديلها عند الضرورة. أما المخططات المسقط عليها بدقة جميع الاختراقات التي أحدثتها الشوارع الحديثة فلم يحصل عليها المؤلفان من مجلس مدينة حلب للأسف إلا في نهاية هذه الحملة الميدانية الثانية،

بعد أن أنفقا وقتاً ثميناً في رفع هذه الاختراقات وتنزيلها على الخارطة القديمة خلال زيارتيهما للمدينة في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

وعلى الرغم من الظروف المواتية الآنفة الذكر لا يمكن النظر على كل حال إلى الخارطة رقم (١) المتوفرة بين أيدينا الآن إلا كحل وسط بين ما أردنا إنجازه على صعيد البحث العلمي وبين ما أمكننا تحقيقه على أرض الواقع، أو بالأحرى كنتيجة مبدئية وكقاعدة لأبحاث معمقة مستقبلية. فقد اعترضتنا في الواقع سلسلة من المشاكل لم يكن من الممكن تذليلها بشكل كامل.

١. إن مخطط سوق حلب المركزي الرائع، برغم كل النقص الذي يعتوره وبغض النظر عن حدوده المكانية، والذي قام بوضعه ج. سوفاجيه J. Sauvaget ١٣٦٠هـ/١٩٤١م، يلجأ إلى مقاييس وتفاصيل لا يمكن تفكيكها والالتزام بها إلا فيما ندر. فجميع الأبنية المأخوذة بعين الاعتبار في مخطط سوفاجيه منزلة بمساقطها الأفقية المضبوطة بدقة، في حين تم التمييز في مخططنا لبازار أصفهان بين الأجزاء المسقوفة وغير المسقوفة من المباني فقط. على العكس من ذلك بذلنا كل ما في وسعنا في حلب لتوثيق جميع أهم المباني بدقة متناهية في مساقطها الأفقية من خلال رفع وضعها الراهن مواصلين بذلك ما بدأه سوفاجيه.

لقد تم رفع عدد كبير من الأبنية، أغلبها دينية، في العقود التي تلت عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م على يد المعماريين العاملين في مديرية الآثار والمتاحف في حلب في نطاق حملة توثيق تهدف إلى حماية الآثار؛ وقد قام المعنيون بذلك بوضعه بين أيدينا لسحبه أو نسخه أو تصويره. إلا أن هناك ما ينوف عن مائة مبنى آخر توجب من ثم على المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في عامي

١٣٩٥هـ/١٩٧٥م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩م القيام برفعها شخصياً ووضع مخططات لها. ومع أنه كان من المستحب لو أمكن القيام برفع عدة مجموعات أخرى من المباني، إلا أن ضيق الوقت ومحدودية مجال العمل أرغمنا هنا على الاقتصار الصارم على أهم الأبنية أو على المتميز منها معمارياً، الأمر الذي دفع بإعداد الخارطة وإخراجها على نحو غير مريح إلى حد تظهر معه المباني المنزلة بمساقطها المرفوعة بدقة إلى جانب المباني المحملة تحميلاً يُظهر المسقفات فقط دون أي تمييز آخر على غرار إعدادنا لمخطط بازار أصفهان.

٢. خلال حملتنا الاستطلاعية المشتركة الأولى في خريف عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م كان علينا أن نتبين أن رفع السوق المركزي فقط في حلب ـ على عكس بازار أصفهان ـ لن يكون بمقدوره أن يُغطي الفعاليات الاقتصادية في هذه المدينة بأي شكل من الأشكال: إذ بينما تتميز المدينة الشرقية التقليدية بفصل واضح وصريح بين المواقع التجارية والحرفية في الحي التجاري المركزي من ناحية والمناطق السكنية البحتة من ناحية أخرى، يبدو بالنسبة للعديد من الأحياء السكنية في المدينة القديمة من حلب أن الاختلاط بالمهن والصناعة يُضفي عليها طابعاً مميزاً؛ وبينما تكونت في معظم المدن الشرقية الأخرى الأحياء التجارية الحديثة الغربية الطابع في إطار التوسع الحديث للمدينة خارج الأسوار، نجد في حلب شوارع وأحياء تجارية مماثلة ضمن أسوار المدينة القديمة أيضاً؛ وبينما تُسخر عادة الأسواق المحلية في المدينة الشرقية دون تمايز حاد لتقوم فقط على تغطية الاحتياجات البسيطة واليومية وحتى الموسمية للسكان المجاورين، نجد أن الأسواق المحلية في قطاعات المدينة القديمة في حلب

متمايزة ومتخصصة على نحو مثير للاهتمام وذلك سواء في إطار تطورها التاريخي أو في وضعها الحالي.

وقد قاد السعي إلى تفهم هذه الأمور والإحاطة بها بشكل لائق إلى توسيع نطاق عملنا على نحو حتمي إلى حد ما، انطلاقاً من السوق المركزي باتجاه المحلات السكنية المجاورة فالمحيطة فالأبعد. وكهدف للحملة الميدانية الثانية في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م كنا نروم إلى إلمام شامل وإلى توثيق لكامل رقعة المدينة الواقعة داخل الأسوار على الأقل. بيد أننا لم نتمكن من بلوغ هذا الهدف. فلقد أثبتت أعمال رفع السوقين المحليين الكبيرين الممتدين خارج الأسوار والمتمثلين في سوق بانقوسا في الشمال الشرقي وسوق باب النيرب في الجنوب الشرقي على أنها مجدية، ولكن أيضاً مستهلكة للوقت، إلى حد توجب معه أن تبقى بعض الأحياء جنوب شرقي القلعة غير موثقة. وعلى الخارطة الثانوية المحملة على الزاوية السفلية اليسرى من مخطط المدينة داخل الأسوار تم إسقاط حدود المنطقة التي لم يتسن في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م توثيقها بشكل دقيق. ويعتمد ما تم تنزيله على الخارطة هنا وإلى الجنوب من باب الأحمر أولاً وآخراً على أعمال التوثيق الخرائطي الإجمالية العامة التي قام بها المؤلف أ. فيرت E. Wirth في عامي ١٣٨٦هـ/١٩٦٦ م و١٣٨٩هـ/١٩٦٩م وعلى ما توصل إليه المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube من دراسة المصادر المكتوبة.

٣. لقد أعاق الإعداد النهائي والإظهار الفعلي لخارطة المدينة القديمة ضمن الأسوار معضلة، جاءت إلى حد ما نتيجة أنه لأسباب تنظيمية ــ فنية لم يتم الحصول على مخططات الكاداسترو المساحية ولا على خارطة "الأحياء

التاريخية في مدينة حلب"[1] المعدة بمقياس ١/٢٠٠٠، إلا بعد إتمام الحملتين الاستطلاعيتين الميدانيتين. وهكذا لم يتم التمكن بعد ذلك من تدقيق وتوضيح التناقضات والاختلافات بين أعمال التوثيق والرفع التي قمنا بها وبين مكنونات الوثائق الطبوغرافية الآنفة الذكر على أرض الواقع (قارن أيضاً الفصل ٤-١). ولذلك توجب أيضاً عدم القيام بأية محاولة، بالنسبة للمباني والعقارات التي لم نتمكن من الدخول إليها، لمعرفة مدى تطابق ما تم توثيقه على المخططات المساحية حوالي عام ١٣٤٨هـ/١٩٣٠ م مع الوضع الراهن.

على ضوء هذا الواقع كان من المحبذ جداً أن يتم القيام مرة أخرى برحلة مشتركة إلى حلب ولو لأسبوع واحد على الأقل. إلا أن ضيق وقت كل من المؤلفين في خضم العديد من الالتزامات الأخرى، إلى جانب البحث الدائم عن تمويل رحلة إضافية، وإلى جانب الاضطرابات والمشاكل السياسية الطارئة آنئذ، حال دون القيام بحملة ميدانية مشتركة ثالثة في حلب في الأمد المنظور. في تلك الفترة أُتيحت الفرصة فجأة لأن يستغل المؤلف أ. فيرت E. Wirth دعوة لحضور اجتماع في دمشق وأن يقوم برحلة قصيرة إلى حلب لمدة أسبوع واحد. وبذلك أمكن في نهاية أيلول / أوائل تشرين الأول من عام ١٩٨٢م [أواخر عام ١٤٠٢هـ] تفقد وتوثيق جميع تلك المسطحات من المدينة القديمة، التي تتوضع في نطاق خارطتنا الرئيسة الكبيرة ذات الرقم (١)، والتي لم يتسن لنا في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م رفعها بدقة. كما أمكن خلال ذلك إزالة بعض الغموض المتعلق بالمسطحات التي كانت قد وُثقت في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م.

---

(1) "Aménagement du quartier historique d'Alep".

إلا أن هذه الزيارة التفقدية الأخيرة في خريف عام ١٩٨٢ م جاءت بالضبط لسوء الحظ في ذلك الأسبوع الذي تخللته أربعة أيام عطلة رسمية بمناسبة عيد الأضحى المبارك تلاها يوم العطلة الأسبوعية أقفلت خلالها جميع المرافق التجارية والحرفية تقريباً؛ وهكذا تعذرت زيارة العديد من المنشآت الاقتصادية. وقد تمت الإشارة على الخارطة الرئيسة إلى كل ما لم يكن بالإمكان توثيقه بدقة أو إلى ما لم يتسن رفعه بإشارة استفهام عند المباني المعنية. فعلى الغالب كان من الممكن ولوج الفناء الداخلي ورفع مكونات المبنى على ضوء الملامح العامة لمسقطه الأفقي؛ إلا أن الأبواب أو البوابات الموصدة للمعامل الخاصة كانت تحول دون الإحاطة بنوعية استخدامها. كما أنه لم يكن من الممكن أيضاً القيام بعملية مسح دقيق وتوثيق عدد كبير من الأبنية الحديثة التي أنشئت في السنوات الأخيرة السابقة والتي لم تكن بعد قد أسقطت على أي من المستندات الطبوغرافية المتوفرة آنئذ؛ الأمر الذي يتعلق قبل كل شيء بالعديد من أبنية المدارس الحكومية الحديثة. لذلك ينبغي النظر إلى إسقاطات المساقط الأفقية المعنية على الخارطة على أنها مجرد إجراءات تقريبية أولية.

وبغض النظر عن مثل هذه الصعوبات يُفترض أن لا تنطوي الخارطة الأساسية رقم (١) "المدينة القديمة داخل الأسوار" المعدة بمقياس ١/٢٠٠٠ على أي خطأ جسيم بعد الآن، إذ تم رصد جميع الأحياء التجارية والسكنية المسقطة على هذه الخارطة وجميع المباني والطرقات والحواري والأزقة مرة واحدة عن كثب على الأقل خلال الزيارات الثلاث التي قمنا بها في الأعوام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م و١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م. على الرغم من ذلك كان من المحبذ للغاية أن يتاح المجال للقيام بزيارة تفقدية مستفيضة

أخرى لتدقيق ومراجعة مسودة الخارطة التي بين أيدينا الآن، فلو حصل ذلك لأمكن سد بعض الثغرات وتوضيح العديد من المسائل المطروحة للبحث. إلا أنه كان على المرء أيضاً أن يأخذ في الحسبان على أية حال، أن أي اهتمام معمق بحلب على أرض الواقع من جديد سيثير مسائل أخرى لا تزال معلقة حتى الآن، وسوف يؤدي من ثم في النهاية إلى نوع من الالتزام العلمي مدى الحياة. ولذلك يبدو من السائغ، على ضوء الوضع الراهن لدراستنا ولتوثيقنا الطبوغرافي، إقفال الموضوع ببساطة ودفع الخارطة إلى الطبع والنشر، على اعتبار أنها نتيجة مبدئية كما سلف القول.

٤. تُصور الخارطة الرئيسة رقم (١) بشكل أساسي حالة المباني والعمران عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م. وذلك لأن مسطحات السوق المركزي التي سبق رفعها في عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م تم تفقدها على نحو سريع ورُصدت المتغيرات الطارئة عليها مرة أخرى في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. أما أثناء توثيق المسطحات النائية عن المركز في عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م فلم يكن من الممكن بلا شك تدقيق ما كان عليه الحال أوائل عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م على الدوام. ولو تم ذلك لأمكن في التمثيل الخرائطي للمناطق الطرفية إدراج تلك المباني التي لم تكن قائمة بعد في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م؛ كما أنه لم يكن من الممكن دوماً الاستدلال بدقة على المباني التي أزيلت منذ عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م. ويشير الخط الفاصل بين الزيارات التفقدية التي تمت في عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م وتلك التي تمت في عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م والموضح على الخارطة الصغيرة الواقعة في الزاوية السفلية اليسرى من الخارطة رقم (١) إلى الاحتمال المترتب عن انقطاع زمني بالمقارنة مع ذلك.

إلا أن الفترة الزمنية التي تم فيها التوثيق وإعداد الخرائط والتي امتـدت من عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م وحتى عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م تصادفت أيضاً في حقبة شهدت إزالة وتحديث مناطق واسعة. وعندما تحاول خارطتنا مبدئياً تصوير العمران القائم في أوائل عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م وتوثيق استعمالات المباني آنذاك، فإن ذلك يتضمن رصد صورة راهنة عرضية جداً تاريخياً لعملية هدم من ناحية وإعمار جديد من ناحية أخرى طالت النسيج العمراني للمدينة القديمة إلى حد كبير: فالمساحات التي تغص بالأنقاض وتلك التي أزيل ما كان عليها تتربع إلى جانب ورشات بناء وإلى جانب مبان سكنية غير جاهزة للسكن بعد وإلى جانب أبنية حديثة أُستخدمت أول ما استخدمت منذ فترة وجيزة في خليط عجيب غير متجانس. وفي حال التباس الأمور فقد كان هناك على الدوام أفضلية لتوثيق حالة المباني كما كانت عليه في الماضي على رصد الحال الذي آلت إليه فيما بعد ــ طالما أمكن الاستدلال بوضوح على ما كان عليه الوضع في الماضي على أرض الواقع.

وعلى نحو عرضي أكثر بدأ يتضح استخدام الأبنية الجديدة التي أُنجزت للتو: إذ بدا أن استخدامها في الغالب مؤقت للغاية وعلى سبيل التجربة، كما أنه كان من غير الممكن في معظم الأحيان التنبؤ بالاتجاه التي سيكون عليه تمايز المواقع الاقتصادية وتمركز الفعاليات في وقت لاحق. على ضوء هذا الواقع فقد قررنا اللجوء إلى حل وسط يتمثل في توثيق ورصد العمران على نحو دقيق قدر الإمكان وذلك تبعاً لواقعه في أوائل عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م ولكن مع الاستغناء عن تقديم تصوير دقيق لاستخدام الأبنية المنشأة حديثاً.

٥. وحتى يتسنى فهم الخارطة على نحو أفضل ينبغي في الختام التوقف عند بعض الأسس التي اعتمدت عند وضع الخارطة وإعدادها:

آ) في كل مكان من الخارطة، حيث يتم تمييز المباني برمز معين، يتضح من الرمز بشكل واضح تماماً الهدف الأصلي من استخدام المبنى (على سبيل المثال جامع، خان، بيت سكني... إلخ). أما بالنسبة إلى تلك المباني التي أظهرت من خلال رفعها في مساقطها الأفقية الدقيقة، فإن وظيفتها لن يتسنى استقراؤها من المسقط بحد ذاته أحياناً. مع العلم أن جميع هذه الأبنية تقريباً موصوف بدقة متناهية في الدليل الملحق بهذا الكتاب. وبغض النظر عن ذلك فإن الألوان التي تغطي المسقط على الخارطة رقم (٣) "التصنيف الوظيفي" تعطي أيضاً معلومات واضحة في مثل هذه الحالات.

ب) إن الرموز المعتمدة لتمييز المباني على الخارطة رقم (١) "المدينة القديمة داخل الأسوار" تُعبر بشكل أساسي عن الوظيفة الأساسية للمباني، التي تتبلور في التصميم المعماري لتلك المباني. وتبعاً لذلك فقد تمت الدلالة كمدرسة على تلك المباني فقط، التي أُنشئت لتستخدم كمدرسة. أما البيوت السكنية العريقة، التي حُولت وظيفتها حديثاً إلى مدرسة، فقد أُشير إليها على أساس مكوناتها "كبيوت سكنية تقليدية عريقة". ثم تُظهر الألوان المعتمدة لتمييز المسطحات على الخارطة رقم (٣)، "التصنيف الوظيفي"، أول ما تُظهر مثل هذه الأبنية كمدارس. وعلى نحو مماثل تماماً أُشير إلى الجوامع والمدارس على سبيل المثال المُستخدمة حالياً كمستودعات لتجار الجملة، كجوامع على الخارطة رقم (١) وذلك تبعاً لمكوناتها؛ ثم يدل أول ما يدل اللون المستخدم على الخارطة رقم (٣) على استخدامها لأغراض تجارة الجملة.

ج) بالنسبة للدكاكين والحوانيت يوجد نمطان مختلفـــان بعضـــهما عـــن البعض اختلافاً جذرياً فيما يتعلق بتصميمهما العمراني: فهي إما عبارة عن أبنية اقتصادية صرفة لا تعلوها طوابق سكنية ــ فهي تشكل في الســـوق المركـــزي بارتباطها بعضها إلى جانب بعض كتلة متوحدة أفقية تشغل مسطحات واسعة، في حين تتوضع في شوارع وأزقة الأسواق المحلية كأكشاك أو دكاكين أو مجموعة محلات تتقدم الأبنية السكنية ــ أو أنها عبارة عن متاجر ودكاكين تحتل جـــزءاً من الطابق الأرضي من البيوت السكنية يتربع فوقها طابق علـــوي مخصـــص للأغراض السكنية. وقد تسنى بالنسبة للنمط الأول إسقاط المسقط الأفقـــي لكـــل متجر منفرد بشكل تقريبي على الخارطة أما بالنسبة للنمط الثاني فـــإن إســـقاط مساقطه على نحو مماثل كان سيجر معه صعوبات جمة لو تم القيام بذلك. لذلك توجب عدم إظهار المتاجر والدكاكين المنتشرة في الطابق الأرضي من المبـــاني السكنية على الخارطة رقم (١). أما على الخارطة رقم (٣) "التصنيف الـــوظيفي" فقد تمت الإشارة إليها من خلال شريط ملون يمتد على طول الأزقة التي تنتشر فيها أو بالأحرى على جانبي تلك الأزقة.

د) في الختام تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن أيضاً من الممكن دوماً القيام بدقة متناهية بتمييز الأزقة المسدودة عن فراغات المداخل المؤدية إلـــى الـــدور والأجواء السكنية. فقد مضينا بشكل أساسي في رفع جميع الأزقة المسدودة حيثما كانت مطروقة دون عائق. إلا أنه سبق في الغالب أن أنشئ باب في نهاية الأزقة المسدودة أو عند عطفات قصيرة منها، وذلك بالرغم من أن ذلـــك الجـــزء مـــن الزقاق الممتد خلف الباب لا يتبع بعد بشكل واضح تماماً إلـــى أحـــد العقـــارات السكنية، وإنما يؤمن الولوج إلى عدة (غالبـــاً اثنتـــين أو ثـــلاث) وحـــدات ســـكنية

(قارن مع الشكل رقم ١٣). وهذه الأبواب المتقدمة تكون بالمصادفة مغلقة وغالباً مردودة وأحياناً مفتوحة على آخرها. وتبعاً لذلك فقد تعلق الأمر عند توثيقنا بمصادفة أحد هذه الأبواب المتقدمة موصداً أو مشرعاً على اعتبار ذلك الجزء من الزقاق الممتد خلف ذلك الباب جزءاً من الزقاق المسدود أو على إلحاقه بالأجواء السكنية غير المطروقة.

هـ) إن ترقيم جميع المباني الجديرة بالاعتبار يُفصح عن انقطاع واضح في توالي توضعها على رقعة الخارطة بين الرقمين (٦٦٢) و(٦٦٣): فمن الرقم (١) حتى الرقم (٦٦٢) يدل تسلسل الأعداد على تجاور مكاني متقارب إلى أبعد الحدود للصروح والمعالم المدلول عليها من خلال الأرقام؛ فالمباني الواقعة إلى جانب بعضها البعض على نحو متتال يكون لها تبعاً لذلك في العادة أرقام في الدليل متجاورة متسلسلة أيضاً.على العكس من ذلك تتوضع الأرقام (٦٦٣ وما بعد) على الخارطة متباعدة بعضها عن بعض إلى حد ما بالمقارنة مع سابقتها، وتتناثر غالباً في بقع ذات تسلسل رقمي محدود؛ ولذلك يصعب أحياناً إلى حد ما العثور عليها على خرائطنا.

وهذا الانقطاع فرضته مستلزمات سير العمل: فمن أجل أن يرد ذكر المباني في النص مرفقاً مباشرة بأرقامها المعتمدة، ومن أجل ضمان تسلسل منطقي في الدليل للأوابد الموصوفة، كنا قد قمنا في أوائل عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م بتخصيص الأرقام من (١) وحتى (٦٦٢) على نحو نهائي. أما بالنسبة لجميع الأوابد، التي أُدرجت بعد هذا التاريخ في الدليل ــ كالأبنية التي أُضيفت إلى الاعتبار لاحقاً خلال الزيارة التفقدية التي قام بها المؤلف أ. فيرت E. Wirth في خريف ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ــ فقد ذُيلت من ثم بالأرقام التي تبتدئ من الرقم

(٦٦٣) وتنتهي بانتهاء السلسلة، مما يؤدي إلى أن تظهر في توزعها المكاني متناثرة في الغالب بين الأرقام السابقة. ولضمان ضرورة العثور على جميع الأوابد والمعالم المتفرقة المفهرسة في الدليل على الخارطة بسرعة وسهولة، فقد تم نشر شبكة مربعات خرائطية على الخارطة العامة الشاملة ذات الرقم (٥) والإشارة على لائحة في بداية الدليل بجانب كل معلم من المعالم إلى مربعه الخرائطي.

الفصل الرابع

أهم المصادر الطبوغرافية والتاريخية والوثائقية والمتعلقة بالكتابات القديمة

٤ ــ ١ ــ المصادر الطبوغرافية

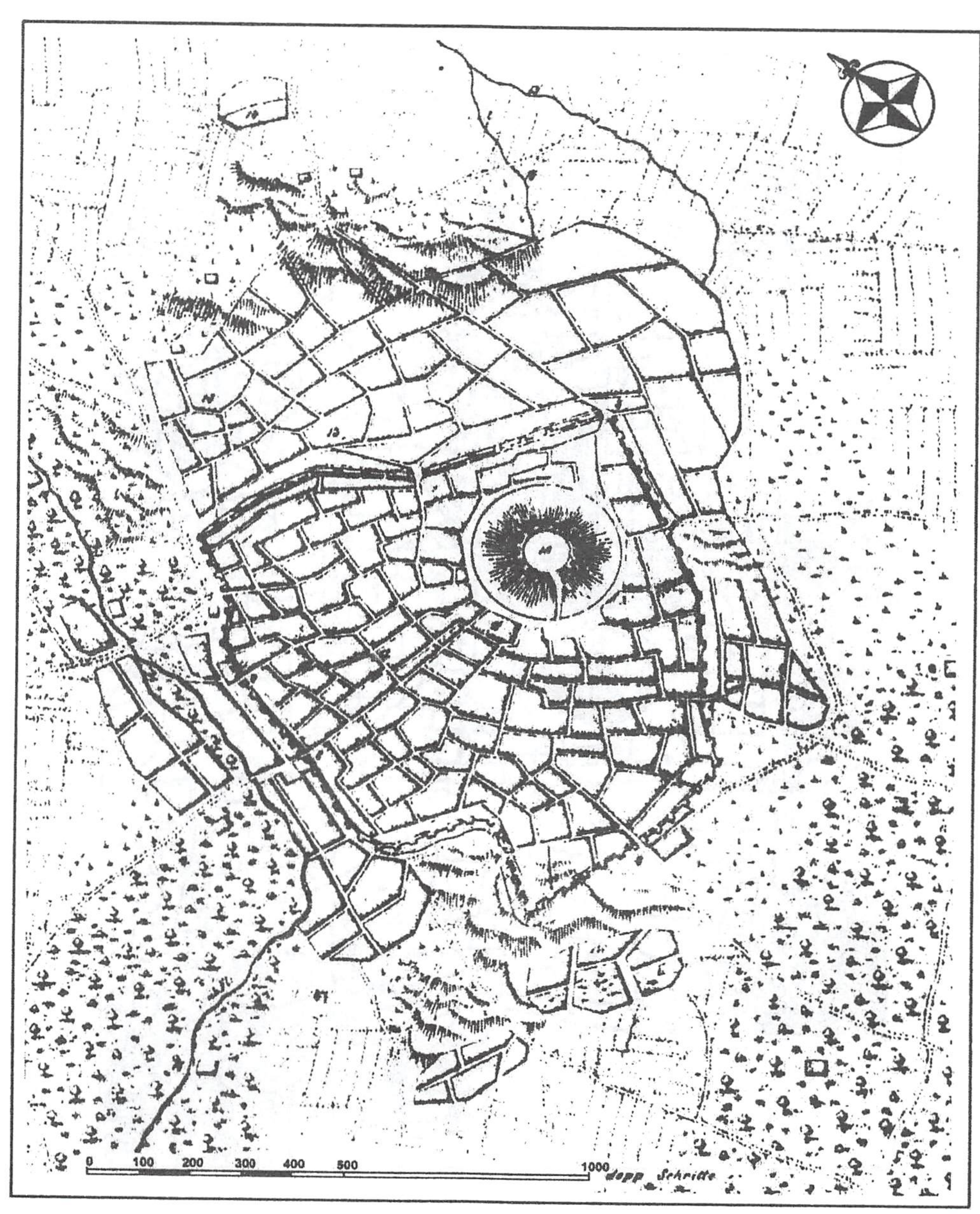
قام كارستن نيبور Carsten Niebuhr خلال إقامته في حلب عام ١١٧٩هـ/١٧٦٦م برفع ورسم مخطط أولي لخارطة المدينة، نشر فيما بعد في المجلد الثالث (لوحة رقم ١، ص ٦ و٧) من مؤلفه الذي يصف فيه رحلاته (انظر الشكل رقم٣). ثم اعتُمد على نحو بسيط في مواقع محددة وعلى نحو محسن في مواقع أخرى في الكتاب الذي ألفه ألكسندر رسل Alexander Russell عام ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٤م: ليحتل بذلك اللوحة رقم (١) الملحقة بالصفحة ١٣ تحت عنوان "مخطط مدينة حلب"(١) وبغض النظر عن بعض التحريفات والنسب المغلوطة يُصور هذا المخطط الأولي بدقة الملامح الرئيسة للمدينة القديمة والضواحي المنتشرة خارج الأسوار. وباعتماد أرقام وأحرف على الخارطة بالإضافة إلى قائمة بالمصطلحات المعتمدة يتم عند أ. رسل توثيق ١٢ باباً للمدينة و٣٨ مبنى ومكاناً ومحلة سكنية. وفي ذلك دليل قاطع على وجودها وعلى موقعها التقريبي في عام ١١٧٩هـ/١٧٦٦م.

---

(1) "A plan of the City of Aleppo".

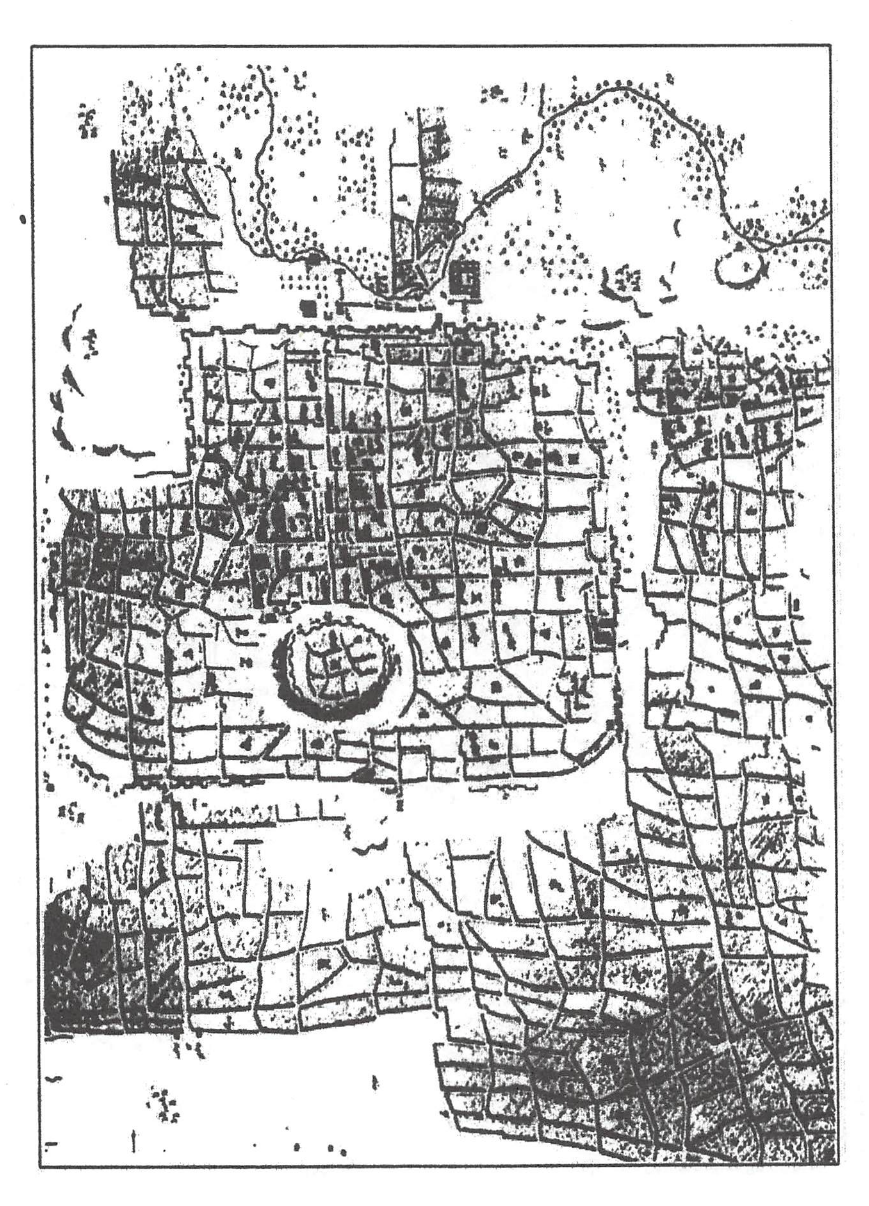
أما أول خارطة طبوغرافية يمكن استخدامها بدون تحفظ كمصدر لاستقراء بنية المدينة ومكوناتها العمرانية فتتمثل في *"مخطط مدينة حلب وضواحيها الموضوع ما بين عامي ١٢٢٦هـ/١٨١١م و١٢٣٣هـ/١٨١٨م"*[1]. ويعتمد هذا المخطط بشكل أساسي على رفع أولي إجمالي للمدينة قام به أحد موظفي القنصلية الفرنسية في عام ١٢٢٦هـ/١٨١١م، ثم قام بتدقيقه وتعديله وتطويره لاحقاً القنصل الفرنسي العام ج. ل. روسو J. L. Rousseau شخصياً في عام ١٢٣٣هـ/١٨١٨م. ولذلك توثق هذه الخريطة الوضع السائد قبل الزلزال الذي دك المدينة عام ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م وأتى على كل أخضر ويابس فيها. وقد أُلحق بالمخطط قائمة مصطلحات مستفيضة تدل على ٩ أبواب للمدينة و٢٥ محلة سكنية داخل الأسوار و٤٣ ضاحية خارج الأسوار مع ٢٦ بوابة بالإضافة إلى ١٧٥ مبنى ومرفق عام (ساحات، حدائق، مقابر) وتشير إلى أسمائها ومواقعها بدقة (انظر الشكل رقم ٤). إن مقارنة هذا المخطط مع المخطط الذي تركه لنا كارستن نيبور تُسفر عن عدم وجود أية اختلافات بينهما إلا فيما ندر؛ بل يظهر مخطط ج. ل. روسو J. L. Rousseau كصياغة جديدة لمخطط نيبور أغنى من حيث التفاصيل وأدق في تصوير الواقع. مما يسمح بالتوصل إلى نتيجة مفادها أن بنية حلب وعمرانها لم يتغيرا ما بين عامي ١١٧٩هـ/١٧٦٦م و١٢٣٣هـ/١٨١٨م إلاّ قليلاً.

(1) "Plan de la ville de Hhaleb et de ses Environs. Dressé de 1811 à 1818".



شكل رقم (٣): مخطط مدينة حلب "Grundriss der Stadt Haleb"

(انظر مخطط رقم ١ في كتاب ك. نيبور C. Niebuhr المنشور عام ١٧٧٨م)



شكل رقم (٤): مخطط مدينة حلب الذي أعد ما بين عامي ١٢٢٦هـ/١٨١١م و١٢٣٣هـ /١٨١٨م
"Plan de la Ville de Hhaleb. dressé de 1811 - 1818"
(مخطط روسو ١٨٢٥)

يحتل المخطط والمصطلحات الربع السفلي من "*خارطة تشتمل على جزء من الشام (سوريا) والجزيرة (بلاد الرافدين) والعراق العربي (مملكة بابل) وتضم الولايات الثلاث التابعة لحلب والرها أو أورفا وبغداد أعدها من ١٨١١ إلى ١٨١٨ ج. ب. ل. ج. روسو J. B. L. J. Rousseau القنصل العام لفرنسا في بغداد... طبع ونشر جمعية الجغرافيا باريس ١٨٢٥* "(1). والخارطة منشورة ضمن "*مجموعة أسفار وذكريات، نشرتها جمعية الجغرافيا، المجلد الثاني، باريس ١٨٢٥* "(2) مشكّلة اللوحة رقم (٥) مع إيضاحات مرفقة وضعها ج. ج. باربييه دو بوكاج J. G. Barbie du Bocage (ملاحظات حول الخارطة العامة... على ص١٩٤-٢٠٣؛ تعليقات حول المصطلحات المعتمدة ومعاني المفردات على ص٢٠٤-٢٠٦، فهرس جميع المواقع الجغرافية الواردة على الخارطة على ص ٢٠٧-٢١٧ وكذلك وصف لمدينة حلب على ص ٢١٨-٢٤٤ يُعتبر مهماً بالنسبة لبحثنا).

وإلى العصر العثماني أيضاً تعود الخارطة الهامة جداً والمعروفة بـ "*المخطط العام لمدينة حلب الذي أعده مهندسو الجسور والطرق في الولاية شارتيه وراغب وبزير*(3) بمقياس ١/٥٠٠٠، والمرفق بقائمة مصطلحات باللغتين الفرنسية

---

(1) "Carte d'une Portion du Scham (La Syrie), du Djéziré (La Mésopotamie) et de L'Iraq-Arabi (La Babylonie). Contenant les Trois Paschaliks de Hhalb, Rhea ou Orfa et Baghdad. Dressée de 1811 à 1818, Par J. B. L. J. Rousseau, Consul général de France à Baghdad.... Gravée et Publiée Par les soins de la Société de Géographie. Paris 1825".

(2) "Recueil de voyages et de Mémoires, Publ.Par la Société de Géographie, tome II, Paris 1825".

(3) "Plan général de la ville d'Halep. Dressé Par les Ingénieurs des Ponts et Chaussées du vilayet Chartier, Raghib, Bezir".

والعثمانية. لقد تم إعداد هذه الخارطة في عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م (انظر الغزي[1]، ج ٣، ط١، ص٤٥٠)، وعليها تم توثيق مسقط المدينة والمباني المتفرقة بدقة متناهية، ولذلك تُعد هذه الخارطة أحد المصادر الهامة للغاية (شكل ٥). ومن المؤسف أن المؤلفين لم يتمكنا إلا من الاطلاع على نسخة مصغرة جداً عنها وغير واضحة إلا فيما ندر. والجدير بالذكر هنا أن ج. سوفاجيه J. Sauvaget لم يتطرق إلى ذكر هذه الخارطة نهائياً، ويغلب الظن أنه لم يهتد إليها إطلاقاً.

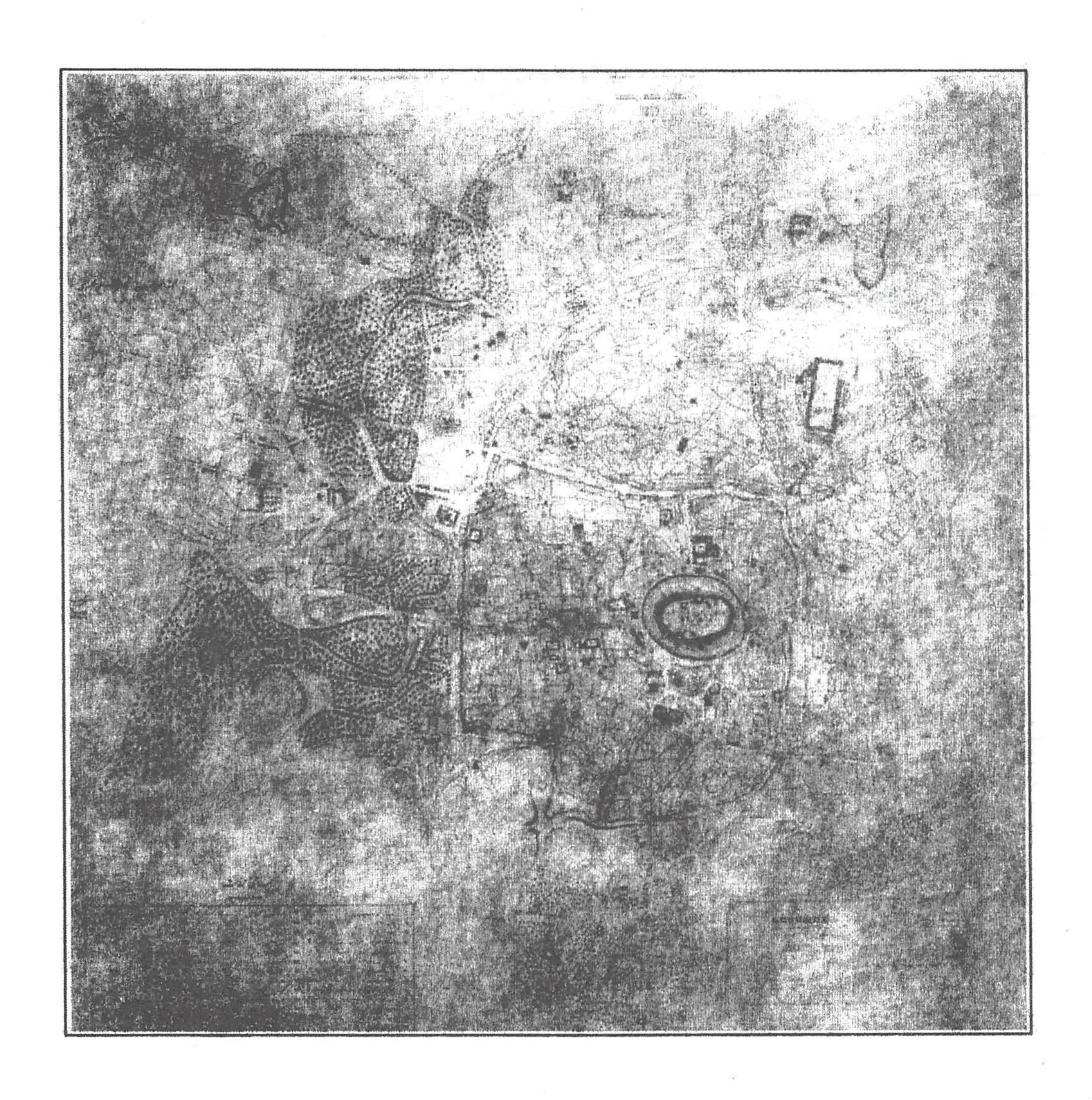
وتتمثل أول خارطة لحلب من عهد الانتداب الفرنسي في مخطط حلب المُعد بمقياس ٥٠٠٠/١ والمصغر على مقياس ١٠٠٠٠/١ والذي أصدره في عام ١٣٣٨هـ/١٩١٩م مكتب الطبوغرافيا التابع لمكتب الارتباط الفرنسي اللبناني في بيروت. وهذان المخططان ليسا في الحقيقة سوى نسخة عن الخارطة العثمانية الآنفة الذكر (التي تعود إلى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م) جاءت محدثة على نحو محدود جداً (لقد أضيف إليها مثلاً محطة بغداد وخطوط السكك الحديدية) ومستغنية عن كثير من التفاصيل الهامة ومعتمدة على التعميم ومتضمنة أخطاءً عديدة مردها الإهمال واللامبالاة.

ثم جاءت الأعوام الواقعة ما بين عامي ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م و١٣٤٨هـ/١٩٣٠م لتجلب مع رفع دقيق لرقعة المدينة قام به فريق عمل ترأسه ك. دورافورد C.Durrafourd ومع إعداد مخططات مساحية تقدماً رائعاً آخر. وبغية الإحاطة الدقيقة الشاملة فقد قُسم إقليم حلب إلى ١٢ مقاطعة عقارية

(1) لم ذكر الغزي سوى اسم شارتيه وراغب فقط وأشار إلى شارتيه كمهندس فقط: "في سنة ١٣١٧ تمَّ عمل خريطة لمدينة حلب اعتنى بوضعها مهندس الولاية شارتيه أفندي وراغب بك ابن رائف باشا والي الولاية".

(دائرة مساحية). وقد تم القيام بأعمال المسح ورفع الوضع الراهن على أرض الواقع من أيلول ١٩٢٦م حتى آذار ١٩٢٨م، تلى ذلك في الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني ١٩٢٧م وحزيران ١٩٣٠م القيام بأعمال التوثيق وإسقاط المعلومات على المخططات. وبالإجمال فقد وُضع في تلك الفترة ٢٠١ مخطط مساحي (يغطي ١٣٣ مخططاً منها رقعة المدينة الممتدة داخل الأسوار و٦٨ مخططاً منها أجزاء المدينة المترامية خارج الأسوار)، تضمنت فيما تضمنت قرابة ٢٠٠٠٠عقار. يتم خلال ذلك استعراض المدينة القديمة داخل الأسوار والضواحي القديمة بمقياس ١/٥٠٠ (على ١٠٥ مخططات). وتتبسط الأجزاء المركزية من السوق على ١٢مخطط تفصيلي بمقياس ١/٢٠٠. في حين تنتشر القلعة والأحياء الواقعة خارج الأسوار والمعمورة على نحو غير منتظم على ١٨ مخطط أعد بمقياس ١/١٠٠٠. أما المناطق المحيطة بالمدينة التي لم يكن على الغالب قد طالها العمران الحضري آنئذ فقد رُفعت على ٥٦ لوحة بمقياس ١/٢٠٠٠ و١٠ لوحات بمقياس ١/٥٠٠٠. وتتم الإحاطة بتوزع المخططات المساحية وبحدودها من خلال دراسة خارطة "*مدينة حلب. مخطط مجموع أراضي المدينة...*"[1] المعد بمقياس ١/٢٠٠٠٠، دون الإشارة إلى مكان وزمان إعداده.

(1) "Ville d'Alep. Plan d'ensemble du territoire de la ville...."



شكل رقم (٥): المخطط العام لمدينة حلب عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م
"plan général de la ville d'Halep"

وبالاعتماد على أعمال الرفع الواسعة النطاق التي تطلبها إعداد المخططات المساحية تم التوصل في عام ١٣٤٩هـ/١٩٣١م إلى وضع خارطة كبيرة مؤلفة من

أربعة لوحات بمقياس ١/٥٠٠٠، أطلق عليها "*مدينة حلب، مخطط عام*"[١]، توثق بدقة متناهية توسع المدينة وتوضع شبكة الشوارع وأهم المباني التي تميزت حوالي عام ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م (وهي عبارة عن مخطط وضع عام ١٩٣١ نقلاً بالتصغير عن مجموعة المخططات المساحية، رسم وطبع إدارة المساحة عن المخططات المساحية لعامي ١٩٢٨-١٩٢٩)[٢]. وكتطوير وتنقيح لهذه الخارطة ظهر إلى الوجود في كانون الأول من عام ١٣٦٨هـ/١٩٤٨م مخطط "*كهرباء حلب: مدينة حلب. مخطط عام مقياس ١/٥٠٠٠*"[٣]. ويوضح هذا المخطط بالمقارنة مع الخارطة التي تعود إلى عام ١٣٤٩هـ/١٩٣١م ليس فقط توسع المدينة، وإنما أيضاً ازدياد كثافة الأحياء الحديثة الفتية واكتمالها ما بين عامي ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م و١٣٦٨هـ/١٩٤٨م. وذلك على نحو مطابق لما تسمح به خارطتا حلب اللتان صدرتا في عهد الانتداب الفرنسي بمقياس ١/١٠٠٠٠، واللتان أُسقط عليهما جميع المباني العامة الهامة بمساقطها الدقيقة باللون الأسود. فالخارطة التي صدرت في عام ١٣٤٩هـ/١٩٣١م تُظهر المسطحات المعمورة حضرياً باللون الأحمر، في حين تُبرزها الخارطة التي صدرت في عام ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م باللون الأخضر.

وكمصدر هام جداً لدراسة جغرافية المدينة يُعول كثيراً من ثم على خارطة "مدينة حلب"[٤] التي صدرت موزعة على ١٢ لوحة خرائطية ومُعدة بمقياس ١/٢٠٠٠، والتي تعتمد أيضاً على المخططات المساحية التي أُنجزت في عامي ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م و١٣٤٧هـ/١٩٢٩م وعلى عمليات تدقيق على أرض الواقع

---

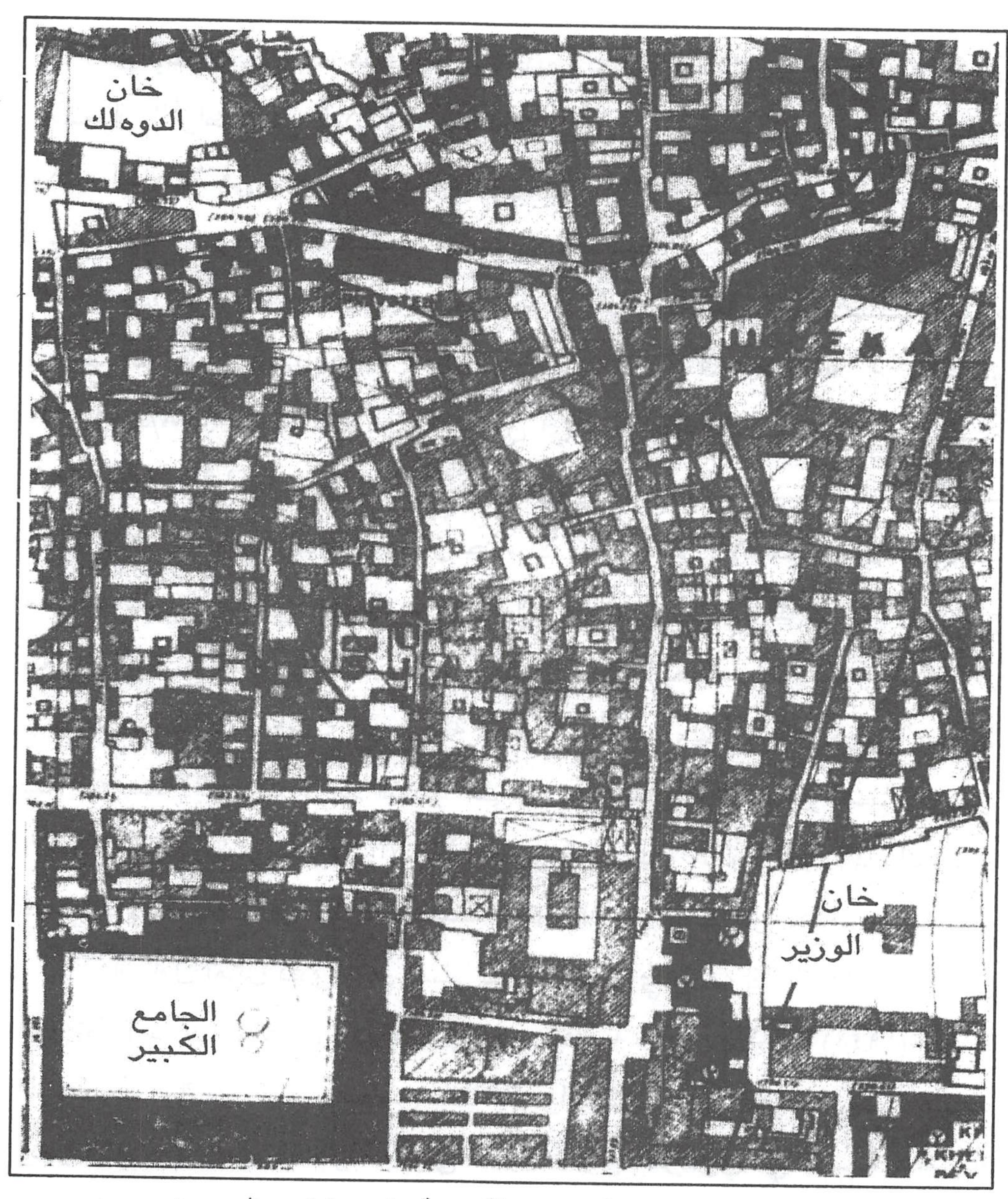
(1) "Ville d'Alep. Plan général".
(2) "Plan établi en 1931 Par réduction des Plans cadastraux. Dressé et imprimé par la Régie du Cadastre d'après les Plans cadastraux établis en 1928-1929".
(3) "Electricité d'Alep: Ville d'Alep. Plan général 1:5000".
(4) "Ville d`Alep،M.1:2000.

جرت في عامي ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م و١٣٤٩هـ/١٩٣١م، حيث يتم هنا تمثيل كل عقار والأقسام المبنية وغير المبنية (فناءات داخلية، حدائق، إلخ...) الخاصة به (انظر شكل رقم ٦). وبذلك يكون من الممكن إجراء مقارنات تفصيلية جداً بين الوضع السائد حوالي عام ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م وبين الوضع الذي وثقناه في رفعنا الذي قمنا به على أرض الواقع في عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م أو في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يصدر بعد حتى يومنا هذا أي مخطط للمدينة يرقى في مستواه حتى ولو تقريباً إلى المصدر الآنف الذكر أو يمكن مقارنة وفرة معلوماته به.

أما مخططات المدينة والخرائط الطبوغرافية لحلب التي تعود إلى ما بعد عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م فيمكن تناولها على نحو مقتضب نسبياً. فمخطط "مدينة حلب"[١] المُعد بمقياس ١/١١٠٠٠ تقريباً. الذي صدر عام ١٣٧٠هـ/١٩٥١م عن دار نشر أنطوان صباغ وأولاده / مكتبة الشرق في حلب؛ ومخطط المدينة الصادر عن مكتب الاستعلامات السياحي بمقياس ١/١٠٠٠٠ تقريباً، والذي صدر على الأرجح في بداية الستينات، يفيدان على أية حال بالتعرف على الاختراقات الحديثة العهد المترتبة عن فتح شوارع في النسيج التقليدي وعلى المنشآت العمرانية الجديدة. والتجمعات السكنية الحديثة في نطاق التوسع المدني. في حين يقدم المخطط التصويري "Mosaique Assemblee" لمدينة حلب من الجو بمقياس ١/٥٠٠٠، والذي وضع بناءً على عدة رحلات جوية جرت في أوائل عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، توثيقاً يُركن إليه فيما يتعلق بالرقعة المعمورة المترامية الأطراف على الأقل.

---

(1) "Ville d`Alep،M.1:1100".



شكل رقم (٦): شريحة من خارطة مدينة حلب بمقياس ١/٢٠٠٠

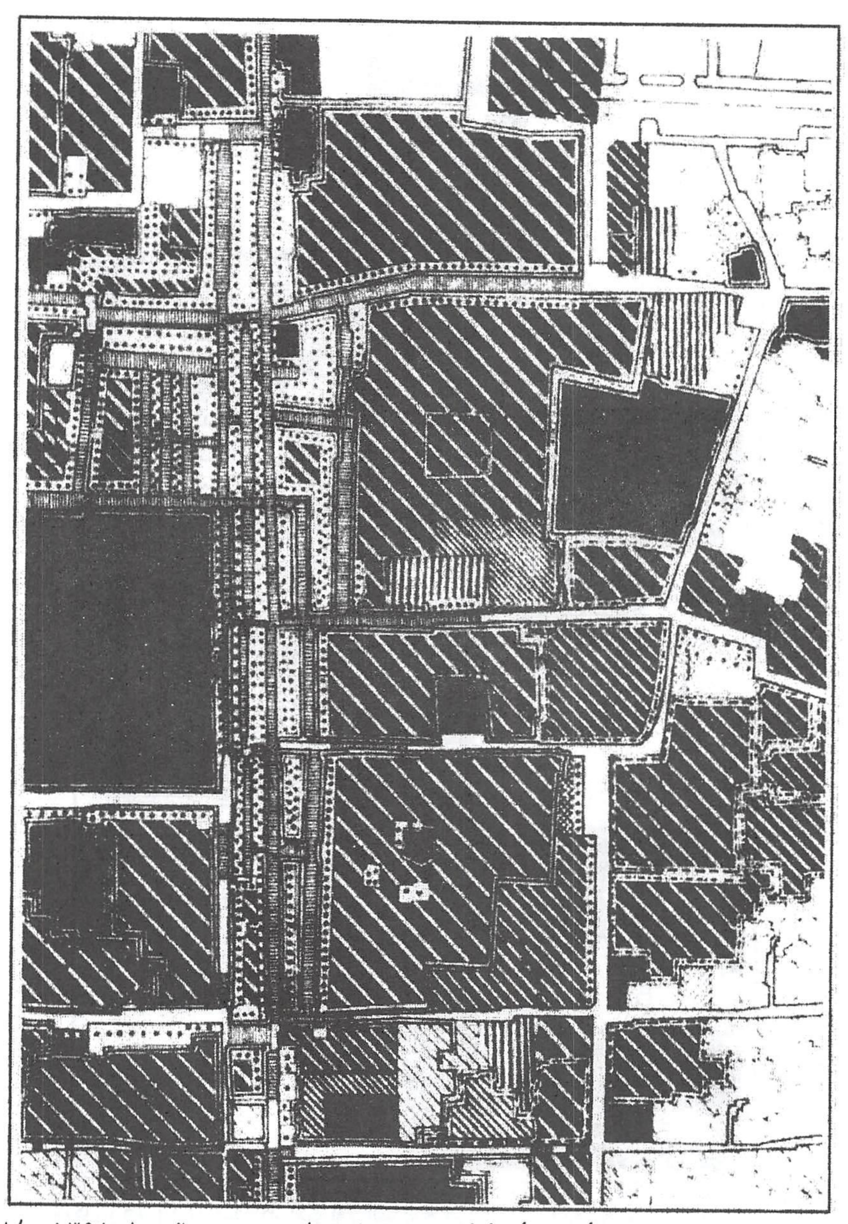
"ville d'Alep" (المعدة ما بين عامي ١٩٣١ -١٩٣٢م)

بالإضافة إلى ذلك هناك محاولة جديرة بالتقدير، بُذلت في سبيل توثيق كامل لاستعمال الأراضي في المدينة القديمة داخل الأسوار، وتتجسد في مخطط أصدره مكتب التخطيط في مجلس المدينة بمقياس ١/٢٠٠٠ " *تنظيم الأحياء التاريخية في مدينة حلب*"[1]. وهذا المخطط منشور بالصيغة التي كان عليها عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م وإنما على نحو مصغر جداً في ثنايا مقال عن حلب أعده س. كانتاكوزينو S. Cantacuzino (١٩٧٥ص٢٤٧). إلا أنه أُعيدت في أوائل عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م صياغته من جديد دون أي تغيير يُذكر، وقد تسنى لنا في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م الحصول على نسخة تيراج عن ذلك من بلدية حلب (انظر الشكل ٧). وهذا المخطط ممتاز جداً، إلا أنه لا يمكن الاستفادة منه إلا بعد مطابقته على الواقع في أي حال من الأحوال، وذلك لأنه لا يتم التمييز بشكل واضح فيه بين الوضع السائد آنئذ وبين الوضع الذي يسعى التخطيط للارتقاء إليه. كما أن جميع الاستعمالات أُسقطت على رقعة المحضر بأكملها وليس على المبنى المنوط بها؛ بالإضافة إلى ذلك لا يتم التمييز على صعيد التجارة والحرف والصناعة بين الأنماط التقليدية الشرقية وبين الأنماط العصرية الغربية، علاوة على ذلك فإن تصنيف الاستعمالات في قطاعات مستقلة يعتمد التعميم البعيد عن الدقة.

إن أول تمثيل دقيق لأهم أقسام السوق المركزي يقدمه لنا بالاعتماد على الخرائط المساحية وأعمال رفع المباني ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١) على اللوحة رقم ٦٥ من المجلد الخاص بالأشكال والصور من كتابه عن حلب (انظر الشكل ٨). وهذه المحاولة الأولى لتمثيل السوق المركزي في حلب كمنشأة عمرانية مغلقة متعددة المكونات والمقومات كانت قفزة نوعية من نواح مختلفة. إلا

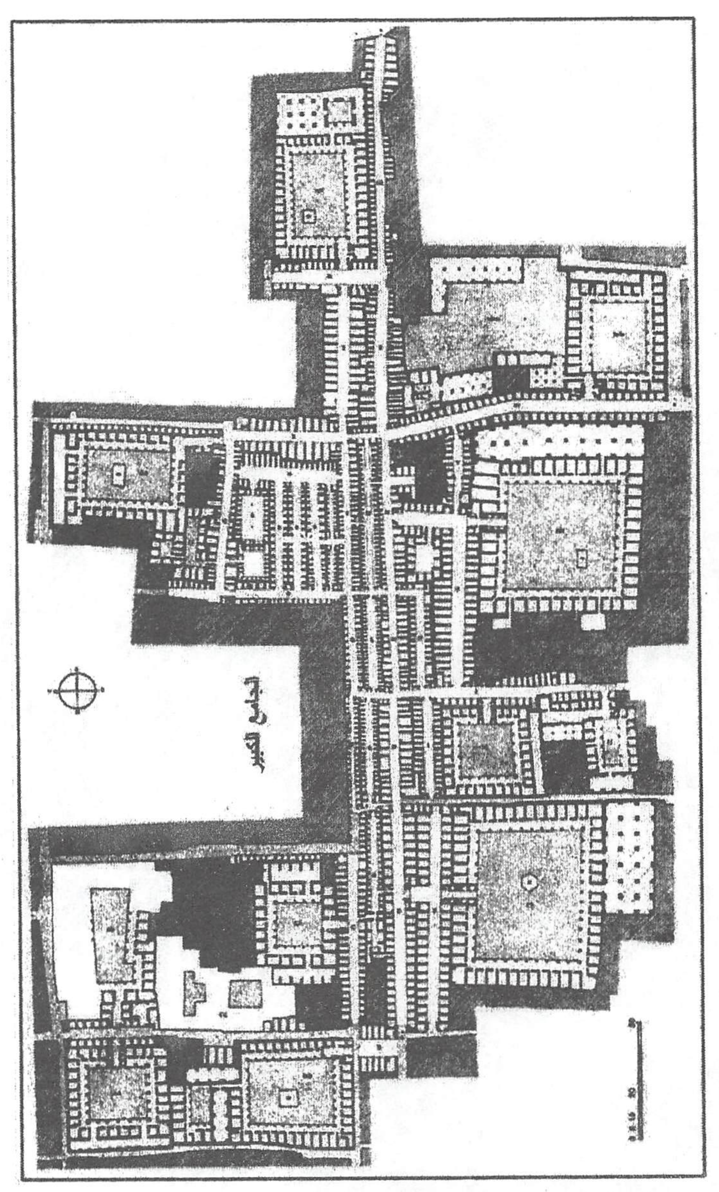
---

(1) "Aménagement du Quartier Historique d`Alep".



شكل رقم (٧): شريحة من مخطط الأحياء الأثرية في حلب بمقياس ١/٢٠٠٠ يعود إلى عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م"

"Aménagement du quartier historique d'Alep



شكل رقم (٨): مخطط أسواق المدينة في القرن التاسع عشر الميلادي

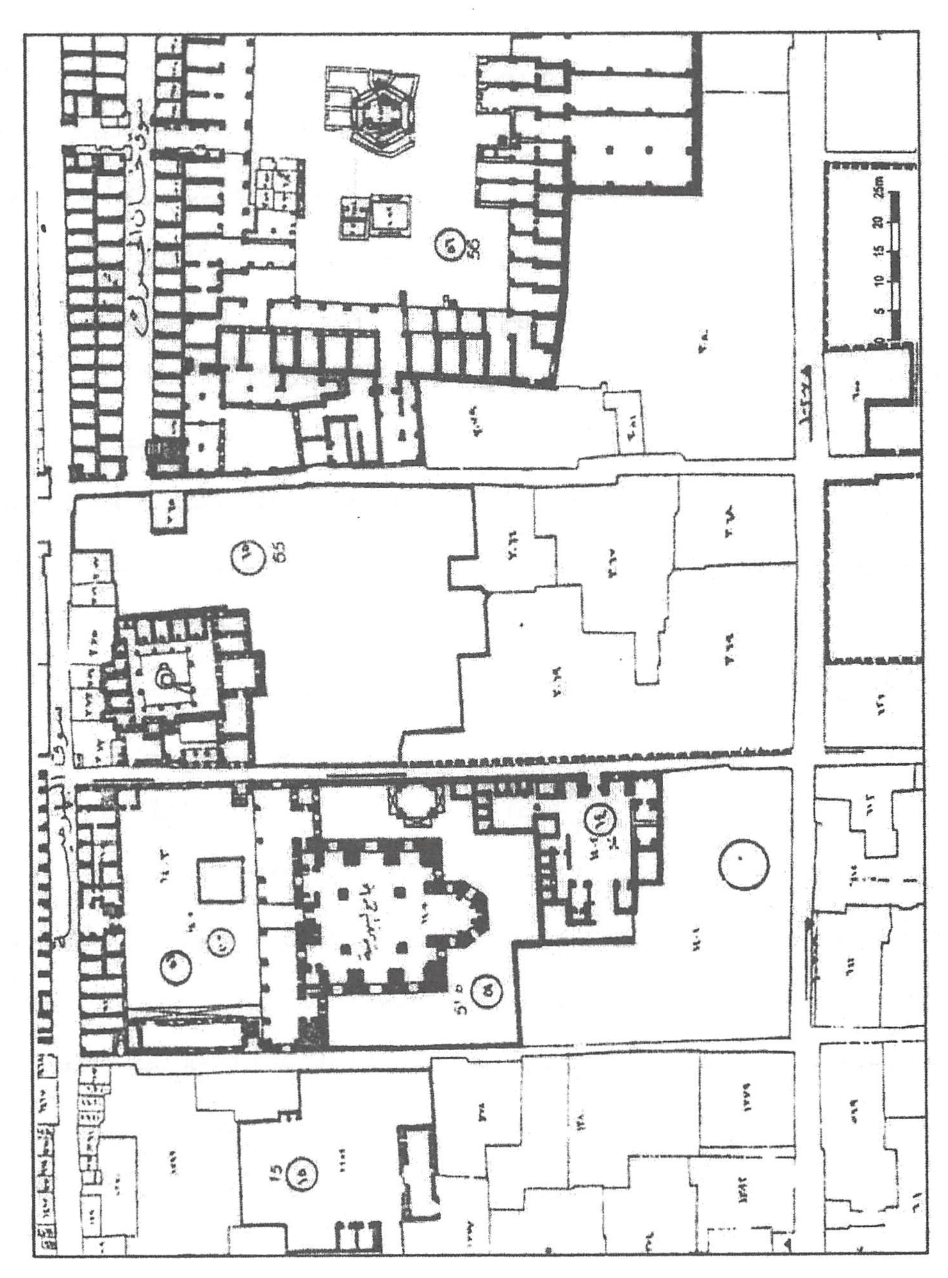
"la Cite" au milieu du xix^e siècle

(انظر لوحة ٦٥ من القسم الثاني من كتاب ج. سوفاجيه J. Sauvaget المنشور عام ١٣٦٠هـ/١٩٤١م)

أنه لا يمكن اعتبارها توثيقاً أميناً لحالة المباني في فترة الانتداب الفرنسي، وذلك لأن ج. سوفاجيه J. Sauvaget عمد في أكثر من مكان إلى تمثيل المساقط الأفقية للمباني بالشكل الذي كانت عليه في الأصل دون لحظ الإضافات والتعديلات والإكمالات اللاحقة، ولأنه تمم أيضاً بعض المساقط الأفقية على النحو الذي افترضه مثالياً أو بالشكل الذي اعتقد أنها كانت عليه فيما مضى. أما التوثيق الأمين للوضع الراهن لأهم المنشآت الاقتصادية في السوق فيجسده لنا مخطط "الخانات والأسواق القديمة في حلب"[1] المُعد بمقياس ١/٥٠٠ من قبل السيد سمير عقاد، والذي تسنى لنا لحسن الحظ الحصول على نسخة منه من مجلس مدينة حلب (انظر الشكل ٩). كما أمكن لنا بفضل المساعي الحميدة للسيد الدكتور محمد شرابي الحصول على نسخة مبدئية من هذا المخطط أقل مصداقية منه، كان الدكتور شرابي أيضاً قد اعتمدها أساساً في إعداد الخارطة العامة المحمولة على اللوحة رقم ٢ المرفقة بدراسة له عن أسواق حلب نشرت في عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

وفي الختام يجدر التطرق إلى ذكر أعمال التوثيق الخرائطي التي عكف عليها المؤلف أ. فيرث E. Wirth وإلى أعمال رفع الوضع الراهن للمباني التي قام بها المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube كآخر مصدر من المصادر الطبوغرافية. فهذه الأعمال لم تسخر لتدقيق جميع الخرائط والمخططات التي رُجع إليها وأُعيد النظر فيها فقط، وإنما أيضاً لسد ثغرات كبيرة في منطقة السوق المركزي بالإضافة إلى توثيق العديد من المباني والمراكز الحيوية في المحلات السكنية والمنشآت

(1)"The Old Souk and Khans in Aleppo".



شكل رقم (٩): شريحة من مخطط الأسواق والخانات القديمة في حلب بمقياس ١/٥٠٠٠

(المعدة حوالي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م) "The old souk and khans in Aleppo"

الاقتصادية المنتشرة خارج نطاق السوق المركزي، والتي لم يكن حتى في ذلك الحين قد تطرقت إلى حالتها الفيزيائية ووظيفتها أية دراسة على الإطلاق. ففي نطاق ذلك تم على سبيل المثال رفع ما ينوف عن ١٠٠ مبنى وتمثيل مساقطها الأفقية بدقة متناهية. ولابد من الإشارة هنا إلى أهم عائق اعترض حملتينا التوثيقيتين وزيارتينا الاستطلاعيتين اللتين قمنا بهما في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، والذي تمثل في عدم تمكننا من الاطلاع على المخططات المساحية آنذاك، فقد حصلنا أول ما حصلنا عليها في عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م. لذلك لم يكن من الممكن دوماً عند إعداد الصيغة النهائية للخرائط ربط الرسومات الأولية للمباني والمناطق والتي جاءت بها أعمال الرفع على أرض الواقع بالمساقط الأفقية التي تحتفظ لنا بها المخططات المساحية ربطاً صريحاً واضحاً. إلا أن نسبة التناقضات الواردة أحياناً تبقى على العموم ضئيلة إلى حد يمكن معه إهمالها.

٤ ـ ٢ ـ المصادر التاريخية والوثائقية والمتعلقة بالكتابات القديمة

كما هو حال المصادر الطبوغرافية كانت المصادر التاريخية الهامة بالنسبة لبحثنا قليلة العدد أيضاً. وتتوزع هذه الأخيرة على ثلاث مجموعات: مؤلفات تعود إلى القرون الوسطى وتتناول حلب إلى جانب العديد من المدن الأخرى، ومؤلفات تعود أيضاً إلى القرون الوسطى إلا أنها تتخذ من حلب موضوعاً لها، ومؤلفات ينصب محور اهتمامها بالكامل حول المدينة إبان مستهل القرن العشرين الميلادي. إلى المجموعة الأولى ينتمي ما تركه لنا الجغرافيان العربيان ابن حوقل (الذي كتب مؤلفه حوالي ٩٧٨ م) والمقدسي (الذي كتب مؤلفه حوالي عام ٩٨٥م) اللذان عاشا ليس بعيداً عن حلب، فقد استوطن الأول شمالي العراق وأقام الثاني في فلسطين؛ كما ينتمي إلى

ذلك ما تركه لنا الرحالة الفارسي ناصر خسرو الذي يعود في نشأته إلى شرقي إيران (الذي زار حلب عام ١٠٤٥م)، بالإضافة إلى أعمال كل من الرحالة العربي ابن جبير الأندلسي (الذي زار حلب عام ١١٨٥م) والجغرافي العربي ياقوت الحموي (الذي دأب على كتابة معجمه حتى عام ١٢٢٩م والذي عمل من حين لآخر في خدمة البلاط في حلب) والرحالة المغاربي ابن بطوطة (الذي عرج على حلب عام ١٣٥٥م) والقلقشندي الذي كان إبان عصره من رجالات البلاط في مصر (والمتوفى عام ١٤١٨م).

أما أصحاب مؤلفات المجموعة الثانية فكلهم حلبيون، وضعوا مؤلفات مطولة عن المدينة، اقتصرت الاستفادة منها في هذا العمل على بعض جوانبها بالطبع. إن أقدم واحد بينهم هو ابن شداد (المتوفى عام ١٢٨٥م)، الذي يُنسب إليه ما حققه[١] دومينيك سورديل D. Sourdel. يليه في ذلك ابن الشحنة (المتوفى عام ١٤٨٥م) المتأثر جداً بابن شداد، والذي نقل مقاطع عديدة من مؤلف ابن شداد وعقب عليها وأكملها وحدثها، والذي ينسب إليها ما حققه جان سركيس G. Sarkis ونشره في عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م[٢]، وقد ترجمه إلى الفرنسية جان سوفاجيه J. Sauvaget كما سبق وأشرنا إلى ذلك. أما المرجع الأخير في هذه المجموعة فمرجع أصيل، على عكس ما تركه لنا ابن الشحنة، وضعه ابن العجمي (المتوفى عام ١٤٧٩م). من هذا المرجع[٣] هناك مخطوطتان (إحداهما في القاهرة والثانية في الفاتيكان)، اعتمد عليهما ج. سوفاجيه في ترجمة أجزاء من هذا العمل ونشرها، تتضمن معلومات طبوغرافية هامة. وعلى عكس ما قام به ابن الشحنة يعتمد ما تركه لنا ابن العجمي على

(١) أعادت إصدار هذا التحقيق دار الكتاب العربي في دمشق عام ١٩٨٤م.

(٢) أعاد تحقيق هذا المؤلف يحيى زكريا عبارة ونشرته وزارة الثقافة في دمشق عام ١٩٩١م.

(٣) حققه شوقي شعث وفالح بكور وصدر عن دار القلم العربي في عام ١٩٩٦م.

زيارات ميدانية استطلاعية هادفة، ليقدم لنا بذلك صورة فعلية لما كانت عليه المدينة إبان النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي.

وإلى المجموعة الثالثة ينتمي مؤلفان عاصرا أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن العشرين، بدونهما ما كان بالإمكان تسطير هذا العمل الذي بين أيدينا، وهذان المؤلفان هما: الطباخ والغزي اللذان لمعا كرجلين من رجال العلم في حلب في ذلك الحين. فقد ألف الطباخ كتاباً من سبعة أجزاء مرتباً حسب السنين نُشر ما بين عامي ١٣٤١هـ/١٩٢٣م و١٣٤٥هـ/١٩٢٧م، استعرض فيه تاريخ حلب منذ البدء وحتى زمانه؛ ويُعتبر هذا العمل أفضل مرجع في تاريخ حلب الحديث بالإضافة إلى أنه متخم بالتعليقات والشروحات المتعلقة بالمباني والكتابات القديمة المنتشرة في المدينة. أما الغزي فقد قام بكتابة تاريخ لمدينة حلب صدر في ثلاثة أجزاء ما بين عامي ١٣٤٢هـ/١٩٢٤م و١٣٤٤هـ/١٩٢٦م، يتضمن الجزء الثاني منه وصفاً منهجياً للمدينة. فهو يصف المحلات السكنية الواحدة تلو الأخرى (متناولاً أكثر من ١٠٠ محلة سكنية) ويشير إلى حدودها وعدد سكانها، معتمداً تصنيفها حسب الجنس والانتماء الديني، ويذكر عدد البيوت، ثم يصف أو يعد على الأقل جميع المنشآت الدينية ثم يتطرق إلى ذكر الأسبلة والأفران والمدارات والخانات والقيسريات والمصابن والمصانع ومواقع الإنتاج الأخرى والمشافي والمدارس والكنائس والأديرة والمعابد بالإضافة إلى أسماء الأسر الشهيرة في كل محلة سكنية. علاوة على ذلك ينقل لنا الغزي العديد من الكتابات المنقوشة في مباني المدينة بالإضافة إلى وثائق وقفية عديدة، قام بنسخها من أرشيف وقفيات مديرية أوقاف المدينة. وقد تمت من أجل هذا الكتاب الذي بين أيدينا أرشفة مؤلف الغزي على

بطاقات بشكل منهجي وتحويله من ثم إلى جداول، تشكل أساساً لبعض الفصول والخرائط التي تتمحور حولها.

وبدون الغزي ما كان من الممكن أيضاً الحديث عن المصادر الوثائقية إطلاقاً. فكل الوثائق المدرجة هنا لم يكن من الممكن الحصول عليها إلا من خلال ما نسخه الغزي وضمنه كتابه. أما فيما إذا كان ما نسخه الغزي موثوقاً ومفيداً فذلك ما لا يمكن إثباته. وقد تضمنت مجموعة البطاقات التي أرشفت كتاب الغزي والتي يعتمد عليها هذا الكتاب بين أيدينا وقفيات المباني التالية: جامع البهرمية (دليل ٤٢ ويعود وقفه إلى عام ٩١٩هـ/١٥١٣م)، المدرسة الأحمدية (دليل٥٥ ويعود وقفها إلى عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م وما بعد)، تربة أحمد باشا (دليل ٤٢٣ ويعود وقفها إلى عام ١٠٠٤هـ/١٥٩٦م)، الزاوية البزازية (دليل ١١ ويعود وقفها إلى عام ٧٩٠هـ/١٣٨٨م وإلى عام ٨١٨هـ/١٤١٥م)، جامع الكريمية (دليل ٤٠٢ ويعود وقفه إلى عام ٨٦٢هـ/١٤٥٨م)، جامع العادلية (دليل ١١٣ ويعود وقفه إلى عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م)، جامع الخسروية (دليل١٥٩ ويعود وقفه إلى عام ٩٧٤هـ/١٥٦٦م)، المدرسة السيافية (دليل ٢٩٠ ويعود وقفها إلى عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م)، المدرسة العثمانية (دليل ٢٨٢ ويعود وقفها إلى عام ١١٤٢هـ/١٧٢٩م وإلى ما بعد ذلك)، جامع الحاج موسى (دليل ١٨٣ ويعود وقفه إلى عام ١١٧٧هـ/١٧٦٣م)، المدرسة الحلوية (دليل ٧٣ أوقافها كثيرة تستخلص من دفترين تم تحريرهما في عامي ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م و١٢١٩هـ/١٨٠٤م)، سبيل الجزماتي (لا أثر له اليوم كان له وقف يعود إلى عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م)، تربة العلمي (دليل ٣٥٢ أنشئت عام ٦٠٤هـ/١٢٠٨م أما وقفها فيعود إلى عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م)، جامع الأطروش (دليل٣٣٧ ويعود وقفه إلى عام ٨٥٤هـ/١٤٥٠م)، جامع المستدامية (دليل٣٢٠ له عدة وقفيات تعود أولاها إلى ما قبل عام ٨٥٤هـ/١٤٥٠م)، جامع بانقوسا (دليل٥٦٠ ويعود وقفه إلى

عام٧٦٨هـ/١٣٦٧م)، جامع إبشير باشا (دليل ٤٤٩ ويعود وقفه إلى عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٤م)، المدرسة الزينبية (دليل ٢٨٦ ويعود وقفها إلى عام ١٠٠٣هـ/١٥٩٥م)، الجامع الكبير (دليل ١٠٠ ويعود إلى العصر الزنكي وما بعد)، تكية الشيخ يبرق (خارج المدينة لها وقف يعود إلى عام ٨٧١هـ/١٤٦٦م) ووقف محمد باشا (الذي يعود إلى عام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م).

إن هذا الفيض الهائل من المعلومات يجد طريقه إلى العمل الذي بين أيدينا على منحيين. إذ يتم في فصل خاص بالأوقاف مقارنة الأوقاف مع بعضها البعض وتحديد طابعها ودراسة دورها داخل النسيج العمراني الحضري. كما تُقدم من ناحية أخرى المعلومات الوفيرة التي تتضمنها هذه الوثائق قاعدة قيمة للبحث في تطور مظهر المدينة ولتأريخ الأبنية المتفرقة أو المنشآت المجمعة.

وفي هذا تُضارعُ الأوقاف المجموعة الأخيرة من المصادر المكتوبة التي توفرت لدينا والمتمثلة في الكتابات المنقوشة على الأبنية. فكما أسلفنا مفصلاً (انظر ص ٨٧ وما بعد) تتدرج المعلومات المتوفرة عن الكتابات في حلب تحت مجموعتين كبيرتين (مجموعة قام أ. هرتزفلد E. Herzfeld بنقلها وجمعها ومن ثم نشرها في عام ١٩٥٥م ومجموعة قام هـ. غاوبه H. Gaube بنقلها وتحقيقها ونشرها عام ١٩٧٨م). كما تم العثور أثناء الدراسة الميدانية في حلب على بعض الكتابات الأخرى التي لم يسبق تحقيقها أو نشرها وقد عمدنا إلى إدراجها في الدليل الملحق بهذا الكتاب. وتتوزع الكتابات من حيث الزمن على الفترة ما قبل الأيوبية والفترة الأيوبية والفترة المملوكية والفترة العثمانية من تاريخ حلب. ومن هذه المجموعة من المعلومات الوفيرة تتم الاستفادة هنا من الكتابات المتعلقة بالإعمار والترميم، فالمواضع الثابتة في معالم المدينة تشهد لنا بأنه في فترة معينة قام شخص معين ببناء أو بتوسيع أو

بترميم مبنى محدد. أما بالنسبة لأنواع الكتابات الأخرى والمتمثلــة فــي الكتابــات التشريعية فإننا نعتمد على ج. سوفاجيه J. Sauvaget في مقال لـــه خصـــه بهــذا الموضوع وقام بنشره عام ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م وإن كان ذلك ليس مهماً جداً بالنسبة لبحثنا.

الفصل الخامس

المدينة التاريخية القديمة في حلب
في إطار المدينة الصناعية العصرية الكبيرة

٥ ــ ١ نظرة شاملة حول التطورات الأخيرة

تذهب بعض نظريات التخلف الاقتصادي التي أثارت حولها جدلاً طويلاً إلى تبني الرأي القائل بأن ما يميز الاقتصاد والمجتمع في البلدان النامية يتمثل في قيام تنافر حاد بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث: إذ يُنظر إلى القطاع الحديث على أنه تابع للدول الصناعية المتطورة أو مجال نفوذ لها، في حين يُحكى عن القطاع التقليدي أنه منفصل عن القطاع الحديث إلى حد بعيد وأنه لم يتلق من الأخير أية حوافز إلا فيما ندر. إلا أن هذا الرأي لا ينطبق على حال حلب على الأقل بأي شكل من الأشكال. فعلى الرغم من وجود عناصر تقليدية جداً وأخرى حديثة جداً ــ تشكل طرفي سلسلة متكاملة متصلة ــ على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي للمدينة، نجد أن الأكثر شيوعاً من هذه الملامح المتطرفة يتجسد في الأنماط المتوسطة والانتقالية المتنوعة القائمة بينهما. بالإضافة إلى ذلك نرى أن الأشكال الأكثر محافظة والأخرى الأكثر حداثة لا تقوم إطلاقاً منعزلة وغير مرتبطة بعضها ببعض، بل تشكل باندماجها التام عناصر شبكة كبرى ترتبط وتتقاطع بعضها مع بعض وتؤثر وتتأثر بعضها ببعض.

ويُستدل مما تقدم على أن القطاع التقليدي الأكثر نفوذاً من بقية القطاعات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمدينة حلب لا يقوم إطلاقاً في عزلة عن التطورات الحديثة، بل يتأثر بها ــ على نحو إيجابي أيضاً ــ ويخضع في الغالب كما يبدو إلى تغييرات قوية، شأنه في ذلك شأن القطاع الحديث. وهذا الأمر لا ينطبق على القطاعات الإنتاجية والحرفية فقط، وإنما يطال الجانب العمراني أيضاً: فقطاعات المدينة القديمة التي يطغى عليها الطابع التقليدي لا تقوم بأية حال من الأحوال معزولة وغير مرتبطة إلى جانب المحلات السكنية الحديثة في المدينة الجديدة، ولا يقوم بينهما أيضاً أي تنافر حاد. فابتكارات العالم الغربي تجد طريقها على الدوام إلى داخل المدينة القديمة أيضاً، وهكذا بقيت المدينة القديمة حتى اليوم نواة للمدينة الصناعية العصرية الكبيرة مفعمة على نحو مذهل بالحركة والحياة.

وفي حال مدينة حلب تحد من صحة نفسها أيضاً مقولة معروفة أخرى، كان ج. ويلرس J. Weulersse قد أكد عليها في محاضرة له ألقاها في امستردام عام ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م وصاغها بتطرف ربما كان مقصوداً وذلك بقوله: إن المدينة والريف يُمثلان في سوريا عالمين مختلفين بعضهما عن بعض جوهرياً ومنفصلين أحدهما عن الآخر كلياً. فتبعاً لرأيه " هناك تنافر حاد، فما إن يجتاز المرء حدود المدن حتى يقع على بيئة اجتماعية متخلفة تتمثل في عالم الفلاحين". ولا يكتفي بذلك بل يذهب إلى ترديد ما يقال عن " *أن الفلاح لا يمكنه إطلاقاً أن يتحضر* " (ص٢٣٥). ثم يؤكد مرات عديدة على أن " *التناقض بين المدن والأرياف التابعة لها غالباً ما يظهر واضحاً. فالمدينة تبدو وكأنها قلعة محصنة غريبة. وكل العوامل تتوافق لقيام التناقض*

بين الريف والمدينة، مع العلم أن هاتين البيئتين تتحدان معاً في فرنسا انطلاقاً من هذا الوضع" (ص ٢٣٦، ٢٣٧).

لقد أحاط ويلرس نفسه بمعرفة تامة عن سوريا، وذلك رغبة منه في عدم اقتصار معرفته على بعض الأمور. وقد أشار في مستهل محاضرته الآنفة الذكر إلى أن وجهة نظره لا تنطبق إلا على حالة المدن السورية الصغيرة فقط وذلك من خلال تنويهه إلى *"أنه من الأفضل عدم التوجه إلى المدن الكبيرة، ذات التركيبة المعقدة، التي تُبعدها عن الحزام الريفي الضيق المحيط بها"* (١٩٣٨، ص٢٣٢). فحلب هي ذلك المركز الحضري الذي تُحاط فيه المدينة القديمة منذ قرون عديدة بمستوطنات وضواحي منتشرة خارج الأسوار، شكلت مسرحاً لالتقاء أهل الريف بأهل المدينة واختلاطهم بعضهم ببعض. وهكذا يستطيع المرء أن يولي الحديث عن اتصال نشط أهمية أكثر بكثير من الحديث عن انفصال صارم بين الريف والمدينة (قارن بهذا الخصوص أ. عبد النور ١٩٨٢، ص٣٦٧-٣٧٢).

ففي منتصف القرن الثالث عشر الميلادي ــ أي في الفترة التي يمكننا فيها استقصاء الأخبار الأولى عن حلب إبان القرون الوسطى ــ كانت المدينة قد اتسعت وانتشرت بعيداً خارج الأسوار القائمة في ذلك الحين. لذلك عندما نتكلم اليوم عن " المدينة التاريخية القديمة "، سواء أكان الحديث يمس تاريخ المدينة أم يتناول عمرانها، فلا يُقصد بذلك المنطقة الواقعة داخل أسوار المدينة وحسب، فهناك أحياء وضواحي واسعة النطاق تمتد خارج أسوار المدينة يتوجب نسبها أيضاً إلى " المدينة التاريخية القديمة ". وكما سوف يوضح المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل السابع من هذا الكتاب،

كانت هذه الأحياء المنتشرة خارج الأسوار عرضة للخطر بــلا شــك إبــان الحروب وفي أوقات الشدة أكثر من سواها، لذلك علينا أن نأخذ ذلك الانقطاع في النسيج العمراني وتلك البقع غير المعمورة في الحسبان. إلا أنـــه علـــى الرغم من ذلك لا يزال بإمكاننا التعرف على الأحياء السكنية القديمة الممتـــدة خارج الأسوار: فمنذ أواخر العصر المملوكي وحتى اليوم لم يتم الحفاظ على الأبنية الدينية والمنشآت الاقتصادية الفخمة وحســـب، بـــل وعلـــى الملامـــح الأساسية لشبكة شوارع الضواحي الشمالية والشرقية على الأقل (قـــارن بهـــذا الخصوص هـــ. غاوبه في الفصل السابع ٧-٤ من هذا الكتاب و ج. ك. دافيد ١٩٨٢-آ).

ومنذ البدء كان لهذه الأحياء والضواحي التي انتشرت خارج الأسوار وظائف مختلفة، مما حتم أن يكون لارتباطها بمركز المدينة طابعـــاً مختلفـــاً. ففي ضاحية "الحاضر" الواسعة الأرجاء (التي انتشـــرت جنـــوبي غربـــي المدينـــة المســـورة) والتي تعود في نشأتها إلى العصر الأيوبي حط رحـــالهم نـــازحون دخلاء ـــ يغلب الظن أنهم سلالات مستعربة تُشكل أرومتها جنوداً تركمـــان. ويعبر هذا التباعد والفصل المكاني بينهم وبين الســـكان الأصـــليين القـــدماء القاطنيين داخل الأسوار عن تمييز اجتماعي إلى حد ما ـــ الأمـــر الـــذي لا يستبعد أن سكان الحاضر كانوا قد اندمجوا تماماً كيد عاملة فـــي الاقتصـــاد المحلي أو كجنود في نظام الحكم على مستوى المدينة.

أما الضاحيتان الشرقيتان، بانقوسا في الشمال الشرقي والرمادة فـــي الجنوب الشرقي، فقد كانتا ذا أهمية اقتصادية بالغـــة: إذ تشـــكل محاورهمـــا الرئيسة طرقاً هامة تربط المدينة بخارجها. فالأول الممتد من بـــاب الحديـــد باتجاه الشمال الشرقي يربط المدينة بريف زراعي معطـــاء ويـــؤمن الآخـــر

المنطلق من باب النيرب باتجاه الجنوب الشرقي ربط المدينة بالبراري المنتشرة في شمالي سوريا. وتبعاً لذلك فقد توضعت على طول هذين المحورين المتجهين باتجاه المدينة فعاليات ومواقع اقتصادية، خُصصت لتغطية احتياجات أهالي الريف والبدو، مع العلم أن نسبة لا يستهان بها من السكان كان يُشكلها على الأرجح نازحون هجروا الريف باتجاه المدينة. أما فيما يتعلق بالضاحية المترامية الأطراف المنتشرة شمالي الأسوار، والتي تعود في نشأتها على الأغلب أول ما تعود إلى نهايات العصر المملوكي، فقد تحولت إلى موقع مفضل للمهن اليدوية الرائجة في المدينة. وقد جاءت بالتأكيد منذ البدء في تنظيمها وتحويلها وفق ما أراده لها تجار الجملة المتنفذين في السوق الرئيس المركزي.

فقبل خمسمائة عام كانت مدينة حلب إذاً مركزاً حضرياً متشعباً كبيراً، ولم تكن المجمعات السكنية لوحدها هي التي تخطت السور وزحفت باتجاه الأرياف وإنما شاركها أيضاً منشآت القطاعات الصناعية والحرفية والخدمية. علاوةً على ذلك تميزت الفعاليات المنتشرة في المدينة إبان العصر المملوكي بتخصصها وتفرعها؛ فهناك المراكز المنفردة المتفرقة وهناك المراكز الثانوية البديلة، كما يحوز كل من المدينة القابعة داخل الأسوار والضواحي الممتدة خارج الأسوار على مواقع متميزة ومتخصصة ببعض أوجه النشاط الاقتصادي. وقد تطرق ج. سوفاجيه J. Sauvaget إلى " نموذج المراكز التخصصية: *فالتجمع هو الذي يحدد الهيكل العمراني للمركز، إذ ينعدم هنا تأثير السور المحصن للمدينة ولا يبقى لوجوده من معنى سوى كونه أثر يدل على الماضي العريق*" (١٩٤١، ص١٨٥).

إلا أن جميع الفعاليات المدنية الرفيعة المستوى بقيت محصورة في نواة المدينة، المعروفة بـ " المدينه ". وتبعاً لذلك أضفت الابتكارات الحديثة في وقتها، حتى مشارف النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، طابعها على المناطق المركزية الممتدة داخل الأسوار بشكل خاص. فهنا نجد المنشآت العثمانية الفخمة والحديثة جداً في حينها والتي تعود في نشأتها إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، وهنا استقرت وكالات وقنصليات القوى العظمى والدول التجارية الأوروبية، والتي لم يتم عن طريقها انتقال البضائع فقط وإنما تدفق الأفكار أيضاً من أوروبا إلى المدينة. فالمباني التجارية المتمثلة في خان عمر شاهين (دليل٦٥) وخان ميسر (دليل٦٦) وخان الزعيم (دليل٦٨)، والتي تم من خلالها توسيع رقعة السوق المركزي باتجاه الشمال، تقدم لنا حججاً دامغة عن تسرب الأفكار المعمارية الأوروبية إلى الحي التجاري المركزي إبان القرن التاسع عشر الميلادي: ففي حجراتها وفراغاتها المعمارية المختلفة المجمعة حول فناء داخلي تتطابق هذه المباني مع الخانات التقليدية؛ أما في جبهاتها المنفتحة على الشارع، حيث تتربع أجنحة سكنية بشرفات وشبابيك، فإن واجهاتها تتطابق إلى حد بعيد مع واجهات أحد القصور الفينيسية.

ومن أخبار الرحالة الأوروبيين التي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي تقريباً ومن معطيات الطبعات الأولى من أدلة بدكر Baedeker وماير Meyer السياحية يتبين لنا بشكل واضح أن السكنى داخل أسوار المدينة لم تقتصر على الأوروبيين فقط، وإنما حظي بها بالطبع علية القوم من السكان المحليين أيضاً. فهنا وُجدت الفنادق والمطاعم المحدودة

المعدة للزوار الغرباء، وهنا تمكن المرء من تبديل العملة وهنا عُقدت على أية حال جميع الصفقات التجارية. أما الحرف المدينية فقد توضع قسم كبير منها في ذلك الحين في الأحياء المنتشرة خارج الأسوار. فيما عدا ذلك سُكنت المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار على الأغلب من قبل طبقات اجتماعية بسيطة ومحافظة جداً، وهنا وجد العديد من النازحين من الريف مأوى لهم أيضاً. وخارج الأسوار أيضاً توضع حي " الجدَيْدة " مرتبطاً على كل حال ارتباطاً عمرانياً وثيقاً بالمدينة القديمة القائمة داخل الأسوار.

وحتى وقت متأخر من النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي بدا أن الإبقاء على المواقع الاقتصادية الرفيعة المستوى في مركز المدينة أمراً منطقياً، لأنه كان على المدينة دوماً أن تحسب حسابها لصد غارات البدو، الذين كانت تُسلم لهم الضواحي دون الدفاع عنها تقريباً. وكان العديد من الأوروبيين قد انسحبوا مؤقتاً بعد زلزال دك المدينة دكاً عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م من المدينة الواقعة داخل الأسوار والمدمرة دماراً شنيعاً إلى الحدائق المنتشرة على ضفاف قويق وأنشأوا بيوتاً ريفية هناك، استخدمت فيما بعد كمرابع لقضاء العطل الأسبوعية وللإقامة الصيفية. إلا أن مقر إقامتهم الرئيس بقي في الخانات القائمة ضمن الأسوار وبقيت محلة الكتّاب — المحلة السكنية الحديثة العهد آنذاك الممتدة خارج الأسوار خاوية على عروشها في فصل الشتاء (ف. أ. نييل F.A. Neale، ١٨٥١،ج٢، ص٩٢ و٩٤ وما بعد).

وبعد أن أزيحت في الستينيات والسبعينات من القرن التاسع عشر الميلادي حدود الاستيطان الحضري بعيداً عن حلب باتجاه الشرق وبعد أن

نجح بعض الحكام النشيطين في التعامل مع البدو بمهارة، تبين حينئذ لعلية القوم في المدينة وللغرباء أول ما تبين أن الحماية التي يؤمنها السور لم تعد حتماً ضرورية. فكان أن نشط حينئذ أول ما نشط المسيحيون والأوروبيون بالانتقال من المدينة القديمة إلى خارجها مفضلين التوجه نحو الغرب تحديداً، حيث وفرت لهم الحدائق المروية المنتشرة على ضفاف قويق قسطاً وفيراً من البرودة والرطوبة المنعشة في فصل الصيف. وقد تعرض باربيه دو بوكاج Barbie Du Bocage (١٨٢٥، ص٢٢٣) إلى هذا الموقع المفضل وأشار إلى أنه *" محاط بمناطق جميلة للتنزه، حيث يستطيع السكان استنشاق الهواء النقي المنعش وسط البساتين والحدائق"*.

هنا يقوم منذ عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، إلى الشمال الغربي من المدينة التاريخية القديمة متصلاً مباشرة بها ومشتملاً على المقابر اليهودية والمسيحية القديمة، حي العزيزية الذي يشكل المسيحيون معظم سكانه، وإلى الشمال من هذا الحي يقوم منذ عام ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م تقريباً حي مسيحي آخر يُعرف بحي السليمانية (الغزي ج٣، ص٤٠٢ و٤١٣)، وإلى الجنوب الغربي من حي العزيزية، على الضفة الأخرى من نهر قويق، يقوم منذ عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م حي الجميلية، الذي شكل الأوروبيون واليهود معظم قاطنيه. وهنا قام الوالي والحاكم العسكري في عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٥م بإنشاء مرابع لهما على نمط القصور.

وبتكليف من الحكومة العثمانية قام المهندس المعماري الألماني يونغ Yung عام ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م بوضع مخطط لإعمار وتطوير حارات المدينة الجديدة الممتدة في الجهة الغربية (عبد الرحمن حميدة ١٩٥٩، ص٤٦).

وقد جاء تخطيط شوارع هذا الحي شطرنجياً وجاءت عمارة المنازل متـأثرة بالنماذج الغربية إلى حد بعيد: إذ لم تعد هناك عموماً منشـآت تنغلـق نحـو فناءات داخلية، وإنما ظهرت مساكن متصلة أو منفصـلة محاطـة بحـدائق صغيرة ومنفتحة نحو الخارج بشرفات وشبابيك. بيد أنه تم الـتمكن أيضـاً، بالاعتماد على أعمدة فولاذية وجسور معدنية ذات مقطع عرضي على شـكل حرف T تم استيرادها إلى حلب منذ ربط المدينة بشبكة السكك الحديدية عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، من إنشاء مبان سكنية مؤلفة من عدة طوابـق ومعـدة للإيجار.

وهذه الهجرة باتجاه الغرب طالت في البداية طبعاً المواقـع السـكنية فقط. فالمواقع الاقتصادية بقيت قائمة في الخانات الشامخة داخل الأسوار. بل ازدادت كثافتها هنا أيضاً: ففي الطوابق العلوية في العديد من الخانات كان قد تم تحويل أجنحة كبيرة إلى شقق معدة لسكن التجار الأوروبيين، أما بعـد أن شرع هؤلاء على نحو متزايد بالانتقال إلى الأحياء الجديدة المستحدثة غربـي المدينة، فقد أضحت هذه الشقق المقفرة جاهزة ليعـاد اسـتخدامها كمكاتـب تجارية أو مستودعات.

أما الاتصال بين المواقع السكنية الجديدة وبين المواقـع الاقتصـادية التقليدية فكان يتم عن طريق باب المدينة الشمالي الغربي المعـروف ببـاب الفرج. وبذلك تحولت سلسلة الشوارع، التي تربط داخل الأسوار هذا البـاب بالمنطقة المركزية من السوق، لتصبح محور الاتصال والتخديم الرئيس لأول قطاع من المدينة ينهج نهجاً غربياً. وبناء على أوامر الحكومة المركزية فـي اسطنبول قـام مجلـس المدينـة فـي الفتـرة الممتـدة مـا بـين عـامي

١٣٣٠هـ/١٩١٢م و١٣٣٤هـ/١٩١٦م بتعريض الزقاق الذي كان حتى ذلك الحين ضيقاً ومتعرجاً، فأزيلت الدور السكنية المتاخمة له واستعيض عنها بأبنية حديثة (ج. ك. دافيد J. C. David ١٩٧٩/ب، ص٤٥؛ ا. روبين A. Ruppin ١٩١٧، ص٣٣٩ وما بعد). هنا نجد الآن محلات تجارية وأبنية مكاتب ترجع في طرازها إلى طراز نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وهنا تتوضع مصارف وفنادق متواضعة ومطاعم ومكاتب شركات استيراد وتصدير. وتعبيراً عن التقدم في مضمار تخطيط المدن تم البدء في عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م عند باب الفرج، حيث يتم الاتصال بين المدينة القديمة الواقعة داخل الأسوار والأحياء الجديدة المستحدثة خارج الأسوار، بإنشاء برج الساعة المعروف لدى العامة بساعة باب الفرج.

ويجئ ربط حلب بسكة حديد بغداد (المتجهة شمالاً) وبسكة حديد حماه ـ حمص الممتدة داخل أراضي سوريا (باتجاه الجنوب) ليدعم المضي في نمو المدينة الحديثة في الاتجاه الشمالي الغربي لأن الخط الحديدي يسير غرب نهر قويق. ففي عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م افتتحت محطة الشام غربي حي الجميلية وفي عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م افتتحت محطة بغداد شمال غربي حي العزيزية. ومن خلال الربط بشبكة السكك الحديدية تعزز تدفق البضائع الغربية والتقنيات الحديثة إلى المدينة، وبين هاتين المحطتين القائمتين كمركزين لشحن وتغيير خطوط حركة البضائع والأشخاص وبين المدينة القديمة القابعة داخل الأسوار نمت وترعرعت على نحو سريع الأحياء السكنية المنتشرة خارج الأسوار. ويُظهر مخطط مدينة حلب الذي أصدره بدكر Baedeker عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، إذا ما قورن مع الخارطة العثمانية التي

تعود إلى عام ١٣١٧هـ/١٩٠٠م، كيف اكتست الأراضي البور والمراعي التي كانت تنتشر غربي سكة الحديد بشبكة منتظمة من الشوارع المستحدثة.

ومع إطلالة القرن العشرين الميلادي بدأت على نحو متفرق المواقع الاقتصادية أيضاً بالانتقال من المدينة القديمة القائمة بين الأسوار إلى الأحياء الغربية الجديدة. وبدأ الشارع، الذي ينطلق من الساحة الممتدة شمالي باب الفرج باتجاه الغرب عبر "الجسر الجديد"(١) مؤدياً إلى محطة الشام (والذي أطلق عليه اسم شارع فرنسا فيما بعد)(٢)، يتحول منذ عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م تقريباً إلى نواة مركز تجاري حديث. فإلى الجنوب منه مباشرة، في منطقة بستان كل آب، أُنشئت مبان ذات أفنية داخلية على نمط الخانات بالإضافة إلى ورشات تصليح وفنادق ومطاعم وأبنية مكاتب. أما إلى الشمال من هذا الشارع مباشرة فقد انتشرت لوقت طويل مقبرة واسعة أعاقت أي إعمار للمنطقة، وبقيت على حالها إلى أن قامت قبل عشرين عاماً فقط(٣) مديرية الأوقاف بإشادة مبان تجارية حديثة عليها، تشتمل على محلات ودكاكين في الأقبية تحت سطح الأرض (ج. ك. دافيد J. C. David ١٩٧٩/ب، ص٩).

وفي دليل ماير Meyer السياحي (ط٤، ١٩٠٤) نجد أن أفضل أربعة فنادق آنذاك قد توضعت في غربي المدينة خارج حدود المدينة القديمة، وفي

ـ/

(١) "الجسر الجديد" Pont Neuf اسم جسر شهير في باريس، تم إطلاقه على الجسر الممتد فوق نهر قويق في الموقع الذي يعرف حالياً بساحة سعد الله الجابري.

(٢) المقصود هنا الشارع المعروف منذ الاستقلال بشارع شكري القوتلي وللاختصار بشارع القوتلي.

(٣) أي في الستينات من القرن العشرين، والمقصود هنا المنطقة المعروفة في حلب بـ " العبّارة ".

عام ١٣٣٢هـ/١٩١٤م لم تقتصر هذه الأحياء الفتية على بعض المشافي والمعاهد التي تتولى إدارتها الطوائف المسيحية فحسب، وإنما ضمّت مقر إقامة الحاكم أيضاً. وقبل ذلك كان قد بني في عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م أوتيل بارون، أحد أشهر معالم المدينة حتى الآن، غربي باب الفرج على يد الأخوين الأرمنيين مظلوميان. وفي عام ١٣٣٢هـ/١٩١٤م كانت قنصليات كل من فرنسا وأمريكا وفارس لا تزال قائمة في الخانات المكونة للسوق المركزي، أما النمسا وبريطانيا العظمى وألمانيا وروسيا فقد قامت بنقل قنصلياتها إلى حي العزيزية قبل ذلك الحين.

وفي نهايات القرن التاسع عشر الميلادي وجدت الابتكارات التقنية في ميدان وسائل النقل، المتمثلة في مركبات ثنائية المحور أو عربات أحادية المحور تجرها أحصنة أو حمير، والقادمة من أوروبا طريقها أيضاً إلى مدينة حلب الشهباء. ولأن أزقة المدينة التاريخية القديمة قد جاءت في عرضها لتتناسب في الغالب مع تلك الأساليب القديمة في النقل فقط، التي تعتمد على البغال والحيوانات الأخرى، تحولت شوارع المدينة الجديدة الحديثة، المطروقة على نحو أفضل بكثير، إلى موقع مفضل بالنسبة للمعامل التي كانت تعتمد على المركبات في توريد المواد الأولية أو في تصريف المنتجات. وفي الأعوام الممتدة ما بين عامي ١٣١٠هـ/١٨٩٣م و١٣١٨هـ/١٩٠٠م تمت تسوية الشريط الحدائقي الذي كان يتقدم سور المدينة الشمالي مباشرة ويمتد فوق خندق المدينة المردوم منذ فترة طويلة وتم فتح شارع يلتف حول السور بعرض ١٤م مكانه (الغزي، ج٣، ص٤٢٣ و٤٤٩). ونظراً لسهولة ارتياده بسبب سهولة وصول وسائط النقل إليه فقد تحول "شارع الخندق" هذا إلى موقع

مفضل لتجارة السلع الكبيرة الحجم، ثم زُود فيما بعد في عام ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م بأحد خطوط الترام.

وبواسطة القطارات وعربات الأحصنة الثقيلة أمكن في ذلك الحين أيضاً جلب ماكينات ومنتجات تقنية إلى حلب، تفوق في كبرها وحمولتها ما تستطيع البغال حمله. وكما ذكرنا سابقاً اعتمدت في ذلك الحين الجسور المعدنية في بناء المساكن. وحسب أ. ويكلي E. Weakley (١٩١١م) وُجدت في عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م في حلب ثلاثة مطاحن مزودة بمحركات ديزل وثلاثة معامل بوظ بطاقة إنتاجية تراوحت من ١٢ إلى ١٥ طن يومياً. كما جرت آنئذ محاولة لنصب نول آلي، إلا أنها مُنيت بالفشل لجهل صاحبه بطريقة تركيبه واستخدامه، أما السيارات الأربع التي وُجدت في المدينة فقد وقفت عديمة النفع لأن أوضاع الطرقات لا تسمح بالسفر بواسطتها إلى المناطق المجاورة.

ثم جاءت عقود الانتداب الفرنسي التي امتدت من عام ١٣٣٧هـ/١٩١٩م حتى ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م لتجلب معها مزيداً من الازدهار للأحياء المتربعة خارج الأسوار. فنتيجة للتطورات التي أشير إليها آنفاً وجدت سلطة الانتداب أمامها بعد الحرب العالمية الأولى هنا في حلب أحياء حديثة غربية الطراز. ولذلك لم يتوجب على فرنسا، كما توجب عليها في المغرب على سبيل المثال، أن تقوم بتخطيط وإشادة مدن جديدة بالكامل إلى جانب الأحياء القديمة في المدينة؛ فقد أمكن هنا في حلب اعتماد المدينة الجديدة التي قامت في العصر العثماني كأساس للقيام بعملية تمدين على الطريقة الغربية والمضي في تطويرها. بيد أن مركز ثقل النشاط العمراني بقي خلال تلك

الفترة متمحوراً في منطقتي الجميلية والعزيزية إلى الغرب والشمال الغربي من المدينة القديمة. إلا أنه أشيدت أيضاً مؤسسات حديثة على مشارف المدينة في الجهة الشمالية، كما تحول الشارع الذي مُدَّ في العصر العثماني أمام الأسوار الشمالية والشرقية للمدينة إلى موقع مفضل لتجار الجملة وللحرف الآلية.

وفي شمالي المدينة التاريخية القديمة تقوم منذ عام ١٣٣٨هـ/١٩٢٠م محلات سكنية واسعة نشأت في الأصل من مساكن مؤقتة لإيواء الأرمن النازحين ثم تحولت بسرعة إلى أحياء ذات أبنية حديثة متعددة الطوابق. ففي عام ١٣٣٧هـ/١٩١٩م حط ٣٠ ألف أرمني رحالهم في حلب فارين من تركيا وفي عام ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م تبعهم ٢٠ ألف أرمني آخر قادمين من لواء إسكندرون ليستقروا هنا. وقد أعطى هؤلاء النازحين، متحلين بالعمل الدؤوب والرضا بالقليل والمهارة الفنية العالية، اقتصاد حلب دفعاً ملموساً إلى الأمام (فقد شكلوا قوةً عاملة مدربة توزعت على المصانع الحديثة أو امتهنت تصليح الماكينات أو انخرطت في ورشات السيارات وورشات الكهرباء).

إن مخططات المدينة ووثائق الرفع المساحي (مخططات الكاداسترو) التي أعدت في فترة الانتداب الفرنسي تعطي صورة جيدة عن التوسع العمراني والتطور الخدمي للمدينة الجديدة الحديثة في فترة ما بين الحربين؛ وتحاول الخارطة رقم (٥) توضيح بعض الملامح الجوهرية لهذا التوسع والتطور. فعلى الخارطة الفرنسية التي تعود إلى عام ١٣٥٠هـ/١٩٣١م نجد على صعيد المنشآت العسكرية العديد من الثكنات والبراكات والإسطبلات ومخازن لوازم الفرسان بالإضافة إلى ميدان للرمي ومحطة وقود عسكرية ومستودعات

للذخيرة وأخرى للإمدادات العسكرية ومستوصف عسكري. وعلى صعيد الخدمات الصحية نجد أن تأمينها كانت تقوم به مستشفيات الرازي وسان لويس[1] وابن رشد[2]. أما على صعيد المواصلات والإمداد فقد أدرجت إلى جانب محطتي السكك الحديدية الآنفتي الذكر (بما في ذلك المستودعات وعنابر المقطورات التابعة لهما وما إلى ذلك...) محطة للترام ومحطة لتوليد الكهرباء، وصهاريج كبيرة وخزانات عالية لتأمين مياه الشرب، ومحطة وقود لمجلس المدينة. بالإضافة إلى ذلك نجد هناك عدة مدارس ومعاهد ومركزاً ثقافياً[3] وحديقة عامة[4] ومنتزهاً شعبياً[5]. وعلى هذه الخارطة كانت مكاتب قنصليات كل من إسبانيا والبرتغال وألمانيا وبلجيكا وهولندا لا تزال تتوضع ضمن منطقة السوق المركزي، أما قنصليات فرنسا وبريطانيا وتركيا ورومانيا فقد توضعت في العزيزية.

ويُظهر مخطط المدينة الفرنسي الذي يعود إلى عام ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م المنشآت التي أُضيفت إلى المدينة الجديدة في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م و١٣٦٤هـ/١٩٤٥م. وتتمثل هذه

---

(١) وهو المشفى القائم في حي الإسماعيلية والمعروف عند العامة اليوم بمستشفى فريشو.

(٢) لا يُراد هنا الإشارة إلى مشفى ابن رشد الحالي القائم في محلة السريان وإنما إلى بناء قديم يقع خلفه.

(٣) يراد هنا الإشارة إلى النادي الفرنسي Union Fransaise الذي قام في العزيزية وحل محله المركز الثقافي الحالي.

(٤) يراد هنا الإشارة إلى متنزه توضع على تخوم العزيزية موقع الحديقة العامة حالياً وعُرف باسم الحرش ثم نُظم أواخر الأربعينات وأُطلق عليه اسم الحديقة العامة الذي ارتبط به حتى الآن.

(٥) يراد هنا الإشارة إلى المتنزه الذي يعرف حتى الآن بمنتزه السبيل.

المنشآت في عدة مدارس ومعاهد ومستشفيات وفي مدرسة لإعداد المهندسين[١] وكلية أميركية[٢] ومشفى آخر يُلحق به قسم للحجر الصحي وملعب بلدي ومتحف وخزان كبير للمياه بالإضافة إلى مصانع عديدة حديثة انتشرت شمالي المدينة على ضفاف نهر قويق (محالج أقطان، معامل غزل، مصانع نسيج). ولكن حتى عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م كانت كما في السابق لا تزال تتوضع داخل الأسوار السراي القديمة والسراي الجديدة والسجن والبلدية والعديد من المشافي والمدارس الحديثة (بما في ذلك مدرسة الفنون والصنايع). بل حتى بعد عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م تم إنشاء أبنية جديدة حديثة جنوبي تل القلعة، تمثلت في قصر العدل ومديرية المساحة. أما المنشآت الأخرى، كالبريد المركزي ومديرية البرق والهاتف، فقد أنشئت على مقربة من المدينة القديمة عند باب الفرج.

ويُستدل من ذلك أن المدينة التاريخية القديمة لم تكن إبان فترة الانتداب الفرنسي أيضاً بعيدة عن أي تجديد أو تحديث. وهذا ما يتناقض على نحو ملفت للنظر مع ما كانت عليه الحال في المغرب، حيث تركزت حركة التطوير والتحديث على المدينة الجديدة دون سواها تقريباً وحيث لم يُعط أي اهتمام إلى مناطق المدينة المسورة إلا فيما ندر. ومع أن قطاعات الإدارة والتعليم الغربي والرعاية الطبية والجيش التي توضعت على الأغلب في يد الفرنسيين قد تمركزت في حلب أيضاً في الأحياء المستحدثة غربي المدينة.

---

(١) يراد هنا الإشارة إلى المعهد الصناعي الواقع جنوب البريد والذي استخدم لفترة طويلة لإعداد المهندسين.

(٢) يقصد هنا ما يعرف اليوم رسمياً بمعهد حلب العلمي وعند العامة بالأميركان اختصاراً.

إلا أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية مورست وتمحور مركز ثقلها كما في السابق داخل أسوار المدينة القديمة. ولا ينطبق ذلك على القطاعات الاقتصادية التقليدية فحسب، وإنما على العديد من القطاعات الاقتصادية الحديثة أيضاً: ففي الأعوام الممتدة ما بين عامي ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م و١٣٥١هـ/١٩٣٢م تم بناء السراي الجديدة جنوبي القلعة، وتوضعت المصارف الحديثة الثلاث (مصرف سوريا، مصرف فرنسا، مصرف روما) شمالي الجامع الكبير، وفي عام ١٣٥١هـ/١٩٣٢م كانت استوديوهات المصوِّرَين الوحيدَين الموجودَين في المدينة وكذلك متجر "أورصدي بك" ومقرات وكالات الشركات الملاحية الخمسة الممثلة في حلب لا تزال قائمة داخل أسوار المدينة القديمة (دليل سياحي لسوريا وفلسطين... ١٩٣٢، ص١٣٧).

وفي حلب لم تنقطع إبان فترة الانتداب الفرنسي أيضاً الروابط الاقتصادية المتشعبة القائمة بين المدينة القديمة والمدينة الجديدة والتي تأسست في العهد العثماني. وقد ساهم في ترسيخها وتوطيدها خطا الترام اللذان تم مدهما ما بين عامي ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م و١٣٥١هـ/١٩٣٢م واللذان لم يُمدا ليخدما الأحياء السكنية الجديدة الواقعة على طول بعض طرق المواصلات الهامة وحسب وإنما امتدا داخل أسوار المدينة القديمة أيضاً ليصلا بذلك المدينة القديمة بالأحياء الحديثة (الخارطة رقم ٥). وعند تشغيلهما عام ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م كان طول شبكة خطوط الترام في حلب حوالي ٦ كم، أما في عام ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م فقد بلغ طول الشبكة حوالي ١٠,٢ كم. وبالاعتماد على ١٩ قاطرة و٦ مقطورات أمكن تخديم ١٢ مليون راكب سنوياً.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت تتضح على كل حال في مدينة حلب أيضاً ملامح ظاهرة، تميز التطور الحديث للمدن الشرقية الكبيرة (أ. فيرت E. Wirth ١٩٦٨): فقد نمت وترعرعت على طول خطوط المواصلات الحيوية الرئيسة وعلى محاور تخديم المدينة الجديدة أحياء تجارية حديثة غربية الطراز. إلى هذه الأحياء انتقلت مكاتب الشركات التجارية الكبيرة وفروع المؤسسات المالية، وفي محلات البيع هناك تركز العرض على طرح بضائع عالية الجودة مكرسة لنخبة من الزبائن تتمتع بقدرة شرائية عالية وتعيش على الطريقة الغربية. أما الحي التجاري المركزي فقد بقي مركزاً لتبضع شريحة من الزبائن ترتبط بالتقاليد على نحو أعمق وتتمتع بقدرة شرائية أخفض وموقعاً للحرف التي تعتمد في الغالب على أساليب الإنتاج اليدوية. كما زادت الحديقة العامة التي أُنشئت ما بين عامي ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م و١٣٦٩هـ/١٩٥٠م[1] على ضفاف نهر قويق (عبد الرحمن حميدة، ١٩٥٩، ص٥٠) من جاذبية المدينة الجديدة وشجعت أيضاً على قضاء وقت الفراغ فيها.

وبالرغم من ذلك لا يستطيع المرء أيضاً الحديث عن استقطاب متزايد أو عن ثنائية متنافرة بين المدينة التاريخية القديمة وبين الأحياء التجارية والسكنية الحديثة. وسوف يتم في فصول الباب الثالث من هذا الكتاب عن طريق استعراض أمثلة عديدة الدلالة على أن التطورات الحديثة قد طالت أيضاً، وإن جاءت متأخرة إلى حد ما، الأحياء التجارية والحرفية داخل أسوار المدينة التاريخية القديمة. فهذه المدينة القديمة لم تتمكن من البقاء مفعمة

(١) يبدو أن الحديقة العامة قد نُظمت في هذه الفترة، انظر حاشية رقم (٤) ص ١٢٣.

بالحياة الاقتصادية العامرة حتى مشارف العصر الحاضر إلا لأنها لم تغرق في غمار التقاليد، وإنما تقبلت الابتكارات وتكيفت مع التوجهات والتيارات الحديثة.

ويعرف من تسنى له العمل في الشرق لفترة طويلة أن الواجهات الغربية الحديثة غالباً ما تخفي وراءها أنماطاً معاشية وأساليب مهنية وتجارية تقليدية لا تزال حية حتى اليوم. إلا أن المرء في حلب يستطيع على العكس من ذلك أن يجد خلف الواجهات التراثية التقليدية كماً هائلاً من التقنيات الغربية والبنى التنظيمية الحديثة والتوجهات الاقتصادية المنطقية والسليمة. وخير مثال على ذلك يتجسد في تجارة الجملة بالمنسوجات، التي تنهج نهجاً رأسمالياً وتحظى بعلاقات تجارية عالمية ولا تزال تقوم كما في الماضي في السوق المركزي من المدينة القديمة. ففي العديد من خانات مركز المدينة التقليدي تنتصب اليوم ماكينات نسيج حديثة وفي العديد من الدكاكين الصغيرة المنتشرة هناك تتم خياطة الملابس الرجالية الحديثة. وحتى المحاولات المتكررة لتحديث المدينة القديمة وإزالة أجزاء منها دون مبالاة يمكن النظر إليها بحد ذاتها من وجهة نظر خاصة جداً على أنها تعبير عن سعي حثيث للتكيف مع التطور الحديث.

٥ ـ ٢ ـ نبذة موجزة حول تخطيط المدينة وحماية الأوابد الأثرية

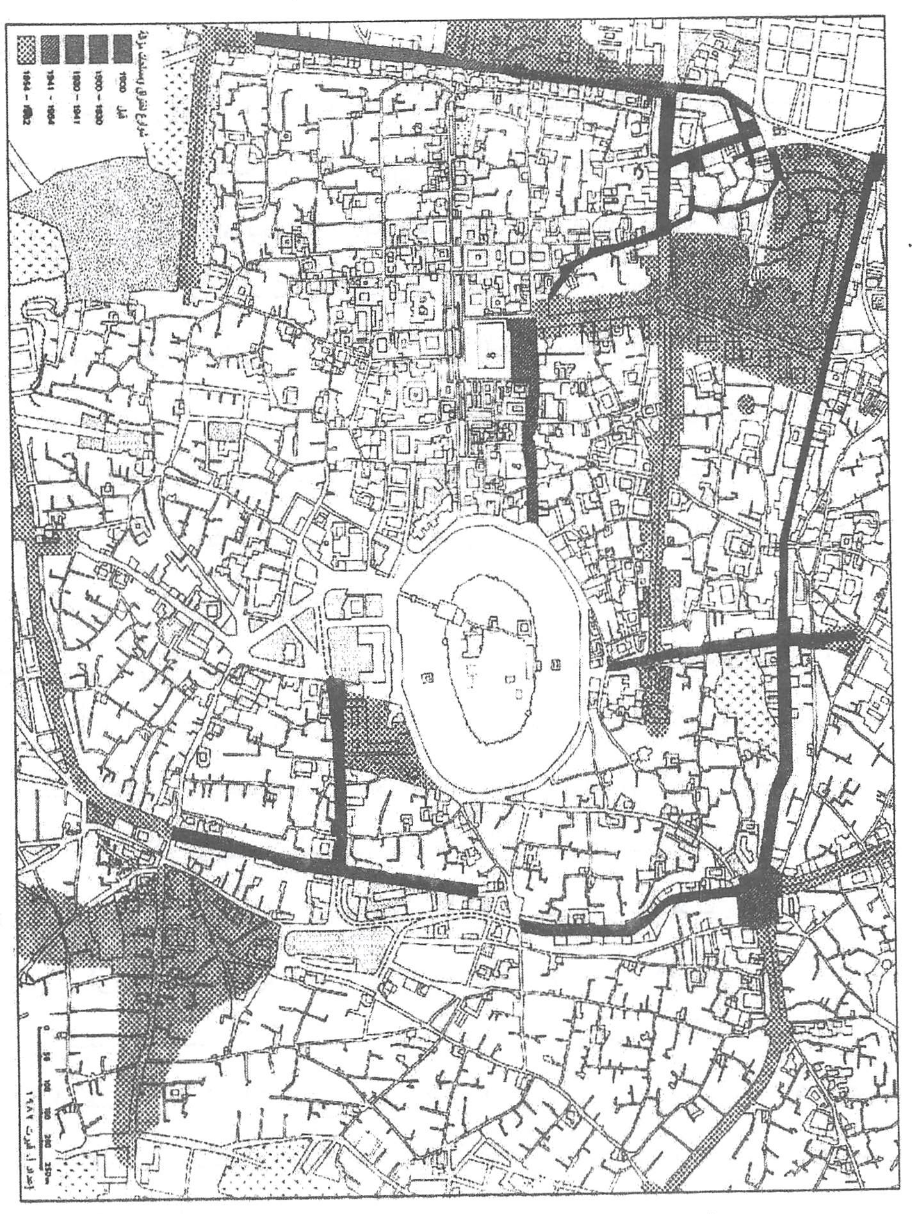
لقد سبق أن أشرنا في الفصل الأول إلى أن غزو التيارات الغربية الحديثة قد تحول إلى خطر جسيم بالنسبة للمدينة التاريخية القديمة في حلب: فالبنية العمرانية المتوارثة لم يعد بوسعها كفراغ لتصريف شؤون العيش أن

تتكيف بشكل كاف مع الاحتياجات الحقيقية أو الوهمية للعصر الحاضر؛ الأمر الذي يهدد بعواقب إهمال المباني وتداعيها وتصدعها، بل بمخاطر إزالة مناطق واسعة بغية تحديثها. إن تخطيط المدينة في حلب يُظهر منذ الحرب العالمية الثانية نهجاً واضحاً يحذو نحو تحديث جذري ويسعى إلى تأمين تخديم جيد قدر الإمكان لحركة السيارات. وإزاء مثل هذه التيارات لا تزال حماية الآثار في الشرق أصعب بكثير مما هو عليه الحال في أوروبا. ولحسن الحظ هناك عدد من الأبحاث الشاملة الدقيقة حول الاستراتيجيات المتنافرة لتخطيط المدن وحماية الآثار في حلب (أ. غوتون A. Gutton ١٩٥٤م؛ عبد الرحمن حميدة ١٩٥٩م، ص٤٧-٥٧؛ س. كانتاكوزينو S. Cantacuzino ١٩٧٥م، ١٩٨٠م؛ ج. ك. دافيد J. C. David ١٩٧٧م؛ ش. بيانكا S. Bianca ١٩٨٠م). لذلك يمكن أن تقتصر النبذة الموجزة اللاحقة على تلخيص مقتضب لأهم الثوابت، على أن نُتبع من ثم ببعض الطروحات الأصيلة لحل المشاكل القائمة.

وبالرغم من أن الأحياء الجديدة الواقعة غربي المدينة كان قد تم إعمارها في العقود الأخيرة من العصر العثماني وفق مخطط إعمار وضعه عام ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م المهندس المعماري الألماني يونغ Yung معتمداً شبكة شوارع منتظمة هندسياً؛ وبالرغم من أن بعض الشوارع في المدينة القديمة كان قد تم توسيعها في العصر العثماني، إلا أن التخطيط الحديث لتنظيم مدينة حلب قد بدأ أول ما بدأ مع بداية فترة الانتداب الفرنسي. فقد قام مخطط المدن الفرنسي رينيه دانجيه R. Danjer في عام ١٣٥٠هـ/١٩٣١م بوضع أول "*مخطط تنظيمي تجميلي توسعي لمدينة حلب*". واستناداً إلى التخطيط الفرنسي لمدن المغرب بقيت المدينة التاريخية القديمة خارج إطار التخطيط جملة

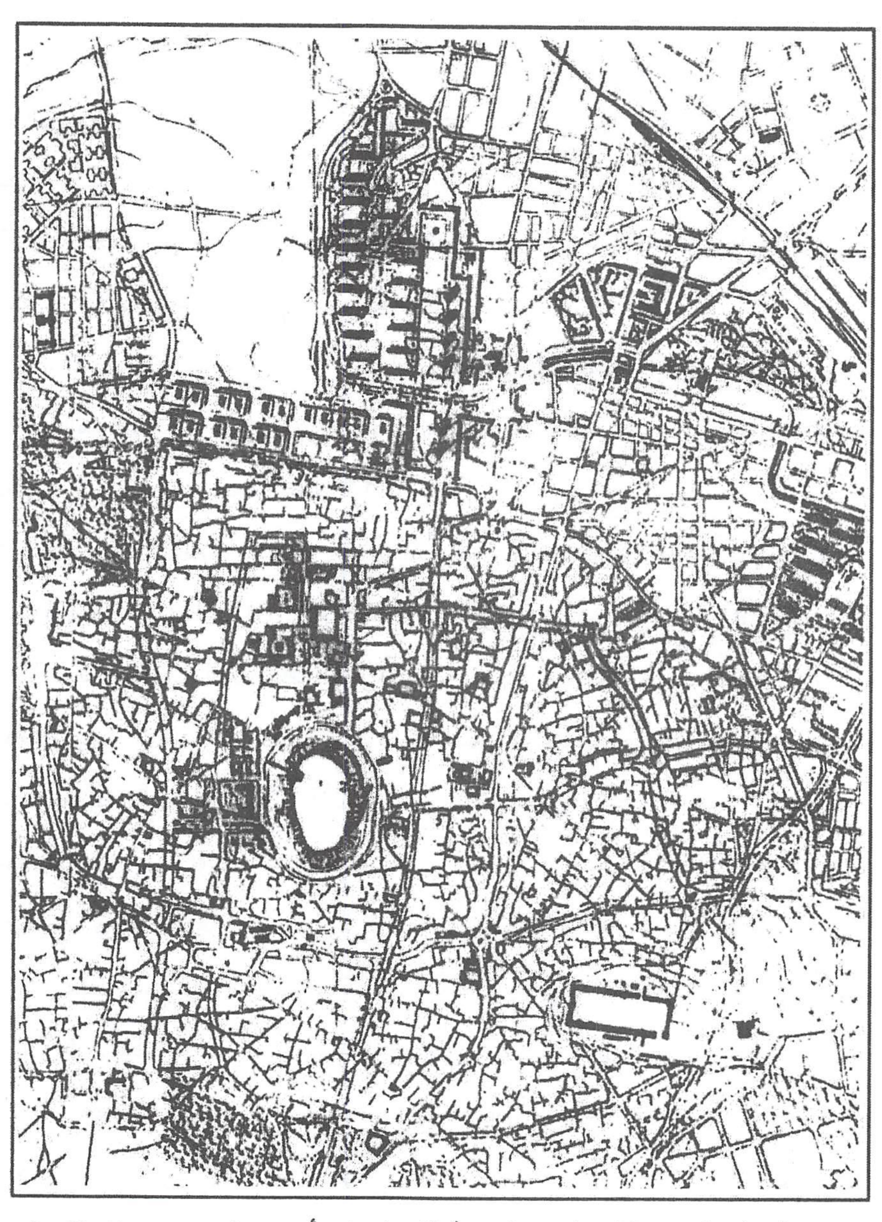
وتفصيلاً، فكل الاقتراحات تقريباً تنسحب على توسعات المدينة المستحدثة في غربي المدينة. وكذلك جاء المخطط التنظيمي للمدينة الذي وضعه عام ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م المخطط الفرنسي ميشيل إيكوشار M. Ecochard فهو لم يتعرض عن وعي تام بحماية الآثار لمناطق المدينة التاريخية القديمة لا من قريب ولا من بعيد، وقد تمثل شعار التخطيط في " *الرغبة الجادة للمستشارين والمخططين الفرنسيين في المحافظة على المدينة القديمة وعلى مواصفاتها التي كانت عليها في القرون الوسطى، وفي نقل كل الوظائف العامة والفعاليات الجديدة إلى المدينة الجديدة على نحو تدريجي*" (عبد الرحمن حميدة ١٩٥٩، ص٥١). وهكذا اقتصر التعدي على مكونات المدينة القديمة من عام ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م حتى عام ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م على توسيع عدد قليل من الشوارع وعلى فتح بعض الشوارع في النسيج العمراني التقليدي (شكل ١٠).

أما الاختراقات الشنيعة في النسيج العمراني التقليدي فقد جاء بها المخطط التنظيمي للمدينة الذي تم اعتماده في عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م والذي١٩٧٣ قام بوضعه المهندس المعماري الفرنسي أندريه غوتون A. Gutton عام هـ/١٩٥٢م (شكل ١١). وعلى الرغم من أن المناطق المقترح إزالتها وتحديثها والشوارع الملحوظ بموجبه مدها بعرض ٢٢م لم يُنفذ في العقدين الممتدين ما بين عامي ١٣٧١هـ/١٩٥٢م و١٣٩٢هـ/١٩٧٢م إلا بضع منها فقط، فقد أدى ذلك إلى تخريب أهم أجزاء النسيج العمراني التقليدي وأغناها، وإلى فقدان بعض أحياء المدينة القديمة هويتها وتغيير طابعها الأصلي تغييراً جذرياً. وقد تجلى ذلك على الأخص



شكل رقم (١٠): الاعتداءات على النسيج العمراني للمدينة القديمة

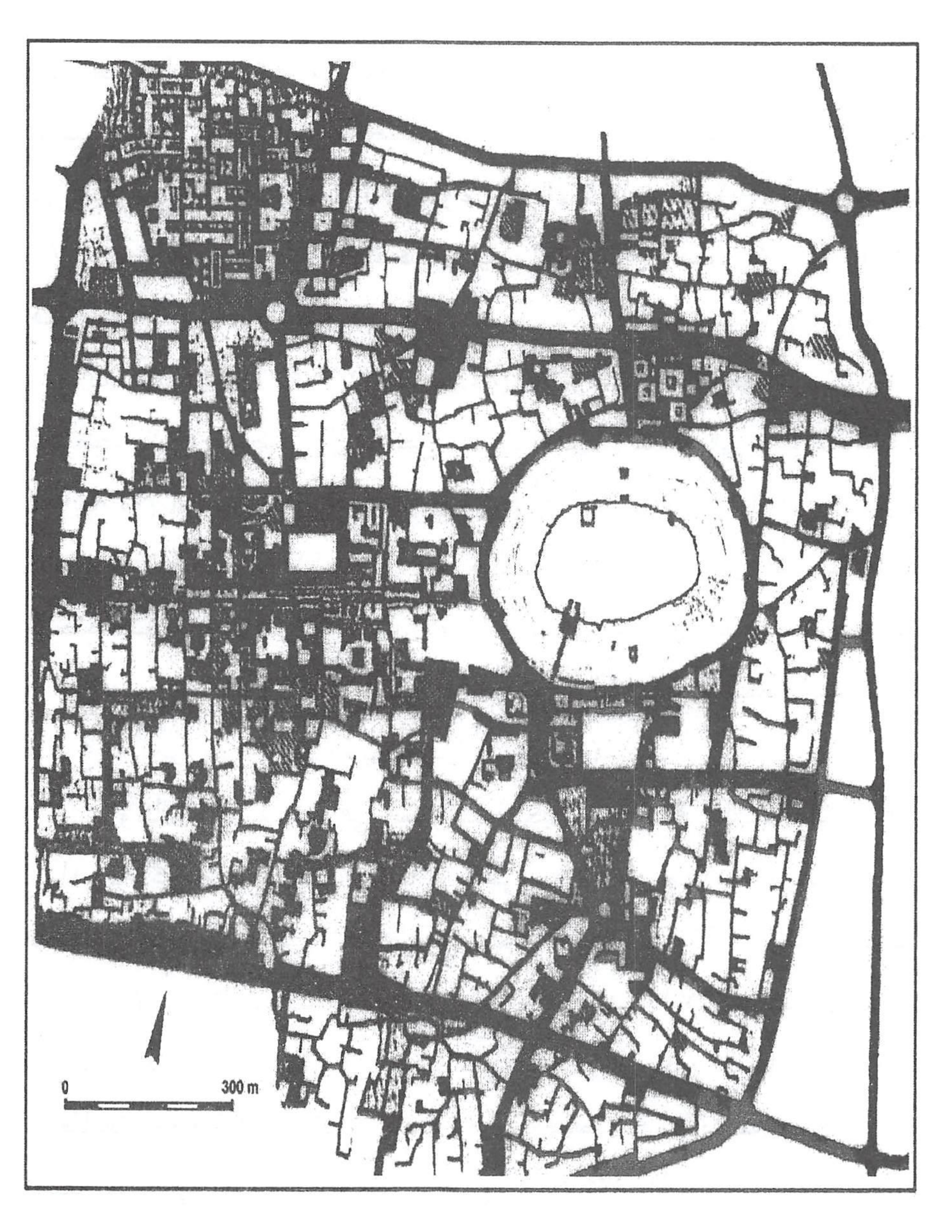
ما بين عامي ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م و١٤٠٢هـ/١٩٨٢م



شكل رقم (١١): مخطط تنظيمي للمدينة قام بإعداده أندريه غوتون A. Gutton عام ١٣٧١هـ/١٩٥٢م

شمالي القلعة والمحور الرئيس للسوق وفي الضواحي القديمة المنتشرة غربي وشمالي وشمالي شرقي أسوار المدينة حيث تمت إزالة أجزاء مـن المدينـة القديمة جديرة بالحفاظ عليها عمرانياً ومعمارياً ولا يُستغنى عنها، أو تم تغيير ملامحها تغييراً جذرياً من خلال فتح شوارع عريضة فيها وإلحاق الضـرر بتركيبتها الاجتماعية من جراء ذلك.

تلى ذلك إعراض عن هذه الطريقة في التخطيط التي تجنح إلى حـل مشاكل المواصلات دون غيرها، وقد تجسد هذا الإعراض في مخطط لتنظيم وتطوير المدينة تم وضعه عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م وتم الانتهاء من إعداده عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، وذلك من قبل المهندس المعمـاري اليابـاني جـويجي بانشويا Gioji Banshoya والجغرافي الفرنسي ج. ك. دافيد J. C. David بالتعاون مع مكتب التخطيط العمراني في مجلس مدينة حلب (شكل ١٢). فهذا المخطط يعكس محاولة حثيثة لإبقاء المناطق المركزية من السـوق وبعـض أحياء المدينة القديمة داخل الأسوار بعيـدة عـن الإجـراءات التخطيطيـة المبضعية، إذ يتم عوضاً عن اللجوء إلى فتح شوارع مخترقة للنسيج العمراني اعتماد طرق تتجه من المحيط إلى المركز تُشكل أزقة مسدودة تنطلـق مـن شارع يحيط بالمدينة القديمة وتنتهي بساحات لوقوف السيارات على مقربـة من المركز. وقد تم اختيار وتحديد الطرق الجديدة على نحو بارع أثناء القيام بعملية التخطيط: فهي تمر من موضع لآخر في مناطق ذات بنية متداعية على كل حال ولا تتعرض لمحاور الربط القديمة بين مركز المدينة وأبوابها إطلاقاً (قارن الفصل ١٦-٢). إلا أن هذه الطرقات وساحات مواقف السيارات الملحقـة بها تفتح أيضاً ثغرات في النسيج التقليدي، وبالإضافة إلى هذه الطرقات فقد تم



شكل رقم (١٢): مخطط تنظيمي للمدينة قام بإعداده ج. بانشويا **G. Banshoya** وج. ك. دافيد **J. C. David** ما بين عامي ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م و١٣٩٤هـ/١٩٧٤م

" Aménagement du Quartier historique d'Alep. project

لحظ اختراقات إضافية من أجل الشوارع العابرة. ومن المنطقة الواقعة ضمن الأسوار ينبغي وفق هذا المخطط الحفاظ على ٤٨ هكتار فقط على أنها "أحياء تاريخية أثرية " وعدم مسها بأي سوء. أما الهكتارات المتبقية والبالغ عـــددها ٧٧ هكتاراً فقد اعتُبرت "أحياء قديمة ليس لها صفة تاريخية أثريـــة " يمكـــن هـــدمها وإعـــادة إعمارهـــا مـــن جديـــد (ج. بانشـــويا G. Banshoya و ج. ك. دافيد J. C. David ١٩٧٣، ص٨٤). علاوة على ذلك فقـــد جـــاء هـــذا المخطط باقتراح يقضي بإزالة حي بحسيتا القديم والممتد في المنطقة الشمالية الغربية من المدينة القديمة وذلك بغية تحديثه. وقد طُبِّق هذا الاقتراح خـــلال عامي ١٣٩٩هـــــ/١٩٧٩م و١٤٠٠هـــــ/١٩٨٠م دون أي اعتبـــار لكـــل الاحتجاجـــات والاعتراضـــات. كمـــا أزيـــل فيمـــا بعـــد خـــلال عـــامي ١٤٠١هـــ/١٩٨١م و١٤٠٢هـــ/١٩٨٢م سوق البدو القديم الجميل ليمتد مكانه شارع عريض يصل المدينة بخارجها (الشكل ١٠).

وكانت قد نشطت في السنوات الأخيرة حركـــة أهليـــة ذات قاعـــدة جماهيرية عريضة اكتسبت زخماً قوياً إلى حد مدهش وتقدمت باعتراض ضد المخطط التنظيمي للمدينة الموضوع عام ١٣٩٢هـــ/١٩٧٢م، كمـــا تســـنى لمديرية الآثار والمتاحف أن تقوم في عام ١٣٩٨هـــ/١٩٧٨م بتسجيل كامـــل المدينة القديمة داخل الأسوار رسمياً على أنها " آثار يجدر الحفاظ عليها"، كما استطاعت جمعية العاديات أن تتدخل لدى محافظ حلب لإيقاف المزيـــد مـــن الاختراقات في النسيج العمراني التقليدي. وفي أثناء ذلك قام مـــدير متحـــف التقاليد الشعبية في حلب آنذاك الدكتور محمود حريتاني وبصرف النظر عن منصبه ببذل كل ما في وسعه في سبيل حماية الآثار.

الأمر الذي حدا بالحكومة السورية أن تستنجد بمنظمة اليونسكو لمساعدتها، فاستجابت هذه الأخيرة لطلبها وأوفدت إلى المدينة في شباط عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م مجموعة عمل صغيرة تابعة لليونسكو يرأسها المهندس المعماري السويسري الدكتور شتيفانو بيانكا S. Bianca بقيت في المدينة فترة قصيرة. وعلى ضوء هذه الزيارة صدر في تموز عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م تقرير عن البعثة تحت عنوان " الحفاظ على مدينة حلب القديمة ". يستعرض هذا التقرير نبذات موجزة، على النحو الذي تنهجه تقارير اليونسكو عادة، تجمع بين ما تناولته سابقاً المراجع المعروفة وبين الوثائق والمستندات التي تضعها السلطات المحلية تحت التصرف على أرض الواقع، إلا أنه لا يُعول عليها كثيراً في تحليل الواقع وتلمس المشاكل. ثم توضح الرسومات الملحقة، التي تنم عن خبرة المعماريين المتمرسين في مهنتهم والمشاركين في إعداد هذا التقرير، الكيفية التي تقضى بموجبها، تبعاً لرأي فريق العمل، المواصلات والفعاليات الحضرية الحديثة عن المدينة القديمة. ولا يشذ عن هذا الإطار سوى فصل واحد قام بإعداده ج. ك. دافيد J. C. David تحت عنوان "توصيات بخصوص الضاحية الشمالية"، يتلمس فيه المرء معرفة المؤلف الراسخة بدقائق الأمور وإحاطة شخصية عميقة بالمجال الذي يكتب عنه. بيد أن تقرير اليونسكو لم تتمخض عنه أية نتائج ملموسة حتى الآن على أية حال. إن أية دراسة نقدية للحلول المطروحة يجب أن تنطلق أساساً من حقيقة أن الاقتراحات التخطيطية الأخيرة التي أتى بها تقرير اليونسكو تبقى أيضاً كجميع المخططات التنظيمية للمدينة أسيرة الآراء النظرية غير العملية. فالمرء يريد الحفاظ على المدينة القديمة مع استبعاد أي

تحديث للمناطق وأي فتح للشوارع وغير ذلك من الحلول المبضــعية التــي تستأصل أجزاء واسعة من النسيج العمراني التقليدي. إلا أنه لا يمكن مع مثل هذا الرفض القاطع للتأثيرات المترتبة عن أعمال الهدم ضمان استمرار الحياة في المدينة القديمة بأي شكل من الأشكال. إن أية جولة تفقديــة علــى أرض الواقع سوف تكشف حتماً كيف تبدو البنية المعمارية الهامة جداً على صــعيد تاريخ الفن لبعض الخانات المملوكية والعثمانية المبكرة عرضة لتداع حتمي. ولا يزال يتم أحياناً استخدام الخانات المعنية على نحو هامشي فقط من قبــل قطاعات اقتصادية ضعيفة مادياً، بالإضــافة إلــى أن كــلاً مــن المــلاك والمستثمرين لهذه المنشآت ليسوا على استعداد ولا على مقدرة لصرف مبالغ كبيرة من أجل صيانتها، ويتغاضون عمداً عن القيام بأية إصلاحات جذريــة. علاوةً على ذلك تُزال في هذه الخانات بعض العناصــر المعيقــة أو تُــزرع عناصر دخيلة تبعاً لمقتضيات طبيعة العمل الذي يشغل الفراغات المعمارية، الأمر الذي يتمخض عنه تغييرات تنأى على كل حال عن أية مقارنــة مــع المخططات وعن أية استعانة بها.

وتواجه الأحياء السكنية التقليدية في المدينة القديمة مشــاكل مماثلــة. فالملاك والسكان الأصليون للبيوت القديمة وعلى الأخص الكبيرة والمرموقة منها ينتقلون إلى الأحياء السكنية الجديدة وإلى الفيلات الغربية الطراز التــي تضمها محلات سكنية تقوم على أطراف المدينة. أما بيوتهم السابقة الواقعــة في المدينة القديمة فيتم تأجيرها في الغالب إلى النازحيين من الريف أو إلــى الأسر الشعبية الكثيرة العدد. إلا أن الإمكانيات المادية المتواضعة للمســتأجر وكذلك العوائد المتدنية التي يُحصّلها الملاك من خلال الإيجار تقف وراء عدم

استعداد المالك والمستأجر لتغطية نفقات أعمال الصيانة والتجديد الضرورية، وهذا الدوران في حلقة مفرغة والسائد أيضاً في العالم الغربي يؤدي بدوره إلى تداع مطرد للبنية العمرانية والمعمارية (قارن ج. ك. دافيد J. C. David ١٩٧٧).

وعلى ضوء هذا الواقع ينبغي في المستقبل أن تنطلق جميع الطروحات الساعية إلى "حماية" أو "إنقاذ" المدينة القديمة في حلب من أن الغياب المستمر لاستثمارات القطاع الخاص، التي يمكن من خلالها صيانة وتجديد المباني السكنية والاقتصادية التراثية، قد يُعرض بنية المدينة القديمة لخطر أكبر مما تعرضت له من جراء كل عمليات الاختراق المترتبة عن شق شوارع وعمليات إزالة وتحديث مناطق كاملة. ولا يستطيع الخبراء الفنيون — كالمهندسين المعماريين ومخططي المدن على سبيل المثال — عادة في هذه الحال تقديم المساعدة إلا فيما ندر. فالمدينة التاريخية القديمة في حلب لن يتسنى الإبقاء عليها مفعمة بالحياة إلا إذا أمكن من جديد تحريض طاقات من الشعب ذاته ودفعها لتكون على استعداد ومقدرة على استثمار أموالها في الارتقاء بالبيئة العمرانية والمعمارية المتوارثة وتجديدها.

وهناك لحسن الحظ أمثلة في بعض حارات المدينة القديمة التقليدية في حلب تدل على أن صيانة بنية الأبنية السكنية والتجارية لا تزال تتم حتى اليوم بمبادرة من الملاك أو المستأجرين وعلى حسابهم. وهذه الأمثلة لا تقوم متناثرة كيفما اتفق بل تشكل جزراً مجمعة على بعضها البعض. وتمثل دراسة مثل هذه الأمثلة عن كثب مهمة ملحة يُعقد الأمل على علماء الاجتماع وجغرافيي المدن المهتمين بالدراسات التطبيقية للقيام بها وبدراسات تحليلية

شاملة ودقيقة تستقصي الأسس والظروف التي دفعت الناس لاستثمار أموالهم في مثل هذه الحالات. وبنتيجة ذلك يمكن استخلاص استراتيجات شاملة بعيدة المدى لإحياء المدينة القديمة والمضي ربما في دعم وتشجيع الاتجاهات والتيارات القائمة.

وعلى ضوء الجولات التفقدية والاستطلاعات والاستبيانات التي قمنا بها يبدو من السائغ طرح بعض وجهات النظر التي تعكس تصوراتنا العامة المبدئية، على أن تُفهَم وتُقيَّم في إطار استراتيجية شاملة:

١. إن الحفاظ على المدينة القديمة في حلب على الطريقة المتاحفية ـ أي دون العمل على استمرارية الأنماط الحياتية والمعيشية والاقتصادية القائمة أو السائدة حتى الآن ـ يُعتبر بحد ذاته أمراً مستحيلاً. وحتى لو أُريد ذلك فإن النفقات اللازمة لذلك لا يمكن تغطيتها حتى لو كانت سوريا إحدى أغنى دول العالم. وحتى لو تم ذلك فإن أبنية المدينة، التي سيكون قد تسنى الحفاظ عليها على الطريقة المتاحفية والتي سوف تفتقر إلى الحياة، لن يتسنى لها المحافظة على السحر الذي تشعه مدينة حلب القديمة ولا يدانيه سحر: فالمكونات العمرانية ـ المعمارية تُجسد هنا بيئة تراثية وإطاراً مألوفاً لتصريف شؤون الحياة للأفراد والجماعات التي استقرت في هذه المدينة القديمة والتي تشعر بالأمن والاستقرار هنا.

٢. إن السياحة لن يكون بمقدورها إلا قليلاً كما هو الحال اليوم أن تُقدم في الأمد المنظور قاعدة اقتصادية قوية للمدينة القديمة في حلب. كما أنه من العبث أن يُعقد الأمل على أن تتحول المدينة التاريخية القديمة في حلب إلى مدينة سياحية في سوريا على شاكلة مدن روتنبورغ [ألمانيا] أو كاركسون

[فرنسا] أو بروغه [بلجيكا]. فالأحياء السكنية القديمة والبازارات الخلابة الرائعة يوجد منها الكثير في شمالي أفريقيا وفي الشرق الأدنى، وإقبال السياح مُوزع عليها تبعاً لأهوائهم. علاوة على ذلك فإن جموع السياح الأوروبيين الذين يؤمون تلك المناطق لا تبحث عن الفن والحضارة وإنما عن شطآن الرمال والنخيل.

عدا عن ذلك تتجمع في منطقة المشرق Levante الطرق الرئيسة للسياحة العالمية ولأداء فرضية الحج إلى الأماكن المسيحية المقدسة في فلسطين. وقد امتدت منها حتى الآن طرق وتفرعات تُفضي إلى الأردن. ومن الممكن في المستقبل مع تغير الأوضاع السياسية أن تمتد لتطال ربما دمشق وجنوبي سوريا أيضاً بالإضافة إلى دلتا النيل والأهرامات، أما حلب فتتوضع ببساطة في منأى بعيد عن كل ذلك. كما أن المدينة وعمارتها لا تشد انتباه السياح العاديين ولا تُثير فضولهم من النظرة الأولى. فالطابع الكلاسيكي الصارم حتى للأبنية التي تعود إلى العهود المملوكية والعثمانية المتأخرة واستخدام الزخارف بتحفظ لإغناء المباني لا تثير اهتمام كل شخص، بالإضافة إلى ذلك لا توجد في حلب آثار وأطلال تعود إلى العصور السورية القديمة وإلى العصور الكلاسيكية الأولى. لذلك فإن الأمر يتطلب من السائح أو الزائر جهداً شخصياً واهتماماً بمجالات الحضارة الإسلامية إذا ما أراد أن يوفِ المدينة وعمارتها حق قدرها.

وبالمناسبة لم يتم استثمار الخامات السياحية التي تزخر بها مدينة حلب حتى اليوم إلا قليلاً، وتشهد بذلك الأكشاك البرجية الخشبية والمعدنية الإنشاء التي أنشئت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين على

أسطحة بعض الخانات من قبل سكانها الأوروبيين. فمن هناك يستطيع المرء أن يُلقي نظرة واسعة على السوق وعلى كامل رقعة المدينة وأن يسرح بأنظاره بعيداً في الريف المحيط بالمدينة، إذ يندر أن يوجد في المدينة مكان أفضل من هذا المكان للتصوير وللالتقاط مشاهد بانورامية شاملة. إلا أن هذه الأبراج تنتصب اليوم متداعية يأكلها الصدأ وما إلى ذلك، أما السلالم الحلزونية المؤدية إليها فقد فقدت بعض أدراجها ولم يعد من الممكن ارتقاءها إلا بصعوبة متناهية، بالإضافة إلى ذلك فإن المنافذ المؤدية إلى هذه الأدراج والواقعة في الطوابق العلوية من تلك الخانات قد طُمرت أو رُدمت مع الزمن أو سُدت بـ "الكراكيب" العتيقة والأسمال البالية.

٣. باستطاعة المرء أن ينطلق في تفكيره من أن المباني الدينية المنتشرة في المدينة القديمة ـ والمتمثلة في الجوامع والمدارس والترب والزوايا والتكايا ـ سيتم في المستقبل أيضاً صيانتها والعناية بها وتجديدها عند الضرورة، أما النفقات اللازمة لذلك فسوف يتم على الأرجح تغطيتها من ريع استثمار الأوقاف ومن التبرعات والهبات التي يجود بها المسلمون الأتقياء ومن المساعدات المالية التي تُقدمها المديرية العامة للآثار والمتاحف. وطالما يوجد سكان يعيشون على مقربة أو مبعدة منها أو أناس يعملون في منشآت القطاعات الصناعية والحرفية فسوف تبقى الأبنية الدينية في المستقبل أيضاً تُزار على نطاق واسع وستبقى مفعمة بالحياة إلى حد كبير. كما أن تخديمها بالسيارات ليس ضرورياً إلا فيما ندر، فالمرء يذهب عادة إلى الجامع راجلاً ولا حاجة هناك لإحضار بضائع أو لنقلها أو لترحيلها.

أما مستقبل المنشآت الاقتصادية فيبدو على العكس من ذلك غير مضمون وغير مُطمئن إلى حد بعيد. وإذا كان يراد لهذه المنشآت أن تبقى مركز نشاط حيوي مفعم بالحركة التجارية والحرفية ــ أي أن تبقى موقعاً للمكاتب ومركزاً للمحلات التجارية المختلفة وورشة للإنتاج ومستودعات للبضائع وساحة للتخزين ــ فلا ملاذ من تخديمها على الأمد البعيد بالسيارات على كل حال. فباستطاعة المرء نظرياً أن يتصور خاناً من الخانات يغص بمكاتب تجارية أو يعج بإحدى الحرف الكثيفة الإنتاج، في حال كان إحضار المواد الأولية إليه وتوريد المنتجات الجاهزة منه يتطلب فراغاً محدوداً يكفي فقط لوسائط النقل المستخدمة حتى اليوم والمتلائمة مع الأزقة الضيقة ــ المتمثلة في حيوانات النقل وفي وسائط النقل الآلية الصغيرة الحجم واليابانية المصدر ــ أما إذا كانت طبيعة العمل تستقطب حركة زبائن أكثف، فلابد من أن يتوضع مثل هذا الخان على مسافة قصيرة نسبياً من الشوارع أو الساحات التي يُسمح بوصول السيارات إليها.

وهناك أمثلة عديدة عن الأحياء القديمة في المدن الإيرانية، خرَّبت الشوارع المستحدثة فيها والمؤدية إلى المدينة القديمة جزءاً هاماً من النسيج العمراني للمدينة، إلا أنها حَسَّنت إلى حد بعيد من تخديم مناطق المدينة القديمة المتاخمة للأسوار. الأمر الذي دفع بالملاك أو المستأجرين لاستثمار أموالهم في تحديث المنشآت الاقتصادية وتحسين وضع أبنية لم تكن قبل فتح الشوارع المخترقة للنسيج العمراني أكثر من مستودعات بسيطة ومخازن وورشات لحرف تقليدية ضعيفة المردود فتحولت من ثم لتُصبح مقرات لمؤسسات تجارة الجملة الحكومية أو مواقع لورشات حرفية حديثة صغيرة ومتوسطة

(قارن غاويه / فيرت ١٩٧٨، ص٨٧). وعلى نحو مماثل يسهل في حلب اليوم وصول السيارات إلى خان عمر شاهين (دليل ٦٥) وإلى خان ميسر (دليل ٦٦)، بل يستطيع المرء أن يركن سيارته على نحو مريح في فنائهما الداخلي، لذلك تتواجد هناك مكاتب فخمة لتجار الجملة الميسورين ولخرجين جامعيين يمارسون مهنتهم في مكاتب خاصة بهم.

لذلك يتوجب على القائمين على شؤون تخطيط المدينة وعلى حماية الآثار عند البت في مسألة حماية النسيج العمراني التقليدي أو عند اتخاذ قرار بشأن شق مزيد من الشوارع لتأمين حركة السيارات الموازنة بدقة بين محاسن ومساوئ التدابير والإجراءات الملحوظة: إذ ينبغي من ناحية، الكف عن الاستمرار في هتك النسيج العمراني التقليدي للمدينة القديمة من جراء القيام بعمليات إزالة مناطق بغية تحديثها أو نتيجة فتح شوارع اختراق عريضة مهما كانت الظروف، إلا أنه ينبغي من ناحية أخرى القيام بإجراء تحسينات ملموسة على صعيد المواصلات تسعى إلى إعادة إحياء المراكز التجارية والحرفية وإلى تحسين واقعها والارتقاء بها. ويُعول كثيراً أثناء ذلك على اختيار متقن لمواقع شوارع الربط المُزمع شقها مستقبلاً، فمنشآت المدينة القديمة التي يجدر الحفاظ عليها تتفاوت في أهميتها.

٤. ويمكن طرح وجهات نظر وتصورات مماثلة بخصوص المواقع السكنية في الأحياء القديمة التقليدية. فأية جولة عبر الأحياء السكنية في المدينة القديمة في حلب تسمح باكتشاف أنه لا يزال هناك عدد غير قليل من الحارات والمحلات السكنية في حالة جيدة جداً بشكل واضح للعيان، سواء فيما يتعلق بمكوناتها العمرانية والمعمارية أو فيما يخص تركيبتها الاجتماعية.

وفي حي " الجدَيْدة " يُصادف المرء أكثر مما يُصادفه في أي حي آخر عدداً كبيراً من البيوت السكنية الجميلة القديمة والمصانة بعناية فائقة. إلا أن المرء يجد أيضاً أمثلة غير قليلة لمواقع استبدلت فيها بمبادرات شخصية من قبل ملاكها أبنيتها السكنية القديمة المشادة على الطريقة التقليدية بأبنية حديثة تعتمد الاتجاهات والتقنيات الغربية أساساً لها.

وتتضمن عملية الإعمار الجديد التي ينشط بها القطاع الخاص مخاطر لا بأس بها من وجهة نظر حماية الآثار على بعض الأحياء العريقة التي لم يمسسها سوء حتى الآن. إلا أنه يجب على المرء هنا أيضاً أن يزن الأمور ثانية، لأن تجديد وتحديث البنية العمرانية والمعمارية من قبل السكان بأنفسهم مؤشر مُفرح على أن تلك الأحياء لا تزال سليمة في بنيتها وتركيبتها الاجتماعية وعلى أن الناس لا يزالوا يشعرون هنا بالراحة والطمأنينة وعلى أنهم يودون في المستقبل أيضاً أن يعيشوا في المدينة القديمة. وفي معظم الحالات يتم تخديم مثل هذه المناطق السكنية ذات البنى العمرانية والمعمارية المستحدثة بالسيارات دون صعوبات تُذكر. فعندما يقوم أي مواطن حلبي بإنفاق أموال طائلة على تجديد بيته فإنه غالباً ما يرغب أيضاً أن يتمكن من الوصول بالسيارة إلى أمام باب البيت. وغالباً ما يتم اقتطاع مساحة من العقار أثناء إعادة الإعمار والبناء لتأمين موقف مناسب.

أما بالنسبة للأحياء السكنية المتواضعة التي يقطنها سواد الشعب فلا ينطبق عليها بالطبع هذا الشرط، فهنا يُعتمد في توطين السكان بشكل أكبر على تحسين المحيط السكني وعلى توفير المواد التموينية بشكل كاف وعلى التخلص من النفايات، طالما كان القيام عموماً بتوطين السكان ضرورياً. إن

معظم الأحياء السكنية البسيطة والفقيرة الواقعة في المدينة القديمة في حلب لا تزال بعقاراتها الصغيرة وبنيتها المتواضعة سليمة جداً على الأخص في تركيبتها الاجتماعية. إلا أن هذه الأحياء تقف لسخرية القدر معرضة بشكل خاص للخطر من جراء عمليات التحديث وإجراءات شق الطرق المتفشية في الفترة الأخيرة. وأثناء الجولات التفقدية والاستطلاعات الميدانية التي قام بها المؤلف أ. فيرت E. Wirth في خريف عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م كان سكان تلك المحلات السكنية يسألونه على الدوام: أتؤول بيوتهم إلى الخراب؟ وإزاء الخوف والهم اللذين تفصح عنهما أسئلة السكان، لم يكن هناك أمام المؤلف أ. فيرت E. Wirth أكثر من أن يؤكد لهم – دون معرفة بالحقيقة أفضل من معرفتهم أحياناً – على أنه لا توجد أي خطة لهدم تلك المحلات السكنية. وكانت العيون الطافحة سعادة والضحكات المفعمة بالرضا التي تنطلق إثر مثل هذا الجواب تقدم حجة دامغة على أن إزالة مناطق واسعة في حلب بغية تحديثها لا يهدم البنية العمرانية والمعمارية فقط، وإنما يحط من ارتباط المواطن ببلده ومن شعوره بالأمان ويُسيئ إلى العلاقات الاجتماعية أيضاً.

٥. إن أعقد المشاكل سوف تظهر على الأرجح عند الحفاظ على البنية المعمارية للبيوت السكنية المرموقة وللقصور السكنية. فهجرة الشريحة الاجتماعية الراقية إلى الأحياء الحديثة لا يمكن كبحها حالياً إلا بصعوبة بالغة. ولذلك تطرح نفسها بقوة مسألة البحث عن استعمالات لاحقة تضمن حماية البنية المعمارية. وقد نوهنا سابقاً إلى أن تأجير مثل هذه البيوت الكبيرة لعدة أسر نازحة من الريف يترافق غالباً مع تداع سريع للبنية المعمارية. فالبيت يتم تقسيمه بعد تأجيره إلى عدة وحدات سكنية مكتظة ومستقلة بعضها عن

بعض، ولا يعود المالك ولا القاطنون يهتمون بإنفاق أية مصاريف تترتب عن الضرورة القصوى لإصلاحه. فهل هناك من خيارات ناجعة لاستخدام مثل هذه البيوت؟

فعلى نحو مماثل تماماً لما يجري في فاس (المغرب) يمكن في حلب أيضاً تحويل البيوت السكنية المرموقة التي فقدت وظيفتها السكنية إلى مدارس. وحتى لو تطلبت عملية إعادة التوظيف اللجوء إلى بعض التعديلات على المبنى وعلى الرغم من أنه لا يجوز أن تُسخر أعمال الفسيفساء والإكساءات الخشبية للجدران والزخارف الجصية لمتطلبات الحياة المدرسية اليومية، تبقى عملية التحويل هذه حلاً معقولاً. ففي المدن الشرقية غالباً ما يقطع الأطفال طريقهم إلى المدرسة سيراً على الأقدام، ولذلك لن يتم طرح أية متطلبات بخصوص تأمين حركة السيارات إلا فيما ندر. إلا أن عدد البيوت السكنية التي يمكن تحويلها إلى مدارس يبقى بطبيعة الحال محدوداً، ويُقدر ج. ك. دافيد J. C. David (١٩٧٧، ص٢٧) عدد البيوت السكنية التي تم تحويلها إلى مدارس في مدينة حلب بحدود الأربعين بيتاً(١).

---

(١) لم يبق من هذه المدارس سوى عدد قليل يشار إليه بالبنان. لقد لجأت الحكومات الوطنية إلى استئجار هذا العدد من البيوت، وربما أكثر منه، لتأمين حاجة المجتمع المتزايدة إلى المدارس، التي بلغت أوجها مع تطبيق مبدأ التعليم الإلزامي في إطار التحول الاشتراكي الذي بدأ في أوائل الستينات، إلا أن الحكومات الأحدث عهداً عدلت عن هذا النهج اعتقاداً منها أن هذه البيوت لا تناسب الوظيفة الجديدة من نواح عديدة. ورغبة منها في بناء أبنية مدرسية نموذجية حيث أتيح لها استملاك أراض في المدينة القديمة. إلا أن هذه "المدارس النموذجية" جاءت للأسف بعيدة كل البعد عن احترام البيئة العمرانية التراثية المحيطة بها. كما تم التخلي عن بعض المدارس / البيوت وأعيدت إلى أصحابها تحت ضغط ملاكها الذين لم ينصفهم قانون

كما أن استخدام البيوت السكنية المرموقة كمطاعم ومقاهي ودكاكين لعرض وبيع منتجات الفنون التطبيقية والتحف و"الأنتيكات" ونوادي ومراكز لرعاية الأمومة والطفولة ومقرات للأحزاب السياسية وما إلى ذلك يبقى مقتصراً كذلك على حالات قليلة أيضاً. في حين لا يصلح لقصر قديم أن يتحول إلى متحف إلا إذا كانت عمارته متميزة للغاية[1] (كقصر العظم في دمشق على سبيل المثال). أما إيواء مؤسسات مصرفية أو سلطات إدارية أو فنادق في البيوت السكنية القديمة المرموقة فيشترط في العادة تأمين تخديمها بالسيارات بشكل محدود على الأقل. وقد ظهرت بعض الصعوبات عندما تم القيام بمحاولات مشابهة في سينا/ توسكانا [إيطاليا] وذلك بالرغم من أن الشوارع

الإيجار، الذي تئن تحت وطأته المدينة القديمة والجديدة على السواء، فتقدموا بدعاوي إلى المحاكم التي تفهمت همومهم دون اكتراث بهموم المدينة والتراث وبمصير هذه البيوت التي لم تجد استثماراً أفضل بعد إخلائها فدخلت عموماً حيز النسيان وأضحت عرضة للتداعي والإهمال. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض البيوت التي استخدمت لفترة طويلة كمدارس، كبيت غزالة وبيت جنبلاط، تم إخلاءها في الفترة الأخيرة تحت ضغط جهات حكومية وغير حكومية بدعوى الحفاظ عليها وبحجة أن الأطفال يسيئون استخدامها، فهُجرت وأقفلت ولحقت بمثيلاتها تنتظر ما يخبئه القدر لها، دون وجود أي خطة لاستثمارها، خاصة أنه لا يمكن إعادة وظيفتها الأصلية إليها.

(١) لقد تم تحويل أحد البيوت في حي " الجدَيْدة " إلى متحف للتقاليد الشعبية (بيت أجقباش). إلا هذه التجربة لم تكن موفقة كثيراً لسوء اختيار البيت بحد ذاته بالرغم من غنى فنائه الداخلي. فهو صغير نسبياً بالمقارنة ليس فقط مع قصر العظم في دمشق وإنما مع عدد لا بأس به في حلب، بل وفي جواره، وهو غير كامل فقد ضاع القسم الشرقي منه مع الأيام من جراء تعريض الزقاق المجاور شرقاً، وهو يقع في زقاق، تحول مع الأيام إلى سوق تخصص ببيع الأصواف، وفي منأى عن حركة السياح. وكذلك لأسباب كثيرة أخرى تتعلق بمعروضاته التي يستطيع السائح أن يشاهد أفضل منها في أحد متاحف أوروبا.

والساحات الخالية من السيارات والمخصصة للمشاة في إيطاليا تلقى قبولاً أكثر مما تلقاه في سوريا.

على ضوء هذا الواقع لا يستطيع المرء سوى أن يأمل ويتمنى لو يُظهر الملاك الذين انتقلوا منذ زمن إلى الأحياء الحديثة مزيداً من الارتباط والشعور بالمسؤولية تجاه مسقط رأسهم ومحل إقامتهم القديم بأن يحتفظوا به كمسكن ثان[١] على الأقل وأن يعملوا على إصلاحه. الأمر الذي يُكلف المال الكثير لمستوى الدخل الحالي لأحد الحرفين كما أن السكنى في فصلي الصيف والشتاء في الفيلات المكيفة المنتشرة على أطراف المدينة تؤمن حداً من الراحة أكثر بكثير مما تؤمنه البيوت القديمة. بالإضافة إلى ذلك فإن الخدمات الصحية في البيوت التقليدية داخل المدينة القديمة غالباً ما تكون بدائية للغاية، وعلى المرء هنا بحكم الفناءات الداخلية والإيوانات المكشوفة أن يُقاوم المطر والصقيع والغبار على نحو أعتى مما هو عليه الحال في الأبنية المغلقة المنفصلة والواقعة على أطراف المدينة. على الرغم من ذلك فلا تزال هناك فرصة حقيقية للمحاولة.

---

(١) من المستبعد أن يتحقق هذا " الأمل "، لأن الملاك حتى في الدول المتطورة لا يقدمون على الاحتفاظ ببيوتهم في المدينة القديمة كمسكن ثانٍ وإنما يقومون دوماً باستثمارها عن طريق تأجيرها بعد أن يقوموا بتطويعها لاحتياجات العصر الحاضر، ففي ألمانيا والنمسا وغيرهما هناك أيضاً دور كبيرة لم تعد مرغوبة لتغير الاحتياجات، لكن الأنظمة والقوانين المرعية هناك تسمح بتطويعها وتشجع الملاك على استثمارها وتحث الأهالي على سكناها. وهي تجربة يمكن دراستها والاستفادة من مزاياها وتجاوز سلبياتها مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية.

وفي جميع المحاولات الرامية لإحياء الأحياء السكنية العريقة في المدينة القديمة سوف يحتل موضوع تأمين حركة السيارات الخاصة وسهولة تخديم هذه الأحياء دوراً رئيساً حاسماً. وإذا ما توفر ذلك، فمن المحتمل أن يُبدي عدد غير قليل من العائلات الحلبية العريقة استعداداً للاحتفاظ بقصورهم التي توارثوها كمكان رئيس لإقامتهم. فخلال توثيقنا للأحياء السكنية تلقينا مراراً وتكراراً من أصحاب البيوت العريقة دعوات لزيارتها وللإطلاع على الزخارف التي تزخر بها الفناءات الداخلية وغرف الاستقبال. ولذلك لم يكن مجرد حلم وإنما أمراً معقولاً على كل حال، أن يتحول السكن في المدينة القديمة إلى قاعدة منشودة مرة أخرى وذلك عن وعي بالتراث لدى شريحة مثقفة واعية؛ وهناك إجراءات مماثلة نشطت منذ بضعة عقود في مدن أوروبا وشمالي أميركا أيضاً يمكن استقراؤها وتتبعها والاستفادة منها. إلا أن الشرط الأساسي لنجاح هذه التجربة سيتمثل عند إحياء معظم البيوت بالقيام بتحديث جذري لأجنحة مختارة من قسم المعيشة بما يتناسب مع فصل الشتاء. فالأبنية القديمة في المدن الأوروبية لا يُعمد إلى إصلاحها فقط وإنما إلى تحديثها أيضاً.

وعلى نحو مطابق تماماً، من الممكن أيضاً أن يؤدي هذا الوعي بالتراث الذي خلفته الأجيال السابقة إلى الارتقاء بالسوق المركزي كحي تجاري رفيع المستوى. ويُجسد بازار مدينة بورصة [تركيا] مثالاً جيداً على هذا الصعيد: فبعد حريق ماحق أتى على هذه المدينة عام ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م أعيد إعمار المنطقة المركزية من البازار والخانات المتاخمة له بإتقان بالغ، إلى حد أنها تحولت ـــ على نحو مقارن مع العبّارات التجارية في المدن

الأوروبية الكبيرة ــ إلى أكثر منطقة مفضلة لتجارة التجزئة في وسط المدينة. في هذا السياق يجدر التفكير مطولاً مرة أخرى في إمكانية الارتقاء بالسوق المركزي لمدينة حلب أيضاً من خلال إجراءات وتدابير عمرانية على غاية من الحذر والحيطة بطريقة مشابهة. مع أن هذه الإجراءات ستكون مشروطة بتأمين وصول مريح بالسيارات وبتوفير مساحة كافية لمواقف السيارات على مسافة غير بعيدة عن السوق. لأنه حتى في أوروبا لا يتقبل الناس فكرة الشوارع والساحات المخصصة للمشاة إلا إذا كانت مخدمة بشكل جيد إما عن طريق وسائط النقل وإما من خلال ساحات لمواقف السيارات قريبة منها.

في الختام يُمكن تلخيص الموضوع على النحو التالي: إن الحفاظ على المدينة التاريخية القديمة وإعادة إحيائها أمران لا يمكن أن يرتبط أحدهما بالآخر من دون تناقض إلا فيما ندر. فإذا دفعت الرغبة في المحافظة الصارمة على المدينة القديمة إلى رفض أية تغييرات على البنية المعمارية الراهنة، فلن يكون ملاّك البيوت أو سكانها على استعداد لصيانة الأبنية على حسابهم الخاص وبجهودهم الخاصة والحفاظ عليها إلا فيما ندر. ولن تقوم على الأرجح الأسر العريقة الميسورة بالتمسك بمكان إقامتها في المدينة القديمة إلا إذا تم السماح لها بتحديث منازلها وإلا إذا تم العمل على تأمين وصول السيارات بشكل محدود نوعاً ما على الأقل. فحتى في كاركسون وفي إيغ مورت [فرنسا]، وفي فلورنسا وسينا [إيطاليا]، وفي بروغه وجنت [بلجيكا]، وفي ريغنزبورغ ولوبك [ألمانيا] لم يتسنَّ التمكن من بث الحياة من جديد في المدينة التاريخية القديمة إلا عندما نُظر إلى هذين المطلبين بعين الاعتبار.

الباب الثاني

تاريخ الأحياء التقليدية في المدينة القديمة وعمارتها وتنظيمها العمراني

الفصل السادس: حلب كمثال نموذجي لمدينة شرقية إسلامية كبيرة.

الفصل السابع: أخبار حلب في مدونات القرون الوسطى وتطور المدينة حتى أواخر العصر العثماني.

٧ـ١ المصادر غير الحلبية.

٧ـ٢ لمحة سريعة عن أهم المصادر الحلبية.

٧ـ٣ لمحة موجزة عن تطور المدينة حتى إبان القرن الثالث عشر الميلادي.

٧ ـ٤ حلب في القرن الخامس عشر الميلادي: شوارع المدينة.

٧ـ ٥ حلب في القرن الخامس عشر الميلادي: مساجد الجمعة وقطاعات المدينة.

٧ ـ٦ صورة حلب في القرن الخامس عشر الميلادي.

٧ـ ٧ حلب في القرن الثالث عشر الميلادي: المحلات السكنية خارج الأسوار.

٧ ـ ٨ حلب في القرن الثالث عشر الميلادي: المدينة داخل الأسوار.

٧ـ ٩ حلب في العصر العثماني: روايات ثلاثة رحالة أوروبيين.

٧ ـ ١٠ حلب في العصر العثماني: المحلات السكنية خارج الأسوار.

٧ـ ١١ حلب في العصر العثماني: المدينة داخل الأسوار

الفصل الثامن: ملاحظات حول التكوين الفراغي لمسقط المدينة.

الفصل التاسع: المؤسسات الدينية الخيرية في العصر العثماني.

٩ــ ١ أوقاف حلب قبل العصر العثماني.

٩ــ ٢ الأوقاف الكبيرة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر

٩ــ ٣ الأوقاف الصغيرة في العصر العثماني.

الفصل العاشر: أهم أنماط المباني ووظائفها.

الفصل الحادي عشر: المنشآت الدفاعية.

١١ــ ١ أسوار المدينة وأبوابها.

١١ــ ٢ القلعة.

الفصل الثاني عشر: تطور سوق المدينة.

الفصل الثالث عشر: الإمداد بالمياه في مدينة حلب.

١٣ــ ١ لمحة عامة.

١٣ــ ٢ الإمداد بالمياه في القرن الثالث عشر الميلادي.

١٣ــ ٣ الإمداد بالمياه منذ العصر المملوكي.

الفصل الرابع عشر: البنية العمرانية والتركيبية الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

١٤ــ ١ توزع المحلات السكنية والبنية السكانية.

١٤ــ ٢ تخديم المحلات السكنية.

الفصل السادس

حلب كمثال نموذجي لمدينة شرقية إسلامية كبيرة

لا يستطيع أي باحث علمي أن يدلي بدلوه حول طبيعة المدينة الشرقية الإسلامية ومكوناتها المادية ومقوماتها المعنوية، إلا إذا ما عكف على دراسة أكبر عدد ممكن من المدن المنتشرة في الشرق الأكثر تبايناً عن بعضها البعض والأكثر تمايزاً عن المدن الغربية الأوروبية، وأتبعها من ثم بالبحث عن الملامح المشتركة بين جميع أو معظم أو أهم تلك المدن. فبعد التعرف بدقة على بعض الأمثلة المتميزة سرعان ما تتشكل لدى المرء فكرة أولية أشبه ما تكون بفرضية مبدئية عن الملامح المميزة للمدينة الشرقية الإسلامية، يُساعد القيام بدراسة أمثلة أخرى على ترسيخها أو تنظيمها.

ومثل هذه الفرضيات خصيصاً ما تفرض نفسها، عندما يتعرف المرء عن كثب على مدينة ذات هوية متميزة جداً وشخصية متبلورة تماماً. إلى هذه المدن تنتمي حلب، إلا أن طابع المدينة الشرقية الإسلامية يتم تطويره في المدن التي على شاكلة حلب، الأمر الذي يُفضي ببساطة إلى الدوران في حلقة مفرغة، غير أن المرء يستطيع في سياق آخر أن يبرهن تماماً على أن حلب تُشكل مثالاً نموذجياً جداً عن هذه المدينة. ويتم الدوران في حلقة مفرغة، عندما ينطلق المرء من حلب فقط على أنها حالة فريدة، ويحاول من ثم البرهان على أن ملامح المدينة تختلف عن ملامح مدن العصور الكلاسيكية القديمة وعن ملامح المدن الغربية في القرون الوسطى ومدن العالم الغربي

المعاصر. أما إذا تبين في مقارنة لاحقة أن حلب تشترك في هذه الملامح مع العديد من المدن الأخرى في شمالي أفريقيا وفي الشرق الأدنى، عندها يستطيع المرء التكلم بجدارة عن توفر مثال نموذجي لمدينة شرقية إسلامية هنا. ونظراً لأنه تم فيما مضى تناول ملامح المدينة الشرقية ومشاكلها على نحو مستفيض في أبحاث أخرى (راجع مقالات المؤلف أ. فيرت E. Wirth المنشورة عام ١٩٦٨، ١٩٧٣، ١٩٧٤/١٩٧٥، ١٩٧٥)، لذلك ينبغي عرض المنهج المقترح في الفقرات التالية على نحو مقتضب قدر الإمكان.

١. تنتمي حلب دون أدنى شك إلى تلك المدن الشرقية الإسلامية، التي تمتد في جذورها إلى الحضارات المبكرة في الشرق القديم وإلى عالم البحر الأبيض المتوسط الكلاسيكي القديم. إلا أن صورتها المميزة التي لا يمكن الخلط بينها وبين سواها اكتسبتها حلب أول ما اكتسبتها في العصور الإسلامية. ولذلك تجسد هذه المدينة على نحو ملفت للنظر تعدد الأصول التاريخية، الذي يتميز به الشرق مهد الحضارات ــ الممتد شمالي أفريقيا وفي الشرق الأدنى ــ بشكل عام.

ومع أنه يندر في حلب اليوم وجود أبنية أو أدلة دامغة أخرى، ترجع إلى الألفي عام من تاريخ المدينة الذي سبق دخول الإسلام إليها، وتسمح بالإدلاء بحجج مقنعة عن حلب ما قبل الإسلام، الأمر الذي يتناوله بالبحث المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل السابع ٧-٣ على نحو مستفيض. إلا أنه لا يوجد هناك أدنى شك، فيما إذا كان محور المدينة الرئيس الممتد غرب شرق، والذي يشكل اليوم بامتداده من باب أنطاكية وحتى تل القلعة محور أسواق المدينة المركزي، يعود إلى فترة توسع المدينة في العصر

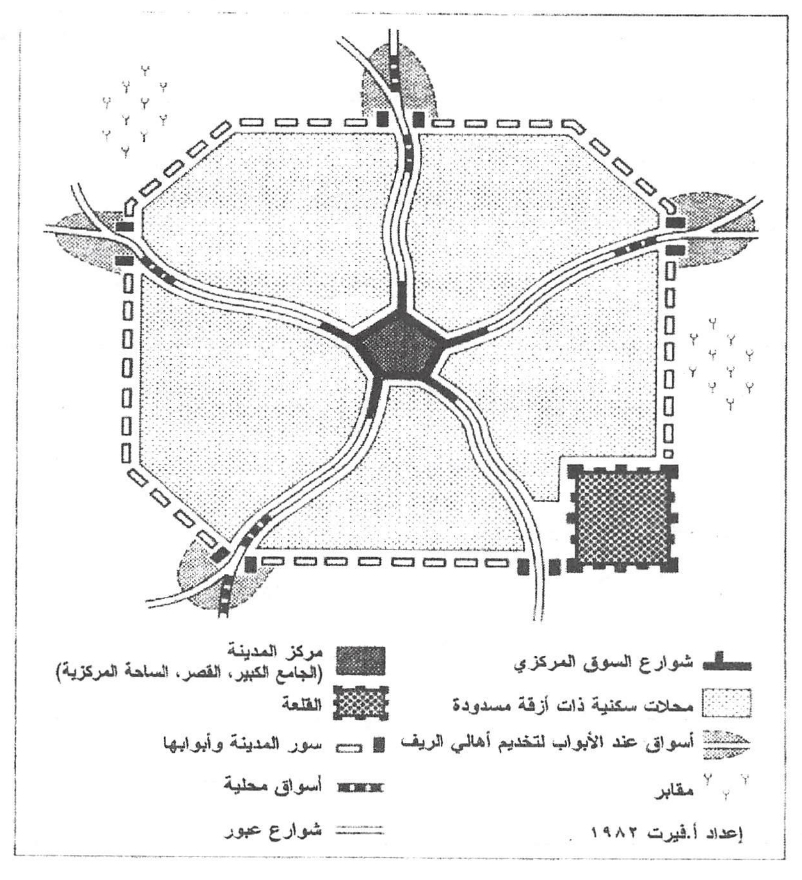
الهلنستي على أقل تقدير. الشيء نفسه ينطبق على شبكة الشوارع المتعامدة والجزر المستطيلة المتشكلة منها، والتي تنتشر على طرفي النصف الغربي من المحور الرئيس، الأمر الذي يتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثامن من هذا الكتاب.

وهذا النمط القديم في توجيه الشوارع تبعاً للاتجاهات الرئيسة بدقة متناهية لم يتسن الحفاظ عليه حتى يومنا هذا، إلا لأنه تم من خلال التزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية اعتماده وترسيخه وتجديده: فاستناداً إلى توجيه الجامع الكبير ـ الذي فرض كذلك في العصور القديمة على الأرجح ـ تم بالنسبة لحلب اعتماد الجهة الجنوبية بالضبط تقريباً كقبلة، أو بالأحرى كاتجاه لإقامة الصلوات المفروضة. الأمر الذي تمخض عنه، أن جاءت معظم جوامع حلب التي أنشئت لاحقاً موجهة أيضاً على نحو مطابق لشبكة الشوارع الهلنستية نحو الجهات الرئيسة شمال ـ جنوب وغرب ـ شرق بدقة متناهية. كما جاءت الخانات الكبيرة والمنشآت الاقتصادية في السوق المركزي لتتلاءم في اتجاهاتها من ثم بشكل تلقائي تقريباً مع أشكال المحاضر التي فرضها توضع المحور الرئيس للسوق والأبنية الدينية (أ. ريمون A. Raymond ١٩٨٠، ص ١١٦). ولذلك فإن التوجيه الهندسي القائم الزوايا لنواة المدينة لا ينم عن إرث قديم وحسب وإنما يُفصح عن صياغة إسلامية أيضاً.

إلا أن مسقط شوارع المدينة القديمة في حلب لا ينطوي على التوجيه الصارم باتجاه غرب شرق، وشمال جنوب وحسب، وإنما يتخلله أيضاً أنماط أساسية أخرى في التنظيم العمراني؛ سيتم الحديث عنها في الفصل الثامن على

أية حال. وينحصر ما يهمنا الآن في هذا السياق في أن خطوط المواصلات الرئيسة تفضي في حلب، كما في بغداد وطهران وأصفهان وتونس وفاس على سبيل المثال أيضاً، بشكل شعاعي من أبواب المدينة إلى مركز المدينة، أي إلى الجامع الكبير وإلى الأسواق المتاخمة له شرقاً. وهذا المبدأ في التنظيم العمراني الذي يعتمد على محاور تخديم رئيسة تُفضي من مركز المدينة بشكل شعاعي إلى أبوابها، نلحظه في المدن الشرقية الإسلامية على نحو أعم وبشكل متبلور أكثر مما هو في المدينة الغربية. وإذا كان أسلوب بناء المدينة الشرقية (شكل رقم ١٣)، الذي تم التوصل إلى استنتاجه في سياق مغاير تماماً، ينطبق بأدق تفاصيله على مدينة حلب أيضاً، فإن ذلك إذن ليس بمحض الصدفة وحسب.

وعلاوةً على ذلك فإن الشكل الذي يمثل أسلوب البناء الآنف الذكر يحاول أن يوضح أيضاً أن خطوط المواصلات الرئيسة بين مركز المدينة والأبواب تتحول في المدينة الشرقية ــ على نحو أوضح مما هو عليه في الغرب ــ عند أبواب المدينة وعلى مقربة منها إلى مواقع مفضلة للتجارة والحرف. فعند تلك المعابر المكتظة تتركز حركة المرور، ومع ازدياد عدد المارة يزداد عدد الزبائن المرتقبين. وهذه الأماكن الواقعة على مقربة من الأبواب تتميز بها حلب أيضاً إلى حد بعيد: فمعظم الأسواق المحلية الكبيرة تقوم عند أبواب المدينة داخل الأسوار أو خارجها، وبالتحديد على محاور المواصلات الرئيسة التي تنطلق من مركز المدينة عبر الأبواب باتجاه الأرياف والمناطق المجاورة.



شكل رقم (١٣): أسلوب بناء المدينة الشرقية

وفي المدينة الغربية أيضاً تعتبر الساحات وامتدادات الشوارع في حضرة الأبواب مواقع مفضلة للمواقع التجارية والخدمية، التي كانت تُجهز لسد احتياجات المسافرين، ونحن نعرف من مدينة نورنبرغ [ألمانيا] على سبيل المثال صوراً جميلة عن الحياة والحركة في تلك المواقع. إلا أن ما يميز حلب والمدينة الشرقية عموماً يتمثل في أن أسواق المحلات السكنية والضواحي التي انتشرت على مقربة من الأبواب تقوم علاوة على وظيفتها كمراكز

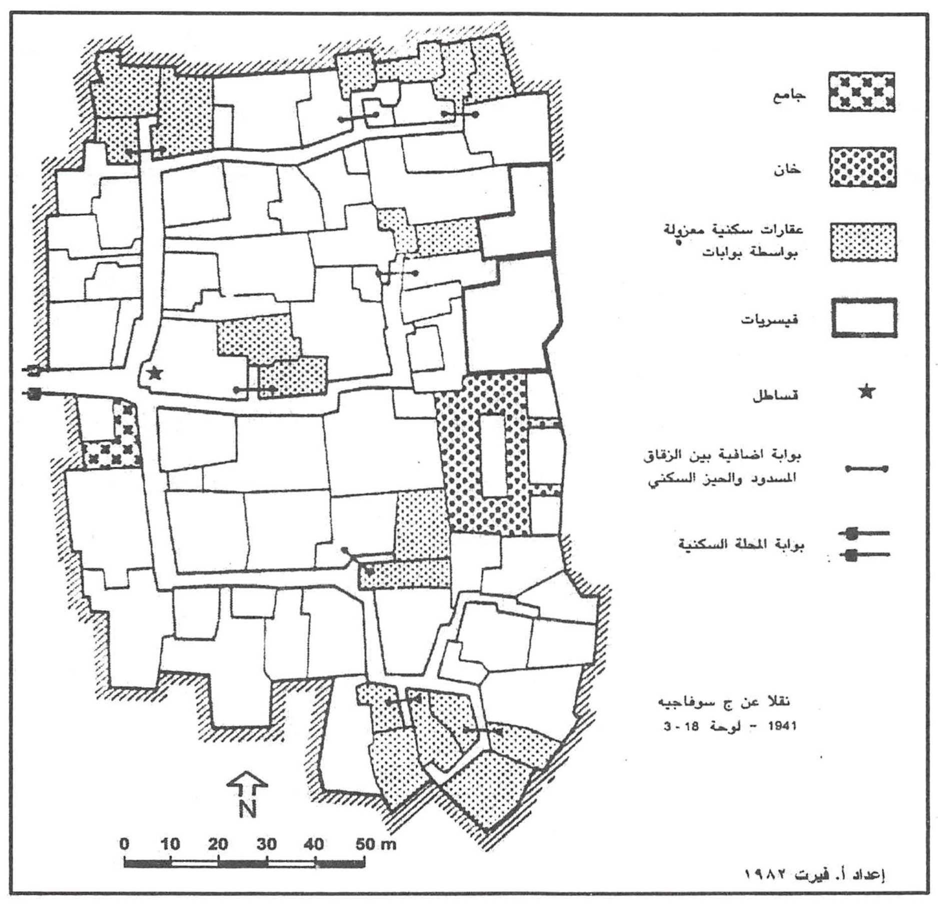
حيوية للمحلات السكنية بتأدية مهام معينة: فهي تعتمد علـى تخـديم زبـائن مختلفين عن بعضهم البعض في منبتهم وفـي سـلوكهم وفـي احتياجـاتهم، وتختلف بالتالي عن بعضها البعض في بنيتها العمرانية وفـي معروضـاتها. الأمر الذي سنتوقف عنده في الفصل السادس عشر على نحو مستفيض.

٢. تتشابه حلب أيضاً مع معظم مدن العالم الشرقي المتوسطي في أن مساقط شوارعها وأزقتها تتدرج تحت نمطين مختلفين عن بعضهما الـبعض تماماً: فهناك من ناحية، المحاور الرئيسة وخطوط المواصـلات الأساسـية الآنفة الذكر، التي تربط في شبكة مرورية فضفاضة نسـبياً مركـز المدينـة بالأبواب وتُخدّم القطاعات السكنية الكبرى في المدينة. وفي مقابل ذلك هناك الأزقة المسدودة المتعرجة كثيراً، والتي تشغل في المحلات السكنية المساحات المنتشرة بين خيوط النسيج الفضفاض لشبكة الشوارع الرئيسة (انظر الأشـكال ١٤ و ١٥). وهذه الأزقة المسدودة في المحلات السكنية لا نجدها فـي مـدن العصور الكلاسيكية القديمة ولا في مدن القرون الوسطى الأوروبيـة. كمـا يمكن البرهان في العديد من المدن الشرقية على أنها لم تكن وليدة نمو عفوي فوضوي، وإنما تم تخطيطها عن وعي تام.

إن الطرازين المختلفين لشبكة الشوارع ونمط المسقط يجسدان بشكل ملموس حيزين مختلفين عن بعضهما البعض من الناحية التشريعية اختلافـاً تاماً: ففي المدينة الشرقية الإسلامية يقوم مقابل الأحياء العامة المفتوحة للعامة حيز سكني خاص، محجوب عن الوسط الخارجي نهائيـاً ومحظـور علـى الغرباء حظراً تاماً. فشوارع العبور والساحات العامة والأسـواق والمقـاهي والحمامات والأسبلة، بل وحتى الجوامع والأبنية الدينية الأخرى مفتوحة ليس

فقط لكافة المسلمين وإنما للغرباء عن المحلة أيضاً، بل وحتى في الأحوال العادية لأتباع الأديان الأخرى بدون قيد أو شرط. وهذا الحيز "المطروق" جداً يقابله في أجواء البيت السكني الودية حيز "معزول" جداً، يتبدى محجوباً عن الغرباء. وفي غمار ذلك يحتل الزقاق المسدود موضعاً وسطياً بين شوارع العبور العامة وأجواء البيت العائلي الخاصة: وهو بمقتضى الشرع الإسلامي عبارة عن ملكية مشاعية بين القاطنين تخضع لشروط استخدام مناسبة. وبذلك يؤمن الزقاق نوعاً ما تدرجاً إلى الحيز الخاص للمسكن، الذي يحظر فيه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية حرية التصرف العامة حظراً تاماً تقريباً.

وهكذا فإن تنظيم فراغ المدينة باعتماد طرازين مختلفين من مسارات الشوارع يعكس صورة لقواعد سلوك مماثلة للمجتمع في العالم الإسلامي نستطيع أن نرى فيها علامة مميزة للمدينة الشرقية، لأن التوجيه الاجتماعي القاضي بـ " الخصوصية " الصارمة وتجسيده العمراني في مسقط الأزقة المسدودة لا يعثر عليهما، كما أشير إلى ذلك سابقاً، لا في مدن العصور الكلاسيكية القديمة ولا في مدن القرون الوسطى الأوروبية. أما في حلب فتوجد أمثلة نموذجية تقريباً عن تخديم الأحياء السكنية الكبيرة عن طريق أزقة مسدودة متشعبة بكثرة يتم الولوج إليها من بوابة واحدة، الأمر الذي سبق لجان سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١، ص ١٨١) أن تطرق إليه بإسهاب فيما مضى (انظر الشكل ١٤).



شكل رقم (١٤): مثال عن حي سكني عريق يقع شرقي القلعة ويتم الولوج إليه من بوابة واحدة

٣. في حين لا تزال الأزقة المسدودة في التنظيم العمراني للمدينة الشرقية تقوم بتأدية دور همزة وصل بين الأجواء العامة والخاصة، فإن مبدأ "الخصوصية" يتجلى في الحيز السكني للعائلة بدون منازع، ففي الأحياء السكنية في المدينة القديمة في حلب كما في معظم المدن الأخرى في شمالي أفريقيا وفي الشرق الأدنى يتجمع البيت السكني بأجنحته وغرفه المختلفة

الاستخدام حول فناء داخلي أو عدة أفنية داخلية وينفتح عليه أو عليها (قارن بيت جنبلاط - دليل ٢٥٣ وبيت غزالة - دليل ٤٥٣). وتكون الجدران الخارجية للبيوت المصطفة على طول الشوارع والأزقة صماء باهتة وخالية على الأغلب من النوافذ، ويتم الاتصال عادة بين أبواب المداخل وأجنحة السكن عبر ممرات أو دهاليز أو ردهات منكسرة عدة مرات. كما تفضي أيضاً أبواب المداخل لعدة بيوت متجاورة أول ما تفضي إلى فناء مشترك صغير أو إلى فرع من الزقاق على شكل دهليز، يتم فصله عن الزقاق المسدود في المحلة السكنية بواسطة بوابة تغلق عند اللزوم (قارن الشكل ١٤).

والبيت السكني الموجه نحو الداخل هو أيضاً كالزقاق المسدود تعبير واضح عن الحرص المميز للشرق على حميمية وانطوائية الحياة العائلية. إلا أن تلك "الخصوصية" لا يمكن ضمانها بدون شك، إلا إذا كان البيت يُقطن من قبل أسرة واحدة فقط أو من قبل عدة أسر يربطها رباط عائلي على أية حال. وقد جرت العادة في حلب كما في معظم المدن الشرقية الأخرى أن تشغل معظم العوائل بيوتاً خاصة بها. إلا أن المساكن في الفترات التي ازدادت فيها الكثافة السكانية قد قلت في حلب أيضاً فيما مضى إلى حد أن الأسر المحدودة الدخل والنازحين العزاب لم يتمكنوا مع تصاعد إيجارات المساكن وارتفاع أسعار العقارات من إيجاد مساكن منفردة خاصة بهم. الأمر الذي اضطرهم إلى استئجار غرفة أو عدة غرف في منشآت سكنية جماعية كبيرة. وقد تطرق إلى ذلك أ. عبد النور (١٩٨٢، ص ١٣٠ وما بعد) مشيراً إلى أن: *"هذه المساكن الجماعية كانت تعرف في سوريا تحت اسم الحوش... وهو تعبير كان يطلق عليها في العديد من المؤلفات التي تعود إلى القرنين السادس عشر والسابع*

عشر ويراد منه الإشارة إلى نمط خاص من السكن يحتوي على فناء داخلي تحيط به شقق سكنية متواضعة تسكنها عدة عائلات مختلفة ".

وفي ذلك تقاطعات هامة مع المدينة الغربية. ففي الغرب أيضاً كان السكن في القرون الوسطى وأوائل العصر الحديث في بيت يملكه صاحبه بشكل القاعدة. أما بالنسبة للفقراء والأسر الفتية المكونة من شخص أو شخصين فقد وجدت مثلاً في نورنبرغ [ألمانيا] في القرن الرابع عشر الميلادي عمارات للآجار ضمت حتى ٢٤ موقداً للطبخ، وقد اشتملت هذه العمارات على فناء داخلي، أما شقق هذه الأبنية الطابقية فقد تم الوصول إليها عن طريق أروقة ملتفة حول الفناء.

وفي القرن الثامن عشر الميلادي كان هناك في حلب منشآت سكنية جماعية مشابهة تماماً، بلغ عددها حداً ملفتاً للنظر، يتطرق إليها أ. رسل A. Russel (١٧٩٤، ج١، ص ٣٦) بقوله: "ولكي نستطيع أن نكوّن فكرة عن البيوت التي تشتمل على عدة وحدات سكنية، يترتب علينا في البداية أن ندرك أنها نوع من الأبنية خُصص عموماً لإقامة الطبقات الدنيا من الغرباء، كالأعراب والأكراد والأتراك الآخرين المنحدرين من أصل أجنبي والمسيحيين الأرمن. ويُطلق على مثل هذه البيوت اسم القيسريات. والقيسرية عبارة عن ساحة كبيرة محاطة بعدد من المساكن البسيطة المتواضعة التي يتألف كل مسكن منها من غرفتين أو ثلاثة غرف. تُستخدم الساحة فيها على نحو مشترك من قبل جميع الساكنين وتكون مرصوفة بشكل غير منتظم ما عدا مقابل مدخل البيت حيث تكون مزروعة ببعض الأجمات، ولا يوجد فيها فسقية أو سبيل وإنما عدة آبار لسحب الماء. وقد انتشر عدد كبير من هذه

القيسريات في المدينة وفي الضواحي. والجدير بالذكر أن نفس التسمية كانت قد أطلقت على أبنية أصغر أقيمت حول أفنية واختصت بأعمال النسيج أو بأعمال الحرف الأخرى، بعضها يوجد داخل المدينة ويستخدم كخانات، إلا أن النوع الأول هو الأكثر شيوعاً". ومن المفترض أنه كان هناك في حلب عام ١٠٩١هـ/١٦٨٠م قرابة ١٩٠ قيسرية سكنية و ٧٠ خاناً تقريباً (ج. سوفاجيه ١٩٤١، ص ٢٢٢). إلا أنه تم أحياناً تقسيم مبان سكنية، كانت قد صُممت في الأصل لتضم أسرة واحدة فقط، وتأجيرها إلى عدة أسر أيضاً (أ. عبد النور ١٩٨٢، ص ١٠٨).

ولا ينبغي على الفناء في مثل هذه المنشآت السكنية الجماعية سوى أن يكفل الانطواء الصارم للحياة العائلية؛ ولذلك يمكن مقارنته أكثر ما يمكن بالزقاق المسدود: فمعمارياً يقوم بتأمين الوصول إلى العديد من الأجنحة السكنية المنفردة، أما اجتماعياً فيمثل حيزاً مفتوحاً أمام جميع قاطني المنشأة السكنية. بيد أنه بصرف النظر عن جميع التعاليم السلوكية القاضية بـ "الخصوصية " فالفناء الداخلي يُمثل منذ فجر الحضارات الشرقية القديمة أحد مبادئ التصميم المعماري الأساسية في الشرق؛ لأن الأبنية التي تلتف مكوناتها حول أفنية داخلية لا تُختزل في الأبنية السكنية الخاصة وحسب، وإنما تشتمل أيضاً على المنشآت الاقتصادية التي يرتادها العامة — والتي تتمثل في الخانات والقيسريات بل وفي أبنية المكاتب والأبنية التجارية الحديثة — وعلى المباني الدينية (المتمثلة في الجوامع والمدارس وما إلى ذلك). وحلب تزخر بهذا التقليد المعماري، إذ تكفي نظرة خاطفة على الخرائط التي

قمنا بإعدادها لتدل على أن جميع الأبنية تقريباً ــ الخاصة منها والعامة والدينية ــ قد وُجّه في المدينة التاريخية القديمة نحو فناءات داخلية.

٤. أما فيما إذا كانت حلب تُجسد في بنية محلاتها السكنية نموذجاً صرفاً لمدينة شرقية وإلى أي حد تجسد ذلك، فذلك ما يزال يتطلب الرد عليه المزيد من الدراسات المعمقة. بيد أن العدد الأكبر من الباحثين المهتمين بذلك يتبنون وجهة النظر التي تذهب إلى أن مدن شمالي أفريقيا والشرق الأدنى مقسمة منذ الفتح الإسلامي إلى أحياء ومحلات سكنية منفصلة بعضها عن بعض انفصالاً حاداً. الأمر الذي لا يمكن أن يكون أيضاً إلا تجسيداً عمرانياً مرة ثانية لوضع اجتماعي قائم: فسكان معظم المدن الشرقية الإسلامية موزعون على مجموعات قومية ودينية عديدة، غريبة بعضها عن بعض من نواح عديدة بل وتناصب بعضها بعضاً العداء أحياناً. وهكذا تتشطر المدينة إلى محلات سكنية منفصلة مختلفة عن بعضها تبعاً للقوميات والأديان والمال والطوائف واللهجات والأحساب والأنساب، تدبر شؤون نفسها بنفسها وعلى مسؤوليتها الخاصة. بل وينعت المرء أحياناً هذه الأحياء (أو بالأحرى الحارات) على أنها الوحدات المدينية المتكاملة والأكثر ترابطاً في مدن شمالي أفريقيا والشرق الأدنى؛ أما المدينة ككل فتبدو مجرد تجميع غير محكم لهذه القطاعات الجزئية.

وكما سوف يوضح المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل الرابع عشر، فإن حلب أيضاً مقسمة إلى عدد كبير من المحلات السكنية، وإن تخديم المحلات السكنية بجوامع وحمامات وأسواق في الغالب أيضاً خاصة بها يعطيها استقلالية وعدم تبعية من الناحية الدينية والاجتماعية. وبين المحلات

السكنية الحلبية تقوم بوابات يمكن إغلاقها عند اللزوم لم يتم توارثها وحسب، وإنما لا يزال من الممكن الاستدلال عليها في بعض المواقع. ويكفي أن نُذكّر أنه في القرن التاسع عشر الميلادي كان اليهود على الأقل يسكنون، في بحسيتا، في حي داخل الأسوار مستقل بشكل واضح.

ويُجمع تقريباً كافة المراقبين المعاصرين على أن حلب كانت خلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني على الأقل منفتحة على العالم جداً، ومتسامحة في أمور الدين كثيراً، وكريمة مع الغرباء إلى أبعد الحدود. لذلك لم يكن هناك داع على الدوام إلى عزل جائر للمحلات السكنية عن الوسط الخارجي، أو إلى تمييز صارخ بين المجموعات العرقية والجماعات الدينية المتفرقة. وفي الفصل الرابع عشر سوف يبرهن المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube على أن المسلمين والمسيحيين سكنوا في محلات سكنية غير قليلة في حلب على نحو مختلط إلى جوار بعضهم البعض. وقد توصل أ. عبد النور (١٩٨٢) بعد دراسة مستفيضة للوثائق التاريخية إلى نتيجة مشابهة تماماً مفادها " *أن المحلات السكنية تتضامن فيما بينها وتربطها ببعضها روابط عديدة كرابطة الجوار والاحترام المتبادل بل وحتى رابطة الزواج أحياناً* " (ص ١٦٧)؛ وأن المسلمين والمسيحيين قد سكنوا مع بعضهم البعض في محلات سكنية عديدة على نحو تام من الوفاق والانسجام. أما الأحياء السكنية غير القليلة، التي تُسكن اليوم من قبل مسلمين أو مسيحيين حصراً فالظاهر أنها اتخذت طابعها الديني الطائفي الواضح أول ما اتخذته في أعقاب عملية انفصال تمت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

أما فيما إذا كانت حلب تُشكل حالة خاصة هنا وإلى أي حد، فذلك ما كان يجب أن يبقى أمام أ. عبد النور أيضاً سؤالاً مفتوحاً. ففي حلب بالذات توجد إلى جوار المحلات السكنية التي سكنت من قبل طوائف مختلفة فيما مضى، محلات سكنية أخرى كانت في القرن الخامس عشر الميلادي قد سكنت قبل ذلك من قبل أناس يدينون بنفس الدين. كما تسنى لليهود أيضاً أن يسكنوا داخل الأسوار ملتمين دوماً على بعضهم البعض (قارن هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل ١٤). لذلك لا يمكن بتاتاً تعميم استنتاجات وتوصيات أ. عبد النور على حالة مدينة حلب.

إلا أنه بصرف النظر عن مسألة الخلط أو الفصل الطائفي برمتها فقد سكن الفقراء والأغنياء في المحلات السكنية في حلب إلى جانب بعضهم البعض، وفي ذلك تتشابه حلب مع معظم المدن الشرقية الأخرى قبل تغريبها. مع أن نمط توزيع البيوت السكنية المرموقة يساعد على تلمس نظم وضوابط محددة: "*فهذه البيوت السكنية تتجمع في بعض الحالات لتشكل جزيرة تتوسط مركز الحي وترتبط بالشريان الرئيس الذي يربط الحي مع سواه، ولذلك يُعتبر موقعها من أفضل المواقع كونه محمي بالتجمعات السكنية القائمة لأن هذه الجزر تُحاط عادة بالبيوت السكنية الأبسط... أما البيوت السكنية الكبيرة المعدة لسكن العائلات الثرية التي تتمتع بنفوذ مادي كبير في حياة المجتمع الذي تعيش فيه، فتعتبر بمثابة القلعة الدفاعية المنيعة في فترات الأزمات الاجتماعية والسياسية التي كانت تهز المدن السورية أيام العثمانيين... وقد ظهر التعايش واضحاً بين العائلات الغنية والفقيرة، منذ نشأة الأحياء القديمة، ثم تعمق أكثر وأكثر بفضل التكافل الاقتصادي والاجتماعي والديني القائم*.

بينها، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى تحقيق التماسك واستقرار الحياة اليومية للمجتمع بأسره" (أ. عبد النور ١٩٧٩، ص ١٣ و ص ٢٣).

٥. إن المقطع المقتبس السابق لا يعطي مجرد نبذة مهمة عن البنية الاجتماعية العمرانية للأحياء السكنية الحلبية إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين وحسب، وإنما يشير أيضاً إلى المخاطر الخارجية المهددة للسلام والأمن. فمن الواضح تماماً أن الأبواب والبوابات القابلة للإغلاق، والتي يمكن الاستدلال عليها في حلب عند مداخل العديد من الأزقة المسدودة وعند الحدود الفاصلة بين المحلات السكنية، لم يُعوّل عليها كثيراً في فرض التمييز الاجتماعي والديني أو في تحديد الجماعات تبعاً لمنشئها وحسبها ونسبها، وإنما اعتمدت لضمان الأمن للأرواح والأموال، فقد كان عليها تأدية وظيفة تحصينية دفاعية واضحة. كما أن النزعة التي يمكن تلمسها في العديد من المدن الشرقية نحو تأمين انكفاء وضمان أمن الحيز الخاص تعود في جذورها أيضاً إلى أن السلام والأمن هنا كانا من فجر الإسلام وحتى مشارف العصر الحاضر عرضة للخطر من حين لآخر على يد القوى والتجمعات الموجودة في المدينة.

وفي المدينة الغربية أيضاً لم يسد هناك سلام محض على الدوام، ومداخل الأزقة أمكن سدها بالسلاسل أيام القلاقل، وعلى كاهل نقيب الزقاق لم تقع مسؤولية تحصيل الضرائب ورعاية المساكين وحسب، بل وتوفير الأمن والدفاع أيضاً. ومع ذلك يستطيع المرء إجمالاً التسليم بأن الأعداء في العصور الكلاسيكية القديمة وفي المدينة الغربية كانوا ينحدرون غالباً من خارج المدينة. فالحصن والأسوار والبوابات كانت تبدو مشرعة نحو الخارج،

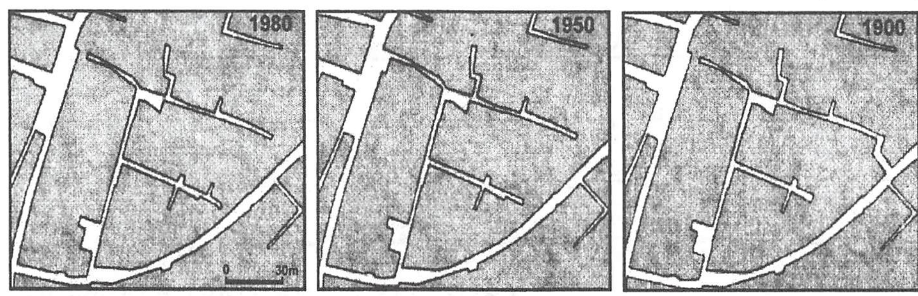
عندما كان السلام والأمن يعمان المدينة. أما المدينة الشرقية فلم يتوجب عليها منذ الأزل أن تدافع عن نفسها ضد الأعداء المنحدرين من خارج المدينة وحسب، بل وغالباً ضد الأخوة الأعداء من داخل المدينة أيضاً. فقد كثرت أعمال الشغب والفتن داخل المدن، وانتشرت عمليات التمرد والعصيان والسلب والنهب التي قام بها جنود وانكشاريو حامية المدينة، وتفشى الإجرام وإضرام الحرائق خلال عمليات السطو التي قامت بها عصابات منظمة.

وتاريخ حلب لم يتسم بمثل هذه الفترات من الصراعات الداخلية والاضطرابات العامة إبان العصر المملوكي وحسب، بل وبعد ذلك أيضاً في القرن الثامن عشر الميلادي وأوائل القرن التاسع عشر. فقد نشبت من حين لآخر على سبيل المثال نزاعات دموية بين الأشراف والإنكشاريين المتنافسين مع بعضهم البعض على السلطة (راجع هـ. ل. بودمان H. L. Bodman ١٩٦٣): فمن شباط وحتى أيار من عام ١٧٩٨م [حوالي ١٢١٢هـ] ساد صراع مفتوح بين الأشراف الذين تحصنوا في المدينة القديمة وبين الإنكشاريين الذين احتفظوا بالقلعة والضواحي الشرقية المترامية خارج الأسوار، وقد اشترك البدو والأكراد في هذه النزاعات الدائرة داخل المدينة. وفي تشرين الأول من عام ١٧٩٨م [حوالي ١٢١٢هـ] شنت ثلاثة أطراف دفعة واحدة الحرب ضد بعضها البعض. وقد احتفظ هذه المرة الأشراف بالقلعة وتحصن الانكشاريون بالمدينة القديمة، أما الوالي المرشح فقد انخرط من معسكره المتربع خارج الأسوار في الحرب الأهلية الدائرة في المدينة. وفي عام ١٢٢٩هـ/١٨١٤م وعام ١٢٣٣هـ/١٨١٨م ثارت حلب على مدار أربعة أشهر في كل مرة ضد الحكومة وبعد الزلزال المدمر الذي دك المدينة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م تدفقت

جحافل البدو والأكراد، بل وحتى الفصيلة الألبانية من حامية المدينة أيضاً، على المدينة وعاثت فيها نهباً وفساداً. وفي عام ١٢٤١هـ/١٨٢٦م هاجمت جماعات الأشراف الأقليات المسيحية الرومية الموجودة في حلب، وخلال أعمال الشغب التي اندلعت في تشرين الأول من عام ١٨٥٠م [حوالي ١٢٦٦هـ] أقدم أهالي محلات الضاحية الشرقية بالاشتراك مع البدو على سلب الأحياء المسيحية ونهبها: " فتحولت عائلات عديدة كانت قد قامت بتجميع ثروات ضخمة... إلى عائلات فقيرة نسبياً في أعقاب هذه المجزرة الوحشية... ولم يتم احترام لا العمر ولا الجنس خلال هذه الحملة، فقد أقدم المتمردون على سفك دماء الأطفال والشيوخ ظلماً وعدواناً..." (ف. أ. نييل F. A. Neale ١٨٥١، ج٢، ص ١١٧ وما بعد).

ونظراً لمثل هذه الفترات المتواترة من الاضطرابات العامة فقد أصبح إغلاق القطاعات الصغيرة والكبيرة من المدينة الشرقية بغية حمايتها من الأسلحة اليدوية الفردية على الأقل شرطاً لا بد منه للبقاء على قيد الحياة: فالجدران الخارجية الصماء للبيوت، والمزاليج والترابيس الثقيلة قبل أبواب مداخل البيوت بالإضافة إلى البوابات الضيقة والمنخفضة، المخصصة فقط لعبور المشاة والمنتصبة بين المحلات السكنية وعند مداخل الأزقة المسدودة كان عليها أن تسهل عملية الدفاع. ولذلك فقد تم تشكيل الأزقة المسدودة بحيث يفضي جذع متعدد الفروع إلى منفذ دخول وحيد فقط، والشكل رقم (١٤) يستعرض مثالاً لحي سكني من حلب تتجمع عناصره على طرفي مجموعة أزقة مسدودة يُنفذ إليها من مدخل واحد، ويمكن على الدوام تجنيد القادرين على حمل السلاح من بين سكان بيوته البالغ عددها ٧٣ بيتاً للدفاع عن المنفذ

الوحيد. وقد بقيت هذه النزعة إلى العزلة والتقوقع قائمة حتى في السنين الخمسين التي خلت (١٩٣٠ - ١٩٨٠) والتي عمَّ فيها السلام والأمن. بل وتحول عدد غير قليل من الشوارع والأزقة، التي كانت لا تزال سالكة عندما تم تحميلها على المخططات المساحية، إلى أزقة مسدودة بعد ذلك الحين (شكل ١٥).



شكل رقم (١٥): مراحل تشكل زقاق مسدود في حي سكني يقع جنوبي القلعة.

(إعداد أ. فيرث E. Wirth)

كما أن البوابات العديدة في منطقة السوق المركزي (انظر الشكل ١٦) والأبواب الضخمة المصفحة للخانات لم توجد للحماية من سرقات اللصوص العزل وحسب، بل وقبل كل شيء للحماية أيضاً من أعمال السلب والنهب وإضرام الحرائق أثناء فترات التمرد والقلاقل. ويشير ف. أ. نييل F. A. Neale (١٨٥١، ج٢، ص ٩٥ و ص ١١٩) إلى أن خانات السوق المركزي قد سلمت تماماً من السرقة والتدمير أثناء التمرد الذي ساد حلب في خريف عام ١٨٥٠م [حوالي ١٢٦٦هـ]: " فقد بحث الرعايا الأوروبيون في خوف وهلع عن مأوى لهم في تلك الأبنية العتيدة الضخمة المسماة بالخانات، والخانات منشآت منيعة البنيان تتوضع في مركز المدينة بين الأسواق، تتم حمايتها بواسطة بوابات ضخمة، بإمكانها أن تصمد إلى حد لا بأس به أمام

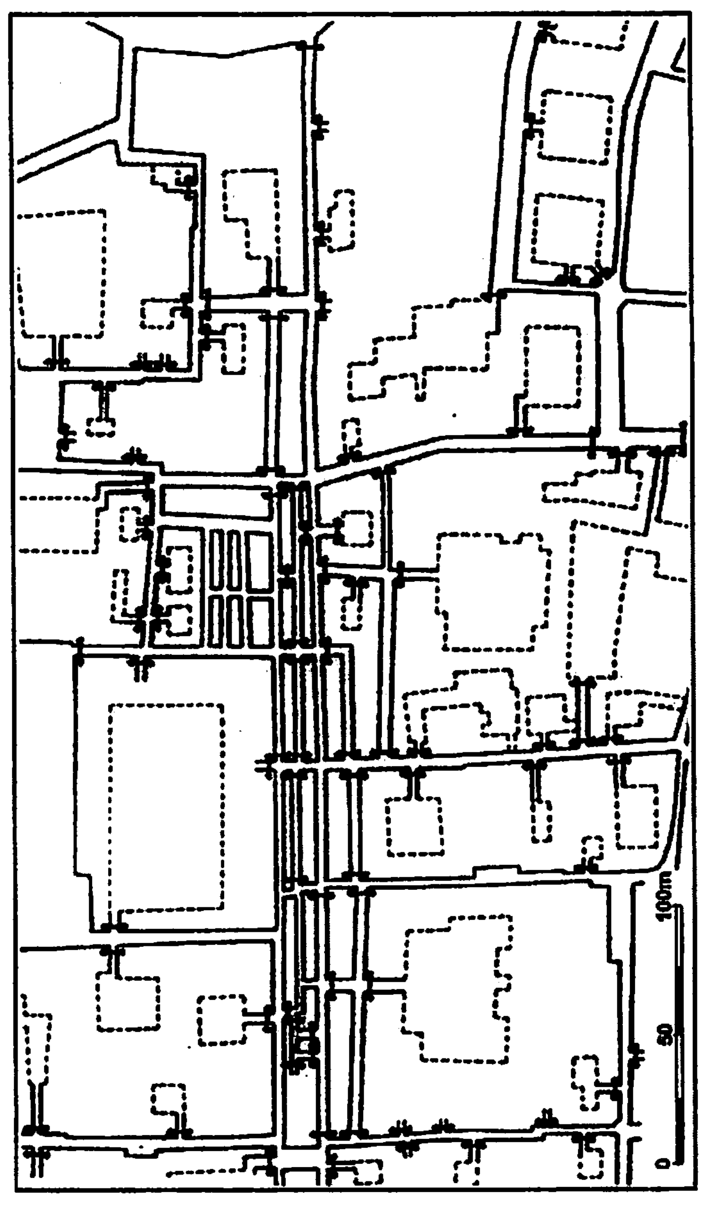
هجوم الجيش المحاصر للبناء. وخان العلبية[1]... واحد من أكبر هذه الخانات وأمنعها، والوصول إليه يتم عبر ثلاثة أسواق، لها بوابات عند أطرافها، تُشكل مع بوابات الخان قلعة منيعة ".

إن المثال الذي تم التطرق من خلاله آنفاً إلى الجماعات المتنافسة فيما بينها من أشراف وانكشارية في مدينة حلب يُشكل بحد ذاته حُجة دامغة على خصوصية أخرى يتميز بها عدد كبير من المدن الشرقية: فعندما تكون هناك سلطة مركزية ضعيفة نسبياً تنتقل السلطة والتحكم في مقاليد الأمور إلى أيدي الميليشيات والجماعات الدينية والمجموعات المشتركة المصالح والفتوات والعيارين والمافيات ورجال العصابات. وبهذا المعنى تحولت بيروت بالذات بعد أحداث عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م إلى مدينة شرقية مرة أخرى، تَحارب فيها الفدائيون وميليشيات الدروز مع جماعات مسلحة كتائبية حول النفوذ والسلطة والتحكم في مقادير الأمور.

٦. على كل حال تمثل حلب بين مجموعة مدن شمالي أفريقيا والشرق الأدنى حالة خاصة إلى حد ما، كون أن العديد من الأحياء السكنية مختلط بالصناعة إلى حد كبير، فتشكيل المدينة الشرقية الإسلامية ينطلق عادة من تمركز التجارة والصناعة في السوق المركزي وفي الأسواق المحلية أيضاً، ومن قيام هذه المراكز التجارية والحرفية مقابل أحياء سكنية هادئة ومنعزلة،

---

(١) يورد ف. أ. نييل F. A. Neale ذكر خان Halibia هنا، إلا أنه لا يمكن أن يكون تبعاً للوصف الوارد عنده إلا خان العلبية.



شكل رقم (١٦): مخطط يوضح توضع البوابات في منطقة السوق المركزي
(إعداد: أ. فيرت E. Wirth)

تؤم عادة من قبل قاطنيها فقط. وكما رأينا سابقاً، فإن بنية الأزقة المسدودة في الأحياء السكنية وتنظيم السكن في بيوت منغلقة نحو الداخل وبعيدة عن أعين الغرباء، الميزتين اللتين تتطابقان مع تشكيل المدينة الشرقية الإسلامية، قد اتسمت بهما حلب أيضاً، بيد أننا نجد في العديد من المحلات السكنية في المدينة، إما على نحو عشوائي تقريباً أو على نحو مركز يتخذ شكل مجمعات صغيرة أو كبيرة، تلك الأبنية المعروفة بالقيسريات، التي هي عبارة عن منشآت متواضعة التجهيز تستخدم في الغالب لأغراض صناعية، وتتميز بكونها تتألف من حجرات إفرادية تصطف إلى جانب بعضها البعض وتتجمع بشكل منتظم أو غير منتظم حول أفنية صغيرة، إلا أن الوصول إليها يتم عبر ممرات أيضاً (راجع هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل العاشر). وفي عدد غير قليل من القيسريات كان لا يزال هناك في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م قرابة خمسين إلى مائة وخمسين حرفياً في كل قيسرية قائمين على رأس عملهم طوال اليوم. ولم يكن جميع هؤلاء الحرفيين ممن يقطنون المحلات السكنية المتاخمة مباشرة، فقد كانوا يؤمون تلك المحلات السكنية نهاراً فقط لمزاولة عملهم.

أما فيما إذا كان الاختلاط الزائد للعديد من المحلات السكنية الحلبية — بالحرف والمهن اليدوية يُشكل فعلاً حالة خاصة، أو فيما إذا كان تشكيل مناطق سكنية غير مختلطة ومنعزلة كطابع مميز للمدينة الشرقية الإسلامية يحتاج إلى إعادة نظر، فذلك يتطلب مزيداً من الدراسات المعمقة. إذ لا يمكن مثلاً استبعاد أن يكون العديد من القيسريات المنتشرة اليوم في المناطق السكنية النائية عن سوق " المدينه "، قد تم بناءه أصلاً كمساكن شعبية أعدت

للإيجار إلى الأسر الفقيرة في المدينة أو إلى النازحين من الريف، وأن يكون استخدامها الحالي لأغراض الحرف والمهن اليدوية قد جاء نتيجة تحول وظيفي خضعت له. ولربما يتعلق الأمر أيضاً بمساكن العزاب التي تطرق إليها أ. ل. بركان Ö. L. Barkan (١٩٥٥، ص ٣٠٤) بقوله: " *في معظم المدن الكبيرة يبحث الصناع الفقراء، الذين لا يملكون مسكن ولا مكان للعمل، عن مسكن ملائم لهم في وحدات سكنية كبيرة تضم شققاً للعزاب يتمكنون فيها من العيش والعمل في آن واحد* ".

إلا أن جميع المحلات السكنية تقريباً في مدينة فاس القديمة أيضاً على سبيل المثال مختلطة على غرار ما في حلب بالحرف والمهن اليدوية؛ لكن إيواء هذه الورشات الإنتاجية هناك لا يتم غالباً في منشآت حرفية خاصة، وإنما في طوابق أرضية من بيوت سكنية متعددة الطوابق، تتخذ شكل صالات وتحوز على مداخل مستقلة عن البيوت. وهذه البيوت يوجد مثلها في حلب أيضاً (قارن المباني المشار إليها في الدليل بالأرقام ٨٨ و٥٦١ و٦١٠) وقد استطاع أ. عبد النور (١٩٨٢، ص ١٠٢) أن يبرهن على أنها وجدت هنا في القرن الثامن عشر الميلادي أيضاً. وعلى نحو مشابه يعتبر كل من خان الجلبي (دليل ٥٤) وخان العبسي (دليل ٩٢) وخان قنصة (دليل ٤٠٨) مثالاً عن بيوت مرموقة لتجار كبار تتألف من قسم سكني ذي مدخل منفصل يتربع الطابق العلوي وقسم تجاري (مستودعات) يشغل الطابق السفلي.

وبناء على مثل هذه الملاحظات يبدو أنه من المسوغ إبراز نمط ثانوي على الأقل من مدينة شرقية إسلامية، يكون فيه الإنتاج الحرفي ــ اليدوي داخل الأسوار غزيراً جداً إلى حد يتحتم معه توزعاً تزداد أو تقل

كثافته على المناطق السكنية أيضاً، وذلك في منشآت حرفية أو غرف معـدة لذلك ومطروقة بشكل عام. ولا يقصد في هـذا السـياق الحـرف المنزليـة المدينية، التي تتم مزاولتها بشكل رئيس أو كاهتمام ثانوي في الأجواء الخاصة المنعزلة داخل البيوت السكنية، لأن ذلك ينتشر على نحو واسع بدون شك في معظم مدن الشرق الكبرى.

٧. إن ما تم التطرق إليه حتى الآن من سمات مميزة لحلب كمدينـة شرقية نموذجية ينسحب بشكل أساسي على عمران وبنية ووظيفـة الأحيـاء السكنية. إلا أنه انطلاقاً من حالة حلب تحديداً يتوجب هنا تتمة لما سبق إضافة أن مدن الشرق تتميز منذ القرون الوسطى الإسلامية خصوصاً بسـوقها، أو بالأحرى بحيّها التجاري المركزي، عن مدن جميـع الحضـارات والحقـب التاريخية الأخرى. بل ويعتبر السوق، من وجهة نظر جغرافية، أهـم سـمة مميزة وأوضح علامة فارقة خاصة بمدن العالم الإسلامي عموماً، لأن هـذا النوع من المراكز التجارية لا يوجد مثله لا في الشرق القديم ولا في العصور الكلاسيكية القديمة ولا في القرون الوسطى الأوروبية. وكما أشير في موضع آخر على نحو مستفيض (أ. فيرت E. Wirth ١٩٧٤/١٩٧٥) يبدو أن حلب قـد لعبت خلال تطور السوق العمراني والوظيفي كمركز تجاري دوراً ريادياً، بل وربما دوراً استثنائياً: فإلى جانب مدينة بورصة الواقعة غربي الأناضول تمثل حلب تلك المدينة التي ثبت أنها تحظى بأقدم سوق متكامل عمرانياً ووظيفيـاً (حـوالي ١٥٠٠ م). وعلى ضوء هذا الاعتبار يمكن أن تشكل حلب بكل بساطة نموذجاً للمدينة الشرقية الإسلامية.

وبعد قرن من ذلك، في نهاية القرن السادس عشر الميلادي، لم يكن سوق حلب مجرد منشأة رائعة معمارياً متعددة المكونات وحسب، وإنما أيضاً حياً تجارياً مركزياً واضح البنية عمرانياً ومتنوع الفعاليات المختلطة وظيفياً. في حين لم يظهر ما يماثل ذلك في العالم الغربي المعاصر مما يُطلق عليه تسمية "سيتيز"[1] أو "سنترال بيسنيس ديستريكتس"[2] إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. أما ما يمكن مقارنته بسوق حلب المركزي من منشآت متعددة الوظائف ذات شوارع تجارية مغطاة ومحمية من العوامل الجوية تتصل بأبنية مكاتب ومباني تجارية، فيندر أن يوجد في أوروبا وشمالي أمريكا قبل الحرب العالمية الثانية.

ومن الواضح للعيان تماماً أن تطور السوق إلى منشأة منغلقة متوضعة في مركز المدينة وإلى شبكة فعاليات متضافرة متكاملة يُعتبر إحدى الإنجازات الحضارية الأصيلة الكبرى للعصور الوسطى الإسلامية. أما ج. سوفاجيه J. Sauvaget فيرى أن جميع السمات المميزة للمدينة الشرقية من الممكن الاستدلال عليها في العصور الكلاسيكية القديمة، بل ويذهب في نهاية كتابه عن حلب (١٩٤١، ص ٢٤٧) بتحيز مغرض وضيق نظر مفرط إلى أن "*الإسلام لم يأتِ بأي ابتكار أصيل ذي ملامح فنية متميزة*" ولكن نظراً

---

(١) "Cities": تعني بالأصل مدن (ج. مدينة) إلا أنها تُطلق مجازاً في الغرب على المناطق الحيوية المركزية، كما هو الحال في حلب تماماً حيث تعرف الأسواق القديمة عند العامة بالمَدينة (بتسكين الميم والياء وكسر الدال والنون) تحريفاً لأصل الكلمة.

(٢) "Central Business Districts": تعني مناطق النشاطات المركزية أو ما اتفق على تسميته المراكز الحيوية في اللغة الدارجة.

لما قدمه ج. سوفاجيه في أطروحته من مساهمات مفيدة للتعرف على جوهر وخصوصية السوق، فعلى المرء أن يسائل نفسه، عما إذا كان ج. سوفاجيه قد عنى حقاً ما قام بتدوينه في نهاية الفصل الأخير المذكور آنفاً عندما يشير إلى أن "*دور الإسلام أهم ما فيه أنه سلبي*" (ص ٢٤٨). أم أنه كان عليه ربما أن يراعي وجهة النظر العلمية المتحيزة لجامعة باريس، التي كان عليها تقييم كتابه المقدم إليها كأطروحة دكتوراه؟

إن الفصل المكاني بين موقع السكن ومكان العمل لم يتم اتباعه في الغرب إلا بعد الثورة الصناعية. أما في الشرق فإن انطوائية وحميمية الأجواء العائلية الخاصة تستبعد أساساً وجود يد عاملة غريبة عن العائلة في موقع السكن. لذلك فإن الحي التجاري المركزي من السوق، الذي يفتقر كمركز المدينة الغربية المعاصر إلى أية فعالية سكنية، يُعتبر نتيجة حتمية لذلك الفصل المكاني الواضح بين الأقسام "المطروقة" جداً وتلك "المعزولة" إلى حد بعيد، على النحو الذي يبدو به مميزاً للمدينة الشرقية الإسلامية منذ قرون عديدة.

الأمر الذي يتمخض عن نتائج مماثلة بما يتعلق بمكان إقامة التجار الرحالة الغرباء عن البلد وبمقرهم التجاري المؤقت. ففي المدن التجارية في وسط أوروبا وجد هؤلاء عادة مع بضائعهم مكاناً لهم في مسكن وبيت العميل التجاري المحلي. فقد استحوذت بيوت التجار في المدن الغربية في الطابق العلوي منها على أجنحة السكن المختلفة المعدة للعائلة والخدم والضيوف، في حين وجدت المستودعات والمكاتب في الطابق الأرضي، بل وفي الطابق العلوي الأول أيضاً. وقد توضعت من حيث المبدأ موزعة على جميع أفضل

الأحياء السكنية في المدينة، مع أنه كانت هناك في الغالب أيضاً تجمعات إلى حد ما على مقربة من مركز المدينة وساحة السوق أو على طول الشوارع المميزة. أما في مدن الموانئ فقد اصطفت بيوت التجار على شاطئ البحر على نحو ملائم. وأحياناً كان التاجر الغريب يحضر بضائعه فقط إلى بيت العميل التجاري المحلي ويتخذ لنفسه مقراً في أحد الفنادق.

إن إيواء العملاء التجاريين الغريبين عن المدينة في بيت التاجر المحلي، كما كان عليه الحال في الغرب، يبدو نظراً للأجواء الخاصة للحيز السكني في الشرق لم يكن ممكناً. وهكذا يتضح مرة أخرى من أنماط المعيشة المميزة ومن التركيبة الاجتماعية الخاصة بالحضارة الشرقية الإسلامية، أنه كان يتوجب على التجار الأجانب أثناء إقامتهم في مدينة غريبة أن يجدوا لأنفسهم ولبضائعهم مكاناً يؤويهم لوحدهم: الأمر الذي وفرته الخانات الكبيرة التي سبق وتم تناولها على نحو مستفيض. ولا يعود توضع هذه الخانات منذ أواخر القرون الوسطى في منطقة السوق المركزي، إلى أن التاجر الغريب يريد عقد صفقات ويحتاج إلى الاتصال المباشر مع العملاء التجاريين المحليين وحسب، بل إلى أن "سهولة الوصول" في السوق المركزي مضمونة لكل شخص أيضاً، ولا يتوجب على الغريب طوال إقامته اقتحام الأجواء الخاصة بأي شكل من الأشكال.

أما أن وكالات وقنصليات المدن التجارية والدول الأوروبية المختلفة قد تجمعت أثناء ذلك تبعاً لجنسيتها في أحد تلك الخانات ـ كخان الفرنسيين [خان الحبال] وخان الفينيسيين [خان البنادقة] على سبيل المثال في حلب ـ فذلك أمر منطقي؛ لأن الحكومات الأوروبية الممثلة بقنصلياتها في حلب كانت تشن

من حين لآخر حرباً ضد بعضها البعض. وحتى يستطيعوا تمثيل مصالحهم التجارية الخاصة ومصالح المسيحيين حيال الدولة العثمانية على نحو ناجح، فقد ضرب القناصل في حلب صفحاً عن تلك الحروب؛ بيد أنه كان محبذاً من ثم أيضاً، أن ينفصل السكن عن المكاتب في خانات متفرقة.

وبالمناسبة فقد نزل إبان القرون الوسطى المتأخرة التجار الأجانب في لوبك [ألمانيا] ولندن وما إلى ذلك من مدن تجارية أيضاً في أحياء سكنية عرقية متفرقة أشبه ما تكون بأحياء اليهود، ذات إدارة مستقلة وقوانين خاصة وطقوس وبنية معينة؛ ولم تتم إزالة هذه " المقاطعات العرقية " إلا بشكل تدريجي على مدار القرن السادس عشر الميلادي. وقد يكون خير دليل على ذلك في هذا السياق المباني التجارية الكبيرة المنتشرة في المدن البحرية في أعالي إيطاليا، والتي كانت مخصصة للتجار الأجانب تبعاً لجنسياتهم كمقر إقامة ومستودع للبضائع. أما فيما إذا كان التنظيم العمراني للمدينة الشرقية قد وصلت تأثيراته إلى أوروبا في تلك الأمثلة وإلى أي حد؟ فذلك ما يمكن إثارته هنا كسؤال مفتوح وحسب.

أما عن الأوضاع السائدة في القرون التي سبقت القرون الوسطى المتأخرة، فلا نعرف إلا القليل، بيد أن الخانات، التي استطاع الغرباء أن يجدوا لأنفسهم مأوى فيها، لم تتجمع في السابق في مركز المدينة، وإنما خارج الأسوار أو على أطراف المدينة على مقربة من الأبواب. ومن الممكن أن تكون التجارة الخارجية قد توضعت سابقاً في جزء ضئيل منها في أيدي المسلمين، إلا أنها غالباً ما كانت في قبضة اليهود الشرقيين، وربما في أيدي المسيحيين أيضاً. وبالنسبة لهؤلاء لم يكن هناك أية تعاليم دينية تحض على

حجب الأجواء الخاصة المنزلية، ولذلك فقد تمكن التجار الغرباء، على شاكلة التاجر الغريب في المدينة الغربية إبان القرون الوسطى تماماً، من أن يجدوا في بيت التاجر المحلي مأوى ومستقراً لهم.

وعلى نحو مماثل تماماً، لم يكن على زوار حلب المسيحيين في القرن التاسع عشر الميلادي أن يبحثوا عن مأوى لهم في خانات حرم السوق المركزي، فكما يخبرنا ف. أ. نييل F. A. Neale (١٨٥١، ج٢، ص٩٤) " كان المسافر إذا اضطر إلى المكوث في حلب يتجه إلى الدير: فإذا التقى بالناس هناك وتعرف عليهم، فإما أن يصر أحد الأتباع المضيافين على أخذه معه إلى البيت أو أن يقوم بتدبير المأكل والمسكن له عند إحدى العائلات الحلبية الأصيلة، والطريقة الأخيرة هي الأفضل من وجهة نظري، فأهالي حلب كلهم لطفاء وكرماء".

ومع إبراز الخواص الحضارية المميزة سيتم بلا شك النظر إلى أحد أوجه حلب فقط كمدينة شرقية إسلامية. وكذلك فإن مدن شمالي أفريقيا والشرق الأدنى تمثل بالمرتبة الأولى مدناً بشكل عام، ولا تجسد نمطاً مميزاً من المدن إلا في المرتبة الثانية. وهذه الخلفية المشتركة لا يجوز أن تُنسى، عندما نريد التطرق إلى المدينة الشرقية. فهي تظهر لنا أول ما تظهر في المظهر الخارجي: فحلب تحوز أيضاً ــ تماماً كالعديد من مدن الشرق القديم ومدن العصور الكلاسيكية القديمة والمدن الأوروبية في القرون الوسطى ــ على قلعة ناهدة عن المدينة وعلى سور محيط ذي أبواب وأبراج دفاعية؛ وعلى نحو مطابق لما في الغرب من معابد وكنائس وأديرة تنتشر في حلب

الجوامع والمدارس والأبنية الدينية الأخرى على كامل رقعة المدينة، ويماثل كاتدرائية المدن الغربية الجامع الكبير المتوضع في مركز المدينة.

وعلاوةً على تلك الملامح المشتركة للصورة التقليدية للمدينة القديمة، تتضح منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي تشابهات كبيرة بين المدينة الغربية والمدينة الشرقية الإسلامية بسبب نهج يستطيع المرء أن ينعته بالتغريب. وحلب تنتمي إلى تلك المدن في الشرق الأدنى، التي ابتدأ فيها هذا النهج في وقت مبكر جداً، ففي حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م نجد هنا خارج أسوار المدينة أحياء سكنية صغيرة ذات طراز غربي أوروبي، وفي فترة "ما بين الحربين" ارتبطت هذه الأحياء السكنية الفتية بالمدينة القديمة بواسطة خطي ترام يتقاطعان عند باب الفرج، وعلى طول شوارع "المدينة الجديدة" التي يخترقها الترام تشكل من ثم في وقت مبكر مركز تجاري مهني خدمي غربي الطابع.

ويتضح بلاشك عند القيام بتمعن دقيق أن هذا المركز التجاري الغربي المعاصر يسمح أيضاً وكذلك الأحياء السكنية المشادة على الطريقة الأوروبية بتلمس تأثيرات محددة لفن بناء المدن الشرقي الإسلامي التقليدي. ففي حلب ليست الخانات على سبيل المثال لوحدها الأبنية المنغلقة نحو الداخل، وإنما هناك أيضاً العديد من الأبنية التجارية وأبنية المكاتب العصرية المتعددة الطوابق والمنفتحة بشرفة على أفنية داخلية، وعلى نحو مشابه لما في صفوف الدكاكين التقليدية المكونة للسوق المركزي فهناك أيضاً في المباني التجارية الحديثة تم لحظ "طابق مسروق" قليل الارتفاع يتربع فوق طابق الدكاكين الأرضي، ويستخدم كمستودعات أو ورشات، كما يجد المرء أيضاً في تلك

الأبنية أيضاً طابق قبو يقبع بدون نوافذ تحت منسوب الشارع، ولا يحتوي على مستودعات وحسب، وإنما يتم فيه أيضاً العمل والإنتاج على نحو مطابق لما هو عليه الحال في الأقبية والعنابر والمغارات العديمة النوافذ في السوق التقليدي في حلب.

وحتى فيما يخص توزع المقابر فهناك اختلافات ملحوظة: ففي المدينة الغربية تتمركز المدافن داخل الأسوار حول الكنائس، في حين تتوضع الجبانات الشاسعة في المدينة الشرقية خارج الأسوار. فحتى حوالي عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م كانت جميع مقابر حلب منتشرة خارج أسوار المدينة. أما حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م فكانت هناك بلا ريب ثلاثة مقابر داخل الأسوار، وذلك في القطاع الشمالي الشرقي من المدينة القديمة. إحدى هذه المقابر أزيلت لتقوم مكانها مدرسة[١] (دليل رقم ٣٠٨)، أما الثانية فقد تم اختزالها من جراء بناء مدرسة كذلك وسكن حديث إلى حديقة صغيرة تتوضع جنوبي مجموعة الأبنية الآنفة الذكر[٢] (دليل رقم ٣١٨)، أما المقبرة الكبيرة

---

(١) المقصود هنا مدرسة تتوضع منذ منتصف الخمسينات على يمين الداخل إلى المدينة القديمة من باب الحديد، عرفت فيما مضى بمدرسة النهضة وتسمى حالياً مدرسة الشهيد عمر مصطفى حمّال.

(٢) المقصود هنا مجموعة مباني الكلتاوية في حي البياضة التي تشكل بمجموعها مدرسة دينية داخلية غير حكومية، اشتهرت من خلال الشيخ محمد النبهاني المدفون فيها، ويقوم بتسيير أمورها أتباعه حالياً.

المتوضعة على أرض مرتفعة تشمخ شمالي السراي القديمة[1] (دليل رقم ٣٠٠) فهي الوحيدة التي بقيت حتى اليوم في امتدادها الطبيعي، وذلك بالرغم من أنه لم يعد يُسمح بالدفن داخل الأسوار منذ عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٧م.

ولفهم دور وأهمية حلب كإحدى عواصم التجارة الدولية الشرقية الإسلامية الكبيرة تبدو مثل تلك التفاصيل غير مهمة بلا ريب. كما أن الغزو الكبير للأفكار والمؤسسات الأوروبية منذ مستهل القرن العشرين الميلادي لن ينال من خصوصية حلب، لأن الأحياء السكنية والتجارية في المدن الشرقية تمثل نتيجة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية، تجري أيضاً على نحو مشابه في أصقاع عديدة أخرى من الكرة الأرضية ولم تعد تترك آثاراً مختلفة، وإنما تؤثر على نحو موحد. وبصرف النظر عن مثل هذه التأثيرات المعاصرة، فقد تسنى لحلب الحفاظ على هويتها الحضارية التي اكتسبتها مع الزمن. إلا أنه لا يمكن للمرء الإلمام بهذه الهوية إلا إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن المدن التجارية الشرقية الكبيرة كانت في القرون التي سبقت قيام الثورة الصناعية مشتركة مع المدن التجارية الغربية الكبيرة في حيز اقتصادي متوسطي متجاوز للقارات، ربط في مفهوم العالم القديم تماماً أوروبا في الشمال وأفريقيا في الجنوب وآسيا في الشرق مع بعضها البعض (قارن ف. برودل F. Braudel ١٩٧٩م).

---

(١) المقصود هنا مقبرة الجبيلة المتوضعة في الحي الذي تنسب إليه، أما السراي القديمة فقد أزيلت أوائل الثمانينات بعد أن استخدمت إثر فقدانها لوظيفتها كسجن وتمتد مكانها اليوم أرض واسعة تعرف بأرض السجن وينطلق منها باتجاه الغرب الشارع المعروف اليوم بحلب بشارع السجن.

وفي إطار هذا الحلف الاقتصادي استطاعت المدن الشرقية القائمة على التجارة الدولية أن تلعب دورها كشريك من نفس الوزن ومن نفس المستوى، لأن الحضارة الشرقية الإسلامية تنهج من وجهة نظر حاسمة جداً استراتيجيات اقتصادية مماثلة لاستراتيجيات الحضارة الغربية الأوروبية: فقبل أقل من قرن على ظهور المنشآت الاقتصادية الضخمة الأولى في حلب كان ابن خلدون، الفيلسوف والمؤرخ الكبير في العالم الإسلامي، يرى أن النشاط الاقتصادي يجب أن يبقى على كل حال متروكاً إلى التجار وأصحاب الأعمال وأرباب الأموال (أ. شيمل A. Schimmel ١٩٥١، ص ١٢٩ وما بعد). وعندما يقوم الحكام أنفسهم بممارسة التجارة وإدارة عجلة الاقتصاد، فإن ذلك سيكون وبالاً سواء على الحضارة المدينية أو على الأسرة الحاكمة أيضاً. فالدولة تستوي أمورها على أحسن وجه عندما لا تقحم نفسها في شؤون الاقتصاد، بل عندما تقوم بجني ثماره وحسب.

وبذلك يكون ابن خلدون قد قدم صورة صادقة عن الوضع الحقيقي في العالم الإسلامي، فكما هو الحال تماماً في المدينة الغربية يعتمد في المدينة الشرقية الإسلامية أيضاً كل من الاقتصاد والتجارة والصناعة في معظم الأحيان على إقدام ومبادرة أصحاب الأعمال الأحرار. وهذه القاعدة الاقتصادية للحياة المدينية وما يرتبط بها من أولوية الاقتصاد على القوى الإدارية الحاكمة في معظم المدن سواء في الغرب أم في الشرق أيضاً تمثل سبباً قاطعاً للتشابهات المدهشة التي نستطيع تلمسها بين مدن بروغه وجنت [بلجيكا] وفينيسيا / البندقية [إيطاليا] ومرسيليا وليون [فرنسا] ونورنبرغ وكولونيا ولوبك [ألمانيا] من ناحية وبين مدن حلب وبورصة [تركيا] وتبريز وأصفهان

وكاشان [إيران] وهراة [أفغانستان] وبخارى وسمرقند [أوزبكستان] من ناحية أخرى، حتى في ظاهرة قاعات القماش أو في تنظيم الحرف المنزلية الريفية على يد ممولين من أهل المدينة (قارن ف. إرسيغلر F. Irsigler ١٩٧٩م).

أما أن المدن في الشرق القديم وفي الصين وفي أمريكا قبل اكتشافها على يد كولومبوس تبدو على نحو مغاير، فذلك مرده فقط إلى أن تجار المدينة "الشرقية" حلب قد عمدوا في تجارتهم العالمية إلى نهج نفس المبادئ الأساسية الاقتصادية وإلى مراعاة نفس القوانين وإلى التسليم بنفس المعايير في التعامل الاقتصادي التي عمد إليها التجار وأصحاب الأعمال في المدن الحليفة في أوروبا ــ ولذلك فقط تمكنت حلب أن تتطور إلى عاصمة شرقية إسلامية كبيرة على صعيد التجارة الدولية ذات اتصالات وارتباطات عالمية. في هذا المجال لا تعتبر حلب مجرد نموذج مثالي رائع للمدينة الشرقية الإسلامية في خصوصيتها المميزة لها حضارياً وحسب، وإنما أيضاً نموذجاً مثالياً رائعاً لمدينة تقوم على التجارة الدولية، بالشكل الذي نجدها عليه بناء على نفس التركيبة الاقتصادية والارتباط الاقتصادي الوثيق في كل مكان من الغرب المطل على البحر الأبيض المتوسط في العالم القديم ــ في نطاق اقتصادي لا يجمع الشرق والغرب كأطراف متنازعة وإنما كشركاء يتمتعون بنفس الحقوق وتترتب عليهم نفس الواجبات (قارن س. د. غويتين S. D. Goitein ١٩٦٠م).

إن حلب تعد إحدى المراكز القيادية الهامة في إطار هذا النطاق الاقتصادي، الذي يجمع ثقافات متباينة جداً. ولكن هل تمكن المدينة أخيراً في إطار مثل هذه التقاطعات من صياغة شرقية إسلامية مرة أخرى من وجهة

نظر محددة ؟ وكما سوف نرى في الفصل ١٧-١ فإن التركيبة الاقتصادية لحلب متميزة بدون انقطاع من الحروب الصليبية وحتى في القرن العشرين الميلادي من خلال سيطرة قطاع النسيج. فالقطن والحرير والأصبغة والمواد الأولية المستخدمة في صناعة النسيج والأقمشة والبرادي وأقمشة الأثاث بالإضافة إلى جميع أنواع الألبسة تمثل أهم الأصناف سواء على صعيد التجارة أو على صعيد الإنتاج الحرفي أيضاً. بل ويذهب م. لومبارد M. Lombard (١٩٧٨، ص ٢٥١ وما بعد) إلى أن حضارة العالم الإسلامي هي " حضارة نسيج ": "*فحرفة النسيج تحتل المرتبة الأولى على صعيد الصناعة في العالم الإسلامي... وأكثر من أي مكان آخر، يلعب النسيج الدور الرائد في حياة الشرق الإسلامي: فهو ليس مجرد حاجة مادية تتلخص في الملبس وإنما جزءاً من أجزاء المسكن يتمثل في المفروشات على الأخص بل ويعتبر من الكماليات التي تغني البيوت السكنية... كما أن الإسراف في إدخال الأقمشة الثمينة العالية الجودة والسجاد في معظم المحلات بالإضافة إلى ما يُستعمل أيام الاحتفالات لدليل واضح على الرخاء والعظمة والجاه... ولمراكز صناعة النسيج في العالم الإسلامي دور رئيس على صعيد العالم، لكونها مراكز تقوم على تصدير معظم إنتاجها... فالمواصفات العالية المميزة للنسيج العادي أو العالي الجودة دفعت هذه الحرفة لتمثل الدور الرائد في المجال الصناعي بل وحتى على الصعيد التجاري... كل ذلك دفع الكثيرين إلى القول بأن التقدم الإسلامي مرتبط إلى حد بعيد بالتقدم التقني لصناعة النسيج*".

إن هذه المرافعة عن الدور البارز للمنتوجات النسيجية في إطار الحضارة الإسلامية تبدو مهمة جداً للوهلة الأولى، إلا أنها غير مقنعة بأي

شكل. ففي الغرب أيضاً تركز إبان القرون الوسطى وبداية العصر الحديث ثقل الإنتاج الحرفي على صناعة النسيج، وانصب اهتمام الزبائن على الألبسة والمنسوجات. وتبعاً لذلك فقد تم التعبير في الغرب أيضاً عن المنصب والجاه عن طريق الألبسة الثمينة ومن خلال تزيين أقسام المعيشة في المنزل بالمنسوجات. كما اختص العديد من المدن التجارية والحرفية، ليس فقط في الفلاندر وإنما أيضاً في أعالي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا بالبضائع النسيجية في الدرجة الأولى. وكذلك فإن الفرق من ناحية الإنتاج أيضاً بين حلب والمدن الغربية يبقى نسبياً وليس جوهرياً.

الفصل السابع

أخبار حلب في مدونات القرون الوسطى وتطور المدينة حتى أواخر العصر العثماني

يرد ذكر حلب غالباً في مدوّنات الجغرافيين والرحّالة الذين عاشوا في القرون الوسطى، علماً أن هذه المدوّنات التي لا ينتمي أي من مؤلفيها إلى حلب لا تأتي إلا على ذكر أهمّ معالم المدينة فقط، إذ لا يهتم مثل هؤلاء المؤلفين بالتفاصيل عادة، وإنّما بالملامح الأساسية التي بقيت عالقة في ذاكرتهم.

في هذا الفصل سنعمد بادئ ذي بدء إلى إيجاز أخبار حلب الواردة عند أفضل سبعة مؤلفين ممن دوّنوا مؤلفاتهم ما بين عامي ٣٨٦هـ/٩٧٨م و٨١٥هـ/١٤١٢م، لنستنتج من ثم ما يمكن استنتاجه منها. بعد ذلك سنتناول بالبحث والتمحيص أعمال ثلاثة مؤلفين حلبيين، تتضمّن مؤلفاتهم وصفاً مسهباً لما كانت عليه المدينة أيام زمانهم، لنرى إمكانية الإفادة منها. وفي الختام سنحاول رفد المعلومات المستنتجة مما سبق بالمعلومات التي تُفصح عنها الأوابد الأثرية والكتابات المنقوشة عليها، وذلك للتوصل على ضوء ذلك إلى تصوّر عام عن تطوّر المدينة حتى إبان القرن التاسع عشر الميلادي.

٧ ــ ١ المصادر غير الحلبية

عند ابن حوقل، الذي دوّن مؤلفه[١] عام ٣٦٧هـ /٩٧٨م، نجد على الصفحة ١٧٧ وما بعد: أن حلب كانت قبل زمانه مدينة عامرة مكتظة بالسكان إلى أن احتلّها الروم عام ٣٥١هـ/٩٦٢م فقتلوا العديد من أهاليها وزجّوهم في السجون وخرّبوا جوامعها وحرقوا دورها[٢]، وأنه كان لها قبل ذلك أسواق واسعة وحمّامات وخانات عديدة ومحلات سكنية وميادين فسيحة. كما نجد عند ابن حوقل أنّ للمدينة قلعة متداعية[٣] وأن شرب أهلها من نهر بها يُعرف بقويق. ويمكن إيجاز ما أتى المقدسي على ذكره في كتابه[٤] (ص ١٥٥) بعد عدّة أعوام لاحقة بأن حلب كانت مدينة جميلة، محصّنة على

---

(١) المقصود هنا الكتاب الذي وضعه أبو القاسم محمد بن علي النصيبي المشهور بابن حوقل، ت: بعد عام ٣٦٧هـ/٩٧٨م وسماه "المسالك والممالك والمفاوز والمهالك". إلاّ أنه يُعرف تحت عنوان "صورة الأرض"، الذي اختاره له محقّقه، منذ أن أصبح قابلاً للتداول بعد طبعه في مطبعة بريل في مدينة ليدن، ط١: ١٨٧٣م، ط٢: ١٩٢٨-١٩٣٩م. كما صدر في وقت لاحق (؟) عن مكتبة دار الحياة في بيروت. وفي طبعة بيروت يجد المرء المعلومات المتعلّقة بحلب على الصفحة ١٦٣ وما بعد.

(٢) لا يتطابق هذا مع ما ورد عند ابن حوقل بدقة تامة وإن كان المضمون لا يختلف كثيراً. فقد جاء عند ابن حوقل أنّ الروم قتلوا العديد من أبناء المدينة وسبوا ذراري أهلها وأخربوا جامعها وأحرقوها.

(٣) لم يشر ابن حوقل إلى ذلك وإنّما ذكر أن للمدينة " قلعة غير طائلة وقد عمرت وقتنا هذا، ولجأ إليها في وقت فتح حلب قوم فنجوا ".

(٤) المقصود هنا كتاب " أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" لمؤلفه أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء المقدسي المعروف بالبشاري [٣٣٦هـ/٩٤٧م-٣٨٠هـ/٩٩٠م]، وقد طبع في مطبعة بريل في مدينة ليدن، ط١: ١٨٧٧م، ط٢: ١٩٠٦م.

أحسن وجه، وأهلها متحضّرون وأثرياء؛ مبنيّة بالحجارة ومكتظـــة بالســـكّان ومزوّدة بالمياه، فيها جامع وفي وسطها قلعة منيعة واسعة؛ تعتمد فـــي ميـــاه الشرب على نهر قويق ولها سبعة أبواب.

بعد المقدسي زار حلب عام ٤٣٩هـ/١٠٤٧م الرحّالة الفارسي ناصر خسرو[١]، الذي أشاد في كتابه[٢] (ص١٢-١٤) بجمال المدينة وأشار إلى سور عظيم بها.. وإلى قلعة عظيمة مشيدة على الصخر.. وإلى أن حلـــب مدينـــة عامرة، أبنيتها متلاصقة، يقصدها التجّار من بلاد عديدة، ولها أربعة أبواب.

وبعد فترة قصيرة تلت زيارة ناصر خسرو للمدينة زارها رحّالة آخر يُدعى ابن بطلان[٣]، وصل وصفه للمدينة[٤] إلينا في ثنايا معجـــم البلـــدان[٥]

---

(١) ولد عام ٣٩٤هـ/١٠٠٤م فـــي مـــرو / خراســـان، قـــام بـــرحلات عديـــدة وتـــوفّي عـــام ٤٥٣هـ/١٠٦١م.

(٢) سفر نامه: أخبار رحلة تقع حوادثها بين عامي ٤٣٧هـ/١٠٤٦م و ٤٤٤هـ/١٠٥٣م، كتبهـــا بالفارسية ناصر خسرو ونقلها إلى العربية وعلّق عليها د.يحيي الخشـــاب وصـــدرت الطبعـــة الأولى عن لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة عام ١٩٤٥م.

(٣) أبو الحسن، المختار بن الحسن بن عبدون ابن بطلان: طبيب باحث من أهل بغداد سافر يريـــد مصر عام ٤٣٩هـــ ومرّ بحلب فأكرمه ثمال بن صالح ودخل مصر عام ٤٤١هـــ، مجهـــول تاريخ الولادة حسب الزركلي، توفي ٤٥٨هـ/١٠٦٦م.

(٤) لا نعرف إن كان له كتاب كسواه، لأنّ وصفه للمدينة جاء في رسالة كتبها ابن بطلان المتطبب إلى هلال بن المحسن بن إبراهيم الصابي في نحو عام ٤٤٠هـ/١٠٤٩م في دولة بني مرداس، قرأها ياقوت الحموي وأوردها في معجمه.

(٥) معجم البلدان: يعتبر الأشهر من نوعه والأوسع والأدق. طبع منه عدة طبعات. وصدر السفر الثالث منه في سلسلة المختار من التراث العربي عن وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشـــق، ١٩٨٣م.

(ج٢، ص٣٠٦-٣٠٨) الذي وضعه ياقوت الحموي[١]. وعنده نجد أن حلب مدينة مسوّرة بسور فيه ستة أبواب وفي جانب السور قلعة في أعلاها مسجد وكنيستان، وأنّ في المدينة جامع وست كنائس [في الأصل: بيَع] ومشفى [في الأصل: بيمارستان] صغير، وأن شرب أهل المدينة من صهاريج تُملأ بماء المطر. وفي وصفه للمدينة يشير ابن بطلان أيضاً إلى نهر يتدفق في حضرة المدينة وإلى بيت [عند هـ. غاوبه H. Gaube: قصر عال[٢]] يقوم في وسطها وإلى قيسرية[٣] يعدّها من عجائب حلب فيها عشرين دكّاناً بلغ حجم مبيعاتها اليومي عشرون ألف دينار في أيّامه وعلى مدار عشرين عاماً متواصلة سبقت زيارته.

وفي عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م قدِم إلى حلب رحّالة ثالث يُدعى ابنُ جبير[٤]، أشاد في كتابه (ص٢٥٢) بقلعتها الشهيرة المنيعة المشيدة

---

(١) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الجنسية، عاش في بغداد عند تاجر حموي الأصل فعُرف به، له إضافة إلى معجم البلدان عدة مؤلفات: "معجم الأدباء"، "المشترك وضعا والمفترق صقعا"، "المقتضب في النسب"، "أخبار المتنبي".. ولد عام ٥٧٤هـ/١١٧٨م وتوفي عام ٦٢٦هـ/١٢٢٩م.

(٢) لم يرد في رسالة ابن بطلان أي ذكر "لقصر عال" على الإطلاق وإنّما ورد ذكر " دار علوة صاحبة البحتري"، ولا أدري كيف اختلط الأمر على المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube.. على كل حال هذا مثال عن جملة أخطاء وقع فيها المؤلف أثناء نقله للنصوص العربية إلى الألمانية.

(٣) هي قيسرية البزّ تبعاً لابن بطلان أما هـ. غاوبه فيسميها قيسرية تجار القماش.

(٤) رحّالة عربي، ولد في بلنسية عام ٥٣٩هـ/١١٤٤م وتوفي في الإسكندرية عام ٦١٤هـ/١٢١٧م، وصف رحلاته في كتابه المعروف بـ "رحلة ابن جبير"، الذي طبع لأول مرة في ليدن عام ١٨٥٢م. ثم أُعيد طبعه عدة مرات، صدرت آخر طبعة عام ١٩٩٢م عن دار صادر في بيروت.

فوق تل[1]، وأشار إلى مقام [لإبراهيم الخليل] فيها يقصده الناس وإلى نبع وجبّين (ج. جبّ) وإلى خندق عميق يفصلها عن المدينة[2]. وقد أسهب خلال ذكره للمدينة في وصف الأسواق الجميلة الواسعة المسقوفة بالخشب، وخصّ بالذكر جمال القيسرية المجاورة للجامع المحاط بأسواق بديعة شُيّدت معظمها بالخشب[3]، وتوقّف عند المدرسة الحنفية[4] التي تحد الجامع غرباً وأشار إلى أربع أو خمس مدارس أخرى ومشفى في المدينة. كما نوّه في معرض ذكره للمدينة إلى الضواحي المحيطة بها وإلى الخانات العديدة في تلك الضواحي وإلى نُهير ينسلّ منها مبتعداً باتجاه الجنوب.

وفي بداية القرن الثالث عشر الميلادي [السابع الهجري] يشيد ياقوت الحموي (معجم البلدان، ج٢، ص٣٠٤- ٣١٠) بمناخ المدينة اللطيف وبثرواتها ويشير إلى ازدهار الزراعة في أريافها. كما يقرظ قلعتها المشيدة فوق تل

---

(١) لم يرد عند ابن جبير إشارة إلى شهرتها وإشادتها فوق تل، وإنما ذكر أنها شهيرة الامتناع، بائنة الارتفاع.

(٢) هنا يلتبس الأمر على المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube مرة أخرى فابن جبير لم يشر في الحقيقة إلى نبع وجبين (هكذا) ولا إلى خندق يفصل القلعة عن المدينة، وإنما يذكر:... أن الماء بها نابع، وقد صنع عليه جبّان، .... ويطيف بهذين الجبين المذكورين سوران... ويعترض دونهما خندق لا يكاد البصر يبلغ مدى عمقه والماء ينبع فيه.

(٣) هنا يقع المؤلف في خطأ آخر، فابن جبير لم يذكر أنّ القيسرية مجاورة للجامع ولم يشر إلى أن الجامع محاط بأسواق، وإنما يذكر أنّ القيسرية مطيفة بالجامع – أي محيطة به – ... وأكثر حوانيتها خزائن من الخشب..، قد اتصل السماط خزانة واحدة... وتفتحت كلها حوانيت. وكل سماط منها يتصل بباب من أبواب الجامع. فهل هناك أكثر من هذا الوضوح.

(٤) المقصود هنا المدرسة الحلوية.

مستدير مشذب لجمالها ولمناعتها منوّهاً إلى مقام إبراهيم وإلى جامع وميدان وبساتين وجبّ[1] فيها، ويتطرّق بالذكر إلى سبعة أبواب للمدينة.

وفي عام ٧٥٦هـ/١٣٥٥م زار حلب الرحّالة ابن بطوطة[2]. وقد تركت المدينة في نفسه انطباعاً قوياً (رحلة ابن بطوطة، ج١، ص١٤٦-١٥١)، وخصّ بالذكر قلعتها وأشار إلى جبّين (ج.جبّ) وإلى مقام لإبراهيم فيها ونوّه إلى أنّها مسوّرة بسورين ومحاطة بخندق. واعتبر قيسريّتها المحيطة بجامعها فريدة في جمالها واتّساعها وعدّ جامعها الذي يفضي سوق إلى كل باب من أبوابه[3] أحد أجمل الجوامع في العالم. كما تطرّق بالذكر إلى عدّة مدارس في المدينة وإلى مشفى فيها[4].

---

(١) لم يأت ياقوت على ذكر جب في القلعة وإنما أشار إلى مصانع في وسط القلعة تصل إلى الماء المعين.

(٢) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي – نسبة إلى لواتة: إحدى قبائل البربر – ولد في طنجة عام ٧٠٤هـ/١٣٠٤م وتوفي عام ٧٧٩هـ/١٣٧٧م. قام بثلاث رحلات استغرقت ٢٩ عاماً، دوّن أخبارها في كتابه المعروف بـ" تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار " الذي اهتم به المستشرقون وطبع منه عدة طبعات، آخرها عن دار صادر، بيروت، ١٩٩٢م.

(٣) لم يذكر ياقوت ذلك وإنما أشار إلى أن كل سماط من القيسرية محاذ لباب من أبواب المسجد.

(٤) تجدر الإشارة هنا إلى أنّ المؤلّف لم يقرأ ابن بطوطة بالعمق الذي قرأ به ابن جبير، ولم يورد في موجزه هنا الأسواق التي أطنب ابن بطوطة أيضاً على شاكلة ابن جبير في مديحها ولم يورد كذلك ذكر المدرسة المجاورة للجامع مع أن ابن بطوطة ذكرها كذكر ابن جبير لها.

وقبل عام ٨١٥هـ/١٤١٢م بدى للقلقشندي[1] (ج٤، ص١١٦-١١٨) جديراً بالاعتبار: أن حلب مبنيّة بالحجر الأصفر وأن فيها دور سكنيّة رائعة ومبان أخرى أنيقة وأسواق واسعة وقيسريات جميلة وحمّامات بهيجة وجامع كبير[2] إلى جانب عدد من الجوامع والمدارس والخانقاهات والزوايا والمنشآت الدينية الأخرى بالإضافة إلى مشفى [بيمارستان]. ويشير القلقشندي إلى نهرين يمدّان المدينة بالماء: قويق والساجور، وإلى أنّ الماء الواصل منهما غير كاف، الأمر الذي دفع الأهالي إلى الاعتماد جزئياً على الصهاريج التي تغذّى بماء المطر. كما ينوّه إلى تجديد أسوار المدينة وأبوابها السبعة في عهد السلطان برقوق.

على ضوء هذه المصادر لا يمكن استرجاع صورة حلب الماضية إلى الأذهان، ولكن على الرغم من ذلك يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات حول تاريخ حلب وحول انطباع الغرباء عنها. فتبعاً لهذه المصادر يتمثّل أهم معالم حلب في قلعتها، التي ذكرها جميع المؤلفين وأجمعوا ـ باستثناء ابن حوقل[3] ـ على مناعتها، وخصّوا بالذكر اعتمادها على نفسها في تأمين المياه. واعتباراً من عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م يرد ذكر مقام لإبراهيم فيها وذكر خندق

---

(١) أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي – نسبة إلى قلقشندة في مصر– : ولد عام ٧٥٦هـ/١٣٥٥م وتوفي عام ٨٢١هـ/١٤١٨م، له عدة كتب، يهمّنا منها هنا "صبح الأعشى في كتابه الإنشا"، وقد طبع أكثر من مرة.

(٢) لم يرد عن القلقشندي أي ذكر للجامع الكبير فقد اكتفى بالقول: ... ذات جوامع ومساجد ومدارس و... .

(٣) استنتاج غير دقيق ، راجع حاشية رقم (٣) ص ١٩٠.

يحيط بها جزئياً[1] أو كلياً، وقبل عام ٦٢٦هـ/١٢٢٩م وجد فيها جامع وميدان وبساتين وامتدت مقبرة[2] إلى الجنوب منها.

وكان تحصين المدينة منيعاً في الأعوام ٣٧٤هـ/٩٨٥م و٤٣٤هـ/١٠٤٣م و٤٤٠هـ/١٠٤٩م، فقد ورد مرة ذكر أربعة ومرة سنة وأخرى سبعة أبواب للمدينة. وقد تحدّث خمسة من المؤلفين عن سوق المدينة وعن تجارة الأقمشة التي يُفترض أنها بلغت عصرها الذهبي حوالي عام ٤٤١هـ/١٠٤٩م، وقد تطرّق الحديث في هذا السياق إلى قيسرية تجار القماش [قيسرية البزّ] أيضاً. وفي عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م يُوصف السوق بأنه واسع ومبني في معظمه بالخشب ومغطّى بأسقف خشبية ويُشاد بالقيسرية ويُشار إلى السوق الذي أحاط بالجامع وشكل الخشب مادة إنشائه[3]. وفي عام ٧٥٦هـ/١٣٥٥م يتطرّق الحديث أيضاً إلى القيسرية وإلى الأسواق المحيطة بالجامع[4].

---

(١) لم يشر أي مصدر على حد علمي إلى خندق يحيط بالقلعة جزئياً، ولم يورد المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube نفسه في النص السابق أية إشارة لذلك، ولا أدري كيف تسنّى له استنتاج ذلك.

(٢) لم يشر أي مصدر إلى وجود مقبرة جنوب القلعة، ولم يورد المؤلف هـ. غاوبه نفسه في النص السابق أية دلالة على ذلك، ولا أدري كيف يزج بذلك هنا. وربّما التبس الأمر على المؤلف هـ. غاوبه عند قراءته لياقوت الذي يشير بعد الانتهاء من وصف القلعة إلى مقبرة جنوبي جبل الجوشن.

(٣) استنتاج خاطئ نتيجة فهم خاطئ .. انظر حاشية رقم (٣) ص١٩٣. إن القيسرية والسوق المحيط بالجامع واحد لا يتجزأ.

(٤) استنتاج خاطئ أيضاً قام على فهم خاطئ لنص ابن بطوطة. انظر حاشية رقم (٣) ص ١٩٤. إن القيسرية والأسواق المحيطة بالجامع واحد لا يتجزأ.

كما يرد أيضاً ذكر مشفى ومدارس وجوامع وحمّامات وكنائس، إضافة إلى عدّة ميادين يرد ذكرها عند ابن حوقل. وفي عام ٥٨١هـ/١١٨٥م كانت المدينة محاطة من جميع جهاتها بضواحي وُجدت بها خانات عديدة. كما يُشار دوماً إلى تغذية المدينة بمياه الشرب بالاعتماد على نهر قويق ومن ثم على نهر الساجور أيضاً، وإلى الاعتماد في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي على الجباب التي تغذّيها مياه الأمطار، والتي اعتمد عليها كمصدر مياه ثانوي في الآونة الأخرى.

ولو اقتصر البحث على هذه المصادر غير الحلبية فقط، لكان الأمر غير محمود. لأنه لا يمكن أن يُستشفّ منها أكثر من صورة عامة جداً. وإذا كنّا مضطرين غالباً إلى تزويد جعبتنا بمثل هذه المعلومات العامة عند دراسة المدن الإسلامية في القرون الوسطى، إلا أنّ الأمر مختلف هنا في حالة حلب. فهنا قام رجال أفذاذ من أبناء المدينة بوضع كتب في وصف المدينة، تتميّز من بينها تلك التي وضعها ابن شداد[١] (ت: ٦٨٤هـ/١٢٨٥م) وابن العجمي[٢] (ت: ٨٨٤هـ/١٤٧٩م) بأهمية خاصة بالنسبة لموضوع بحثنا.

---

(١) عزّ الدين محمد بن علي بن إبراهيم، ولد في حلب عام ٦١٣هـ/١٢١٧م وتوفي في القاهرة عام ٦٨٤هـ/١٢٨٥م. مؤرّخ مشهور، له عدة كتب، يقصد من بينها هنا: " الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة " صدر في ثلاثة أجزاء في فترات مختلفة، الجزء الأول منه مخصّص لتاريخ مدينة حلب والثاني يختص بتاريخ دمشق والثالث بتاريخ الجزيرة والموصل.

(٢) أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل ـ المعروف بسبط ابن العجمي ـ. وُلد في حلب عام ٨١٨هـ/١٤١٥م وتوفي فيها عام ٨٨٤هـ/١٤٧٩م، عالم فاضل، له كتب عديدة، يعد "كنوز الذهب في تاريخ حلب" أشهرها.

٧ ـ ٢ لمحة سريعة عن أهم المصادر الحلبية

يقع ما وضعه ابن شداد عن حلب في ١٧٥ صفحة مطبوعة ويتوزع على أبواب. يتطرق في الأولى منها إلى موقع المدينة وطالعها ونشأتها وتسميتها (حتى ص١٦٠)، ثم يلتفت بعد ذلك إلى عمارتها. حيث يبدأ بتناول أسوار المدينة وقلعة الشريف وميدان ركوب الخيل (حتى ص١٩)، ومن ثم أبواب المدينة البالغ عددها أربعة عشر باباً (حتى ص٢٣)، ومن بعدها القلعة (حتى ص٢٧) وبعض القصور (حتى ص٢٩). يتبع ذلك باب حول ما ورد في فضل حلب (حتى ص٣٠) يتناول بعده الجامع الكبير (حتى ص٣٨) وثلاثة مساجد جمعة أخرى تُعرف بجامع السليماني [نسبة إلى الحاضر السليماني] وجامع البَخْتي [في الرمادة] وجامع القلعة (حتى ص٤٢). ثم يتناول ابن شداد من بعد ذلك (وحتى ص٥٩) المزارات التي في "باطن حلب وظاهرها " ويُعدّد بعد ذلك (حتى ص٩٣) مساجد حلب، البالغ عددها حوالي ٧٠٠ مسجد (؟)، مُجدولة في قوائم، دون الإدلاء بأية معلومات حول مواقعها، مكتفياً بتوزعها داخل الأسوار (٢٠٠ مسجد تقريباً) أو في إحدى الضواحي المنتشرة خارج الأسوار. يتناول بعد ذلك "الخوانق" و "الربط"[1] ومن ثم المدارس (حتى ص١٢١)، متوقفاً عند الأخيرة مطولاً، دون التطرّق على أية حال إلى مظهرها وموقعها نهائياً وإنما إلى تاريخها، مهتماً بمعنى آخر ببانيها وبمن كان قائماً عليها. يتبع ذلك (على ص١٢٢) قائمة بثمانية دور للحديث، يليها (حتى ص ١٢٩) ذكر الطلاسم والطرائف الأخرى والينابيع الحارة التي يُنتفع بمائها، ومن ثم قائمة

---

(١) الخوانق والربط والأدر: صيغ جمع لـ: خانقاه ورباط ودار قديماً. علماً أن صيغ جمع هذه المفردات المتداولة هي خانقاهات وأربطة ودور.

بالحمّامات (على ص ١٣٠ وحتى ١٣٨) التي توجد في "باطن حلب وظاهرهـــا". يلي ذلك فصل هام (حتى ص١٥٠) يتناول نهر قويق وإمداد مدينة حلب بالمياه (انظر أدناه ص ٤٦٤ وما بعد)، تتبعـــه (علـــى ص ١٥٠- ١٥٣) معلومـــات عـــن الضرائب التي تقوم حلب بتحصيلها، يليها خاتمة الكتاب التي تضمنت ذكر ما مُدحت به حلب شعراً وما وُصفت به نثراً بريشة عدد من الشعراء أو الأدباء أو القضاة المعروفين.

بيد أن هذه المعلومات لن تساعدنا كثيراً إلا فيما ندر، فمع أنها تـــوفّر مادة غنية، إلا أننا لو اعتمدنا على ابن شداد وحده لكانـــت اســـتفادتنا منـــه كاستفادتنا تقريباً من المؤلفين الآنف ذكرهم أعلاه. فالمعلومات الواردة عنـــد ابن شداد لا تظهر أهميتها إلا إذا نُظر إليها بمنظور الحقب الزمنية اللاحقـــة. ولهذا الغرض تُشكل الحقبة التي عاش فيها ابن العجمي وابن الشـــحنة[1]، أي منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، الحقبة الأولى. وتتحدّد التالية بمستهل القرن العشرين من خلال المعلومات الواردة عند الغزي وتتجسّد الأخيرة في العصر الحاضر ممثّلة في ما تبقّى من الأوابد والكتابات المنقوشة.

ويُشكّل ابن الشحنة بطريقة ما جسراً ممتداً ما بين ابن شـــداد وابـــن العجمي، فقد عكف على نسخ مقاطع مطوّلة مما تركه ابن شداد من ناحيـــة، وعمد إلى تحديثها من ناحية أخرى. أي أنه ضمّن ما نقله عن ابن شداد بعض المعلومات المتعلّقة بزمانه، وأهمل أو استبدل ما لم يعد من معلومات ابن شداد

---

(١) قاضي القضاة أبو الفضل محمد بن الشحنة، ولد في حلب عام ٨٠٤هـ/١٤٠٢م وتوفي فيهـــا عام ٨٩٠هـ/١٤٨٥م له مؤلفات عديدة يهمّنا منها هنا: الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلـــب. طبع أكثر من مرة، وعليه إضافات قام بها أبو اليمن البتروني.

مطابقاً لزمانه. كما يساعدنا على فهم أمور عند ابن شداد، يتعذّر فهمها بدونه، ويتمّم على نحو بارع المعلومات التي تركها لنا ابن العجمي.

ونظراً لأنّ مُؤلف ابن العجمي "كنوز الذهب في تاريخ حلب" لم ينشر بعد[١]. فقد كان لابدّ من العودة من أجل الدراسة التحليلية اللاحقة إلى نسخة مخطوطة منه محفوظة في مكتبة الفاتيكان[٢] وإلى ترجمة إجمالية إلى الفرنسية قام بها ج. سوفاجيه J. Sauvaget. وقد اعتمدت الترجمة عموماً هنا ولم يرجع إلى مخطوطة الفاتيكان إلا عندما كان الأمر مثيراً للالتباس. ويتمثّل الفرق بين ابن العجمي وابن شداد، فيما يخص دراستنا الطبوغرافية على الأقل، بالفرق بين الكم والكيف. فابن العجمي لا يتباهى بتقديم قائمة تتضمّن قرابة ٧٠٠ مسجد، وإنما يقتصر على حوالي أربعين جامعاً في المدينة، ويخصّهم بأكثر من أربعين صفحة (من ترجمة ج. سوفاجيه)، يفرد عشرين صفحة منها للجامع الكبير. وعلى نفس النمط تقريباً يتناول ابن العجمي من ثم حوالي خمسين مدرسة تتبعها فصول صغيرة عموماً حول الأبنية الدينية أو الخيرية الأخرى: كمدارس القرآن والحديث، والخانقاهات، والأربطة والزوايا، والأضرحة والمياتم. يتبع هذه الفصول جزءاً من الكتاب يجعل من ابن العجمي شخصية مهمّة بالنسبة لنا ويرفع مرتبته عن سابقه ابن شداد وعن معاصره ابن الشحنة: وهو الفصل الذي يتناول فيه شوارع مدينة

---

(١) عندما أعدّ هذا الكتاب الذي بين أيدينا لم يكن مؤلف ابن العجمي قد نُشر بعد، لكنه صدر حديثاً عن دار القلم العربي في حلب عام ١٩٩٦م.

(٢) تحمل هذه النسخة الرمز Borg. Arabo 235 في مكتبة الفاتيكان، وتجدر الإشارة إلى أنها تفتقر إلى الفصول الخمسة الأولى.

حلب. ففي هذا الفصل يفرد لنا شبكة خطوط فوق المدينة ــ مع أنها غير واضحة في جميع أجزائها ــ نستطيع عليها تحديد الأبنية التي اختفت مع الزمن من جهة وتوضّح من جهة أخرى مواضع مسارات الطرق التي تحوّلت منذ القرن الخامس عشر ومواضع تلك التي بقيت مكانها بالإضافة إلى أهمية هذه الشوارع فيما مضى. أما خاتمة العمل فتتألف من فصول تدور حول القلعة والمحكمة وأسوار المدينة وأبوابها وميدان ركوب الخيل ونهر قويق.

بيد أننا لا نستطيع الالتفات إلى هذه المنشآت وإلى الأبنية الدينية، إلا إذا حاولنا قبل ذلك التعرّف قدر الإمكان على شبكة شوارع مدينة حلب إبان القرون الوسطى المتأخّرة بما يتجاوز الأخبار التي تركها لنا ابن العجمي، وسوف تتضح أهميّتها الفعلية من ثم، عندما نلقي نظرة سريعة على تطور المدينة حتى الفترة التي تشكل مرحلة مبكرة في وصف ابن العجمي والتي تتمثّل في فترة حكم الملك الأيوبي الظاهر غازي الممتدة ما بين عامي ٥٨٢هـ/١١٨٦م و٦١٣هـ/١٢١٦م. ونظراً لأن البحث بالمسائل المعنية هنا والمتعلقة بالفترة التي تعود إلى ما قبل الظاهر غازي غير ممكن، فربما تكفي هنا مراجعة متفحصة لطروحات ونتائج ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١، ص٢٢-١٢٨) في هذا الخصوص.

٧-٣ لمحة موجزة عن تطوّر المدينة حتى إبان القرن الثالث عشر الميلادي

لقد أخذ ج. سوفاجيه J. Sauvaget على نفسه عهداً التزم بموجبه تمثيل تطوّر حلب منذ ما قبل التاريخ وحتى العصر الحديث، وذلك بالرغم من أن المصادر، المخطوطة أو الآثارية، لا تمدّ بما يسمح على تصور مثل هذا التطور من البدايات وحتى إبان القرن الثالث عشر الميلادي. ويُستدل على

الجهد الذي بذله في دراسة هذه الفترات المبكـــرة مـــن خـــلال مخططاتـــه (على اللوحات ٥٢،٥٣،٥٤ من كتابه)، التي تُذكر بشكل أو بآخر بعروض أفـــلام الرسوم المتحركة أو "أفلام الكرتون".

إن مستوطنة خلب أو خلبا أو خلابا أو خلبي (في الآكادية والحثيـــة) أو خرب (في المصرية القديمة)، التي تعود إلى ما قبل العصر الهلنستي والموثقـــة بهذه التسميات في المصادر المخطوطة التي ترجع إلى الألف الثـــاني والأول قبل الميلاد، يحدّد ج. سوفاجيه J. Sauvaget موقعها على هضبة تنهد فـــي الغرب من المدينة المسوّرة، في حي العقبة الذي يرتفع حتى ٢١ م عما يحيط به؛ فهنا يقوم، كما يرى ج. سوفاجيه J. Sauvaget، "تل" حلب، بيد أن هذه الفرضية التي لم تعد قائمة، لأنّ علماء الآثار لم يقدّموا لنا حتى تاريخـــه أي برهان يثبت توضّع العقبة على "تل" فعلاً، لها مـــا يبررهـــا. لأنّ العـــاملين المحددين الذين فرضا نشأة حلب في موقعها، يتمثلان بدون شك في نهر قويق الذي كان يفيض أوائل العام وفي الهضبة الصخرية التي تتربّع القلعة فوقها. فقد أمّنت القلعة في الأزمنة الغابرة حماية الأهالي من الأعداء ومـــدّ النهـــر المدينة بالماء. وعلى أقصر خط يربط بينهما، بين النهر والقلعة، يقوم التـــل، وعلى هذا الخط يمتد المحور الرئيس للسوق الحالي.

وفي العصر الروماني ــ الهلنستي شهدت حلب كما يُـــزعم نهضـــة عظيمة، لأن كل شيء في سوريا شهد ازدهاراً كبيراً فـــي ذلـــك العصـــر. ويفترض ج. سوفاجيه J. Sauvaget، دون الإدلاء بأنها حجـــة دافعـــة، أن سلوقس نيكاتور Seleukes Nikator قد أسّس ما بين عـــامي ٣٠١ و٢٨١ ق.م إلى جانب "التل" مستوطنة بيروة Beroia، التي طالت جزءاً منه. ونظراً

لأنه لابد من وجود أوابد تنسب إلى المدينة الهلنستية للدلالة عليها، فقد افترض ج. سوفاجيه أنه كان لبيروة آغورا ومعبداً وما إلى ذلك من منشآت تميّزت بها المدن التي وجدت في تلك الفترة كالأسوار وغيرها. إلا أن الدليل الفعلي الوحيد على قيام مدينة كهذه يتمثل في شبكة شوارع منتظمة تمتد غربي وجنوبي غربي المدينة المسورة الحالية (حول ذلك انظر رأي المؤلف أ. فيرت E. Wirth على الصفحة ٢٧٦ وما بعد من هذا الكتاب)، إذ لا يوجد أي أثر يدلّ على قيام معبد، كما أنّ افتراض نظام لتغذية المدينة بالماء من قناة حيلان في فترة مبكرة كهذه يفتقر إلى أدنى حجة دامغة، أما عن وجود سور روماني هلنستي، قوامه بالتالي أحجار مربعة صلدة، فيجدر بالمرء عدم تبذير الوقت في التفكير بذلك. إلاّ أننا لو قارنا حلب بدمشق فقط، حيث لا تزال واضحة للعيان الدلائل الصريحة على وجود معبد وسور قديم جداً للمدينة؛ لوجدنا أنه لو كانت حلب محصنة أصلاً في ذلك الحين، لكانت محصنة بسور من الآجر أو اللبن، يجد المرء دليلاً غير مباشر عليه عند ابن شداد، الذي يزعم (في ص١٦ من كتابه) أنه شاهد حجارة من "الآجر الفارسي" في السور الممتد ما بين باب الجنان وباب أنطاكية. فماذا يحدو بنا إلى القبول بأنه كان لحلب أبنية حجرية شمّاء على الدوام؟ إذا كانت لا تزال حتى إبان القرن السادس الميلادي مغمورة في ظل سيادة أنطاكية. وكان التوجه أكثر على الصعيد الاقتصادي في ذلك الحين باتجاه الشرق، نحو وادي الفرات وسبخة الجبول، إلى منطقة قوامها الأبنية الطينية وحسب، تشكل بعض المدن التي تقوم فيها، كدورا الهلنستية وحلبيا والرصافة الجوستانيتين في وضعهما الحالي، استثناءً.

إننا لا نعرف شيئاً عن حلب الرومانية والهلنستية ولا نـرى شـيئاً، ولذلك فإن تعليق ج. سوفاجيه الذي يؤكّد فيه " *أن العصر الروماني وكـذلك الهلنستي قد أضفى في ظل الظروف الآنفة الذكر طابعاً علـى حلـب بقـي واضحاً حتى فترة زمنية قريبة، وميّز البيئة العمرانية، التي وجدت فيما ورثته من التراث نقطة ارتكاز هامة، من خلال الأسوار والقلعة والآغورا وشـارع الأعمدة والمعبد وشبكة المياه، من خلال المنشآت التي تمّ الحفاظ عليها حتـى وقتنا الحاضر وإن كانت قد خضعت إلى تعـديلات نسـبية فـي مظهرهـا الخارجي خصوصاً، ومن خلال الدور والموقع الذين أرادهما مؤسّسو بيـروة لها*"، التعليق الذي يرد في نهاية الفصل (ج. سـوفاجيه، ١٩٤١، ص٥٢) الـذي يتناول فيه المدينة في العصرين الروماني والهلنستي، يمكن أن يكون فرضية جريئة جداً في أحسن الأحوال، إلا أنها على الأرجح لا صحّة لها.

بعد هذا العصر الزاهر الذي من الغريب أنّه لـم يطـرأ أي تـدهور خلاله، باستثناء ما ذكرته المراجع العربية المحلية، والذي يتعذّر وجود أدلّـة مادية عنه، كان لابدّ حسب ج. سوفاجيه من حدوث انحطاط. وحتى يـتمكن من إدراج ذلك في تسلسل منطقي، فقد قسّم الفترة البيزنطيـة إلـى فتـرتين: إحداهما مبكّرة وأخرى متأخّرة، ونسب إلى الفترة المبكرة توسّعاً في المدينـة ونزوح اليهود إليها خصوصاً ونشوء ضاحية في الجنوب الغربي. ومع أنّـه يمكن تقدير أنّ عدداً كبيراً من أهالي حلب قبل الإسلام كان من اليهود بـدون شك ــ بالرغم من أنه لا توجد معلومات دقيقة حول التاريخ المبكر لهذه الفئة من أهالي المدينة ولم يبق هناك سوى الكنيس القديم (دليل ٢٥٥) كشاهد يعـود إلى الفترة البيزنطية ــ إلا أنه لا يمكن تقديم دليل واضح على وجود ضاحية

في الجنوب الغربي قبل دخول الإسلام إلى المدينة. في حين توجد في الشرق والجنوب الشرقي، في الضاحية المعروفة اليوم بقاضي عسكر (محلة ٢٨)، أمام جامع القطاط (دليل ٦١٩)، وفي الضاحية المعروفة اليوم بالسخانة (محلة ٥٨)، في جامع السخانة (دليل ٦١٤)، بقايا أعمدة وتيجان بيزنطية. ومع أنه من الغباء بمكان المبالغة في تقدير قيمتها، إلا أنها توجد في حضرة المدينة من الشرق ومصنوعة من البازلت، ومن الممكن اعتبارها أدلّة على ارتباط حلب شرقاً بمناطق جبلي الحص وشبيط البازلتية. فربما وُجدت هنا في الجهة الشرقية ضواحي في الفترة البيزنطية، أما عن وجود ضاحية في الجنوب الغربي، على مقربة من باب قنسرين، فمن الأولى أن يُرد إلى الفترة الإسلامية المبكرة، التي نشأت فيها بالتأكيد ضاحية على الطريق المؤدي إلى قنسرين، عاصمة شمالي سوريا في ذلك الحين، خاصة أنّ المصادر التي اعتمدها ج. سوفاجيه J. Sauvaget (ابن شداد، ص٢٨ وابن الشحنة ص٥١ وما بعد) تميل إلى هذا الاعتقاد. ويتبدد افتراض ج. سوفاجيه نهائياً عندما يقتنع المرء بملاحظة على هامش مؤلف ابن الشحنة (ص٦٦)، تدور حول جامع ضاحية الرمادة، التي وجدت شرقي المدينة بدون شك (انظر ص٢٦٨ وما بعدها)، "كان يُدق به الناقوس لجماعة النصارى[1]، لدعوتهم إلى الصلاة، وكان معروفاً باسم قديس عظيم".

---

(١) إلى هنا ينتهي كلام ابن الشحنة عن جامع ضاحية الرمادة، أما ما تبقّى من كلام ابن الشحنة فيتعلّق بجامع آخر نسبه المؤلف لالتباس الأمر عليه إلى جامع ضاحية الرمادة. فابن الشحنة يقول: "وفي الرمادة جامع تُقام به الخطبة يُعرف بالبَخْتي (٣). وببانقوسا جامع تقام به الخطبة يعرف بعيسى الكردي [الهكاري – انظر الطباخ ج٤ ص ٢٧٤] كان شحنة الشرطة (٤)

إن الحملتين اللتين شنّهما ملك الفرس كسرى أنوشروان على سوريا في عامي ٥٣٩ و ٥٤٠م أدّتا، برأي ج. سوفاجيه، إلى تدهور الأحوال. فأنطاكية المدينة التي فاق نشاطها جميع المراكز الحضرية الأخرى سقطت في يد الفرس الذين دمّروها تدميراً مريعاً ورحّلوا الفئة الفاعلة اقتصادياً من سكّانها إلى مدينة قزوين [إيران]، ولم تخرج حلب أيضاً من هذه المعمعة دون أضرار. بيد أن ذلك لم يتم، على ما يبدو، إلا في الحملة الثانية التي استهدفت المدن الأقل أهمية، بعد أن استولى ملك الفرس في الحملة الأولى على ثروات أنطاكية وأفاميا وحمص. وإذا رجعنا إلى وصف بروكوبيوس Procopius (ق٢، ج٧، ص٧-١٢) لهذه الحملة، نجد في سياق الوصف أن حلب لم تكن غنيّة إطلاقاً وأنّ أسوارها لم تكن موضع ثقة أهالي حلب، الذين فرّوا قبل قدوم كسرى إلى القلعة واحتموا بها. كما نجد أن الفرس قد عمدوا إلى حرق المدينة، مع أنه كان هناك سابق اتفاق على دفع فدية. وإذا كان ذلك صحيحاً، فسيكون دليلاً على أبنية قابلة للاحتراق قامت في المدينة، دليلاً على أسقف وإكساءات خشبية، وربما على سوق وجد قبل السوق الحالي وشُيّد كله من الخشب، كان لا يزال كله أو معظمه على الأقل في القرن الثاني عشر الميلادي (انظر أعلاه ص١٩٠) مشيّداً بالخشب.

وقد تبع هاتين الحملتين سلامٌ "أبديّ" بين الفرس والبيزنطيين، لم يكن لزاماً على حلب خلاله أن تتقهقر قليلاً أو كثيراً، كما اعتقد ج. سوفاجيه. فالمصيبة التي حلّت بأنطاكية، التي لم تقم لها قائمة من بعد ذلك إطلاقاً، لم

بحلب". وعلى هامش كتاب ابن الشحنة يرد تحت رقم (٣): "وكان يدق به الناقوس لجماعة النصارى" وتحت رقم (٤): "وكان يُعرف بقنّيس عظيم".

تُشكل مصيبة في نفس الوقت لمدينة ثانوية كحلب، بل على العكس تماماً. فبعد التحرّر من ظلّ سيادة أنطاكية على سواها وفي ظل حكم جوستانيان الذي لم يُلحق أي ضرر بسوريا، والذي يعتبر ج. سوفاجيه (ص ٥٥) أن سياسته "بالية وماكرة وخبيثة " مجارياً في ذلك التاريخ "السري" الذي وضعه بروكوبيوس Procopius ومقتبساً كلمات ف. لوت F. Lot (١٩٢٧، ص١١)، تمكّنت الأقاليم الشرقية في سوريا للتوّ من تطوير نفسها. لقد حقّق جوستانيان سلاماً في البلاد من خلال سياسته الدينية ووفر أمناً على الحدود الصحراوية بفضل سياسته العسكرية، تسنّى للزراعة أن تتطوّر (قارن هـ. غاوبه H. Gaube ١٩٧٩، ص١٨٧-١٩٦؛ ١٩٨١، ص٩٣-٩٨)، وهي ظروف مثالية لمدينة مثل حلب، اتجه توجّهها الاقتصادي الطبيعي نحو هذه المناطق. وفي ذلك تناقض تام مع أطروحة ج. سوفاجيه حول مدينة حلب البيزنطية ولا يصب في صالحها.

وحول تطوّر المدينة بين عامي ١٥هـ/٦٣٦م و٢٢٢هـ/٨٣٧م، أي في القرنين الأول والثاني الهجريين، لا يوجد عند ج. سوفاجيه الشيء الكثير. لقد استمرت حلب البيزنطية الرومانية الهلنستية في تطوير ذاتها. فقد شُيّد الجامع الكبير مكان الآغورا، وهذا ما ينفرد به ج. سوفاجيه مخالفاً بذلك جميع المصادر التي تخبرنا، كما جاء عند ابن شداد مثلاً، أنّ *"موضع الجامع كان بستاناً للكنيسة العظمى في أيام الروم..."*. كما شُيّد ـ حسب ج. سوفاجيه ـ مصلّى بالإضافة إلى ذلك. في هذا الخصوص يقرّ في حاشيته (رقم ٢١١) بأنّ *"ربط إنشاء المصلّى بالأمويين لا جدوى منه بالفعل"*، لكن إنشاء هذين الجامعين (أحدهما مكان بستان وآخر أنشئ بعده بحوالي ٢٠٠ سنة) ترتّب عنه " تغيير

واضح في مخططات الأسواق رافقه تحول مميز في هيئتها المعمارية " (ص٧٦). وبدون الاعتماد على أي مصدر يتعلّق بالفترة المعنية يتحدّث ج. سوفاجيه J. Sauvaget عن انتقال سوق الخضار وسوق الطحين وعن تغييرات في الأسواق وعن ابتكار نمطين معماريين جديدين، عن ابتكار الخان والقيسرية. والخان عنده ليس أكثر من صورة مصغّرة عن الآغورا (ص٧٧) أما القيسرية، التي كانت في القرن الثاني عشر الميلادي عبارة عن مبنى منفتح على فناء داخلي (ابن جبير، ص٢٥٢)، فهي عنده نسخة عن البازيليكا الرومانية، أعطى مثالاً عنها مشكوكاً فيه من خلال الشكل رقم ٢١ (ص٧٩) يعود إلى القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين. وبذلك تستمر حسب ج. سوفاجيه حلب، التي وجدت قبل الإسلام، على قيد الحياة بعد دخوله المدينة.

إن القرون التي تلت هذه الفترة المظلمة المبكرة القليلة التوثيق والمثيرة للجدل فقط تفصل بينها وبيننا. وحول هذه القرون أيضاً لا يمكن أن نضيف إلى معرفتنا الكثير. وبتحريف كلام الفردوسي[١] (ج٧، ص١١٦) عن الأرسكيين[٢] يمكن القول: إننا لم نتمكن من التعرف على أكثر من اسمهم. لقد اتسمت بانتشار البلبلة والخراب والفاقة والحرمان في مناطق واسعة، ولا نستطيع دراستها إلا بالعودة إلى المعلومات الفنية التي توفّرها آثار ومصادر

---

(١) أبو القاسم منصور الفردوسي، شاعر الفرس الأكبر، ولد ٣٢٩هـ/٩٤٠م وتوفي ٤١١هـ/١٠٢٠م، مؤلف ملحمة الشاهنامه الشهيرة.

(٢) سلالة حكمت فارس قبل الساسانيين بعدة أجيال يسميهم الفردوسي " أشكانيان" ويسميهم الطبري "ملوك الطوائف" (كما يرى هـ. غاوبه).

العصر المملوكي. لكنّه ينبغي قبل الوصول إلى هـذه المرحلـة استعراض الأحداث التي تحكّمت في تطوّر المدينة، وكـذلك تقـارير شـهود العيـان الموضحة والمحدّدة والمميزة لها التي تمّ تناولها أعلاه (ص ١٩٠).

لقد تلقّت حلب أول ضربة موجعة في عام ٣٥١هـ/٩٦٢م، عنـدما احتلّ البيزنطيون المدينة وأضرموا النيران فيها وعاثوا في جنباتهـا فسـاداً، وقاموا بقتل عدد كبير من سكّانها وبزج العديد في السجون، أما كيف بـدت حلب بعد هذا الدمار الذي حلّ بها لأول مرة ؟ فذلك ما نستطيع تلمّسـه فـي وصف ابن حوقل الذي أُوجز فيما سبق (ص ١٩٠). وبعد فترة قصـيرة مـن الهدوء، يُنسب إليها ما نجده حول حلب عند المقدسي (انظـر ص١٩٠)، الـذي يقدّم صورة إيجابية هامة عن واقع حلب، تتابعت الغزوات والاشتباكات. فقد خضعت حلب ما بين عامي ٣٨١هـ/٩٩١م و ٤٧٩هـ/١٠٨٦م أكثر مـن عشرين مرة إلى محاصرة أو اسـتيلاء (ج. سـوفاجيه، ١٩٤١، ص٩٥)؛ لكـن عواقبها لم تكن كما يبدو وخيمة كعواقب الاحتلال البيزنطي الأول، مـع أنّ شهود العيان الذين دوّنوا أعمالهم في منتصف القرن الحادي عشر المـيلادي (ناصر خسرو وابن بطلان، انظـر ص١٩١) لم يتطرّقوا في كتاباتهم إلى الـدمار. وبالرغم من ذلك فقد كانت تلك المدينة كما يفترض مختلفة عن التي نستطيع التعرّف عليها إلى حدّ ما، بيد أنّه لم يبق هناك أدلّة مادية تعود إلى مـا قبـل القرن الثالث عشر الميلادي إلا فيما ندر.

ثم جاء عام ٥٢٢هـ/١١٢٨م ليجلب معه التحوّل الجذري. فقد تسلّم الزنكيون الأتراك الأصل مقاليد الحكم في حلب وبعد زوال الخطر المحـدق بالمدينة من جرّاء الحملات الصليبية الذي تزامن مع وفـاة مؤسـس الدولـة

الزنكية عام ٥٤١هـ/١١٤٦م، بدأ ولده نور الدين (٥٤١هـ/١١٤٦م - ٥٦٩هـ/١١٧٤م) إعادة بناء مدينة حلب. وقد طالت أعمال البناء في عهده جميع قطّاعات المدينة وشملت المزارات والقلعة والمدارس وشبكة المياه والقساطل وسور المدينة وأبوابها والأربطة والبيمارستان وقصراً فوق [مدخل] القلعة والجامع الكبير والزوايا ودار للحديث إضافة إلى أبنية عديدة في سوق المدينة.

بعد موت نور الدين بفترة وجيزة تداعت الدولة الزنكية، وعندما آل أمر حلب إلى صلاح الدين الأيوبي عام ٥٧٩هـ/١١٨٣م نصّب ابنه الظاهر غازي حاكماً ومن ثم ملكاً عليها بعد عام ٥٨٢هـ/١١٨٦م. واستمر الظاهر غازي في اتباع سياسة نور الدين، ودخل تاريخ حلب كثاني أكبر باني للمدينة. وقد خلّد ابن شداد آثاره وآثار من جاء بعده من الأيوبيين في المدينة. لقد بلغت حلب في ذلك الحين كما يفترض أوج تطورها القروسطي. ولو لم تكن المعلومات الواردة عند ابن شداد غير دقيقة، كالقائمة المتضمنة قرابة ٧٠٠ مسجد مثلاً (انظر أعلاه ص ١٩٨ ومابعد)، التي لا تفصح، سوى عن الإشارة إلى وجود عدد كبير جداً من المساجد في المدينة آنذاك، إلا قليلاً ـــ حتى عندما يقارن المرء عدد المساجد الوارد عند ابن شداد (٧٠٠ مسجد) بعدد المساجد في مستهل القرن العشرين الميلادي (٢٥٠ مسجد) الوارد عند الغزي في معرض كلامه عن المساجد، وينسب ذلك إلى تقدير إجمالي لعدد السكان: (في عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م) كان هناك ٢٥٠ مسجد لـ ١٠٠ ألف نسمة، (قبل عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م) كان هناك ٧٠٠ مسجد لـ ٢٠٠ ألف نسمة ؟ـ، ولو لم

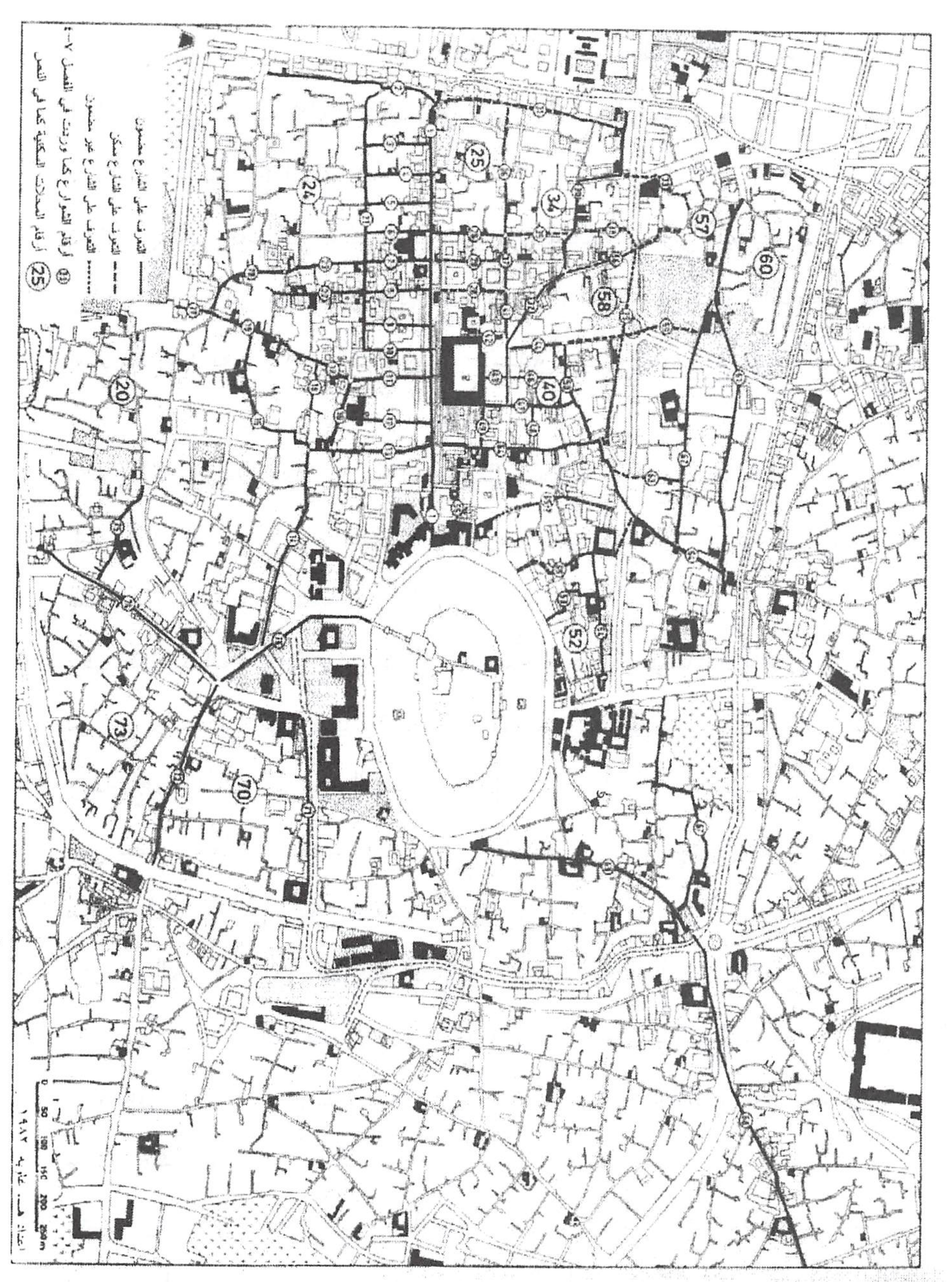
تمر المدينة بفترة قلاقل جديدة في أيام ابن شداد، لكان يجدر القيام بمحاولة معمقة لإعادة تصور المدينة التي وصفها لنا ابن شداد.

لكن في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م استولى المغول على المدينة. لقد نُفذ حكم الإعدام في آخر أيوبي، وبعد انتصار المماليك على المغول في موقعة عين جالوت قاموا في نفس العام بضم المدينة إلى دولتهم التي اتخذت من القاهرة عاصمة لها. وفي نهاية القرن الثالث عشر الميلادي أعيد بناء القلعة وفي منتصف القرن الرابع عشر الميلادي بدت حلب كما لو أنها تمكنت نسبياً من استعادة مجدها، ويدل على ذلك ما نجده عن ابن بطوطة (انظر ص ١٩٤ وما بعد)، الذي زار حلب في عام ٧٥٦هـ/١٣٥٥م، بعد أن كان الطاعون قد فتك بسكانها فتكاً قبل خمسة عشر عاماً فقط. وقد استمر هذا التطور الملحوظ حتى عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م، ويستدل على ذلك من خلال الآثار التي تعود إلى ما قبل عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م، الموزعة بشكل جيد على رقعة المدينة (قارن خارطة رقم ٢ بالشكل رقم ٥٨)، والباقية بحالة جيدة حتى اليوم. ففي عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م تعرضت حلب مرة أخرى إلى ضربة موجعة، عندما استولى عليها تيمورلنك وتركها عرضة للسلب والنهب ثلاثة أيام متتالية. وبرغم النكبة الأليمة التي حلت بالأهالي إلا أن عملية السلب والنهب لم تترك كما يبدو آثار ملحوظة على ملامح المدينة. ولو كان الأمر خلاف ذلك لانعكست صوراً عنه في كتابات القلقشندي (انظر أعلاه ص١٩٥)، الذي كان كما يُفترض على اطلاع واسع بالأوضاع الحقيقة في أيام زمانه، بيد أن وصفه لمدينة حلب يعتمد أساساً على وصف العمري (ت: ٧٤١هـ/١٣٤١م).

٧ـ ٤ حلب في القرن الخامس عشر الميلادي: شوارع المدينة
(شكل رقم ١٧)

بعد القلقشندي بفترة قصيرة بدأ ابن العجمي (ت: ٨٨٤هـ/١٤٧٩م) وابن الشحنة (ت: ٨٩٠هـ/١٤٨٥م)، اللذان تؤرخ كتاباتهما أواخر العصر المملوكي، بتدوين أعمالهما. وفي حين يشكّل ما أخذه ابن الشحنة من معلومات عن ابن شداد الجزء الهام فقط من عمله، فإن ما تركه لنا ابن العجمي من وصف معاصر للمدينة وأوابدها يشكل مصدراً حول طوبوغرافية حلب في القرون الوسطى المتأخرة.

وبالرغم من أن العديد من المعلومات التي يوردها قد وجدت مكاناً لها في الدليل الملحق بهذا الكتاب وتم إسقاطها على الخارطة التاريخية (خارطة رقم ٢)، فقد أردنا هنا تأويل الفصل الحادي عشر من مؤلفه "كنوز الذهب" الذي يتخذ من شوارع حلب موضوعاً له (ابن العجمي: ص ١٣٥-١٦٠). ولتوضيح نتائج هذه الدراسة فقد تم اسقاطها على خارطة خاصة بها (شكل رقم ١٧). وقد رأينا أنه لا داعي للمقارنة بمحاولة مبكرة في هذا المجال قام بها د. سورديل D. Sourdel عام ١٣٧١هـ/١٩٥٢م فالاختلافات تدل على نفسها.



شكل رقم (١٧): حلب في القرن الخامس عشر الميلادي: شبكة الشوارع

١ يبدأ ابن العجمي بالقصبة أي بالشارع الرئيس، الذي يقود المرء من باب أنطاكية إلى تحت القلعة ويشكل المحور الرئيس للسوق الحالي. ثم يعدد بعد ذلك الشوارع المتفرعة عنه.

٢ فجنوبي باب أنطاكية امتد درب البزادرة محاذياً لسور المدينة من الداخل.

٣ وإلى الشرق من ذلك تفرع باتجاه الجنوب درب الزيدية، المسمى على اسم مدرسة تقع فيه، ويفترض أن يتطابق مبناها مع جامع البزاز (دليل ١١).

٤ وإلى الشرق منه امتد درب ابن كزلك، حيث يقوم مسجد يعود إنشاؤه إلى عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م (دليل ١٢) [يعرف حالياً بمسجد السيد هو]، وتشير الكتابات الموجودة عليه إلى تاريخه.

٥ وفي درب الحطابين كان هناك مدرسة وخانقاه. بالنسبة للمدرسة فيقصد بها [المدرسة المقدمية] (دليل ٢٦)، أما الخانقاه فلا يوجد أي أثر يدل عليه. وخارج هذا الدرب من الجنوب هناك مسجد أنشأه محمد بن رفاع [ابن] أبي نصر عام ٦١٤هـ/١٢١٧م. ولا يمكن إلا أن يكون نفس مسجد محرم (دليل ٤٣٧) المؤرخ بهذا التاريخ.

٦ ودرب الخراف، هو الدرب الذي قامت فيه بوابة الكنيسة التي أصبحت مدرسة [المدرسة المقدمية] (دليل ٢٦)، قبل أن يحول باب المدرسة إلى درب الحطابين (دليل ٧٧٧). وفي رأس هذا الدرب كان هناك جامع أيام ابن شداد. وفي هذا الدرب قامت منازل بني زهرة.

٧ وفي درب السبيعي يقوم البيمارستان الذي أنشأه نور الدين [البيمارستان النوري] (دليل ٤٤). وفيه قام أيضاً مسجد ابن زريق

(دليل ٤٩) [مسجد الشيخ عبد الله]، ولا يزال اسم أبو سالم محمد بن علي بن أحمد بن عبد اللطيف بن زريق محفوظاً في كتابة منقوشة فيه لا تزال مقروءة.

٨ والتعرف على درب حمام عتاب التالي شرقاً لا يعترضه أية صعوبة، فلا تزال أطلال هذا الحمام (دليل ٥٠) باقية.

٩ أما الدرب التالي درب الدهانين فقد امتد وسط البقعة التي أنشئ عليها خان الجمرك (دليل ٨٩) فيما بعد، وكان فيه خان الدهان وحمام ودار زكاة ومرتفع من الأرض كان يعرف بتل فيروز [سوق الصاغة القديم(١)].

١٠ وإلى الشرق أيضاً امتد درب الحصارين، الذي وُجد فيه مطهرة ومسجد واسع عمره [ابن الأمير] سابق الدين عثمان في عام ٦٠٥هـ/١٢٠٩م، بالإضافة إلى مسجد معلق كان مهدماً.

١١ وإلى الشرق أيضاً هناك درب بدون تسمية يحدد مكان الدربين السابقين الذين يصعب تحديد مكانهما في خضم الأبنية التي تم الحفاظ عليها. وفي هذا الدرب حمامان عرفا بحمام الست. أحدهما كان خارج نطاق الاستخدام منذ أيام ابن العجمي، أما الثاني فهو حمام النحاسين (دليل ١١٠). بالإضافة إلى ذلك فقد قام في هذا الدرب فندق [عيشة] ومسجدان أحدهما اندثر من زمن بعيد.

---

(١) يقول ابن العجمي: وكان سوق الصاغة القديم بالقرب من حمام الست وكان يقال له تل فيروز لأنه كان تلاً كذا رأيته في بعض كتب الأوقاف.

١٢ ويلي الدرب السابق درب الدلبة، الذي وجد فيه قبل أيام ابـن العجمـي سجن وحمام [العفيف] ومسجد. أما في زمان ابن العجمـي فكـان فيـه حمامان ومسجد معلق.

١٣ ويحدد درب الحدادين مكـان الأبنيـة التـي قامـت فيمـا مضـى[١] (فقد امتد وسط البقعة التي أقيم عليها فيما بعد خان العلبية، دليل ١١٥)، فهنا قامت المدرسة السفاحية التي لا تزال قائمة (دليل ٣٩١). كما قام في هذا الدرب مدرسة أخرى (المدرسة الحدادية) ومسجد بالإضافة إلـى حمـام [ميخـان] بالقرب من المدرسة السفاحية.

١٤ ومع درب الاسفريس يبتعد ابن العجمي عن محور السوق الرئيس، ومع أنه يشير إلى أنه سبق وحدد مسار هذا الدرب في موقع آخر من مؤلفه، إلا أننا لم نعثر عليه في النسخة التي رجعنا إليها[٢]. ومع ذلـك يمكـن تحديد مكان هذا الشارع/ الدرب، فابن الشحنة يشير في كتابـه (ص ٦٩) إلى أن جامع التغري بردي [جامع الموازيني] (دليل ٣٩٠) يقع على مقربـة من درب الاسـفريس. ونحـن لا نؤيـد ج. سـوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١، ص٦١) في اشتقاق كلمة اسفريس عن اللغة اليونانية القديمة من

---

(١) يتطابق درب الحدادين مع درب الفرابين، أما الدرب الذي اخترق البقعة التي يقوم عليها خان العلبية فمن المفترض أن يكون درب الدلبة.

(٢) ينبغي التذكير هنا بأنّ المؤلّف هـ. غاوبه H. Gaube قد اعتمد في قراءته لنص ابن العجمي على نسخة الفاتيكان وترجمة ج. سوفاجيه J. Sauvaget، والمعـروف أن نسـخة الفاتيكـان ينقصها الفصول الخمسة الأولى من مؤلّف ابن العجمي. لذلك قد يكون ابن العجمي قـد حـدّد مسار درب الاسفريس في أحد هذه الفصول الخمسة، ولكن قد يكون أيضاً في موقع آخر لـم يهتدِ إليه المؤلف.

كلمة بساليس Psalis التي تعني القبو أو القوس أو قبة السماء مجازاً، وإنما نتوقف عند ياقوت (ج ٢٤، ص٧١٣) حيث يرد ذكر ميدان اسفريس في أصفهان (قارن هـ. غاوبه H. Gaube و أ. فيرت E. Wirth، ١٩٨٠، ص٥٠)، الذي أصل تسميته ميدان اسب ريس Asp-res وتعني ميدان سباق الخيل، ولنقارن ذلك مع ما نعرفه عن حلب قبل القرن السادس عشر الميلادي، فقد امتدت آنذاك مكان جامع الخسروية [دليل ١٥٩] وعلى نطاق واسع حوله مساحة خالية واسعة الأرجاء، كانت ربما ميداناً لركوب الخيل، فيكون بذلك قد تحدد موقع الاسفريس هنا (قارن أيضاً ما ورد أدناه ص٢٥٦). ومن المفترض أن يكون شارع الاسفريس قد امتد في اتجاه شرق غرب، ومنه تفرع الشارع التالي ذكره (شارع رقم ١٥)، من بداية الاسفريس بالضبط باتجاه جامع منكلي بغا [جامع الرومي] (دليل ٤٠٤)، وبالتالي فإن شارع الاسفريس، هو الشارع الذي ينطلق من عند المدرسة السفاحية (دليل ٣٩١) باتجاه الشرق، أو هو شارع آخر انطلق فيما مضى في نفس الاتجاه واتخذ مساراً مختلفاً إلى حد ما.

١٥ وبالنسبة للدرب المتفرع عن درب الاسفريس باتجاه جامع منكلي بغا (جامع الرومي، دليل ٤٠٤) فربما كان في ذلك الوقت على هيئة أخرى أيضاً. وفي هذا الدرب كان هناك مسجدان وحمام وتكية. وعلى أنقاض أحد هذه الأبنية يقوم على الأغلب جامع صفي الدين (دليل ٤٠٥).

١٦ ويمكن التعرف على درب بني السفاح من خلال المدرسة السفاحية (دليل ٣٩١) التي توجد فيه. ومن المفروض أن هذا الشارع قد اتخذ في

ذلك الحين مساراً غير هذا المسار المائل الحالي، لأن الأقسام الغربية من المدرسة ثانوية.

١٧ ويؤدي درب بني سوادة إلى البيمارستان الكاملي (دليل ٤٠٠)، ولذلك فالتعرف عليه لا يعوقه عائق. ويتحدد اتجاه مسار هذا الشارع الذي لا ينطبق أصلاً مع اتجاه شمال جنوب تماماً من خلال امتداد واجهة البيمارستان الكاملي، وفي هذا الشارع قام مسجد طغرل، الذي يتطابق على الأغلب مع مسجد ميرو (دليل ٣٩٥) قبل تجديده، لأن الجامع كان قد جدد في عام ١٢٣٨هـ/١٨٢٣م ويمكن اعتبار أجزاء منه مملوكية علاوة على ذلك. وقام فيه أيضاً مسجد منتخب الدين أحمد [بن] الإسكافي [وهو نفس مسجد الشيخ حمود حالياً] (دليل ٤٠١)، ولا تزال هناك على واجهته كتابه تؤرخ ابن الإسكافي. وقام فيه أيضاً مسجد المحصب [جامع الكريمية حالياً] (دليل ٤٠٢).

١٨ ومن الدرب السابق تفرع درب البنات إلى الشمال من البيمارستان الكاملي مقابل خان القاضي (دليل ٤١٨)، وكان فيه مسجد أنشأه بني شنقش (دليل ٣٩٨) وخانقاه. ومن المحتمل أن يكون هذا الدرب قد امتد فيما مضى ليتصل بالدرب [المودي من الاسفريس إلى جامع منكلي بغا] (درب رقم ١٥ في تصنيفنا) لأن قناق راغب آغا (دليل ٣٩٢) أحدث عهداً من العصر الذي نتناوله.

١٩ ويشكل درب الرحبة استمرارية الشارع (١٧) [درب بني سواده] باتجاه الجنوب، حيث المدرسة الأسدية (دليل ٤١٣) ومسجد [ابن] الطرسوسي (دليل ٤١٢).

٢٠ يلي ذلك ذكر قلعة الشريف. ولا يقصد ابن العجمي بذلك شارعاً معيناً وإنما محلة سكنية تتصل بباب قنسرين وتقع إلى الجنوب الشرقي منه.

٢١ ولتحديد موقع درب الزجاجيين لابد من الاعتماد على المعلومات الواردة عند ابن العجمي دون غيرها، ففي هذا الدرب قامت المدرسة الزجاجية، التي تعد أقدم مدرسة في حلب والتي كانت مهدمة في زمان ابن العجمي. كما قام هنا إلى الغرب من المدرسة مسجد أنشئ في ظل حكم الملك العادل وفي ولاية أحمد بن عبد الله الشافعي، وهو نفس مسجد خان الطاف (دليل ٤٢٥)، الذي يلحظ من كتابة منقوشة تعود إلى عام ٥٥١هـ/١١٥٦م أنه بني بأمر من الملك العادل في ولاية أحمد بن عبد الله الشافعي. وتبعاً لذلك فقد امتد درب الزجاجيين موازياً للمحور الرئيس للسوق إلى الجنوب منه، وقامت المدرسة الزجاجية على العقار [الذي أقيم عليه فيما بعد خان أحمد باشا] (دليل ٤٢٤).

٢٢ ويبدأ درب بني الخشاب من رأس درب الزجاجيين [الشارع رقم ٢١] باتجاه باب قنسرين. وكان فيه مكتب أيتام ومزار [قاعة الجوهري] ومسجد [ابن مشكور] حول إلى حبس في ذلك الحين، كما كان فيه بيوت بني الخشاب وتربتهم. ويتم تحديد مكان هذا الدرب بوضوح من خلال تربة الخشابية (دليل ٤٢٩). إلا أن ما يثير الجدل أننا لا نعرف فيما إذا كان هذا الدرب في القرن الخامس عشر الميلادي قد انعطف جنوبي تربة الخشابية (دليل ٤٢٩) ليلتقي عند حمام الجوهري (دليل ٤١٥) بالشارع رقم (١٧) [درب بني سوادة] أم استمر باتجاه الجنوب ماراً بجامع الكختلي

(دليل ٤١٠) ليصل إلى باب قنسرين. ويبقى كلا الاحتمالين وارداً، وإن كان وجود الزقاق الممتد جنوب حمام الجوهري في ذلك الحين مؤكداً .

٢٣ ولا يمكن تحديد موقع درب الخانقاه بثقة مطلقة. فقد امتد هذا الدرب باتجاه "الجرن الأصفر" الذي قام عنده الخانقاه الذي سمي الدرب باسمه. وبعد هذا الجرن وجدت تربة الخشابية (دليل ٤٢٩)، وتبعاً لذلك فقد امتد هذا الدرب بالقرب من الدرب السابق [درب بني الخشاب]. ولأن ابن العجمي يذكر عقب هذا الدرب حيّ الجلوم كذكره قلعة الشريف في إثر ذكره الشارع رقم (١٩) [درب الرحبة] فلابد من البحث عن هذا الشارع بين درب بني الخشاب وبين الجزء المتبقي من حي الجلوم، ومن المحتمل جداً أن يكون الشارع المؤدي من جامع جلبي باشا (دليل ٤٢٧) إلى باب قنسرين هو الدرب الذي نبحث عنه؛ كما يفترض أن يكون الخانقاه قد قام فيم مضى على أرض جامع جلبي باشا (دليل ٤٢٧) أو على أرض جامع الأصفر (دليل ٤٣٣). ويمكن الاستدلال على مكان الشارع من كتابات ابن شداد أيضاً (ص ١٤٨ وما بعد، راجع أيضاً ما ورد على ص٤٧٥)

٢٤ ثم يتطرق ابن العجمي بعد ذلك مباشرة إلى ذكر حي الجلوم، أي المنطقة الواقعة غربي الشارع (٢٣) وجنوبي الشارع (٢١). وقد كان هنا في ذلك الحين مساجد عديدة أما حمامات هذا الحي هذا الحي فكانت مهدمة.

٢٥ ومع ذكر الجلوم يكف ابن العجمي عن تناول الجزء الجنوبي الغربي من المدينة القديمة ويتحول من ثم إلى المناطق الموجودة شمالي المحور الرئيس للسوق ويتناول في البداية حي العقبة (عقبة بني المنذر)، الذي يقوم على "تل" حلب (انظر ص٢٠١)، مشيراً إلى أن هذا الحي أحد أفضل أحياء

المدينة لما يتمتع به من هواء نقي ومنوهاً إلى أن هذا الحي لا يعتمد في مياه الشرب على قناة حيلان وإنما على صهاريج يجمــع فيهــا المــاء. ويتطرق إلى ذكر حمام [بزدار] (دليـل ١٦) وحمام آخر وإلى ذكر جــامع القيقان (دليل ٤) وثلاثة مساجد أخرى، في أحدها كتابة كوفية، كما يتطرق إلى ذكر مسجد المغاربة الذي توفر نوافذه إطلالة رائعة علــى الجــزء الجنوبي من المدينة (وهو نفس جامع الكيزواني ــ دليــل ١٨). وإلــى ذكــر مسجد قديم بالقرب من حمام بزدار (وهو نفس جامع الكمالية - دليل ١٩).

٢٦ وفــي درب ابــن الحكــم قــام حمــام الخواجــا وجــامع الخواجــا (دليل ٣٢). وكان فيه مسجد عند بدايته وآخر إلى الشــمال مــن جــامع الخواجا. وقد قام حمام الخواجا على العقار الذي أقيم عليه فيما بعد حمام الجديد (دليل ٣٨) مقابل جامع الخواجا الذي لا يزال في حالة جيدة، والذي يقوم إلى الشمال منه مسجد [ديك العرش] (دليل ٣٤) وإلى الجنــوب منــه مسجد عند بداية الدرب (دليل ٣٠) [يذكر ابن العجمي أنه كانت على هذا المسجد كتابة تدل على أن بانيه رجل يدعى عجلان وعلى أنه جدد على يد شــخص يــدعى علي الصايغ وأن فيه نخلة...]، والتعرف على هذا الدرب لا يعيقه عائق.

٢٧ و٢٨و٢٩ وفيما يلي الدروب الثلاثة، التي تلي عند ابن العجمي درب ابــن الحكم، فليس بالإمكان سوى تخمين مواقعها. إذ ربما يتطابق الشارع رقم ٢٩ (على الشكل رقم ١٧) مع درب الطير، لأنه يشــكل اســتمرارية شــمالي محور السوق للشارع رقم ٧ (على الشكل رقم ١٧)، الذي عُرف أيــام ابــن العجمي بدرب السبيعي لكنه عُرف قبل ذلك بسوق الطير العتيق (ابن شــداد ط ٢، ص ١٤٧). أما بالنسبة للدربين الآخرين، درب مسجد الجورة ودرب

الشحام، اللذين يكتفي ابن العجمي بذكرهما دون الإدلاء بأيــة معلومــات أخرى، فمن المفترض أنهما امتدا شــمالي أو شــرقي درب الطيــر وأن يتطابقا مع الشارعين رقم ٢٨[١] و٢٩ على الشكل رقم ١٧ (قارن الشــارع رقم ٢٨ مع الشارع رقم ٣٧ التالي ذكره)[٢].

---

(١) تلتبس الأمور أحياناً على المؤلف في فهمه للنصوص العربية فيقع في خطأ يجرّه إلى أخطــاء جسيمة لا يمكن التغاضي عنها فعلى نفس الصفحة (ص٨٣ في النسخة الأصلية) يقع بداية في التباس مضاعف خلال تأويله لنص ابن العجمي عندما يترجم درب " الشــحام" (شــارع ٢٨) بدرب " تجار المواد الدسمة" ثم يترجم درب " السمّانين" (انظر ما ورد في شارع ٣٧) بدرب " تجّار المواد الدسمة" أيضاً. ويبدو أنه فهم من " الشحام" و " السمانين" الشحم والسمن معتبــراً كليهما مواداً دسمة واكتفى بذلك إلا أن الأمر لا علاقة له بذلك لا من قريب ولا من بعيد . وقد جرّه هذا الالتباس إلى خطأ جسيم عندما أراد أن يقتنع ويقنعنا بأن الدربين واحد. وبدلاً من أن يحاول تحديد موقعيهما ذهب إلى تحديد موقع درب واحد.. وهذا جرّه إلى أخطاء أخرى خلال تحديد الدروب الأخرى المتعلّقة بهذين الدربين.

(٢) إن هذه الافتراضات لا يمكن البرهان على صحتها ولابد من لفت الانتباه إلى الأمور التالية : يفترض المؤلف هــ. غاوبه H. Gaube أن الدروب الآنفة الذكر قد امتدت إلى الشرق مــن درب ابن الحكم (دليل ٣١) وقد أصاب في ذلك لأن ابن العجمي يتنــاول الــدروب الأخــرى (جنوبي محور السوق) مبتدئاً من الغرب باتجاه الشرق، لكنه أخطأ في تحديد مواقعهــا. فــابن العجمي يذكر بعد درب ابن الحكم درب مسجد الجورة فدرب الشحام ثــم درب الطيــر، أمــا المؤلف هــ. غاوبه فيسقط درب الطير على الشكل رقم ١٧ إلى الشرق من درب ابن الحكــم مباشرة، ودرب الشحام إلى الشرق بعد درب الطير، مناقضاً بذلك ما ورد عند ابــن العجمــي ومتغاضياً عن تمثيل درب مسجد الجورة على الشكل المذكور.

يفترض المؤلف هــ. غاوبه ثمة علاقة مكانية بين سوق الطير المذكور عند ابن شــداد ودرب الطيــر الوارد ذكره عند ابن العجمي مهملاً المسافة الزمنية بينهما ومعتقداً أن الثاني قد امتد على امتداد الأول، إلا أن هذا الافتراض يفتقد إلى ما يسوغه. إذ أن تطابق الأسماء لا يفرض تقارباً في المكان، فهناك مثلاً مسجد الجورة (دليل ٤١) وخان الجورة (دليل ١٤٥) وليس هناك أية علاقة بينهما. في نفــس الوقــت

٣٠ ثم ينتقل ابن العجمي باتجاه الشمال،ليتناول الشارع الرئيس الذي يدخل المدينة عبر باب الجنان [قصبة باب الجنان]

٣١ ويذكر أن أول درب تفرع عن قصبة باب الجنان اتجه جنوباً، صاعداً إلى العقبة، وكان فيه مسجدان متاخمان للسور.

٣٢ ومن نهاية قصبة باب الجنان امتد درب باتجاه سويقة حاتم/السهلية (محلة ١٤) مشكلاً استمرارية لشارع باب الجنان، وفي هذا الدرب هناك حمام شمس الدين لولو وكان فيه حمام اندثر قبل أيام ابن العجمي وعرف بحمام العوافي.

٣٣ ومن نهاية قصبة باب الجنان امتد درب باتجاه الشمال إلى المصابن (محلة ١١) [عند ابن العجمي: الصبانة].

٣٤ بعد ذلك يتناول ابن العجمي (ص ١١) قطيعة السدلة التي تحد العقبة شمالاً ويذكر أن فيها جامعاً وبئراً عميقاً، نسبت المحلة إليه وأصبحت لاحقاً تسمى جب أسد الله (محلة ١٢).

٣٥ ويتطرق إلى ذكر شارع في هذا المحلة السكنية يؤدي إلى العقبة، كان فيه مسجد.

يتغاضى عن علاقة قد تكون أقوى بين درب الشحام الذي وجدت فيه قاعة لبني زهرة وبين درب الخراف الذي وجدت فيه منازلهم، فلو أخذنا بنهج المؤلف لكان من المفترض أن يمتد درب الشحام على امتداد درب الخراف شماله وليس درب ابن الحكم.

وكبديل عن هذه الافتراضات يمكن القول أن درب مسجد الجورة يتطابق على الأغلب مع سوق خان الجديد (دليل ٨١٦) كما يفترض أن يتطابق درب الشحام مع ما يعرف اليوم بزقاق الميخانات (دليل ٨١٧) أما درب الطير فيغلب الظن أنه امتد فيما مضى محل سوق خان الحرير / المجيدية (دليل ٦٢).

٣٦ وتفرع عن الشارع السابق شارع آخر [درب ابن قيس] باتجاه الغرب، وكان فيه مسجد.

٣٧ كما تفرع عنه شارع باتجاه الشرق، آخذ إلى درب السمانين (شارع رقم ٢٨) وكان فيه مسجد.

٣٨ ويبدو أنه كان هناك شارع آخر انبثق عن شارع باب الجنان باتجاه الشمال إلى المصابن(١).

٣٩ ومن الشارع السابق تفرع(٢) شارع آخر باتّجاه العقيبة [المزيبلة] ويغلب الظن أنها عقبة الياسمين (انظر شارع ٤٧).

٤٠ ثم يتناول ابن العجمي بعد ذلك محلة سويقة حاتم أو السهلية، التي سمّاها المؤرخون الذين سبقوه سويقه علي(٣)، والتي يمكن تحديد موقعها بشكل جيد. فقد كانت لا تزال في مستهل القرن العشرين تحمل اسمها. وكان فيها حمامان.

---

(١) مرة أخرى تختلط الأمور على المؤلف فلم ينبثق عن شارع باب الجنان سوى شارع واحد باتجاه الشمال (شارع ٣٣) أما المقصود هنا فلم ينبثق عن قصبة باب الجنان وإنما عن قطيعة حمام أوران - شرقي جب أسد الله ــ باتجاه الشمال .

(٢) لم يتفرّع عن سابقه وإنما امتدّ إلى جانبه. فبعد ذكر الدرب الآخذ إلى المصابن يقول ابن العجمي: "وإلى جانبه درب آخذ إلى المزيبلة وتعرف الآن بالعقيبة وتقدّم الكلام عن القلايات التي كانت بها ".

(٣) من المعروف أن سويقة علي (محلة ٨) وسويقة حاتم (محلة ١٤) محلتين مستقلتين متجاورتين (انظر جدول رقم ١٦ و١٧)، ولم يتبين لي من العودة إلى المراجع أن سويقة حاتم سميت فيما مضى سويقة علي، ولا يُفهم من كلام المؤلف أي المؤرخين يقصد، ولا متى تبدّل اسمها.

٤١ ومن السهلية انطلق درب باتجاه العقبة، قام فيه مسجدان. ولا يمكن أن يكون إلا استمرارية الشارع (٣٧) في الجهة الشرقية. وهذان الشارعان ــ ٣٧ و ٤١ ــ يشكلان درباً واحداً عن ابن العجمي.

٤٢ ومن السهلية، انطلق درب إلى الحلاوية (دليل ٧٣) وإلى الباب الغربي للجامع الكبير (دليل ١٠٠)،

٤٣ وآخر إلى الباب الشمالي (القديم) للجامع الكبير، كان فيه بيمارستان،

٤٤ وآخر إلى الدباغة، أي باتجاه الشمال، باتجاه جامع الدباغة العتيقة (دليل ٢٥٧) كان فيه خانقاه [الزينية] ودار حديث وتفرع عنه درب [كان يأخذ إلى المزيبلة] سُد أيام ابن العجمي.

٤٥ ومن السهلية أيضاً انطلق درب آخر إلى المدرسة الرواحية، التي لا يمكن تحديد موقعها.

٤٦ وكان درب الخابوري (نسبة إلى خطيب الجامع الكبير أيام ابن العجمي) يمر من الباب الشمالي[1] للجامع الكبير [دليل ١٠٠] باتجاه الشمال، وكان زقاقاً مسدوداً كما هو حاله اليوم.

٤٧ وكان درب الديلم ينطلق من باب الجامع الكبير الشرقي إلى عقبة الياسمين. وفيه قامت المدرسة الشرفية [دليل ١٣٨] ومسجد ابن العجمي

(١) إن ما أشار إليه المؤلف برقم ٤٦ على الشكل رقم ١٧ يتطابق مع ما يعرف حالياً بزقاق الزهراوي، أي أنه يتطابق مع درب البازيار (انظر الطباخ ٤/٤٤) وليس مع درب الخابوري الذي يفترض أن يكون ذلك الزقاق المسدود الممتد باتجاه الشمال إلى الغرب من الزهراوي، بينه وبين الطريق الممتد ما بين الباب الشمالي الحالي للجامع الكبير والسبع بحرات.

[عند القطيعة ومسجد [ابن الزراد] في رأسه. وكان في وسطه زقاق مسدود[1].

٤٨ وكان درب البازيار، الذي سُمّي على اسم أديب فارسي [سكن حلب وكان من حاشية سيف الدولة]، عبارة عن زقاق مسدود، يتم الوصول إليه عن طريق درب الديلم[2]، وفي أول هذا الدرب كان هناك رباط [انظر حاشية رقم (١) أسفل هذه الصفحة].

٤٩ وعلى درب الخطيب هاشم انفتح الباب السري للمدرسة الشرفية [دليل١٣٨]. وجنوبي الشرفية انفتحت أبواب دور ابن الترجمان، الذي تمكن من خلال ذلك من التواصل بسهولة مع أقربائه، الذين قطن معظمهم في درب الديلم (شارع ٤٧). لذلك ربما امتد هذا الدرب جنوبي المدرسة الشرفية ثم أغلق مع إنشاء خان الصابون (دليل ١٣٧).

٥٠ وفي شمالي السهلية انطلق درب من نهاية درب الديلم باتجاه المصابغ[3].

٥١ ومن درب الشيخ نبهان تفرع[4] درب الشيخ إسماعيل.

---

(١) إن ما أشار إليه المؤلف برقم ٤٧ على الشكل ١٧ يتطابق مع محور سويقة حاج موسى، التي تعرف حالياً بالسويقة وحسب، وليس مع درب الديلم الذي لم يمتد شمالاً وإنما انطلق تبعاً لابن العجمي من عقبة الياسمين وامتد حتى الباب الشرقي للجامع الكبير (انظر أدناه ص ٤٦٩).

(٢) لم يرد عند ابن العجمي أية إشارة إلى أن الولوج إلى درب البازيار يتم عبر درب الديلم. ولذلك يبقى تحديد مكان درب البازيار مثيراً للجدل.

(٣) لم يرد ذلك عند ابن العجمي إطلاقاً، وإنما ورد في هذا الموضع ذكر "درب الحبيشي الآخذ من عقبة الياسمين إلى جهة المدبغة".

(٤) لم يرد عند ابن العجمي أنّ درب الشيخ إسماعيل يتفرّع من درب الشيخ نبهان في هذه المنطقة. ويبدو أن المؤلف نفسه قد شكّك بذلك، إلا أنه لم يكلّف نفسه عناء البحث فاكتفى برسم إشارة استفهام عقب إشارته إلى ذلك. وكل ما هناك أنه لا يوجد درب باسم الشيخ نبهان وإنّما

٥٢ وفي الفرافرة (محلة ٦) دروب يكتفي[1] ابن العجمي بذكرها فقط.

٥٣ وفي درب الدقصلارية (نسبة لاحدى الأسر) مسجد قديم (الحريري – دليل ٢٩١) وفيه قامت المدرسة الكاملية (داخل الأسوار).

٥٤ ومن درب الدقصلارية امتد درب بني الريان باتجاه المدرسة القرناصية (دليل ٢٩٧). وفي هذا الدرب يقوم خانقاه العادلية (خانقاه الفرافرة، دليل ٢٨٩) بالإضافة إلى خانقاه آخر أقيمت فوق أرضه فيما بعد المدرسة الزينبية (دليل ٢٨٦).

٥٥ وكان درب بني كسرى يمر بالمدرسة الصلاحية (دليل ١٧٠). ومع أنه يتعذر تحديد مساره بدقة، لأن المنطقة المحيطة بهذه المدرسة شهدت نشاطاً عمرانياً في نهايات العصر المملوكي. إلا أنه من الممكن أن يكون قد امتد عبر خان الوزير (دليل ١٨٠) مروراً بتربة الغازي (دليل ١٨١) باتجاه خان قورد بك / قرطبة (دليل ٢٦٥)، لأن ابن العجمي يقول في نهاية هذا المقطع (ص ١٥٣): "وحيث انتهينا إلى تحت القلعة". وفي هذا الدرب هناك مسجد [لبني العديم].

٥٦ ثم يعود ابن العجمي ليبدأ من قصبة باب الجنان. حيث تفرع إلى جانب الشارعين (٣٣) و (٣٨) باتجاه الشمال أيضاً شارع المصابن

زقاق سكن فيه الشيخ إسماعيل الذي ينسب إليه درب الشيخ إسماعيل الذي يوجد فيه مسجد باسمه أيضاً. فعندما يرد ذكر درب الشيخ إسماعيل، يقول: "درب الشيخ إسماعيل وكان من الصالحين من زقاق الشيخ نبهان وبهذا الدرب مسجد الشيخ إسماعيل المذكور وكان بهذا الدرب كنيسة لليهود..."

(١) لا صحة لذلك، فابن العجمي يذكر درباً واحداً ويتوقف عنده وينوّه على الهامش إلى أن "ذكر هذا الدرب يأتي أواخر هذا الكتاب".

(درب الصبانة)، الذي قامت على طرفيه أكثر من عشرين مصــبنة. وقــد انطلقت الشوارع الثلاثة إلى منطقة المصابن، التي سميت المحلة السكنية رقم ١١ في مستهل القرن العشرين على اسمها، والتي تكاملت وظيفياً مع خان الجفتلك (دليل ٢٢٦)، المعروف بخان الزيت.

٥٧ وفي حارة الصبانة [محلة المصــابن] مســجد يقــال لـــه مســجد بــدران (الغــزي، ج٢، ص٢٠٥)، وبرأس التل، القائم شمالي المحلة السكنية، مسجد آخر (على مقربة من حمام التل، دليل ٢٣٤)، وفي أسفله مسجد آخر، إضــافة إلى ذلك هناك إشارة إلى عدة مساجد أخرى في هذه المحلة السكنية.

٥٨ وإلى جانب محلة المصابن هناك سويقة الحجارين، التــي يفتــرض أن تحديد مكانها بين المصابن والمدابغ لا تشوبه شائبة، فقد عرفت المنطقة قبل إزالتها بالكامل باسم قسطل الحجارين.

٥٩ أما درب المدابغ، الذي فيه جامع الدباغة [العتيقة] (دليل ٢٥٧)، فقد شــكل على الأرجح استمرارية للشارع (٤٤) باتجاه الشمال، يبدو أنه من الممكن أن يكون قد امتد باتّجاه شرق غرب [عند الجامع المذكور].

٦٠ ثم يتوغــل ابــن العجمـــي أكثــر باتجــاه الشــمال ليصــف بحســيتا (محلة ١٢)، بما في ذلك مسجد سيتا (دليل ٢٣٩)، الذي يخطئ ابن العجمي في تحديد موقعه على يسار الداخل من باب الفرج إلى حلب.

٦١ ومن باب الفرج يدخل إلى قصبة تمتد داخل الأسوار إلى باب النصــر، وبهذه القصبة عدة مساجد، يعرف أحدها بمسجد القادوس (عند الغزي، ج٢،

ص٢٠٩: القاموسي)، وآخر بمسجد شيخ سوار، وهناك مسجد قديم له مئذنة[1] (دليل ٢٣٢).

٦٢ وعند أول درب اليهود مسجد لطيف محكم البناء له نوافذ على الشارع [المدرسة القرموطية] (دليل ٢٣٥). وفي وسط هذا الدرب مسجد معلق له منارة مطلة على الكنيس اليهودي (يفترض أنه قام مكان المسجد المشار إليه في الدليل ٢٥٤).

٦٣ ومن درب اليهود يمتد درب الحرانيين إلى سويقة علي. عند أوله مسجد [وبقربه مسجد آخر يعرف بالحراني]، وفي وسطه سبيل وعند نهايته في الجنوب سبيل آخر. ومن المفترض أن يتحدد هذا الشارع من خلال نقاط العلام التالية: سبيل عكام بك (دليل ٢٥٦) وسبيل خاير بك (دليل ١٨٦).

٦٤ ثم يتوجه ابن العجمي إلى الجزء الشمالي من المدينة داخل الأسوار، إلى باب النصر. ويذكر المزار الموجود في البرج الشرقي من الباب (دليل ٢٧٧) ويتكلم عن القصبة المنطلقة من باب النصر باتجاه الجنوب، إلى جامع المهمندار (دليل ٢٦٩). وداخل الباب هناك مسجد [في البرج

---

(١) يقع المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube هنا في عدة مغالطات وتناقضات:

- لقد خصّ ابن العجمي من مساجد هذه القصبة اثنان بالذكر: القادوس وشيخ سوار فقط، وأضاف المؤلف من عنده المسجد العمري.
- هنا يذكر المؤلف أن مسجد القادوس هو مسجد القاموسي، أما في (الدليل ٢٣٢) فيذكر أن مسجد القادوس هو المسجد العمري.
- إن مسجد الشيخ سوار والعمري واحد عند الغزي، إلا أن المؤلف الذي يرجعنا إلى نص الغزي لم يلتفت إلى ذلك.

الغربي] (يتم الوصول إليه عن طريق درجات، دليل ٢٧٧) وخزان للمياه وفي وسط هذا الدرب المتجه نحو الجنوب هناك خزان مياه آخر (عند حمام القاضي، دليل ٢٧٢) ومسجد له مئذنة (أقيم على أرضه فيما بعد مسجد المضماري ــ دليل ٢٧٣).

٦٥ ومن قصبة باب النصر تفرع عند جامع المهمندار (دليل ٢٦٩) درب إلى المعقلية، التي يحدد ابن الشحنة، الذي لا يذكر الفرافرة (محلة ٦)، موقعها بين باب النصر والجبيلة (محلة ٢٧)، وبالتالي فهي تقع شرقي الفرافرة. لذلك ربما كان هذا الدرب إما[١] ذلك الذي كان يمر بالشعبانية (دليل ٢٦٨) والسيافية (دليل ٢٩٠) أو الذي يمتد إلى الغرب منه ويمر بخان قورد بك/قرطبة (دليل ٢٦٥) وتربة عبد الله الغازي (دليل ١٨١) وجامع الحيات (دليل ١٧٤)، مع أننا نرجح الاحتمال الأول.

٦٦ ثم يتطرق الحديث إلى نبعة صغيرة [العوينة، تصغير عَين: ابن العجمي] بالقرب من باب الأربعين (انظر أدناه ص ٤٢١). ويفترض أنها كانت توجد بالقرب[٢] من حمام السلطان (دليل ٢٩٢).

---

(١) يقع المؤلف هــ. غاوبه H. Gaube هنا في عدة مغالطات أيضاً تقوده إلى الوقوع في غيرها:

- إن المؤلف لم يرد هنا أن يحدد بدقة موقع المعقلية واكتفى بالإشارة إلى أنها تقع شرقي الفرافرة، في حين يجزم في موقع آخر (انظر أدناه ص ٢٤٢) أن المعقلية هي الفرافرة.
- إن المعقلية هي الفرافرة أو بالأحرى التسمية السابقة لما يعرف اليوم بالفرافرة، وهذا ما يدلي به صراحة الغزي (ج٢ ص١٣٧) الذي يعتمد عليه المؤلف اعتماداً مطلقاً.

(٢) إن افتراض المؤلف هــ. غاوبه H. Gaube يدحضه ابن العجمي الذي يقول: " العوينة محلتها كانت خندق البلدة قديماً الآخذ إلى باب الأربعين وآثار السور باقية هناك " . أي أن العوينة وجدت عند خندق البلدة، وليس عند خندق القلعة الذي يقوم عنده حمام السلطان، في

٦٧ وفي درب الجبيل (الذي على اسم المحلة السكنية رقم ٢٧) قام أيام ابن العجمي أو قبله بوقت قصير مسجد [أبو الشامات] (دليل ٣٠٦) بالقرب من مدرسة [الجبيل: ابن العجمي] (دليل ٣٠٧).

٦٨ ثم يتطرق بعد ذلك إلى ذكر قصبة بانقوسا، حيث قام في زمانه سوق وخان أقيم على أطلال سوق قديم. ومن المحتمل جداً أن يكون هذا الخان هو خان الأكنجي (دليل ٥٥٥).

٦٩ ويتبع ذلك ذكر درب البياضة، الذي يعتبر استمرارية لقصبة بانقوسا داخل الأسوار. ويتطرق إلى ذكر جامع البياضة (دليل ٣٢٤) [مسجد الصروي: ابن العجمي] وحمام [البياضة] (دليل ٣٢٥) المقابل له بالإضافة إلى مساجد أخرى.

٧٠ ثم ينتقل بعد ذلك إلى الجنوب ليتناول الأعجام (محلة ١٧) التي تمتد من درب الميدان الأسود (الذي يدل على موقعه جامع الطنبغا ـ دليل ٣٣٦، الذي قام كما يذكر ابن الشحنة- ص ٦٨- على طرفه)

٧١ إلى درب باب النيرب المؤدي إلى تحت القلعة.

٧٢ وكانت القصيلة (محلة ٢٢) في زمان ابن العجمي قد استخدمت لأغراض زراعية. وقد سكن المغاربة هذه المحلة فيما مضى، وكان بها عدة مساجد. ويتفق ذلك مع الشواهد الحية فالأبنية الموجودة هناك كجامع الساحة التحتاني (دليل ٣٦٩) وسبيل الساحة التحتاني (دليل ٣٧٠) وسبيل

شمالي الشارع الذي عُرف بشارع عبد الرحمن الكواكبي ثم أصبح اسمه شارع الظاهر غازي. ولا يزال السكان يقصدون بالعوينة ذلك المكان.

الساحة الفوقاني (دليل ٣٧٢) يعود إنشاؤها إلى أوائل القرن السادس عشر الميلادي، أي أنها أنشئت بعد زمان ابن العجمي[١].

٧٣ ثم يذكر بعد ذلك درب باب المقام ويستطرد حديثه مشيراً إلى إمكانية الوصول من هذا الدرب إلى

٧٤ ساحة بزة (محلة ٥)، حيث يقوم حمام حمدان [حمام ساحة بزة] (دليل ٣٨٤).

٧٥ ثم هناك درب المرمى، الذي بلطه الظاهر غازي [وكان يعرف أيام ابن العجمي بدرب المبلط] وكان يمتد من باب العراق (انظر ص ٤٢٢) إلى ناحية القلعة[٢].

٧٦ وآخر شارع يذكره ابن العجمي هو قصبة باب قنسرين، التي توجد بالقرب منها المصابن، التي نقلت إلى الشمال قبل زمان ابن العجمي، إلى محلة المصابن، والتي قامت

٧٧ في الدرب المؤدي إلى حمام المالحة (دليل ٤٠٩).

---

(١) يقع المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube هنا أيضاً في عدة أخطاء:

- إنّ محلة القصيلة لم تكن أيام ابن العجمي تستخدم لأغراض زراعية، وإنما كانت كذلك ثم عُمّرت وسكنها الناس قبل زمانه.
- إن محلة القصيلة لم تُسكن من قبل "المغاربة" وإنما من "الغرب"، فابن العجمي يذكر "... وسكنها الناس الغرب" أي الغرباء.
- إن الحجة التي يقدّمها المؤلف على حداثة المحلة نسبياً واهية. فإذا كانت الأبنية التي يشير إليها قد أُنشئت بعد ابن العجمي فليس في ذلك دليل دامغ على عدم قيام أبنية مكانها أيام ابن العجمي الذي يقول صراحة في معرض ذكره لهذه المحلة : "وبها عدة مساجد" .

(٢) لم يذكر ابن العجمي أن هذا الدرب يمتد من باب العراق إلى القلعة وإنما "من حمام الذهب إلى ناحية القلعة". ومع أن باب العراق قام عند حمام الذهب، إلا أننا رأينا التنويه إلى ذلك.

إن نتيجة هذه المحاولة، في اقتفاء أثر المعلومات الواردة عند ابن العجمي على مخطط المدينة الحالي، جاءت واضحة جلية أكثر مما توقعناه. فمن بين ٦٥ شارع و ١١ محلة سكنية ونبع واحد، تطرق ابن العجمي إلى ذكرهم، هناك ثلاثة شوارع فقط (٣٧، ٤٥، ٥١) لم يكن بالإمكان تحديد مكانها إطلاقاً، ويرجح السبب في ذلك إلى المعلومات غير الكافية الواردة عند ابن العجمي، كما أن هناك ثلاثة شوارع أخرى أمكن التعرف عليها، على نحو مشوب بالشك، ومرد ذلك إلى تقوض القطاع الشمالي الغربي من المدينة المسورة، الذي بدأ مع بداية القرن العشرين الميلادي وانتهى على نحو مفجع عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م (الشارعين ٣٨ و٣٩)، وإلى التغير الكبير الذي طرأ على بنية المنطقة المحيطة بالمدرسة الصلاحية دليل ١٧٠ (الشارع ٥٥). كما أن هناك عشرة شوارع فقط (٢٨، ٢٩، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٥٩، ٦٣، ٦٥) أمكن التعرف عليها، إنما على نحو لا يخلو من الشك تماماً. ولا يغيب عن البال أن التعرف المؤكد والتعرف المحتمل يتداخلان في مثل هذه المحاولات. إذ عندما يغض المرء الطرف عن الشوارع التي لا تزال فيها آثار ذكرها ابن العجمي في حالة جيدة، عندها سيتوصل المرء بلا ريب إلى استنتاجات تقوم على أخطاء باشر بها سابقاً. كما ينبغي ألا يتم التوقف قليلاً أو كثيراً هنا عند بضعة شوارع محددة بالتأكيد، لأن ذلك لا يحتمله نص ابن العجمي بالرغم من الكم الهائل من المعلومات التي بين دفتيه. بيد أن المرء يشعر خلال متابعته لنص ابن العجمي أنه يعيش عصر ابن العجمي، فالكتابات التي قرأها يمكن قراءتها اليوم أيضاً، والأبنية التي ذكرها كمعالم داخل المدينة لا تزال تشمخ اليوم. مع ذلك، فإن ابن العجمي أقدم بالنسبة لنا من الغزي، الذي تحول الأعوام

الثمانون الأخيرة بيننا وبينه أيضا. كما أن ابن العجمي ليس كالغزي، فتناوله للموضوع أعم من تناول الغزي له، ولم يجد ربما مجدياً أن يستطلع كل محلة سكنية عن كثب.

يصف ابن العجمي قطاعات المدينة المسورة الجنوبية الغربية والشمالية الغربية ومناطق من القطاع الشمالي بدقة متناهية. وإذا لم يكن من الممكن التعرف عنده على شارع هام في الوقت الحاضر، وهو الشارع الممتد من جامع المهمندار (دليل ٢٦٩) مروراً بخان قورد بك / قرطبة (دليل ٢٦٥) باتجاه خان الوزير (دليل ١٨٠)، فمرد ذلك على الأغلب إلى العمران الأحدث عهداً (فالخانان عثمانيان)، الذي رفع من شأن هذا الشارع بعد زمان ابن العجمي، أو إلى شارح نص ابن العجمي أو إلى ابن العجمي نفسه. إلا أنه حتى في المناطق التي غطاها الوصف بشكل أفضل، فقد تم تناول بعض المناطق على نحو إجمالي بل وسطحي أحياناً. وأفضل مثال على ذلك الجزء الجنوبي من محلة الجلوم السكنية القائمة حتى اليوم [المعروف بالجلوم الصغرى]، الذي يقول ابن العجمي عنه: وبه "عدة مساجد يشق علينا حصرها وحمامات خراب" (ص ١٤٣). أما بالنسبة لبقية قطاعات المدينة المسورة، أي المناطق الأحدث الممتدة في الجهة الشرقية [بين السورين الأيوبي والمملوكي]، فيصف بشكل موجز المحاور الرئيسة فيها فقط ويعدد بعض أهم الأزقة المتفرعة عنها. إلا أن ذلك لا يقلل البتة من أهميته، مهما حاول المرء ذلك. فالوصف الذي تركه لنا يبقى غنياً، ويتم إغناءه أكثر عندما نرفده بالمعلومات المفصلة التي نجدها عنده أو عند ابن الشحنة عن الأبنية وعن المحلات السكنية. وهذا ما سوف ما نقوم به الآن من خلال تناول مساجد الجمعة المذكورة عند

كليهما. وبما أن مساجد الجمعة لا تقوم أينما اتفق، فمن المفتـرض أن يعبـر توزعها على رقعة المدينة عن القواعد الناظمة لذلك أيضاً.

٧ــ ٥ حلب في القرن الخامس عشر الميلادي

مساجد الجمعة وقطاعات المدينة (شكل رقم ١٨)

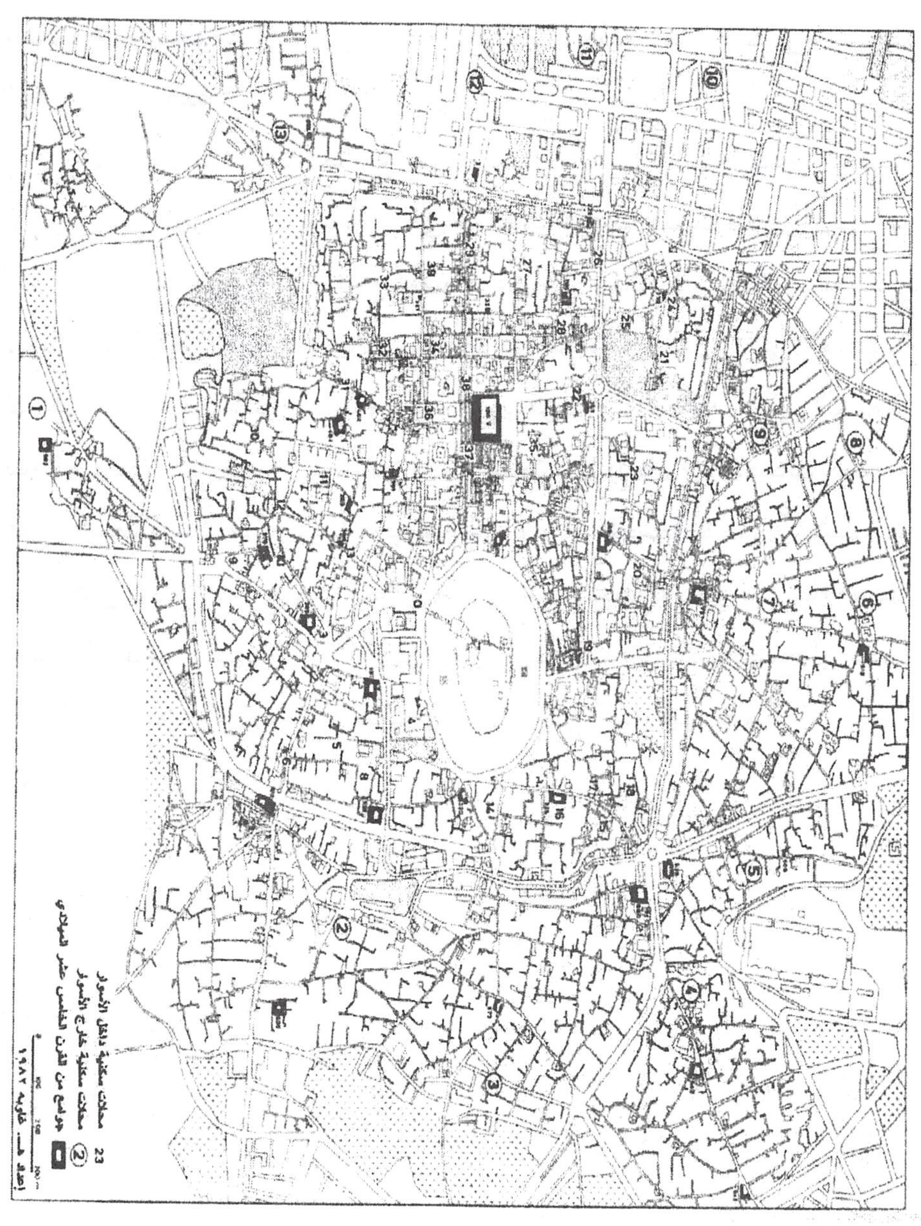
يشير ابن الشحنة (ص ٧٢) في نهاية الفصل الخاص بالمساجد في كتابه إلى وجود أكثر من عشرين مسجد لإقامة صلاة الجمعة داخل أسوار المدينة وإلى وجود عشرين مسجد آخر خارج أسوار المدينة. ومع أنه لا يعدها كلها، إلا أن وصف ابن العجمي (ص١٥-٥٩) لثلاثة وأربعين مسجد، يثبت صحة ملاحظة ابن الشحنة. لقد قام ابن العجمي باستعراض الجوامع التالي ذكرها وتناول بعضها من الناحية التاريخية على نحو مستفيض:

١. الجامع الكبير (دليل ١٠٠)
٢. جامع الطون بغا (دليل ٣٣٦)
٣. جامع تغري بردي (دليل ٣٩٠)
٤. جامع منكلي بغا (دليل ٤٠٤)
٥. جامع الأطروش (دليل ٣٣٧)
٦. المدرسة العديمية (دليل ٦٠٠)
٧. مدرسة الفردوس (دليل ٦٦٢)
٨. جامع التوبة (دليل ٦١١)
٩. الجامع السليماني (الحاضر السليماني)
١٠. جامع الطواشي (دليل ٣٦٥)
١١. جامع عبيس (بزة، دليل٣٧٨)
١٢. جامع أرغون الكاملي (دليل ٣٨٩)
١٣. جامع الصروي (دليل ٣٢٤)
١٤. جامع أوغل بك (دليل ٣٣٢)
١٥. المدرسة القرناصية (دليل ٢٩٧)
١٦. المدرسة الناصرية (دليل ١٧٤)
١٧. جامع الناصري (دليل ١٧١)
١٨. المدرسة السفاحية (دليل ٣٩١)
١٩. جامع المحصب (دليل ٤٠٢)
٢٠. جامع في الجلوم (دليل ٤٣٧)

٢١. جامع آيدمر (دليل ٣٢)
٢٢ جامع المهمندار (دليل ٢٦٩)
٢٣. جامع القصر(في باب الجنان - دليل ٢٢٥)
٢٤. جامع مشهد علي (داخل باب الجنان)
٢٥. جامع الدباغة (دليل ٢٥٧)
٢٦. جامع القيقان (دليل ٤)
٢٧. جامع في أسد الله (ربما مكان دليل ٢٠٥)
٢٨. جامع التوبة (في أحد أبراج باب الفرج)
٢٩. جامع الصافي (خارج باب الجنان)
٣٠. جامع السلطان (خارج باب قنسرين)
٣١. جامع بحسيتا (دليل ٢٣٩)
٣٢. جامع طوغان (خارج باب الجنان)
٣٣. جامع خارج باب النصر (دليل ٥١٣)
٣٤. جامع الزكي (دليل ٤٧٣)
٣٥. جامع بانقوسا (دليل ٥٦٠)
٣٦. جامع بانقوسا القديم (دليل ٥٢٦)
٣٧. جامع البُختي (دليل ٥٠٩)
٣٨. جامع الزغلي (دليل ٢)
٣٩. جامع الفوعي (خارج باب أنطاكية)
٤٠. جامع مشهد أبو بكر (باب أنطاكية)
٤١. جامع في الكلاسة (دليل ٦٥٥)
٤٢. جامع خارج بانقوسا (دليل ٥٤١)
٤٣. جامع خارج بانقوسا(دليل ٥٤٢)

من هذه الجوامع، التي يمكن بدقة تحديد مواقع معظمها، قام ٢٥ جامع داخل الأسوار و١٨ جامع خارج الأسوار. ومن بين الجوامع المذكورة أعلاه والقائمة داخل السور يذكر ابن الشحنة ١٥ جامعاً ويضيف إليها المدرسة الشعيبية (دليل ٦) وجامع أشقتمر (دليل ٣٥٨). مما يدل على وجود ٢٧ جامع داخل الأسوار أقيمت فيها صلاة الجمعة، يندرج تحتها عدد من المدارس، التي قامت بدور مساجد الجمعة خارج الأسوار أيضاً. ويشير ابن الشحنة إلى بعض الجوامع خارج الأسوار كجامع البَخْتي (وهو غير جامع البُخْتي، دليل ٥٠٩) [1]، وجامع في الحاضر السليماني وجامع عيسى الكردي، بيد أن

(١) بل هما واحد، انظر الطباخ ٣/٣٨٧.



شكل رقم (١٨): حلب في القرن الخامس عشر الميلادي

المحلات السكنية داخل أسوار المدينة وخارجها

مصدر هذه المعلومات هو ابن شداد، وهي تمثل حقبة زمنية مبكــرة، ســيتم التطرق إليها لاحقاً.

وقد توزعت هذه الجوامع على رقعــة المدينـــة المحصـــورة داخــل الأسوار على نحو متساو نسبياً إلا في قطاعات المدينة الشـــرقية، والشـــمالية الشرقية على الأخص. أما خارج الأسوار فقد كان هناك خمسة جوامـــع فـــي الغرب واثنان في الجنوب الغربي وواحد في الجنوب واثنان فـــي الجنـــوب الشرقي وواحد في الشرق فقط وأربعة في بانقوسا وامتـــدادها فـــي الشـــمال الشرقي واثنان في الشمال فقط لأن جامع البُختي لا يدخل في الحساب كونه لا يقع في منطقة سكنية. ويبدو أن الحاجة إلى مساجد الجمعة خـــارج الأســـوار كانت على أشدها خارج باب الجنان وخارج باب أنطاكية، في منـــاطق مـــن المدينة لا تفصح عنها الآثار المتوفرة بين أيدينا إلا قليلاً. كما يتضح أن ثمـــة إجحاف ما لحق بالقطاعات الشمالية والشرقية التي وجد فيها جامعين أو جامع واحد فقط.

ولكي نتمكن من الاستدلال على توزيع الجوامع خارج الأسوار بدقة، فسوف نستعرض قائمة الحارات "التي هي خارج البلد" المذكورة عند ابن الشحنة (ص ١٨٧). تبدأ القائمة بحارة المقام وتنتهي بحارة المغاير التي تمتد إلى الغرب من حارة المقام، أي أن ترتيب الحارات فيها يتسلسل عكس عقارب الساعة:

١. حارة المقام	في الجنوب	٨. حارة الهزازة	في الشمال الغربي
٢. حارة العرصات	في الجنوب الشرقي	٩. حارة " الجدَيْدة "	في الشمال الغربي
٣. حارة الأكراد	في الشرق	١٠. حارة الزجاجين	في الشمال الغربي
٤. حارة بانقوسا	في الشمال الشرقي	١١. حارة المشارقة	في الغرب
٥. حارة ابن جاجا	في الشمال الشرقي	١٢. حارة الساسة	في الجنوب الغربي
٦. حارة الحجاج	في الشمال	١٣. حارة الكلاسة	في الجنوب الغربي
٧. حارة (خارج) باب النصر	في الشمال	١٤. حارة المغاير	في الجنوب الغربي

ويمكن تحديد مواقع هذه الحارات على نحو دقيق إلى حد ما. فبعض الحارات لا تزال تحمل أسماءها حتى اليوم وبعضها يُستدلّ عليه من الأبنية والمصادر القديمة (وهي الحارات ١ و٣ و٤ و٧ و٨ و٩ و١١ و١٣ و١٤)، وبالنسبة للحارة رقم ٢ فاسمها يدل عليها (العَرَصات: الأرض الفضاء)، وبالنسبة للحارتين رقم ٥ و٦ فتحديدهما متعذّر ومثير للإشكال، أما بالنسبة للحارة رقم ١٢ فهناك اليوم حارة في الشمال الشرقي من المدينة تُعرف بـ"الشاشة " يتراءى للوهلة الأولى أنّ ثمّة قرابة بينهما، إلا أنني أعتقد أن "الساسة" قد وُجدت في الجنوب الغربي. وبذلك يمكن على نحو مشابه إجراء توزيع دقيق لمساجد الجمعة خارج الأسوار على الحارات الكائنة هناك:

١. حارة المقـــام	١ جامع واحد	٨. حارة الهزازة	- بدون جامع
٢. حارة العرصات	٢ جامعان	٩. حارة " الجديْدة "	- بدون جامع
٣. حارة الأكراد	١ جامع واحد	١٠. حارة الزجاجين	- بدون جامع
٤. حارة بانقوســـا	٤ أربعة جوامع	١١. حارة المشارقة	٢ جامعان
٥. حارة ابن جاجا	١ جامع واحد	١٢. حارة السابسة	٣ ثلاثة جوامع
٦. حارة الحجاج	١ جامع واحد	١٣. حارة الكلاسة	٢ جامعان
٧. حارة باب النصر	١ جامع واحد	١٤. حارة المغاير	- بدون جامع

وإذا استثنينا الحارة رقم ٩، كونها حيّ مسيحي، من نطاق اهتمامنـــا، وإذا افترضنا تحديد موقع الحارتين رقم ٨ و١٠ صـــحيحاً، عنـــدها يمكـــن استنتاج أن المحلات السكنية لم يحظ كل منها بمسجد لإقامة صلاة الجمعة. إن مصدرينا اللذين يرجعان إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي يعكسان صورة مرحلة انتقالية بين التعصب القروسطي بشأن خطبة الجمعـــة (التي أقيمت في حلب أيام الأمويين في خمس جوامع فقط: في الجامع الكبير وجامع القلعة الكبير وفي ثلاث جوامع خارج الأسوار، أحدهم في الحاضر السليماني والآخر في بانقوسا والثالث -" البختي "- في الجهة الشرقية، انظر ابن شداد، ص٣٠-٤٢) وبين النظـــرة للجامع والمسجد بميزان واحد. وهذه الظاهرة نلحظها بصرامة أكبـــر داخـــل الأسوار، حيث نجد لمحلتين سكنيتين مسجد جمعة واحد.

وهنا أيضاً لا يمكن دوماً تحديد مواقع الحارات الـــ ٣٩ "التي داخـــل المدينة" بسهولة، لأنّ قائمته لا تخضع إلى تسلسل واضح كالذي تخضع لـــه الأحياء الواقعة خارج الأسوار. ومع ذلك فمن المدهش هنا أيضاً قلة النقـــاط المثيرة للشك.

يبدأ ابن الشحنة بـــ

•) ساحة تحت القلعة [خط تحت القلعة] ثم يلتفت إلى الحارات المحيطة بها.

١) فهناك "حارة" الغربي، التي أعتقد أنها قامت غربي القلعة.

٢) و"حارة" الذهبي، حيث وجد من المفروض حمام الذهب، الذي يقوم إلـــى الجنوب منه حمام جلاتو (دليل ٣٦٤)، لأننا نجد عند ابـــن الشـــحنة فـــي معرض ذكره لباب العراق (ص ٣٤) أن "هذا الباب لم يبق منـــه شـــيء بالجملة الكافية وإن موضعه الأصلي كـــان شـــمالي جـــامع الطواشـــي (دليل ٣٦٥) عند حمام الذهب".

٣) وهناك "الزقاق" المبلّط الذي يُفترض أن يتطابق مع الشارع ٧٥ عند ابن العجمي (انظر أعلاه ص ٢٣٢).

٤) وإلى الشمال منه امتد [خط] سوق الخيل، لأن ابن الشحنة عنـــدما يحـــدّد مكانه يشير إلى حمـــام الناصـــري (دليـــل ٣٣٩) وجـــامع الأطـــروش (دليل ٣٣٧).

٥) وهناك "حارة" البهاي التي امتدت على الأغلب إلى الجنوب الشرقي منه لأنه يلي ذكرها

٦) ذكر "حارة" باب النيرب.

٧) يتبع ذلك ذكر "حارة" القصيلة، ومن ثم

٨) "حارة" جامع الطنبغا [الطون بوغا: ابن الشحنة]، حيث الميدان الأسود، ومن ثم

٩) "حارة" باب المقام، ومن ثم

١٠) "حارة" الحوارنة، وهي بالتأكيد نفس حارة الحوارنة الحالية شرقي بـــاب المقام.

١١) يلي ذلك ذكر "حارة" التركمان التي يتحدد موقعها من خـلال المحلتـين التاليتين:

١٢) "حارة" ساحة بزي [ساحة بزة]

١٣) و"حارة" الاسفريس، لأن جامع الموازيني (دليل ٣٩٠) يحدد ابن الشـحنة موقعه على مقربة من حارة التركمان والاسفريس (ابن الشحنة، ص٦٩).

١٤) يلي ذلك ذكر "حارة" طومان التي لا يمكن سوى تخمين موقعها وحسب. وأرجّح أن يكون بين الحارتين (٤) و (١٦).

١٥) بعد ذلك يرد ذكر البياضة

١٦) وحارة جامع الصروي اللتين[١] يمكن تحديد موقعهما بدقة.

١٧) ثم يأتي ذكر "حارة" الكلتاوي [الكلتاوية] التي تربعت من المفروض غربـي داخل باب الحديد، لأن دار الكلتاوي كانت هناك وبعد الكلتاوية يرد

١٨) ذكر "حارة" الجبيل [الجبيلة] التي يتحدد موقعها بوضوح.

١٩) يلي ذلك ذكر حارة غربي الجبيلة، "حارة" المعقلية، والمعقلية اسم آخـر للفرافرة[٢]، (انظر أعلاه ص ٢٣٠)، ويحد المعقلية

٢٠) "حارة" باب النصر، التي يُتجه منها نحو الغرب إلى

٢١) "حارة" بحسيتا ومن ثم إلى

---

(١) ليس هناك حارة عرفت بحارة جامع الصروي. ونص ابن الشحنة لا يتحمل أي التباس، فهـو يذكر في سياق تعداده للحارات داخل المدينة "البياضة" ويقول: وبها جامع السروي [وفي نسخة أخرى الصروي].

(٢) إن المعقلية ليست اسماً آخراً للفرافرة وإنما اسماً سابقاً للمحلة المعروفة منذ القـرن الحـادي عشر الهجري بالفرافرة، انظر الغزي ١٣٧/٢ وانظر أيضاً حاشية رقم (١) ص ٢٣٠.

٢٢) "حارة" الدباغة التي يُتجه منها نحو الشمال إلى

٢٣) "حارة" اليهود ومنها إلى

٢٤) "حارة" باب الفرج . يتبع ذلك

٢٥) "حارة" المصابن، ثم

٢٦) "حارة" باب الجنان، وإلى الجنوب منها

٢٧) "حارة" العقبة، وإلى الشمال الشرقي منها

٢٨) "حارة" جبّ أسد الله [الأسدلي أو الأسبلي: ابن الشحنة] وبعدها

٢٩) "حارة" باب أنطاكية ، التي يرد بعدها ذكر

٣٠) "حارة" قلعة الشريف في الجنوب، ويلي ذكرها ذكر الحارات الواقعة إلى الشمال الغربي منها:

٣١) "حارة" باب قنسرين

٣٢) و"حارة" الجرن الأصفر (انظر أعلاه ص ٢٢٠)

٣٣) و"حارة" الجلوم

٣٤) و"حارة" المارستان، ويقصد بذلك على الأغلب البيمارستان النوري (دليل ٤٤). ثم يتجه شمالاً ليذكر

٣٥) "حارة" السهليه، المعروفة [منذ أيام ابن الشحنة] بسويقة حاتم، ومن ثم

٣٦) "حارة" فندق عيشة، الذي ورد ذكره عند ابن العجمي (انظر أعلاه ص٢١٥)، بعد ذلك يرد ذكر حارتين على محور السوق:

٣٧) "حارة" سوق الهواء

٣٨) و"حارة" سوق السقطية

٣٩) وفي الختام يذكر "حارة" بني شداد، التي تتطابق على الأرجح مع الحي الذي قام جنوبي محور باب أنطاكية[1].

هل يعطي توزّع مساجد الجمعة على رقعة المدينة ربما ليس فقط في ظروف توسّع مفهوم الجامع التاريخية الأعم صورة عن حقبة زمنية محددة؟ وهل من الممكن أن يعكس علاوة على ذلك صورة عن التقسيم الإداري المتبع في حلب آنذاك، الذي كان لكلّ قطاع فيه جامع بمثابة مركز؟ وهل من المحتمل أن تمثّل هذه المراكز مراكز وحدات تجاوزت حدود المحلات السكنية ؟ سؤال آخر يطرحه توزّع المساجد، لا يناقض على أية حال الأسئلة المطروحة أعلاه ، على أن نستحضر في أذهاننا التقسيم الإداري لمدينة حلب في أواخر العصر العثماني، وينص السؤال : هل يعكس توزّع الجوامع هذا توزّع السكان أو اتساع المحلة السكنية ؟ إنّ الجواب يتمثّل كما يبدو بالنفي. فهناك، حيث يمكن بدقة تحديد موقع الجامع، يتضح للعيان أن الجوامع تقوم في المواقع المطروقة كثيراً أو على مقربة منها: فهي تقوم عادة خارج الأسوار على امتداد المحاور الرئيسة الممتدة داخل الأسوار أو بالقرب منها. فعلى المحور الجنوبي قام خارج الأسوار مسجد أقيمت فيه صلاة الجمعة وعلى المحور الجنوبي الشرقي قام جامعان، وصب المحور الشرقي العديم الأهمية في جامع، وكان هناك على المحور الشمالي الشرقي أربعة جوامع على الأقل وعلى المحور الشمالي جامعان. وفي الجهة الغربية، خارج بابي

(١) لا يفهم من كلام المؤلف أي حي سكني قديم بالضبط يقصد، ولا يمكن بالتالي تحديد موقع حارة بني شداد. لأن كل ما هو جنوبي محور باب أنطاكية يتبع منذ أيام الغزي محلة الجلوم، إلا أن تصنيف ابن الشحنة لا يتطابق مع تصنيف الغزي، وجلوم ابن الشحنة جزء من جلوم الغزي.

الجنان وأنطاكية، لم يختلف الوضع كثيراً، وكذلك هو الحال بالنسبة للكلاسة، حيث لم يعد بالإمكان التأكد مما كان عليه الحال.

وداخل الأسوار يستمر بوضوح تام هذا النمط الخطي في توزّع الجوامع، لكنه يُردف بنمط بُقَعي في بعض الحارات، التي كانت طرفية بالنسبة لحركة المرور العامة الكثيفة داخل المدينة، في العقبة التي تضمّ جامعين لا يقومان على محاور، وعلى الأخصّ في حارات باب قنسرين وقلعة الشريف والحوارنة والتركمان وساحة بزة والاسفريس التي تمتدّ بين محوري باب قنسرين وباب المقام الأقل حركة بشكل واضح وتضم ستة جوامع. ويمثّل المرتبة الأدنى من هذا النمط الجامعان القائمان على نحو منعزل وبعيد عن حركة المرور في حارتي الجلوم والفرافرة، في حين تجسد الجوامع الثلاثة القائمة في " المدينه "، على تماس مباشر مع السوق والمتمثلة في الجامع الكبير وآخرين إلى الشرق منه، تجمعا بُقعياً [أي تمركزا في بقعة محددة] يفرضه موقعها المركزي.

وهكذا يبدو أنه من الممكن التعرف على القواعد الناظمة لتوزع مساجد الجمعة على رقعة المدينة في حلب أواخر القرون الوسطى. إن السائد هو التجمّع الخطي، وهذا ما ينطبق على ٢٩ من ٤٣ جامع أتينا على ذكرهم، إلى جانب ١١ جامع كانوا مجمعين في بقع محددة و٣ جوامع منعزلة. بيد أن مساجد الجمعة لم تنبت من الأرض، ففي حلب المملوكية شُيِّد العديد منها كمساجد جمعة (القسم الأكبر منها)، أو أضفيت هذه السمة على بعض المدارس والمساجد القديمة (التي تحتوي قاعة صلاة عادة)، التي لم تكن تقام فيها الجمعة سابقاً، (الأمر الذي ينطبق على جامع القيقان ــ دليل ٤، جامع الخواجة ــ دليل ٣٢، جامع الحيات ــ دليل ١٧٤، جامع بيش قبة ــ دليل ٢٠٥، جامع في باب الجنان ــ دليل ٢٢٥،

المدرسة القرموطية ـ دليل ٢٣٥، جامع الدباغة العتيقة ـ دليل ٢٥٧، وجامع الكريمية ـ دليل ٤٠٢، وجامع الحدادين ـ دليل ٥٢٦). وربما كان وراء رفع أهمية هذه الجوامع وجهات نظر واقعية، كتسهيل الوصول إلى مساجد الجمعة من بيوت وأماكن عمل المؤمنين التي يؤمونها، شكّلت دافعاً لها. بيد أن السلطة هي التي حسمت ذلك وقراراتها هي التي فرضت، بقصد أو بدون قصد، بُنى تمثلت في خطوط ومساحات، تشكلت وفقاً لها الأفكار التخطيطية والاعتبارات السياسية.

وعندما نضيف إلى مساجد الجمعة المساجد والمدارس القائمة حتى اليوم، التي تعود إلى العصر المملوكي وإلى ما قبل العصر المملوكي وكذلك المساجد التي أُقيمت بعد العصر المملوكي على مواقع مملوكية، عندها تتسع الصورة؛ ويظهر توازن نسبي بدون أن تضيع الملامح التي تحددها مساجد الجمعة. فإلى جانب خطوط المحاور الرئيسة تتداخل خطوط المحاور الثانوية، التي تتخلل الحارات وتربطها مع محاور أخرى، والتي تصطف عليها المنشآت الدينية. ويتضح ذلك على أكمل وجه عند التمعّن بالخط المنساب من باب الحديد في الشمال الشرقي من المدينة نحو الحارات الكائنة خارج باب النصر شمالي المدينة، الذي توجد عليه عشرة مباني دينية على الأقل -أو عند التمعن بالخط، الملفت للانتباه كذلك، الممتد على أطراف المدينة في الجهة الشرقية والرابط بين بانقوسا وباب الملك، الذي توجد عليه سبع جوامع مملوكية. كما يُلحظ بوضوح ثمة محاور ربط عرضية أيضاً، كالمحور المنطلق من بانقوسا خارج الباب الشمالي الشرقي باتجاه الباب الغربي، أو المحور المنطلق من باب قنسرين عبر الجلوم باتجاه باب أنطاكية، أو المحور المنطلق من باب الفرج باتجاه باب النصر وعدة محاور أخرى. ومع أنّ هناك

أبنية أخرى على المحاور الرئيسة أيضاً أو على تماس مباشر معها (وهي قليلة جداً مما يؤكّد على ارتباط وثيق بين مساجد الجمعة والمحاور الرئيسة)، فالصورة تتسع ورقعة المدينة تمتلئ والتجمّعات المنعزلة تضمحل. ولذلك يفترض أن تمكّننا هذه الأبنية ـ باستثناء تلك التي وجدت في الجهة الشمالية الغربية داخل الأسوار وفي الجهتين الغربية والجنوبية الغربية خارج الأسوار، والتي أزيلت بدون توثيق ولا يمكن تصوّرها ـ من التعرّف بدقة متناهية على توسّع المدينة في العصر المملوكي، وأن تساعدنا على تصوّر تلك العوامل، التي أثّرت على صياغتها وتماسكها.

٧ ـ ٦ صورة حلب في القرن الخامس عشر الميلادي

وبهذا تكون المعلومات التكميلية الضرورية للإحاطة بالمدينة ككلّ متكامل، بالاعتماد على وصف ابن العجمي لها، جاهزة. لقد ترك ابن العجمي لنا وصفاً شخصياً أصيلاً لمدينته. وصف شخصي على نحو مزدوج يصوّر ما يراه ـ وليس ما يراه هو فقط ـ هاماً في حلب، ويسمح بالتعرّف كنتيجة لما تقدّم على المواقع، التي لم يكلف ابن العجمي نفسه عناء تقصّيها. وتتمثّل هذه المواقع في المحلات السكنية الجديدة داخل الأسوار (بالرغم من أنه وجد مثواه الأخير في المدرسة التي تحمل اسم عائلته ـ دليل ٣٠٧، التي توجد في إحدى هذه المحلات ـ انظر الغزي، ج٢، ص٣٩٣- ومع أنه يرجع في أصله إلى هناك) وفي المحلات الموجودة خارج الأسوار، حيث عاش جميع الغرباء، الذين أرادوا أن يشاركوا في ازدهار حلب، في المحلات التي تمثّلت له في مساجد ومدارس أكثر مما تمثّلت له، فيما صنعت حلب لحلب، في اقتصادها.

بيد أننا نستطيع أن نثق بتقديره للأمور فيما يتعلق بالمدينة القديمة الموغلة في القدم، بالمدينة المسورة قبل العصر المملوكي. فالشوارع التي يتطرق إلى ذكرها هنا ــ مع أنه يقوم بذلك، ليقرنها قبل كل شيء بأشخاص ومن ثم بمبان دينية ــ، كانت أهم الشوارع، على الأقل خارج البقعة الهلنستية والمناطق المتصلة بها مباشرة، التي تمكّن بنيتها المنتظمة من وصفها بسهولة. ولهذا السبب أيضاً ابتدأ ابن العجمي وصفه من عند باب أنطاكية. لكنه هنا في " المْدينه " والجلوم وجدت أفخم الأبنية أيضاً، فإلى جانب الجامع الكبير (دليل ١٠٠) هناك الحلوية (دليل ٧٣) والبيمارستان النوري (دليل ٤٤) والمدرسة المقدمية الزنكية (دليل ٢٦) والزجاجية أقدم مدارس حلب قاطبة (دليل ٤٢٤)، وهنا سكنت أيضاً أعرق أسر المدينة، وهذا سبب آخر يدفعه ليبدأ وصفه من هنا.

وفي المنطقتين الواقعتين جنوب غربي وجنوب الجامع الكبير نستطيع أيضاً تتبع وصف ابن العجمي بسهولة تامة، لأنه يقوم بوصف الشوارع المستقيمة واحداً بعد الآخر؛ حتى هناك، حيث تبدأ الشوارع غير المنتظمة بالظهور، في الجنوب، باتجاه باب قنسرين، نستطيع في الغالب على هدي الشوارع المستقيمة في المناطق الواقعة شمالي المنطقتين المعنيتين تحديد نقاط علام بالتأكيد. أما خارج إطار هاتين المنطقتين من المدينة القديمة فيصبح فهم المعلومات الواردة عند ابن العجمي على غير الحلبيين أصعب. لكن وصفه هنا يتسم بتوجّه شخصي وببعد زمني، يجعلانه هاماً بالنسبة لنا. فهناك بالتحديد، حيث تتوقف الهندسة، كان عليه أن يبرز معالم أخرى، معالم عامة، كانت بالنسبة للذين قرأوا كتابه معاصرة. وهذه لم تكن فقط الشوارع، التي

وجدت فيها مساجد ومدارس والتي سكنها أو كان قد سكنها أشخاص مرموقون، وإنما كانت أيضاً الشوارع التي كان على المرء أن يعبرها، للوصول إلى السوق أو إلى الجامع الكبير.

ويستخدم ابن العجمي تسميتين للشوارع: القصبة والدرب. والدرب هو المفردة المستخدمة للتعبير عن الزقاق. أما القصبة فهي المفردة التي استخدمت مرتين فقط(١)، وذلك للتعبير عن الشارعين الداخلين إلى المدينة عبر باب الجنان وباب أنطاكية. وقد شكّل هذان الشارعان الشريانين الرئيسين في المدينة، الذين تدفق عبرهما الناس إلى داخل المدينة أو إلى خارجها، ولهذا السبب وجد عدد كبير من مساجد الجمعة داخل وخارج هذين البابين. وقد انطلق أحدهما، المار عبر باب أنطاكية، نحو جنوبي الجامع الكبير إلى السوق الممتد هناك حتى حمّام النحّاسين (دليل ١١٠) على أقل تقدير (حيث يذكر ابن العجمي، ص١٥٩، "وكان سوق الصاغة القديم بالقرب من حمّام الست")، وانطلق الآخر، المار عبر باب الجنان، نحو شمالي الجامع الكبير إلى سويقة حاتم. وفي هذا المثلث تمركز من المفروض ثقل حلب الاقتصادي في ذلك الحين. ولسوء الحظ فقد تقوض العمران القديم بين باب الجنان وسويقة حاتم تماماً أما العمران القديم الكائن جنوبي الجامع الكبير فهو في معظمه مملوكي متأخر من الفترة التي تلت ابن العجمي وعثماني. لكن التدابير العمرانية المملوكية المتأخرة شمالي محور السوق الرئيس، خان القصابية (دليل ٦١) وخان

(١) إن ما يورده المؤلف هنا ليس صحيحاً فقد ورد ذكر القصبة عند ابن العجمي سبع مرات على الأقل فبالإضافة إلى قصبة باب الجنان وقصبة باب أنطاكية ورد ذكر قصبة باب الفرج وقصبة باب النصر وقصبة باب قنسرين وقصبة باب الحديد وقصبة بانقوسا.

الصابون (دليل ١٣٧) وخان خاير بك (دليل ١٧١) تبرهن بوضوح على ميل لإكمال إعمار المنطقة الواقعة بين المَحورين الرئيسين؛ وهذا يعني أنهما يقعان بالضبط في ميدان التنافس الذي يتحدد بناء على معطيات ابن العجمي. لكن القطاعات الكائنة جنوبي محور باب أنطاكية أيضاً سادها من المفروض نشاط محموم في ذلك الحين. فمع أن المصابن كانت قد نُقلت من قرب باب قنسرين إلى الشمال، إلى شمالي محور باب الجنان (ابن العجمي، ص١٥٩)، وصناعة الزجاج كانت قد رُحلت من هذه المنطقة الكائنة جنوبي محور باب أنطاكية إلى الشمال الغربي خارج سور المدينة (قارن بين اسم الحارة الكائن خارج الأسوار ذات الرقم ١٠ عند ابن الشحنة، ص١٨٧ وبين اسم الشارع الجنوبي الموازي لمحور باب أنطاكية عند ابن العجمي، ص١٤٢). إلا أن ابن العجمي يشير في معرض حديثه إلى خان وفندق وعدة حمامات في هذه المنطقة (انظر أعلاه ص٢١٤ وما بعد). كما أن الأسواق التي لا تزال موجودة حتى اليوم جنوبي المحور الرئيس كانت موجودة أيام ابن العجمي (انظر أدناه ص٤٥٠).

لكنه يبدو واضحاً أنّ توسع المدينة كان متجهاً في ذلك الحين باتجاه الشمال، فشمالي باب الجنان وجدت الدباغات والمصابن؛ وهناك أيضاً قامت ورشات الحجارين ودورهم (انظر أعلاه ص٢٢٨). أما عن الفعاليات الاقتصادية شمالي الدباغات والمصابن فلا نعثر على شيء عند ابن العجمي. لكنه قام من المفروض سوق على أقل تقدير بالقرب من باب الفرج في داخله. وإلى الجنوب من ورشات إنتاج الزجاج خارج باب الفرج، التي تمّ التطرق إليها فيما سبق، وجدت في ذلك الحين وعلى الدوام أيضاً منطقة إنتاج الفخار، التي يرد ذكرها عند ابن شداد (ص ٩١) في معرض ذكره لمسجد خارج باب

أنطاكية يسميه "مسجد في الفاخورة "، كما ترد عند ابـــن الشـــحنة (ص ١٩٥) أيضاً إشارة إلى خان يقع خارج باب الفرج ويُعرف بـــ"خان الفاخورة ". إلى جانب هذا الخان يرد عند ابن الشحنة (ص ١٩٥) ذكر أربعة خانـــات أخـــرى خارج باب الفرج: خان السمك على نهر قويق وخان الحنـــة وخـــان الفحـــم وخان سويد. أما إذا كان للمنطقة الواقعة بين بحسيتا ومحور باب النصر في ذلك الحين وظيفة سكنية محضة، أم أنها ضمّت فعاليات اقتصادية أيضاً، فذلك ما نجهله. لكن محور باب النصر وإن لم يسمّى قصبة[1] إلاّ أنه كـــان مـــن المفروض هاماً. ولنتفكّر فقط بالانتشار الواسع للضواحي باتجاه الشمال على طول هذا المحور، ولنتذكّر أن أوج خان (دليل ٤٧٨) قد رُمّم من قبـــل آخـــر حاكم مملوكي لحلب (راجع ما ورد في الدليل الملحق بهذا الكتاب حول أوج خان) وأنه وُجد خارج هذا الباب بالإضافة إلى أوج خان ما لا يقل عن خمســـة خانـــات (ابن الشـــحنة، ص١٩٥). وداخل سور المدينة أيضاً ثمة دلائل تشير إلى الأهمية التي كان عليها هذا المحور أواخر العصر المملوكي، فالأقسام القديمـــة مـــن خان قورد بك / قرطبة العثماني الطراز ذات طابع مملوكي. لذلك ينبغـــي أن يضاف إلى المثلث الواقع بين محوري باب أنطاكية وباب الجنان، الذي شكل قسمه الشرقي المركز الاقتصادي للمدينة بدون شك، محـــور بـــاب النصـــر وتوسعه البقعي الجنوبي في سويقه حاتم. أما إذا كانت الكثافة الملحوظة فـــي هذه المنطقة حول خانات حاج موسى (دليل ٢٦٠) والأعوج (دليل ٢٦٤) والتتن (دليل ٢٦٢) واسطنبول (دليل ٢٥٨) وقورد بك / قرطبة (دليل ٢٦٥) والبرتقـــال

---

(١) لا صحة لذلك، فابن العجمي يقول: "باب النصر في دركاته مزار ومنفعة ومســـجد وتنتهـــي قصبة هذا الباب إلى قطيعة جامع المهمندار".

(دليل ٢٦٦) قد جاء بها العصر العثماني، أم أنّ بداياتها تعود إلى العصر المملوكي، فذلك لا يمكن البتّ به، وإن كنا أميل في هذه الحال إلى نسبها إلى العصر المملوكي.

بين محور باب النصر في الشمال ومحور باب الحديد في الشمال الشرقي امتدت مناطق سكنية صرفة ومقبرة الجبيلة. ويبدو أن محور باب الحديد وامتداده خارج الأسوار، شارع بانقوسا، لم يلعبا في ذلك الحين دوراً اقتصادياً يمكن مقارنته بالدور الذي لعبته محاور باب أنطاكية وباب الجنان وباب النصر. فداخل باب الحديد كانت هناك دكاكين المبيضين [ج.مبيض] (ومن هنا جاء اسم محلة البياضة؛ ابن العجمي، ص٤٧)، الذين شغلوا السوق الصغير (دليل ٣١٧) أيضاً (وإن كان هناك رأي آخر غير مدعم بالحجج لسوفاجيه، ١٩٤٤، ص١٧٤). وأمام الباب شيّد أحد التجار أيام ابن العجمي (ص ١٥٧) خاناً وسوقاً (دليل ٥٥٥) هادفاً من وراء ذلك إلى نقل سوق الصابون إلى هذا القطاع من المدينة. لكنه باء بالفشل الذي انتهى إليه قبله أحد حكام حلب الذي رام نفس الهدف. هنا نشطت تجارة اللبن والفحم، وهذا ما نستطيع أن نتبيّنه من إحدى الإضافات التي أُضيفت على نص ابن الشحنة قبل عام ٩٥٧هـ/١٥٥٠م، حيث يرد ذكر خان اللبن وآخر للفحم أمام باب الحديد. وحول هذه الإضافات يطرح ج. سوفاجيه J. Sauvaget في مقدّمة ترجمته لكتاب ابن الشحنة (ص ١٢) تصوّراته عن إمكانية كون هذه الإضافات مواصلة لعمل ابن الشحنة قام بها أبو اليمن البتروني، الذي درس في الخسروية عام ١٠٣٤هـ/١٦٢٥م. لكنّ ذلك غير صحيح، لأن إحصاء الخانات الوارد في كتاب ابن الشحنة (ص١٩٣-١٩٥)، الذي أُضيف بعد موت ابن الشحنة بالتأكيد،

قد أُضيف حتى قبل عام ٩٥٧هـ/١٥٥٠م، لأنه يضم جميع الخانات التي وُجدت أواخر العصر المملوكي ولا يضم أي خان من الخانات التي تعود إلى أوائل العصر العثماني.

وبانقوسا بالذات، التي توغلت مع امتدادها حوالي ١كم باتجاه الشمال الشرقي، من المفروض أنه كان لها في ذلك الحين كما في الوقت الحاضر سوق محلي مجهز على أحسن ما يرام، لأن الاثنان [أي بانقوسا وامتدادها] الواقعان شرقي الجامعين القائمين على مقربة من باب الحديد يدلان على عدد سكان كبير في العصر المملوكي. وعبر الشارع [محور بانقوسا وامتدادها] تدفّقت طرق المواصلات القادمة من الأرياف المحيطة في شمالي شرقي حلب، وهنا تركّزت مخازن سماسرة التجارة بالمنتجات الزراعية.

أمّا المنطقة الواقعة بين جامع قارلق (دليل ٥٤١) في الشمال الشرقي وشارع باب النيرب في الجنوب الشرقي فيفترض أنّ كثافتها العمرانية في ذلك الحين ككثافتها اليوم تقريباً. ومع أنه وُجد فيها جامع واحد فقط، لكنه قامت على طرفي المحور الثانوي، الذي يربط الأطراف الشمالية الشرقية بالأطراف الجنوبية الشرقية للمحلات السكنية الموجودة خارج الأسوار، مساجد تعود إلى العصر المملوكي وتتباعد عن بعضها من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ متر. وفي القسم الشمالي يفترض أنه لم تكن هناك أية بقعة خالية بين هذا المحور الثانوي وبين سور المدينة. وفي غربي هذه المنطقة هناك مسجدان مملوكيان، ويغلب الظن أن بعض المساجد الأحدث عهداً هنا قد شُيّدت على موقع مسجد يعود إلى العصر المملوكي أو إلى ما قبل المملوكي، كمسجد البكرجي (دليل ٥٧٠) مثلاً. وهناك حيث يتقاطع محور المدينة الشرقي القادم

من باب الأحمر مع المحور الثانوي في الجهة الشرقية، يقوم اليـوم سـوق صغير، يفترض أنه قام إبان العصر المملوكي أيضاً في نفس الموقع تقريبـاً. وعلى الأرجح لم تختلف في ذلك الحين الخدمات التي وُجدت فـي العصـر المملوكي للمحلة السكنية المحيطة بالجامع السليماني (دليل ٥٧٣) كثيراً عن تلك التي وُجدت أيام الغزي (ج٢، ص٣٤٦-٣٤٨) وتمثّلت في أربعة مساجد ومزار ومدار وفرن وثلاثة خانات وستة مقاهي (خمسة منها في غربي المحلة السكنية عند ساحة المسلخ ـ ولأن المقهى ظهر أول ما ظهر إلى حيز الوجود في حلب بعـد القـرن السادس عشر الميلادي فقد قامت بدور المقهى في العصر المملوكي منشـآت اجتماعيـة أخرى شبيهة بها).

وإلى الجنوب قليلاً من امتداد محور باب الأحمر خارج السور بدأت في الظهور " الأراضي الخالية " (العَرَصَات)، التي أُطلق اسمها على المحلـة السكنية الموجودة خارج باب النيرب. أما عن استخدام هذه الأراضي الخالية في ذلك الحين، فذلك لا يمكن معرفته بدقة. فعند ابن شداد يرد ذكر عرصات الخشب، وهي سوق للخشب سددت ضرائب بلغت ٥٠ ألف درهم سنوياً، كما يرد أيضاً ذكر عرصات ابن الفراتي (ابن شـداد، ص٩٤،٦١،١٥١)، وعند ابـن الشحنة (ص ٢٠٠) يرد ذكر مدينة ملاهي خارج باب النيرب استخدمت أيضاً كسوق للخضار والفواكه[1]. لقد استخدمت هذه العرصات إذاً كمدينة ملاهـي أو كسوق للأخشاب أو كسوق للخضار أو ما شابه ذلك، إن لم تكن استخدمت

(١) يحرف المؤلف هنا ما أورده ابن الشحنة صراحة في ذكره لمنتزهات حلب. فهو يقول: "وهي كثيرة فمنها ما يقصد في أيام الأعياد والمواسم. ويستوي فيه العام والخاص يُجعل فيه فيـالات (لعبة للصبيان) وتعمل فيه أنواع الفنون وتعقد به الحلق لأرباب الصنائع ويبـاع فيـه أنـواع المآكل.

في ذلك الحين على غرار ما استخدمت به في الأزمنة اللاحقة كمسلخ وحسب.

إن المحلة السكنية التي أُطلق عليها العَرصات امتدت من المفروض إلى حدّ بعيد باتجاه الشرق. وكانت تُغلق أيام ابن العجمي بباب عُرف بباب الملك وقام، حيث وجد أ. هرتزفيلد E. Herzfeld (١٩٥٥، ص٧٥) كتابه منقوشة تدل على تاريخ إنشائه عام ٨٧٦هـ/١٧٤٢م، جنوبي غربي المدرسة الطرنطائية (دليل ٦٠٠) باتجاه الأرض العراء. أمّا إلى أي مدى زحف الاستيطان في ذلك الحين جنوبي الشارع، فذلك ما لم يعد تحديده ممكناً. إن جميع المساجد التي لا تزال قائمة في هذه المنطقة حتى اليوم (مسجد السخانة – دليل٦١٤، مسجد كتان – دليل٦١٥، مسجد بادنجك – دليل٦٠١، تربة الشيخ جاكير – دليل٦١٣)، تعود إلى فترة زمنية متأخّرة. وجنوبي خارج باب النيرب كان هناك قبل العصر المملوكي موضع سيئ السمعة، فيه "بيعت المسكرات وأقامت المغنيات" (ابن العجمي، ص٤٦). ورغبة في إزالة سمعة المحلة السيئة قام الشيخ محمد بن المعصراني ببناء جامع فيها (التوبة، دليل٦١١)، لكنه لم ينجح في مسعاه على المدى البعيد، إذ سرعان ما تحوّل الموضع لاحقاً إلى أحد مراتع اللهو والمتعة في حلب (انظر أدناه، ص٣٠٢).

وداخل الأسوار قامت بين محور باب الأحمر في الشمال ومحور باب النيرب في الجنوب محلات سكنية محضة، وتركزت على محور باب النيرب وعلى استمراريته خارج الأسوار (على غرار محور بانقوسا) تجارة وتخزين الحاصلات الزراعية. ولم تكن حارة القصيلة القابعة في الركن الجنوبي من المدينة المسوّرة في القرن الخامس عشر الميلادي قد استوطنت بعد إلا قليلاً،

واستغلت المنطقة هنا لأغراض زراعية (انظر أعلاه، ص٢٣١)، ومرد ذلك على الأرجح إلى الدمار الذي خلّفته عصابات تيمورلنك وراءها؛ لأن المنطقة كانت مأهولة في الماضي، ويشهد على ذلك مسجد الجنينة (دليل ٣٧٤) الذي يعود إلى ما قبل العصر المملوكي، وفي أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ومستهل القرن السادس عشر الميلادي طال توسّع المدينة مرة أخرى هذه المنطقة، التي ربطت بشبكة المياه عام ٩٠٩هـ/١٥٠٤م (انظر أدناه ص٤٨٣).

وجنوبي القلعة امتدت ساحة رحبة، حدها أيام ابن العجمي في الشمال الشرقي جامع الأطروش (دليل ٣٣٧) وحمّام اللبابيدية (دليل ٣٣٩) القائم إلى الشمال منه، وفي الجنوب الشرقي جامع الطواشي (دليل ٣٦٥) وفي الغرب جامع الموازيني (دليل ٣٩٠)، وتشهد على ذلك الآثار الباقية حتى اليوم. ومن الغرب صبّ في هذه الساحة الرحبة شارع الاسفريس (انظر أعلاه، ص٢١٦)، الذي يدل اسمه على أنه كان يؤدي إلى ميدان لركوب الخيل في منطقتنا. وهذا الميدان لا يتطابق مع أي من الميادين الأخرى التي تأتي المصادر على ذكرها، وإنما يعود إلى حقبة زمنية ترجّح إلى ما قبل العصر الزنكي.

وهناك ميدان باب العراق الذي يرد ذكره عند ابن الشحنة (ص ٣٠) وعند ابن العجمي (ص ١٧٥)، ويتطرق إلى ذكره ابن شداد (ص ١٩) أيضاً. وقد امتد خارج باب العراق – أي إلى الشرق من خان عبده المصري (دليل ٣٦٢) وما يليه. وفي معرض ذكره لجامع الطنبغا (دليل ٣٣٦) وجامع الأطروش (دليل ٣٣٧) يتطرق ابن الشحنة إلى ذكر ساحتين رحبتين أخرتين. فهو يشير إلى أن جامع الطنبغا بُني عند الميدان الأسود، وإلى أنّ جامع الأطروش يقوم في حضرة سوق الخيل الذي أُقيم مكان سوق الغنم القديم.

ولكن إذا كان جامع الطنبغا قد قام عند ميدان ركوب الخيل. فلابد أن هذا الميدان كان ميدان باب العراق[1] الآنف الذكر. فإذا أمعنّا النظر في محيط جامع الطنبغا فليس هناك سوى موقعين تنحصر فيهما إمكانية تحديد مكان هذه الساحة: فهناك "الجزيرة" الكائنة شرقي الجامع والتي فيها مسجد زكريا (دليل ٥٩٠) ومسجد كوجك آغا (دليل ٥٨٥) وهناك المسطح المحدد بأزقة ممتدة في الجهات الأربعة وبالمدرسة الأنصارية الأيوبية المنشأ (دليل ٣٥٢). لكنّ الموقع المرجّح من بينهما هو الموقع الأقرب إلى باب العراق، الذي تنفتح عليه بوابة المدرسة الأنصارية (دليل ٣٥٢).

لقد شكّلت الساحة الرحبة الممتدة أمام جامع الأطروش (دليل ٣٣٧) من ناحية أخرى جزءاً من الساحة التي امتدت أمام القلعة وسبق أن أشرنا إليها، والتي شكّلت، كما يستنتج بقايا الاسفريس.

إلى أي حد يمكن اعتبار ساحة بزة الصغيرة الكائنة في الركن الجنوبي الغربي من الميدان القديم البقية المتبقية من باب العراق[2]، أو الأثر الباقي من ساحة أخرى كما يعتقد ج. سوفاجيه J. Sauvaget

(١) إنّ استنتاج المؤلف ليس صحيحاً ومناقضاً لنفسه. فجامع الطنبغا يقوم عند الميدان الأسود – كما ذكر هو نفسه بالاعتماد على ابن الشحنة– وليس عند ميدان باب العراق، فالاثنان ليسا واحداً. من ناحية أخرى فإن جامع الطنبغا لا يقوم عند باب العراق – الذي يحدد ابن الشحنة موقعه شمالي جامع الطواشي– وإنما إلى الشرق منه على بعد ٣٠٠م. والكلام هنا ينطبق على جامع الأطروش تماماً وليس على جامع الطنبغا.

(٢) لا علاقة البتة بين ساحة بزة وميدان باب العراق. ولا أعرف كيف يقع المؤلف في خطأ كهذا، لأنه كان قد حدد موضع ميدان باب العراق قبل قليل عند الساحة المعروفة اليوم بساحة الملح. أما ساحة بزة فربما كانت بقايا ميدان الاسفريس كما يفهم من المصادر وليس ميدان باب العراق.

(١٩٤١، ص١١٨) أو إحدى الابتكارات التخطيطية المملوكية المتجسدة في الساحة الصغيرة الممتدة بين جامع الكريمية (دليل ٤٠٢) وحمّام الجوهري (دليل ٤١٥)، على هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة هنا. لأن المصادر التي تعود إلى ما قبل العصر المملوكي لا تتطرّق إلى ذلك.

بين ساحة بزة في الشرق وشارع باب المقام، الذي تتم واجهة جامع الطواشي (دليل ٣٦٥) المنتصبة في مساره عن أصوله المملوكية، قام من المفروض في زمان ابن العجمي حي سكني ذو كثافة عمرانية مرتفعة، وإلا لما كان لجامع بزة (دليل ٣٧٨) مرتبة مسجد جمعة. وداخل باب المقام وخارجه وُجدت ساحات رحبة، استخدمت[1] كمدينة ملاهي وسوق للخضار والفواكه (ابن الشحنة، ص٢٠٠)، بالإضافة إلى خانين على الأقل قاما عند الباب. وخارج الباب انتشرت محلة المقام بمزاراتها ومدارسها ودورها السكنية.

أمّا محلة قلعة الشريف المتاخمة لساحة بزة في غربيها فمن المفروض، تبعاً لابن شداد (ص ١٨، وتبعاً لجميع المصادر الأخرى المعتمدة عليه)، أنها تقوم مكان حصن أنشأه قبل عام ٤٧٧هـ/١٠٨٥م الشريف أبو علي الحسن بن هبة الله الحسيني، وضُم فيما بعد إلى داخل الأسوار. وكان الموقع، الكائن بين جرف طبيعي في حضرة باب قنسرين وجرف قام الناس بتوسيعه شرقي هذه المحلة السكنية، مناسباً جداً لمثل هذه المنشأة، مع ذلك يبقى سبب بناء الحصن هناك غير مفهوم تماماً. هل من الممكن أن يكون هذا الموقع قد سمي بسبب شكله قلعة قبل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي

---

(١) لم يرد ابن الشحنة ذلك وإنما أشار إلى منتزه هناك تمت فيه مثل هذه النشاطات. انظر حاشية رقم (١) ص٢٥٤.

بوقت طويل، ثم ارتبطت تسميته فيما بعد باسم الشريف، الذي أمر بإنشاء برج دفاعي صغير هناك؟

وبذلك تكتمل دائرة استطلاعنا التخيّلي لمدينة القرن الخامس عشر الميلادي. لقد حاولنا من زوايا نظر مختلفة التبصر في بنية وتركيبة المدينة. وإذا ألقينا نظرة سريعة إلى الوراء، نجد مما تبين أن وصف ابن العجمي لشوارع حلب دليل يتعذر تقدير أهميته. فالرؤى الشخصية التي يتضمنها وصفه، يمكن اعتبارها تجسيداً لإدراك حسي بمدينة حلب في القرن الخامس عشر الميلادي لا ينفرد المؤلف لوحده به، ومن الناحية الموضوعية يقدم لنا وصفه معلومات عديدة يمكن التأكد منها اليوم على أرض الواقع. معلومات تمكننا من إثبات أن شبكة الطرق الرئيسة للمدينة القديمة في حلب اليوم تتطابق إلى حد بعيد مع تلك التي وُجدت في المدينة إبان القرن الخامس عشر الميلادي. لقد بقي العديد من المباني التي أتى على ذكرها على حاله ولا تزال الكتابات المنقوشة التي استشهد بها مقروءة اليوم. وبناء على المعلومات الواردة عند ابن العجمي ومعاصره ابن الشحنة أمكن التعرف على توزيع محلات المدينة إبان القرن الخامس عشر الميلادي داخل الأسوار وخارجها وتحديد القواعد الناظمة لها وتكوين فكرة عن الجماعات غير الحلبية أو غير المسلمة (حوارنة، حرانيين، أكراد، فرس، أتراك، سودان، يهود، نصارى) التي عاشت فيها.

كما تبين أن مركز المدينة الاقتصادي وُجد بين محور باب أنطاكية ومحور باب الجنان وأن توسعاً ملحوظاً نشط خارج هذا النطاق باتجاه الشمال. وهنا إلى الشمال من المركز الاقتصادي امتدت منطقة المصابن

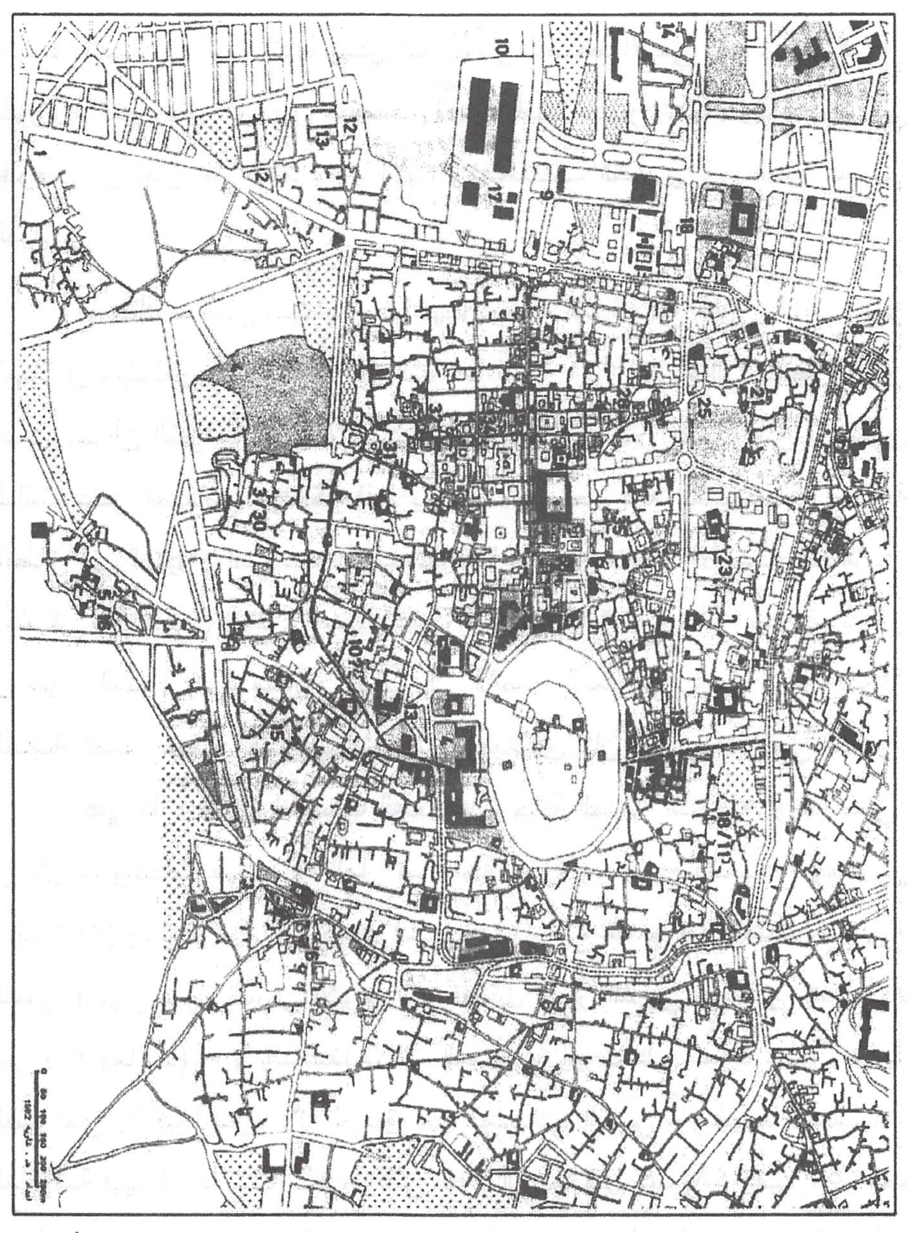
والمدابغ وكذلك سويقة حاتم التي يشطرها ثالث أهم محور في المدينة، محور باب النصر في قسمه الجنوبي. وقد تم توظيف محوري المدينة الشمالي الشرقي والجنوبي الشرقي في معظميهما لأغراض التجارة والمحاصيل الزراعية وتخزينها، بينما استُخدمت الساحات الرحبة داخل الأسوار وخارجها في الجنوب والجنوب الشرقي على نحو متنوع ومتبدّل لأغراض التجارة والتسلية.

لقد اتضح مما سبق أن مصادر القرن الخامس عشر الميلادي تمثّل القاعدة الأقدم الموثوقة القابلة للتأويل اللازمة لدراسة المدينة. وتتجلّى أهميتها خصوصاً في أننا نستطيع بالاعتماد عليها تتبّع التغيرات الطارئة بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين على نحو موثوق إلى حد ما. من خلال ذلك يتبين أن تطور المدينة اتخذ منذ القرن الخامس عشر الميلادي منحى محدداً، مما يشجّعنا على إلقاء نظرة على الحقبة التي امتدت قبل القرن الخامس عشر الميلادي، والتي تعتبر مصادرنا عنها، وخاصة ما تركه ابن شداد، الذي سنهتم به في ما يلي، أقل غنى من حيث الجوهر.

٧ ــ ٧ حلب في القرن الثالث عشر الميلادي
المحلات السكنية الواقعة خارج أسوار المدينة

(شكل رقم ١٩)

عندما نتأمل الآثار الباقية حتى اليوم من ناحية ونتذكر من ناحية أخرى أن ابن الشحنة، المعاصر لابن العجمي، يعتمد في قسم كبير من وصفه لحلب في القرن الخامس عشر الميلادي على نص ابن شداد



شكل رقم (١٩): حلب في القرن الثالث عشر الميلادي: المحلات السكنية داخل أسوار المدينة وخارجها

(ت: ٦٨٤هـ/١٢٨٥م)، عندها يمكن الجزم بأن المسقط الأفقي لحلب لا يمكن أن يكون قد تغير كثيراً ما بين منتصف القرن الثالث عشر الميلادي؛ الفترة التي يفترض أن نص ابن شداد يعود إليها، ومنتصف القرن الخامس عشر الميلادي.

وهناك منحيان نستطيع باتباعهما دراسة المدينة في القرن الثالث عشر الميلادي ويتمثلان في العودة إلى الشواهد الحية وفي العودة إلى نص ابن شداد. بيد أن الشواهد الحية لا يمكن الاعتماد عليها كثيراً فيما يتعلق بالقرن الثالث عشر الميلادي، ولنفكر فقط بالإجراءات العمرانية المملوكية الواسعة النطاق في المدينة، التي ذهب ضحيتها كما يفترض بعض الأبنية القديمة، ولنتذكر أن المغول احتلوا المدينة عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م وعاثوا فيها فساداً.
إن سور المدينة يعود مساره الحالي إلى العصر المملوكي. ومن المعروف أن المدينة المسوّرة في القرن الثالث عشر الميلادي كان لها مسقط أفقي آخر.

ففي ذلك الحين انتصبت القلعة على حافة المدينة الشرقية. وهذا يعني: أن كل ما وجد شرقي الخط المار بساحة بزة وببرج القلعة الجنوبي (دليل ٣٤٣) وبالمدرسة القرناصية (دليل ٢٩٧)، تبع الضواحي المنتشرة خارج السور (خارج السور الشرقي الأيوبي الذي قام قبل السور الشرقي المملوكي، انظر أدناه ص ٤٢٠ وما بعد). ولا تساعدنا الآثار الموجودة اليوم على تحديد نطاق هذه الضواحي إلا فيما ندر، لأنه لم يبق من المباني التي تؤرخها الكتابات المنقوشة فيها أو ما شابه ذلك، والتي تعود إلى ما قبل عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م، إلا النذر اليسير. ففي الشمال لم يعد هناك أي مبنى، وفي الجنوب الشرقي

هناك المدرسة الأتابكية (دليل ٣١٠، من عام ٦٠٩هـ/١٢١٣م)، وفي الشرق لم يعد هناك أي مبنى، وفي الجنوب الشرقي هناك المدرسة الأنصارية (دليل ٣٥٢، قبل عام ٦٠٤هـ/١٢٠٨م) ومسجد الجنينة (دليل ٣٧٤، قبل عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م)، وفي الجنوب هناك مدرسة الفردوس (دليل ٦٦٢، من عام ٦٣٣هـ/١٢٣٦م) والمدرسة الظاهرية (دليل ٦٦٠، بعد عام ٦١١هـ/١٢١٥م)، وفي الجنوب الغربي قامت حتى مستهل القرن العشرين الميلادي المدرسة السيافية (دليل ٢٩٠، قبل عام ٦٠٦هـ/١٢١٠م، انظر ص٢١٤). وفي الغرب بقيت الكتابة المنقوشة في جامع الحجارين (دليل ٢، من عام ٥٣٨هـ/١١٤٤م) موجودة، أما في الشمال الغربي فمن المتعذر العثور على أي أثر يعود إلى ما قبل عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م. لذلك لا يمكننا هنا أن نستنتج من الشواهد المادية سوى أنه لا تزال هناك في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي وفي الجنوب والجنوب الغربي والغرب من السور، الذي أحاط بالمدينة منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، أبنية تعود في أصلها كما يفترض إلى الضواحي التي وجدت خارج الأسوار في ذلك الحين. وداخل سور المدينة الأيوبي لا تزال هناك مجموعة من المباني تعود إلى ما قبل منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، وتوضح أن الأزقة التي قامت على أطرافها هذه المباني كان لها في ذلك الحين نفس مسارها الحالي، لأن واجهات المباني انتصبت على أطراف الأزقة.

وإذا كان ليس من الممكن الاستفادة من الآثار المتبقية أكثر من هذا الاستنتاجات العامة، فإن ابن شداد يستطيع أن يساعدنا في الوصول إلى تصور دقيق، بالرغم من أن مؤلفه لا يحتوي فصلاً عن شوارع حلب ولا يضمّ إحصاءً لمحلاتها السكنية (حول محتوى كتابه انظر ص١٩٨). ولا يتناسب

العنوان "وصف مدينة حلب"، الذي أطلقه الناشر[1]، مع مؤلف ابن شـداد إلا لماماً، فهو في معظمه سرد للمباني والمعالم في حلب، مزوّد بأدلة تاريخيـة وتراجم، إنما بدون قرائن طبوغرافية. مع كل ذلك، فهناك بين الأسـطر مـا يمكن استخلاصه.

في ذلك الحين كان هناك ثلاثة ساحات كبيرة في المدينـة: الميـدان الأخضر وميدان باب قنسرين وميدان باب العراق (ابن شـداد، ص١٩). وقـد تربع الميدان الأخضر فوق القلعة (ابن شداد، ص٢٤)، وامتد الميدانان الآخران أمام البابين، الذين يحمل الميدانان اسميهما. وإذا كان تحديد الموقع بدقة غير ممكن، إلا أنه أقرب بكثير إلـى البـاب ممـا ذهـب إليـه ج. سـوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١، لوحة٥٨) (حول ميدان باب العراق انظر ص٢٥٦). وكـان لسور المدينة في ذلك الحين مسار آخر غير المسار الحالي (ابن شداد ص١٩-٢٣، انظر أيضاً أدناه ص٤٢٠ وما بعد).

وخارج سور المدينة كان هناك ثلاثة مساجد جمعة، فـي الحاضـر السليماني (وقد وجد ــ تبعاً لابن شداد، ص٣٨ ــ بالقرب من المدرسة السـيافية التـي قامت حتى عهد قريب فـي الكلاسـة وشـاهدها أ. هرتزفيلـد E. Herzfeld، ١٩٥٥، ص٢٦٩)، وفي الرمادة وفي بانقوسا. وفي سياق تعداده للمساجد الكائنة خارج الأسوار يتطرق ابن شداد (ص٧٠-٩٠) إلى ذكر محلات سكنية خارج الأسوار (أربضة: ج. رباض) وهي:

---

(١) المقصود هنا الباحث الفرنسي دومينيك سورديل الذي قام بتحقيق الجزء الأول من كتاب ابـن شداد ونشره عن طريق المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق عام ١٩٥٣م.

١. الياروقية	(ص ٧٠)	٦. الرمادة	(ص ٨٧)
٢. الحاضر السليماني	(ص ٧١)	٧. بانقوسا	(ص ٨٩)
٣. الرابية	(ص ٧٥)	٨. الهزازة	(ص ٨٩)
٤. جورة جفّال	(ص ٧٥)	٩. خارج باب أنطاكية	(ص ٩٠)
٥. الظاهرية	(ص ٧٥)	١٠. المضيق	(ص ٩١)

وفي مواضع أخرى من مؤلف ابن شداد يرد ذكر محـــلات ســـكنية أخرى خارج الأسوار:

١١. الجبيل	(ص ٩٦)	١٥. حارة الحوارنة	(ص ١٣٤)
١٢. حارة معتوق	(ص ٧١)	١٦. المقام	(ص ١٣٤)
١٣. حارة الأكراد	(ص ٧١)	١٧. الحلبة	(ص ١٣٦)
١٤. حارة المشارقة	(فص ٧١)	١٨. خارج باب الجنان	(ص ١٣٧)

إن هذه القائمة التي تم استنتاجها والتي تضم ١٤ محلة سكنية خـــارج الأسوار (أرباض) و٤ محلات سكنية صغيرة (حارات) في الحاضر الســـليماني [والرابية] لا تشترك مع القائمة المدرجة أعلاه (ص ٢٣٩) المستنتجة من نص ابن الشحنة إلا في ذكر بعض المحلات (رقم ٧ و٨ و١٦). مع ذلـــك ســـنحاول تحديد مواقع المحلات السكنية خارج الأسوار الوارد ذكرها عند ابن شـــداد. وقد رأينا أنه من المفيد في هذا الصدد الرجوع قلـــيلاً إلـــى معجـــم يـــاقوت الحموي، الذي دوّن مؤلفه قبل عدة عقود من ابن شداد وأحاط بحلب جيداً.

يصف ياقوت (ج٤، ص ١٠٠١) الياروقية بأنها ضاحية سكنية كبيـــرة في حلب، استمدت اسمها من ياروق، أحد الأمراء التركمان أيام نور الـــدين، الذي حط رحاله مع رجاله هناك وتـــوفي عـــام ٥٦٤هـــ/١١٦٩م. وكـــان الحاضر السليماني كما يشير ياقوت (ج٢، ص١٨٥) على مرمى سهم من سور

المدينة باتجاه الجنوب الغربي. وكان سكانه ينحدرون من سلالة مستعربة من الجنود التركمان. وكان فيه مسجد جمعة وأسواق عامرة. ويصف ياقوت (ج٢، ص٨١٣) الرمادة بأنها ضاحية أقرب إلى مدينة ارتبطت بحلب ارتباطاً وثيقاً. ويشير إلى بانقوسا (ج١، ص٤٨٢) على أنها جبل يقوم في شمالي حلب.

وتبعاً لياقوت قامت بانقوسا (التي لا تزال موجودة) في الشمال وقام الحاضر السليماني في الجنوب الغربي من حلب. وبذلك يكون قد تحدد موقع ضاحيتين من ضواحي حلب، فماذا يمكن أن نستنتج بخصوص بقية الضواحي؟ بالنسبة للياروقية، هناك إشارة إلى موقعها عند ابن شداد (ص ٥٢)، الذي يذكر أن مشهد الأنصاري يقع [قبلي جبل الجوشن] في طرف الياروقية. وبما أن [منطقة] الأنصاري تقع جنوبي غربي حلب، فمن المفروض أن موقع الياروقية كان جنوبي غربي الحاضر السليماني[1]. أي أن الياروقية كانت حاضر الحاضر. ومن المحتمل جداً، ما ورد عند ياقوت، أن أهالي الحاضر كانوا قد تحولوا أوائل القرن الثالث عشر الميلادي إلى عرب، أما أهالي الياروقية فلم يكن قد مضى على قدومهم إلى محيط حلب عندما قام ابن شداد بوضع كتابه أكثر من ١٠٠عام. فداخل الأسوار سكن الحلبيون إذاً، وعلى مرمى سهم منها أقام التركمان المستعربون الذين فصلت ديارهم بين المدينة وبين ديار الغرباء الذين عاشوا خارجها.

---

(١) إن استنتاج المؤلف غير دقيق. فالأنصاري لا تقع في الجنوب الغربي من حلب وإنما هي أقرب إلى الغرب بكثير. وبالتالي فإن الياروقية أقرب إلى الغرب من الشمال الغربي وكانت تقع – كما أفهم من كلام ابن شداد– إلى الشمال أو إلى الشمال الغربي أو إلى الغرب من الحاضر السليماني ولا يمكن أن تكون قد وجدت في جنوبه الغربي.

ويرد ذكر الرابية عند ابن شداد (ص ١٣٤) أثناء ذكره لحمام في سوق التين، في معرض تعداده لحمامات الحاضر السليماني. ويقع حمام سوق التين هذا، كما يشير ابن شداد في موضع آخر من كتابه (ص ١٤٩) أمام باب قنسرين. وبالتالي فإن الرابية كانت تقوم إلى الشرق من الحاضر السليماني جنوبي سور المدينة.

كما يرد ذكر جورة جفّال في معرض ذكره (ص ٧٣) لمسجد "في جورة جفّال"، يرد ذكره في تعداد مساجد الحاضر السليماني. ويتضح هنا، أنه لا يجوز الأخذ عن ابن شداد حرفياً، لأنه مرة يعتبر جورة جفّال والرابية محلات سكنية قائمة بحد ذاتها ومرة يدرج المسجد الذي في جورة جفال في عداد مساجد الحاضر السليماني. مع ذلك فقد تم تحديد موقع جورة جفال إلى جانب الرابية. كما ذُكرت الظاهرية مرتين في سياق تعداد حمامات الحاضر السليماني، وقامت بالتالي في الجنوب الغربي أو في الجنوب، وعلى الأرجح شمالي [محلة] المقام [الأصح: المقامات].

أما بالنسبة للهزازة فهناك محلة سكنية في الشمال الغربي[1] يطلق عليها اسم الهزازة (محلة ٩١). كما ترد هذه المحلة السكنية في قائمة ابن الشحنة (انظر أعلاه ص ٢٣٩). وقد يكون هذا الاسم قد أطلق في القرنين الثالث عشر والثامن عشر الميلاديين (انظر أدناه ص ٢٩١) على الضاحية المتاخمة لسور المدينة في الشمال الغربي. ويدعم ذلك ما ورد في موضع آخر عند ابن شداد (ص ١٣٧)، عند الحديث عن حمام الهزازة، حيث يشير إلى أنه يقوم خارج باب الجنان.

---

(١) تقع الهزازة شمالي، وليس شمالي غربي، المدينة.

ويبدو للوهلة الأولى أنه يمكن تحديد موقع الرمادة إلى الغرب من بانقوسا، لأن ابن شداد (ص ٣٨) يتكلم عن مسجد جمعة في محلة الرمادة يسمى مسجد البَختي، ولا يزال هناك مسجد شمالي سور المدينة اسمه مسجد البُختي (دليل ٥٠٩). إلا أن هذا التوافق ــ وتحديد موقع الرمادة بالتالي ــ يثير جدلاً لا ينتهي(١)، كما سيتضح لاحقاً (انظر أدناه ص ٢٧٢).

إن موقع محلة "خارج باب أنطاكية " يدل اسم المحلة عليه. ويتطرق ابن شداد (ص ١٣٧) مرة أخرى إلى ذكر المضيق عند ذكره لحمام المضيق، الذي وجد خارج باب الجنان. وهذا التحديد يبدو صائباً، لأن هناك بين مساجد محلة المضيق (ابن شداد، ص ٩٢) "مسجد عند بستان بكتاش" و "مسجد عند الجسر". وهي تسميات تناسب المنطقة الممتدة على ضفاف قويق خارج باب الجنان وخارج باب أنطاكية. وهنا من المفروض قامت محلة المضيق.

والجبيل هو [محلة] الجبيلة الحالية الكائنة شمال شرقي المدينة داخل الأسوار. أمّا "حارة معتوق" فلا نعرف عنها سوى أنها وجدت في الحاضر السليماني. وفيما يتعلق بحارة الأكراد في الحاضر السليماني فلا يمكن أن تتطابق مع الحارة التي تحمل نفس الاسم ويرد ذكرها عند ابن الشحنة (انظر أعلاه ص ٢٣٩) ولا مع المحلة التي نشأت في القرن التاسع عشر الميلادي (محلة ٩٢). مع ذلك فالتسمية تدل على أن هناك أكراد أيضاً عاشوا في الحاضر السليماني. وبالنسبة لحارة المشارقة فذكرها يرد كمحلة سكنية عند ابن الشحنة أيضاً (انظر أعلاه ص ٢٣٩) ومن المفروض أن تتطابق مع

---

(١) إن تحديد موقع الرمادة لا يثير جدلاً، فقد امتدت إلى الشمال من بانقوسا بالتأكيد. راجع الطباخ ج٣ ص ٣٨٧ وراجع أيضاً حاشية رقم (١) ص ٢٣٦.

الحارة التي نشأت في القرن التاسع عشر الميلادي بنفس الاسم في غرب المدينة (محلة ٣٨)، وهذا يعني أن الحاضر السليماني امتد باتجاه الشمال الغربي إلى حد بعيد. كما ينبغي أن تتطابق حارة الحوارنة مع الحارة التي تحمل نفس الاسم في الوقت الحاضر وتقع إلى الشرق من باب المقام. ولا تزال محلة المقام [المقامات] تحمل حتى اليوم نفس الاسم الذي حملته فيما مضى. والحلبة التي يرد ذكرها كمحلة سكنية عند ابن شداد في الفصل الخاص بالحمامات (ص ١٣٦)، وجدت خارج باب أنطاكية، لأن ابن شداد يشير في فصل المساجد (ص ٩١) في سياق تعداده لمساجد محلة خارج باب أنطاكية إلى "مسجد في وسط الحلبة ". وبخصوص موقع محلة خارج باب الجنان فيدل بنفسه على نفسه.

وهكذا يتضح أن العدد الأكبر من المحلات السكنية خارج الأسوار، الوارد ذكرها عند ابن شداد، يمكن تحديد موقعه. كما يتضح أيضاً، أن هناك تداخلاً بين المحلات السكنية. فابن شداد لم يترك لنا إذاً قائمة بالمحلات السكنية الفعلية. وغالباً ما يكون لنفس المنطقة اسمان، ويبلغ التداخل أشده مع الحاضر السليماني، الذي أُطلق اسمه قديماً على كامل المنطقة الواقعة جنوب غرب وجنوب المدينة من ناحية، ومن ناحية أخرى بالضبط على المنطقة الواقعة في الجنوب الغربي، التي سُميت فيما بعد بالكلاسة (محلة ٢٩). فأدلة ابن شداد لا تُظهر إذاً ترابطاً ضمنياً ولا توافقاً زمنياً. ويبدو للعيان، كأن المؤلف [أي ابن شداد] قام بدمج فترات زمنية مختلفة، لذلك ينبغي التعامل مع الصورة التي تكونت للتو بحذر بالغ ولذلك ستؤدي دراسة إحصائياته للمساجد إلى نتائج خاطئة بالتأكيد؛ لذلك فإنني لا أثق بها. مع كل ذلك، يبقى [مؤلف] ابن

شداد المصدر الأفضل، المتوفر بين أيدينا عن حلب ما قبل العصر المملوكي، والذي يجب سبر أغواره قدر الإمكان. فربما تتمخض نتائج دراسات مختلفة عن عدم تطابق كامل مع نتائج دراسات أخرى، ولكن تتكون بذلك صورة شاملة، قد لا تكون غنية بالتفاصيل، وإنما واضحة المعالم. وقد تزداد هذه المعالم بدراسة كمية للمعلومات الواردة عند ابن شداد عن المساجد (ص ٧٠-٩٢) والحمامات (ص ١٣٤-١٣٨) خارج الأسوار:

اسم المحلة السكنية	مساجد	حمّامات
الرابية وجورة جفال	١٧١	-
الحاضر السليماني	٨١	٢٧
الظاهرية	٩٩	-
الرمادة	٣٨	٨
خارج باب أنطاكية	٣١	٥
المضيق	١٧	-
الياروقية	١٥	٣
بانقوسا	١٣	١
الهزّازة	١٢	-
المقام	-	١١
البساتين	-	٢٥
الحلبة	-	٣

قائمة بالمساجد والحمّامات[1] المذكورة عند ابن شداد (ص ٧٠-٩٢) و(١٣٤-١٣٨) الموجودة في كل محلة

(١) لقد تم تعديل بعض الأرقام، في هذا الجدول وفيما يتعلق به من النص، وذلك بعد الرجوع إلى ابن شداد وملاحظة بعض الأخطاء التي لم يكن من الممكن التغاضي عنها. وقد رأيت التنويه إلى ذلك هنا.

يتضح مما سبق أن تقسيم المحلات في "فصل" الجوامع وفي "فصل" الحمامات غير متطابق، ومما يلفت النظر، أن بعض المحلات السكنية يرد ذكرها في "فصل" الجوامع فقط وبعضها في "فصل" الحمامات فقط. ففي الرابية وجورة جفّال، اللتين ضمتا كما يزعم ١٧١ مسجداً، لم يُشر إلى أي حمام فيها، وهذا لا يمكن تفسيره إلا بأن حمامات هاتين المحلتين قد أدرجت تحت اسم محلة أو محلات أخرى. وفي هذه الحال تكون قد أُدرجت بالتأكيد في عداد حمامات [محلة] المقام في الدرجة الأولى، لأن هذه المحلة لم يرد لها أي ذكر في فصل المساجد، أما في فصل الحمامات فنجد أنه كان فيها ١١ حماماً وأنها وجدت إلى جانب الرابية. كما يغلب الظن أن بعض الحمامات المدرجة في عداد حمامات الحاضر السليماني أيضاً كانت تخص الرابية وجورة جفال.

وفي "البساتين" كان ثمة ٢٥ حماماً. وهذه الحمامات لا بد أنها قامت على ضفاف قويق، أي في الجهة الغربية، أي في الهزازة والمضيق أو على مقربة منهما، في المحلتين اللتين لم يرد ذكرهما في "فصل" الحمامات. والغريب أيضاً أن الظاهرية التي يعدد ابن شداد فيها ٩٩ مسجداً لا يرد لها أي ذكر في " فصل " الحمامات. وعلى الأرجح فإن حمّاماتها أدرجت ضمن حمامات المقام وحمامات الحاضر السليماني. ويؤكد ذلك ما نجده عن ابن شداد (ص ١٣٤) من إشارة إلى ٣ حمامات في الحاضر السليماني كـ"حمّام في الظاهرية".

وبذلك نقترب من نهايتها محاولة تحديد مواقع المحلات التي قامت خارج السور الأيوبي الوارد ذكرها عند ابن شداد. لقد تبين أنه يمكن تحديد

مواقع معظمها على نحو مقنع جداً. لكن هناك سؤال يبقى مفتوحاً، ويمكن البدء بالإجابة عليه هنا: ما اسم المحلة التي قامت خارج باب العراق؟ المحلة التي بقيت فيها على حافة السور المملوكي، أي بعيداً جداً عن السور الأيوبي، المدرسة الأنصارية (دليل ٣٥٢)، إحدى المنشآت التي جُدّدت في العصر الأيوبي (ابن شداد، ص ١٤٩) ورُبطت بشبكة المياه الأيوبية (انظر أدناه ص ٤٧٦). هنا لا يمكن أن تكون قد قامت، بالرغم من تعذر العثور على أية إشارة واضحة عند ابن شداد، سوى الرمادة، ثالث ضاحية بعد الحاضر السليماني وبانقوسا، وجد فيها مسجد جامع. ومن المفروض أن هذه الضاحية كانت قديمة من ناحية وواسعة الأرجاء من ناحية أخرى، وهذا ما نجده أيضاً عند ياقوت (ج٢، ص ٨١٣) الذي يقول عنها "محلة كبيرة كمدينة في ظاهر حلب".

إذا اعتبرنا أن تحديد موقع الرمادة هذا صحيحاً، عندها ينتظم أيضاً تسلسل المحلات في "فصل" الجوامع عند ابن شداد، مما يدعم أيضاً تحديدنا لموقع الرمادة. فابن شداد يبدأ بالياروقية التي توغلت بعيداً خارج المدينة في الجنوب الغربي، ثم يذكر بعد ذلك — متجهاً في تعداده باتجاه الشمال الشرقي — الحاضر السليماني والرابية وجورة جفال، ومن ثم الظاهرية التي قامت إلى الشرق منهما فالرمادة التي حددتها في الجهة الشمالية الشرقية. ثم يذكر بعد ذلك بانقوسا التي امتدت شمالي الرمادة، أما المنطقة الواقعة شمالي سور المدينة فيبدو أنها لم تكن قد استوطنت بعد في العصر الأيوبي، لأنه بعد ذكر بانقوسا يرد مباشرة ذكر الهزازة التي قامت عند الركن الشمالي الغربي من سور المدينة. واتصلت بمحلتي خارج باب أنطاكية والمضيق في جنوبها. ولا يشذّ عن هذا النسق سوى محلة المضيق، لأن ذكرها في "فصل" الجوامع

يرد بعد ذكر محلة خارج باب أنطاكية، لكنه يبدو بالاعتماد على دلائل أخرى (انظر أعلاه ص ٢٧٠) أنها قامت على الأرجح بين باب الجنان وباب أنطاكية. لكن ربما يساعد اسم هذه المحلة، الذي يدل على الضيق وعدم السعة، على توضيح هذه المسألة. فهل كانت المضيق محلة ضيقة (في الاتجاه شرق غرب) وممتدة (في الاتجاه شمال جنوب) على طول نهر قويق؟

وبالنسبة للنشاطات الاقتصادية في المحلات السكنية خارج الأسوار إبان القرن الثالث عشر الميلادي، فإننا لا نزال نعرف عنها أقل مما نعرف عن النشاطات الاقتصادية في محلات القرن الخامس عشر الميلادي. وقد سبق أن أشرنا إلى أسواق الضواحي الكبيرة (انظر أعلاه ص ٢٦٥ وما بعد). كما ورد ذكر بعض الخانات خارج الأسوار عند ابن شداد (ص٣٧، ٧٥، ٩١، ٩٢، ١٤٩، ١٥٣). وقد توضع معظمها على طرفي الشارع المنطلق من باب أنطاكية إلى خارج المدينة أو على مقربة منه، وهذا دليل على تألق هذا المحور على بقية المحاور المنطلقة من المدينة إلى خارجها. وهناك خانٍ قام في الرابية/جورة جفال، وخان آخر قام في الرمادة. وهذا يدل على أن المحورين الجنوبي الغربي (محور باب قنسرين) والجنوب الشرقي (محور باب العراق) محوران تلت أهميتهما أهمية المحور السابق. أما المحور الشمالي الشرقي (محور بانقوسا) فلم يلعب في ذلك الحين، ولا في العصر المملوكي أيضاً، على الصعيد الاقتصادي إلا دوراً ثانوياً. وفي الشمال، خارج باب النصر، يبدو أن الفعاليات الاقتصادية كانت قليلة في القرن الثالث عشر الميلادي إلى حد لا يذكر.

وبالمقارنة مع المدينة إبان القرن الخامس عشر الميلادي تتكون بذلك صورة مختلفة تماماً عن المدينة إبان القرن الثالث عشر الميلادي خارج الأسوار. وبدون مبالغة يمكن الحديث عن تغير تام تقريباً طرأ على المناطق الممتدة خارج الأسوار ما بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين. تغير تدل عليه أيضاً الأسماء المختلفة كلياً لضواحي القرن الثالث عشر الميلادي وضواحي القرن الخامس عشر الميلادي. ويعزى سبب هذا التغير إلى تراجع أهمية حلب ما بين النصف الثاني من القرن الثالث عشر ومنتصف القرن الرابع عشر الميلاديين. في هذه الفترة كان على حلب أن تكابد من عواقب غزو المغول للمدينة وتدمير أجزاء منها ٦٥٨هـ/١٢٦٠م ومن نتائج تفشي الطاعون فيها ٧٤٩هـ/١٣٤٨م. وعندما استقرت أمورها بعد ذلك إلى حد ما أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، غزاها تيمورلنك ٨٠٢هـ/١٤٠٠م وقام بتدميرها ونهبها. وقد أثرت الغزوات العدوانية والأوبئة على الضواحي خارج الأسوار أكثر بكثير مما أثرت على محلات المدينة داخل الأسوار، فمن الناحية الدفاعية لم تكن هذه الضواحي مجهزة للدفاع عن نفسها. كما أن عمرانها لم يكن على الأغلب متراصاً كعمران المحلات داخل الأسوار، مما سهل على المعتدين الغزو أيضاً. ويغلب الظن أيضاً أن الضواحي ساد فيها البناء بالآجر الطيني (على عكس المحلات داخل الأسوار التي ساد فيها البناء بالحجر). فالأبنية الطينية تتهدم بسرعة أكبر، وتتداعى إذا لم تترمم بسرعة عقب أقل ضرر يلحق بها. ومن خلال ذلك فقط يمكن تفسير اختفاء ضواح بكاملها بعد القرن الثالث عشر الميلادي نتيجة زلزال مدمر. كما أن اعتماد الضواحي في تأمين المياه على الآبار والصهاريج ساهم خلال فترات انتشار الأوبئة في

إصابة عدد كبير من أهالي الضواحي يفوق عدد الإصابات في المحلات الكائنة داخل الأسوار والمجهزة بشبكة مياه "جارية ".

لقد أثرت هذه العوامل بشكل خاص على الجنوب الغربي خارج الأسوار، على الحاضر السليماني وعلى الرابية/ جورة جقال، فتغيرت ملامحها وضاع اسمها ولم تتمكن من استعادة أهميتها السابقة إطلاقاً. أما المحلات التي قامت شرقي السور الأيوبي فيبدو أنها تمكنت من تجاوز هذه المرحلة المظلمة على نحو أفضل، وبذلك فقط يمكن تفسير نمو محلات جديدة في نهاية القرن الثالث عشر/ بداية القرن الرابع عشر الميلاديين محل المحلات التي قامت هنا حتى منتصف القرن الثالث عشر الميلادي. إلا أن أهم تغير على الإطلاق ما بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين كان قد جرى في الجهة الشمالية. فهنا نشأت خارج الأسوار محلات توغلت باتجاه الشمال بعيداً. وتجسد الميل الملحوظ داخل الأسوار في القرن الخامس عشر الميلادي لإنماء وزيادة كثافة المحلات الكائنة في الجهة الشمالية خارج الأسوار أيضاً. وانعكس توسع المدينة الذي استمر باتجاه الجنوب حتى القرن الثالث عشر الميلادي ليزحف باتجاه الشمال منذ القرن الرابع عشر الميلادي.

إن حلب ابن شداد وحلب ابن العجمي وابن الشحنة لا تشتركان إذاً خارج الأسوار إلا بملامح قليلة. فقد فقدت الضواحي الجنوبية أهميتها منذ القرن الثالث عشر الميلادي. وباتجاه الشرق ازداد نمو المدينة كثيراً، وامتد العمران إلى مناطق واسعة خارج السور الشمالي في العصر المملوكي. وفي الغرب فقط، خارج بابي المدينة الهامين: باب أنطاكية وباب الجنان، أمكن ملاحظة استقراراً إلى حد ما. فهنا اخترق المدينة أهم شارعين رئيسين وجذبا

إليهما كالمغناطيس، سرعان ما انتشر الهدوء والأمن أيضاً، فعاليات اقتصادية ومن ثم أبنية سكنية ومساجد ومنشآت أخرى.

٧ـ ٨ حلب في القرن الثالث عشر الميلادي

المدينة داخل الأسوار (شكل ١٩)

هل كان للتطورات التي حصلت بين منتصف القرن الثالث عشر الميلادي وبدايات القرن الخامس عشر الميلادي تأثيرات مماثلة هامة على بنية وأهمية المحلات السكنية داخل أسوار حلب؟ وهل أدّت إلى توزيع جديد لمراكز الثقل هنا أيضاً؟ لا لم يكن لها تأثير ولم تؤد إلى تغيير، ففي حلب تواجهنا نفس الظاهرة التي نلحظها في المدن الشرقية الإسلامية الكبيرة الأخرى (كما في هِراة مثلاً انظر حول ذلك: هـ. غاوبه H. Gaube، ١٩٧٧): فبينما خضعت المحلات السكنية خارج الأسوار إلى تغيرات جذرية عقب أيام المحن والشدائد، حافظت المحلات السكنية داخل الأسوار على استقرار ملفت للنظر إلى حد بعيد. ويتضح ذلك من التكوين العمراني والوظيفي والفراغي الراسخ للمحلات السكنية داخل الأسوار، التي بُعثت من تلقاء نفسها بعد نوائب الدهر العاتية، في حين كانت المحلات السكنية خارج الأسوار كمناطق نمو وانكماش متبدلة، تعلقت وظيفياً بالمحلات السكنية داخل الأسوار وارتبطت بها، عرضة أكثر إلى ازدهار وتقهقر. فحيث وجد قديماً مركز حيوي في إحدى الضواحي، أمكن عندما لزم الأمر العودة إلى زراعة الحبوب – لكن السوق المركزي وملحقاته بقي دوماً قائماً، فقد شغّل كجملة عصبية مركزية المحاور المنبثقة عنه والفعاليات التابعة له وأبقاها بذلك على قيد الحياة.

من المعلومات المتعلقة بالضواحي التي نجدها عند ابن شداد من ناحية وعند ابن العجمي وابن الشحنة من ناحية أخرى قد يتكون لدى المرء انطباع، بأنها تتعلق بضواحي مدينتين مختلفتين، بيد أننا نستطيع بالمعلومات التي تركها لنا ابن العجمي وابن الشحنة حول المدينة داخل الأسوار أن نجد طريقنا إلى داخل أسوار مدينة ابن شداد. ويتجلى استقرار المدينة داخل الأسوار بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين عند ابن شداد في فصل الإمداد بالمياه (انظر صفحة ٤٦٤)، الذي يمثل وصفاً منهجياً للمناطق داخل أسوار مدينة حلب. وهناك فقط، حيث طرأت تغييرات تعود إلى ما بعد القرن الخامس عشر الميلادي على صورة المدينة، جاء القرن العشرون بمعظمها، لا نستطيع تتبع ابن شداد في دقائق الأمور.

وكما في فصل الإمداد بالمياه يرد أيضاً في الفصول المتعلقة بالمدينة داخل الأسوار عند ابن شداد ذكر أسماء شوارع ومحلات سكنية كانت معروفة في العصر المملوكي. ومن المحلات السكنية داخل الأسوار المذكورة عند ابن الشحنة (ص ٢٤١ وما بعد) نعثر في نص ابن شداد (الذي لا يحتوي قائمة منظمة بجميع المحلات السكنية داخل الأسوار) على ١٥ محلة سكنية (نوردها فيما يلي بنفس تسلسل وترقيم القائمة المعروضة على ص ٢٤١ وما بعد مع إشارة إلى مكان ورود معلومات عنها عند ابن شداد) وهي:

[قارن ابن الشحنة/ص٩٠]	[انظر ابن شداد]	[قارن ابن الشحنة/ص٩٠]	[انظر ابن شداد]
(٤) سوق الخيل	(ص ١٤٩، ١٥١)	(٢١) بحسيتا	(ص٦٧، ١٣١، ١٤٥)
(١٠) الحوارنة	(ص ٧٦)	(٢٣) اليهود	(ص ١٤٦)
(١٣) الاسفريس	(ص ٦٣، ١٤٨)	(٢٥) المصابين	(ص ١٥٢)
(١٨) الجبيل	(ص٩٦، ١٠٩)	(٢٧) العقبة	(ص ١٤٤، ١٦١، ١٤٥)
(١٩) المعقيلية	(ص ١٦، ١٣٠، ١٤٥)	(٢٨) أسد الله	(ص٦٨، ١٤٦)

(٣٠) قلعة الشريف	(ص ١٧، ١٨، ١٩، ١٢٣)	(٣٤) المارستان	(ص ١٤٧)
(٣١) باب قنسرين	(غالباً)	(٣٥) السهلية	(ص ١٤٥)
(٣٢) الجرن الأصفر	(ص ٣٥، ٦٤، ١٤٨)		

كما ينطبق ذلك على أسماء الشوارع والمحلات السكنية الـ ٧٨ الوارد ذكرها عند ابن العجمي (انظر أعلاه ص ٢١٤ وما بعد)، التي نعثر على ٢٩ منها (غير مجدولة وإنما منثورة في النص) عند ابن شداد:

[قارن ابن العجمي/ص٨٠]	[انظر ابن شداد]	[قارن ابن العجمي/ص٨٠]	[انظر ابن شداد]
(١) القصبة	(ص ١٤٦)	(٣٠) باب الجنان	(غالباً)
(٥) الحطابين	(ص ٤٥، ٦٥، ٩٤)	(٣٤) أسد الله	(ص ٦٨، ١٤٦)
(٦) الخراف	(ص ٦٥، ٦٦، ١٣٢)	(٤٠) سويقة حاتم	(ص ١٤٥)
(٧) السبيعي	(البيمارستان،ص١٤٧)	(٤٧) الديالمة	(ص ٦٧، ١٤٦)
(١٢) الدلبة	(ص ٦٢، ١٤٦)	(٤٨) البازيار	(ص١٠٦،٦٦،١٤٦)
(١٤) الاسفريس	(ص ٦٨، ١٤٨)	(٥٢) المعقلية	(ص١٣٠،٦١، ١٤٥)
(١٥) بلا اسم	(ص ١٤٧)	(٥٧) المصابن	(ص ١٥٢)
(١٧) بنو سواده	(ص ١٤٨)	(٥٩) الدباغات	(ص ٦٥، ١٤٧)
(١٨) البنات	(ص ٢٨، ٦٣، ٩٥)	(٦٠) بحسيتا	(ص ١٣١،٦،١٤٥)
(٢٠) قلعة الشريف	(ص ١٧-١٩، ٢١)	(٦٢) سويقة اليهود	(ص ١٤٦)
(٢١) الزجاجين		(٦٤) باب النصر	(غالباً)
(٢٢) بنو خشاب	(ص ٣٥)	(٦٧) الجبيل	(ص ٩٦، ١٠٩)
(٢٣) الجرن الأصفر	(ص ٣٥، ٦٤، ١٤٨)	(٦٨) بانقوسا	(ص٣٨، ٨٩، ١٣٨)
(٢٥) العقبة	(ص١٣١، ١٤٤، ١٤٥)	(٧٧) باب قنسرين	(غالباً)
(٢٩) الطير	(ص ٦٦، ١٤٧)		

إن هذه الاستنتاجات تشكل مع المكونات الطبوغرافية الأساسية المستنتجة من وصف أقنية مياه حلب حججاً كافية، لإثبات أنه في مقابل تحوّل في شكل واتساع ومسقط المحلات السكنية في ضواحي حلب، تمّ بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين، كان هناك استمرار منقطع النظير داخل المدينة المسوّرة. فهنا بقيت أهم المباني التي تعود إلى ما قبل العصر المملوكي قائمة، وحافظ السوق على نفس الشكل والاتساع (انظر أدناه ص ٤٥٠ وما بعد)، والسويقة التي توجد شمالي الجامع الكبير وجدت أيضاً في القرن الثالث عشر الميلادي، وكان سوق بحسيتا يسمى في ذلك الحين سوق اليهود (إذ كانت بحسيتا والمحلات التي في شرقها تُسكن من اليهود خصوصاً، انظر أدناه ص ٥١٩)، كما وجدت المصابن والمصابغ في القرن الثالث عشر الميلادي في نفس المواقع التي وجدت فيها إبان العصر المملوكي. أما الزجاجين (صانعي الزجاج) فكانت ورشاتهم في القرن الثالث عشر الميلادي في الشارع الموازي لمحور باب أنطاكية في الجنوب منه [وليس خارج باب الفرج كما في القرن الخامس عشر الميلادي]، ويبدو أن العديد من أزقة السوق وظّف في القرن الثالث عشر الميلادي بنفس الفعاليات التي كانت تشغله في القرن الخامس عشر الميلادي.

بعد هذه الاستنتاجات نستطيع أيضاً إلقاء نظرة تأملية عجلى إلى الوراء. فإذا كان ليس من الممكن تلمّس تغيرات ملحوظة بين مسقط المحلات المملوكية ومسقط المحلات الأيوبية داخل سور المدينة القديم الذي يعود إلى ما قبل العصر المملوكي، فمن المفترض أن يستمر هذا التواصل في المدينة الزنكية أيضاً. ويبدو للعيان كأن المدينة القديمة داخل الأسوار في زمن ابن

شداد مشابهة جداً لمدينة نور الدين ـ وربما مشابهة أيضاً للمدينة الأمّ في الفترة الإسلامية التي سبقت العهد الزنكي. إلا أنه لا يتوفر بين أيدينا إلا معلومات ضحلة عنها. ولن يكون مجدياً البحث عن أكثر مما أشير إليه حولها في الفصل ٧-٣، وعن أكثر مما توصلنا إليه من المصادر التاريخية القديمة عنها.

٧ـ ٩ حلب في العصر العثماني

روايات ثلاثة رحّالة أوروبيين من القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر

لقد وصلنا في البحث حول تاريخ عمارة حلب وعمرانها إلى عشية الاستيلاء العثماني على المدينة عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م. وخلال بحثنا لم نتبع منحى كرونولوجيا [تسلسلاً زمنياً]، وإنما تقدمنا عندما فسرت المصادر نفسها بنفسها أو بالأحرى عندما تبلور تفسيرنا. فمن خلال وصف ابن الشحنة وابن العجمي للمدينة، استطعنا إلقاء نظرة على مدينة ابن شداد، التي تعذر علينا جداً تبين ملامحها دون الرجوع إلى المؤلفين المذكورين.

وللتعرف على حلب أيام بني عثمان يطرح نفسه طريق ملتو مشابه. فليس هناك مصادر حلبية، ترقى إلى مستوى ابن الشحنة وابن العجمي، الذين عاشا في العصر المملوكي، وإلى مستوى ابن شداد، الذي عمل في البلاط الأيوبي، وتؤرخ للفترة الزمنية الممتدة بين عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م وحوالي

عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م. في مقابل ذلك يظهر نوع جديد من المصادر، لم يكن من الممكن استقاء معلومات تستحق الذكر منه عن الفترة التي سبقت العصر العثماني، ويتمثل في مؤلفات أوروبية، في روايات أوروبيين حطّوا رحالهم في حلب لزمن قصير أو عاشوا فيها ردحاً طويلاً من الزمن.

ومع أن هذه الأعمال لا يتضمن أي منها غزارة في المعلومات الطبوغرافية والتاريخية كتلك التي نجدها في مؤلفات الحلبيين. إلا أنها تقدم ضرباً جديداً من المعلومات يقوم على وصف الحياة في حلب ووصف عادات أهلها، وباختصار فهي تمور بالحركة وتعج بالنشاط على عكس المصادر الحلبية التي يسودها السكون. إنها تمكّننا من تنشيط خيالنا في إضفاء حياة على الأزقة والأبنية التي تناولناها في الفصول السابقة، وتساعدنا على تصور الأزقة والأبنية التي وجدت في العصر العثماني ولا تزال توجد حتى الآن. كما تشكل جسراً إلى حد ما بين دراساتنا التي قمنا بها حتى الآن وبين دراسة تطور المدينة أيام بني عثمان. وإذا نظرنا إليها بمنظور عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م فهي مهمة للماضي والمستقبل.

فيما يلي سنتوقف عند روايات ثلاث من الأوربيين الكثر، الذين اهتمّوا منذ القرن السادس عشر الميلادي بتدوين انطباعاتهم عن حلب. لقد قمت بترجمة رواياتهم ووصفهم للمدينة إلى الألمانية، وحذفت الفقرات التي لا تهمّ موضوع بحثنا، واستغنيت عن انطباعاتهم المسيئة، وأشرت إلى أرقام صفحات المقاطع المقتبسة.

يلي هذه الروايات تأويل قصير نسبياً للمعلومات التي تحتويها عن حلب العثمانية، والتي ستتقاطع مع تأويل لنتائج بحثنا الميداني المصنفة داخل

أسوار المدينة أو خارجها. ولن نتوقف هنا إلا قليلاً، لأننا في الفصل الثالث عشر سنهتم من جديد وعلى نحو مستفيض بالمدينة العثمانية، محاولين النظر إليها بمنظور عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، الذي يمدنا الغزي بمعلومات وفيرة وغنية عنه.

ونبدأ بمؤلف فينيسي لم نهتد إلى اسمه، زار حلب عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م (مجهول الاسم، ص ٢٥٠-٢٥٤) [نورد فيما يلي مقتطفات مما كتبه عن حلب]:

تُجرّ المياه إلى حلب من خارجها في قناة تمتد تحت سطح الأرض وتغذّي عن طريق قنوات ثانوية عديدة العديد من المناهل العامة والخاصة. المدينة محصنة بسور عال وأبراج تحمي بعضها وتمكن في حالة هجوم بدون أسلحة نارية من المقاومة فعلياً. يحيط السور بثلاثة تلال، عدا التل الذي تقوم عليه القلعة. ويتخلل السور اثنا عشر باباً، تفضي إلى الضواحي ومختلف الشوارع، والضواحي ملفتة للنظر، إحداها كبيرة جداً إلى حد أنها تعادل ثلث المدينة. وفي وسط المدينة تشمخ القلعة، التي يبلغ طول محيطها نصف ميل أو أكثر قليلاً، والتي تُحاط بسور من الحجارة المنحوتة وتسهر أبراج مختلفة الضخامة على حراستها. يُصعد إليها عن طريق بوابة في برج صغير يقوم على طرف الخندق من جهة المدينة، تتصل بجسر يليها آخذ في الصعود تحمله ستة قناطر عالية غير واسعة. على مقربة من البوابة هناك برج ضخم منفصل عن السور تصل أسواره إلى أرض الخندق تقريباً. وعلى الطرف المقابل من القلعة يقوم برج مشابه (ص ٢٥١)، يتم الوصول إليه عن طريق نفق. إن جميع الأبراج الكبيرة مجهزة مثل السور بالمدفعية. ويقوم على

حراسة القلعة آغا يخضع لإمرته ٢٠٠ جندي انكشاري ويتمتع بلقب والي القلعة [آغا القلعة]. وعلى القلعة يعيش قرابة ٢٠٠٠ نسمة.

إن عدد سكان المدينة والضواحي كبير جداً. وليس أدل على ذلك من أنه لم يلحظ تناقص كبير في عدد السكان بعد انقشاع سحابة الطاعون، الذي تفشّى في المدينة والضواحي وذهب ضحيته خلال ثلاثة أشهر أكثر من ١٢٠ألف نسمة.

وعدا بعض الجوامع الجميلة ذات المآذن السامقة، كأبراج النواقيس في الغرب، ليس هناك في الأبنية العامة ما يضفي على المدينة جمالاً. والدور مبنية بالحجر، وتعلوها قبب جميلة مبنية من الحجر أيضاً، مزدانة من الداخل بزخارف حجرية وخشبية مموهة بالذهب.

(ص ٢٥٢) وفي حلب توجد مخازن تجارية كبيرة عديدة، يسميها أهل البلد خانات. وبالإضافة إلى الأهمية التجارية لهذه الخانات فإنها تأخذ على عاتقها إيواء الغرباء الذين تغص بهم المدينة. والخان عبارة عن مبنى يتوسطه فناء داخلي، تحيط به في الطابقين الأرضي والعلوي أروقة تتوزع خلفها غرف تسقفها أقبية حجرية، وجميع الغرف مجهزة بعناية تامة.

والمكان الذي تباع فيه البضائع مسقوف ويتم إقفاله مع حلول المساء. وهو يسمى في لغة أهل البلد بالبازار، أي السوق. والطرقات التي تتجمع الدكاكين على طرفيها مغطاة أيضاً.

(ص ٢٥٣) وللتجارة في هذه المدينة أهمية غير عادية. وهي ظاهرة إن لم يعايشها المرء بنفسه، فلن يتاح له تصورها. وقد حظيت حلب هذه الأهمية بفضل موقعها المميز بالنسبة للقادم من الشرق ومن الغرب ومن

الشمال ومن الجنوب. فمن جميع أنحاء المعمورة يتوافد الناس إليهـا، ليبقـوا فترة في المدينة ثم يغادروها.

(ص ٢٥٤) وفي حلب وما حولها يتم إنتاج صابون، تقدر قيمته ٢٠٠ ألف ليرة ذهبية سنوياً، ويباع بكامله إلـى أجانـب يقومـون بشـحنه إلـى الأرمينيتين وإلى إيران.

بعد ١٢٣ عاماً على زيارة المؤلف الفينيسي للمدينة أصـبح شـيفاليه دارفيو Ch.d'Arvieux قنصلاً لفرنسا في حلب. وقد تـرك هـذا الرجـل وصفاً مسهباً للمدينة ندين له بالشكر عليه (دارفيو، ١٧٥٦، ج٦، ص ٣٥٤-٤٠٣) جاء فيه:

(ص ٣٥٤) تعد حلب، بعد القسطنطينية والقاهرة، أجمل وأكبر وأغنى مدينة في الدولة العثمانية بدون منازع. (ص ٣٥٥) وتقع حلـب فـي منطقـة مستوية تنهض فيها سبع تلال، تقوم أعلى أربعة منها داخل سـور المدينـة. أعلى هذه التلال هو التلّ الذي ينتصب في مركز المدينة تقريباً وتحتل كامله قلعة محاطة بسور عظيم مبني من الحجارة المنحوتة، ومحاطة بخندق عميق تتجمع فيه مياه المطر. لقد تحولت القلعة إلى مقر إقامة للباشا ولنائبه في حال غيابه. (يلي ذلك تنويه إلى المواد الغذائية المتوفرة، ص ٣٥٦-٣٥٧). (ثم إشارة إلى أن المدينة مكتظة بالسـكان). (ص ٣٥٧) والدليل على ذلك أنه بعد ثمانية أيـام مـن انحسار موجة الطاعون، الذي تفشى بالمدينة عام ١٠٧٩هـ/١٦٦٩م وذهب ضحيته قرابة ١٠٠ ألف شخص، لم يلحظ المرء شيئاً من آثاره، فقد غصـت الأزقة والأسواق ثانية بالناس كما كان الأمر قبل ذلك.

إن ما يميز أهالي حلب وعلى نحو غير اعتيادي عن جميع مواطني الدولة العثمانية الآخرين، كونهم أميل مواطني هذه الدولة الكبيرة للسلام وأقلهم عدواناً وأكثرهم لطفاً.

(ص ٣٦١) ومهما كان الدور الذي لعبته حلب في الماضي، فهي اليوم إحدى أكبر المدن التجارية بالتأكيد. والحلبيون يزاولون التجارة مع آسيا وأفريقيا وأوروبا. وكان البنادقة أول من نشط بالتجارة في حلب، وفيها بقي الفرنسيون لزمن طويل يبرمون صفقات تجارية اغتنى العديد من جرائها، ولا يزال الإنكليز حتى اليوم [منتصف القرن الثامن عشر الميلادي] يعقدون صفقات تجارية كبيرة. وإلى حلب يقوم الفرس بتوريد التوابل والحرير والمنسوجات النفيسة، وفيها تتوافر خيرات الهند بكميات هائلة. إلا أن جشع الأتراك وطمعهم ومبالغتهم في الرسوم الجمركية التي يفرضوها ألحق الضرر بهذه التجارة إلى حد كبير، ودفع بمعظم القوافل إلى تحويل طريقها نحو سميرنا/إزمير.

(ص ٣٦٢) وفي مدينة حلب هناك، كما ذكرنا، أربع تلال داخل السور واثنى عشر ضاحية خارج السور. والقادر على المشي يستطيع بثلاثة ساعات أن يدور حول المدينة وضواحيها. وهذا يعني أن طول محيطها ثلاثة أميال. وسور المدينة السميك والمرتفع ارتفاعاً لا بأس به متين البنيان.

(ص ٣٦٣) فيه أبراج دائرية تتباعد عن بعضها مسافة ٥٠ خطوة، بيد أن السور والأبراج في حالة سيئة للغاية في أماكن عديدة، وليس هناك من يكلف نفسه عناء تحسينها. وللمدينة عشرة أبواب، أحدها مسدود، أما الأبواب

الأخرى فهي: باب أنطاكية، باب تمكرين (قنسرين)، باب المقام، باب النيرب، باب حموي (الأحمر)، باب الحديد، باب النصر، باب الفرج وباب الجنان.

وتحت المدينة تنساب قناة تجر مياه عذبة تغذي الآبار العامة والخاصة (الموجودة في الدور السكنية). وتلقى هذه القناة الوحيدة عناية خاصة من الأتراك. (ص ٣٦٤)، لأنهم بحكم كونهم لا يشربون سوى الماء لا يدخرون جهداً ولا مالاً في سبيل الحصول عليه عذباً. إن بيوت المدينة ومعظم بيوت الضواحي مبنية بالحجر المنحوت. فيها طابق علوي بشكل عام ولها أسطح مستوية. وهي نظيفة جداً ومكسوة بالخشب ومزينة بالمرمر وألواح الزجاج المعشق.

(ص ٣٦٨) وجوامع المدينة أجمل مبانيها بلا ريب. وهي كثيرة جداً، مآذنها وقبابها المطلية بالرصاص تعطي المدينة مظهراً جميلاً بهياً. أكبر هذه الجوامع وأكثرها بذخاً جامع البهرمية، الذي سمي على اسم حاكم حلب، بهرام باشا، الذي أمر ببنائه وبتمويهه بالذهب. يليه جامع العادلية، الذي سمي على اسم أحد النبلاء الذي تبرّع ببنائه. غير أن عظمة حلب لا تتجلى في الجوامع فقط، وإنما تتجسد في الخانات والبازارات أيضاً. والخانات، كما هو معروف، أبنية فخمة تؤجر للتجار الأجانب ليسكنوا فيها. أما البازارات فهي منشآت كبيرة، موزعة على ممرات عديدة مسقوفة بأقبية ومطلية بالرصاص، توجد تحتها دكاكين معظم تجار وحرفيي المدينة. فهنا يجد المرء بضائع من كافة أصقاع المعمورة، من الماس وحتى الحصير.

(ص ٣٧٣) تتوزع المدينة والضواحي على ٧٢ حي سكني، ٢٢ منها في المدينة (ص ٣٧٤) و ٥٠ في الضواحي. (قائمة بأحياء المدينة وعدد السكان).

(ص ٣٧٨) ومن الصعب معرفة عدد سكان هذه المدينة الكبيرة. لكـن ربمـا يتراوح ما بين ٢٨٠ ألف و٢٩٠ ألف نسمة من مختلف القوميات والأديان بما في ذلك الرجال والنساء والأطفال. بينهم ثمة ٣٠-٣٥ ألف مسيحي وقرابـة ٢٠٠٠ يهودي. (ص ٣٧٩). وجميع سكان هذه المدينة، مـا عـدا الأشـراف والأثرياء، يمارسون المهن اليدوية والحرف المختلفة. وهم منظمون فـي ٧٢ جمعية حرفية [نقابة مهنية]، لكل واحدة منها زعيم [نقيب].

(ص ٣٨١) إن قوة المدينة تكمن فقط في عدد سكانها الكبيـر، الـذي يمكن تشكيل جيش عرمرم وخطر منه. سورها لا يسـتحق الحـديث عنـه، وخنادقها مردومة تماماً تقريباً؛ الأبراج والأسوار مهدمة في أمـاكن عديـدة، والقلعة التي تنهض وسط المدينة ليس بمقدورها مقاومة أي هجوم يدوم أكثر من أربع وعشرين ساعة. يقدّر عدد من يتواجد عليها، عندما يقيم الباشـوات فيها، بحوالي ١٤٠٠ شخص، يبلغ عدد الانكشاريين مـنهم ٣٥٠ انكشـارياً يضطجعون في مقر الحامية، ومع أن هناك حوالي ٤٠ مدفعاً مـن مختلـف العيارات منصوبة على أسوارها، إلا أنه لا ينتظر منها الكثير.

(ص ٣٨٣) وفي حسابات التجار يتداول الناس القـروش المكسـيكية والصقلية والإشبيلية واللوفنتالرات الهولندية والسكوينات الفينيسية والهنغارية وسكوينات الشريف التي تسك في مصر وتحمل اسم السلطان.

(ص ٣٩١) إن نهر سنغه (قويق) يشغّل ١٦ طاحوناً في المدينـة، ثـم ينساب بعد ذلك مبتعداً عن المدينة سبعة أميال ليصب في مستنقع هناك. ومع أنه نهر صغير فهو كثير السمك. وعندما ينضب أحياناً بعد شتاء جاف يلجـأ المرء إلى الطواحين التي تديرها البغال. إن جمّيع الحطـب والفحـم الـذي

تحتاجه المدينة يأتي من ريفها. أما الخشب المستخدم في البناء وصناعة الأثاث والأعمال الأخرى فيأتي من منطقة مرعش التي تبعد عن حلب أربعة إلى خمسة أيام سفر. (ص ٣٩٢) إن الحجر المستخدم في بناء الدور يُقد من الجبال المجاورة المدينة، وتحضّر المونة المستخدمة في الأبنية والشرفات وما إلى ذلك من الحجارة الصلدة المتوفرة بالقرب من المدينة. وعوضاً عن الرمل يستخدم رماد الحمامات مع الكلس والقنب المفروم في تحضير طينة ممتازة. (يلي ذلك ذكر العديد من المواد الغذائية المتوفرة وإشارة إلى استهلاكها بكثرة، ص ٣٩٢-٣٩٤).

(ص ٣٩٥) لقد نشطت منذ عدة سنوات زراعة التبغ في محيط حلب. وقد آتت هذه الزراعة أكلها، فهذا التبغ يستهلك منه الكثير، مع أنه ليس بجودة التبغ البرازيلي.

(ص ٣٩٨) وعند تخوم حلب ثمة تكيتان للدراويش، تعرف الأولى بتكية الملاخانة والأخرى بتكية الشيخ أبو بكر. في إحداهما هناك من عشرين إلى خمسة وعشرين درويشاً (ص ٣٩٩) وفي الأخرى قرابة الأربعين. والدراويش أشخاص يعيشون على نحو جماعي من أموال الزكاة التي تخصص لهم ومن ريع الأملاك التي وقفها فاعلي الخير على تكياتهم والمكونة من أراض زراعية ودور سكنية ودكاكين وحمامات وبساتين. ويترتب على الدراويش إقامة طقوس معينة. وكلهم متزوجون وأصحاب عائلات، تقيم في المدينة أو القرى المجاورة لها، ويحق لهم قضاء ليلتين أو ثلاث ليال أسبوعياً عند ذويهم.

أما أكثر وصف مسهب لمدينة حلب فنجده عند أ. رسل A. Russel في كتابه "تاريخ حلب الطبيعي"[1]، المطبوع في لندن عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٤م. لقد قدم ألكسندر رسل A. Russel وأخوه باتريك إلى حلب كأطباء حملة تبشير بريطانية، أقام الأول فيها ما بين عامي ١١٥٣هـ/١٧٤٠م و١١٦٦هـ/١٧٥٣م، وأقام الثاني ما بين عامي ١١٦٣هـ/١٧٥٠م و١١٨١هـ/١٧٦٨م (ج. مونرو J. Nunro، ١٩٨٢). إن عملية اختيار مقاطع من مؤلفهما (الذي يحمل اسم الكسندر كمؤلف فقط) ليست أمراً يسيراً، وسنعرض فيما يلي بعض المقاطع من أول اثنان وخمسين صفحة من الجزء الأول من مؤلفهما.

(ص ١) تعد حلب، العاصمة الحالية لسوريا، ثالث أهم مدينة في الدولة العثمانية. وهي من حيث الموقع والأبهة والسكان والثروة دون القسطنطينية والقاهرة بفرق كبير. كما لا يمكنها أن تضاهي تألق (ص ٢) هاتين المدينتين، إلا أنها تفوقهما بنظافة الهواء وبمتانة دورها السكنية وأناقتهم وبتمهيد شوارعها ونظافتهم؛ ومع أنها لم تعد تتمتع بالمزايا الاقتصادية التي تمتعت بها في العهود السابقة، لكنها لا تزال تحتفظ بقطاعات تجارية جديرة بالاعتبار.

(ص ٦) إن المدينة بحد ذاتها لا يزيد طول محيطها عن ثلاثة أميال ونصف وهي محاطة بسور قديم، يتداعى بسرعة، كأسوار المدن الأخرى في هذا البلد، نتيجة الإهمال. وبالإضافة إلى السور كانت المدينة محصنة فيما مضى بخندق عريض عميق، تحول معظمه اليوم إلى مرتع للنفايات أو إلى بساتين.

---

(١) "The Natural History of Aleppo" قام بترجمته إلى العربية خالد الجبيلي ونشره في حلب عام ١٩٩٧م.

وللمدينة حالياً تسعة أبواب، يفضي اثنان منهما باتجاه الجنوب، واثنان باتجاه الشرق واثنان باتجاه الشمال وثلاثة باتجاه الغرب. وأعظم هذه الأبواب، وأشدها تداعياً أيضاً، باب قنسرين الذي يسميه الأوروبيون باب السجن. يليه في الجهة الجنوبية باب المقام أو باب الشام. والباب الأول في الجهة الشرقية هو باب النيرب، أما الثاني فهو ثانوي ويسمى باب الأحمر. وفي الشمال يقوم باب الحديد (ص ٨) المؤدي إلى ضاحية بانقوسا. وإلى الغرب منه يقوم باب النصر الذي يسميه الأوروبيون باب القديس جورج.

(ص ٩) وأول باب في الجهة الغربية هو باب الفرج الذي يسميه الأوربيون باب البساتين، والذي يبدو بالمقارنة مع أبواب المدينة الأخرى، باستثناء باب الأحمر، أقل شأناً. يليه باب، على بعد ٢٠٠ خطوة نحو الجنوب، يسميه الأوروبيون باب العتمة[١] ويسميه أهالي حلب باب الجنان. وهو يفضي عن طريق الجسر الممتد فوق قويق إلى ضاحية المشارقة. وينفتح الباب التاسع والأخير على الشارع الغربي العريض ويعرف بباب أنطاكية.

(ص ١١) وتنتشر الضواحي خارج باب الشام (باب المقام) باتجاه الجنوب الشرقي. ويقطن هذه الضواحي، وكذلك الضواحي المنتشرة خارج باب النيرب باتجاه بانقوسا، تركمان وأكراد وعرب وآخرون يعمل معظمهم في الزراعة. وخارج باب الحديد مباشرة تبدأ ضاحية بانقوسا، التي تمتد متوغلة باتجاه الشمال الشرقي، منتشرة في جزء منها على أرض منبسطة

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن السوق الممتد على طول محور باب الجنان داخل السور يعرف حالياً عند عامة حلب بسوق العتمة.

وفي معظمها على سفوح هضبات مختلفة. وتضم هذه الضاحية عدداً من البيوت السكنية الجميلة ومساجد مختلفة وبازارات وخانات ومقاهي.

(ص ١٢) وإلى جانب الأسواق الأخرى هناك سوق للحبوب فيها. ولا تقل كثافة تدفق الناس والقوافل في هذه الضاحية عما هي عليه في الأسواق العامرة داخل الأسوار. وفي بانقوسا يعيش العديد من الأشراف الأغنياء، كما يعيش فيها أيضاً الدلباش[1] وجنود آخرون. وهنا يقل تعامل الناس بالتجارة مع الغرباء، وهم أقل تحضراً ممن يعيش داخل الأسوار.

وببانقوسا تتصل ضواحي أخرى واسعة الأرجاء منتشرة باتجاه الشمال الغربي، وإلى الغرب من هذه تمتد الهزازة و" الجدَيْدة " اللتين يشكل المسيحيون فيهما، خاصة في " الجدَيْدة "، القسم الأكبر من السكان. وفي الجهة الغربية من المدينة هناك المشارقة والهزازة، الأولى على الطرف الغربي من نهر قويق، اللتين يسكنهما الأتراك والشرائح الدنيا من أهل البلد.

(ص ١٤) (ومن الغرب) تشكل الجوامع والمآذن والقباب العديدة منظراً أخاذاً، وتبدو أسطح الدور المستوية المنتشرة على التلال والمتسلق بعضها فوق بعض كتراسات معلقة متتالية تتخللها أشجار السرو والحور، وفوق الجميع تتهادى القلعة محدثة من بعيد انطباعاً مهيباً ووقوراً.

غير أن انطباع التألق، الذي تتركه في النفس رؤية المدينة من بعيد، سرعان ما يتبدد عادة عندما يعبر المرء أبواب المدينة. فالشوارع توحي لارتفاع الجدران على جانبيها بأنها أعتم وأضيق مما هي عليه (ص ١٥). وهذه الشوارع، حتى تلك التي يوجد فيها بيوت فخمة، أشبه ما تكون بالأزقة

---

(١) فرسان كروات وألبان.

الملتفة حول أسوار أديرة الراهبات الكئيبة. وتعطي الدكاكين انطباعاً متواضعاً. وبالنسبة للحمامات والأسبلة فهي مباني بسيطة. أما الجوامع والقصور فتشد إليها الأبصار من خلال أبوابها المنفتحة على أفنيتها، مع أنها لا تضفي للوهلة الأولى على المدينة إلا قليلاً من الجمال. علماً أن هذه العيوب تشترك بها حلب مع معظم المدن التركية الأخرى. ولكن إذا نظرنا إليها ككلّ متكامل فهي حسنة البنيان وبيوتها كبيرة وجميلة. شوارعها لا يضاهيها في عمرانها وفي عرض بعضها شوارع أية مدينة أخرى في الشرق. وهي مرصوفة على نحو جيد ونظيفة إلى حد ملفت للنظر، لها أرصفة على جانبيها ترتفع نصف قدم عن أرض الشارع.

وفي حلب هناك العديد من المساجد. تبدو سبعة أو ثمانية منها فخمة للغاية، بالرغم من أنه ليس لأي منها أكثر من مئذنة. وقد بنيت جميعها تقريباً على نفس النمط. فهي تتكون من مصلى مستطيل مسقوف في وسطه بقبة كبيرة في ذروتها هلال ذهبي. يتقدم واجهته رواق صغير مغطى بقباب صغيرة عديدة ومرتفع عن أرض الفناء الداخلي (ص ١٧) الذي يمتد أمامه على مساحة واسعة مبلطة في وسطها بئر مظلل.

(ص ١٨) وتتمثل الأبنية العامة التي تلي الجوامع أهمية في الخانات، التي تسمى أحياناً استراحات القوافل. ثمة عشرون منها يمكن اعتبارها خانات هامة. وإلى جانبها هناك على الأقل عدد مشابه موزع على أرجاء المدينة. والخانات أبنية كبيرة متينة البنيان ذات شكل مستطيل غالباً ومكونة من طابقين. الطابق الأرضي مقسم إلى غرف تتقدمها عقود وتستقبل الضوء خلل نوافذها وعن طريق أبوابها (أي أن الحجرات الأمامية الصندوقية مغلقة بإنشاءات

خشبية). وللطابق العلوي عوضاً عن النوافذ رواق مفتوح، يتم عن طريقه الوصول إلى مجموعة من الغرف تشابه حجرات الطابق الأرضي الخلفية. والأدراج المؤدية إلى الطابق العلوي تكون على جانبي بوابة الخان، والسطح كما في معظم الأبنية الأخرى مستو، يستخدم الطابق الأرضي كمخازن ومكاتب ومساكن وكزرائب أحياناً. ويستخدم الطابق العلوي في المرتبة الأولى كمضافات لزوار المدينة. الذين يستطيعون الإقامة هنا لقاء مبلغ زهيد. إن إضاءة معظم حجرات الطابق العلوي (ص ١٩) أسوأ من إضاءة غرف الطابق الأرضي، وليس لها نوافذ خلفية إلا فيما ندر. والحصر هي كل شيء يقدمه الخان للمسافرين، الذين يجلبون مع متاعهم بقية التجهيزات.

وعلى عكس الخانات المنتشرة خارج المدن لم تُستخدم الخانات داخل المدينة كأماكن إقامة للغرباء وحسب، فبعض هذه الخانات مؤجر في معظمه لتجار حلب، الذين يؤثرونها كمستودعات آمنة ويعتبرونها مناسبة أكثر للتبادل التجاري. لكل خان باب واحد فقط، يغلق بانتظام مع غروب الشمس، فيه باب صغير يمكن الدخول منه ليلاً. وفي الخان غرفة للآغا، أو بالأحرى للمسؤول عن الخان، الذي يوكل إليه مالك الخان مهمة فرض الرسوم على البضائع الداخلة إلى الخان وتنظيم أمور الخان الأخرى. ويلي الآغا مرتبة الأوضة باشي أو الحارس، الذي يقيم عادة في الخان ويكون محل ثقة. والأوضة باشيه ــ أي الحراس ــ هم في العادة من الأرمن. في وسط فناء الخان ثمة بئر يستحصل منه على الماء. وإلى جانب الخان هناك دوماً مطاعم صغيرة ومقاهي لخدمة التجار.

وفور وصول الأوربيين يُعمل على إيوائهم في بعض أهم الخانات، حيث البيوت الواسعة (ص ٢٠)، إذ يحتل المسكن نصف جانب الخان وأحياناً أحد الجوانب بأكمله. وأروقة الطوابق العلوية تكون غالباً في هذه الحال مسدودة وتطل على الفناء بنوافذ أوروبية الطراز. والأرضيات مبلطة بالحجر أو بالمرمر على نحو جميل، والغرف مجهزة تجهيزاً جيداً. والمستودعات في الطابق الأرضي.

والبازارات أو الأسواق منشآت حجرية عالية لها شكل أروقة طويلة، ضيقة جداً في الغالب، مسقوفة بالأقبية أو مغطاة بالأخشاب. والدكاكين، التي تكون عبارة عن حجرات في جدران السوق أو على شكل أكشاك بارزة عنها، تصطف على جانبي الرواق فوق مصطبة حجرية مرتفعة من قدم إلى ثلاثة أقدام على طول الرواق. وفي الليل توصد هذه الأسواق بأبواب تطوى نهاراً. وفي العديد من البازارات القديمة تكون الدكاكين على درجة من الضيق يندر معها وجود مكان للبائع يستطيع فيه عرض بضائعه والجلوس مع أحد زبائنه. وعلي الزبائن عموماً الوقوف خارج الدكان، وفي حال وجود زبائن أمام الدكان المقابل عندها يصعب على المارة متابعة سيرهم. إن بعض البازارات الجديدة أعرض ودكاكينها أرحب، إلا أنها كلها مظلمة، لأن الشمس يُحال دون وصولها، لإبقاء البازار بارداً. ولنفس السبب تُرش أرضيات البازار أيام الصيف بالماء مرتين إلى ثلاث مرات يومياً (ص ٢١). وفي أيام الطقس البارد يتقي التجار شر البرد بفرواتهم أو يلجؤون إلى استخدام المناقل والمجامر لإضرام النار وبث الدفء والحرارة.

وترتص البازارات الرئيسة إلى جانب بعضها في الحي المتصل بالخانات الكبيرة. بعض البازارات مخصص لحرفة معينة أو لتجارة معينة. ويسهل على الغريب العثور عما يبحث عنه. كما أن هناك عدد من الخانات المنعزلة في أحياء المدينة الأخرى. إلى جانب ذلك يوجد في الشوارع المطروقة كثيراً، في المدينة داخل الأسوار وفي الضواحي، دكاكين لبيع المواد الغذائية والفواكه والمعجنات والخضار وبقية مستلزمات الحياة الضرورية، ويطلق على هذه الشوارع تسمية بازارات أيضاً وتكون محمية من الشمس بحصر محمولة على عوارض خشبية بارزة على طرفي الطريق.

تغلق أبواب البازارات مع مغيب الشمس بانتظام. وهناك حراس مزوّدون بمصابيح وهراوات يبقون داخل البازارات طوال الليل، يفتحون الأبواب لدوريات الاستطلاع ولمن يترتب عليهم عبور البازارات. (ص ٢٢) كذلك فإن معظم الشوارع الهامة مزودة بأبواب وحرّاس.

(ص ٢٣) ومن الملاحظ أن الحمّامات العامة لا تسهم كثيراً في تحسين صورة المدينة. في حين تجذب المقاهي انتباه الغريب أكثر من أي شيء آخر يراه في المدينة. والمقاهي موجودة في جميع أحياء المدينة، بعضها كبير وجميل. وهي مكسوة بالزريقة البيضاء الخشنة ومجهزة بالكراسي والطاولات المصنوعة من الحصير المشدود. والمقاهي الجيدة في وسطها نافورة ومصطبة للعازفين وتسمح نوافذها الواسعة للمارة برؤية كل ما يدور داخلها. وفي الصيف يجلس رواد المقهى على كراسي صغيرة أمام باب المقهى في الهواء الطلق. وهذه المقاهي لا يرتادها علية القوم وإنما سواد الشعب، وهي قلّما تكون خاوية، وتغص بالرواد في أوقات محددة.

وتتوزع الدور السكنية على ثلاث فئات، تتمثل الأولى في السرايات والقصور، والثانية في بيوت التجار الأغنياء (ص ٢٤) والثالثة في بيوت متوسطي الحال والرعاع.

(ص ٣٦) وهناك نوع من المنشآت، يعيش فيه الغرباء المتواضعين العرب والأكراد والأتراك (المسلمون) والأرمن المسيحيون، يسمى قيسرية. والقيسرية عبارة عن فناء كبير، محاط ببيوت رخيصة متواضعة يتكون الواحد منها من غرفتين أو ثلاث غرف. ولجميع القاطنين حق استخدام الفناء، وهو مرصوف على نحو غير منتظم، ما عدا أمام مداخل البيوت، حيث تُزرع بعض الشجيرات. ولا تحتوي القيسرية بئر متصل بشبكة المياه. وإنما قساطل تجمع فيها المياه وحسب. وهناك عدد كبير من هذه القيسريات موزع على أحياء المدينة داخل الأسوار وعلى الضواحي. والاسم نفسه يطلق على مبان صغيرة منفتحة على أفنية داخلية، تستخدم كورشات للنسيج أو مشاغل لحرف أخرى، كما تستخدم بعض قيسريات هذا الصنف القائمة داخل الأسوار كخانات، بيد أن الصنف الأول من القيسريات هو الأكثر انتشاراً.

(بعد وصف القلعة من الخارج يتابع وصف القلعة) (ص ٣٧) بعد أن يصعد المرء إلى أعلى القلعة ويجتاز الباب الرابع، تصادفه على الطرف الأيسر بضع دكاكين، تقابل حجرات ذات أبواب حديدية. وإلى الأعلى يساراً تتربع بعض البيوت الكبيرة القديمة، التي استخدمت كسجن من حين لآخر، في الجهة المقابلة لها تمتد بعض الشوارع التي تضم بيوتاً جميلة مخصصة لأفراد الحامية. وعلى قمة التل يشمخ جامع، يوجد إلى جانبه نبع أو بالأحرى بئر عميق، يسحب منه الماء عن طريق دولاب يديره حصان. وآغا القلعة يتبع

مباشرةً إلى الباب العالي وليس مسؤولاً أمام الباشا إلا عن أمور محددة. يقود الآغا حامية كبيرة، يسكن جنودها (ص ٣٨) مع أسرهم على القلعة. ويحق لهم ممارسة التجارة أو أية حرفة أخرى في المدينة. لكن عليهم أن يعودوا إلى القلعة قبل إغلاق الأبواب ليلاً.

وفي المشارقة ثمة ورشة لإنتاج الزجاج، تعمل بضعة أسابيع في الشتاء. أما معظم الزجاج التي تستهلكه المدينة فيأتي على الأغلب من أرمناز، وهي قرية تبعد عن حلب ٣٥ ميلاً باتجاه الغرب، ومنها أيضاً تُجلب التربة المستخدمة في صنع الزجاج في المشارقة. وهناك دباغة على نهر قويق في الجنوب الغربي من المدينة، وهناك خان الدباغين خارج باب النيرب على مقربة منه. لقد جمعت المسالخ على أرض عراء عند أطراف الضواحي باتجاه بانقوسا، ومن هناك تحمل الشياه المذبوحة على أكتاف الرجال إلى جميع أرجاء المدينة. في " الجدَيْدة " يوجد سوق اللحم الرئيس. وعلى مقربة جداً من سور المدينة في الجهة الغربية توجد بعض أفران الكلس التي تعمل ليل نهار. وفي ضيعة الفتالين (صناع الحبال) التي تبعد نصف ميل إلى الجنوب توجد ورشة لتصنيع الأوتار، تنشر في أوقات محددة من السنة روائح نتنة للغاية.

(ص ٥٢) وعلى مقربة من المدينة توجد مقالع حجرية هائلة عديدة، تمد المدينة بالحجارة البيضاء، التي تسهل معالجتها في البداية، بيد أنها تقسو مع الزمن ومع تعرضها للهواء. بهذا الحجر تبنى جميع الأبنية، وإضافة إلى هذا الحجر هناك حجر كلسي يتوفر بكثرة شمالي المدينة ويستخدم في بناء الجدران الداخلية فقط. وتشكل المقالع الحجرية القديمة كهوف واسعة تربطها

ببعضها أنفاق طويلة. وهذه المغارات تتحول شتاء إلى أماكن إقامة للبدو الذين يعسكرون في أيام السنة الأخرى عند أسوار المدينة، كما تستخدم هذه المغارات كاصطبلات للجمال.

٧ـ ١٠ حلب في العصر العثماني:

المحلات السكنية خارج الأسوار

إن التغيير الجذري الوحيد الذي طرأ على المحلات السكنية خارج الأسوار، تم في العصر المملوكي. ففي القرن الخامس عشر الميلادي فقدت المحلات السكنية الهامة جداً آنذاك والتي قامت في الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية أهميتها نهائياً، وفي مقابل ذلك كانت قد نشأت في الجهة الشمالية محلات سكنية جديدة كثيفة العمران، ولم يطرأ أي تغيير بعد ذلك على معالم المدينة حتى نهاية العصر العثماني. فقد شيّدت مناطق جديدة في الجهة الشمالية الغربية أظهرت تغيراً ملموساً، لكن سرعان ما تلاها بعد فترة وجيزة مزيد من التوسع باتجاه الشمال (انظر الفصل الخامس).

بيد أننا عندما نوجه اهتمامنا إلى المحلات السكنية القديمة خارج الأسوار، نجد أنه ينطبق عليها ما تقوله روايات الرحالة الأوروبيين عن المدينة بأسرها. فهي جزء من مدينة مفعمة بالنشاط والحيوية، لها علاقات تجارية هامة، عُدت ثالث أهم مدينة، ومن حيث المظهر أكثر المدن تميزاً، في الدولة العثمانية، عرف أهلها بانفتاحهم على الغرباء وحسن تعاملهم معهم. إن السور الذي يفصل الضواحي عن المدينة خلفه، والذي كان لا يزال يتمتع إبان العصر المملوكي بأهمية عسكرية واستراتيجية كبيرة ــ وإلاّ لما كان أعيد

بناءه في القرن الخامس عشر الميلادي ــ فقد أيام العثمانيين أهميته إطلاقـاً. لأنه لم يكن هناك في الدولة العثمانية القوية المترامية الأطراف، التي كانـت تضم حلب، بمقدور أي طرف أن يهدد أمنها. وحتى في العصر المملـوكي، الذي ربطت فيه المدينة بشبكة إمداد بالمياه (انظر أدناه ص ٤٨٣ وما بعد)، أمكن بفضل وجود سلطة مركزية قوية العيش على نحو جيد في الضواحي الآمنة، وكان أهالي بانقوسا، كما شاهدنا، لطفاء المعشر.

وبرغم الرخاء والهدوء اللذين تميزت بهما حلب في العصر العثماني، إلا أن المدينة لم تتوسع كما يبدو إلا قليلاً. ففي مواضع كثيرة نجد أن نهايات الأحياء خارج الأسوار تحددها منشآت ومبان مملوكية. ففي الشـمال هنـاك جامع قسطل الحرامـي (دليـل ٥١٩)، الـذي يعـود إلـى مـا قبـل عـام ٨٩٦هـ/١٤٩١م، وجامع الابن (دليل ٥١٣)، الذي يعود إلى مـا قبـل عـام ٧٩٨هـ/١٣٦٩م، وتكية بابا بيـرم (دليـل ٥١١) التـي تعـود إلـى عـام ٧٦٤هـ/١٣٦٣م. بين هذه المحلات السكنية وبين بانقوسا لم يحافظ على أي مبنى مملوكي، وعلى الأرجح فقد زحف العمران إلى هذه المنطقة في العصر العثماني الباكر، ويستدل على ذلك أيضاً من وجود سبيل من العصر العثماني الباكر في مسجد الزيتون (دليل ٤٩٩) الذي يعود إلى عام ٩٢٦هـ/١٥٢٠م.

ويدل على بانقوسا جامع قارلق (دليل ٥٤١) الذي يقوم فـي الشـمال الشرقي على أعلى نقطة فيها ويعود إلى عام ٧٩١هـ/١٣٨٩م. مع ذلك فإن الحياة المفعمة بالحركة والنشاط الاقتصادي الرائج في الحي، التـي يخبرنـا عنهما أ. رسل A. Russel (انظر أعلاه ص ٢٨٩)، نشطت كما يبدو أول مـا نشطت إبان العصر العثماني. ونحن نعرف ممـا ورد عنـد ابـن الشـحنة

(انظر أعلاه ص ٢٥٢ وما بعد) أن إنشاء خان وأسواق (دليل ٥٥٥) خارج باب الحديد في العصر المملوكي لم يكلل بالنجاح. كما تفصح عمارة هذه المحلة عن العديد من الأبنية الجديدة والقديمة المطورة التي تعود إلى العصر العثماني. ففي عام ٩٨٠هـ/١٥٧٣م، شيّد سبيل وحمام الرقبان (دليل ٥٤٩) وفي عام ١١٣٢هـ/١٧٢٠م رُمّم جامع المشاطية (دليل ٥٤٤)، ثم تميز القرن التاسع عشر الميلادي بنشاط عمراني واسع (تمثل خصوصاً بإنشاء خانات، قام بعضها مكان الخانات القديمة تماماً أو على مقربة منها؛ في القرن الثامن عشر الميلادي حدثنا عنها أ. رسل). ففي العصر العثماني لم يكن هناك مجال أمام التوسع هنا سوى باتجاه الشمال، حيث نجد فعلاً عمراناً أحدث — وعند التخوم الشمالية الشرقية للمدينة باتجاه الجنوب، حيث تم على الأرجح إبان العصر العثماني استيطان شرقي الخط المار من جامع قارلق (دليل ٥٤١) وجامع قاضي عسكر (دليل ٦١٨)، الذي يعود بحد ذاته إلى العصر العثماني الباكر، لأن الشارع القديم الذي كان يصل بين شمالي شرق بانقوسا ومحور باب النيرب كان يمر من المفروض بمسجد قاسم النونو (دليل ٦٢٠) الذي يعود إلى العصر المملوكي (أنشئ عام ٧٧٠هـ/١٣٦٩م). ويستمر هذا الشارع جنوبي جامع قاضي عسكر (دليل ٦١٨) متابعاً طريقه مروراً بجامع هارون دده (دليل ٥٧١) الذي يعود إلى ما قبل عام ٩٤٩هـ/١٥٤٣م، وبجامع آغاجق (دليل ٥٧٢) الذي أُنشئ عام ٩٩٣هـ/١٥٨٥م، وبالجامع السليماني (دليل ٥٧٣) الذي أُنشئ عام ٧٨٣هـ/١٣٨١م. إن الخارطة التي أعدها ج. روسو J. Rousseau تترك انطباعاً بأنه قامت فيما مضى مناطق سكنية واسعة في الجهة الشرقية بين جامع قاضي عسكر (دليل ٦١٨) والجامع السليماني (دليل ٥٧٣). بيد أن الأبنية

القائمة، وكذلك الخارطة العثمانية المعدة عام ١٣١٧هـ/١٩٠٠م، لا تمكن من إثبات ذلك. وليس هناك ما يشير إلى زحف الاستيطان باتجاه الشرق، إضافة إلى الخارطة الآنفة الذكر، سوى تلك الأبنية القائمة جنوب الجامع السليماني (دليل ٥٧٣)، والمتمثلة في جامع البلاط الفوقاني (دليل ٥٧٧) الذي أُنشئ عام ١٠٦١هـ/١٦٥١م وجامع القطانة (دليل ٥٨٠) الذي يعود إلى القرن السابع عشر الميلادي أيضاً. كل هذه المناطق كانت قد استوطنت قبل العصر العثماني، ففي عام ٩١٥هـ/١٥٠٩م أُنشئ قسطل علي بك على محور باب النيرب وقام كذلك إلى الشرق منه باب الملك الذي أُنشئ عام ٨٧٦هـ/١٤٧٢م. ثمة تغييرات طرأت على المنطقة الواقعة غربي جامع برسين (دليل ٥٨٤) وجامع الظالع (دليل ٥٨٢). فقد شب هنا حريق هائل أتى على بيوت عديدة برمتها. ثم استخدمت المساحات الخالية التي خلفها الحريق في بداية القرن التاسع عشر الميلادي كمحطة لقوافل الجمال (ج. دو بوكاج، ١٨٢٤، ص ٢٣٤)، وكان المسلخ قد نقل إليها قبل منتصف القرن الثامن عشر الميلادي. على ضوء ما تقدم يمكن افتراض أن المنطقة الواقعة جنوبي محور بانقوسا وشمالي محور باب النيرب قد ظهرت للوجود كتوسع جاء به العصر العثماني وتمثل بزحف العمران إلى المنطقة الواقعة جنوبي جامع قارلق (دليل ٥٤١).

على طول محور باب النيرب يحدد باب الملك حدود توسع المدينة المملوكية والعثمانية. وجنوبي المحور يقوم أقدم مبنى في هذه المنطقة، المعروف بجامع بادنجك (دليل ٦٠١) الذي يعود إلى حوالي عام ١٠٦٠هـ/١٦٥٠م. ويتسم هذا الجزء من المدينة بطابع ريفي واضح، ونحن

نعرف مما ورد عند أ. رسل A. Russel (انظر أعلاه ص ٢٨٩) وعند دو بوكاج du Bocage (١٨٢٤، ص ٢٣٤) أن هذه المنطقة والمنطقة المتاخمة لها شمالاً كان يقيم فيهما مزارعون. وعلى خارطة روسو Rousseau نجد كذلك أن هذا الحي كان يتوغل كثيراً باتجاه الجنوب.

وإلى الجنوب من باب النيرب مباشرة هناك بقعة صغيرة فريدة التخطيط، تتوزع فيها بيوت سكنية صغيرة قديمة، ويسكنها اليوم أناس مسالمون. لكن بنية هذا الحي وعمارته تذكران عند التجوال فيه بأحياء الدعارة في المدن التركية. وهناك في الواقع ما يؤكد ذلك. ففي القرون الوسطى كان لهذه المنطقة سمعة أغاظت المتدينين، ولذلك أُنشئ هنا جامع التوبة (دليل ٦١١) أي جامع الندامة. وفي مطلع القرن التاسع عشر الميلادي حط الغجر رحالهم هنا، والغجر جماعة اختصّت في المجتمع الإسلامي بالموسيقى والرقص والدعارة. ويبدو أن عمليات التطوير، التي شهدتها الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، دفعت بمثل هذه الجماعات إلى الخروج من خيامها والتجمع في نطاق منعزل (دليل ٦٠٩).

وفي الجنوب يبدو أن انحسار العمران، الذي بدأ في العصر المملوكي، قد استمر. فحارة المقام لم يعد لها أية أهمية، وتشير الأضرحة (دليل ٦٥٩) المملوكية إلى الحد الذي انحسر العمران معه باتجاه الشمال في العهد العثماني الباكر.

وتظهر الكلاسة، التي تمتد في الجنوب الغربي، على خارطة روسو Rousseu كبيرة إلى حد مدهش، فقد وجد فيها بالاعتماد على دارفيو d'Arvieux (١٧٥٦، ج٤، ص ٣٧٦) ٥٢٣ داراً في النصف الثاني من القرن

السابع عشر الميلادي، كما لو أن الكلاسة كانت ثاني أكبر حي في المدينة حينئذ بعد الجلوم الكبرى التي ضمت ٥٤٢ داراً، وهذا ما يدعو للاستغراب، إذ ليس هناك ما يشير إلى أهمية مميزة لهذا الحي إبان العصر المملوكي. وحوالي عام ١٣١٧هـ/١٩٠٠م، عندما كان لا يزال يوجد في الكلاسة ٣٥٢ داراً (الغزي، ج٢، ص ٢٧٥) كان فيها ستة جوامع، أحدها يعود إلى بدايات العصر المملوكي واثنان يعودان إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي واثنان تاريخ إنشائهما مجهول (الغزي، ج٢، ٢٧٦ وما بعد). لذلك لا يمكن اعتبار الكلاسة منطقة مستقرة في بدايات العصر العثماني ــ مع أن ذلك ليس بمستبعد، فقد قامت هنا قبل العصر المملوكي محلة الحاضر المترامية الأطراف (انظر أعلاه ص ٢٩١) ــ لأنها لو كانت مستقرة لقامت فيها جوامع. لكنها ربما شكلت منطقة عبور، أقام فيها النازحون من الريف في البداية إلى أن تسنى لهم الانتقال إلى أحياء المدينة القديمة.

ويغلب الظن أن المنطقة الواقعة شمالي الكلاسة لم تتغير كثيراً منذ العصر المملوكي. فهنا جنوبي محور باب أنطاكية وجدت في بداية القرن التاسع عشر الميلادي (انظر خارطة روسو) دباغات وسوق [جمعة] متاخم لها شمالاً وخانات. أما الأبنية الموجودة في هذه المنطقة اليوم فجميعها حديث تقريباً. وخارج باب أنطاكية أُنشئ عام ٩٨٣هـ/١٥٧٥م حمام الويوضي (دليل ١) وقبل ذلك بُدئ على الأغلب بإنشاء الخانات التي تتقدم السور الممتد بين باب الجنان وزاوية السور الجنوبية الغربية.

بين باب الجنان وباب أنطاكية قامت شرقي قويق، كما يغلب الظن، خانات ومستودعات وورشات لم يبق منها أي أثر. أما المشارقة، التي تقوم

غربي قويق، والتي كانت ضاحية قبل العصر المملوكي وخلاله، فيبدو أنها استطاعت المحافظة عبر قرون على أهمية مستمرة نسبياً، وهذا ما تدل عليه مقارنة عدد منازلها في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي بعددها حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م (انظر أدناه جدول رقم ١٦).

إن المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار في الجهتين الجنوبية والغربية بين محور باب النيرب في الجنوب الشرقي ومحور باب الجنان في الشمال الغربي تتميز عن بقية المحلات السكنية خارج الأسوار بأنها لم يبق فيها مساجد كبيرة أو بالأحرى مساجد قديمة (باستثناء تلك الموجودة في محلة المقام، التي لا ترتبط بمحلة سكنية وإنما بحرمة المنطقة المجاورة لمقام إبراهيم، دليل٦٦١). ويمكن تفسير ذلك من خلال الطابع الريفي للمحلات السكنية ومن خلال وظيفتها كمناطق إقامة مؤقتة تقوم بين الريف والمدينة. وقد آلت أحوالها إلى هذا الحال بعد عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م في العصر المملوكي وفي العصر العثماني، وهذه المناطق لم تطلها عمليات الإزالة لتحديث مساحات واسعة ولا تزال موجودة حتى الآن.

إن المنطقة الواقعة خارج باب الفرج، بين محور باب الجنان والزاوية الشمالية الغربية للمدينة المسورة، يسميها أ. رسل A. Russel (انظر أعلاه ص ٢٨٩) محلة الهزازة، التي قامت هنا منذ ما قبل العصر المملوكي (انظر أعلاه ص ٤٨٠). لكن عندما عاش أ. رسل في حلب، لم يكن هذا الجزء من المدينة الواقع خارج الأسوار معموراً بالتأكيد، لأننا لا نجد ذكراً لاسم الهزازة في قائمة المحلات السكنية التي تركها لنا دارفيو d.'Arvieux (١٧٥٦، ج٦، ص ٣٧٦)، كما أننا لا نجد فيها أي اسم آخر يمكن أن يرتبط بهذا الجزء من

المدينة الواقعة خارج الأسوار. وهذا يعني أنه لم يكن يوجد هناك شيء في نهايات القرن الثامن عشر الميلادي. وهذا الاسم يرد أيضاً في خارطة روسو Rausseau المعدة أوائل القرن التاسع عشر الميلادي. إلا أن روسو يطلق هذا الاسم على الحي الشمالي الغربي من المحلات السكنية القديمة القائمة خارج الأسوار، وهو ذلك الحي من المدينة الذي لا يزال يحمل نفس الاسم حتى اليوم، ويشير روسو على خارطته إلى حدائق في المكان الذي قامت فيه الهزازة القديمة.

لقد تكونت الهزازة كما يفترض حول " الجدَيْدة "، كما يغلب الظن أن سكان الهزازة القديمة المسيحيين قد استوطنوا في وقت ما، أواخر العصر المملوكي أو بداية العصر العثماني، المحيط الشمالي للجدَيْدة والمحلات المجاورة لها، (علماً أن الغزي ينسب تأسيس هذه المحلة إلى أواخر العصر المملوكي). ويدعم هذه الفرضية أيضاً التركيبة الاجتماعية لأهالي الهزازة الجديدة. فأكبر مجموعة من الأهالي يشكلها الروم الكاثوليك، وبمعنى آخر تشكلها طائفة قديمة (انظر أدناه جدول رقم ١٦). وبذلك يبدو أن إعمار المنطقة الواقعة خارج باب الفرج من جديد قد أعد له في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي على ضوء التطورات التي جرت هنا في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

أما بالنسبة للتطورات التي طرأت بين محور باب النصر في الشرق والتخوم الغربية للمحلات السكنية الواقعة شمالي خارج سور المدينة فليس هناك أية إشكالية حولها. إن جميع الأراضي الواقعة جنوبي الخط الواصل بين جامع شرف (دليل ٤٥٧) في الغرب وجامع قسطل الحرامي (دليل ٥١٩) في الشرق قد استوطنت بكثافة في العصر المملوكي، فعلى طول هذا الخط مدت

عام ٨٩٥هـ/١٤٩٠م مواسير المياه. ولأن المواسير لم تمد بالتأكيد على طول الحد الشمالي للمناطق المعمورة في ذلك الحين، فبإمكاننا إضافة القطاعات التي توجد إلى الشمال منها ـ أو جزء منها على الأقل ـ إلى إنجازات العصر المملوكي. فجامع شرف (دليل ٤٥٧) لم يُبنَ قبل عام ٨٩٦هـ/١٤٩١م على تخوم الحي وإنما في وسطه. لذلك فإن حركة العمار المملوكية وصلت حينذاك إلى المنطقة الواقعة إلى الغرب منه. ويشهد على ذلك أيضاً تطرق ابن الشحنة (انظر أعلاه ص ٢٣٩) إلى ذكر " الجدَيْدة ". وفي جنوب جامع شرف بُني حمام بهرام باشا (دليل ٤٤٦) قبل عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م. وفي عام ٨٥٩هـ/١٤٥٥م شيّدت كنيسة الأرمن [القديمة، دليل٧٦٤] في الشمال الغربي من هذا الحمام (الغزي، ج٢، ص ٤٧٣) كما شيدت إلى الغرب منه في عام ٩١٦هـ/١٥١٠م كنيسة السريان الكاثوليك (دليل ٧٦١) التي لا تزال تؤدي وظيفتها حتى اليوم. فحتى هنا على الأقل وصل العمار في العصر المملوكي إذاً. وربما وصل إلى أبعد من ذلك باتجاه الغرب. وبذلك تبقى الأجزاء الغربية الطرفية والأجزاء الشمالية من هذه المنطقة كمناطق يمكن إدراجها في إطار توسع المدينة في العصر العثماني. لذلك يمكن القول أنه لم يطرأ على المحلات السكنية خارج الأسوار ما بين العصر المملوكي والعصر العثماني إلا توسع لا يذكر ولم يتغير مركز ثقلها، وذلك على العكس تماماً من التحول الملحوظ الذي جرى بين العصر الأيوبي والعصر المملوكي. ففي العصر العثماني عاد الهدوء ليلف المدينة، وعاشت حلب لقرون عديدة في سلام ظاهري، ولم تعد عرضة لحملات جيوش غازية، واتخذ تطورها مساراً مستقراً. ونمت محلاتها السكنية الواقعة داخل الأسوار

وخارجها مع بعضها على نحو متلازم. وهذا ما تم البدء به بالتأكيد في أواخر العصر المملوكي، إلا أنه لم يكلل بالنجاح إلا في تلك القرون، من تاريخ المدينة، التي عمّها السلام إبان العصر العثماني والتي لم يعد لسور المدينة فيها أهمية تذكر. وتحولت المدينة الواقعة داخل الأسوار وخارجها إلى كل متكامل. فكما تحولت المحلات السكنية التي قامت شرقي سور المدينة الأيوبي بكل خصوصيتها إلى جزء لا يتجزأ من المدينة المملوكية، كذلك اتصلت المدينة الواقعة داخل الأسوار عضوياً بتلك التي خارجها (حول الحياة الاقتصادية في ضواحي المدينة، انظر الفصل التالي أدناه).

٧ـ ١١ حلب في العصر العثماني:

المدينة داخل الأسوار

بين العصر الأيوبي والعصر المملوكي طرأ تحول جذري على المحلات السكنية في ضواحي المدينة، قابله استقرار منقطع النظير في المدينة الواقعة داخل الأسوار، وكما رأينا فقد شهدت ضواحي المدينة ما بين العصر المملوكي والعصر العثماني عكس ذلك تماماً: فعوضاً عن التحول ساد هدوء أو لنقل تطور هادئ على أية حال. في مقابل ذلك طرأت تغيرات جذرية على المدينة داخل الأسوار في القرون الأولى من فترة السيطرة العثمانية على حلب. ولا يمكن فهم هذه التغيرات إلا على ضوء التحول، الذي طرأ على البنية الوظيفية للمدينة برمتها، أي على المدينة داخل الأسوار وخارجها، الذي تم تناوله في نهاية الفصل السابق، وعلى ضوء تنامي هذه الأهمية الاقتصادية لمدينة حلب في القرون الأولى من العصر العثماني.

ويبدو أن السيطرة العثمانية على سوريا ومصر كانت بالضبط ما انتظرته المدينة ردحاً طويلاً، وربما لم يكن ذلك واضحاً تماماً لأهاليها في ذلك الحين (وإن كان ذلك مدعاة للشك، لأن التاجر الحلبي، الذي عاش أوائل القرن السادس عشر الميلادي، اعتبر بالتأكيد الوضع العالمي من الناحية العملية والحدود بين الدولة المملوكية والدولة العثمانية عائقاً يحد انتشار تجارته كما يحلو له)، ويدل على ذلك بوضوح تام العمار في المدينة داخل الأسوار والاستمرارية الواضحة للتطور الذي جرى في العقود الأخيرة من العصر المملوكي والقرون الأولى من العصر العثماني. فلولا السيطرة العثمانية لما تمكنت المدينة داخل الأسوار، وعلى الأخص مركزها، من تطوير نفسها على النحو الذي تطورت فيه. والعلاقات التجارية الجديدة، التي بنتها حلب في القرن الأخير من العصر المملوكي مع إيران وأوروبا على الأخص، لم يتح لها أن تتوطد أيام المماليك. أما بعد السيطرة العثمانية، فقد ضُمّت حلب إلى إمبراطورية تمتد من بغداد إلى هنغاريا ومن أرمينيا حتى شمالي أفريقيا. وبذلك لم يعد هناك أمام تجارة حلب أية حدود سياسية – أما العراقيل القليلة التي اختلقتها الإدارة العثمانية فقد افتعلتها فيما سبق الإدارة المملوكية أيضاً. لقد كانت المدينة على الدوام مصدر ربح وفير، أراد الحكام استغلاله قدر الإمكان وحسب. ولم يكن على الحلبيين حيال ذلك سوى محاولة إبقاء ما هو في إطار السيطرة الممكنة على الصعيد الاقتصادي قائماً وإثارة اهتمام الحكّام الشخصي قدر الإمكان بازدهار الاقتصاد في حلب. في هذا المجال يبدو أن التجار الحلبيين قد نجحوا في إقناع حكّامهم إلى حد بعيد. فقد بنى الحكّام في العقود الأخيرة من العصر المملوكي عدة خانات في " المدينه " تمثّلت في خان القصابية (دليل ٦١) وخان

الصابون (دليل ١٣٧) وخان خاير بك (دليل ١٧١). وبذلك ارتبط اهتمام الحكّام باهتمامات الحلبيين، لأن أي قرار سياسي يلحق الضرر باقتصاد المدينة سيعود بالضرر على جيوب الحكّام أنفسهم. فقد كان عليهم دعم كل ما ساعد على رواج التجارة في حلب، طالما أرادوا تقاضي إيرادات دائمة من استثماراتها. علاوة عن ذلك فقد دفع هذا التداخل بين مصالح الحكّام الخاصة وهموم تجار حلب الاقتصادية بالحكّام عند عزلهم وعودتهم إلى القاهرة لتولي منصب هام (وهذا ما كان يحدث غالباً) إلى استخدام كل نفوذهم في البلاط لكي تنتعش الأسواق التجارية في حلب على النحو الذي تريده.

إلى جانب خان القصابية وخان الصابون وخان خاير بك يذكر الذي استأنف مسيرة ابن الشحنة وتابع عمله (انظر ص ٢٥٢ وما بعد) عدة خانات أخرى تعود إلى ما قبل عام ٩٤٦هـ/١٥٤٠م تقريباً، أي إلى زمن بدأ فيه بناء الخانات العثمانية الكبيرة، وتتمثل في خان السيد (الذي قام محله فيما بعد خان الجورة، دليل ١٤٥) وخان المرة وخان المجني (كلاهما لم يكن بالإمكان تحديد موضعهما). كما يأتي على ذكر خان القاضي (دليل ٤١٨) وخان الشيباني (دليل ٩٠) الذين يقعان في موضع متوسط، ليس بالمركزي وليس بالطرفي. بالإضافة إلى ذلك فهناك العديد من الخانات التي وجدت آنذاك عند أطراف المدينة على مقربة من أبوابها: فقد كان هناك أربعة خانات قرب باب الجنان واثنان بالقرب من باب النيرب وباب الملك وواحد بالقرب من كل من باب النصر وباب الحديد وباب قنسرين وباب الفرج. وهناك خمسة من الخانات التي قامت داخل المدينة ووردت في نص ابن الشحنة، لا يمكن تحديد مكانها. وبالإضافة إلى الخانات القائمة داخل الأسوار يرد في نص ابن الشحنة ذكر

خمسة خانات خارج باب الفرج وستة خانات خارج باب النصر وخانان خارج باب الحديد. ويتضح من ذلك أن الخانات التي قامت على أطراف المدينة حينذاك والتي كانت بمثابة مستودعات مؤقتة، فاقت في عددها إلى حد بعيد الخانات التي قامت في مركز المدينة ونشطت كمراكز للتجارة الدولية. غير أن الوضع لم يبق على حاله بعد عام ٩٤٦هـ/١٥٤٠م.

وكما تمكن الحلبيون من "أسر" الحكّام المماليك، فقد تمكنوا أيضاً من "أسر" العثمانيين، الذين تابعوا مسيرة سابقيهم المماليك في استثمار أموالهم في " المدينه ". وقد بلغوا بذلك حداً أبعد بكثير مما بلغه أسلافهم، لأن انتعاش التجارة تطلب استثمارات أكبر (وقد تم تناول ذلك بشكل مستفيض في الفصل التاسع).

وليس هذا سوى وجه من وجوه التغير الذي طرأ على المدينة داخل الأسوار في العصر العثماني، وهو الوجه السياسي ـ الاقتصادي، الذي تسنّى للحلبيين من خلاله، جرّ حكّامهم الغرباء للمساهمة في النشاط التجاري لمدينة حلب. ويتمثل الوجه الآخر بالتغير السياسي ـ العمراني. لقد مكّن الوضع السياسي الجديد، الذي منح حلب أمناً خارجياً، من إعادة ترتيب البنية الوظيفية للمدينة. فقد تم توطيد " المدينه " وتعزيز المناطق المحيطة بها وتنميتها لتكون مركزاً للتجارة والحرف في حين تم نقل الصناعة إلى أطراف المدينة داخل الأسوار وإلى الضواحي. فقد قامت الدباغات فيما مضى داخل الأسوار شمال غرب جامع الدباغة العتيقة (دليل ٢٥٧)، ثم وجدت مستقراً جديداً لها جنوبي غربي خارج باب أنطاكية. وكذلك المصابن، فقد وجدت فيما مضى إلى جوار الدباغات، ثم انتقلت إما إلى مواقعها في الجنوب بالقرب من باب قنسرين، في الفترة التي سبقت العصر المملوكي، أو إلى مواقعها داخل باب النصر

وخارجه؛ أما المصابغ فلا نستطيع تحديد مواضعها بدقة قبل العصر العثماني، مع أنها قامت في القرن السابع عشر الميلادي في بانقوسا (ف. آيغن W. Eigen، ص ٢٩) ثم انتقلت تدريجياً بعد منتصف القرن الثامن عشر الميلادي باتجاه الشمال (انظر أدناه ص ٥٣٩)، حيث استقرت آخر الأمر في القرن التاسع عشر الميلادي في مواضعها الجديدة خارج باب النصر. وقد أمكن نقل المنشآت الصناعية من داخل المدينة إلى خارجها لأن المحلات السكنية خارج الأسوار كانت قد أصبحت آمنة آنذاك.

لقد تحسّن واقع المدينة داخل الأسوار نتيجة نقل الصناعة إلى خارجها ونشطت فيها إبان القرن السادس عشر الميلادي مشاريع الإعمار والبناء، التي دفعت إلى الظل خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً بجميع ما كان قد بني في حلب حتى ذلك الحين. فقد تغيرت بين عامي ٩٥٣هـ/١٥٤٦م و٩٩١هـ/١٥٨٣م معالم " المدينه " في الجزء الواقع جنوبي محور باب أنطاكية. لقد تبدل مالكي حوالي ٨٠ % من العقارات الواقعة بين جامع الخسروية (دليل ١٥٩) في الشرق وجامع البهرمية (دليل ٤٢) في الغرب، وقام الحكّام العثمانيون بإنشاء جوامع وخانات وأسواق هنا (حول التفاصيل انظر الفصل التاسع). وعلى نحو ما تم بناءه هنا، امتدت حركة العمار هذه، وإن لم تكن بنفس الزخم الذي كان هنا، إلى المناطق الواقعة شمالي محور باب أنطاكية. ففي عام ١٠٠٤هـ/١٥٩٤م بني خان الحبال (دليل ٧٧) والسوق الطويل الذي يمتد أمامه. وإلى نفس الفترة تقريباً يعود إنشاء خان الحرير (دليل ٦٤) وخان الجديد الثاني (دليل ٧١). الذين يتشابهان في طرازهما مع خان الحبال (دليل ٧٧)، إضافة إلى السوق الممتد بينهما. وقبل عام

١١٨٩هـ/١٧٧٥م سدت " الثغرة " التي كانت باقية بين خان الحبال (دليل ٧٧) وبين خان القصابية (دليل ٦١) وخان الحرير (دليل ٦٤) والتي كانت معمورة في السابق بالطبع، بإنشاء خان البنادقة (دليل ٧٢). وفي عام ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م انتهى العمل من بناء خان كبير شرقي الجامع الكبير أطلق عليه خان الوزير (دليل ١٨٠). وفي منتصف القرن الثامن عشر الميلادي تغيرت، في سويقة علي إلى الغرب من خان قورد بك/قرطبة، (دليل ٢٦٥) الذي يعود إلى نهاية العصر المملوكي/ بداية العصر العثماني، ملامح منطقة واسعة من جراء استثمارات ومضاربات حاج موسى (انظر أدناه ص ٣٥٧).

وبذلك أدخلت تغييرات جذرية جديدة على بنية " المدينه ". فالمساحة التي أُعدت من خلال بناء الخانات لتوظف في تصريف شؤون التجارة الدولية تضاعفت عما كانت عليه قبل عام ٩٤٦هـ/١٥٤٠م، وإلى جانب مسجد الجمعة [الجامع الكبير] أُضيفت ثلاثة جوامع كبيرة أخرى لتقوم في قلب المدينة، لم يقتصر تأثيرها على المساحات الكبيرة التي شغلتها فقط وإنما أيضاً على ملامح المدينة إجمالاً. فقد بنيت وفق الطراز العثماني المتميز بشموخ مبانيه وحددت منذ نشأتها بقبابها الكبيرة العالية المرئية من بعد وبمآذنها المدببة صورة المدينة تماماً.

وحول " المدينه " تشكل في وقت لاحق سور من خانات أصغر، لا يزال من الممكن التعرف على ملامح بعضها في الجهة الجنوبية، ويتضح طابعها أكثر في الجهة الشمالية في منشآت حاج موسى الآنفة الذكر. وخارج هذا السور بدأت تظهر التغيرات التي طرأت على المحلات السكنية من جراء نقل المصابن والدباغات إلى الجهة الشمالية وفي أحياء اليهود الواقعة بين

محور باب النصر وسور المدينة الغربي نشـأت قصـور كبيـت جـانبلاط (دليل ٢٥٣) وبيت رجب باشا (دليل ٢٣٣). بالإضافة إلى قصر آخر فـي هـذه المنطقة ورد ذكره (انظـر أدنـاه ص ٣٥١) فـي وقـف المدرسـة العثمانيـة (دليل ٢٨٢)، التي أضفى بناؤها ١١٤٢هـ/١٧٣٠م-١١٥٠هـ/١٧٣٨م بحـد ذاته أهمية جديدة على المحلات السكنية الواقعة بالقرب مـن محـور بـاب النصر، التي أُنشئت فيها قبل حوالي خمسـين عامـاً المدرسـة الشـعبانية (دليل ٢٦٨) أيضاً. ومن المفترض أن تشكل هاتان المدرستان مـع المدرسـة الأحمدية (دليل ٥٥) أهم المنشآت التعليمية التي شيّدت في حلب إبان العصـر العثماني.

ومما يلفت النظر أن المناطق الجديدة التي أُنشئت داخل أسوار المدينة بين السورين الأيوبي والمملوكي لم تطلها حركة العمار التـي نشـطت فـي العصر العثماني. فهنا لم يستمر التوجه الذي بدأ إبان العصر المملوكي لسـد احتياجات هذا القطاع من المدينة. وكونه يقع بعيداً عن الفعاليات الاقتصـادية غربي القلعة، فقد جهز على الأغلب أيام المماليك تجهيزاً جيداً بحيث لم يكن بحاجة أيام العثمانيين إلى إنشاء أكثر من أبنية صغيرة تميزت عنها نوعاً مـا التكية الإخلاصية (دليل ٣٢٣).

وبذلك تكون صورة مدينة حلب في العصر العثماني قـد اتضـحت معالمها عموماً، وسيتم إغناءها بتفاصـيل عديـدة فـي الفصـلين التاسـع والرابع عشر.

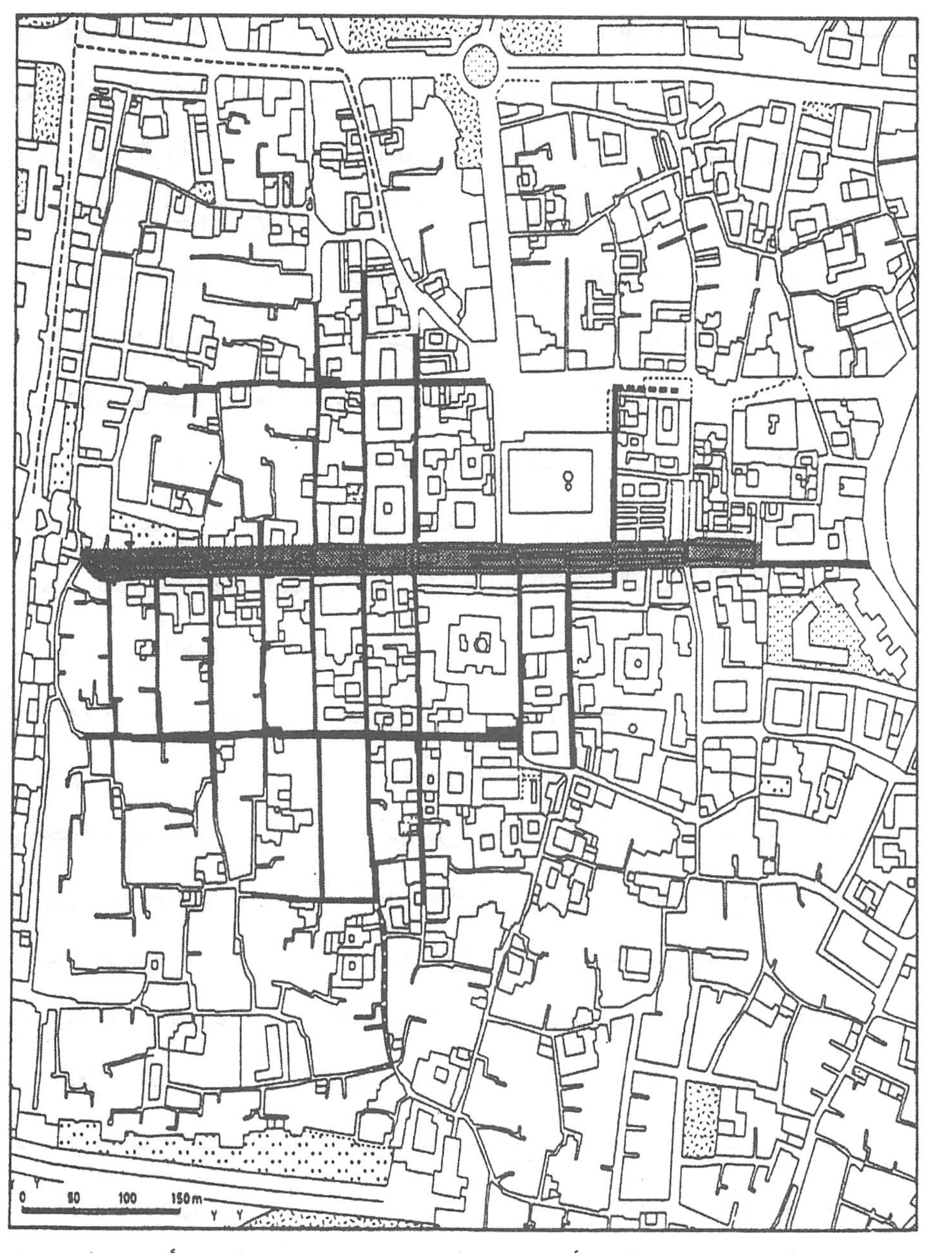
الفصل الثامن

ملاحظات حول التكوين الفراغي لمسقط المدينة

لقد توصل جغرافيو المدن ومؤرخوها، بعد القيام بدراسات عديدة على مناطق مختلفة عن بعضها كل الاختلاف، إلى قناعة بأن تنسيق مسقط الشوارع وتركيب بنية العقارات يعدان من أهم الأسس الثابتة التي تقوم عليها المدينة، وبأن آثارهما تبقى عموماً بعد كل عمليات الحرق والسلب والنهب والتهجير والتدمير المترتبة عن الحروب أو الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها المدن. وفي بحثه حول المدينة الشرقية حاول المؤلف أ. فيرت E. Wirth (١٩٧٥، ص ٧٤) أن يبين أن هذه القاعدة تنطبق أيضاً، في المدينة الشرقية وفي المدينة الشرقية الإسلامية بدون قيد أو شرط، على شبكة الشوارع التي تخترق المدينة وتصلها بخارجها وعلى المحاور التي تربط المدينة ببعضها وعلى الشرايين الرئيسة فيها على أقل تقدير. ونظراً لأن التمحيص الدقيق، في استقصاءات علماء الآثار وفي العمران القائم، الذي قام به المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube لم يساعد على التوصل إلى أية معلومات أكيدة عن مدينة حلب التي قامت في الشرق القديم وعن حلب إبان العصور الكلاسيكية وعن حلب في العصور الإسلامية المبكرة، لذلك يبدو أنه ليس من العبث القيام بمحاولة استخلاص المعلومات المطلوبة بالاعتماد على مسقط الشوارع وبنية العقارات.

إن التكوين الفراغي لمسقط مدينة حلب يسمح بالتعرف على ثلاثة أنماط أساسية مختلفة على الأقل، تتوضع في بعض المناطق بعضها إلى جانب بعض على نحو منفصل واضح، لكنها تبدو أيضاً في مناطق أخرى متوضعة بعضها فوق بعض أو متداخلة بعضها مع بعض. ويمكن بلا ريب إثبات هذه النتيجة الواضحة القائمة على التجربة بمجرد إسقاطها على أحد هذه النماذج الرئيسة وفق ترتيب زمني أو تسلسل تاريخي. وفي حال وجود نموذج ثان مجهول التسلسل الزمني فإن تناوله بالبحث لا تلازمه أية صعوبة. ويمكن بادئ ذي بدئ توضيح نموذج أو نموذجين آخرين والبرهان عليهما بالاعتماد على وضعهما الحالي فقط، أما التأريخ الدقيق والترتيب الذي تذهب إليه دراسة تاريخ المدينة وجغرافيتها فينبغي تركهما إلى أبحاث مستقبلية خاصة بهما. وإذا كانت الإشكاليات المتعلقة بهذه الأنماط المذكورة تتميز عموماً بضبابيتها، إلا أن إمكانيات توضيحها بالتجريب والمحاولة تبقى قائمة بدون شك.

١. إن أول نمط أساسي من شبكات الشوارع نصادفه بوضوح ملفت للنظر في الجزء الغربي من المدينة داخل الأسوار على طرفي المحور الرئيس للسوق المركزي، ويتكون من تتابع مستطيلات متطاولة متجهة باتجاه الجهات الرئيسة، تثير للوهلة الأولى التفكير بنموذج مسقط حلبة الخيل في أصول المدينة الهلنستية (انظر الشكل ٢٠). وقد أشار ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١، ص ٤٠ وما بعد) بدون الإدلاء ببراهين دقيقة أيضاً إلى تلك الأجزاء من المدينة داخل الأسوار المخدمة عن طريق مثل هذه المستطيلات الطرقية المنتظمة على أنها بيروه الهلنستية. لكن على خلاف ما



شكل رقم (٢٠): النموذج الأول من نماذج شبكات الشوارع (إعداد أ. فيرت)

هو عليه الحال في اللاذقية وأنطاكية وأفاميا ودورا أوربوس يتم نسب المسقط المستطيل المنتظم في حلب إلى الفترة الهلنستية دون البرهان على ذلك من خلال لقى أثرية أو بقايا أطلال تعود إلى تلك الفترة. لذلك يمكن نظرياً نسب نموذج شبكة الشوارع المعني هنا إلى إنشاء منتظم يعود إلى العصور الكلاسيكية المتأخرة أو إلى العصور الإسلامية المبكرة. ويعتمد ج. سوفاجيه J. Sauvaget في حججه من أجل إرجاع ذلك إلى العصر الهلنستي قياسات غير دقيقة وأحياناً خاطئة، ثم يخرج من هذه الأرقام بمعدلات حسابية أيضاً، لا تدل على الأبعاد المكانية الحقيقية (ج. سوفاجيه، ١٩٣٤)، لذلك يفقد نفسه بالذات إمكانية الوصول إلى حجة مقنعة. عندما يبدأ المرء من المحور الرئيس الوحيد غير المتقطع للسوق، يجد أن جميع الجزر المستطيلة النمط، المتصلة بالمحور في الجهة الجنوبية منه، ذات طول يزيد عن ١٢٠م ويقل عن ١٣٠م، في حين يجد أن الجزر الكائنة شمالي المحور ذات طول يزيد عن ١٤٠م ويقل عن ١٥٠م. أما عرض هذه الجزر فيتراوح سواء شمالي المحور أو جنوبه بين أكثر من ٤٥ م وأقل من ٥٠م. مع العلم أن المحور الرئيس للسوق يتفرع في الجزء المركزي منه إلى فرعين، كما يتفرع عنه كذلك في القسم الغربي من السوق فرع يمتد موازياً له إلى الشمال منه غير بعيد عنه. وعندما يقوم المرء بإجراء قياسات في الجزء المحيط في الجامع الكبير، أي في الجزء المركزي من السوق، مبتدئاً من المحور الشمالي الموازي للمحور الرئيس، عندها يكتشف أن للجزر الشمالية طولاً يتراوح أيضاً بين أكثر من ١٢٠م وأقل من ١٣٠م، أما تباعد زقاقي السوق المتوازيين المستمرين الممتدين في الجزء المركزي منه فيبلغ ٢٠ م.

إن هذه القياسات يمكن تفسيرها على النحو التالي: لقد أنشئ المحور الرئيس الطويل، المتجه غرب شرق والممتد بين تل القلعة وموضع باب أنطاكية الحالي، بعرض كبير يبلغ ٢٠م تقريباً، وهو عرض يتوافق مع عرض شارع الأعمدة الرئيس في أفاميا، التي يمكن المقارنة بها، البالغ ٢٣,٥م (موسوعة العالم القديم، زيوريخ / شتوتغارت، ١٩٦٥، ص ١٩٩). وعلى طرفي هذا المحور الرئيس العريض تصطف على نحو منتظم تماماً الجزر المستطيلة، التي تفصح جميعها عن طول يتراوح بين ١٢٠م و ١٣٠م وعرض يتراوح بين ٤٥ م و ٥٠ م، وإذا قمنا بمقارنة هذه القياسات مع تلك الموجودة في المدن الأخرى الهلنستية النشأة، غير معتمدين لأنطاكية الأرقام غير الدقيقة إطلاقاً الواردة في مقالة ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٣٤ ص ٩٤)، وإنما القيم المكتشفة مؤخراً بالاعتماد على مقال نشره ج. فولرس J. weulersse (١٩٣٤، ص ٤٧) في نفس العدد من المجلة المنشور فيها مقال ج. سوفاجيه الآنف الذكر، عندها تتكشف لدينا الصورة التالية:

جزر ميلت Milet (تركيا)	٥١,٦× ٢٩,٤م	١٧٥ × ١٠٠قدم	موسوعة العالم القديم زيوريخ/ شتوتغارت، ١٩٦٥، ص ٢٨٨٦ وما بعد
جزر أولينث Olynth (اليونان)	٨٦,٣× ٣٥,٥م	٢٩٠ × ١٢٠ قدم	
جزر برين Priene (تركيا)	٤٧,٢× ٣٥,٤م	١٦٠ × ١٢٠ قدم	
جزر أنطاكية Anantiochia	١٢٤,٠× ٥٩,٠م	٤٢٠ × ٢٠٠ قدم	قياسات ج. ويلرس ١٩٣٤ ص ٩٤
جزر حلب Aleppo	١٢٤,٠× ٤٧,٢م	٤٢٠ × ١٦٠ قدم	قياسات المؤلف أ. فيرت

وعندما ينطلق المرء من أنه اتُّبع في تخطيط هذه المدن الخمسة نفس الوحدة القياسية البالغة قدماً واحداً يعادل ٢٩,٥ سم، عندها يتوصل المرء إلى قيم عددية بالنسبة لحلب كما بالنسبة للمدن الأخرى متقاربة على نحو ملفت للنظر. علاوة على ذلك يتطابق طول جزر حلب مع طول جزر أنطاكية تماماً، كما يتماثل عرض جزر حلب مع طول جزر برين [تركيا]. ومن هذه النسب يمكن استنتاج أن النموذج الأول من شبكات شوارع حلب هلنستي الأصل، وأن أجزاء المدينة القديمة التي نصادف فيها هذا النمط، تقوم كما يفترض في نفس المنطقة تقريباً التي قامت عليها مدينة بيروه الهلنستية.

ومن أبواب المدينة الحالية يرتبط كل من باب أنطاكية وباب قنسرين بشبكة الشوارع الهلنستية ارتباطاً رائعاً. وهذا دليل على أن مواقع هذه الأبواب ـ وليس عمارتها ومكوناتها ـ تعود كذلك إلى العصر الهلنستي مثلما يعود إليه مسار سور المدينة (وليس عمارته ومكوناته) في قسمه الجنوبي الغربي الممتد بين باب الجنان وباب أنطاكية وباب قنسرين. علاوة على ذلك توجد بالقرب من باب أنطاكية بقايا مكونات مبنى من العصر الروماني القيصري أو بالأحرى من العصر البيزنطي: فقد استطاع م. ايكوشار M. Ecochard (مصرحاً بذلك شفهياً للمؤلف أ. فيرت) التعرف داخل باب أنطاكية على بقايا برجي باب يعود إلى العصور القديمة، وفي واجهة جامع الشعيبية (دليل ٦) الغربية لا توجد آثار عمارة زنكية وحسب وإنما أيضاً أقواس باب من العصور القديمة شُيِّد على خط إستقامة شارع الأعمدة.

٢. أما النمط الأساسي الثاني من شبكات الشوارع فيثير مشاكل أقل أهمية، خاصة أنه يصعب نسبه إلى فترة زمنية معينة بشكل موثوق: فمن

مركز المدينة ــ أي من الجامع الكبير والسوق المسطح المتصل به في شرقيه ــ تنطلق محاور ربط شعاعية نحو جميع أبواب المدينة تقريباً (شكل ١٣، ٢١). وقد سبق وتكلمنا في الفصل السادس عن هذا النمط الشعاعي وعن تمثيله على نموذج عام للمدينة الشرقية الإسلامية. ولا يحتاج المرء أن يذهب بعيداً لتعليل هذا النموذج الشعاعي، فهو يتفق مع المبادئ الأولية لتنظيم الفراغ بما يتلاءم مع الإنسان الذي يحاول عبر أقصر الطرق المتاحة أن ينطلق من مركز المدينة إلى خارجها وأن يصل من خارج المدينة إلى مركزها.

أما في ما يختص في مسألة التأريخ، فإنها تتعلق وتتوافق مع تأريخ سور المدينة في مساره الحالي ومع تأريخ أبواب المدينة في مواضعها الحالية، وسوف يتطرق إليها المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل الحادي عشر. إن المرء يستطيع التسليم إلى حد بعيد بأن الأبواب الكائنة غربي القلعة قد قامت في مكانها الحالي منذ القرن الحادي عشر على أقل تقدير، وبأن مسار السور لم يتغير منذ النصف الأول من القرن الثالث عشر وكذلك مواقع الأبواب أيضاً. وبذلك تعود محاور الربط الشعاعية، التي تنطلق من المركز نحو الأبواب إلى القرن الثالث عشر الميلادي على أية حال وإلى القرن الحادي عشر الميلادي على أبعد تقدير. في تلك القرون لم تكن المحلات السكنية الكائنة شرقي القلعة قد ضُمت بعد إلى داخل السور، إلا أنه كان هناك على الأغلب طرق زراعية قديمة خارج الأسوار امتدت شمالي وجنوبي القلعة وكانت تؤدي إلى الشمال الشرقي والجنوب الشرقي. وقد تم إنشاء البابين الذين يقومان في الجهة الشرقية، باب الحديد وباب النيرب، عند

توسع المدينة في العصر المملوكي في تلك المواضع من السور الجديد المزاح نحو الشرق التي تقاطع فيها السور مع الطرق الزراعية القديمة.

إلا أن هناك بابين لا يمكن إدراجهما تحت النمط الثاني المذكور آنفاً وهما باب الأحمر وباب المقام. بالنسبة لباب الأحمر لا يتطلب توضيح ذلك أية صعوبة: إذ يغلب الظن أنه أضيف إلى السور في وقت لاحق (ا. هرتزفلد E. Herzfeld، ١٩٥٥، ص٧٢) وأنه قام في موضع غير مهم بالنسبة للمواصلات التي تنظمها القلعة. فالشوارع التي تؤدي من المركز باتجاه الشرق كان عليها أن تحاذي تل القلعة في جنوبه أو شماله وأن تجتاز سور المدينة بالتالي عبر باب الحديد وباب النيرب.

أما باب المقام فله وضع خاص إلى حد ما، سيتم تناوله بالبحث لاحقاً عند دراسة النموذج الثالث من شبكات الشوارع. ويغلب الظن أن حركة المواصلات باتجاه الجنوب والجنوب الشرقي نحو المناطق المحيطة بالمدينة قد اتخذت مسارها عبر باب قنسرين على طول طريق زراعي قديم، كان يؤدي كما يفترض إلى باب في السور الأيوبي قام إلى الغرب من خان عبده المصري (دليل ٣٦٢)، وعلى هذا الطريق أنشئ فيما بعد باب النيرب، لذلك لم يكن هناك أية حاجة إلى ربط إضافي مباشر باتجاه الجنوب بين مركز المدينة والباب الجديد.

أما خط المواصلات الذي يؤدي من باب المقام إلى داخل المدينة، والذي سيتم الحديث عنه في سياق النموذج الثالث من شبكات الشوارع، فإنه لا يتجه باتجاه مركز المدينة وإنما باتجاه الساحة العامة التي امتدت حتى في



شكل رقم (٢١): النموذج الثاني من نماذج شبكات الشوارع

(إعداد أ. فيرت E. Wirth)

القرن التاسع عشر إلى الجنوب من القلعة. ويبدو أن هذه المنطقة التي امتدت أمام مدخل القلعة قد نشطت ــ ربما بعد فترة ما من القرون الوسطى ــ إلى جانب المركز الرئيس للمدينة (المتمثل بالجامع الكبير والأسواق المتوضعة شـرقيه) كمركز ثانوي. وبالنسبة للطريق الذي يؤدي بشكل مباشر من باب الحديد إلى مركز المدينة مروراً بشمالي القلعة فلم يتمكن من اجتذاب أيـة فعاليـة مـن الفعاليات التجارية أو الحرفية إلا فيما ندر، ولا يزال يمر حتى اليوم بمنطقـة سكنية لا تشوبها فعاليات أخرى. أما الطريق الذي ينطلق من نفـس البـاب مبتعداً أكثر باتجاه الجنوب ليؤدي إلى مركز المدينة عبر تحويلة تمـر أمـام مدخل القلعة فيقوم على طرفيه سوق محلي كبير، استقطب إلى هذا الطريـق تدفق جميع المارة. ويزيد من أهمية المركز القـائم جنـوبي القلعـة مسـار الشوارع الذي يؤدي من باب النصر نحو داخل المدينة، الذي يتفرع جنـوبي خان قورد بك / قرطبة (دليل ٢٦٥) إلى فرعين يتجه أحدهما غرباً نحو السوق المركزي ويتجه الآخر شرقاً نحو مدخل القلعة.

وكتكرار للنمط الثاني من شبكات الشوارع الآنف الذكر يمكن اعتبار تلك الشوارع التي تتفرع بعد أن تتجمع عند الأبواب خارج أسـوار المدينـة على نحو شعاعي مؤدية إلى المناطق المحيطة بالمدينة. وهناك في كل مكان، حيث نشأت المحلات السكنية القديمة إبان العصر المملوكي، تحولت الطرقات الزراعية المنبثقة عن الأبواب شعاعياً باتجاه المناطق المحيطة بالمدينة لتشكل المحاور الرئيسة والطرق الهامة في عمران الضواحي. ولا يزال هذا الـنمط من الشوارع واضحاً تماماً في الضاحية الشمالية والضاحية الشرقية، لكنه زال

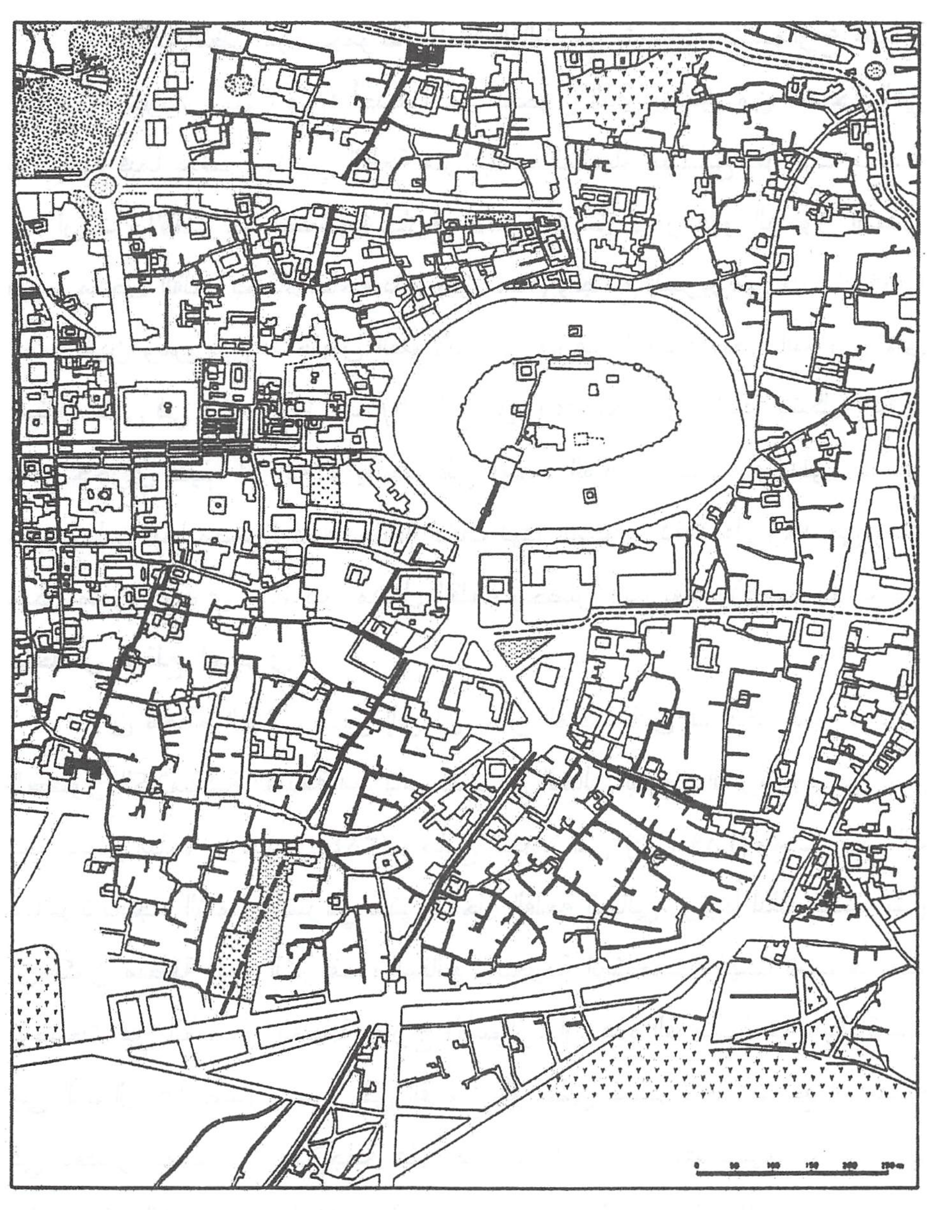
تماماً تقريباً في الجهة الغربية من المدينة من جراء العمران الحديث الذي جاءت به الأعوام المائة الأخيرة.

٣. ويعتبر النمط الأساسي الثالث من شبكات الشوارع موجهاً إلى حد كبير على نحو قائم الزوايا أيضاً، إلا أنه يتميز عن النمط الأول الذي يشغل رقعة المدينة الهلنستية كونه ينحرف من ٢٣ إلى ٣٢ درجة مع عقارب الساعة (انظر الشكل ٢٢). ويسفر القيام بعملية قياس دقيقة عن انتظام مدهش: فإذا قام المرء بربط باب النصر بباب قنسرين فسوف يمر الخط الواصل بينهما عبر السوق المركزي تماماً وسوف يتقاطع مع زقاق السوق الرئيس بزاوية قدرها ٩٠ + ٢٣ درجة. غير أن الجسر المعلق الذي يؤدي إلى مدخل القلعة يوازي تماماً هذا الخط ويتقاطع امتداده بالتالي مع زقاق السوق الرئيس بزاوية قدرها ٩٠ + ٢٣ درجة أيضاً. هل يتوافق ذلك بمحض الصدفة مع زاوية ميل الشمس التي تبلغ عند كسوفها ٢٣ درجة أيضاً ؟

إن موقع ــ وليس عمارة ــ الباب الجنوبي، باب قنسرين قديم جداً على الأرجح. ويدل على نسبه إلى فترة ما قبل الإسلام أنه ينتظم جيداً مع الأسلوب المستطيل في إفراز الأراضي ويرتبط برقعة المدينة التي يخطها النمط الأول في تخطيط الشوارع، ففي نطاق المدينة التي وجدت في العصور القديمة يمكن أن يكون قد قام هنا الباب الذي شُيد في وسط السور الجنوبي تقريباً. على العكس من ذلك يفترض أن يكون موقع باب النصر حديث نسبياً. فقد أزيح على نحو فريد هذا الباب القائم في مسار سور المدينة من وسط السور باتجاه الشرق. لذلك يجدر طرح السؤال التالي: هل من الممكن أن يكون قد تم اختيار موقع باب النصر اختياراً واعياً بحيث يمر الخط الذي يربطه بباب

قنسرين مشكلاً زاوية قدرها ٩٠ + ٢٣ درجة مع محور المدينة الرئيس؟ كما يجدر بالمرء أن يتساءل عما إذا كان إنشاء الجسر المؤدي إلى القلعة على نحو موازٍ تماماً لخط المواصلات الرابط بين باب النصر وباب قنسرين قد جاء بمحض الصدفة أيضاً ؟ أو عما إذا تم عن وعي إجراء قياسات لذلك؟ وإذا كان الاحتمال الأخير هو ما حدث فعلاً، فيجدر بباب النصر كموقع أن يعود في تاريخه إلى نفس التاريخ الذي يعود إليه إنشاء الجسر المؤدي إلى القلعة، والذي يوافق عام ٦٠٨هـ/١٢١٢م الذي تدل عليه الكتابات المنقوشة هناك.

فيما عدا ذلك يزداد انحراف النمط الثالث مع عقارب الساعة أكثر في أحياء المدينة الكائنة جنوبي القلعة، حيث تظهر شوارع تشكل مع المحور الرئيس للسوق زاوية تتراوح بين ٢٥ و ٣٢ درجة مضاف إلى كل منها ٩٠ درجة، كما تظهر قيم مماثلة بالنسبة للشوارع والطرقات والأزقة التي تأخذ مساراً أفقياً. ومما يلفت النظر خلال ذلك أيضاً أن هناك جوامع ومدارس وأبنية عامة عديدة ــ يعود قسم منها إلى العصر المملوكي ــ تُظهر جدرانها الخارجية انحرافاً عن الاتجاهات الرئيسة (ولا تنطبق مع اتجاه القبلة) يتراوح من ٢٥ إلى ٣٢ درجة باتجاه عقارب الساعة. وبالاعتماد على هذه الأدلة يمكن صياغة فرضية مفادها أنه تم منذ عام ٨٣١هـ/١٤٢٨م، بعد ضم أحياء المدينة الكائنة جنوبي القلعة إلى داخل السور الذي أتى به التوسع في ذلك الحين، مد شبكة شوارع منتظمة متعامدة، تنحرف لأسباب مجهولة بزوايا تمت الإشارة إليها.



شكل رقم (٢٢): النموذج الثالث من نماذج شبكات الشوارع

(إعداد أ. فيرت E. Wirth)

ويلفت النظر من مجموعة النمط الثالث من شبكات الشوارع على الأخص محوران متوازيان: أحدهما هو المحور الذي ينطلق من الساحة التي توضعت فيما مضى جنوبي القلعة ماراً بباب المقام ليتابع طريقه نحو المزارات والأضرحة المنتشرة خارج الأسوار، أما الآخر فهو المحور الذي يربط مدخل القلعة بحمام ساحة بزة (دليل ٣٨٤) وجامع الخريزاتي (دليل ٣٨٩) المملوكيين ومن ثم بالمنخفض الطولاني في طرف المدينة داخل السور، الذي استغل حتى في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م لزراعة الخضار والذي يشكل أطلال مقلع حجري قديم. إلا أنه لا يوجد على امتداد المحور الثاني أي دليل على وجود باب فيما مضى! فأية وظيفة كانت لهذا المحور إذاً ؟ هل وجد في وقت مبكر محور حيوي ربط بين مدخل القلعة وحصن الشريف الذي يتربع غربي منخفض المقلع الحجري؟

إن معظم الدلائل تشير إلى أن سور المدينة كان قد اتخذ مساره في العصور الكلاسيكية القديمة من باب قنسرين الحالي باتجاه الشرق ومن ثم نحو حمام ساحة بزة (دليل ٣٨٤) وجامع الخريزاتي (دليل ٣٨٩) ومن هناك مباشرة باتجاه الشمال الشرقي حتى مدخل القلعة الحالي. وتبعاً لذلك يفترض أن تكون منطقة قلعة الشريف والمقالع الحجرية المتاخمة لها شرقاً قد توضعت في العصور القديمة خارج الأسوار. إن هذه الفرضية تقود بالتأكيد إلى السؤال عن مسار السور في القرون الوسطى المبكرة قبل توسع المدينة في العصر المملوكي. وللإجابة على هذا السؤال يطرح نفسيهما بالاعتماد على شبكة الشوارع مساران يتمثلان في المحور الغربي المنطلق من مدخل القلعة مروراً بحمام ساحة بزة (دليل ٣٨٤) وجامع الخريزاتي (دليل ٣٨٩)، أي

المسار المتوقع لسور المدينة في العصور القديمة، والمحور الشرقي المنطلق من أمام برج القلعة الجنوبي (دليل ٣٤٣) والمار بجامع الطواشي (دليل ٣٦٥) ومن ثم بباب المقام. حول ذلك سيكون هناك على كل حال وقفة مطولة للمؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.

٤. حول نمط تخطيط المسطحات المتبقية من المدينة الواقعة داخل الأسوار يمكن طرح بعض التخمينات غير الواضحة على أية حال، ففي المناطق الكائنة في الزاوية الجنوبية الغربية من المدينة الواقعة داخل الأسوار وفي الشمال الغربي (في بحسيتا) وفي الزاوية الشمالية الشرقية يبدو كما لو أن الشوارع العريضة والمفضلة من قبل المارة قد انتظمت وفق الاتجاهات الرئيسة تقريباً. وهذا ما يتفق مع مسار سور المدينة، كما أنه من الأنسب أكثر لإفراز العقارات وتخديمها، أن تتخذ حدود العقارات والطرقات مساراً موازياً للسور تقريباً. أما الأزقة المسدودة التي تتفرع عن طرقات العبور المفعمة بالحركة والحيوية فتتخذ مسارها هنا كيفما اتفق تقريباً. وهذا دليل على أن التدرج في إعمار المناطق السكنية المتزايدة الكثافة على المسطحات المترامية على أطراف المدينة قد تم على نحو غير منتظم وغير مخطط نهائياً.

إذا لم يعد الشارعان المستقيمان المخترقان للمدينة من غربها إلى شرقها شمالي السوق المركزي واللذان لا يزال بالإمكان التعرف عليهما على المخططات القديمة ــ أحدهما يمتد من باب الجنان (دليل ٢٢٥) وحتى خان قورد بك / قرطبة (دليل ٢٦٥) ويمتد الآخر شماله من أمام الواجهة الجنوبية للمدرسة العثمانية (دليل ٢٨٢) وحتى جنوبي الجامع العمري (دليل ٢٣٢) ــ إذ لم يعد هذان الشارعان يدلان على المسار القديم جداً والممكن إثباته لسور المدينة

الشمالي، فمن المفروض في ظروف مستوى معرفتنا الحالي أن يبقى الأمـــر مفتوحاً للبحث والنقاش. أما بالنسبة لفرضـــية ج. ســـوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١م، ص ٦١) القائمة على دلالات لغوية والتي تجزم بأن رقعة المدينة قد اشتملت في القرنين الرابع والخامس الميلاديين على محلتي بحسيتا والفرافرة فلا تستند على أي دليل مادي. ومما يلفت النظر دومـــاً أن محـــور الســـوق الرئيس وهذا يعني أن محور المدينة الهلنستية الرئيس أيضـــاً، يبـــدو داخـــل أسوار المدينة إبان القرون الوسطى مبتعداً باتجاه الجنوب إلى حد ينقسم معه مسطح المدينة الواقع ضمن الأسوار بنسبة ثلث (فـــي الجنـــوب) إلـــى ثلثـــين (في الشمال). وهذا دليل على توسع المدينة بعد العصر الهلنستي باتجاه الشمال. أما إفراز العقارات ونمط الشوارع في الضاحية الحرفية الشمالية فقد تناولـــه ج. ك. دافيـــد J. C. David (١٩٨٢م، آ) بالبحـــث مطـــولاً وتوصـــل إلـــى استنتاجات تاريخية هامة جداً.

الفصل التاسع

المؤسسات الدينية الخيرية في العصر العثماني

[الأوقاف: ج. وقف]

الوقف مؤسسة دينية يتم عن طريقها الوصاية بالأملاك (أرض، عقارات، إلخ) لاستثمارها في وجوه البر والإحسان. ومن خلال التبرع بالأملاك كوقف فإنها تجرد إلى الأبد ـ في الحالة المثالية ـ من خضوعها للانتقال التجاري وتستخدم إيراداتها بما يتفق والشروط الموضوعة من قبل الواقف (صاحب الوقف) في الإنفاق على جامع ـ على سبيل المثال ـ وفي دفع أجور القائمين عليه وفي إطعام المساكين وما شابه ذلك. إلا أن مؤسسة الوقف كباقي الأمور النبيلة الأخرى في هذا العالم أسيء استخدامها وتم استغلالها، ولو أتيحت كتابة حكايتها لشغل استغلالها حيزاً كبيراً فيها.

لقد قام الغزي باستخراج الوثائق المتعلقة بأوقاف الجوامع والمنشآت الخيرية الأخرى (كالأسبلة مثلاً) التي توفرت في المحكمة الشرعية في حلب مطلع هذا القرن وقام بنسخها ومن ثم بنشرها في تلك المواضع من كتابه "نهر الذهب" التي يتناول فيها المباني المتعلقة بالأوقاف. أما أين توجد هذه الوثائق الآن، وهل توجد في حلب أو في دمشق، أو هل يوجد جزء منها هنا وآخر هناك، وفيما إذا كان قد ضاع جزء منها فإن ذلك يبقى مجهولاً. ومع أن أ. عبد النور (١٩٨٢، ص٢) يسرد جزءاً مطولاً في استعراضه لمحفوظات أرشيف أوقاف حلب، إلا أنه لم يستخدم أية وثيقة من تلك الوثائق في عمله

ولا ندري إن كان قد اطلع عليها. لذلك فقد تم الاعتماد في هذا الكتاب على معلومات الغزي الذي نثق به وسبق أن وثق به آخرون (ج. سوفاجيه، أ.ريمون ١٩٨٠،ج. ك. دافيد، ١٩٨٢ ب).

ومع أن الوقف مؤسسة هامة طالت حتى حياة الأفراد في بلدان العالم الإسلامي، إلا أنه لم يحظ بعد باهتمام يليق به على صعيد البحث العلمي. فلم يتم بعد استخراج الكنوز كتلك الموجودة في "نهر" الغزي، ولم يتم بعد التمحيص في سجلات الوقف إلا فيما ندر، هذا إذا كان قد تم البدء بذلك. إن العلاقة بين الوقف والاقتصاد ـــ سواء على مستوى المدينة أو على مستوى الريف ـــ يجب التقصي عنها واللجوء إلى طريق البحث الميداني أيضاً.

إننا لا نستطيع بالطبع هنا أيضاً أن نقدم نتائج الاستفتاء التي تبين كيفية تأثير الأوقاف في اقتصاد حلب، ولم نستطع أيضاً أن نتتبع مصير الأوقاف، التي أتى الغزي على ذكرها، وأن نستنتج من خلال ذلك ماذا حل بالأملاك التي أنشئت في الأصل أوقافاً.

إننا نعثر أحياناً فقط على بصيص نور حول هذا الخصوص عند الرجوع إلى المعلومات التي أوردها الغزي. فهو بعد أن يعدد مثلاً أوقاف المدرسة الحلوية (الغزي، ج ٢، ص ٢٤٤ وما بعد) يشير إلى أن "جميع هذه العقارات مملوكة للغير الآن... ولم يبقى جارياً فيها في الوقف سوى...". مع ذلك يبدو أنه من المجدي القيام بدراسة تحليلية للأوقاف في الإطار الزمني لتاريخ أو لتواريخ إجرائها وتحديد أماكنها بدقة. ويكمن الهدف من وراء ذلك في الوصول إلى وضع تصور عن الأوقاف التي كانت جارية على أبنية محددة. وعلى العكس يعني ذلك وضع تصور عن الأملاك التي يفترض أن

يكون الواقف قد استملكها (لأن ما وقفه الواقف لا يمثل بالتأكيد إلا جزء من ممتلكاته). علاوةً على ذلك يمكن النظر إلى توزيع أملاك الوقف على رقعة المدينة على أنه دليل على الأهمية الاقتصادية لأجزاء محددة من المدينة في أزمنة معينة.

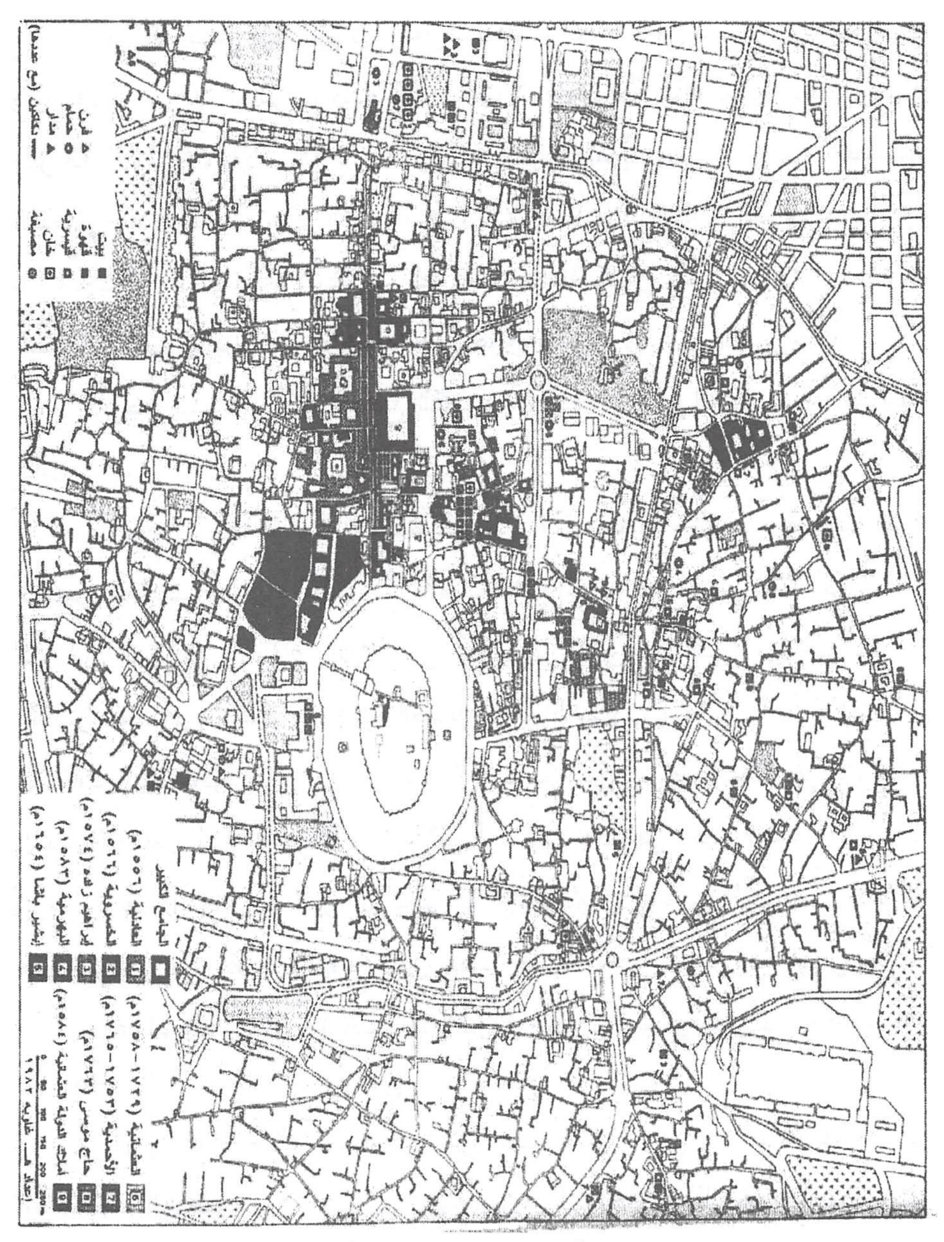
إن هناك مجموعة من الأوقاف تحظى بأهمية كبيرة في دراستنا، وتتمثل في تلك الأوقاف التي أجريت ما بين عامي ٩٥٣هـ/١٥٤٦م و١١٧٧هـ/١٧٦٣م وتتضمن ممتلكات وقفية عديدة يمكن استعراضها بمنشآتها الكبيرة على خارطة للمدينة (شكل ٢٣). ولا يجوز من البديهي على أية حال أن تُفهم هذه الخارطة على أنها تمثيل حقيقي لتوزع الأملاك الموقوفة في مدينة حلب وانتشارها. فهي لا تتضمن جميع الأوقاف التي تعود إلى ما قبل العصر العثماني، كما أنها بحد ذاتها غير دقيقة أيضاً لأنه ينبغي الأخذ بالحسبان إمكانية أن تكون قد تمت في فترة إجراء الوقف الأخير تغيرات حاسمة على الأوقاف الأولى. إلا أنها تساعد مع ذلك على إلقاء نظرة على العلاقات القائمة في زمن بعيد وهي على كل حال ـ ككل ما يمكن للمؤرخين القيام به ـ ليست أكثر من طيف صورة غير واضحة المعالم.

إننا سنهتم فيما يلي بالتدابير الموضوعية للأوقاف فقط، أي بتلك المقاطع من الوقفيات التي يتم فيها استعراض الأملاك الموقوفة ووصف حالتها كما جرت العادة. أما شروط الوقف فلم يكن بالإمكان إدراجها في بحثنا لبعدها عن موضوعه. مع ذلك سيتم التطرق إلى بعضها بشكل مختصر. وبشكل عام يمكن القول عنها، أن الواقف وذريته من بعده لم يتعرضوا إلى خسارة من جرائها. فمع أن جميع الأوقاف يمكن إدراجها ظاهرياً تحت صنف الأوقاف الخيرية، إلا أن هناك دوماً شروط تلحظ إيرادات للواقف ولذريته من

بعده أو لأقرباء معينين. وهذا ما يحدث عادة من جـراء تنصـيب الـواقفين أنفسهم وذريتهم من بعدهم أو أقربائهم على إدارة الأوقاف. فمن إيراد الوقف تسنى لهم إما أن يحصلوا على مبلغ معلوم سنوياً أو أن يقدموا تبرعات خيرية معلومة من إيرادات الممتلكات الموقوفة في حال نصت الشروط علـى ذلـك وأن يحتفظوا بباقي الإيرادات لأنفسهم كمدراء للوقف، وهذا أمر أعقد ويتطلب حسابات مضنية إذا أراد المرء الحصول على أرقام دقيقة.

وكما تم استبعاد شروط الوقف من مجال بحثنا، فقد استبعدت أيضـاً جميع تلك الأوقاف الجارية التي لا تتوضع في مدينة حلب بالذات كالبسـاتين والحقول المترامية أمام أبواب المدينة والأطيان والمباني المتناثرة في المناطق الأخرى من سوريا أو من الدولة العثمانية.

في المقاطع اللاحقة سيتم استعراض مكونات الأوقاف الكبيرة التـي تعود إلى العصر العثماني وسيتم الاعتماد خلال ذلك على جدولتها في قوائم والإيجاز في الكلام واستبعاد ما هو موجود خارج مدينة حلب واتباع ترقيم لا نجده في الوثائق الأصلية. أي أنه لن يتم تقديم ترجمة حرفية للوثائق (إلا فـي حالات قليلة)، وإنما سيرد ذكر مكونات الوقف واحداً بعد الآخر حسب أهميتها بالنسبة لنا. وفي حال كون المباني لا تزال قائمة ويمكن التعرف عليها، عندها يُتبع ذكرها برقمها في دليلنا وفي خرائطنا ملحوظاً بين قوسين. وبناءً علـى ذلك يتم من ثم تحديدها على الشكل رقم (٢٣). وفي الحالات التـي لا يمكـن فيها التعرف بدقة عل موقع المبنى أو التي لم يعد فيها المبنى الذي تم وقفـه قائماً بيد أن تحديد موقعه في حي معين ممكن، عندها يشار إلى الأبنية علـى الشكل رقم (٢٣) برموز تتوضع على المواقع التي يُفترض أنها قامت فيها.



شكل رقم (٢٣): الأوقاف الكبيرة في بداية العصر العثماني

وبذلك يشار مباشرة في معرض القوائم – دون ضرورة للشرح والمناقشة ـ إلى أماكن توضع الممتلكات الوقفية، لأن ذلك ما يهمنا في الدرجة الأولى. وبالإضافة إلى الأوقاف الكبيرة التي وجدت في العصر العثماني فقد أسقطت على الشكل رقم (٢٣) أيضاً الأبنية التي اندرجت في عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م تحت ممتلكات الدولة العثمانية (انظر لاحقاً ص ٣٥٨). وقد تم الحرص على تمييز تلك الأجزاء من السوق المركزي التي اندرجت كذلك على الأرجح تحت أوقاف الجامع الكبير (دليل ١٠٠) والمدرسة الحلوية (دليل ٧٣).

ومع أن هذا الفصل قد خُصص للأوقاف الكبيرة التي قامت في العصر العثماني ما بين عامي ٩٦٤هـ/١٥٥٦م و١١٧٧هـ/١٧٦٣م، إلا أنه كان من الضروري إلقاء نظرة على سلسلة من الأوقاف التي تعود إلى ما قبل العصر العثماني وعلى الأوقاف الصغيرة في العصر العثماني. لكنه ينبغي قبل الالتفات إليها التنويه إلى أن معظم الأوقاف لم يكن ببساطة عملاً خيرياً. فكلما كانت الأوقاف أكبر تثبت الشبهة أكثر (وهذا ما تؤكده في العادة الكلمات الأولى من شروط الواقف أيضاً) بأن الغرض منها القيام باستثمار رؤوس الأموال بشكل مكّن الواقف من إقصاء أمواله عن قبضة الدولة وعن الضرائب المفروضة على الأغنياء (حول قانون الوقف واستغلاله في العصر العثماني انظر جب Gibb وبون Bowen، ١٩٥٧م، ج٢/١٦٥-١٧٨).

ولن يكون هناك خطأ أكبر من النظر بإكبار إلى القوائم التالية على الصفحات اللاحقة ومن التمعن بدهشة ملؤها الإعجاب بذلك الورع الذي كان وراء وقف الأبنية الضخمة المشار إليها على الخارطة. فالوقف كان طريقاً

لحماية الأملاك، المستملكة بالغش والخداع، من قبضة الدولة (مع أنه ينبغي أن لا يوحي ذلك بأي حال من الأحوال بأن عمليات التملك قد جاءت دوماً نتيجة المكر والخداع. لكن ذلك ينطبق على الحكام العثمانيين، الذين استملكوا أحياناً و خلال عام واحد فقط أملاكاً واسعة جداً، سيتم التكلم عنها لاحقاً). وكان من الأفضل للحلبيين بالتأكيد أن يعاد توظيف رأس المال الذي تم "تشليحهم" إياه في المدينة من أن يُسحب من بين أيديهم، وهكذا حصل التجار على استثماراتهم التجارية مجددة وموسعة وكسبوا بنفس الوقت شريكاً ذا نفوذ سياسي كان مهتماً بازدهار الاقتصاد في حلب، فضلاً عن أنه تم لهم أيضاً بناء بعض الجوامع الجميلة التي أجريت لها الأوقاف والتي لا تزال تؤمها حتى اليوم أيضاً شرائح معينة من سواد الشعب في حلب مفضلة إقامة الصلاة فيها.

كما ينبغي هنا أن تتم الإشارة إلى أمر آخر أيضاً، فأكبر أربعة أوقاف كان قد تم وقفها ما بين عامي ٩٦٤هـ/١٥٥٦م و ٩٩١هـ/١٥٨٣م. ولكي يتم التمكن من القيام بالإجراءات العمرانية المرتبطة بها كان لا بد من تبدل ملاك مجموعات كبيرة من العقارات المتوضعة في مناطق هامة جداً من المدينة الواقعة داخل الأسوار. لذلك يمكننا أن نتصور نشاطاً محموماً ساد سوق العقارات في الأزمنة المبكرة أيام نور الدين وأيام الظاهر غازي وفي أيام المماليك بعد عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م. إلا أنه لا يمكننا التوصل إلى تصور دقيق عن الأوقاف إلا فيما يتعلق بتلك التي تعود إلى الفترات العثمانية المبكرة، وهذا لا يمثل إلا جانباً واحداً فقط من جملة النشاطات المرتبطة بهذه الأوقاف. فقد تحولت أجزاء واسعة من المدينة إلى ورشات بناء في ذلك الحين، تطلبت إحضار العديد من مواد البناء إلى المدينة وتشغيل عدد لا

حصر له من الحرفيين في مجال البناء لا نعرف إلى أي حال انقلبوا بعد أن هدأت حركة العمار التي سادت المدينة.

٩ ـ ١ الأوقاف في حلب قبل العصر العثماني

تجسد الأوقاف العثمانية الكبيرة حالة خاصة في تاريخ أوقاف حلب. وإذا كانت المصادر تدل على وجود أوقاف مترامية الأطراف كأوقاف نور الدين والظاهر غازي، إلا أننا لا نستطيع إسقاطها على خارطة، أي أننا لا نستطيع تبين مدى انتشارها على رقعة المدينة. ويبدو أن الطريقة التي اتبعها الحكام المماليك في استثمار أموالهم في المدينة اختلفت عن تلك التي اتبعها الحكام العثمانيون، وإلا لما سجلت في عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م الخانات التي تعود إلى نهايات العصر المملوكي على أنها أملاك الدولة العثمانية. فقد كانت أملاكاً خاصة للحكام المماليك على الأغلب، لأنها لو كانت أوقافاً شرعية، لما أقدم العثمانيون على مصادرتها (حول تصرف الدولة العثمانية في حالات مشابهة انظر جب Gibb و بون Bowen، ١٩٥٧م، ج٢/١٧٢). على أية حال كان هناك في العصر المملوكي أوقاف كبيرة أيضاً، ولا تزال هناك في دمشق مثلاً وثيقة غنية بالمعلومات عن أوقاف العصر المملوكي تتضمنها كتابة قديمة منقوشة هناك على أحد الجوامع (هـ. غاوبه H. Gaube، ١٩٧٨م، ص ٩٣-١٠١).

إلا أننا في حلب لا نستطيع التعرف على أوقاف كبيرة تعود إلى ما قبل العصر العثماني إلا في ما ندر. ولا يفيدنا على كل حال ما تركه لنا الغزي بأية معلومات في هذا المجال. فمع أنه يخبرنا عن وقف الجامع الكبير

(الغزي، ج ٢، ص ٢٦١-٢٦٦)، غير أن التوصل إلى معرفة الأملاك الفعلية للجوامع في فترة محددة يبدو أمراً غير ممكن بسهولة. ويتضح إلى حد بعيد على كل حال أن أملاك وقف الجامع الكبير كانت في معظمها أملاك زراعية ثم تأتي في الدرجة الثانية الأملاك الموجودة في سوق " المدينه " التي يعود معظمها كما يفترض إلى أيام نور الدين.

فبعد فترة وجيزة من السيطرة العثمانية على المدينة تم القيام بعملية جرد، بدا فيها وقف الجامع الكبير متضائلاً إلى حد كبير، إذ اقتصر في ذلك الوقت على ٥٣ دكان في سوق " المدينه " وبساتين وأملاك زراعية أخرى بالإضافة إلى أجزاء من ٦ أسواق من أسواق " المدينه " وإسطبل (الغزي، ج ٢، ص ٢٦٥ وما بعد). لذلك يغلب الظن أن القسم الأكبر من أملاك وقف الجامع الكبير الجارية في المدينة قد توضع دائماً في السوق المجاور له.

ويبدو أن ذلك كان أيضاً حال وقف الحلوية (دليل ٧٣) المجاورة له، الذي ذكره الغزي (ج٢/٢٢٤-٢٢٩)، والذي لا يمكن بشكل موثوق تبين فترة زمنية واضحة فيه باستثناء ما يتعلق بالأوقاف التي أجريت مستهل القرن العشرين. لذلك يمكن استنتاج أن أجزاء واسعة من أسواق " المدينه " كانت لفترات طويلة خلت تُعد من ممتلكات أوقاف هذين المبنيين.

وتستثنى من ذلك إلى حد ما أوقاف الجوامع الأخرى الأقدم. فالزاوية البزازية (دليل ١١) أجري لها عام ٧٩٠هـ/١٣٨٨م نصف حمام عتاب (دليل ٥٠) وقطعة أرض زراعية كوقف أضيف له عام ٨١٨هـ/١٤١٥م بستاناً خارج باب الفرج (الغزي، ج ٢، ص ٧٤). ويتلخص وقف جامع الكريمية (دليل ٤٠٢) الذي يعود على عام ٨٦٢هـ/١٤٥٨م بما يلي: ٧ دكاكين

[٣ داخل باب قنسرين و ٤ داخل باب أنطاكية] و١٢ فدان من الأراضي الزراعية ونصف خان [الجشارية] وإسطبلان و٤ دور [٣ في باب قنسرين – محلة ٤ و١ في البندرة – محلة ١٠] بالإضافة إلى قطعة أرض زراعية (الغزي، ج ٢، ص ١٠٠).
ويتكون وقف جامع الأطروش (دليل ٣٣٧) الذي يعود إلى عام ٨٥٤هـ/١٤٥٠م من ٣٠ مخزن وقيسرية و٧٧ دكان في المدينة، بالقرب من الجامع وفي أسواق " المدينه "، بالإضافة إلى أراضي زراعية تقع خارج حدود المدينة ونصف طاحونة خارج باب أنطاكية (الغزي، ج ٢، ص ٣٦١).
وفي عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م أجري على جامع المستدامية (دليل ٣٢٠) وقف تضمن مدارين وأجزاء من ثلث مدار آخر ونصف جنينة [في زقاق المسك] و٧ دكاكين [وبستان] (الغزي، ج٢، ص ٣٨٥). كما تكون وقف جامع بانقوسا (دليل ٥٦٠) الذي يعود إلى عام ٧٦٧هـ/١٣٦٧م من ١٨ دكان وقرية ونصف وعدة قطع أراضي زراعية متفرقة (الغزي، ج٢، ص ٣٣٧).

إن هذه المعلومات عن الأوقاف التي تعود إلى نهايات العصر العثماني أيضاً والتي سيتم التوقف عندها فيما بعد، ليس بمقدورها بالطبع أن تُفصح إلا أكثر بقليل عما نعرفه عن أن الجوامع كان لها أوقاف وعن طبيعة هذه الأوقاف. إلا أن الأوقاف التي أجريت خارج إطار السوق المركزي لم تسهم بشكل واضح حتى نهاية العصر المملوكي بأي دور حاسم في تركيبة الملكية العقارية في المدينة وفي تشكيل بنيتها الوظيفية. أما التحول الجذري في هذا الخصوص فقد جاء في بدايات العصر العثماني، عندما تحول الوقف من وقف خيري بدون نوايا سيئة، نستطيع استقراءه في الأوقاف الصغيرة

لبعض الجوامع التي أشرنا إليها، إلى عملية لاستثمار الأموال. وبـذلك فقـط يمكن تفسير نشأة الأوقاف الكبيرة التي سنتناولها الآن.

٩ـ ٢ الأوقاف العثمانية الكبيرة[1] ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين

أ- **وقف جامع العادلية** (دليل ١١٣) من عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م (الغـزي، ج ٢، ص ١١٣ - ١١٥)

١- خان الفرايين (دليل ١٥١).

٢- سوق الفرايين ويتضمن ٧٥ دكاناً (دليل ١١٩).

٣- قيسرية [اليشبكية][2] (دليل ١٢٠).

٤- قيسرية الفرايين (دليل ١٤٩).

٥- خان النحاسين (دليل ٩٧).

٦- سوق خان النحاسين ويتضمن ١٦ دكاناً (دليل ٩٨).

٧- خان العلبية (دليل ١١٥).

٨- سوق الجوخ [ويتضمن ٤٢ دكاناً] (دليل ١٠٩).

٩- سوق [العلبية ويتضمن ٢٠ دكاناً] (دليل ١١٧).

((١) لقد أهمل المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube وقف الحلوية من عداد الأوقـاف الكبيـرة التـي أوردها هنا، علماً أنه يضاهي كما وكيفاً الأوقاف المذكورة فيما يلي، على كل يراجع في هـذا الخصوص الغزي ج٢/٢٢٤ - ٢٢٧.

(٢) لا تندرج هذه القيسرية في عداد هذا الوقف، وتجدر الإشارة إلى أنه ورد ذكرها فيه لتحديـد حدود سوق الفرايين.

١٠- قيسرية العلبية (دليل ١١٦).

١١- قيسرية جنوبي [الصحيح شمالي] حمام النحاسين[١] (دليل ١١٠)، ويفترض أنها ضمت إلى حمام النحاسين.

بالإضافة إلى أراضي تقع بالقرب من حلب [قرية هيلانه][٢]. حرر في مستهل ذي الحجة ٩٦٣هـ/ تشرين الأول ١٥٥٦م.

ب ـ وقف المدرسة الخسروية (دليل ١٥٩) من عام ٩٧٤هـ/١٥٦٦م (الغزي، ج ٢، ص ١١٧ - ١٢٠).

١- إسطبلين غربي المدرسة.

٢- ستة دكاكين غربي قبلية المدرسة.

٣- خمسة دكاكين فوقها.

٤- ستة دكاكين مقابلة لها.

٥- خمسة دكاكين فوقها.

٦- ستة بيوت ملاصقة للدكاكين الستة المذكورة أعلاه.

٧- عشر غرف فوقها.

٨- ست حجرات مقابلة لها.

٩- قيسرية [خان الشونة] (دليل ١٦٠)، [تتضمن عشرون مخزناً سفلياً وثلاثون علوياً].

---

(١) إن القيسرية المقصودة هي المنشأة، المشار إليها برقم ١١١ في الدليل، والمستخدمة حالياً كمدرسة (العرفان) وليس كما يفترض المؤلف.

(٢) بالإضافة إلى ذلك تندرج القيسرية، المشار إليها برقم ١٤ في الدليل، في عداد وقف العادلية (انظر الغزي ٢/١٣٥) لأنها شكلت عند تحرير الوقف جزءاً لا يتجزأ من خان العلبية، بل ويشير إلى ذلك المؤلف نفسه عند تناوله للمنشأة المعنية بالدليل الملحق بهذا الكتاب، لكنه لايذكر ذلك هنا. كما يندرج في عداد وقف العادلية قهوة المحمص التي حل محلها خان العادلية (دليل ١١٢) انظر الغزي ٢/١٣٥ ولم يشر المؤلف إلى ذلك

١٠- حوانيت معدة للصباغين.

١١- فرن.

١٢- عشرة بيوت فوق ذلك.

١٣- عشرة حوانيت [٨ للنشابين و ٢ للسراجين].

١٤- خان مجاور لدار السعادة [فيه ٤٠ مخزناً سفلياً و ٥٥ مخزناً علوياً].

١٥- إسطبل.

١٦- دكاكين بالجانب الشرقي من باب الخان.

١٧- ثلاثة دكاكين من الجانب الآخر ملاصقة لبابه.

١٨- دكاكين في شمال الخان [من ظاهره تجاه باب دار السعادة].

١٩- خان قورد بك / قرطبة (دليل ٢٦٥) [في الفرافرة – محلة ٦].

٢٠- حمام النحاسين [حمام الست] (دليل ١١٠).

٢١- عدة دكاكين.

٢٢- دور في محلة الفرافرة (محلة ٦) وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك تم وقف العديد من الطواحين والبساتين والمزارع في سهل العمق وفي أقضية عنتاب ومنبج والجبول وجبل سمعان وأنطاكية وحارم والجوم وأعزاز وفي سهل نهر العاصي على هذه المدرسة. تم تحرير هذا الوقف في [أوائل جمادى الأول ٩٧٤هـ] تشرين الثاني ١٥٦٦م[١].

---

(١) هناك قيسرية قامت شرقي الخسروية ورد ذكرها عند الغزي (١١٩/٢) في عداد الوقف، لكن المؤلف لم يذكرها أعلاه.

مع هذا التلخيص الذي يقدمه الغزي لا حاجة إلى الشروع بشرح المزيد. إضافة إلى ذلك ينوه[1] الغزي (ص ١٢٣) إلى سبب "ضياع أكثر أوقاف هذه العمارة ". كما يذكر الغزي على صفحات سابقة لذلك (ص ١١٩) أن "أوقاف هذه العمارة كانت مالئة جميع الفضاء المجاور من جهاتها الأربع بحيث كانت ممتدة من قرب البستان المعروف في زماننا بجنينة الفريق الكائن قبلي الجامع [أي الخسروية] إلى قرب المدرسة السلطانية [دليل ٣٤٢] دائرة على دار السعادة وحمام الشيباني (محلها الآن مشفى الغرباء دليل ١٦١) [المشفى الوطني فيما بعد] إلى سوق الضرب [سوق الزرب دليل ١٦٢] وهي ما بين دكاكين وقيسريات وخانات وكلها دثرت ولم يبق منها سوى المحل المعروف بالشونة [دليل ١٦٠] الكائن شمال الجامع المذكور". ومع ذلك فإن تلخيص الغزي يترك لدينا انطباعاً عن غنى هذا الوقف، ويساعدنا على الإلمام بوضوح بالمنطقة الواقعة داخل أسوار المدينة والتي شملها وقف الخسروية.

ج- وقف محمد باشا ابن جمال الدين سنان[2] [وقف إبراهيم خان] من عام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م (الغزي، ج٢، ص ٥١٧-٥١٨) [الوقف مكتوب باللغة التركية عرب الغزي خلاصته ونشرها في كتابه].

١- خان الجمرك (دليل ٨٩) [ويشتمل على ٥٠ مخزناً سفلياً و ٧٧ علوياً وعلى بابه قاعة فسيحة فيها ٤ مخازن]. وفيه إسطبل فوقه قيسرية [تشتمل على ٢٣ مخزن].

---

(١) لم ينوه الغزي في الحقيقة إلى سبب ضياع أكثر الأوقاف وإنما أشار إلى ضياعها وحسب.

(٢) يذكر المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube أن هذا الوقف كان الواقف قد أجراه على المدينتين المقدستين (أي على مكة والمدينة) إلا أنني لم أعثر عند العودة إلى الغزي على ما يدل على ذلك.

٢-سوق خان الجمرك [ويشتمل على ١٢٠ دكاناً] (دليل ٨٥ و ٨٦)

٣-قيسرية[١] [تشتمل على ٥٤ مخزنــاً ولا يمكــن أن تكــون ســوى ســوق الشــام، دليل ١٠٧].

٤- سوق[٢] [السقطية ويشتمل على ١٥ مخزناً وإسطبل، دليل ١٠٥].

٥- سوق الدهشة (دليل ١٤٦) ويحتوي ٨٨ دكاناً بناءاً على الغزي، مع أنه لا يبدو على الخارطة إلا سوقاً صغيراً. لذلك ربما ضم هذا السوق أسواقاً أخرى جنوبه فيما مضى.

---

(١) يذكر المؤلف هـــ. غاوبه H. Gaube أن القيسرية تقع فوق خان الجمرك (دليل ٨٩). لكــن الغزي لم يقصد ذلك بالتأكيد. فالغزي يقول: "وأنشأ على الأسواق المتصلة بالخان من شــرقيه وشماليه قاسارية تشتمل على سوق فيه ٥٤ مخزناً وعلى سوق السقطية. وأنشأ باتصال الخان سوقاً مشتملاً على ١٢٠ دكاناً ". وحجتنا على ذلك:

- إن الغزي ذكر القيسرية قبل ذكر السوق وأشار إلى أنها متصلة به في شرقيه وشــماليه، أما السوق فهو متصل ويشكل وحده كلاً متكاملاً.
- إن كلمة "على" في هذا السياق عند الغزي لا تعني فوق. فهو عندما يقول: "وأنشــأ علــى الأسواق .. قاسارية" فإنه يقصد أي أنه جعل من الأسواق قيسرية. وأكبر دليل على أنها لم تكن فوق السوق إشارته إلى أنها تشتمل على سوق السقطية. ولا يمكن أن تكون إلا سوق الشام
- إن القيسرية التي أراد الغزي الإشارة إليها هنا هي كالقيسرية التي أشار إليها ابن جبيــر وابن بطوطة في معرض كلامهما: "ويحيط بالجامع الكبيــر قيســرية ". أمــا المؤلــف هـــ. غاوبه فيفهم القيسرية ــ ليس هنا فقط وإنما حتى عندما ينقل عن ابن جبيــر وابــن بطوطة مستشهداً بهما ــ على أنها بناء مفتوح نحو الداخل يحيط بفنائه محترفات وورش وأحياناً مساكن.

(٢) يذكر المؤلف هـــ. غاوبه هنا إسطبلاً في مبنى جامع الكميني (دليل ٧٩) وحجرات في ســوق الحور (دليل ٨١) متبعاً ذلك بإشارة استفهام. لكن الغزي يقصد في هذا المكان من سياق كلامه عن هذا الوقف "إسطبلاً وحجرات في سوق السقطية (دليل ١٠٥)".

٦- قيسرية [فيها ٢٠ مخزناً سفلياً و ١٧ علوياً]. [في محلة الأعجام (محلة ١٧)]

٧- مصبغة [في محلة الأعجام (محلة ١٧)]

٨- فرن [في محلة الأعجام (محلة ١٧)]

٩- خان المرعشلي [فيه ٢٩ مخزناً علوياً و ٧ مخازن سفلية وإهرائين و ١٠ دكاكين في واجهته الغربية]. في سوق الدجاج بمحلة الملندي ـ محلة ٦٦ (وقد قام هذا الخان على الأغلب مكان خان الحلواني الحالي ـ دليل ٥٣٥).

١٠- دكانين [في الصف الشرقي من سوق العبه جيه].

١١- فرن [في سوق الهوى]

١٢- ثلاثة دكاكين. [في سوق الهوى]

١٣- ستة حجرات عليا. [في سوق الهوى]

١٤- إسطبل مقابل الدكاكين. [في سوق الهوى]

١٥- سوق القطن[1] (دليل ١١٩).

١٦- دكاناً في سوق السقطية[2] (دليل ١٠٥).

---

(١) يذكر الغزي: "وأنشأ الواقف سوق القطن قرب الخان الكبير على سبع قناطر" أما المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube فيذكر هنا – تحت الرقم ١٥- سوقاً " فيه سبع قناطر جانب الخان (؟) " أي أنه لم يحدد السوق بالإشارة إلى رقمه في الدليل كعادته ولم يدر أي خان يقصد الغزي، مع أنه يُفهم من كلام الغزي أن الخان الكبير هو خان الجمرك (دليل ٨٩) ولم يهتد ربما إلى أن سوق القطن هو نفس سوق الفرايين (دليل ١١٩) وإن كان سوق الفرايين ليس في الحقيقة سوى جزء من سوق القطن، انظر الأسدي.

(٢) يشير الغزي في هذا الموقع من سياق كلامه إلى دكان في سوق السقطية (دليل ١٠٥)، إلا أن المؤلف هـ. غاوبه يذكر هنا دكانين في سوق الجنفاص (دليل ٧٨) لم أعثر عليهما عند الغزي.

١٧- حانوتان في سوق بانقوسا.

١٨- دكان قرب خان الجمرك في غربيه.

١٩- مقهى [قربه أيضاً].

٢٠- بناء داخله مخزنان ودكان وإسطبل وبئر ومداران. [في محلة الدباغة العتيقة (محلة ٩)]

٢١- مكان فيه فرن وبئر ودكان. [في محلة الدباغة العتيقة (محلة ٩)]

٢٢- مكان فيه مخزنان ودكان ومعصرة.
[في محلة الدباغة العتيقة (محلة ٩)]

٢٣- بستان [يعرف ببستان اليهود].

٢٤- دار سكن في محلة الشميصاتية (محلة ٦٥).

٢٥- دباغة في جسر السلاحف / الوراقة (محلة ٣٤)، [فيها ٥٣ دكاناً سفلياً ٥٨ مخزناً علوياً وفي بابها دكانين].

٢٦- حمام في باب أنطاكية مخصص للدباغين.
[في شماليه ٥ دكاكين و ٥ حجرات علوية وفي شرقيه ٤ دكاكين وفرن عليه ٤ حجرات].

٢٧- حمام في رأس باب أنطاكية [يعتقد غاوبه أنه حمام الويوضي، دليل ١].

٢٨- خان عند باب أنطاكية يتضمن ٤٠ مخزناً سفلياً و ٥٥ مخزناً علوياً وفي المدخل ٤ مخازن و ٤ دكاكين.

٢٩- خان آخر عند باب أنطاكية لبيع الغلال [الحبوب] يحده شرقاً سور حلب [وشمالاً جامع زغلي] وغرباً نهر قويق.

٣٠- مدار وطاحونان. [بالقرب من الدباغة المذكورة أعلاه في جسر السلاحف]

٣١- ثلاثة مخازن. [بالقرب من الدباغة المذكورة أعلاه في جسر السلاحف]

٣٢- بستانان [أحدهما يعرف ببستان الجحاش]. [بالقرب من الدباغة المذكورة أعلاه في جسر السلاحف]

٣٣- خان صغير [فيه ٤٤ حجرة عليا وسفلى وإسطبل]. [بالقرب من الدباغة المذكورة أعلاه في جسر السلاحف]

٣٤- خان [فيه قاعة و ٣ أواوين و...] [بالقرب من الدباغة المذكورة أعلاه في جسر السلاحف]

يقول الغزي: "هذا ما أنشأه الواقف واشتراه في مدينة حلب" ثم يتبع ذلك ما استحدثه في أنطاكية وبياس والبيرة [بيرة جك] وطرابلس وصيدا ودمشق ومكة والمدينة وغيرها... (وقد قام ج. سوفاجيه، ١٩٤١، ص ٢٦٣-٢٦٥ بترجمة هذا الوقف أيضاً). وقد تم تحرير هذا الوقف في [جمادى الأول ٩٨٢هـ] آب ١٥٧٤م.

إن الملفت للانتباه في هذا الوقف التباين الشديد في مساحات الأملاك الجارية فيه. فهناك مثلاً خان الجمرك (دليل ٨٩) وهناك أيضاً ما لا يتعدى أكثر من دكانين أو بعض الغرف أو ما شابه ذلك.

د ـ وقف جامع البهرمية (دليل ٤٢) من عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م (الغزي، ج ٢، ص ٤٨ وما بعد)

١- سوق البهرمية (دليل ٤٠) ملاصق لباب الجامع الشمالي [ويتألف من ١٧ حانوت وسبيل ماء].

٢- سوق آخر [يدخل إليه من الصف الشمالي ويوازي شمالاً سوق البهرمية] تعلوه قيسرية [٣٥ حجرة] [إضافة إلى مكتب عند باب الجامع الغربي - لم يذكره المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube].

٣-مقهى في السوق المذكور [مقهى الجديد - دليل ٥٨، الواقع عند نهاية سوق البهرمية وبداية سوق الأحمدية].

٤- حمام [يعرف به في محلة " الجدَيْدة "] ظاهر باب النصر [وهو بالتأكيد حمام بهرام باشا - دليل ٤٤٦].

٥-قيسرية بالقرب من الحمام [المذكور].

٦- حمام[١].

٧-مقهى[٢].

بالإضافة إلى طواحين خارج حلب [قرب خان طومان وجلاب] وأراضي زراعية في غزة ودكاكين في القاهرة. وقد تم تحرير هذا الوقف[٣] في [ربيع الأول ٩٩١هـ] نيسان ١٥٨٣م.

ومن الواضح أن الغزي [والكلام للمؤلف هـ. غاوبه] قد وقع في خطأ أثناء نقل محتويات النص، لأن الحمام (رقم ٤) والحمام (رقم ٦) هما في الحقيقة واحد. فخلال ذكر حدود وقف إبشير باشا (انظر أدناه) لا يقصد بحمام بهرام باشا فقط الحدود الجنوبية وإنما يراد مجموعة مباني بهرام باشا (فهنا لا يجوز ترجمة عمارة بمبنى وإنما بمنشأة أو بمجموعة مباني، لأن الغزي يطلق على مجموعة

---

(١) يعتقد المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube خطأ أنه حمام بهرام باشا (دليل ٤٤٦). انظر الحاشية التالية.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن الحمام والمقهى الأخيرين بالإضافة إلى إسطبل وعدة دكاكين يقول الغزي عنها صراحة أنها تتوضع في سوق السباهي قرب جامع السلطان حسن بمصر القاهرة.

(٣) ألحق بالوقف مقهى في الجانب الغربي من الحمام الكائن بمحلة " الجدَيْدة " في الطابق العلوي وعدة دكاكين في أسفله وذلك عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م وهو غير المقهى الذي يورده المؤلف هـ. غاوبه تحت الرقم ٣ أعلاه.

مباني إيشير باشا تسمية عمارة). وهذا يعني[1] أنه إلى الشرق من حمام بهرام باشا (المشار إليه بالرقم ٤ أعلاه) توضعت القيسرية (المشار إليها بالرقم ٥).

هـ ـ وقف جامع إيشير باشا (دليل ٤٤٩) من عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٤م (الغزي، ج٢، ص ٤٩٧ – ٤٩٩)

إلى جانب العديد من العقارات الواقعة خارج المدينة في سوريا وتركيا فقد وقف إيشير باشا على جامعه كامل المجمع [الذي أنشأه] الذي يضم فيما يضم مقهى إيشير باشا (دليل ٤٤٧) وقيسرية إيشير باشا الأولى (دليل ٤٤٨) وقيسرية (دليل ٤٥٠) [يذكرها المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube مع أنها غير موجودة في النص الأصلي] وقيسرية إيشير باشا الثانية (دليل ٤٥١) وخان العرصة (دليل ٤٥٢)، ويحدد الغزي حدود المجمع على الشكل التالي: "هذه العمارة يحدها قبلة عمارة المرحوم بهرام باشا [دليل ٤٤٦] ويفصل بينهما الطريق وشرقا الطريق النافذ المعروف بالشمالي وشمالاً الساحة [ساحة الحطب] وغرباً طريق نافذ وزقاق الكنيسة تجاه قسطل الماء والفرن". وقد تم تحرير هذا الوقف في [١٥ شوال عام ١٤٠٦هـ] أيلول ١٦٥٤م.

ويضم هذا المجمع سوقاً [يعرف بسوق النوال يقوم في الجهة الشرقية ودكاكين: ٣ منها في الشرق و ١٣ منها في الجنوب و ١٦ منها في الشمال] وجامعاً [على سطحه مكتب لتعليم الأطفال وتحت درج المكتب سبيل] ومحلاً لبيع السمن

---

(١) مع أن المؤلف هـ. غاوبه لم يتسن له فهم نص الغزي الواضح إلا أنه يعتقد في المقطع الأخير أن الغزي قد وقع في خطأ. إلا أن الغزي لم يقع في خطأ فهو عندما يذكر الحمام (المشار إليه بالرقم ٤) يقول: "وحمام يعرف به" أي بالواقف، أما عندما حين يذكر الحمام (المشار إليه بالرقم ٦) فيقول "الحمام الجديدة ... في مصر القاهرة...".

والعسل [يتضمن ٤ مخازن ودكان] وخاناً و٣ قيسريات [مذكورة أعلاه] ومصبغة [معها دكان] وفرناً ومقهى. وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه المباني يمكن التعرف على مواضعها حتى اليوم وقد شكلت موضوع بحث مطول قام به ج. ك. دافيد J. C. David (١٩٨٢م، ب)، لذلك نستطيع هنا الاقتصار على المعلومات الواردة أعلاه.

و- **وقف المدرسة العثمانية** (دليل ٢٨٢) من عام ١١٤٢هـ/١٧٣٠م حتى ١١٥٢هـ/١٧٣٩م (الغزي، ج٢، ص ١٥٩-١٧١)

إلى جانب العديد من الأملاك خارج المدينة، التي يغلب عليها الأراضي الزراعية، فقد وقف عثمان باشا في المدينة ما يلي:

١- قيسرية [بزقاق الطبلة خارج باب النصر] (محلة ٨٤).

٢- قيسرية [بزقاق المغربلية خارج باب النصر] (محلة ٨٦).

٣- قيسرية [في المرعشلي خارج باب النصر] (محلة ٧٦).

٤- طابونة غرة [بالصف الغربي من سوق داخل باب النصر] (دليل ٢٧٤).

٥- دار سكن [في محلة الفرافرة] (محلة ٦).

٦- دار سكن [في محلة داخل باب النصر] (محلة ٧).

[٥ دكاكين في محلة داخل باب النصر، لم يذكرها المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube].

وقد تمت الوقفية الأولى بتاريخ [١٠ ذو القعدة ١١٤٢هـ] أيار ١٧٣٠م.

٧- بساتين وغرافات مياه ونواعير على نهر قويق خارج المدينة [الوقفية ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦].

٨- دكاكين في محلة [الأكراد خارج باب النصر] (محلة ٨٢)

ودكان أمام الفرن المذكور أعلاه في [داخل باب النصر] (محلة ٧) [الوقفية الخامسة رجب ١١٥٠هـ].

إسطبل في محلة [داخل باب النصر] (محلة ٧) [الوقفيـــة السادســـة شـــوال ١١٥٠هـ].

٩- خان [الأكنجي في زقاق الكلتاوية] في [الجبيلة] (محلة ٢٧). [الوقفية السابعة ربيع الأول ١١٥١هـ].

١٠-فرن ودكاكين ومستودعات مستخرجة من الخان المذكور.

١١-قيسرية تحت القلعة. [عرفت بجنينــة ويــس باشــا، أقــيم مكانهــا فــي عــام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م مبنى للبلدية – دليل ٢٩٨، انظر الغزي ٢/١٦٥]

١٢-عنبران [يعرفان بعنبر الملح] شرقي القيسرية.

[الوقفية الثامنة رجب ١١٥١هـ].

١٣-دار في [داخل باب النصر] (محلة ٧).

١٤-دار [الواقف المعروفة بالسراي] في [داخل باب النصر] (محلة ٧) [الوقفية التاسعة رجب ١١٥١هـ]. مع جميع الدور التي أضافها الواقف إليها.

١٥-دار في [داخل باب النصر] (محلة ٧) [الوقفية العاشرة رجب ١١٥١هـ].

١٦-عمارة [مشتملة على مطبخ وفرن وبيت مؤونة وبيت لسكن الطباخ [الوقفية الحادية عشر شوال ١١٥١هـ]. وحجرة لسكن البواب وقسطل و..] في [داخل باب النصر] (محلــة ٧). [لا يــزال المبنــى قائمــاً أمــا وظيفتــه فقــد تبــدلت ولا تــزال بوابته تنتصب أمام البوابة الشرقية للمدرسة العثمانية]

١٧-خمس وعشرون دكان في [الجبيلــة] (محلــة ٢٧) تحــت قبــو الأكنجــي [الوقفية الثانية عشر ربيع الأول ١١٥٢هـ].

١٨-فرن في [الكلاسة] (محلة ٢٩).

١٩-دار في [الجبيلة] (محلة ٢٧) [الوقفية الثالثة عشر ربيع الأول ١١٥٢هـ].

٢٠-حمام [في زقاق الشهبندر] في [سويقة حاتم] (محلة ١٤) [الوقفية الخامسة عشر ربيع الأول ١١٥٢هـ].

وقد تم تحرير هذه الأوقاف[1] بين عامي ١١٤٢هـ/١٧٣٠م و١١٥٢هـ/١٧٣٩م وتجدر الإشارة هنا إلى أن ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١م، ص ٢٦٥ - ٢٧١) قد قام بترجمة ذلك عن الغزي أيضاً.

ز ـ وقف المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥) من عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م إلى عام ١١٧٨هـ/١٧٦٥م (الغزي ج ٢، ص ٥٣ - ٥٩)

١- خمسة دور سكنية جنوبي المدرسة مباشرة.

٢- قيسرية [ملاصقة للمدرسة] في شرقيها [معروفة حالياً بخان الجلبي] (دليل ٥٤).

٣- أربعة دكاكين [ملاصقة للمدرسة] في شماليها [في سوق الهوى/ الأحمدية، دليل ٥٧] على صف سبيله (دليل ٥٦).

٤- مقهى [الجديد] (دليل ٥٨) [مقابل الدكاكين].

٥- إسطبل ملاصق للمدرسة في غربيها فوقه ٣ حجرات في شمالي المدرسة.

---

(١) بالإضافة إلى هذه الأوقاف التي وقفها عثمان باشا واكتفى بذكرها المؤلف هـ. غاوبه هناك أوقاف أخرى أجراها آخرون وذكرها الغزي (ج٢، ص ١٧١) وهي:

- دار في الألمه جي (محلة ٦٨) وقفها محمد طاهر بن صالح يكن [الوقفية الـ ١٧، شوال ١٤٠٠هـ].
- واحد وعشرون داراً أنشئت من غلة الوقف على عرصات تجاور جادة الجسر الجديد، شرقي الجسر: ٨ دور في الصف المتجه جنوباً، ١٢ دار في الصف المتجه شمالاً، ودار واحدة في حي الجميلية. وقفها محمد أمين بن علي بن طاهر يكن. [الوقفية الـ ١٨].

٦- دار سكن شمالي حمام عتاب (دليل ٥٠) غربي الطريــق جنــوبي دار الواقف.

٧- قيسرية فوق إسطبلين (دليل ٥٩).

٨- دكاكين تابعة لخان أبرك [القصابية] (دليل ٦١) تجاه الخان.

٩- فرن غربي حمــام الخواجــا (راجــع دليــل ٣٨) [يشــير إليــه المؤلــف هـــ. غاوبه H. Gaube خطأ على أنه دليل ٢٠٣].

١٠- دار سكنية متصلة بالفرن.

١١- خان [شرقي المدرسة الجاولية] في سويقة حاتم (محلة ١٤).

١٢- دكاكين [بزابوق سوق البالستان – دليل ١٢٩، و ٣ دكاكين في سوق القاوجيــة – دليل ١٤، ودكان في سوق الباطية – دليل ١٠٤، وآخر في سوق البزرجيــة – دليــل ١٢٦].

١٣- فرن في شاهين بك (محلة ٢٦) [وليس في شاكر آغا – محلة ٤٦ كمــا ذكــر المؤلف].

١٤- دار متصلة بالفرن المذكور في شماليه.

١٥- قيسرية في محلة المشاطية (محلة ٤٤) [قرب خان البصل].

١٦- مقهى غربي القيسرية المذكورة.

١٧- دكاكين على امتداد المقهى(١).

١٨- أسهم من قيسرية الزكي (دليل ٤٦٧).

١٩- دكان [بالزقاق المبلط] تجاه قسطل إيشير باشا (دليل ٤٤٩) [وليس ١٢ دكــان في محيط ابشير باشا كما ذكر المؤلف].

---

(١) يضمها المؤلف هـــ. غاوبه إلى الوقف، إلا أنها لا تندرج تحته.

٢٠- أسهم من قيسرية [الشيخ طه] في الصليبة (محلة ٩٤) و[٥ دكاكين تحتها ودكان باتصالها من طرف الشمال].

٢١- مقهى في ساحة الحطب تجاه خان العرصة (دليل ٤٥٢).

٢٢- قيسرية السيسي قرب المقهى المذكور. [ودكان بيطار في الساحة المذكورة وأخرى تعلوها لم يذكرهما المؤلف هـ. غاوبه].

٢٣- ثلثي بستان بالقرب من حمام الويوضي (دليل ١) وبستان الكهف وبستان الكادك. [إن ما تم ذكره حتى الآن هو خلاصة الوقفية الأولى المحررة في رمضان ١١٦٦هـ/ أب ١٧٥٣م أما ما سوف يلي فقد اشتملت عليه الوقفية الثانية المحررة في ذي الحجة ١١٧٨هـ/ نيسان ١٧٦٥م].

٢٤- خان العبسي (دليل ٩٢).

٢٥- داران للسكن في المصابن (محلة ١١).

٢٦- فرن في المصابن (محلة ١١).

٢٧- دكان [في سوق الهواء] وآخر [تجاه خان الزيت] وآخر في القصيلة (محلة ٢٢) و ٤ دكاكين في شاهين بك (محلة ٢٦) ودكان [شمالي مسجد المضماري] داخل باب النصر (محلة ٧) و ٤ دكاكين في بانقوسا (محلة ٥٠).

٢٨- مقهى في القصيلة [قهوة الدرج] (محلة ٢٢).

٢٩- مدار في القصيلة (محلة ٢٢).

٣٠- عدسة في شاهين بك (محلة ٢٦) [وليس في محلة داخل باب النصر كما يورد المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube].

٣١- مدار في شمال الشميصاتية قرب قسطل العقرب (محلة ٦٥).

٣٢- مصبغة في عنتر بقسطل الزيتون (محلة ٨٠).

٣٣- قيسرية في الألمه جي (محلة ٦٨).

٣٤- مخزن لصيق أوج خان في غربيه (دليل ٤٧٨).

٣٥- سبعة دكاكين في الأكراد (محلة ٨٢).

٣٦- دكان [في المرعشلي] وأخرى [في قسطل الحرامي] ودكانين [في بندرة البيطار] و ٤ دكاكين [تجاه جامع الزكي] و ٤ دكاكين [تجاه باب النصر والخندق].

٣٧- مصبغة [في زقاق الغوري] في جسر الكعكة (محلة ٨٣) [وليس في جسر السلاحف - محلة ٣٤ كما ذكر المؤلف].

٣٨- دارين [في ساحة الجمال] في جسر الكعكة (محلة ٨٣) [وليس في جسر السلاحف - محلة ٣٤ كما ذكر المؤلف].

٣٩- مقهى خارج باب النصر شرقي الخندق ودكان تجاه المقهى.

٤٠- دار في زقاق العطوي (محلة ٨٧).

[ودار لسكب الفضة في العطوي الكبير - لم يذكرها المؤلف هـ. غاوبه].

٤١- أسهم من قيسرية في الصليبية (محلة ٩٤) و ٣ دكاكين تحتها.

٤٢- ستة دكاكين في ساحة الحطب و ٤ دكاكين في الصف الشمالي من زقاق عبد الحي ودكان على صفها.

٤٣- مصبغة [حرير] في زقاق عبد الحي (محلة ٩٠) [وليس في الصليبية - محلة ٩٤ كما ذكر المؤلف].

٤٤- عدسة و ٥ دكاكين في الزقاق المذكور.

بالإضافة إلى بساتين وأراضي زراعية وأملاك أخرى خارج حلب.

ح ـ وقف جامع حاج موسى [جامع الخير] (دليل ١٨٣) من عام ١١٧٧هـ/١٧٦٣م (الغزي، ج ٢، ١٧٨ - ١٨٥)

١- دار كبيرة بفناعين في زقاق القناية في سويقة علي (محلة ٨) [وهي نفس الدار المشار إليها في الدليل بالرقم ٦٨٨ و ٦٨٩ وإن كان المؤلف هـ. غاوبه لم يشر إلى ذلك في النص].

٢- دار في الزقاق المذكور وأخرى متصلة بها ومخزن مستخرج منها.

٣- خان [الأعوج] (دليل ٢٦٤).

٤- خان [حاج موسى، عرف بالخان الكبير ويعرف حالياً بخان حاج موسى السيوي] (دليل ٢٦٠).

٥- دار في سويقة علي (محلة ٨).

٦- خان في سويقة علي (محلة ٨)

٧- ستة دور سكنية في سويقة علي (محلة ٨).

٨- أسهم من دارين للسكن في نفس المحلة.

٩- أسهم من حمام [السكر] في [الدباغة العتيقة] (محلة ٩).

١٠- أسهم من دار وجنينة [في محلة السيدا] خارج باب النصر.

١١- قيسرية [بني مزيد] (دليل ١٧٧).

١٢- دار في [الماوردي / زقاق كجك كلاسة] (محلة ٧٨).

١٣- دار في [الألمه جي] (محلة ٦٨).

١٤- قيسرية في سويقة علي [بوابة بني العجيمي] (محلة ٨).

١٥- قيسرية في سويقة حاتم (محلة ١٤).

١٦- أسهم من برادغخانه [محل لصقل الأقمشة] في [سويقة علي] (محلة ٨).

١٧- قيسرية في قسطل العاشور (محلة ٦٧).

١٨-قيسرية [الحمصاني] بمحلة الشريعتلي خارج باب النصر.

١٩-قيسرية بزقاق الخان في قسطل الحرامي (محلة ٧٢).

٢٠-قيسريتان في زقاق القناية في سويقة علي (محلة ٨).

٢١-حمام [الواساني] في نفس المحلة [أزيل عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م].

٢٢-بساتين عديدة على نهر قويق أو بالقرب منه.

٢٣-مصبغة بزقاق عبد الرحيم خارج باب النصر (محلة ٨٩).

٢٤-مصبغة في سويقة علي (محلة ٨).

٢٥-فرنان في سويقة علي (محلة ٨) [وليس فرن واحد كما ذكر المؤلف].

٢٦-مصبغة في سويقة علي (محلة ٨).

٢٧-مدار في أقيول / أغيور (محلة ٦٧).

٢٨-خان في سوق قسطل الأكراد (محلة ٨٢).

٢٩-طابونة [غرب الملقية - دليل ٢٧٩] داخل سوق باب النصر.

٣٠-عدسة في سويقة علي (محلة ٨).

٣١-أكثر من ٦٠ دكان [الصحيح أكثر من ٨٠ دكان] موزعة على رقعة المدينة [معظمها في سويقة علي وليس في سوق " المدينه "].

وقد تم تحرير هذا الوقف في محرم ١١٧٧هـ / تموز ١٧٦٣م.

ط ـ أملاك الدولة العثمانية في حلب في عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م (سوفاجيه، ١٩٤١، ص ٢٥٤).

١-خان أبرك [المعروف بالقصابية] (دليل ٦١)، وسويقة أبرك (دليل ٦٠).

٢-خان أزتيمور [المعروف بخان الصابون] (دليل ١٣٧)، والدكاكين المحيطة به.

٣-حمام عند باب النصر (ربما تكون حمام القاضي - دليل ٢٧٢).

٤-خان الحبال (دليل ٧٧).

٥-حمام على ظهر القلعة (دليل ٣٤٦).

٦-حمام أزتيمور (دليل ٢٨٣).

٧-قيسرية مصرباي (ربما تكون قيسرية الملقية - دليل ٢٧٩).

٨-خان بورد بك (؟) [قد يكون خان قورد بك!].

٩-خان السيد (دليل ١٤٥).

١٠- خان خاير بك (دليل ١٧١).

إن هذه القوائم لا تحتاج إلى شرح فهي تفصح عن نفسها، أما ما تجسده عمرانياً على صعيد انتشارها وتوضعها فلا يتضح إلا بالرجوع إلى الشكل (٢٣). فمنطقة " المدينه " بأكملها، بأسواقها وقيسرياتها وأهم خاناتها (بما فيها خان الحبال ــ دليل ٧٧، الذي كان وقفاً على المدرسة الحلوية ــ انظر الغزي، ج ٢، ص ٢٢٥) كانت في الواقع ممتلكات وقفية تعود حصة الأسد منها إلى خمس واقفين فقط. وخارج إطار السوق المركزي تبرز بشكل واضح للعيان الممتلكات العديدة المتمركزة في سويقة علي (محلة ٨) والتي قام بوقفها شخص واحد يدعى حاج موسى. وبعيداً أكثر عن مركز المدينة يتوضع الوقفان اللذان قام بوقفهما إيشير باشا وعثمان باشا.

يتشكل وقف العادلية من منشآت متصلة بعضها مع بعض. والأمر نفسه ينطبق على معظم وقف الخسروية، الذي يندرج تحته خارج حدود نواته المركزية خان قورد بك (دليل ٢٦٥) وبعض الدور السكنية في الفرافرة (محلة ٦) المجاورة له. ويبدو أن صاحبي هذين الوقفين قد تمتعا بإمكانية التدخل في مسائل الملكية إلى أبعد حد ممكن. وهذا أمر غير مدهش، لأنهما

كانا من أقوى الحكام العثمانيين، فقد كان خسرو باشا الذي ينسب إليه وقف الخسروية، بالرغم من إنتهاء عمارة الوقف بعد وفاته، حاكما لحلب في عام ٩٣٨هـ/١٥٣٢م ثم أصبح حاكماً لمصر بعد عامين ثم تمت ترقيته إلى مرتبة وزير واحتفظ بذلك حتى نهاية نشاطه السياسي (ابن الحنبلي، ص ٥٨٤ وما بعد؛ الطباخ، ج ٣، ص ١٨٠ وما بعد). وكان محمد باشا، صاحب وقف العادلية وسليل أسرة السلطان، قد وصل إلى مرتبة حاكم حلب في عام ٩٥٨هـ/١٥٥١م ثم أصبح بعد ذلك حاكماً لمصر حتى عام ٩٦٢هـ/١٥٥٥م (الطباخ، ج ٣، ص ٢٠٢).

وعلى عكس هذين الوقفين المتميزين بتمركز مكوناتهما في بقعة واحدة واللذين يعودان إلى بدايات العصر العثماني يتوزع وقف محمد باشا ابن كبير الوزراء سنان باشا (جب Gibb و بون Bowen ، ١٩٥٧م، ج ٢، ص ١٧٣ ؛ هـ. غاوبه H. Gaube، ١٩٧٨م، ص ١٨٧)، الذي لم يكن البتة حاكماً للمدينة، لكنه قام بجمع ثروة طائلة من كافة أرجاء الدولة العثمانية. فقد قام بإنشاء خان الجمرك الواسع الأرجاء (دليل ٨٩) والأسواق المتوضعة أمامه (دليل ٨٤ و٨٥ و٨٦) كما قام بشراء وبناء أبنية داخل وخارج السوق المركزي وفي المدينة القديمة داخل الأسوار. وقد أقدم خصيصاً على شراء وبناء حمامات وخانات وطواحين خارج باب أنطاكية. والمهم بالأمر أنه قام باقتناء منشآت اقتصادية في الأعجام (محلة ١٧) وفي الملندي (محلة ٦٦) خارج أسوار المدينة في الجهة الشمالية إلا أنه لم ينشط من جراء الاستثمارات فقط.

إلا أن ذلك خضع إلى تغير من قبل أصحاب الأوقاف التي تعود إلى فترات متأخرة ويمكن اعتباره دليلاً على أن الجهة الشمالية من المدينة الواقعة

خارج الأسوار لم تشهد ازدهارها الحقيقي كمركز حرفي إلا في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين (انظر أعلاه ص ٣٥٠). فأول صاحب وقف أجرى أوقافه في الضواحي الشمالية أيضاً كان بهرام باشا الذي كان حاكماً لحلب في عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م (الطباخ، ج ٣، ص ٢١٣ وما بعد). فقد قام بوقف السوق الواقع شمالي جامعه في سوق المدينة كما قام بوقف حمام بهرام باشا (دليل ٤٤٦) بالإضافة إلى القيسرية التي كانت تتوضع إلى جانبه والتي لا وجود لها حالياً وذلك في " الجدَيْدة " أي في الضاحية الشمالية القديمة التي كانت عامرة في العصر المملوكي.

ولم يقم الوقف الذي تشكل عناصره في تجمعها إلى جانب بعضها كلا واحداً في المدينة على أية حال وإنما توضع مقابل وقف بهرام باشا في " الجدَيْدة ". وكان إيشير باشا حاكماً لحلب من عام ١٠٦١هـ/١٦٥١م حتى ١٠٦٤/١٦٥٤م أما قبل ذلك فكان حاكماً لدمشق وأصبح لاحقاً كبير الوزراء (انظر هـ. غاوبه، ١٩٧٨م، ص ١٧٤). وعلى عكس حال هذا الوقف فقد توزعت أملاك الأوقاف الكبيرة التي أجريت في القرن الثامن عشر على مختلف أرجاء المدينة. إلا أن توزع هذه الأملاك الذي جاء على نحو متنامٍ في الجهة الشمالية لا يمكن أن يكون قد تم بمحض الصدفة.

لقد انتشر أقدم هذه الأوقاف الذي ينسب إلى عثمان باشا - الحلبي المولد (الغزي، ج ٢، ص ١٥٧) وحاكم المدينة من عام ١١٤٩هـ/١٧٣٧م إلى عام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م (الطباخ، ج ٣، ص ٣١٨ - ٣٢٤) - لكبر مدرسته (دليل ٢٨٢) وكبر قصره على جزء واسع من محلة داخل باب النصر

(محلة ٧)، أي أنه ضم أيضاً قيسرية توضعت في منطقة تحت القلعة وجزءاً لا يستهان به من السوق الواقع داخل باب الحديد.

واشتمل وقف المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥) على أملاك محصورة نسبياً في " المدينه " في المنطقة المحيطة بالمدرسة بالإضافة إلى خان العبسي (دليل ٩٢) القائم إلى الشرق منها وإلى منشآت اقتصادية متناثرة على مختلف أرجاء المدينة. إن تجمع هذه الأملاك في الجهة الشمالية خصيصاً يدل مرة أخرى على الأهمية الاقتصادية المتنامية لهذا الجزء من المدينة، فقد كان الاستثمار هنا مجدياً. إلا أن صاحب هذا الوقف، أحمد أفندي ابن طه أفندي، الذي كان نقيب أشراف حلب في عام ١١٤٩هـ/١٧٣٦م والذي شغل فيما بعد منصب قاضي في عدد من مدن الدولة العثمانية (هـ غاوبه، ١٩٧٨م، ص ١٦٢) قام بتوزيع أملاكه أيضاً على مراكز تجارية وحرفية هامة أخرى في المدينة، وعلى الأخص في منطقة خارج باب أنطاكية وعلى محاور باب النيرب وبانقوسا وباب الجنان.

وينتمي مؤسس آخر وقف كبير، الحاج موسى الأميري (ت: ١١٧٦هـ/١٧٦٣م)، إلى شريحة اجتماعية تختلف تماماً عن تلك التي انتمى إليها أصحاب الأوقاف الأخرى السابقين له. فقد قدم والده في عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٨م إلى حلب من البصرة، وقام كابنه من بعده بتجميع ثروته من خلال تجارته مع العراق والهند (الطباخ، ج ٧، ص ٢٣). ويفترض أن كلاً منهما كان تاجراً نشطاً فوق العادة، وإلا لما استطاعا على مدار جيلين شراء أجزاء واسعة من سويقة علي التي تقع في أغلى منطقة بالقرب من أسواق " المدينه ". وعلى نحو أوضح مما هو عليه في وقف الأحمدية يتضح هنا

تفضيل الضواحي الشمالية، التي قام حاج موسى وحده (وربما والده أيضاً) باستثمار أمواله فيها خارج إطار سويقة علي وسويقة حاتم.

وبذلك تساعدنا الأوقاف العثمانية الكبيرة ، التي أجريت في العصر العثماني بطرق مختلفة، على التعرف على المستثمرين وعلى أساليب الاستثمار في مدينة حلب أيام العثمانيين حتى النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري. إن أكبر وأغنى الأوقاف التي تم وقفها في المدينة تنسب إلى رجلين شغلا مناصب كبيرة في الدولة، وضما أجزاء واسعة ومتصلة ببعضها البعض في جنوبي محور أسواق " المدينه " إلى ملكيتهما. ويتألف وقف محمد باشا ابن سنان باشا من مجموعة كبيرة من المباني في المدينة متصل بعضها ببعض ومن عدد لا يستهان به من الأملاك الصغيرة نسبياً بالمقارنة مع المذكورة، توضعت في الدرجة الأولى أمام باب أنطاكية. إلا أن محمد باشا قام باستثمارات أصغر أيضاً على مقربة من محور باب النيرب داخل أسوار المدينة وعلى ومحور بانقوسا خارج أسوار المدينة.

وتظهر للمرة الأولى في الوقف الأخير من أوقاف القرن السادس عشر الميلادي، في وقف بهرام باشا، أملاك وقفية خارج أسواق " المدينه " في الضواحي الشمالية. ففي إحدى هذه الضواحي – وعلى الأخص في منطقة " الجنَيْدة " التي تم إعمارها في العصر المملوكي والتي توضع فيها وقف بهرام باشا – أجري أيضاً كامل وقف إبشير باشا الذي يعود إلى القرن السابع عشر الميلادي، وقد عمد إبشير باشا هنا، كما فعل سابقيه من أصحاب الوقف في أسواق " المدينه "، إلى وقف مجموعة من المباني تشكل مع بعضها البعض كلا واحداً.

وفي أول وقف كبير يعود إلى القرن الثامن عشر الميلادي، وقف المدرسة العثمانية، توجد ممتلكات خارج إطار نواته الرئيسة في محلة داخل باب النصر (محلة ٧) وذلك على محور بانقوسا وفي داخل باب الحديد فقط، في حين يظهر كل من الوقفين الذين أجريا في وقت لاحق من القرن الثامن عشر الميلادي، المتمثلين بوقف الأحمدية ووقف حاج موسى، أولوية واضحة للضواحي الشمالية خارج الأسوار، التي يفترض أنها كانت في وقت لاحق تغص بالحرف والمهن اليدوية على نحو مشابه لما كانت عليه في مستهل القرن العشرين.

ويجدر بالذكر في النهاية أن واحداً من أصحاب الوقف فقط كان مواطناً عادياً، أما الآخرون فكانوا جميعهم حكاماً أو موظفين أو أصحاب مناصب أخرى، حرموا بأوقافهم الدولة التي كان عليهم رعاية مصالحها من إيرادات طائلة.

٩ ـ ٣ الأوقاف العثمانية الصغيرة

لابد في الختام من إلقاء نظرة أيضاً على بعض أوقاف العصر العثماني الأصغر من سابقتها والتي شكلت مع الأوقاف التي تم التطرق إليها آنفاً جزءاً من أوقاف المدينة فقط، لأن الغزي وحده (ج ٢، ص ٥٣٨-٥٦٩) يتطرق إلى ذكر إلى ما لا يقل عن ٤٨٥ وقف جديد يعود إلى الفترة الواقعة ما بين عامي ١١٣٠هـ/١٧١٨م – ١٢١٥هـ/١٨٠٠م.

لقد تكون وقف المدرسة الشعبانية (دليل ٢٦٨) الذي يعود إلى عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م من ٦ طواحين وخان (الغزي، ج٢، ص ١٤٨). وشملت أوقاف المدرسة السيافية (دليل ٢٩٠) التي تعود إلى عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م

دوراً سكنية وبساتين عديدة إضافة إلى أسـهم مـن أوج خـان (دليـل ٤٧٨) ومصبنة [الزنابيلي حالياً] (دليل ٤٧٧) وسبع دكاكين (الغزي ج٢، ص ١٥١ – ١٥٣). وأجرت واقفة المدرسة الزينبية (دليل ٢٨٦) عليها في عام ١٠٠٣هـ/١٥٩٥م وقفاً تضمن بساتين ونصف طاحونة وأسهماً من حمام وبضع دكاكين وفرناً. (الغزي ج٢، ص١٤٦). كما أجرى أحمد بن خليل الخباز المعروف بالجزمـاتي على سبيل أنشأه في محلة سويقة حاتم في عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م ولا يوجد له أثر اليوم وقفاً اشتمل على ٢٩ دكان. وشرط أن لا تصرف إيراداتها على الإنفاق على السبيل والقائمين عليه فقط وإنما أيضاً على قراء فرض عليهم أن يقرؤا عند السبيل أجزاء معينة من القرآن وإلى المسؤول عن السبيل (صاحب الوقف ومن بعده أقربائه ؛ الغزي، ج٢، ص ٢٧٢). وتبعاً لوثيقة وقفية تعود إلى عام ١٠٠٤هـ/١٥٩٦م فقد وقف أحمد باشا مطاف [١٠ آلاف دينار ذهب] ليشـترى بها خان الطاف (دليل ٤٢٤) و٣ دور و ٤ دكاكين وشرط أن تعمر بعد وفاتـه قبة على مدفنه وأن يعمر مكتب لتعليم الأطفال ودار للحديث (الغزي،ج ٢، ص ٧٣). وفي عام ١٢٠٦هـ/١٧٩٢م أجري وقف على المدرسـة المنصـورية التي لم تعد قائمة اليوم[١] اشتمل على قيسريتين ونصف قيسرية وعلى دار و٥ حجرات من قيسرية (الغزي، ج ٢، ص ١٤٣)؛ وعلى نحو مشابه اشتملت أيضاً أوقاف الجوامع التي يشير الغزي أثناء وصفه لها على أنه كان لها أوقاف.

---

(١) لا صحة لذلك بتاتاً، فالمنصورية لا تزال قائمة بكل مكوناتها التي ذكرها الغزي في موقعهـا شمالي تربة عبد الله الغازي مباشرة (دليل ١٨١) وعلى اتصال معها، إلا أن المؤلف لم يهتـد إليها لأنها كانت مقفلة ومهملة جداً فيما مضى، لكنها جددت منذ عشرة أعوام وحولت إلى خان جديد أو بالأحرى إلى مقر لتجار الجملة في إطار توسع سوق المدينة شمالاً.

الفصل العاشر

أهم أنماط المباني ووظائفها

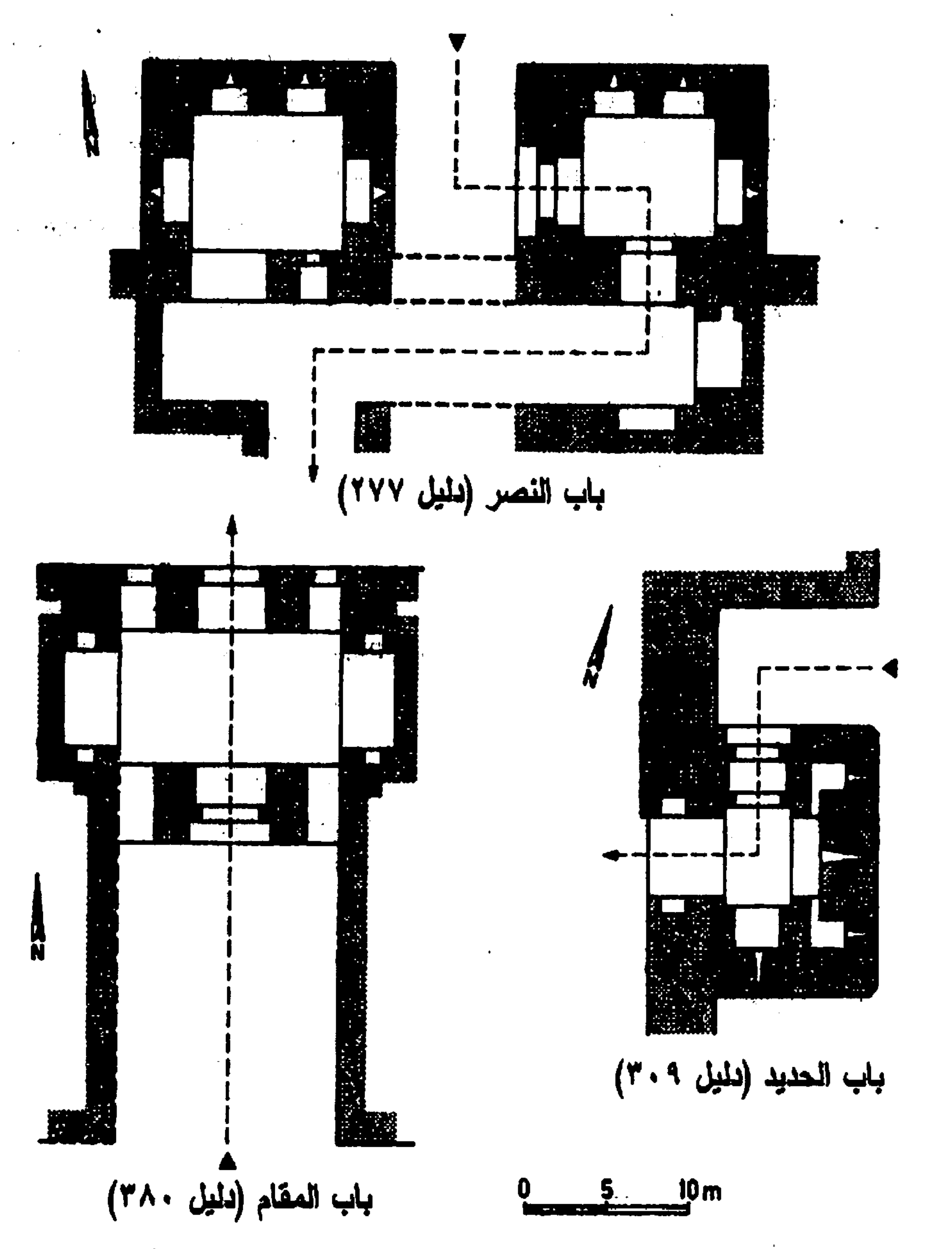
في بحثنا حول بازار أصفهان قدمنا دراسة علمية لأنماط الأبنية المتوضعة في منطقة البازار ولتطورها (هـ. غاوبه H. Gaube و أ. فيرت E. Wirth، ١٩٧٨، ص ٩٠-١١٢) واعتمدنا في توثيق تلك الدراسة على إرفاق وصف قصير للمباني في الدليل (ص ١١٥-٢٦٠). وقد اضطررنا إلى هذا النهج في أصفهان لأن القسم الأكبر من الأبنية المدروسة هناك كان من غير الممكن تأريخه إلا باعتماد معايير تصميمية، تم شرحها في الدليل الملحق، شكلت قاعدة لتحليل أنماط الأبنية وساعدت على نسب أبنية معينة إلى فترات زمنية محددة.

إلا أن الأمر بالنسبة للتأريخ في حالة حلب مختلف جذرياً. فبالاعتماد على أكثر من ٤٠٠ كتابة من الكتابات التي تزخر بها مباني حلب يمكن ترتيب الأبنية وفق تسلسل زمني محكم. أما بالنسبة للمباني التي لا تكفي الكتابات للقيام بهذا العمل فإن المصادر تمد عادةً بمعلومات تاريخية موثوقة جداً. لذلك يمكن هنا صرف النظر عن الوصف الدقيق لكل مبنى والاستعاضة عن ذلك في هذا الفصل بوصف إجمالي لأهم أنماط الأبنية ووظائفها وطرزها السائدة في فترات زمنية معينة. وبعد شرح موجز لنمط البناء عموماً (حيث يتم تناول معظم أنماط المباني تحت مسمياتها باللغة العربية وتبعاً لمدلولاتها في الموسوعة الإسلامية ــ الطبعة الأولى أو الثانية ــ وفي قاموس الجيب الإسلامي وفي الموسوعة

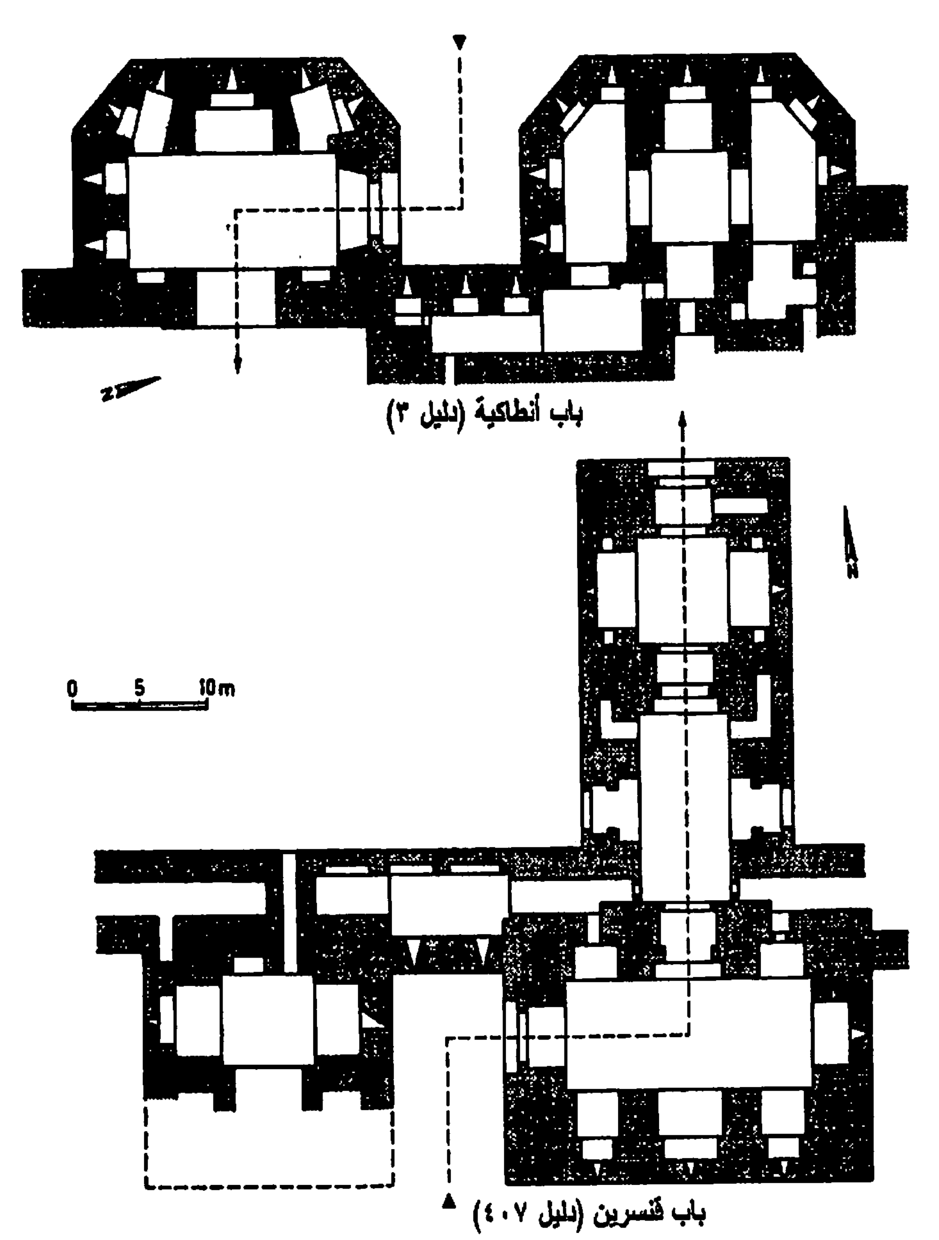
الإسلامية المصغرة، وبالاعتماد أيضاً على ما ورد عند أ. رسل A. Russel في وصفه لأهم أنماط المباني ووظائفها في القرن الثامن عشر وذلك في الفصل التاسع من كتابه، ص ١١١ وما بعد) يتم بحث الطراز والسمات المميزة الموجودة في حلب وشرح ذلك من خلال تقديم أمثلة مختارة.

١ ــ باب (بوابة، شكل ٢٤ و ٢٥)

لقد تم الحفاظ في مدينة حلب كلياً أو جزئياً على خمسة أبواب من أبواب المدينة (توجد مخططاتها عند ا. هرتزفلد E. Herzfeld، ١٩٥٥، ص ١٢ و٥٥ وعند ج. سوفاجيه J. Sauvaget، ١٩٢٩، ص ٥٣). هذه الأبواب تعود إلى العصر المملوكي على أبعد تقدير، وتمثل أربعة منها نفس النمط وإن كانت تختلف عن بعضها في الضخامة والفخامة. فباب أنطاكية (دليل ٣) وباب النصر (دليل ٢٢٧) وباب الحديد (دليل ٣٠٩) وباب قنسرين (دليل ٤٠٧) هم عبارة أو كانوا عبارة عن أبواب ببرجين. من خارج السور يدخل المرء إلى ردهة يقل عرضها عن عشرة أمتار وتتوضع بين برجين ناهدين عن السور. ومن هناك يفضي باب توضع إما يميناً (كما في باب أنطاكية وباب قنسرين) أو يساراً (كما في باب النصر وباب الحديد) إلى أحد البرجين، وفي داخل البرج ينعطف الطريق مرة ثانية بزاوية قائمة ويقود إلى داخل المدينة. لذلك نجد هنا مدخلاً منكسراً مرتين ومزوداً بزوجين من الأبواب أو أكثر يؤمن حماية مثالية لمداخل المدن. أما الباب الخامس، باب المقام (دليل ٣٨٠)، فهو الباب الوحيد الذي ليس له أبراج ملاصقة ولا مدخل منكسر، ومنه يتسنى للمرء الولوج مباشرة إلى داخل المدينة عبر طريق مستقيم.



شكل رقم (٢٤): أبواب المدينة – النصر والحديد والمقام (مساقط أفقية)
(نقلاً عن ا. هرتزفلد E. Herzfeld، ١٩٥٥م)



شكل رقم (٢٥): أبواب المدينة – أنطاكية وقنسرين (مساقط أفقية)

(نقلاً عن ا. هرتزفلد E. Herzfeld، ١٩٥٥م)

وتتميز جميع أبواب المدينة المتبقية في حلب بوجود مساجد ومزارات داخلها. وهذه ليست ظاهرة حديثة، فقد ذكر ابن شداد (ص ٢٩ وما بعد) مجموعة مزارات وجدت في أبواب المدينة في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي.

٢ ـ بيت (منزل، شكل ٢٦)

إن البيت الحلبي التقليدي (لم يكن بالإمكان إدراج الوصف المسهب للبيت الحلبي الذي نجده عند أ. رسل، ١٧٩٤، ج ١، ص٢٣-٢٤، ورأينا لفت النظر إلى الوصف المطروح هنا) هو بيت ذو فناء داخلي كسائر البيوت الحضرية المنتشرة في كافة أرجاء الشرق الإسلامي. يرتبط كبره وتوزيع مسقطه بالمستوى المادي لسكانه وبانتماءاتهم الدينية[1]. ولا تسكنه عادة أسرة مفردة وإنما أسرة كبيرة مكونة من عدة أسر مفردة. ووفقاً لإحدى الدراسات المتعلقة في البيت الحلبي (ج. ك دافيد، ١٩٧٩م) يصنف البيت الحلبي في أربعة أنماط تم اعتمادها هنا:

---

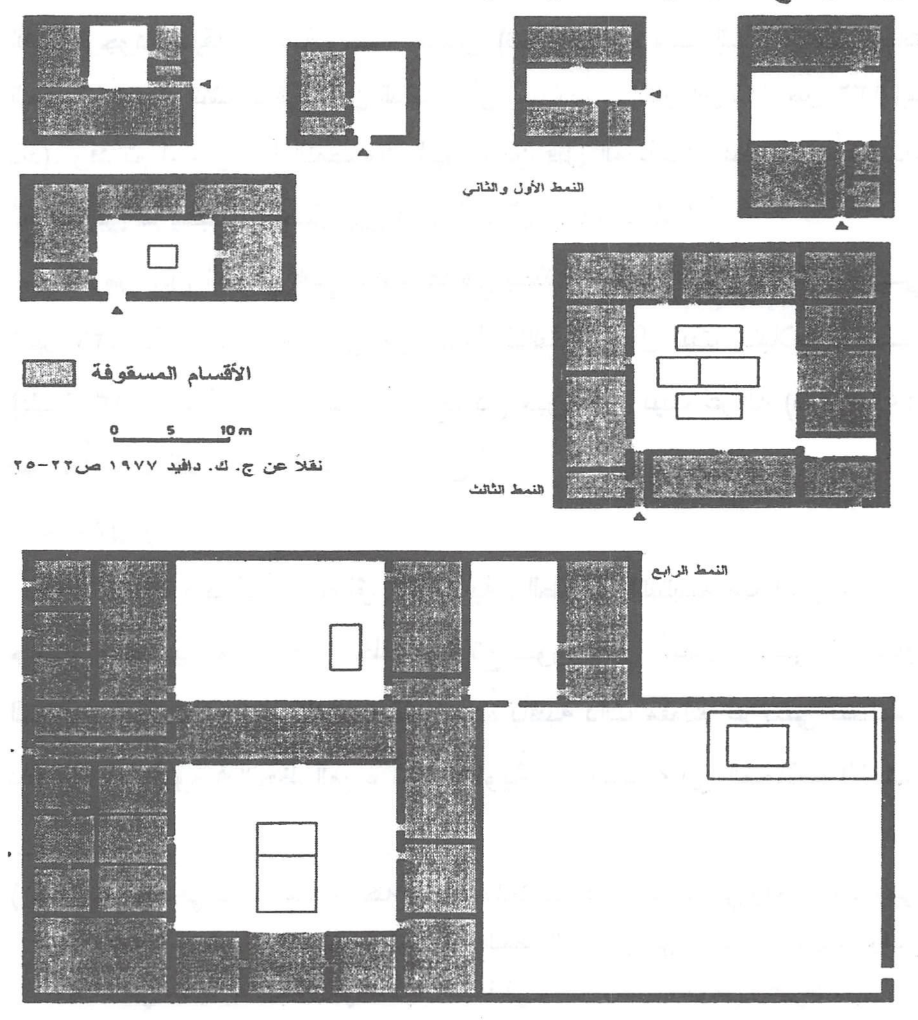
(١) لقد ارتبط كبر البيت غالباً – وليس دائماً – بالمستوى المادي للسكان، أما تصميم البيت فقد ارتبط بالزمان وليس بالانتماءات الدينية للسكان. فتصميم البيوت التي تعود إلى أوائل العصر العثماني مثلاً متقارب جداً في الجلوم (التي سكنها المسلمون والمسيحيون) وفي البندرة (التي سكنها المسيحيون واليهود) وفي البياضة والجبيلة (اللتين سكنهما المسلمون فقط). لكن البيوت الأحدث عهداً في نفس هذه المحلات السكنية وفي المحلات السكنية الأحدث (" الجذيدة " وغيرها) يختلف تصميمها عن تصميم البيوت الأقدم في نفس المحلة وفي المحلات السكنية الأقدم.

* **النمط الأول:** أبسط أنماط البيوت، وهو ذو مساحة وسطية في المدينة ضمن الأسوار تبلغ ٨٣ م[٢]، يخصص الثلث منها تقريباً للفناء الداخلي والثلثان الآخران للغرف. وتتكون بعض البيوت أحياناً من غرفة واحدة فقط للنوم والمعيشة بالإضافة إلى مطبخ ودورة مياه. أما أكبر بيوت هذا النمط فيتكون من ثلاث غرف كحد أعظمي في الطابق الأرضي وغرفة واحدة في الطابق الأول.

* **النمط الثاني:** ذو مساحة وسطية تبلغ ١٨٩م[٢]، يخصص كذلك الثلث منها تقريباً للفناء الداخلي. ويكمن الاختلاف الرئيس بينه وبين النمط الأول في المساحة. إضافة إلى ذلك يمكن العثور في هذا النمط على بركة في الفناء، كما يُلحظ في هذا النمط بدايات لزخرفة أجزاء معينة من البيت.

* **النمط الثالث:** ذو مساحة وسطية تبلغ ٤٠٠م[٢] يخصص ثلثها للفناء. ويحاط الفناء عادةً بغرف من ثلاثة أطراف ويوجد في وسطه غالباً بركة مزودة بنافورة مياه. وإذا لم يلحظ في النمطين السابقين أي تمييز بين وظائف الغرف، أي أن جميع الغرف باستثناء المطبخ ودورة المياه قد استخدمت للمعيشة والنوم في آن واحد، فإنه يوجد في هذا النمط من البيوت نوعان جديدان من الغرف يتمثلان بالإيوان والقاعة. والإيوان عبارة عن فراغ مفتوح بكامل عرضه على الفناء الداخلي للبيت من خلال عقد [دائري أو مدبب أو ...] وعلى جانبيه تتوضع غرف يدخل إليها عن طريقه. أما القاعة فهي عبارة عن بهو مربع الشكل غالباً، تعلوه قبة ويكون مع مستوى أرضية الفناء الداخلي الذي يتم الدخول عن طريقه، وفي وسط هذا البهو توجد عادة بركة مياه، ومنه يتم الوصول إلى ثلاثة فراغات مفتوحة عليه تحتل جنباته الثلاث التي لا

تطل على فناء البيت وترتفع أرضياتها حوالي ٥٠ ــ ٦٠ سم عن حيز الدخول. وتحتوي بعض هذه البيوت على فناء تخديم مستقل كما تحتوي كلها أقبية تتوضع تحتها أو تحت جزء منها.



شكل رقم (٢٦): أنماط الدور السكنية في حلب

(نقلاً عن ج. ك. دافيد J. C. David، ١٩٧٧م)

أما النمط الرابع: فمن الأولى أن تطلق عليه تسمية قصر من أن يسمى بيتاً. فهو ذو مساحة وسطية بحدود ٩٠٠م٢ ويتضمن ثلاثة فناءات داخلية: فناء الرجال (الضيوف) وفناء العائلة (النساء) وفناء التخديم. وقد يلحظ أحياناً في هذا النمط وجود حديقة خاصة وحمام خاص (تجدر الإشارة هنا إلى أن الحمامات الخاصة كانت قد انتشرت في القرن الثالث عشر الميلادي ـ انظر ابن شداد ص ١٣٢ وما بعد). وقد تم إعمار هذا النمط من البيوت من قبل المسلمين فقط، لأن أغنياء المسيحيين لم يحبذوا الفصل بين فناء الرجال وفناء العائلة[١].

من بين المباني التي تناولناها في بحثنا نجد في بيت الجلبي (دليل ٤٢٦) بقايا بيت مع إيوان من النمط الثالث، ويمثل بيت جنبلاط كقصر (دليل ٢٥٣) نموذجاً عن النمط الرابع، في حين يمثل بيت غزالة (دليل ٤٥٣) نموذجاً لبيت كبير من بيوت المسيحيين[٢].

٣ ـ دكان (محل، لوحة ١ و٢)

تتألف محلات الأسواق المركزية والطرفية [التقليدية طبعاً] من جدارين جانبيين حجريين ومن جدار خلفي وتنفتح بدون جدار أمامي على الزقاق المؤدي إليها مباشرة. وكانت تسقف عادةً بأقبية ذات مقطع عرضي نصف دائري، أما اليوم فيلاحظ المرء أسقفاً ثانويةً، أو أساسية في المحلات الأحدث

---

(١) قد يصح ذلك في حالات محددة، لكنه لا يعتبر دليلاً على قيام نمط إسلامي وآخر مسيحي. فهناك العديد من البيوت التي تندرج تحت هذا النمط "الإسلامي" في الأحياء المسيحية وفي الأحياء التي سكنها المسيحيون في المدينة القديمة في دمشق وحلب وحمص وغيرها..

(٢) لا صحة لهذا الزعم، ففي السفاحية (داخل الأسوار) وفي حارة الباشا (خارج الأسوار) يمكن التعرف على بيوت تعود إلى نفس الفترة التي يعود إليها بيت غزالة وتتشابه معه تشابهاً كبيراً جداً.

عهداً، مصنوعة من الخشب أو الصفيح. وتتراوح مساحة المحلات بـــين ١م[٢] وأكثر من ١٠م[٢]. وكانت المحلات في الأصل قابلة للانغلاق عــن الزقـــاق بواسطة أبواب من عدة درفات تفتح أفقياً أو شاقولياً.

ويوجد هناك نمطان رئيسان من الأبواب (انظر الصور رقم ٥ – ٨ فـــي الملحق): يتألف النمط الأول من أربعة أجزاء، تثبت درفتا البـــاب الطرفيتـــان بواسطة مفاصل على جبهتي جداري المحل الجانبيين وترتبط درفتـــا البـــاب الوسطيتان بواسطة مفاصل بدرفتي الباب الطرفيتين. وبهذه الطريقة يمكن لكل درفتي باب مكونتين من درفتين منفردتين [إحداهما طرفية والأخرى وســطية] أن تطوى على بعضها أولاً وأن تسند من ثم علـــى جبهتـــي جـــداري المحـــل الجانبيين، وبذلك ينفتح المحل بكامل عرضه على الزقـــاق الممتـــد أمامـــه. ويتواجد هذا النمط من الأبواب أكثر ما يتواجد أمام محلات الحرفيين الـــذين يضيق بهم المكان في زحمة المواد الأولية والمنتجات الجاهزة وغير الجاهزة التي تنتشر على مستوى أرضية الزقاق أو الطريق داخل محلاتهم وخارجها.

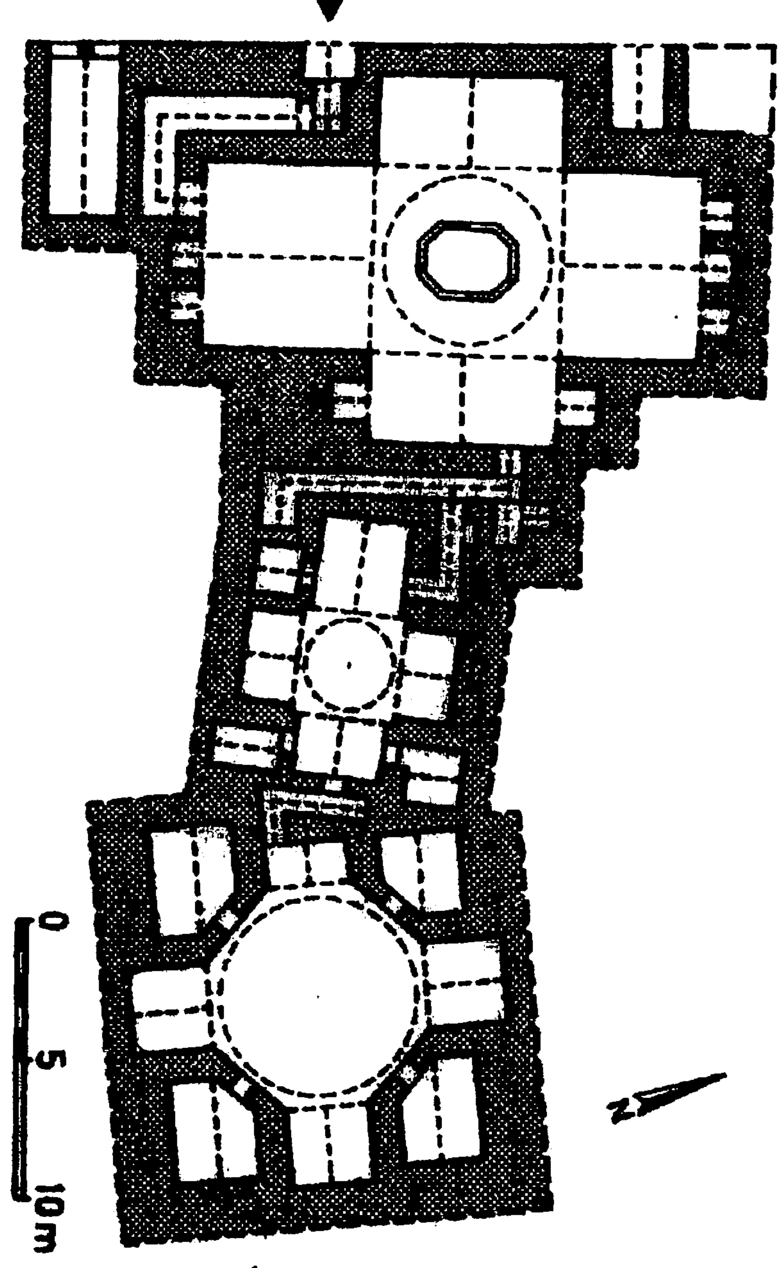
أما النمط الثاني من الأبواب فلا يرتكز نهائياً على مســـتوى الزقـــاق وإنما على منضدة من الحجر الغشيم أو الخشب، تتماشى مع الخط المســـتقيم الناظم لحدود الزقاق. ويتألف هذا النمط من جزئين أو ثلاثة أجـــزاء. يثبـــت الجزء العلوي المؤلف دائماً من درفة واحدة بواسطة مفاصل بجبهة المحل إلى ارتفاع ذروة قبو السقف، ويتم فتحه بواسطة حبال وبكرات نحـــو الأعلـــى. ويرتبط الجزء السفلي بواسطة مفاصل مع الجزء العلوي للمنضدة، ويتـــألف من جزئين يرتبطان ببعضهما بواسطة مفاصل أيضاً. يطوى الجزء الســـفلي باتجاه الأمام نحو الزقاق ويشكل سطحاً على شكل طاولة دكان موسعاً السطح

العلوي للمنضدة باتجاه الزقاق. وإذا كان الجزء السفلي عبارة عن قطعة واحدة عندها تحمل طاولة الدكان هذه على قوائم خشبية تستند على مستوى الزقاق، أما إذا كان الجزء السفلي مكوناً من قطعتين فإن النصف العلوي من الجزء السفلي، المطوي بزاوية قائمة على النصف السفلي، يقوم بهذه الوظيفة.

ولم يبق حتى اليوم من الأبواب القديمة المتعددة الدرفات إلا القليل المتناثر في مواقع متفرقة من أسواق " المدينه ". فقد استبدلت في الأجزاء الطرفية من السوق بدرابات معدنية وحلت محلها في الأجزاء المركزية المطروقة جداً من السوق أبواب زجاجية و"فترينات" للعرض، في منجور من الألمنيوم أو الحديد أو الخشب، تُسدل أمامها درابات معدنية على أية حال بعد إقفال المحلات.

٤ ـــ حمّام (شكل ٢٧)

يعتبر الحمام التركي إحدى المنشآت المميزة للمدينة الإسلامية الشرقية. ومع أنه يستعاض عنه اليوم على نحو متزايد بحجرات الحمام الخاصة في البيوت وفي الشقق السكنية، إلا أن هذا الحمام العام شكل في الفترات الزمنية السابقة أحد المكونات الأساسية لكل محلة سكنية تقريباً. فهنا قام الرجال والنساء في أيام محددة، وأحياناً في حمامات معينة، بالعناية بأبدانهم وبتطبيق أحكام النظافة الدينية المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية ضمن أجواء اجتماعية. فالحمام كان إذاً بنفس الوقت منشأة اجتماعية بقدر ما كان منشأة للرعاية الصحية ولتطبيق التعاليم الدينية.



شكل رقم (٢٧): حمام اللبابيدية – دليل ٣٣٩ (نقلاً عن أ. طلس، ١٩٥٧م)

ومع أن الحمامات الإسلامية المبكرة لم توجد في المدن وإنما في البادية السورية، فإننا نستطيع الانطلاق من أنها تعكس صورة عن الحمامات البيزنطية تماماً (م. إيكوشار M. Ecoshard + ك. لي كور Ch. L. Couer، ١٩٤٣م) وهذه بدورها ترجع إلى حمامات العصور القديمة التي لم تكن مجهولة في سوريا أيضاً. أما أن حمامات حلب تختلف بالطبع عن حمامات العصور القديمة بمنشآتها الإضافية العديدة وأبعادها الكبيرة جداً وتنظيمها الداخلي الدقيق للغاية (حول ذلك انظر معجم العالم القديم، ص ٣٠٦٢) — التي لا تزال تعيدها إلى الذاكرة على كل حال منشآت خربة المفجر بالقرب من أريحا في فلسطين والتي تعود إلى بدايات العصر الإسلامي (ر. ف. هاملتون R. W. Hamilton، ١٩٥٩م) — فهذا أمر بديهي. ومع ذلك فإن أوجه الشبه واضحة للعيان. فكما أننا نصادف في الحمام الروماني صالة مشالح Apodyterium وفناء محاط بأعمدة Palästra وغرف هواء ساخن Sudationes وحمام بالماء الساخن Caldarium وقاعة إنعاش متوسطة درجة الحرارة Tepidarium وحمام بالماء البارد Frigidarium، فإننا نجد ذلك في حمامات حلب مختزلاً في ثلاث وحدات معمارية متعددة الوظائف (وهذا ما ينطبق على حمامات القرون الوسطى في بلدان العالم الإسلامي قاطبةً).

فالمرء يدخل الحمام (ويفترض أن يجسد حمام اللبابيدية، دليل ٣٣٩، هنا نموذجاً لما سيتم شرحه) عبر مدخل معزول عن الخارج، على شكل دهليز أو مدخل منكسر، يفضي إلى صالة كبيرة مقببة (تسمى البراني)، توفر مكاناً لتبديل الملابس وللاستراحة بعد الاستحمام، في وسطها توجد عادة بركة ماء ومنها يولج إلى دورات المياه. يلي هذه الصالة دهليز يصلها بأول فراغ معماري

دافئ (يسمى الوسطاني) تتوزع حوله أركان مزودة بأجران مياه، تغرف منها المياه الفاترة. ومن هذا الحيز ينطلق دهليز منكسر آخر يصله بفراغ معماري حار (يسمى الجواني)، تحيط به أركان وخلوات وأجران مياه على شاكلة الفراغ الأول الدافئ. وتعلو كل من هذين الفراغين ـ أي الوسطاني والجواني ـ قبة أو قبو أحياناً. ولتأمين إضاءة هذه الأقسام فقد أدخل في بناء الأقبية والقباب قطع زجاجية دائرية الشكل ذات قطر يبلغ حوالي ١٠ سم، أنزلت في الغالب على شكل نقوش وزخارف جميلة. وبالتالي فإن عناصر حمام العصور القديمة يماثلها من حيث الوظيفة عناصر الحمام الإسلامي التالية:

البراني = صالة المشالح + مكان الاستراحة.

الوسطاني = حيز الهواء الدافئ + حمام الماء الفاتر.

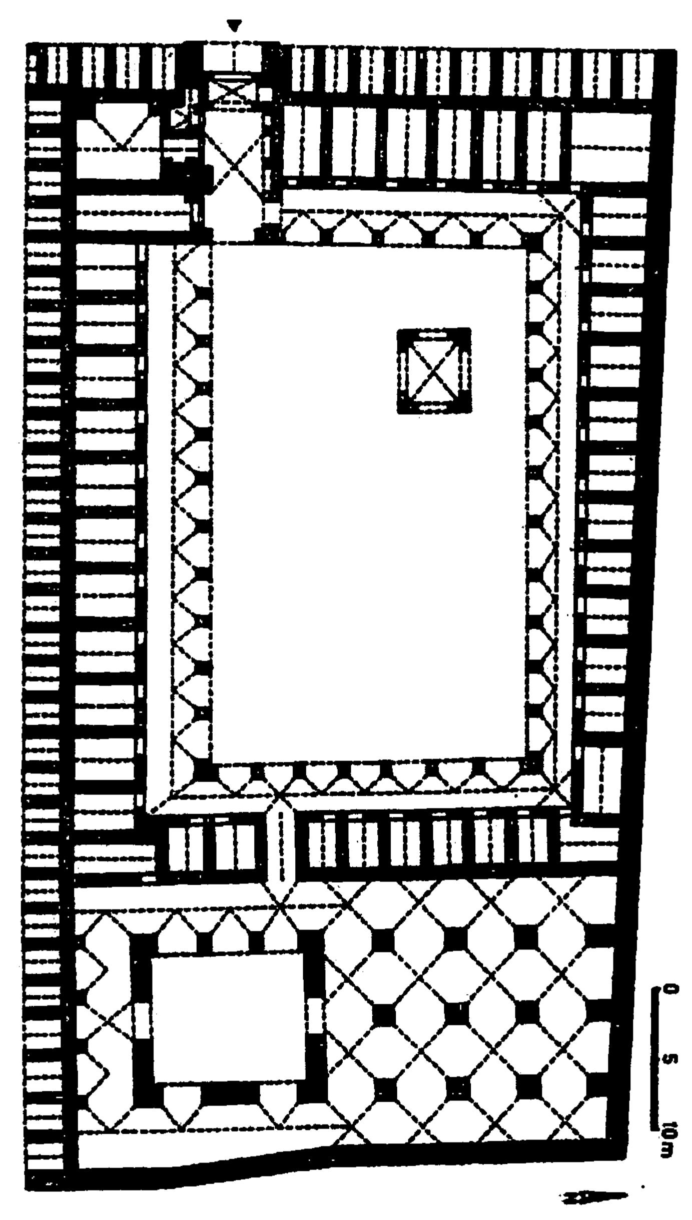
الجواني = حيز الهواء الحار + حمام الماء الساخن.

٥ ـ خان (شكل ٢٨ و ٢٩)

الخان عبارة عن مبنى من طابق أو طابقين يقوم حول فناء داخلي واسع، ويتكون إما من عدد كبير من الغرف المفردة التي يتم الوصول إليها عبر أبواب من الفناء (في الطابق الأرضي) أو من رواق (في الطابق العلوي) تتقدمه أعمدة تعلوها عقود (كما هو الحال في خانات المدن) أو يتكون من قاعة أو عدة قاعات تحيط بالفناء وتنتشر فيها الدعائم والأعمدة وتحتوي على عدة أجنحة (كما في خانات الضواحي).

والخان، كمنشأة تجارية تقوم داخل المدينة، تعود أقدم أمثلة عنه في حلب (خان أبرك - دليل ٦١، خان الصابون ـ دليل ١٣٧، خان خاير بك ـ دليل ١٧١) إلى نهاية العصر المملوكي فقط. فمع أن ابن شداد قد تطرق إلى ذكر ثمانية

خانات في حلب (ص ٥٦، ٧٣، ٧٥، ٩١-٩٣، ١٤٩، ١٥٣)، إلا أنه يمكن تحديد مواضعها بدون استثناء في الضواحي خارج الأسوار. لذلك يبدو كما لو أنه لم يوجد في سوق " المدينه " أيام ابن شداد أي خان من الخانات التي تميزه اليوم. هذا الافتراض يستند أيضاً على ابن الشحنة ـ أو بالأحرى على المؤلف المجهول بالنسبة لنا الذي قام بإضافات على كتاب ابن الشحنة – الذي يقدم لنا قائمة تتضمن ٢٥ خاناً (ابن الشحنة ص ١٩٣)، يفترض أنها أنشئت بعد عام ٩٢٨هـ/١٥٢٢م تقريباً (تاريخ إتمام العمل في خان خاير بك – دليل ١٧١، المذكور في القائمة) وقبل عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م (تاريخ إتمام العمل في خان العلبية – دليل ١١٥، غير المذكور في القائمة). ولا توجد في القائمة أية إشارة إلى خانات أنشئت داخل الأسوار، أو بالأحرى داخل رقعة الأسواق المركزية، قبل أواخر العصر المملوكي. ولأننا لا نمتلك أية أدلة عن خانات أقدم في المدن السورية الأخرى، فمن الممكن الربط بين خانات المدن وبين العلاقات التجارية لحلب مع إيران التي تنامت وتوطدت إلى حد كبير في القرن الخامس عشر الميلادي (أنظر أدناه ص ٥٨٦ وما بعد). ولأننا برهنا على وجود خانات داخل المدن في إيران (أصفهان، ناصر خسرو، ص ١٢١؛ غاوبه – فيرت، ١٩٧٨م، ص ٤٩) تعود إلى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي، فليس من المستبعد وجود تأثير إيراني هنا. إلا أنه تجدر الإشارة إلى وجود نمط من الأبنية وجد في القرن الثالث عشر الميلادي (ابن شداد، ص ٢٩) وقبل ذلك (انظر أعلاه ص ١٨٩ وما بعد) يمكن اعتباره سلفاً للخان، سُمي بالقيسرية وسيتم تناوله بالبحث فيما يلي.



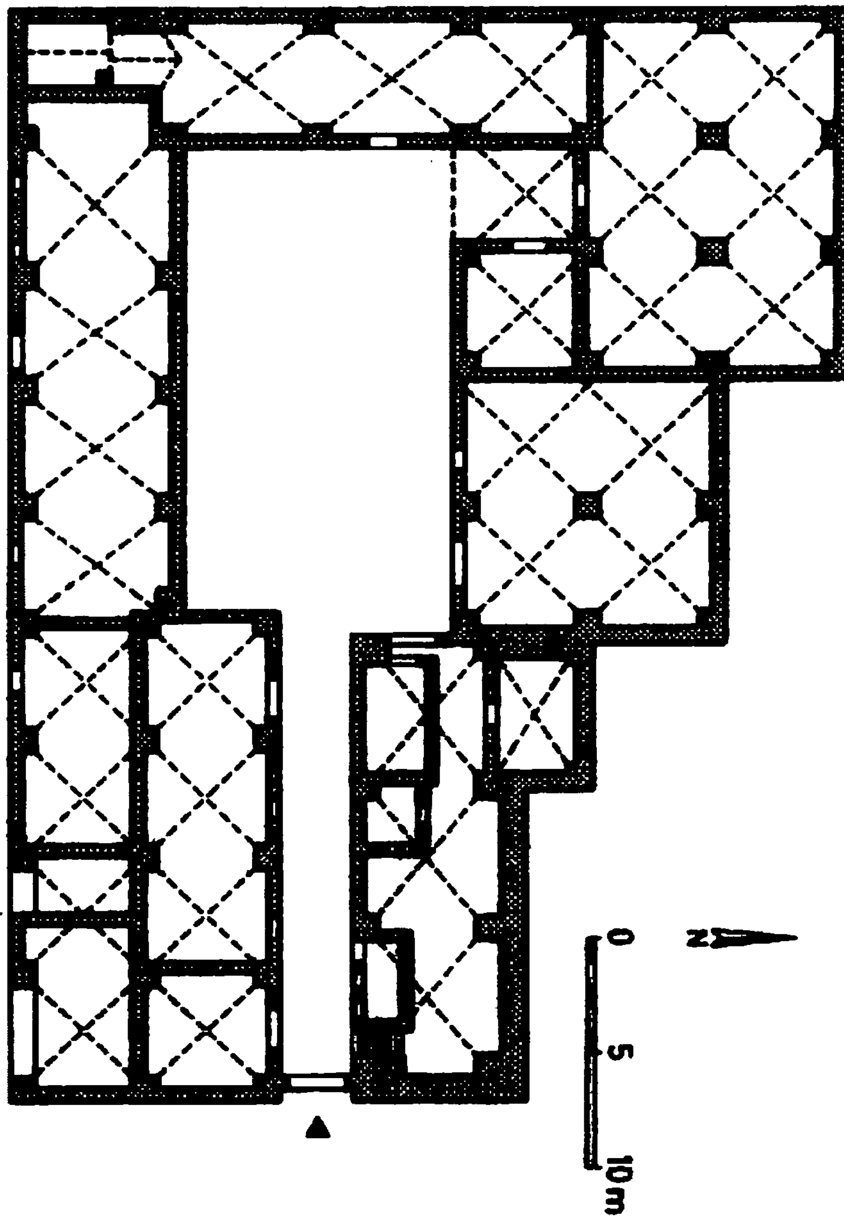
شكل رقم (٢٨): خان خاير بك – دليل ١٧١

(نقلاً عن ج. سوفاجيه J. Sauvaget، ١٩٤١م) (نموذج خان في وسط السوق المركزي)

في الخانات التي وجدت داخل المدن، (ثمة وصف لهذه الخانات، يعود إلى القرن الثامن عشر الميلادي، راجع أعلاه ص ٢٩٢) نزل التجار الأجانب، حيث استأجروا غرفة أو عدة غرف وباعوا هناك بضائعهم التي وصلت إلى المدينة مع إحدى القوافل، لذلك فقد كان للخانات وظيفة مضاعفة: فقد كانت بمثابة فندق ومكان تم فيه بيع منتجات بلدان ومدن أجنبية إلى تجار حلب. وكان من نتيجة تجارة حلب مع أوروبا، أن قام العديد من التجار الأوروبيين أيضاً مع وكالاتهم التجارية بالإقامة في الخانات. كما وجدت القنصليات الأوروبية حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي في خانات الأسواق المركزية (ولا يزال القنصل الفخري لبلجيكا يعيش اليوم في خان الحرير، دليل ٦٤).

لقد ضمت الخانات عادة مستودعات كبيرة مسقوفة بأقبية، أمكن فيها حفظ البضائع الكثيرة بأمان. كما اشتملت الخانات الكبيرة (مثل خان الجمرك — دليل ٨٩، وخان العلبية — دليل ١١٥) على مساجد أيضاً. وكما يحصل دائماً فقد بنيت محلات تجارية في أزقة الأسواق على الواجهات الخارجية للخانات (كما هو الحال في الخانات المملوكية كخان الصابون — دليل ١٣٧، وخان خاير بك — دليل ١٧١) أو أنشئت أسواق كاملة متكاملة مع تصميم وتخطيط الخانات (كما هو الحال في منشأتي خان الجمرك — دليل ٨٩، وخان العلبية — دليل ١١٥).

تميز الغرف المفردة الكثيرة العدد والقابلة للإغلاق والمتوضعة حول فناء داخلي الخانات الموجودة داخل المدن في حين تميز الصالات الواسعة المفتوحة الخانات الموجودة في الضواحي وعلى أطراف المدينة أو المتوضعة بالقرب من الأسوار. ويدل هذا الاختلاف في التصميم على اختلاف وظيفي بين نمطي الخانات. فقد وجدت الخانات الواقعة داخل المدن لتصريف أمور التجارة في حين اتخذت الخانات الواقعة في الضواحي وعلى أطراف المدن



شكل رقم (٢٩): خان الشيخ عبد الله – دليل ٤٥
(نموذج خان على أطراف السوق المركزي)

أو بالقرب من أبواب المدنية كمراكز لتفريغ البضائع وشحنها. (ويقدم لنا خان فنصة الثاني – دليل ٤٠٨، الذي لا يزال موجوداً نموذجياً جميلاً مبكراً عنها وإليها تنتمي مجموعة الخانات الملفتة للانتباه: خان اللباجي – دليل ١٥٥، خان الخنادي – دليل ١٥٦، خان الناصر الثاني – دليل ١٥٧). لقد وصلت القوافل حتى هذه الخانات وهنا تم تفريغ حمولة الجمال، أما نقل البضائع إلى داخل المدينة فقد تم على ظهور الحمير. وتعتبر مجموعة الخانات المتوضعة في الشمال الشرقي من المدينة كخان محوك (دليل ٥٣٤) وغيره أمثلة نموذجية عن خانات الضواحي. وبما أن خان المشاطية (دليل ٥٤٧) يماثل في مسقطه خان فنصه الثاني (دليل ٤٠٨)

(ومن المفروض وفقاً لذلك أن يكون قد استخدم للشحن والتفريغ أيضاً)، فمن المفروض أن الخانات التالية: خان محّوك (دليل ٥٣٤) وخان الحلواني (دليل ٥٣٥) وخان الأفندي (دليل ٥٣٧) وخان قبرص (دليل ٥٤٨) كانت بمثابة مستودعات مؤقتة لتخزين المنتجات الزراعية (الحبوب). ويمكن أيضاً استقراء الدور الذي لعبته هذه الخانات كمراكز للتخزين المؤقت والتفريغ والشحن من الإضافات الملحقة بوصف ابن الشحنة للخانات التي استعرضها (ابن الشحنة، ص ١٩٤)، إذ يتم الحديث عن خان للسمك وخان للبضائع الفخارية وخانين للخشب وخان للبن قامت كلها خارج الأسوار.

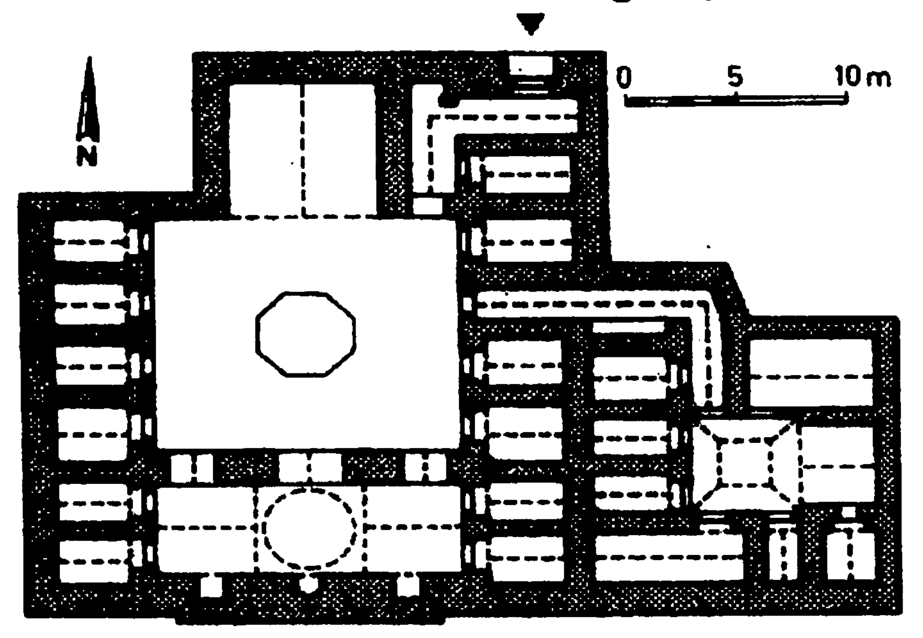
كما يمكن تحديد وظيفة ثالثة للخانات الأحدث عهداً التي وجدت في الضواحي الجنوبية الشرقية خارج أسوار المدينة. فهنا تم علف المواشي وتسمينها، وعلى الأخص الأغنام، التي هزلت من جراء سوقها إلى المدينة وذلك لزيادة وزنها بما يحقق ربحاً عند بيعها.

٦ ـ خانقاه (شكل ٣٠)

الخانقاه عبارة عن مبنى لإقامة المتصوفة، ولا يزال يوجد في حلـب حتى في الوقت الحاضر منشأة تحمل هذا الاسم (خانقاه الفرافرة – دليـل ٢٨٩). وقد وجد في المدينة أيام ابن شداد (أي في منتصف القرن الثالث عشـر المـيلادي) ٢٩ مبنى من هذا النوع (ابن شـداد، ص ٩٣ –٩٦)، خصصت ٧ منها للنسـاء. ويدرج ابن شداد في عداد هذه الخانقاهات ٣ أربطة [ج. رباط] وهي أبنية كان لها نفس الوظيفة أو وظيفة مشابهة. ويؤيد هذا التطابق في الوظيفة الرحالـة ابن جبير (ص ٢٥٦) الذي كتب عن سوريا قبل ابن شداد بحوالي ٦٠ عامـاً قائلاً: "بالنسبة للأربطة، التي تسمى هنا بالخانقاهات، يجد المرء الكثير منها. فيها يعيش المتصوفة وهي كالقصور الفخمة، لأن المتصوفة ملوك البلد". إلا أن الأربطة والخانقاهات كان لها في الأصل وظائف مختلفة. ففي حين أننا لا نستطيع أن نضفي على الخانقاه أية وظيفة دفاعية، نجد أن الرباط كان حصناً عاش فيه المجاهدون مع بعضهم في إطار جماعة متصـوفة. وإذا اعتبرنـا التطابق الذي أورده ابن جبير صحيحاً بالنسبة للفترة الزمنية التي عاش فيهـا (القرن الثاني عشر الميلادي) فإننا نجد في خان كعدان (الذي كان في الأصل رباطاً، انظر دليل ٥٥٩) مثالاً ثانياً عن هذه المنشآت في حلب.

لقد تم بناء هذا الربـاط (المعـروف حاليـاً بخـان كعـدان) فـي عـام ٨٢٨هـ/١٤٢٥م ملاصقاً لجامع بانقوسا (دليل ٥٦٠) في شرقيه، ولم يبق منه سوى صالة كبيرة تحتوي على حجرات عميقة داخل الجدران. وقـد أمكـن التعرف تماماً على هذا البناء من قبلنا، إلا أنه لم يدرس بعد بشـكل معمـق، ولذلك لا يمكن أن يفيدنا كمثال عن التصميم المعماري لهذه المباني. وكان قد

أنشأ ليكون مكان إقامة لأعضاء جماعة المتصوفة الأبايازيدية، كما يتبين من الكتابة الموجودة عليه (هـ. غاوبه، ١٩٧٨، ص٣١) فقد جسد إذاً الوظيفة التي ينوطها ابن جبير بالرباط. وكان جامع المستدامية (دليل ٣٢٠) معروفاً أيضاً تحت اسم خانقاه البيازيدية (الغزي، ج٢، ص ٣٨٤)، مما يعطينا كذلك دليلاً على أن للمفهومين نفس المعنى.



شكل رقم (٣٠): خانقاه الفرافرة – دليل ٢٨٩

ومن خلال المبنى المعروف اليوم بخانقاه الفرافرة (دليل ٢٨٩) نستطيع التعرف إلى حد ما على تصميم هذا النمط من المباني. فالمنشأة التي تدل الكتابات الموجودة عليها على أنها أنشئت كرباط على كل حال في عام ٦٣٥هـ/١٢٣٧م، يدخل المرء إليها من الزقاق عبر دهليز منكسر ويصل إلى فناء يتوضع في طرفه الجنوبي مصلى، وأمام المصلى ينهض إيوان في الجهة

الشمالية من الفناء، في حين توجد على أطراف الفناء الشرقية والغربية حجرات للسكن. ومن زاوية الفناء الشمالية الشرقية يؤدي دهليز منكسر آخر إلى صحن صغير يتوضع شرقي الفناء ويحاط بحجرات معدة للسكن. فإلى جانب المصلى والإيوان لا نجد في هذا المبنى سوى حجرات معدة للسكن فقط. وهذا دليل على أنه قد عاش هنا فعلاً في القرن الثالث عشر الميلادي أعضاء جماعة دينية بعضاً مع بعض. لقد كانت خانقاهات حلب في القرن الثالث عشر الميلادي منشآت على شاكلة الأديرة إذاً، تبعتها تكايا العصر العثماني فيما بعد لتؤدي نفس الوظيفة.

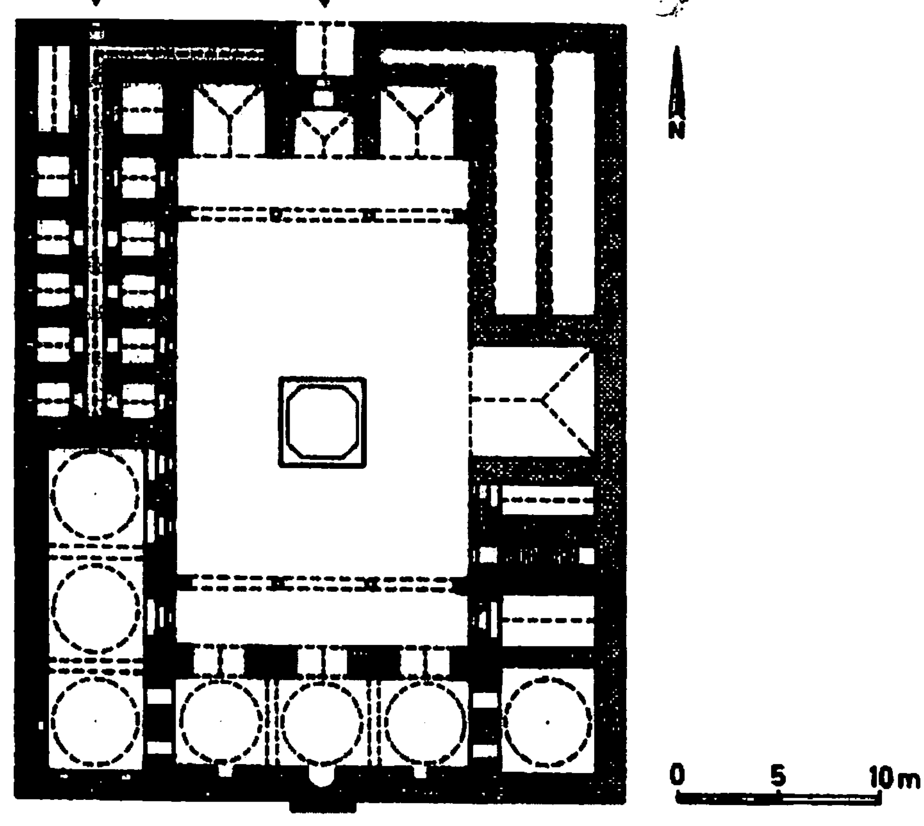
٧ ـ مدرسة (شكل ٣١)

المدرسة هي منشأة لتدريس الشريعة الإسلامية، يتم فيها تلقين أصول الفقه الإسلامي إلى جانب تعليم القرآن والحديث ومذاهب أئمة الشرع الإسلامي. وإلى جانب المدرسة تجدر الإشارة هنا إلى مؤسستين أخرتين وهما دار الحديث (وهي مدرسة كان يتم فيها تعليم الحديث، أي سنة النبي محمد المتضمنة لأقواله وأفعاله، التي يجب أن يلتزم بها المسلم ويحذو حذوها) ودار القرآن (وهي مدرسة كان يتم فيها تعليم القرآن فقط)، مؤسستان لا نعرف عن تصميمهما المعماري في حلب إبان القرون الوسطى إلا القليل، ولا يوجد عنهما على عكس المدارس أي مثال ملموس يمكن تقديمه.

لقد تطرق الكثير من الباحثين في كتاباتهم إلى نشأة المدارس، وكان آخرهم هـ. هالم H. Halm (١٩٧٧) الذي قام بدراسة نقدية لجميع الحجج والدراسات السابقة ووصل إلى نتيجة مفادها أنه لم يوجد أي نمط محدد من الأبنية بالنسبة للمدرسة يعود إلى ما قبل القرن الحادي عشر الميلادي. فقد تم

التعليم حيث تسنى للمرء أن يقوم به، في الدور السكنية وفي المنشآت المخصصة لهذا الغرض وفي خانات السبل الخ. وقد جوبهت هذه الفوضى في منتصف القرن الحادي عشر من قبل الوزير السلجوقي نظام الملك (ت: ٤٨٥هـ/١٠٩٢م) بإنشاء مدارس حكومية في جميع أرجاء الدولة السلجوقية. ومع أنه لم يتسنّ لأية مدرسة من هذه المدارس الحكومية المبكرة أن تبقى حتى يومنا هذا، إلا أننا نستطيع القول أنها كانت على طراز المنشآت التي ضمت أربعة أواوين ووجدت في العصر السلجوقي (حول ذلك انظر هـ. غاوبه، ١٩٨٢م). ومع الزنكيين، الذين خلفوا السلاجقة، جاءت فكرة المدارس الحكومية إلى سوريا أيضاً. وبذلك استطاع الزنكيون، الذين امتد نفوذهم من حدود إيران الغربية حتى سوريا، أن يكونوا الجند الأوفياء لهذه المؤسسة الإيرانية، كما فرضت سياستهم الدينية المناهضة للشيعة في سوريا إنشاء العديد من المدارس لتخريج علماء يتبعون المذهب السني.

من الناحية الوظيفية يشترط في مبنى المدرسة تلبية المتطلبات التالية: أن يوفر مكاناً للتعليم وأن يمكن الطلاب والمعلمين من الإقامة فيه وأن يحتوي جامعاً لإقامة صلاة الجماعة. وهذه المتطلبات يمكن تحقيقها على الصعيد المعماري بطرق شتى. ولنمعن النظر أولاً في ثلاثة من المدارس المبكرة في حلب: المدرسة السلطانية (دليل ٣٤٢)، التي تعود إلى الفترة الواقعة بين عامي ٦١٢هـ/١٢١٥م و ٦٢٢هـ/١٢٢٥م تقريباً، والمدرسة الظاهرية (دليل ٦٦٠) التي تعود إلى عام ٦١٢هـ/١٢١٥م تقريباً، ومدرسة الفردوس (دليل ٦٦٢) التي تعود إلى عام ٦٣٥هـ/١٢٣٧م تقريباً.



شكل رقم (٣١): المدرسة الظاهرية – دليل ٦٦٠
(نقلاً عن ا. هرتزفيلد، ١٩٥٥م)

إن مسقط المدرسة السلطانية (دليل ٣٤٢) من أبسط المساقط، فهو يتألف من فناء محاط من ثلاثة أطراف بحجرات للسكن. في الطرف الجنوبي يتوضع الجامع وفي زاوية المبنى الجنوبية الشرقية إلى جانب الجامع يقوم ضريح الظاهر غازي. أما الظاهرية (دليل ٦٦٠) التي بناها الظاهر غازي كذلك فهي ذات مسقط محبوك أكثر من سابقه. وكما في السلطانية (دليل ٣٤٢) يتوضع المدخل في الجهة الشمالية والمصلى في الجهة الجنوبية. في الجهة

الشرقية يتصل بالجامع ضريح كذلك ويحتل نصف الجانب الغربي مدفن كبير لأفراد العائلة. في القسم الشمالي من الجانب الغربي تتوضع حجرات سكن التلاميذ، وتحتل الجانب الشمالي ثلاثة أواوين وتتوضع في الجهة الشرقية غرفة كبيرة وغرفتين صغيرين وإيوان. إن عدم انتظام المسقط ووجود الأواوين، التي هي عبارة عن وحدات معمارية وصلت فكرتها إلى سوريا مع قدوم الزنكيين القادمين من شرق البلاد، يميز الظاهرية (دليل ٦٦٠) عن السلطانية (دليل ٣٤٢).

وعلى نحو محبوك ومتطور أكثر من المدرسة الظاهرية تقوم مدرسة الفردوس (دليل ٦٦٢) التي شيدتها أرملة الظاهر غازي كمنشأة ضمت جامعاً ومدرسةً وضريحاً ورباطاً. وقد توضعت الأضرحة بالتأكيد في الغرف الملاصقة للجامع في شرقيه وغربيه. وقامت الغرف الكبيرة المتوضعة في شرقي وغربي الفناء كصفوف للتدريس (وليس كأضرحة كما هو الحال في المدرسة الظاهرية). وتوضع الرباط وأماكن إقامة الطلبة في أركان المنشأة الشمالية الشرقية والشمالية الغربية. وعلى الجانب الشمالي للفناء ينفتح إيوان عريض، يتاخمه إيوان آخر لا يرتبط به وينفتح باتجاه الشمال نحو الخارج.

وعلى نحو أقرب إلى مسقط المدرسة السلطانية (دليل ٣٤٢) البسيط صممت المدارس التي أنشئت في فترة متأخرة، أي المدرسة العثمانية (دليل ٢٨٢) التي تعود إلى عام ١١٤٣هـ/١٧٣١م والمدرسة الشعبانية (دليل ٢٦٨) التي تعود إلى عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م. فالفناء محاط من ثلاثة أطراف بحجرات سكن الطلاب. وفي الجهة الرابعة يقوم الجامع. أما الإيوان فلم يلحظ في تصميم المدرسة إلا أنه احتل مكاناً ثابتاً جديداً في تصميم الأبنية السكنية.

وإذا أراد المرء أن يتحدث عن نمط المدارس الحلبية فليس أمامه سوى النمط البسيط المذكور آنفاً، المألوف في المدرسة السلطانية (دليل ٣٤٢) وفي كل من المنشأتين العثمانيتين الآنفتي الذكر وفي المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥) التي تعود إلى عام ١١٦٦هـ/١٧٥٢م والمدرسة الخسروية (دليل ١٥٩) التي تعود إلى عام ٩٧٤هـ/١٥٦٦م. أما مساقط المنشآت الأيوبية المعقدة المذكورة أعلاه فلا تشكل إلا استثناءً.

٨ ـ مقام (مزار)

المقام أو المزار أو المشهد مكان مقدس يأتيه الإنسان ليقيم صلواته وليلهج بالشكر إلى ربه على نعمه أو ليتوسل إليه قضاء حاجة في نفسه. وفي حلب يوجد عدد كبير من هذه الأمكنة المقدسة، وقد أشير فيما سبق (أنظر أعلاه ص ٣٧١) إلى ارتباطها بأبواب المدن، كما تدخل هذه الأمكنة المقدسة في مجموعة الأمكنة المشابهة المنتشرة على الطرقات. فعندما كان المرء يعود إلى المدينة سالماً غانماً، كان أول ما يقوم به أن يخر هنا ساجداً لربه وشاكراً لخالقه حفظه ورعايته، وعندما كان يريد ترك المدينة، كان آخر ما يقوم به أن يصلي متضرعاً لله أن ترافقه السلامة وأن يحالفه التوفيق.

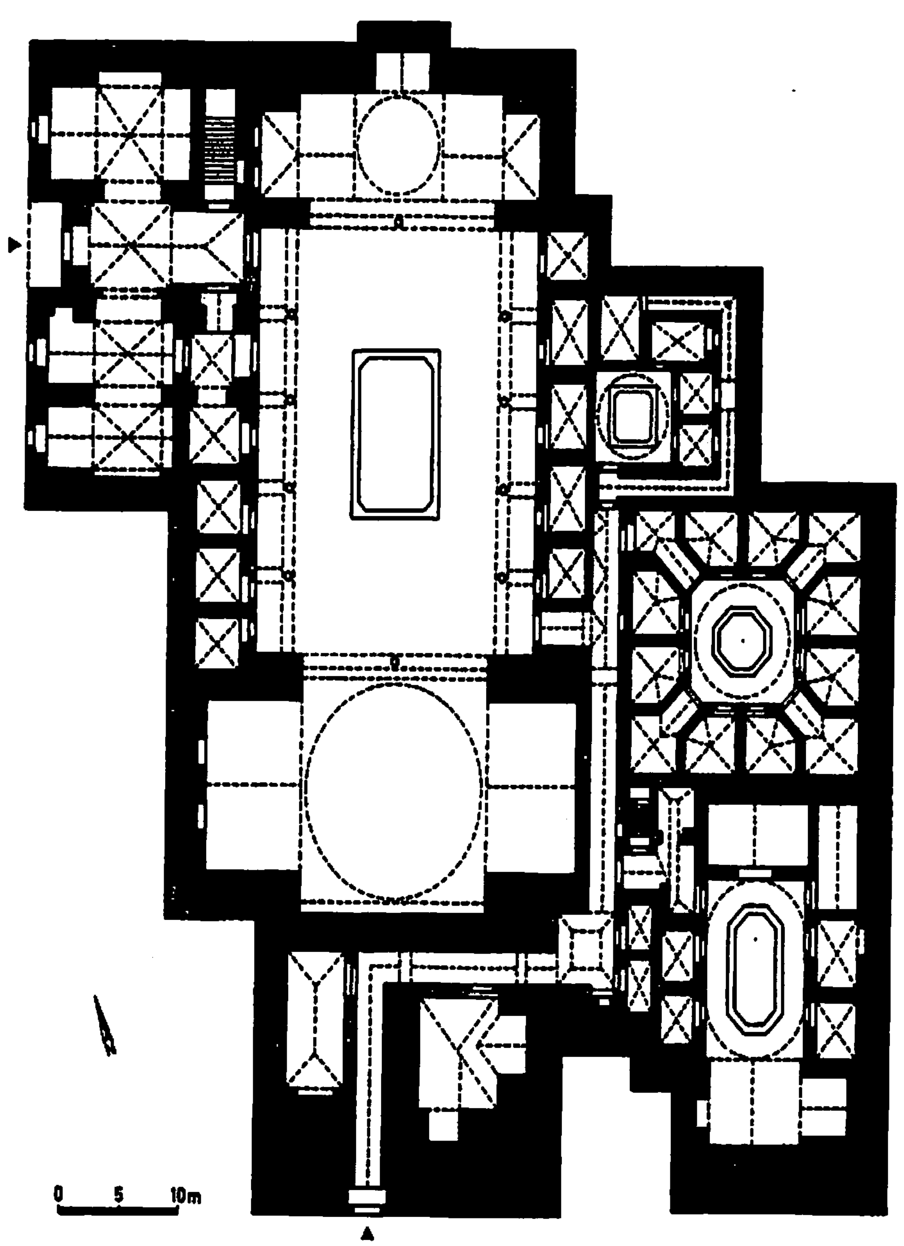
وهناك مقامات أخرى توضعت داخل رقعة المدينة وعلى القلعة وفي أمكنة أخرى خارج أسوار المدينة. ففي "كتاب الزيارات" (ص ٥-٦) الذي يعتبر دليلاً على المقامات المنتشرة بين سمرقند [أوزبكستان] وطليطلة [إسبانيا]، يذكر علي الهروي (ت: في حلب عام ٦١٢هـ/١٢١٥م) مقام إبراهيم (دليل ٣٤٧) الموجود على القلعة في المكان الذي عثر فيه كما يقال على رأس يوحنا المعمدان في عام ٤٣٥هـ/١٠٤٣م، ومقام علي بالقرب من باب الجنان في

المكان الذي ظهر فيه علي كما يقال، ومقام غوث في داخل باب العراق، في المكان الذي وجدت كما يزعم كتابة بخط يد علي على قطعة من الحجر، وعلى هذا النحو يتابع وصف مقامات أخرى. وتندرج أيضاً سلسلة من أضرحة رجال أفذاذ، معظمهم من العلماء، في قائمة المقامات (انظر ابن الشحنة، ص ٩٤ وما بعد).

وقد تمثل ما تطلبته هذه المقامات من الناحية الوظيفية في تأمين حيّز يمكّن المرء من القيام بصلواته وابتهالاته. فإذا كُانت معروفة جداً، عندها يقام عليها جامع كبير، وإذا كانت أقل من ذلك فعندها يقام عليها مساجد صغيرة. أما إذا كانت تتمتع بقدسية خاصة، عندها تحاط بأسوار وتلحق بها أبنية ثانوية وتلحظ إلى جانبها مقبرة، حيث يوصي الناس بدفنهم إلى جوار الأولياء والصالحين. وبقدر ما يصعب الإلمام بنشأة هذه الأمكنة المقدسة فإنه يصعب تحديد نمط معين لتصميمها المعماري أيضاً، الذي يترتب عليه مراعاة إمكانية الصلاة فيها. إلا أن هذه المنشآت تقترب في شكلها من الجوامع.

٩ ــ مارستان (مشفى، شكل ٣٢)

"مارستان"، تحرفها العامة فتقول مرستان، وهي عربية اشتقت من بيمارستان (المؤلفة من "بيمار" وتعني المريض و"ستان" وتعني المكان) وتبعاً لذلك فهي تعني مشفى. ولا يزال البيمارستانان الوحيدان، اللذان وجدا في المدينة إبان القرون الوسطى، موجودين حتى يومنا هذا: البيمارستان النوري (دليل ٤٤) والبيمارستان الأرغوني (دليل ٤٠٠). والبيمارستانات منشآت وظيفية تضم غرفاً للمعالجة ــ تكون في العادة كبيرة نسبياً لأن المشافي غالباً ما



شكل رقم (٣٢): البيمارستان الأرغوني - دليل ٤٠٠

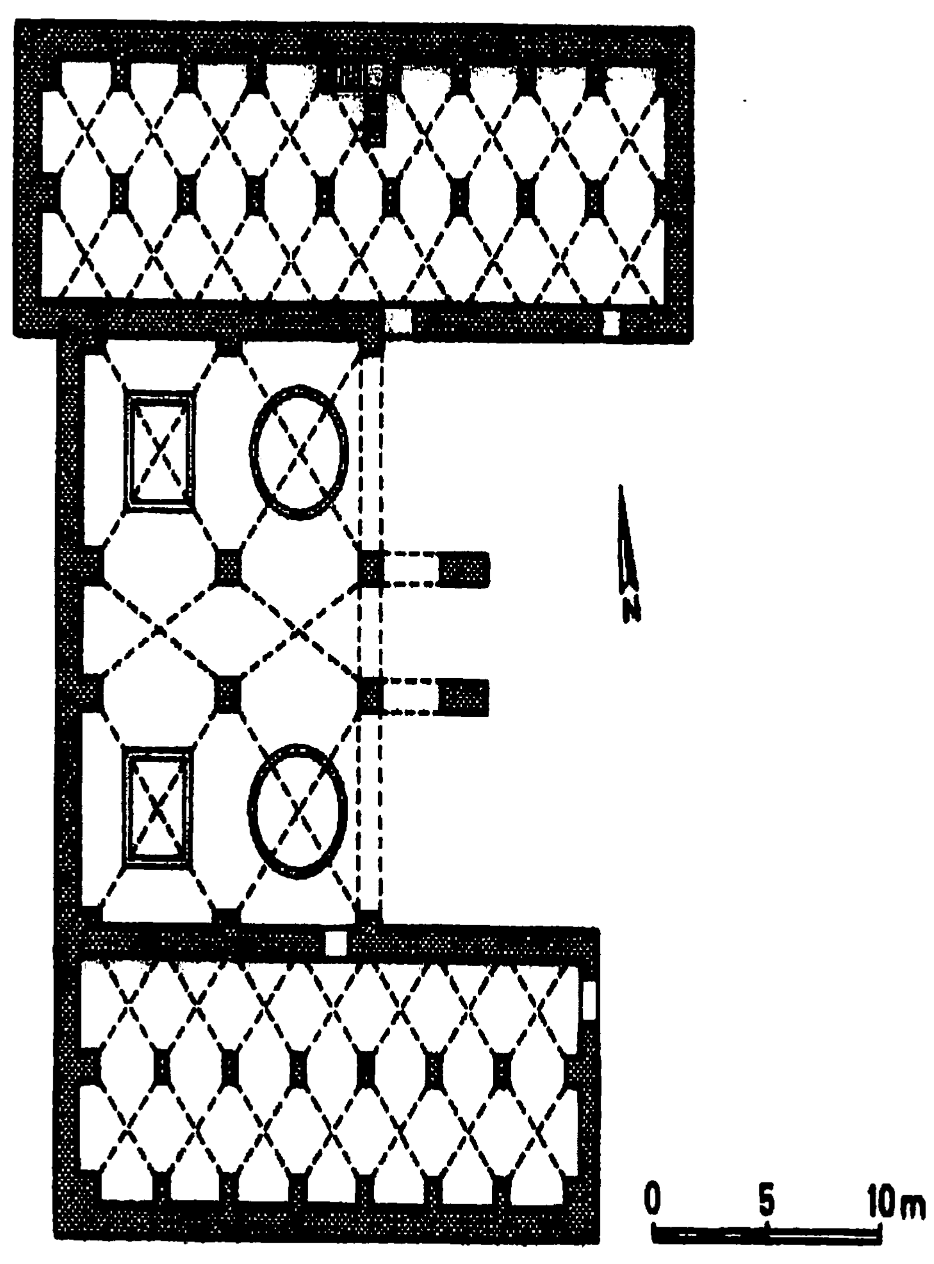
(نقلاً عن ج. سوفاجيه، ١٩٤١م و ا. هرتزفيلد، ١٩٥٥م)

تستخدم كمؤسسات تعليمية طبية أيضاً ــ بالإضافة إلى غرف للمرضى ومطبخ وصيدلية ومغاسل ودورات مياه. ويبدو أنه لم تكن هناك قواعد ناظمة لتصميمها المعماري.

ويعتبر البيمارستان الأرغوني (دليل ٤٠٠) الذي يعود إنشاءه إلى عام ٧٥٥هـ/١٣٥٤م أحد أجمل مباني حلب. يولج إليه من الشارع عبر بوابة رائعة تنفتح على ردهة واسعة تنفتح بدورها على فناء كبير تتوسطه بركة ماء. في الجهتين الشمالية والجنوبية من الفناء تتوضع قاعات كبيرة [إيوانات] تنفتح بكاملها على الفناء. وتتقدم الواجهتين الشرقية والغربية أروقة من خمسة فتحات تقبع خلفها غرف المرضى. ومن زاوية الفناء الجنوبية الغربية تفضي شبكة ممرات إلى ثلاثة مجموعات من غرف المرضى تتوضع كل منها حول صحن سماوي. ولا يتكرر هنا كما يبدو للعيان أي شكل معماري، فخلف كل زاوية تنتظر الزائر أجواء معمارية مغايرة، وتتنوع أشكال الغرف تبعاً لتنوع أشكال الأفنية وتصميمها.

١٠ ــ **مصبنة** (معمل لإنتاج الصابون، شكل ٣٣)

كانت حلب ولا تزال مدينة يتم فيها إنتاج الصابون، وقد مكّنها من ذلك غابات الزيتون الوافرة المنتشرة في محيطها. وقد توضعت المصابن في بدايات القرون الوسطى بالقرب من باب قنسرين، ومن هناك انتقلت باتجاه الشمال وتوضعت على الأطراف الجنوبية الغربية (انظر أعلاه ص ٢٥٠). أما اليوم فتوجد بالقرب من شوارع باب قنسرين وباب النصر وعلى امتداد الأخير باتجاه الشمال. والمصابن أبنية وظيفية تحتاج إلى صالات كبيرة تتسع



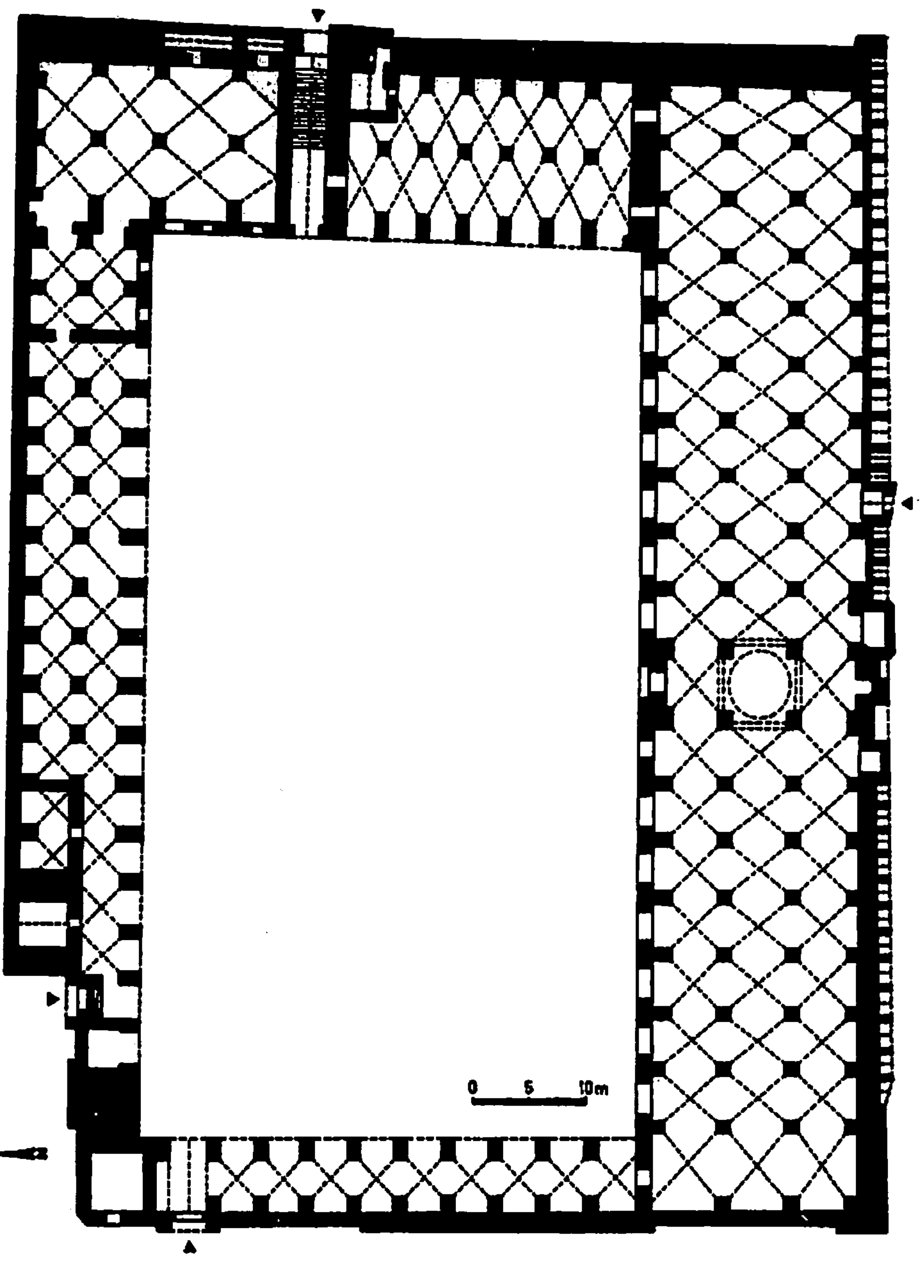
شكل رقم (٣٣): مصبنة الزنابيلي – دليل ٢٨٠

لمراجل طبخ الصابون وإلى صالات أكبر وذات تهوية جيدة تمكن من تجفيف الصابون. فلا غرابة من وجود بعض مصابن وقد أقحمت في خانات سابقة، من النمط الذي أنشئ بالقرب من الأبواب وفي الضواحي (دليل ٤١١ و٤١٧ و٤٧٧)، ولا غرابة أيضاً من جراء تحويل خان فنصة الثاني (دليل ٤٠٨)، الذي يقع بالقرب من باب قنسرين، إلى مصبنة. إن المنشأة الوحيدة التي أنشئت في الأصل مصبنةً هي مصبنة الزنابيلي (دليل ٢٨٠). فهنا يتوضع على جانبي القسم الأوسط الذي يحتوي مرجلين لطبخ الصابون جناحان بطابقين يستخدمان لتجفيف الصابون، كما يستخدم الطابق العلوي من القسم الأوسط لنفس الوظيفة أيضاً.

١١ــ مسجد (جامع، شكل ٣٤ - ٣٦)

لقد تم التمييز بشكل صارم حتى في القرن الثالث عشر الميلادي بين مسجد الجمعة وبين المسجد العادي. وقد وجد في ذلك الحين، تبعاً لابن شداد (ص ٣٠ - ٤٢)، الجامع الكبير في المدينة ومسجد جمعة على القلعة وثلاثة مساجد جمعة في ثلاثة ضواحي. وفي العصر المملوكي ازداد عدد مساجد الجمعة إلى حد كبير جداً (انظر أعلاه ص ٢٣٥ وما بعد)، أما اليوم فكل مسجد هو عملياً جامع، أي أنه مسجد تقام فيه صلاة الجمعة. لذلك يتم هنا الأخذ بالمسجد والجامع على أنهما واحد.

من حيث الشكل يميز المرء بين ثلاثة أنماط من الجوامع القديمة المختلفة عن بعضها جذرياً: فهناك الجامع العربي ذو الدعامات والسقف المستوي وهناك الجامع الإيراني ذو الإيوان وهناك الجامع السوري. ويتجسد

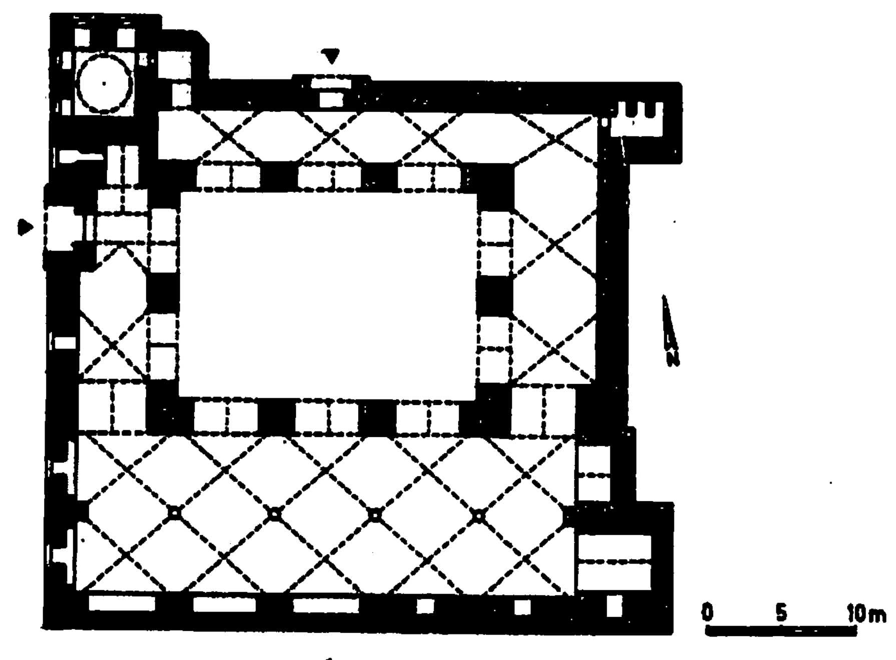


شكل رقم (٣٤): الجامع الكبير – دليل ١٠٠ (رفع مديرية الآثار والمتاحف)

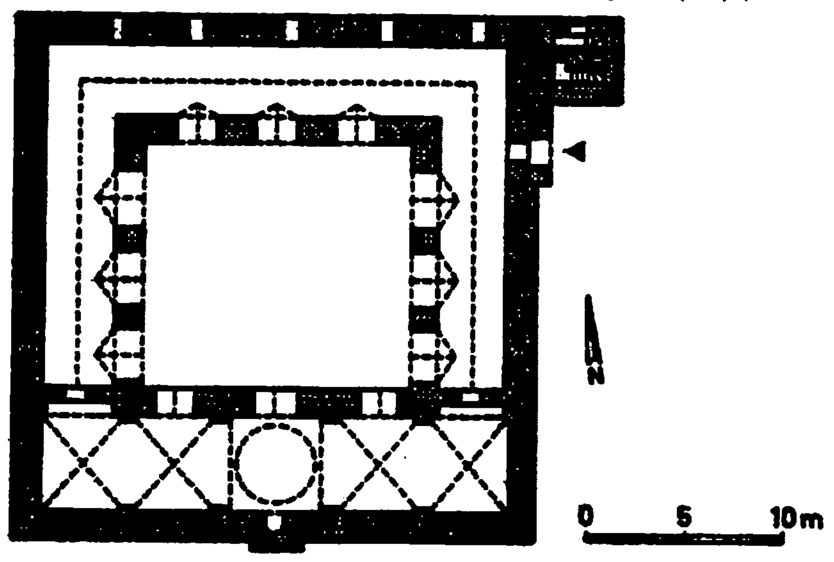
النموذج الأول من النمط الأخير في الجامع الأموي في دمشق، الذي يفترض أن أصل بناء الجامع الكبير في حلب كان قريباً منه جداً. وإلى هذه الأنماط الثلاثة يضاف كنمط رابع محدث نمط الجامع العثماني.

والجامع الأموي في دمشق عبارة عن مبنى واسع يضم مصلى مؤلفاً من ثلاثة أجنحة ومغطى بسقف جملوني ويتوضع أمامه فناء كبير محاط بأروقة. وقد تم التأكيد على الجناح العرضي الذي يمتد فوق المحراب بزيادة ارتفاعه وبالقبة التي تعلوه. ومع هذا النموذج يتطابق مسقط الجامع الكبير في حلب. ففي المقطع الشاقولي تظهر بلا شك اختلافات تعود أسبابها إلى تاريخ عمارة الجامع. فالسقف في الجامع الكبير في حلب مستوٍ وتحمله أقبية متقاطعة والجناح العرضي الذي يفضي إلى المحراب لا يزيد ارتفاعه عن غيره وإنما يتميز من خلال قبة تعلوه ومن خلال كونه أعرض قليلاً من بقية الأجنحة العرضية، وفي حين يرتفع الجناح الأوسط من المصلى عن الجناحين الجانبيين في جامع دمشق فإن لجميع الأجنحة الثلاثة نفس الارتفاع في جامع حلب.

ومع ذلك فقد تم التقيد في الجامع الأموي في حلب بنموذج المسقط السوري للجامع الأموي في دمشق، كما تم اتباع هذا النموذج على نحو مختزل في جميع جوامع حلب التي تعود إلى ما قبل العصر العثماني. فالفناءات في مجموعة من الجوامع يحيط بها أروقة من ثلاثة أطراف. وقد تمتع مسجد الجمعة فقط بمصلى مكون من ثلاثة أجنحة أما جميع بقية الجوامع فيتكون مصلاها من جناحين أو جناح واحد (باستثناء جامع بانقوسا – دليل ٥٦٠، الذي



شكل رقم (٣٥): جامع الأطروش – دليل ٣٣٧ (نقلاً عن ا. هرتزفيلد، ١٩٥٥م)



شكل رقم (٣٦): المقام العلوي في القلعة – دليل ٣٤٨ (نقلاً عن ا. هرتزفيلد، ١٩٥٥م)

يتكون مصلاه من أربعة أروقة). وهي مسقوفة كمصلى الجامع الكبير بواسطة أقبية (أقبية متقاطعة في حال وجود جناحين أو قبو ذو مقطع نصف دائري في حال وجود جناح واحد). وللعديد من الجوامع ذات الجناحين قبة فوق المحراب وفي الجوامع ذات الجناح الواحد لا تغيب القبة إطلاقاً.

وبذلك يتسم الجامع الذي وجد في حلب قبل العصر العثماني بأنه مبنى واسع فيه مصلى مؤلف من جناح إلى ثلاثة أجنحة تعلوه قبة فوق المحراب، صحنه في النمط المؤلف مصلاه من جناحين إلى ثلاثة أجنحة محاط عادةً من ثلاثة أطراف، وأحياناً توجد أروقة حول الصحن في النمط المؤلف مصلاه من جناح واحد. ولم يشذ عن هذا النموذج سوى الجوامع الكبيرة التي أنشئت في العصر العثماني، فمصلاها ذو شكل مربع تعلوه قبة ويتقدمه رواق يفصله عن الصحن، وأحياناً يحاط صحنها بأروقة في الأطراف الثلاثة المتبقية.

١٢ ـ مطهرة (دورة مياه)

لأن الأسواق المركزية لم تنشأ بدون قساطل ومطاعم، كان لا بد أيضاً من تأمين احتياجات ألوف الزوار الذين يأمونها يومياً وألوف العاملين فيها: فما كانت توفره القساطل والمطاعم كان على المطاهر أن تتدبر تصريفه. لقد فرضت تعاليم النظافة الإسلامية وجود مجموعة دورات مياه ومغاسل في كل جامع عملياً. وقد استخدمت هذه المرافق ولا تزال تستخدم من قبل عامة الناس. ومع ذلك فإنها لم يكن بمقدورها أن تلبي احتياجات الأسواق المركزية بشكل كامل. ومن المعروف أنه وجد في القرن الثالث عشر الميلادي مبنى إلى الغرب من الجامع الكبير تضمن مغاسل ودورات مياه عامة (ابن شداد، ص ١٤٧) ويقع حتماً مكان دورة المياه الحديثة (دليل ٧٤).

ويشير ابن شداد إلى دورة المياه هذه على أنها "الغربية" مما يدل على أنه قامت حول الجامع الكبير عدة مرافق من هذا النوع أو مرفقاً واحداً آخر على الأقل. ولا يزال هناك بالفعل شرقي الجامع الكبير مبنى (دليل ١٣٥) يتضمن مطهرة يعود إنشاءها إلى القرون الوسطى ولا تزال تستخدم حتى اليوم. وقد جدد بناءها عام ٧٥٨هـ/١٣٥٧م الأمير طاز (ج. سوفاجيه، ١٩٣١م، ص ٨٨) وبذلك تكون قد وجدت أيام ابن شداد.

يرتقي المرء من زقاق السوق درجاً يوصله عبر مدخل، على نمط إيوان مزخرف على نحو جميل بكتابة تؤرخ تجديده من قبل الأمير طاز، إلى فناء مستطيل تنهد من زواياه مقرنصات يفترض أنها كانت تحمل قبة مفتوحة تسامت فوق وسط الفناء. في الطرفين الشرقي والغربي تتوضع أربعة دورات مياه في كل طرف، وفي الطرف الشمالي ثمانية وفي الطرف الجنوبي ثمانية أيضاً، علماً أن دورات المياه الشرقية مسدودة في الوقت الحاضر. وبغض النظر عن الأبواب الجديدة والطلاء الجديد والإكساءات الجديدة فإن المبنى لا يزال يحافظ على تصميمه الذي كان عليه في القرون الوسطى.

١٣ـ قبو (قاعة واسعة ذات دعائم)

في أماكن عديدة من أسواق " المدينه " توجد قاعات تضم دعائم وترتبط غالباً بالخانات، وتحيط بأطراف السوق مثل هذه القاعات (انظر أعلاه ص ٣٧٩ وما بعد) وعلى نفس النحو تم تشكيل الطوابق الأرضية من الدور السكنية أحياناً على شكل قاعات من هذا النوع. وقد تمت إقامة هذه القاعات بطريقة الإنشاء التي تتميز بها حلب والتي اتبعت في الجامع الكبير وفي العديد من الجوامع الأخرى أيضاً. وتتمثل هذه الطريقة في دعائم مربعة

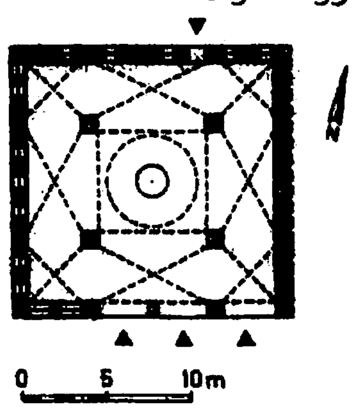
المسقط ومنتصبة وفق تباعد منتظم ومبنية بحجر منحوت بشكل جيد تحمل أقبية متقاطعة مبنية من الحجر الغشيم أو الحجر غير المنحوت لها نفس ارتفاع الذروة في كلا الاتجاهين. وقد وظفت هذه القاعات كمستودعات أو إسطبلات في المنطقة المركزية من أسواق " المدينه " وكمستودعات مؤقتة على أطرافها، أما اليوم فتحتل معظمها معامل صغيرة.

١٤ ــ قهوة (مقهى، شكل ٣٧)

شهدت نهاية القرن الخامس عشر الميلادي وبداية القرن السادس عشر الميلادي جدلاً حامياً بين رجال الدين حول مشروب جديد - حول القهوة التي كانت قد وصلت من اليمن والحبشة إلى الجزيرة العربية ومصر وبلدان المشرق والتي لا نزال نجهل أصلها حتى الآن (انظر الموسوعة الإسلامية، ط ٢، قهوة). وقد استقر رأي رجال الدين في النهاية ــ بعد أن تقلب طويلاً ــ على تحليل شرب القهوة. وفي نهاية القرن السادس عشر الميلادي كانت القهوة قد انتشرت في جميع أرجاء الشرق الإسلامي، حيث تم تناولها علانية في المقاهي (التي سميت آنذاك بيوت القهوة أو اختصاراً قهوة). وهناك كانت تروى الحكايات وتقرأ الأشعار وتنشد الأغاني فأضفت المقاهي بذلك على الحياة الاجتماعية في المدينة الإسلامية وجهاً جديداً.

وفي حلب استمر أيضاً توريد القهوة في القرن السادس عشر الميلادي. إلا أن أقدم مقهى موجود فيها، والمعروف بمقهى إبشير باشا (دليل ٤٤٧)، يرجع على كل حال إلى القرن السابع عشر الميلادي فقد أنشئ في عام ١٠٦٣هـ/١٦٥٣م. ويعد المقهى الجديد (قهوة الجديد - دليل ٥٨) كما تذكر إحدى الوثائق التي تعود إلى عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م ثاني مقهى في

المدينة. وهناك مقهى آخر، قهوة العجيمي (دليل ٢٧٨)، ورد ذكره في وثيقة تعود إلى عام ١١٧٦هـ/١٧٦٣م. إلا أن جميع هذه المقاهي القديمة الآنفة الذكر لا تستخدم اليوم كمقاهي. فقهوة العجيمي هي اليوم مرتع للأنقاض وقهوة الجديد تستخدم كمحل لتجارة الأحذية بالجملة أما مقهى إبشير باشا فقد تحول إلى مكان لبيع المفروشات والأثاث.



شكل رقم (٣٧): قهوة الجديد – دليل ٥٨

ولأن ج. ك. دافيد J. C. David سيقوم بعد فترة قصيرة بنشر دراسة عن مقهى إبشير باشا (دليل ٤٤٧) والمباني المجاورة له فسنعمد هنا إلى تقديم وصف لمقهى الجديد (دليل ٥٨). يقوم المبنى على المحور الرئيس لسوق " المدينه " إلى الشرق من جامع البهرمية (دليل ٤٢) ويندرج تحت أوقاف المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥) التي تقع مقابله. وهو ذو مسقط مربع كان مفتوحاً على السوق عبر رواق من أربعة عقود. في وسطه كانت توجد نافورة مياه تعلوها قبة عالية تستقر على أربعة أعمدة تربط بينها أقواس وتضم نوافذ في عنقها. وتشكل الأقبية المتقاطعة الأسقف بين الجدران الخارجية والأعمدة

الحاملة للقبة. ويبدو البناء منوراً وبسيطاً ويمثل طابع أفضل مقاهي حلب في القرن السابع عشر الميلادي.

١٥ ــ قسطل (منهل مياه عام)

تسمى مناهل المياه العامة في حلب قساطل أو أسبلة. والقسطل هو التعبير الأقدم، وهو المستخدم عند ابن شداد للتعبير عن مناهل المياه العامة (ابن شداد، ص ١٤٥-١٥٠). والقسطل كلمة لاتينية الأصل (فكلمة Castelum تعني أحواض توزيع المياه، في الحمامات الرومانية، قاموس العالم القديم، ص ٣٠٦٢؛ وا. هرتزفلد E. Herzfeld ١٩٥٥م، ص ٢٢٧)، أما السبيل فكلمة عربية بدأ استعمالها منذ العصر المملوكي في الكتابات الموجودة على الأبنية المؤرخة لتاريخ بنائها أو تجديدها.

في العصر الأيوبي كانت المدينة القديمة ضمن السور الأيوبي مغطاة بشبكة كثيفة من القساطل (انظر أدناه ص ٤٦٤ وما بعد وانظر الشكل ٤٢)، وفي العصر المملوكي أنشئ العديد من الأسبلة في الأحياء الجديدة من المدينة القديمة وفي الضواحي. وقد تم استغلال العديد من القساطل الأيوبية والأسبلة المملوكية أيضاً كمراكز توزيع في نظام الإمداد بالمياه داخل المدينة. ولا يقوم أي واحد من هذه الأسبلة بوظيفته اليوم، فقد تهدم العديد منها وتحول البعض إلى بؤرة للنفايات.

وللأسبلة التي أنشئت في العصر المملوكي وفي بدايات العصر العثماني شكل مماثل. وهي عبارة عن أركان مبنية في الجدران تعلوها أقواس مدببة وهي ذات أبعاد مختلفة في عرضها (الذي لا يقل عن ٢م ولا يزيد عن ٤ م) وفي عمقها (الذي لا يقل عن ٠,٥ ولا يزيد عن ٢م) ويشكل الجزء السفلي منها

حوض مياه. أما واجهاتها المبنية على شكل قوس فهي إما موشحة بزخارف هندسية أو مشغولة بلونين من الحجر (البازلتي والكلسي). وغالباً مـــا تحملهـــا أعمدة أو دعائم تلتصق بها وتنتهي بتيجان. وفي القرون المتأخرة من العصر العثماني اتبع هذا النمط لاحقاً، إلا أنه غالباً ما أنشئت أيضاً أســبلة يســتطيع المرء غرف المياه منها من ثلاثة أطراف.

وقد رُصعت واجهات الأسبلة المملوكية بالرنوك، وأُرّخ زمن البناء أو تجديده بكتابات من عدة أسطر نقشت في أرضياتها أو انتشرت علــى عــدة أسطر في واجهاتها الداخلية. وهذا الشكل من استعمال الكتابــة فــي تــزيين المبنى اتبع أيضاً في بدايات العصر العثماني، إلا أنه استعيض عنــه بشــكل آخر في الكتابات فيما بعد (انظر أيضاً وصف الأسبلة ص ٤٦١).

١٦ ـ قيسرية (منشأة حرفية)

قيصارية وقيسرية وقاسارية وما شابه ذلك هي تسميات تطلق اليــوم في حلب على المنشآت الحرفية المنفتحة على فناءات داخلية. ويعــود أصــل جميع هذه التسميات إلى كلمة قيصارية أو قيسرية التي تشير إلى مفهوم كثير الدلالات في العمارة الإسلامية، يجب تحديده وتأويله من جديد تبعاً لكل إقليم. والكلمة إغريقية الأصل اشتقت من السوق القيصري في العصر البيزنطــي، لأنها تظهر دوماً في النصوص القروسطية مقرونة بالمنشآت التجارية. ويدل على ذلك أيضاً تسمية سوق الاحتكارات الملكــي فــي أصــفهان بقيســرية (هـ. غاوبه H. Gaube و أ. فيرت E. Wirth، ١٩٧٨م، ص ١٧٣-١٧٥).

إلا أنه يتوجب توضيح مفهوم القيســرية عمومــاً (انظــر الموســوعة الإسلامية، ط ٢، قيسرية) ويفضل الالتفات إلى حلب والقيام بتتبع تحول المفهوم

من قيسريات عظيمة القدر في المنطقة المركزية من سوق " المدينه " إلى قيسريات قذرة وفقيرة معظم الأحيان تتوضع في المناطق الطرفية غالباً (ج. سوفاجيه، ١٩٤١م، ص ٢٢٢ وما بعد). ففي منتصف القرن الحادي عشر الميلادي يعد ابن بطلان (حول ذلك انظر أعلاه ص ١٩١ وما بعد) قيسرية تجار القماش - التي وجد فيها دكاكين عشرين تاجر إلى جانب بعضها البعض، بيع في كل منها ما قيمته عشرين ألف دينار يومياً - من روائع المدينة. ويخص ابن جبير، الذي زار حلب عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م، القيسرية بالذكر وخاصة ما يتعلق بجمالها ويذكر أنها "حديقة محاطة بالأسوار مفعمة بالنضارة و الجمال". وفي عام ٧٥٦هـ/١٣٥٥م يشير ابن بطوطة إلى القيسرية على أنها كانت ذات جمال فريد كما لو أنها توضعت محيطة بالجامع من جميع الأطراف. بينما يذكر ابن شداد (ص ٢٨ وما بعد) الذي عاش في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي قيسرية أنشئت داخل باب الجنان.

من كلام ابن بطلان نستطيع الاستدلال على قيام قيسرية مختصة في ذلك الحين احتوت ٢٠ دكاناً على الأقل، يسميها ابن جبير حديقة محاطة بسور، يفترض أنها منوطة بفناء داخلي مفعم بالخضرة والمياه(١). ويشير ابن بطوطة إلى السوق المركزي بأكمله(٢) على أنه قيسرية مستعملاً في ذلك كلمة

---

(١) لم يستطع المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube أن يتصور وجود قيسرية بدون فناء داخلي، ولذلك يطرح افتراضان هنا. لأنه لم يهتد إلى أن ابن جبير وابن بطوطة لم يعنيا بالقيسرية (انظر الفصل ٧-١) ما يعنيه هو في هذا الفصل في معرض تناوله للقيسرية.

(٢) لم يشر ابن بطوطة بالحقيقة إلى السوق الكبير بأكمله وإنما إلى ما يحيط بالجامع الكبير (انظر الفصل ٧-١).

قيسرية بالمعنى الدال عليها والمستعمل في موطنه في شمال أفريقيا. ومن ملاحظات ابن شداد يستنتج المرء أن الأمر المتعلق بقيسرية متوضعة داخل باب الجنان يدل على مبنى متميز خاص - وليس على دكاكين على الإطلاق- في موقع مميز، فقد كانت محاور باب أنطاكية وباب الجنان أهم محاور المدينة في زمانه (انظر أعلاه ص ٢٦٠ وما بعد).

تدل إشارات ابن جبير على منشأة ذات فناء داخلي[١] وتدل إشارات ابن شداد على منشأة خاصة ليست على غرار الأسواق ولا يستبعد بذلك أن تكون منشأة ذات فناء داخلي. وفي القدس منشأة عرفت بالقيسرية لا تزال موجودة حتى اليوم وتسمى خان السلطان وكانت قد رممت عام ٧٨٨هـ/١٣٨٦م (وكالة الأنباء المركزية، القدس، ج٢، رقم ٩١). وفي حلب تسمى اليوم قيسريات تلك المنشآت المنفتحة نحو أفنية داخلية والمستخدمة كمنشآت حرفية. وأمام هذه الخلفية يبدو أنه من السائغ الافتراض بأنه وجدت في زمن ابن جبير، في القرن الثاني عشر الميلادي، في السوق المركزي بالقرب من الجامع الكبير منشأة على شكل خان سميت قيسرية، وأنه وجدت في القرن الثالث عشر الميلادي منشأة مشابهة بالقرب من باب الجنان.

وقد أهمل فيما بعد، في القرن الخامس عشر الميلادي، إطلاق اسم هذه المنشآت والمنشآت الأخرى المشابهة على المنشآت المنفتحة نحو أفنية داخلية والمستخدمة لأغراض حرفية. فلم تعد المنشآت الموجودة في المدينة والمنفتحة نحو الداخل، والتي بني العديد منها في ذلك الوقت، تسمى في تلك الفترة قيسريات وإنما خانات. وهي تسمية اقتصر إطلاقها سابقاً على الخانات

(١) لا تدل إشارات ابن جبير على ذلك. وقد سبق وأشرنا إلى ذلك (انظر الفصل ٧-١).

الطرفية القائمة خارج المدينة فقط (انظر أعلاه ص ٣٧٩ وما بعد). كما حملت هذا الاسم في القرن السادس عشر الميلادي مجموعات الغرف التي استخدمت لأغراض حرفية وتوضعت في الطابق العلوي من الأسواق التي شيدت في العصر العثماني (سويقة البهرمية والأسواق القائمة أمام خان الجمرك – دليل ٨٩ وخان العلبية – دليل ١١٥ وغيرها)، وزيادة في تعقيد هذه المسألة فقد أطلقت تسمية قيسرية أيضاً على منشآت انفتحت نحو الداخل وخصصت للسكن المتواضع (انظر أعلاه ص ١٢٨).

١٧ ــ تكية

التكية والزاوية عبارة عن مراكز تجمع للجماعات الدينية لا يزال الاختلاف بين مدلوليهما قائماً في حلب حتى الآن، إلا أنه لم يعد يتم التمييز بين وظيفتيهما. فهما يتشابهان إذاً مع الأربطة والخانقاهات التي تعود إلى القرون الوسطى (عند ابن شداد يرد ذكر زاوية دائماً). إلا أنهما يختلفان عنها من جراء أنهما استخدما في حالات نادرة فقط للسكن على نحو ما تم في الأربطة والخانقاهات.

وإذا أمعنا النظر في جميع الزوايا والتكايا الواردة في الدليل الملحق فيمكن التوصل إلى النتائج التالية: إن مساحة مسقط التكية يكون أكبر من مساحة مسقط الزاوية عادة، ويمكن البرهان على أن اثنتين منهما استخدمتا للسكن كما كان عليه الحال في الرباط والخانقاه (التكية المولوية – دليل ٢٢٧؛ تكية الشيخ أبو بكر – دليل ٦٢٥). وهناك احتمال كبير أن تكون قد استخدمت للسكن تكية ثالثة أيضاً (تكية بابا بيرام – دليل ٥١١). وغالباً ما تكون المنشآت المسماة زوايا عبارة عن مساجد صغيرة. وبذلك يبدو أنه كان للتكية في حلب

قبل عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م وظيفة تجاوزت نطاق الحي الذي وجدت فيه وأنه كان لها ارتباط بجماعات دينية من خارج الإقليم. وكان للتكايا الأصلية وظيفة سكنية أيضاً. أما الزاوية فقد اقتصرت وظيفتها بالعكس على الحي الذي وجدت فيه وارتبط اسمها غالباً برجل جليل عاش في الحي سابقاً. وقد كانت ولا تزال بمثابة مركز اجتماعي وإلى حد ما بمثابة مسجد للحي أيضاً.

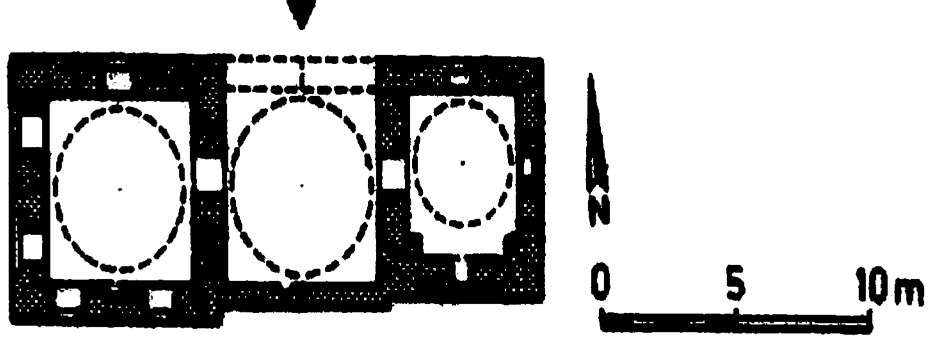
١٨ـ تربة (قبر، ضريح، شكل ٣٨ و ٣٩)

يمكن أن تكون التربة قبراً بسيطاً (كتربة المعظم، دليل ٥٢١) أو مبنى يقوم على قبر ويسمى ضريحاً. ومن المفروض التطرق هنا إلى الأضرحة فقط. إن نشأة الأضرحة الإسلامية لم تفسر بعد بشكل واضح كشأن العديد من مسائل تاريخ الفن والحضارة الإسلامية.

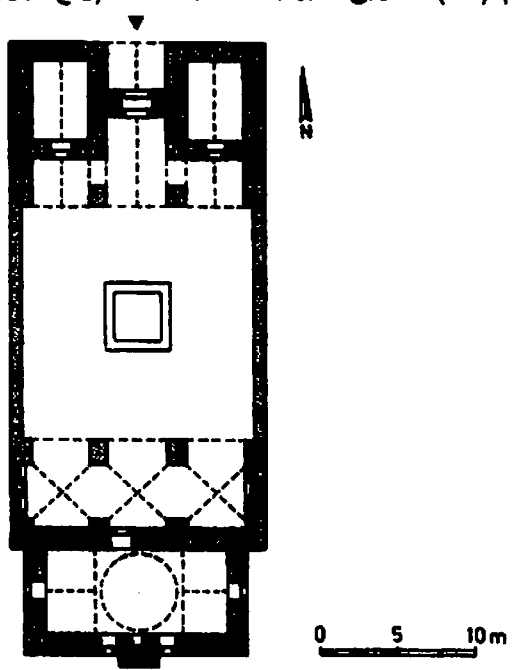
وفي حلب توجد الترب (ج. تربة) منعزلة عن الأبنية أو متصلة بها وقد أمكن من خلال دراسة المدارس (انظر أعلاه ص ٣٨٧ وما بعد) التعرف على نمطي مساقط للترب، المربع والمستطيل، المرتبطة بالمباني والمألوفة في حلب. وكلاهما مرتبط بالأبنية التي أنشأها الظاهر غازي في العصر الأيوبي. فقد ألحق بالمدرسة السلطانية (دليل ٣٤٢) تربة مربعة المسقط وبالمدرسة الظاهرية (دليل ٦٦٠) تربة مربعة وأخرى مستطيلة المسقط.

إن التربة الموجودة داخل المدينة تكون عادة ذات مسقط مربع ومسقوفة بقبة (تربة السلطان والده، دليل ١٥٢ ؛ وتربة أحمد باشا، دليل ٤٢٣). ونفس النمط نصادفه كذلك خارج أسوار المدينة في المقابر (المقام، الأنصاري) حيث توجد أيضاً منشآت ضخمة كضريح قراسنقر، حالياً جامع المقامات – دليل ٦٥٨ (وهو تربة كبيرة محاطة بسور لها مدخل وفناء داخلي يضم بحرة ماء ورواق يتقدم

الحجرة التي تضم القبر وحجرة ذات مسقط مربع تضم القبر مسقوفة في الوسط بقبة وفي الأطراف بأقبية ذات مقطع نصف دائري) أو كضريح خـاير بـك - دليـل ٦٥٦ (وهو عبارة عن تربتين مربعتي المسقط يربطهما إيوان ببعضهما البعض).



شكل رقم (٣٨): ضريح خاير بك - دليل ٦٥٦ (رفع دوريت ساك)



شكل رقم (٣٩): ضريح قراسنقر - دليل ٦٥٨ (نقلاً عن ا. هرتزفيلد، ١٩٥٥م)

الفصل الحادي عشر

المنشآت الدفاعية (السور والقلعة)

إلى جانب سوق " المدينه " لا يزال هناك إلى اليوم معلمان آخران من معالم المدينة يتركان أيضاً انطباعاً خاصاً في ذاكرة الزائر لمدينة حلب ويتمثلان في سور المدينة، بما في ذلك الأبواب، والقلعة. ولا يقتصر الأمر على رحالة القرن العشرين لوحدهم، فأهم ما ينطبع في ذاكرتهم عن حلب كان قد ترك أثره في نفوس من زار حلب في العصور السابقة أكثر مما تركه في نفوس الحلبيين قاطبة، ويتضح ذلك من خلال ما أُوجز عن أخبار الرحالة الذين زاروا حلب في القرون الوسطى (انظر أعلاه ص ١٨٩ وما بعد).

إضافة إلى ذلك فإن الانطباع الذي يمكن أن تخزنه ذاكرة المرء عن سور المدينة كان في القرون الوسطى وحتى في القرن التاسع عشر الميلادي مختلفاً جداً وأغنى بكثير مما هو عليه اليوم. فالجزء الوحيد المكشوف من الأسوار حالياً يقع بين زاوية المدينة الجنوبية الغربية وبين باب قنسرين. وفيما عدا ذلك يظهر برج هنا وجزء من السور هناك خلف الأبنية الجديدة التي تحجب الأسوار عن أعيننا. إلى جانب ذلك تعطينا الأبواب الخمسة، التي أمكن الحفاظ عليها نسبياً والتي يعطينا باب قنسرين أفضل انطباع عنها، صورة عن مناعة وعظمة المدينة في القرون الوسطى.

وعلى عكس سور المدينة فقد حظيت القلعة منذ القرن التاسع عشر الميلادي باهتمام متزايد، ومكنت أعمال الترميم التي استمرت طوال عقود من

الزمن من إحياء بعض أجزائها التي تداعت إبان القرن التاسع عشر الميلادي، ومن سد ثغرات هنا وإيقاف انهيارات هناك. كما أجريت داخل القلعة حفريات أعطتنا على الأقل صورة عن تجهيزات هذه المنشأة إلى حد ما.

١١ــ ١ــ أسوار المدينة وأبوابها

إن ما بقي من سور المدينة موجوداً، كما أشرنا، هو أقل بكثير مما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر الميلادي. وهذا ما دعانا أيضاً إلى إسقاط مسار السور على خرائطنا نقلاً عن خارطة تعود إلى عام ١٣٣٧هـ/١٩١٩م (انظر أعلاه ص ٩٤) وكانت قد اعتمدت أيضاً من قبل ماكس فان برشم Max van Berchem و ارنست هرتزفيلد Ernst Herzfeld و موريس سوبرنهايم Moris Sobernheim خلال توثيقهم للكتابات الموجودة على سور المدينة، وسنعتمدها هنا كمصدر لدراسة تاريخ سور المدينة. إن الكتابات الموجودة على أسوار المدينة وأبوابها قام بنشرها ا. هرتزفيلد E. Herzfeld في عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م (وتشير الأرقام الموجودة ما بين قوسين فيما يلي إلى الأرقام الموجودة عنده) وتتمثل فيما يلي:

كتابة (رقم ١) على باب النصر تعود إلى عام ٦٠٩هـ/١٢١٢م وتشير إلى بناء المبنى من قبل الظاهر غازي.

كتابة (رقم ٢ ب) على باب الفرج تعود إلى عام ٨٩٣هـ/١٤٨٨م وتشير إلى تجديد المبنى من قبل قايتباي.

كتابة (رقم ٣) على باب الفرج بدون تاريخ نقلها أ. هرتزفيلد عن بيشوف (أوردها أيضاً الغزي، ج٢، ص١٩).

كتابة (رقم ٦ أ) على باب الجنان تعود إلى عـــام ٩١٨هـــ/١٥١٢م وتشير إلى تجديد المبنى من قبل قانصوه الغوري.

رنك (رقم ٦ ب) على باب الجنان باسم قانصوه الغوري.

كتابة (رقم ٧) على برج بين باب الجنان وباب أنطاكية تعود إلى ما بين عامي ٨٢٠هـــ/١٤١٧م و٨٢٣هـــ/١٤٢٠م وتشير إلى ترميم المبنى من قبل الملك المؤيد.

كتابة (رقم ٨) على باب أنطاكية تعود إلى عام ٤٠٦هـــ/١٠١٥م وتشير إلى بناء المبنى من قبل عزيز الدولة.

كتابة (رقم ٩) على باب أنطاكية تعود إلى عام ٧٩٢هـــ/١٣٩٠م وتشير إلى ترميم المبنى من قبل برقوق.

كتابة (رقم ١٠) على باب أنطاكية تعود إلى عام ٨٠٤هـــ/١٤٠٢م وتشير إلى ترميم المبنى من قبل الملك الناصر.

كتابة (رقم ١١) على باب أنطاكية تعود إلى عام ٨٢٣هـــ/١٤٢٠م وتشير إلى ترميم المبنى من قبل الملك المؤيد.
إضافة إلى ذلك توجد على باب أنطاكية ثلاثة كتابات (٢٤١ و٢٤٢ و٢٦١) تفصح عن مراسيم مملوكية.

كتابة (رقم ١٢ أ) على أول برج جنوبي باب أنطاكية تعود إلـــى عـــام ٨٩٤هـ/١٤٨٩م وتشير إلى ترميم قايتباي للمبنى.

رنك (رقم ١٢ ب) على أول برج جنوبي باب أنطاكية باسم قايتباي.

كتابة (رقم ١٣) على رابع برج جنوبي باب أنطاكية تعود إلى ما بين عامي ١٠١٢هـ/١٦٠٣م و١٠٢٦هـ/١٦١٧م وتشير إلى تجديد المبنى من قبل السلطان العثماني أحمد الأول.

كتابة (رقم ١٤) على أول برج في السور الجنوبي تعود إلى ما بين عامي ٨١٥هـ/١٤١٢م و ٨٢٤هـ/١٤٢١م وهي عبارة عن آية قرآنية.

كتابة (رقم ١٥) على ثاني برج في السور الجنوبي تعود إلى عام ٨٢١هـ/١٤١٨م وتشير إلى تجديد المؤيد للبرج.

رنك (رقم ١٦) على باب قنسرين يعود إلى ما بين عامي ٨١٥هـ/١٤١٢م و ٨٢٤هـ/١٤٢١م باسم الملك المؤيد.

كتابة (رقم ١٧ أ) على باب قنسرين تعود إلى عام ٩٠٧هـ/١٥٠١م وتشير إلى ترميم الباب من قبل قانصوه الغوري.

رنك (رقم ١٧ ب) على باب قنسرين باسم قانصوه الغوري.

رنك (رقم ١٨) على باب المقام يعود إلى ما بين عامي ٨٢٥هـ/١٤٢٢م و ٨٤١هـ/١٤٣٨م باسم برسباي.

كتابة (رقم ١٩) على باب المقام تشير إلى السلطان برسباي.

كتابة (رقم ٢٠ أ) على باب المقام تعود إلى عام ٨٩٨هـ/١٤٩٣م وتشير إلى تجديد المبنى من قبل قايتباي.

رنك (رقم ٢٠ ب) على باب المقام باسم قايتباي.

كتابة (رقم ٢٣)	على باب المقام مرسوم مملوكي.
رنك (رقم ٢١)	على برج في الزاوية الجنوبية الشرقية باسم قانصوه الغوري.
رنك (رقم ٢٣)	على باب النيرب يعود إلى ما بين عامي ٨٢٥هـ/١٤٢٢م و ٨٤١هـ/١٤٣٨م ويحمل اسم برسباي.
كتابة (رقم ٢٤)	على باب النيرب تعود إلى عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م وتشير إلى تجديد الباب من قبل محمد الثاني.
كتابة (رقم ٣٠)	على باب الملك تعود إلى عام ٨٧٦هـ/١٤٧٢م وتشير إلى بناء الباب من قبل قانصوه اليحيوي.
كتابة (رقم ٢٥ أ)	على برج بالقرب من جامع الطونبغا (دليل ٣٣٦) تعود إلى عام ٩٠٣هـ/١٤٩٧م وتشير إلى تجديده من قبل الناصر محمد.
رنك (رقم ٢٥ ب)	على برج بالقرب من جامع الطونبغا (دليل ٣٣٦) باسم الناصر محمد.
كتابة (رقم ٢٦)	على باب الأحمر تعود إلى عام ٩٢٠هـ/١٥١٤م وتشير إلى ترميم من قبل قانصوه الغوري.
كتابة (رقم ٢٧ أ)	على باب الحديد تعود إلى عام ٩١٥هـ/١٥٠٩م وتشير إلى بناء من قبل قانصوه الغوري.
رنك (رقم ٢٧ ب)	على باب الحديد باسم قانصوه الغوري.

كتابة (رقم ٢٨) على باب الحديد تعود إلى عـــام ٩١٥هـــــ/١٥٠٩م .
وتشير إلى بناء من قبل قانصوه الغوري.

كتابة (رقم ٢٩) على باب الحديد تعود إلى عـــام ٩١٥هـــــ/١٥٠٩م
وتشير إلى بناء من قبل قانصوه الغوري.

من هذه الكتابات التي تشكل شاهداً على تاريخ سور المدينة وأبوابها تتشكل الصورة التالية: لقد أنشئ باب النصر في عـــام ٦٠٩هـــــ/١٢١٢م، ووجد باب الفرج ــ الذي لم يعد له وجود اليوم ــ فـــي مكانـــه قبـــل عـــام ٨٩٣هــ/١٤٨٨م كما وجد باب الجنان في مكانه قبل عام ٩١٨هــ/١٥١٢م، ورمم السور الممتد بين باب الجنان وباب أنطاكية في عام ٨٢٣هــ/١٤٢٠م ووجد باب أنطاكية في مكانه قبل عام ٤٠٦هــ/١٠١٦م وجُدد آخر مرة فـــي عام ٨٢٣هــ/١٤٢٢م، كما جدد السور الجنوبي في عام ٨٢١هـــــ/١٤١٨م ووجد باب قنسرين في مكانه قبل عام ٨٢٣هــ/١٤٢٠م، وأنشئ باب المقـــام بـــين عـــامي ٨٢٥هـــــ/١٤٢٢م و ٨٤١هـــــ/١٤٣٨م وجُـــدد فـــي عـــام ٨٩٨هــ/١٤٩٣م، وبني بـــاب النيـــرب بـــين عـــامي ٨٢٥هـــــ/١٤٢٢م و٨٤١هــ/١٤٣٨م وجُدد في عام ١١٠٠هــ/١٧٤٥م وبني باب الملك خارج باب النيرب في عام ٨٧٦هــ/١٤٧٢م ــ وهذا يعني أن الضواحي قد امتدت بعيداً خارج باب النيرب في ذلك الحين، وهذا ما يُستدل عليه أيضاً من خلال أدلة أخرى (انظر أعلاه ص ٢٥٣) ــ كما رمم السور المـــار بجانـــب جـــامع الطونبغا (دليل ٣٣٦) عام ٩٠٣هــ/١٤٩٧م، وجُدد باب الأحمـــر فـــي عـــام ٩٢٠هــ/١٥١٤م وأنشئ باب الحديد في عام ٩١٥هــ/١٥٠٩م.

بناءاً على هذه المعلومات التي تفيدنا بها الكتابات والرنوك القديمة يتضح أن أسوار المدينة وأبوابها ـ باستثناء باب النصر وباب أنطاكية ـ التي وجدت في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي تعد من إنجازات القرن الخامس عشر الميلادي وبدايات القرن السادس عشر الميلادي. فالشكل الذي كان عليه سور المدينة في القرن التاسع عشر الميلادي والأبواب التي كانت قائمة فيه، هو نفس الشكل الذي كان عليه السور والأبواب أيضاً في نهايات العصر المملوكي إذاً. وبذلك تكون المصادر المتعلقة بالكتابات القديمة قد أخذتنا في رحلة إلى القرن الخامس عشر الميلادي ومكنتنا علاوة على ذلك من إلقاء نظرة على القرون السابقة لها. كما تكون قد أنبأتنا بأن باب النصر قد شيد في عام ٦٠٩هـ/١٢١٢م وأن أجزاء من باب أنطاكية تعود إلى الفترة الواقعة بين عامي ٤٠٦هـ/١٠١٦م و ٤٠٨هـ/١٠١٨م.

وإذا أردنا معرفة المزيد فعلينا الرجوع إلى المصادر التاريخية. فهناك ابن الشحنة الذي يقدم لنا معلومات قيمة عن الفترة الزمنية التي سبقت الفترة التي ساعدتنا الكتابات الآنفة الذكر على الرجوع إليها، كما يقدم لنا ابن شداد معلومات قيمة أيضاً عن حلب إبان العصر الأيوبي.

يذكر ابن الشحنة (ص ٢٨ -٣٠) عن الفترة الزمنية الممتدة من ٦٥٨هـ/١٢٦٠م وحتى منتصف القرن الخامس عشر الميلادي ما يلي: لقد قام هولاكو بتدمير سور المدينة في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م وبقي السور مدمراً حتى عام ٧٩٢هـ/١٣٩٠م، أي حتى تعيين كمشبغا الحموي والياً على حلب واهتمامه بإعادة بناء سور المدينة. وإليه يُنسب أيضاً إنشاء باب الفرج، حيث يغلب الظن أنه لم يوجد باب في مكانه سابقاً. وفي عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م دمر

السور ثانية على يدي تيمورلنك. ومع أنه أجريت في الأعوام التي تلت ذلك ترميمات هنا وهناك، إلا أنه لم يكن هناك أية خطة متكاملة وأية نية بالتوسع. وهذا ما نهجه الملك المؤيد (٨١٥هـ/١٤١٢م - ٨٢٤هـ/١٤٢١م). فقد أمر بإعادة السور القديم (انظر المزيد حول ذلك أدناه) بين باب العراق وباب الأربعين والسور البراني على طول خندق الروم. وقد بُوشر بالعمل من رأس قلعة الشريف في الجهة الشرقية ووصل البناء في الجهة الغربية إلى القرب من باب الجنان وفي الجهة الشرقية إلى القرب من جامع الطواشي (دليل ٣٦٥).

ويتم التأكد من صحة تاريخ هذه الأعمال بالنسبة للقسم الغربي من خلال الدلائل التي تمدنا بها الكتابات الموجودة على السور والأبواب: فهناك نقش باسم المؤيد على باب قنسرين، وكتابات تشير إلى ترميم قام به نفس السلطان على البرج الثاني في السور الجنوبي غربي باب قنسرين، وهناك نص قرآني أمر بنقشه أيضاً الملك المؤيد على البرج الأول في السور الجنوبي، وكتابة تشير إلى ترميم في باب أنطاكية وبقايا كتابة تشير إلى ترميم في برج يقع بين باب الجنان وبين باب أنطاكية قام بهما المؤيد أيضاً. ولا يمكن أن تتطابق المصادر التاريخية مع تلك المصادر التي توثق الكتابات المنقوشة بدون خلل. وعلى هذا المنوال نستطيع تصديق ما يذكره ابن الشحنة أيضاً حول الأعمال التي تمت في الجهة الشرقية، حيث أمر المؤيد بإعادة بناء السور القديم من رأس قلعة الشريف، أي من ساحة بزة، باتجاه القلعة. وقد وصل البناء إلى ما بعد جامع الطواشي (دليل ٣٦٥) عندما توفي الملك المؤيد عام ٨٢٤هـ/١٤١٢م. ولما اعتلى برسباي العرش في عام ٨٢٥هـ/١٤٢٢م نبذ خطة الملك المؤيد الرامية إلى إعادة السور القديم وأمر بتركيز جميع

الجهود لبناء السور البراني أو بالأحرى لإعادة بنائه على طول خندق الروم، وقام بإزالة ذلك الجزء من السور القديم الذي أعيد بناءه في عهد المؤيد بين ساحة بزة وجامع الطواشي (دليل ٣٦٥). ويدل على أعمال برسباي رنك باسمه على باب المقام وبقايا كتابة مطولة تشير إلى تاريخ البناء على نفس الباب، ورنك آخر باسمه على باب النيرب. أما إلى أي مدى وصلت أعمال البناء والتجديد باتجاه الشمال في زمن برسباي فذلك أمر لا يمكن التأكد منه. مع ذلك يمكن أن تكون قد وصلت إلى القرب من باب الحديد، لأنه لا يوجد بين باب الحديد وباب النيرب سوى كتابات تشير إلى تجديد جرى أواخر العصر المملوكي فقط.

بهذا تتلخص المعلومات التي يوردها ابن الشحنة عن السور المملوكي، أي عن السور الذي لا تزال توجد أجزاء منه حتى اليوم. ولنعد الآن إلى الوراء متجاوزين ابن الشحنة إلى العصر الأيوبي ولنلتفت إلى ابن شداد، الذي قدم لنا في جملة ما قدم جواباً أيضاً عن مسألة السور القديم (الذي تكلم عنه ابن الشحنة) وجواباً عن مسألة خندق الروم (الذي أنشئ السور المملوكي على طرفه الداخلي). وفي تأويل نصه لم تتوفر لدينا تلك الإمكانيات الجديدة للمراجعة كالتي يوفرها نص ابن الشحنة. إن بعض المسائل هنا تبقى مشكوك فيها. وكل ما يستطيع المرء أن يستخلصه من نص ابن شداد، قام ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٢٩م) باستخلاصه سابقاً. ومع أن الأخير ينبغي أن لا يجارى في كل شيء، إلا أن النتائج المعروضة هنا لن تتجاوز نتائجه.

يتناول ابن شداد بناء السور في فصل (ص ١٦ - ١٩) والأبواب في فصل آخر (ص ١٩ - ٢٣). وحول تاريخ سور المدينة قبل العصر الأيوبي يذكر: أن سورها كان قد أنشئ أصلاً بالحجارة من قبل الروم. ولما احتل كسرى أنوشروان حلب قام بهدم أسوارها ثم عمد بعد ذلك إلى ترميمها بآجر فارسي يزعم ابن شداد أنه رأى بقية منه بين باب الجنان وباب أنطاكية.

حول المقولة الأولى ينبغي عدم التوقف طويلاً، فليس من المهم أن تكون صحيحة أو أن لا تكون. أما أن يكون أنوشروان قد قام بأعمال تجديد وترميم فهذا يبدو مستبعداً إلى حدٍ بعيد. فحول الحملة التي شنها أنوشروان على سوريا تتوفر لدينا معلومات هامة جداً استقيناها من مؤلف بروكوبيوس Procopius. وفي حملته الثانية ضد سوريا البيزنطية قام بمواصلة ما بدأ به في هجومه الأول، فقد عمد إلى سلب ونهب وقمع المدن التي أبقى عليها خلال حملته الأولى، بما في ذلك المدن التي تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية كمدينة حلب (بروكوبيوس، ج ٢، ف٧، ص ٥-١١). فقد انسحب السكان من أمامه واستطاع اقتحام المدينة بدون مقاومة إلا أنه قام مع ذلك بسلبها ونهبها وإضرام النار فيها. وعملية ترميم السور لم يكن من الممكن أن تخطر على باله. فإذا كان ابن شداد قد وجد فعلاً آجراً في السور فربما يرجع هذا الآجر إلى سور لمدينة حلب أنشئ بالآجر قبل العصر البيزنطي.

ويبدو أن المسلمون حين قدموا المدينة وجدوا أمامهم سوراً مبنياً بالحجر، يمكن أن يكون قد أنشئ من قبل جوستانيان أو من قبل أتباعه. وقد قام الأمراء المسلمون الأوائل، تبعاً لابن شداد، بإجراء إصلاحات في السور. وفي عام ٣٥١هـ/٩٦٢م استولى الروم على حلب ودمروا المدينة وأجزاء

واسعة من السور. وفي عام ٣٥٣هـ/٩٦٤م جدد سيف الدولة الحمداني السور. وفي عام ٣٦٧هـ/٩٧٧م كان السور مرة ثانية في حالة جيدة. وقام نور الدين زنكي (٥٤٠هـ/١١٤٦م - ٥٦٨هـ/١١٧٣م) بترميم أجزاء من السور وبإنشاء سور آخر (فصيل) أمامه على مواضع من باب الصغير إلى باب العراق ومن قلعة الشريف إلى باب قنسرين إلى باب أنطاكية ومن باب الجنان إلى باب النصر إلى باب الأربعين ــ وهذه الأسماء لا يجوز استخدامها دون ربطها بعصر نور الدين (انظر أيضاً ن. إليسيف N. Elisseff، ١٩٥١م، ص١١ وما بعد).

وكان الملك الأيوبي الظاهر غازي (٥٨٢هـ/١١٨٦م - ٦١٣هـ/١٢١٦م) ومن جاء بعده من الأيوبيين (حتى عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م) ثاني من قام بأعمال ترميم واسعة وتغيرات محدودة في سور المدينة (كإنشاء باب الفرج وإنشاء باب لم يدم طويلاً، باب السعادة، جنوبي باب أنطاكية – ابن شداد، ص ٢٢ – توضع عند نهاية الزقاق الذي ينطلق من عند جامع أبي يحيى الكواكبي – دليل ٤٤١ باتجاه الغرب). ويستدل من ذلك على أن مسار السور الأيوبي كان مطابقاً أو شبه مطابق لمسار السور الزنكي، وعلى أن مسار السور الحالي (أو بالأحرى مسار السور في القرن التاسع عشر الميلادي) بين باب قنسرين وباب أنطاكية وباب الجنان وباب الفرج وباب النصر هو نفس مسار السور الزنكي تبعاً لذلك.

أما إلى الشرق من باب النصر وباب قنسرين فقد طرأت منذ العصر الأيوبي تغيرات حاسمة، تم التطرق إليها أعلاه. ولكن كيف امتد مسار السور الشرقي في أيام ابن شداد؟ لقد توضعت قلعة الشريف خارج الأسوار في ذلك الحين، ومن المفترض أن السور قد امتد آنئذٍ بين باب قنسرين وساحة بزة جنوبي الزقاق الذي يتوضع فيه جامع الشيخ زين الدين (دليل ٤٠٦). ومن ساحة

بزة من ثم باتجاه الشمال الشرقي إلى الشرق من الزقاق الذي يتوضع فيه المدخل الشمالي الغربي لجامع الطواشي (دليل ٣٦٥). وعند تقاطع هذا الزقاق مع محور باب النيرب توضع باب العراق الذي يرد ذكره عند ابن شداد. الأمر الذي يؤكده ابن الشحنة (ص ٣٤) الذي يشير إلى أنه يقوم "شمالي جامع الطواشي (دليل ٣٦٥) عند حمام الذهب" (حالياً مهدم، توضع غربي خان عبده المصري الأول – دليل ٣٦٢، وهناك صور فوتوغرافية عنه في كتاب ج. سوفاجيه، ١٩٤١م، لوحة ١٨، رقم ٦). وخارج هذا الباب امتد ميدان أنشأه الملك العادل نور الدين (ابن شداد، ص ٢١) وأطلق عليه ميدان باب العراق (انظر أعلاه ص ٢٥٣). بعد ذكر باب العراق والميدان المنبسط في حضرته يأتي ابن شداد (في نفس الصفحة) على ذكر الباب الصغير الذي يُخرج منه من تحت القلعة من جانب خندقها إلى دار العدل (التي أنشأها الظاهر غازي) التي توضعت أمام السور محاطة بسور خاص بها. ومن المفروض بالتالي أن يكون هذا الباب قد قام بين المدرسة السلطانية (دليل ٣٤٢) وجامع الساحة التحتاني (دليل ٣٦٩) إلى الجنوب على كل حال من برج القلعة الجنوبي (دليل ٣٤٣). على الطرف الآخر من القلعة وجد باب آخر في السور القديم، أُطلق عليه باب الأربعين (ابن شداد، ص ٢١). من هنا عبرت قناة المياه التي مدها الظاهر غازي إلى المدينة وتبع أول فرع منها الزقاق الممتد شمالي المدرسة الإسماعلية (دليل ٢٩٤) باتجاه الفرافرة (محلة ٦). لذلك يفترض أن يكون الباب قد قام عند السبيل الموجود قرب المدرسة الإسماعلية (دليل ٢٩٤). وإذا أمعنا النظر في الموقع المفترض لكل من البابين الآنفي الذكر، فإن ما يلفت النظر أنهما

يقومان على خط يربط برجي القلعة الجنوبي (دليل ٣٤٣) والشمالي (دليل ٣٤٩) ببعضهما، فهل هناك علاقة ما بين هذين البرجين والسور القديم للمدينة؟

لقد انطلق السور شمالي باب الأربعين باتجاه باب النصر. ويغلب الظن أنه سار إلى الغرب من الزقاق الذي توجد فيه المدرسة القرناصية (دليل ٢٩٧) وجامع الشيخ علي الهندي (دليل ٢٨٥) وسبيل الناصري (دليل ٢٨٤). وبذلك نكون قد تأكدنا من مسار السور الشرقي الزنكي الأيوبي ومن مواقع الأبواب التي قامت فيه.

ولننتقل الآن إلى مسألة أخرى لا تزال مطروحة للبحث وتدور حول خندق الروم. لقد التف هذا الخندق حول المدينة من قلعة الشريف وحتى خندق المدينة الشمالي. وقد تبع السور المملوكي الجديد ــ كما رأينا ــ مسار هذا الخندق. وقد تطرق ابن شداد إلى ذكر خندق الروم (ص ١٧) بقوله: "وسُمي بخندق الروم لأن الروم لما حاصروا حلب أيام سيف الدولة الحمداني قاموا بحفر الخندق. وهو من قلعة الشريف إلى الباب الذي يخرج منه إلى المقام ويُعرف بباب نفيس ثم يستمر خندق الروم من ذلك الباب شرقاً إلى باب النيرب ثم يأخذ شمالاً إلى أن يصل إلى باب القناة خارج باب الأربعين ثم يأخذ غرباً من شمالي الجبيلة إلى أن يتصل بخندق المدينة ".

إلا أنه ليس من الممكن أن يكون الروم [البيزنطيون] الذين حاصروا المدينة في القرن العاشر الميلادي هم الذين قاموا بحفر هذا الخندق. ففي الجهة الشمالية خارج محلة الجبيلة (محلة ٢٧) يترك هذا الخندق المنحوت في الصخر على عمق يتجاوز عشرة أمتار انطباعاً في نفس زائر مدينة حلب كالانطباع نفسه الذي يتركه عند بدايته، عند الخندق العميق الواقع على

الطرف الشرقي من قلعة الشريف. ويميل طابعه لأن يكون دفاعياً وقد شكل على مدى عدة قرون جزءاً من تحصينات المدينة. إن تسميته بخندق الروم ليست أكثر من مجرد إشارة إلى أنه قديم جداً. أما ربط ابن شداد لهذه التسمية بالروم الذين حاصروا المدينة في القرن العاشر الميلادي فيأتي في المرتبة الثانية وتُرد بدايته عند قلعة الشريف ونهايته عند شمالي الجبيلة إلى مقالع حجرية قديمة، تم نحت الحجر فيها بطريقة أسفرت عن قيام جروف عالية تحمي المدينة. ومن المعروف أنه تم اقتطاع حجارة في الجهة الجنوبية من أجل بناء الجدران الخارجية للدور السكنية وأنه تم اقتطاع حجارة في الجهة الشمالية من أجل بناء الجدران الداخلية للدور السكنية (انظر أعلاه ص ٢٩٧).

في حين قام نور الدين ببناء سور آخر (فصيل) أمام السور القديم لحماية المحلات السكنية المتوضعة في الجهة الشرقية خارج الأسوار، قام الظاهر غازي ومن تبعه بتمهيد الطريق أمام بناء السور الشرقي الذي بناه المماليك فيما بعد. فقد أمر الظاهر غازي بتعميق خندق الروم وتوسيعه وبرفع التراب وإلقائه على شفير هذا الخندق مما يلي المدينة فتحسن بذلك تحصين المدينة إلى حد بعيد. كما عمد ابنه الملك العزيز (٦١٣هـ/١٢١٦م – ٦٣٣هـ ١٢٣٦م) إلى تقوية الحصن المنيع الناتج عن ذلك ببناء سور من اللبن عليه. وكان الظاهر غازي قد بدأ ببناء ثلاثة أبواب جديدة، باب المقام وباب النيرب وباب القناة / الحديد، في هذا الحصن المنيع ثم أتم بناءها الذين جاءوا بعده.

لقد قمنا على الصفحات السابقة بتلخيص وتقييم المصادر التاريخية والمصادر المهتمة بالكتابات المنقوشة في سور المدينة وأبوابها. وقد أتاح النهج المتبع في ربط الماضي بالحاضر مقارنة المعلومات المتوفرة والوصول

إلى استنتاجات هامة، ومع ذلك فإن الأمر يتطلب ملخصاً مقتضباً: إن أقدم سور لمدينة حلب يعود إلى ما قبل الإسلام، لكن لا يمكن البت إن كان سلوقياً أو رومياً أو بيزنطياً. إلا أن معرفتنا بتاريخ حلب الموغل في القدم ترجح نسب أول سور للمدينة إلى السلوقيين. أما فيما إذا كان هذا السور قد بُني بالحجر أو بالآجر أو بالآجر على قاعدة حجرية فلا يمكننا البت في ذلك. فبعض المعلومات تشير إلى أنه كان مبنياً من الآجر أو من الآجر والحجر. وإن كان قد بني كذلك، فقد بني سور من الحجر في فترة حكم جوستانيان أو من جاء بعده. فالعرب وجدوا أمامهم سوراً حجرياً قاموا بتجديده على الدوام إلى أن خُرب في القرن العاشر الميلادي على أيدي الروم. ثم أعاد سيف الدولة الحمداني بناءه، كما قام نور الدين زنكي والظاهر غازي الأيوبي ومن جاء بعدهما بترميمه وتوطيده. وكان لسور المدينة في قسمه الشرقي حتى العصر الأيوبي مساراً آخراً مختلفاً عما هو عليه اليوم. فإلى الشرق من باب قنسرين تبع السور خطاً سار بمحاذاة الزقاق الذي يربط باب قنسرين بساحة بزة ومن هناك تبع خطاً سار إلى الشرق من الزقاق الذي قام فيه المدخل الشمالي الغربي لجامع الطواشي (دليل ٣٦٥)، ووصل إلى القلعة بالقرب من برج القلعة الجنوبي (دليل ٣٤٣). وإلى الشمال قليلاً من جامع الطواشي (دليل ٣٦٥) وإلى الجنوب قليلاً من خندق القلعة وُجد في هذا السور القديم بابان: باب العراق في الجنوب و الباب الصغير تحت القلعة. وشمالي القلعة واصل السور القديم مساره متبعاً خطاً ابتدأ بالقرب من برج القلعة الشمالي (دليل ٣٤٩) ماراً شرقي الزقاق الذي توجد فيه المدرسة القرناصية (دليل ٢٩٧)

وجامع الشيخ علي الهندي (دليل ٢٨٥) وسبيل الناصري (دليل ٢٨٤) في طريقه للالتقاء بالسور الشمالي الحالي إلى الشرق من باب النصر.

وقد قام نور الدين زنكي بإنشاء سور إضافي أمام السور الذي وجـد في أيامه وقام الظاهر غازي الأيوبي ومن جاء بعده بتحرير خنـدق الـروم وتحويله إلى حصن منيع ابتدأ من قلعة الشريف ومر بباب المقام وباب النيرب وباب الحديد وحاذى الجبيلة (محلة ٢٧) في شماله متجهاً نحو خنـدق المدينـة ليلتقي به شرقي باب النصر. وفي هذا الحصن الترابي الذي تمت تقويته من جراء بناء سور من اللبن عليه قامت ثلاث أبواب: باب المقام وباب النيـرب وباب القناة / الحديد.

في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م تهاوى سور المدينة وحصن خندق الـروم أمام غزو المغول. وقد جدد المماليك بعد ذلك سـور المدينـة، وفـي عـام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م تهدم السور ثانية علـى يـدي تيمورلنـك. وفـي عـام ٨٢٠هـ/١٤١٧م بدأت بين باب الجنان وباب العراق حملة تجديد وإعادة بناء للسور القديم. وبعد عام ٨٢٥هـ/١٤٢٢م استمرت هذه الأعمال متبعة خطةً جديدةً. فإلى الشرق من باب قنسرين أنشئ سور ضم قلعة الشريف إلى داخل المدينة وراح يتبع شرقي قلعة الشريف مسار خندق الروم، واستبدل الحصـن الترابي الأيوبي الذي كان يعلوه سور من الآجر بسور حجري فـي الجـزء الشرقي الجديد من السور وتضاعفت نتيجة هذه الإجراءات رقعـة المدينـة الواقعة داخل الأسوار. كما أعيد بناء الأبواب التي أنشئت في العصر الأيوبي على خندق الروم وأضيف إليها باب آخر أطلق عليه بـاب الأحمـر. وفـي

العصر العثماني فقد سور المدينة أهميته وتداعى، وتنص على ذلك أخبار جميع من زار حلب في ذلك الحين (انظر أعلاه ص ٢٨٥).

١١ ـ ٢ ـ القلعة (شكل رقم ٤٠)

كان يحكى فيما مضى "أن عجائب الدنيا ثلاث: جب الكلب ونهر الذهب وقلعة حلب". بهذه المقولة يبتدأ ابن الشحنة (ص ٣٩) الفصل الذي خصصه لقلعة حلب من كتابه. ومن المعروف أيضاً أن لعجائب الدنيا مدلول خاص في المدونات الإسلامية (وإن كانت تختلف عن بعضها بالعدد والتسمية) كما أن فحوى هذه المقولة لا يزال قائماً. ولا يضفي ابن الشحنة هذه السمة على الجامع الكبير ولا على أي مبنى مميز آخر وإنما على القلعة فقط، التي لا تزال تشد أنظار الناس إليها اليوم كما شدت أنظار من عاشوا في القرون الوسطى. ومن خلال قلعة حلب أدرك بعض الأوروبيين لأول مرة القوة والتناغم الذين تترك أثرهما العمارة الإسلامية في النفوس. والقلعة تل صخري مخروطي قامت يد الإنسان بتشذيبه وبرصف جوانبه بالحجارة وكللته بسور طويل ذي أبراج عديدة. يتم الوصول إلى القلعة عن طريق جسر محمول على عدة قناطر ينطلق من برج سفلي، قائم على طرف الخندق من جهة المدينة يتم العبور إلى الجسر عن طريقه، ويصب في بناء المدخل العلوي، الذي يضم دهليزاً منكسراً خمس مرات ومزوداً بأبواب داخلية وتتربع فوقه قاعة تُعرف بـ " قاعة العرش".

ويلخص ابن شداد (ص ٢٣) التاريخ القديم للقلعة على النحو التالي: لقد بنيت من قبل ميخائيل أو من قبل سلوقس الذي بنى مدينة حلب على حد علم

ابن شداد. وقام كسرى أثناء سيطرته على حلب بإنشاء أبنية مختلفة فيها. ولما قدم المسلمون إلى المدينة وجدوا أسوار القلعة مهدمة(١) بسبب زلزال كان قد ضرب المدينة قبل قدومهم. فقام أبو عبيدة القائد المسلم الذي فتح حلب. بتحصينها من جديد(٢)، كما قام بذلك من بعده الأمويون والعباسيون(٣). وعندما استولى الروم على حلب في عام ٣٥١هـ/٩٦٢م امتنعت القلعة عليهم ومنذ ذلك الحين اعتبر الحكام الذين توالوا على حلب أن أخطر مهمة تقع على عاتقهم تتمثل في الحفاظ على القلعة في حالة دفاعية جيدة.

فقد بنى سيف الدولة الحمداني مواضع فيها وواصل ابنه سعد الدولة ما بدأه أبوه فوق القلعة وسكنها. كما بنى المرداسيون قصوراً فوقها وجددوا أسوارها. وعمد إلى ذلك أيضاً الزنكيون وعلى الأخص نور الدين الذي بنى فيها أبنية كثيرة وأنشأ ميداناً سمي بالميدان الأخضر لأنه خضره بالمرج.

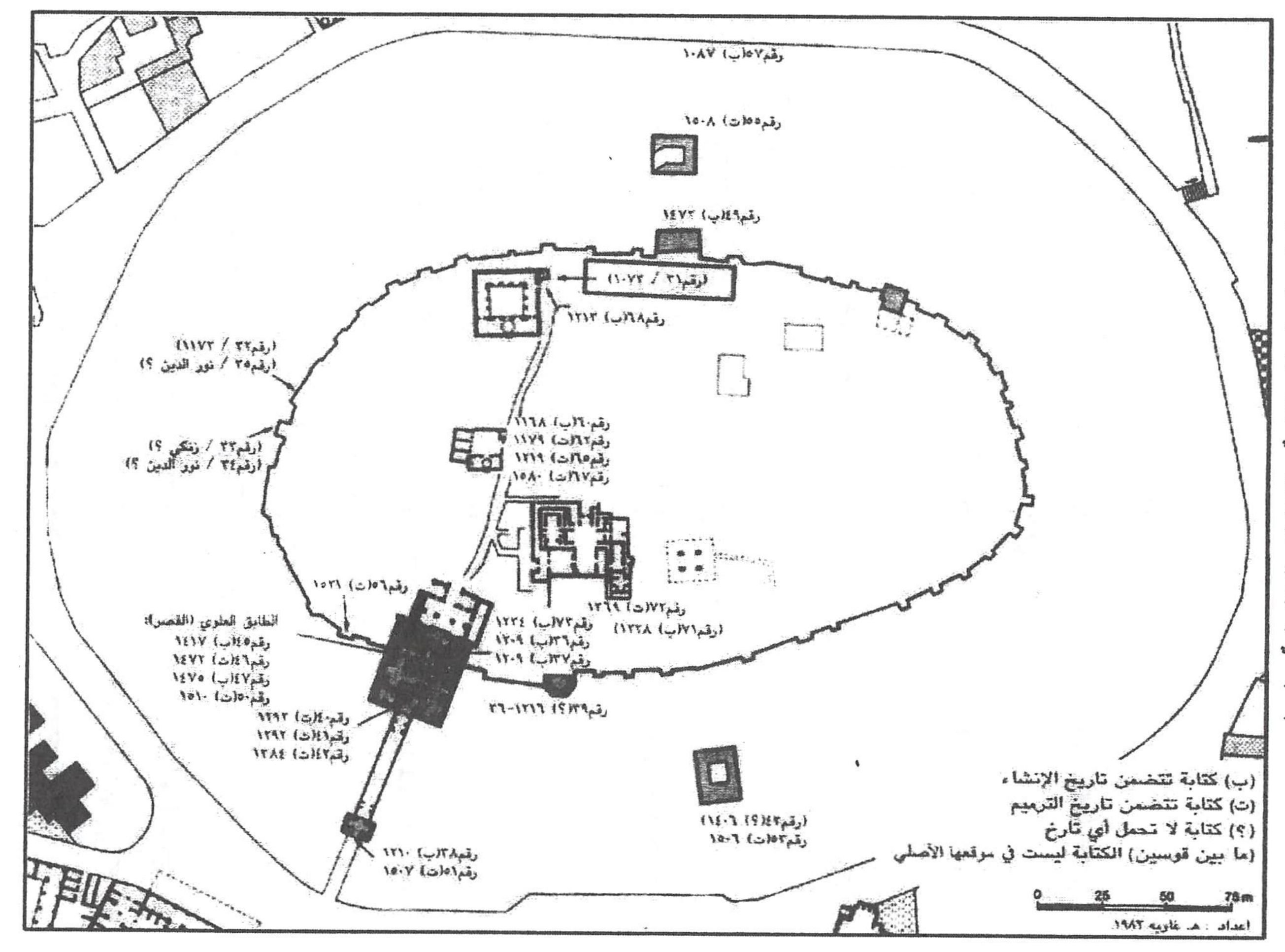
إلا أن التاريخ الذي يمكن تتبعه لتشكل القلعة كمنشأة عمرانية متكاملة يبدأ مع الأيوبيين الذين يسهب ابن شداد وآخرون في الحديث عن نشاطاتهم على صعيد البناء (على الأخص نشاط الظاهر غازي). لكن لنمعن النظر أولاً في الكتابات المنقوشة على مبانيها، قبل أن نلتفت إلى الأخبار التي تزودنا بها المصادر عن القلعة أيام الأيوبيين.

---

(١) يذكر ابن شداد أن المسلمون لما فتحوا حلب كانت " أسوار القلعة مرممة إلا أن الترميم لم يكن محكماً " ولم يقل مهدمة.

(٢) لم يقم أبو عبيدة في الحقيقة بتحصين القلعة وإنما قام "بنقض بعض الأسوار وببنائها " من جديد.

(٣) يذكر ابن شداد أن لبني أمية ولبني العباس آثار فيها ولم يشر إلى أعمال في السور.



شكل رقم (٤٠): القلعة والكتابات المنقوشة عليها

على الحصن الخارجي للقلعة توجد الكتابات التالية المهمة بالنسبة لنا (وتشير الأرقام الواردة بين قوسين فيما يلي إلى أرقام الكتابات عند أ. هرتزفيلد ١٩٥٥م):

كتابة (رقم ٣١) على حجر أعيد استخدامه في بناء الجدار الخارجي للمَقام الفوقاني [الجامع الكبير في القلعة]، تعود إلى عام ٤٦٥هـ/١٠٧٣م وتشير إلى إنشاء أو ترميم جرى في العصر المرداسي.

كتابة (رقم ٣٢ أ + ب) على حجر أعيد استخدامه في بناء الجدار الخارجي لبرج في الطرف الغربي من سور القلعة، تعود إلى عام ٥٦٨هـ/١١٧٢م وتشير إلى بناء تم في العصر الزنكي.

كتابة (رقم ٣٣) على حجر أعيد استخدامه في بناء الجدار الخارجي لبرج في الطرف الغربي من سور القلعة، بدون تاريخ وتشير إلى ترميم جرى في العصر الزنكي.

رنك (رقم ٣٤) على الواجهة الغربية لنفس البرج باسم نور الدين زنكي.

رنك (رقم ٣٥) على برج يقع إلى الشمال من البرج السابق باسم نور الدين زنكي.

كتابة (رقم ٣٦) على بوابة الأسد، تعود إلى عام ٦٠٦هـ/١٢٠٩م وتشير إلى بناء قام به الظاهر غازي.

كتابة (رقم ٣٧)	على باب بوابة الأسد، تعود إلى عام ٦٠٦هـ/١٢٠٩م وتشير إلى بناء قام به الظاهر غازي.
كتابة (رقم ٣٨)	على برج الباب السفلي، تعود إلى عام ٦٠٨هـ/١٢١١م وتشير إلى بناء قام به الظاهر غازي.
كتابة (رقم ٣٩)	على برج شرقي مبنى المدخل العلوي، تعود إلى ما بعد ٦١٣هـ/١٢١٦م تحمل اسم العزيز محمد.
كتابة (رقم ٤٠)	في البوابة السفلية من مبنى الباب العلوي، تعود إلى عام ٦٩١هـ/١٢٩٢م وتشير إلى ترميم قام به السلطان المملوكي أشرف خليل.
كتابة (رقم ٤١)	إلى جانب الكتابة السابقة، تعود إلى ما بعد ٦٨٩هـ/١٢٩٠م وتشير إلى ترميم قام به أشرف خليل.
كتابة (رقم ٤٢)	تحت الكتابة السابقة، تعود إلى عام ٧٨٦هـ/١٣٨٤م وتشير إلى ترميم قام به السلطان برقوق.
رنك (رقم ٤٣)	في البرج الجنوبي المتقدم عن سور القلعة، يعود إلى عام ٨٠٧هـ/١٤٠٥م باسم الوالي جكم.
كتابة (رقم ٤٥)	أمام القصر في الطابق العلوي، تعود إلى عام ٨٢٠هـ/١٤١٧م وتشير إلى بناء قام به المؤيد.

كتابة (رقم ٤٦ أ)	فوق نوافذ القصر، تعود إلى عام ٨٧٧هـ/١٤٧٢م وتشير إلى ترميم قام به قايتباي.
رنك (رقم ٤٦ ب)	فوق نوافذ القصر ويحمل اسم قايتباي.
كتابة (رقم ٤٧ أ)	داخل نافذة كبيرة في القصر، تعود إلى عام ٨٨٠هـ/١٤٧٥م وتشير إلى بناء قام به قايتباي.
رنك (رقم ٤٧ ب)	إلى جانب الكتابة السابقة ويحمل اسم قايتباي.
رنك (رقم ٤٨ أ + ب)	بالقرب من بوابة القصر ويحمل باسم قايتباي.
كتابة (رقم ٤٩)	على برج في سور القلعة الشمالي، تعود إلى عام ٨٧٧هـ/١٤٧٢م وتشير إلى بناء قام به قايتباي.
كتابة (رقم ٥٠)	في القصر، تعود إلى عام ٩١٦هـ/١٥١٠م وتشير إلى ترميم قام به قانصوه الغوري.
كتابة (رقم ٥١)	على برج الباب السفلي، تعود إلى عام ٩١٣هـ/١٥٠٧م وتشير إلى ترميم قام به قانصوه الغوري.
كتابة (رقم ٥٣ و ٥٥)	على البرجين الشمالي والجنوبي المتقدمين عن سور القلعة وتشير إلى ترميم قام به قانصوه الغوري.
كتابة (رقم ٥٦)	على أول برج يلي مبنى الباب العلوي من الجهة الغربية، تعود إلى عام ٩٢٨هـ/١٥٢١م وتشير إلى ترميم قام به السلطان العثماني سليم.

وبذلك تتأكد المعلومات الواردة عند ابن شداد حول الفترة الإسلامية المبكرة (حتى العصر الزنكي) مرة أخرى. ومع أن ثمة كتابتين على الأكثر من

الكتابات التي تعود إلى ما قبل العصر الأيوبي توجد في موضعها الأصـلي (رقم ٣٤ و٣٥) فإن هذه الكتابات تقدم دليلاً واضحاً على نشـاط المرداسـيين والزنكيين في مجال البناء فوق القلعة. فيما عدا ذلك فإن المعلومات التي تمدنا بها الكتابات المنقوشة في سور القلعة ضحلة. فالنص الكتابي (رقم ٣٩) يبرهن على تدابير عمرانية قام بها الأيوبيون في سور الحصن وتدل الكتابة (رقم ٤٩) على أن المماليك لم يقوموا بأعمال الترميم فقط وإنما ببناء أبراج جديدة أيضاً. والشيء نفسه ينطبق على البرجين الشمالي والجنوبي المتقدمين عن السـور والقائمين على سفح القلعة. فهل قاما في مكانهما لأسباب عسكرية أم أنه تمت الاستفادة من أساسات برجين في السور القديم وجدا على خـط اسـتقامتهما المفترض؟

لذلك فنحن غير قادرين بعد على الإدلاء باستنتاجات دقيقة حول تاريخ بناء سور القلعة، ولن تجدي هنا سوى دراسات تاريخية معمقة، وبما أن هذه الدراسات تأخرت كثيراً فلم يكن أمامنا سوى اللجوء إلى الافتراضات. ومـع أن تحديد الزمن الذي استقر فيه السور في مكانه الحالي تقريباً لأول مـرة لا يمكن تخمينه إلا بصعوبة بالغة، لكن من الممكن ترجيح فتـرتين زمنيتـين: الفترة البيزنطية (القرن السادس الميلادي) والفتـرة الحمدانيـة (القـرن العاشـر المـيلادي). ففي ظل حكم الحمدانيين حازت القلعة على وظيفتها كمدينة ملكية. وهذا التحول في الوظيفة، من منشأة عسكرية لجأ إليها أهالي حلب أيام المحن والشدائد (بروكوبيوس، ج ٢، ف ٧، ص ٧) إلى مقر إقامة ملكـي حُـرم علـى الحلبيين دخوله، لم ينعكس فقط على بناء المكونات الداخلية للقلعة وإنما أثـر بالتأكيد على شكلها الخارجي أيضاً.

أما الحجج التي يمكن تقديمها بما يتعلق بالفترة البيزنطية فهـي أقـل إقناعاً. إذ لا تتوفر أية نصوص وثائقية ولا نعرف نحن سوى أن مدينة حلب قد ذاقت الأمرين من جراء غزو كسرى لها في حين نجت القلعة من ويـلات حملته، وأن الكاتدرائية [التي تحولت فيما بعد إلى المدرسة الحلوية] (دليـل ٧٣) قـد بنيت أيام جوستانيان. ولأن جوستنايان قام ببناء منشآت عديدة في سوريا فمن المحتمل أن يكون قد أضفى على قلعة حلب حلة جديدة أيضاً. وكما يمكن أن يحدث دائماً، يبدو كما لو أن الولاة المسلمون الذين جاؤوا بعد الحمدانيين قـد قاموا بترميمات فقط وببناء برج هنا وتدعيم آخر هناك.

إن الزخم الحقيقي من الكتابات المؤرخة يتدفق من بناء الباب العلوي. فهي تبين أنه أنشئ بصورته الحالية (بدون الطابق الأول) من قبل الظاهر غازي وأن المماليك قاموا بترميمات ضرورية فيه (وربما بتغييرات طفيفـة أيضـاً) وأن القاعة الكبيرة، التي تشكل الطابق العلوي بكامله والتي يطلق عليهـا تسـمية قصر في الكتابات الموجودة على الجدران، من آثار العصر المملوكي. كمـا تبرهن الكتابة (رقم ٣٨) الموجودة على برج المدخل السفلي أيضاً على أنه من إنجازات الظاهر غازي. فقد أجريت قبل نهاية الهيمنة المملوكية على حلـب بوقت قليل ترميمات عليه وعلى مواقع أخرى في القلعة (راجع الكتابات رقم ٥٠ و٥٣ و٥٥).

إن ما تفصح عنه الكتابات تؤكده المصادر التاريخية إلى حد بعيد. فقد أخبرنا ابن شداد (ص ٢٤) عن بناء برج الباب السفلي والجسر الذي يربطه مع بناء الباب العلوي وعن إنشاء الباب العلوي. فمدخل القلعة القديم كان أخفض

بكثير مما هو عليه الحال وتوضع على مستوى المدينة، ويفترض أن يكون ما بناه الظاهر غازي قد لاقى فعلاً إعجاب معاصريه.

كما يخبرنا ابن شداد (ص ٢٤ - ٢٥) أيضاً عن التغييرات والإجراءات العمرانية التالية التي قام بها الظاهر غازي على الجزء الظاهر من القلعة: فقد دعم السور وفتح باباً ثانياً فيه [باب الجبل] شرقي الباب الرئيس لم يستخدم إلا من قبله عندما كان ينزل إلى دار العدل، كما زاد في حفر خندق القلعة وأجرى فيه الماء الكثير. كما ينسب ابن شداد إلى الظاهر غازي بناء مخرج سري في الجهة الشمالية من القلعة كان يؤدي إلى باب الأربعين، وبالأحرى إلى ما قبل باب الأربعين، فلو كان المخرج يؤدي إلى باب الأربعين لكان للقلعة مخرج يفضي إلى خارج سور المدينة الأيوبي. و يرتبط هذا المخرج السري بممر تحت الأرض[1] لا يُسلك إلا عند الضرورة، اعتبره ا. هرتزفيلد E. Herzfeld (١٩٥٥م، ص ١١١ وما بعد) الساطورة التي أنشأها الظاهر غازي (انظر أدناه ص ٤٤٠ وما بعد).

في عام ٦٢٢هـ/١٢٢٥م تهدمت عشرة أبراج شرقي مدخل القلعة. وقد أعيد بناءها على قواعد خشبية تبعاً لمشورة أحد الحرفيين الضليعين. وكانت نتيجة هذا الترميم أن قام هولاكو بإضرام النيران في هذه القواعد الخشبية وتمكن على هذا النحو[2] من احتلال المدينة بسهولة (ابن شداد، ص ٢٧).

---

(١) لم يذكر ابن شداد أن هناك ممراً تحت الأرض وإنما أشار على ص ٨٤ إلى "طريق بأزاج معقودة".

(٢) لم يذكر ابن شداد ذلك وإنما ذكر: أنه في أيام العزيز.. وقعت من القلعة عشرة أبراج.. وذلك في.. فاهتم الأتابك طغريل بذلك وجمع الصناع واستشارهم فأشاروا عليه أن يبني من أسفل

ويتطرق ابن الشحنة (ص ٤٨ - ٥٠) عند ذكر القلعة إلى بناء القاعة في الطابق العلوي من بناء الباب العلوي، التي تم البدء ببنائها كما يعتقد عام ٨٠٩هـ/١٤٠٦م من قبل جكم وتم الانتهاء من العمل بها على يد المؤيد ما بين عامي ٨١٥هـ/١٤١٢م - ٨٢٤هـ/١٤٢١م. وينسب ابن الشحنة إلى الأمير المملوكي جكم، الذي تولى السلطة في حلب بعد أن دمرت مع قلعتها على يد تيمورلنك، إعادة بناء أسوار القلعة أيضاً وإنشاء البرجين المتقدمين على سفح القلعة، وهذا ما تؤكده الكتابة رقم ٤٣ (انظر أيضاً ابن العجمي، ص ١٦٦ وما بعد).

ولنلتفت الآن إلى داخل القلعة. فقد تحولت القلعة، كما أشير سابقاً، منذ أيام الحمدانيين إلى مدينة ملكية، وبنى الحمدانيون والمرداسيون والزنكيون والأيوبيون قصوراً فيها بالإضافة إلى أبنية أخرى. إلا أنه لم يبق من جميع هذه القصور والأبنية العامرة إلا القليل، وكذلك الشواهد المادية المتمثلة بالكتابات فهي كذلك فيما يتعلق بداخل القلعة قليلة أيضاً.

وتمدنا الكتابات التالية التي نشرها ا. هرتزفيلد (١٩٥٥م) ببعض المعلومات:

كتابة (رقم ٦٠) في المقام التحتاني، تعود إلى عام ٥٦٣هـ/١١٨٦م وتشير إلى بناء قام به محمود بن زنكي.

الخندق ويصعد بالبناء فإنها إلى لم تبن على ما وصفنا وقع البناء أخيراً.. ورأى الأتابك أن ذلك يحتاج إلى مال كثير ووقت طويل فعدل عن ذلك الرأي وقطع أشجار الزيتون والتوت وترك الأساس على التراب وبنى. ولهذا لما نزلتها التتر لم يتمكنوا من أخذها إلا من هذا المكان لتمكن النقابين منه.

كتابة (رقم ٦٢) في المقام التحتاني، تعود إلى عـام ٥٧٥هـ/١١٧٩م وتشير إلى عمليات ترميم قام بها نور الدين.

كتابة (رقم ٦٤) على نافذة المقام التحتاني وتحمل اسم الظاهر غازي.

كتابة (رقم ٦٥) في المقام التحتاني، تعود إلى عـام ٦١٦هـ/١٢١٩م وتشير إلى عمليات ترميم قام بها العزيز محمد.

كتابة (رقم ٦٨) في المقام الفوقاني، تعود إلى عـام ٦١٠هـ/١٢١٣م وتشير إلى بناء قام به الظاهر غازي.

كتابة (رقم ٧١) على حجر في بناء الزردخانة [مستودع الأسلحة] تعـود إلى عام ٦٢٥هـ/١٢٢٨م وتحمل اسم العزيز محمد ولا توجد في موقعها الأصلي.

كتابة (رقم ٧٢) على القصر، تعود إلى عام ٧٦٩هـ/١٣٦٧م وتشير إلى ترميم قام به الأشرف شعبان لقناة المياه.

كتابة (رقم ٧٣) بالقرب من القصر، في غير موضعها الأصلي، تعـود إلى عام ٦٣١هـ/١٢٣٤م وتشير إلى عملية بناء مـن قبل الملك العزيز محمد.

كتابة (رقم ٧٤) بالقرب من القصر، في غير موضعها الأصلي، بـدون تاريخ وتشير إلى بناء من قبل الأشرف شعبان

كتابة (رقم ٥٧) في نهاية الممر الممتد تحت سطح الأرض فـي الجهـة الشمالية، تعود إلى عام ٤٨٠هـ/١٠٨٧م وتشير إلـى بناء قام به آقسنقر.

إن هذه الكتابات ليست كثيرة ولا تساعدنا في التعرف إلى حد ما على داخل القلعة، والثابت فقط من خلال هذه الكتابات هو تاريخ بناء المقامين على القلعة وتاريخ ترميمهما. لنلتفت إذاً إلى المصادر التاريخية، فابن شداد (ص ٢٤) يخبرنا عما قام به الظاهر غازي من بناء وتجديد داخل القلعة على النحو التالي: لقد بنى الظاهر غازي فيها خزان مياه ومخازن للغلال وساطورة مياه (جب) أمكن النزول فيها بدرج إلى مستوى [عين] الماء. كما يضيف ابن شداد (ص ٢٥) أن الظاهر غازي قد بنى في القلعة أيضاً قصراً عُرف بدار العز وبنى حوله بيوتاً وحجرات وحمامات وبستاناً كبيراً في صدر إيوانه وعمد إلى ربط مدخل القصر ببناء الباب العلوي عن طريق ممر مسقوف بقبو. كما بنى العزيز محمد ابن الظاهر غازي فيها (ابن شداد ص ٢٧) قصراً آخر إلى جانب مستودع الأسلحة. إلا أن العديد من هذه التحف المعمارية لم يعد بالإمكان اليوم رؤيته. وهذا ليس من المدهش أيضاً، فقد تعرضت القلعة بعد العصر الأيوبي إلى زلزال دكها دكاً وإلى تدميرين عنيفين (عامي ٦٥٨هـ/١٢٦٠م و ٨٠٢هـ/١٤٠٠م على يدي المغول والتتار) ولم تقم لحلب قائمة من بعد الأيوبيين كعاصمة لدولة مستقلة. وفقدت القلعة بالتالي وظيفتها كمقر إقامة للسلطة الحاكمة وتحولت ثانيةً إلى الشكل الذي كانت عليه حتى في القرن العاشر الميلادي، أي إلى منشأة عسكرية. ومنذ عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م استخدمت بالدرجة الأولى كثكنة عسكرية. وقد تم الاعتناء دائماً بالمقامين الموجودين فيها وكان من الضروري الحفاظ على تمديدات المياه فيها سليمة، وهذا ما تخبرنا به أيضاً روايات تصف حلب وقلعتها وتعود إلى العصر العثماني (انظر أعلاه ص ٢٩٦).

مع كل ذلك فقد حاول المماليك إلى حد ما عدم السماح بتحويل القلعة إلى معسكر للجيش فحسب، كما حصل فيما بعد في العصر العثماني. وقد تم الحديث سابقاً عن إنشاء القاعة الكبيرة فوق بناء الباب العلوي. إلا أن هناك قصراً آخراً كشفت عنه تنقيبات المديرية العامة للآثار والمتاحف في سوريا (دليل ٣٤٦) ويوجد في حال يمكن معه التنقيب عنه، وربما يعود الفضل في ذلك أيضاً إلى مجرد اهتمام المماليك به وحسب. ويعتقد ا. هرتزفيلد E. Herzfeld (١٩٥٥، ص ١٣٧) أن أجزاء الواجهة التي كانت مكشوفة في زمانه هي أجزاء من واجهة القصر الذي بناه العزيز محمد، إلا أن المسقط الذي كشفت عنه الحفريات يتطابق إلى حد بعيد مع البناء الذي يصفه ابن العجمي على أنه قصر الظاهر غازي والذي جُدد بأمر من السلطان المملوكي خسقدم ما بين عامي ٨٦٥هـ/١٤٦١م و ٨٧١هـ/١٤٦٧م، وهذا ما يحدو بنا هنا إلى الاعتقاد بأنه أجدر بأن يكون قصر الظاهر غازي من أن يكون قصر العزيز.

لقد كتب ابن العجمي (ص ١٦٥) يقول: "... يوجد هنا (في القاعة) إيوان كبير، تتوضع في صدره وعلى جانبيه حجرات... في وسط القاعة أنشئت نافورة مياه... ويلحق بها دهليز طويل وبوابة عظيمة. وإلى جانب هذه القاعة تقوم قاعة أخرى... ولها بابان. أحدهما يؤدي إلى القاعة الكبيرة والآخر إلى دهليزها... في شرقي القاعة الكبيرة توجد قاعة جميلة أخرى، لها بابان كذلك. أحدهما يؤدي إلى حمام القلعة الحالي والآخر إلى طرف القاعة الكبيرة...". إن هذا الوصف هو وصف دقيق لمسقط القصر (دليل ٣٤٦) الذي تم التنقيب عنه. ففي وسط القاعة الكبيرة توجد بركة مياه على طرفها الأيمن يقوم

الإيوان الكبير الذي يحاط من أطرافه الثلاثة بغرف (أحد الأطراف لم يتم الكشف عنه بعد)، إلا أن الباب الموجود فيه واضح للعيان. وأمام الغرفة التـي تحـد الإيوان في الجهة الجنوبية يمتد الدهليز الذي تتقدمه البوابة الجميلـة. وفـي الجهة الغربية توجد القاعة الثانية ولها بابان، يؤدي أحدهما إلى القاعة الكبيرة والآخر إلى الدهليز وفي الجهة الشرقية وجدت القاعة الثالثة (لم يتم الكشف عنها بعد)، التي كان لها باب ينفتح باتجاه الحمام الذي يقوم إلى الشمال مـن هـذا القصر.

وبالنسبة لخزان المياه الذي بناه الظاهر غازي فمن الممكن أن يكون نفس الصهريج الذي يعلمه ا. هرتزفيلـد (١٩٥٥م، لوحـة ٢٤ ب) بالصـهريج البيزنطي والذي ربما قام الظاهر غازي بتحسينه فقط أو ذلك الصهريج الذي يقع إلى القرب منه و الذي تعرف ا. هرتزفيلـد (١٩٥٥م، لوحـة ٢٥) علـى معالمه. أما بالنسبة للزردخانة [مستودع الأسلحة] التي أنشأها العزيز محمد فمن المفروض أن لا تكون قد قامت بعيداً عن القصر لأن الكتابة المتعلقـة بهـا (رقم ٧١) وجدت هناك.

ويبقى أمامنا تحديد مكان الساطورة، أي الجـب. ففـي النصـوص الوثائقية يتم الفصل بين الساطورة وبين المخرج السري الذي كان يؤدي تحت الأرض إلى باب الأربعين. وقد قام ا. هرتزفيلد E. Herzfeld (١٩٥٥م، ص ١١١ وما بعد واللوحات ٢٤ و ٢٥) بتتبع ممر تحت الأرض أو بالأحرى سرداب يُنزل إليه بدرج، يوجد في الطرف الشمالي من القلعة ويبتدأ شـرقي البـرج المقابل للبرج الشمالي المتقدم على سفح القلعة ويؤدي إلى نبع يقع على عمق ٤١م. ومن هذا السرداب تفرعت في أماكن عديدة سراديب وكانـت نهايتـه

مطمورة ولأن هذا السرداب يؤدي حتى أرضية خندق القلعة في مكان باب الأربعين القديم فمن المنطقي أن يكون المخرج السري للقلعة ومجرى الساطورة واحداً.

الفصل الثاني عشر

تطور سوق المدينة (شكل رقم ٤١)

يعد سوق " المدينه " في حلب بلا جدل أحد أجمل روائع العالم الإسلامي إن لم يكن أجملها على الإطلاق. هنا يمشي المرء القادم من غرب المدينة، من باب أنطاكية، بادئ ذي بدء عبر زقاق تحيط به خانات طرفية صغيرة ودكاكين وورشات بسيطة، تُغطى أجزاء منه بالحصر والأقمشة وتبقى أجزاء منه مكشوفة، حتى يصل إلى سويقة البهرمية (دليل ٤٠). حيث يبدأ الجزء المسقوف بأقبية من السوق، وعلى بعد ١٠٠م تقريباً باتجاه الشرق، عند تقاطع الزقاق القادم من باب أنطاكية مع سويقة أبرك (دليل ٦٠) تعج المنطقة بحركة التفريغ والتحميل التي لا تهدأ طوال اليوم. عند هذا التقاطع يقف المرء على طرف الجزء المركزي من السوق. ومن هنا يمتد السوق في ثلاثة أزقة متوازية باتجاه الشرق ثم يتسع على بعد ٧٠م تقريباً من ذلك لينتشر على أربعة أزقة تمتد باتجاه شرق غرب. وتتزايد هذه الأزقة عند منتصف الضلع الجنوبي للجامع الكبير لتبلغ خمسة أزقة ولتتساب عند الزاوية الجنوبية الشرقية للجامع الكبير في رقعة من السوق تتضمن تسعة أزقة ممتدة باتجاه شرق غرب وأربعة أزقة ممتدة باتجاه شمال جنوب، ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لهذه الرقعة على بعد ١٠٠م تقريباً ينطلق زقاق باتجاه

الشرق أيضاً ليفضيان إلى زقاق واحد يؤدي إلى المخرج الشرقي للسوق عند سفح القلعة.

وعن طريق أزقة السوق هذه يتم تخديم العديد من الخانات والجوامع والمدارس والمستودعات والحمامات والعديد من الأبنية الأخرى المكونة عادة من طابق أو طابقين والمسقوفة بأقبية ذات مقطع نصف دائري أو أقبية متقاطعة. بعض هذه الأبنية تسوده طوال اليوم حياة مفعمة بالحركة والنشاط ويطغى عليه ازدحام يُحمل المرء فيه مع الآخرين كما لو أنهم وسط سيل جارف. وبعضها يغري بهدوئه وسكونه، على الأخص في أيام الصيف الحارة، على المكوث فيه حيث البرودة والظل والضوء الزهيد المنتشر عبر فتحات قليلة في ذرى الأقبية. هنا يتواجد على الدوام صاحب حرفة أو تاجر يدعو الغرباء لتناول فنجان قهوة وتجاذب أطراف الحديث. وغالباً ما يعرف المرء بعد ذلك أن لهذا التاجر الذي يرتدي جلابية أقرباء أحدهم طبيب في ألمانيا وآخر مهندس في الولايات المتحدة وآخرون أصحاب أملاك في السوق أو في المدينة.

إن هذه الأجواء الوديعة الهادئة السرمدية، لاحتوائها كل الأزمنة، تترسخ في ذاكرة من قضى وقتاً طويلاً في هذا السوق الفريد مع ناسه الطيبين. لكنها لا يمكن أن تشكل للباحث، الذي يود دراسة حقب زمنية معينة في أجواء سرمدية ظاهرياً، إلا أحد جوانب معايشة المسألة. أما الجانب الآخر الذي لا يقل أهمية فيتمثل في التمعن في التفاصيل ودراسة المصادر التي يفترض أن تمكن من فهم تطور هذا السوق ومجموعة المباني المكونة له. إلا أن كلاهما، وهذا ما يجب أن يعرف منذ البداية، لا يمكن أن يؤديا إلى نتيجة

شكل رقم (٤١): تطور سوق " المدينه "

مرضية تماماً. فالتفاصيل تعجز في حالات كثيرة عن تقديم الأجوبة الحاسمة كما أن المصادر لا تقدم إلا النذر اليسير. ويبدو كما لو أن سوق حلب قد وجد دوماً في مكانه، ومع أنه يمكن للمرء أن يتعرف هنا وهناك على أحد المكونات وأن ينسبها بدقة إلى فترة زمنية معينة، إلا أن بقية المكونات لا تساعد حتى أدق الاستقصاءات أن تنسبها بدقة إلى فترة زمنية محددة. وحتى لو أمكن رد الأبنية القائمة إلى فترات زمنية معينة بدقة متناهية فإن السؤال عن ماذا كان قبلها سيبقى بانتظار الإجابة على الدوام.

إن أفضل وصف لسوق حلب في القرون الوسطى نجده في أخبار رحلة ابن جبير، الذي زار المدينة في عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م. حيث يرد عند ابن جبير (ص ٢٥٢) في معرض وصفه لحلب بعد ذكره لقلعتها قوله: "وأما البلد فموضوعه ضخم جداً، حفيل التركيب، بديع الحسن، واسع الأسواق كبيرها، متصلة الانتظام مستطيلة، تخرج من سماط صنعة إلى سماط صنعة أخرى إلى أن تفرغ من جميع الصناعات المدنية، وكلها مسقف بالخشب، فسكانها في ظلال وارفة. فكل سوق منها تقيد الأبصار حسناً وتستوقف المستوفز تعجباً. وأما قيسريتها فحديقة بستان نظافة وجمالاً، مطيفة بالجامع المكرم، لا يتشوق الجالس فيها مرأى سواها ولو كان من المرائي الرياضية. وأكثر حوانيتها من الخشب البديع الصنعة، قد اتصل السماط خزانة واحدة وتخللتها شرف خشبية بديعة النقش وتفتحت كلها حوانيت، فجاء منظرها أجمل منظر. وكل سماط منها يتصل بباب من أبواب الجامع المكرم".

[يعد هذا الوصف الذي قمت بنقله عن المصدر والذي ترجمه المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube بتصرف يكتنفه بعض القصور في فهم نص ابن جبير، يعقب

المؤلف:] إنه ليس من السهل أبداً ترجمة هذا النص إلى اللغة الألمانية. وأن من سيترجمه فسيترجم بعض الفقرات على غير ما تمت ترجمتــه. إلا أن هــذه الترجمة التي أقدمها هنا مقرونة ببعض التفسيرات تعكس ما يُفترض أن ابــن جبير قد قصده. وتكمن المشكلة على كل حال في الفقرة الأخيرة، فأنا أعتقــد أن المقصود بالدكاكين الواردة في النص دكاكين السوق، بيد أن المرء يمكــن أن يفهمها على أنها دكاكين القيسرية كذلك. ولكن لأنني أفهم القيســرية مــن خلال الوصف على أنها مبنى مفتوح نحــو الــداخل فقــد اقتضــى الأمــر توضيح ذلك[1].

إن السوق الذي تم وصفه آنفاً هو السوق الذي أنشأه نور الدين. لقــد أعاد هذا الملك في عام ٥٦٤هـ/١١٦٩م إعمار الأقسام المجــاورة للجــامع الكبير بعد التدمير الذي أحاق به وبالأسواق المحيطة به على يد أتباع الطائفة الإسماعيلية (ابن شداد، ص ٣٢) ويبدو أن معالم الجامع الكبير الحالية تعود على الأقل في الجنوب والشرق والغرب منها (تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم القيام حتــى الآن بدراسة تاريخ عمارة الجامع على نحو دقيق) إلى أيام نور الدين، الــذي وســع

(١) يحاول المؤلف هــ. غاوبه H. Gaube كما تبين الإصرار على أن القيسرية عبارة عن مبنى مفتوح نحو الداخل ـ انظر أيضاً تعريفه للقيسرية في الفصل العاشر ـ إلا أن القيسرية الوارد ذكرها عن ابن جبير هي مجموعة دكاكين السوق المحيطة بالجامع. وهذا الاخــتلاف حــول مفهوم القيسرية بين ابن جبير وبين المؤلف أدى إلى التباس الأمور على المؤلف في الفصــل السابع وهنا.

الجامع[1] في الزاوية الجنوبية الشرقية وجعل الضلع الشرقي عمودياً على الضلع الجنوبي (ابن شداد، ص ٣٢).

وينبغي أن لا يفهم من ذلك أن الأزقة المؤدية إلى أبواب الجامع الكبير في رواية ابن جبير كانت دائماً عمودية عليها (إذ يستحيل أن تكون قد امتدت في الجهة الغربية عمودية، فقد سبق وقامت كاتدرائية هناك، انظر دليل ٧٣) وإنما أزقة محاذية لجدران الجامع، ولا يزال يتم حتى اليوم تخديم المحلات فعلاً من طرفها الشرقي. وعندما يتكلم ابن جبير عن أسواق كانت تحيط بالجامع الكبير من كل الجهات فيجب ألا يؤخذ كلامه حرفياً. وحتى يتم التمكن، على ضوء المعلومات التي يدلي بها، من تصور الأسواق التي أحاطت بالجامع من كل أطرافه في أيام نور الدين، فإن ذلك يتطلب تفسيراً مطولاً. لكن إذا ذهبنا إلى أنه من الممكن جداً أن يكون ابن جبير قد شاهد ما يشابه رقعة السوق الكبير المنتشرة شرقي الجامع الكبير فلن يكون من المستبعد أن ما شاهده عبارة عن سوق سابق ذي تخطيط مشابه. إلا أن السوق الذي وجد في ذلك الحين يختلف مع ذلك في ملامحه إلى حد بعيد عن السوق الحالي. فقد كان مسقوفاً بالخشب، بل لعب الخشب دوراً كبيراً في إنشائه، وكانت الجدران الأساسية للأسواق، التي تكلم عنها ابن جبير، أي الجدران الطولية الموازية للأزقة والمشكلة للأسواق مبنية من الحجر منذ ذلك الوقت على أقل تقدير. أما

---

(١) للتوضيح نسوق هنا ما ذكره ابن شداد: "وكان النصف القبلي من الشرقية التي في قبلي الجامع الآن، الملاصقة لسوق البزء عن يمين الداخل من الباب القبلي سوقاً موقوفةً على الجامع ولم يكن الجامع على التربيع فأحب نور الدين محمود أن يضيف ذلك إلى الجامع... فاستفتى في ذلك... فأفتاه بجوازه، فنقض السوق وأضافه إلى الجامع واتسع المسجد".

الإكساءات الداخلية والجدران الجانبية للمحلات والأسقف فقد كانت من الخشب[1].

من هذا السوق لم يبق أي أثر إلى يومنا هذا. ولأن حلب لم تتعرض لأية كارثة جسيمة في الفترة الممتدة ما بين العصر الزنكي ونهاية العصر الأيوبي في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م، لأنها لو وقعت لفرضت تصميما جديداً للسوق، فإن باستطاعتنا القول أن هذا السوق الذي أنشئ في معظمه من الخشب قد قام في نهاية العصر الأيوبي أيضاً.

لذلك يمكن الإجابة عن السؤال الملح عن أبكر فترة زمنية وجد بها السوق بصورته الحالية، مسقوف بأقبية وتفصل بين دكاكينه جدران جانبية حجرية، بأنها تأتي بعد عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م. وهذا يعني أنه ما دمنا نبحث في تاريخ عمارة أزقة السوق، فإننا لسنا بحاجة إلى أن نعود إلى ما قبل عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م. فما نشاهده اليوم في الأسواق يعد مملوكياً على أبعد تقدير.
لذلك توجب تأريخ مكونات السوق تبعاً لثلاث فترات زمنية:

الفترة الأولى تمتد من عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م إلى عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م
(تنتهي بإحراق المدينة على يد تيمورلنك)

الفترة الثانية تمتد من عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م إلى عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م
(تنتهي بسيطرة العثمانيين على المدينة)

الفترة الثالثة تمتد من عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م إلى عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م
(تنتهي بربط حلب بشبكة السكك الحديدية)

---

(١) لا يوجد لذلك أثر عن ابن جبير.

وكما سوف يتبين لاحقاً، لا تتوفر لدينا أية دلائل تمكننا من نسب أجزاء كبيرة من السوق إلى ما قبل عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م، كما أن أية محاولة لتأريخ أجزاء واسعة سوف تجر معها جميع المشاكل المتعلقة بنشأة مخطط السوق وتطوره، التي لا نستطيع أيضاً الإدلاء بأية أقوال شافية تجاهها. أما ما يمكن الإفصاح عنه فينبغي أن يأتي لاحقاً (انظر أدناه ص ٤٥٨) بعد محاولة لتأريخ مكونات السوق الحالية سنقوم بها فيما يلي.

لقد رأينا أنه من الأفضل عند تأريخ عمارة السوق أن يتم ذلك بالعودة إلى الوراء وبالبدء من عند الأوقاف العثمانية الكبيرة (انظر أعلاه ص ٣٤١). فبالاعتماد عليها نستطيع بدقة تأريخ أجزاء واسعة من السوق تقوم جنوبي المحور الرئيس. ولنبدأ الآن من الجهة الغربية للجزء المركزي من الأسواق، من عند سويقة البهرمية (دليل ٤٠). فقد أنشئت قبل عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م بوقت قصير، لأنها ترد في وقف البهرمية الذي حرر في عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م (انظر أعلاه ص ٣٤٨).

إلى الشرق منها يتصل بها وقف المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥) الذي يعود إلى عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م (انظر أعلاه ص ٣٥٣ وما بعد) وقد أنشئ "المقهى الجديد" (دليل ٥٨) في ذلك العام تقريباً. وبذلك فإن شمالي الجزء الغربي من سويقة الأحمدية (دليل ٥٧) يكون قد تم تأريخه. إن الدكانين اللذين يتوضعان مقابل المقهى (دليل ٥٨) ليسا من ممتلكات الوقف، إلا أنهما في وضعهما الحالي أحدث من الوقف. ومقابل باب المقهى الجديد يوجد سبيل (دليل ٥٦) فيه كتابة باسم صاحب وقف الأحمدية تعود إلى عام ١١٦٤هـ/١٧٥١م (هـ غاوبه، ١٩٧٨م، رقم ٦). كما أن الدكاكين التي توجد

شرقي السبيل هي من ممتلكات الوقف، وقد تمت تغطيتها مع السبيل بقبو واحد. ونظراً لأن هذا القبو يربط أيضاً الدكاكين الموجودة في الجهة الشمالية من الزقاق، فمن المفروض أن تكون قد بنيت في نفس الوقت. والدكاكين التي توجد في واجهة خان الجلبي (دليل ٥٤) الوارد ذكره كذلك ضمن ممتلكات وقف الأحمدية ظهرت نتيجة تعديل في المبنى جرى في وقت متأخر من العصر العثماني. كما أنشئ إلى الشمال من خان الجلبي (دليل ٥٤) في نفس الوقت كل من سويقة أبرك (دليل ٦٠) وخان أبرك [القصابية] (دليل ٦١)، لذلك فهما يعودان إلى وقت متأخر من العصر المملوكي.

وبالنسبة لسوق الحرير (دليل ٦٢) الممتد بين خان الحرير (دليل ٦٤) وخان الجديد الثاني (دليل ٧١) فيفترض أن يعود إنشاءه إلى أواخر القرن السادس عشر الميلادي نظراً للتقارب الكبير بين طرازه وبين طراز كل من خان الحرير (دليل ٦٤) وخان الحبال (دليل ٧٧) اللذين يعودان إلى عام ١٠٠٢هـ/١٥٩٤م. وفيما يخص الدكاكين التي توجد إلى الجنوب من سوق الحرير فتعود تلك التي تتوضع في الطرف الشرقي منها إلى ما قبل عام ١١٨٩هـ/١٧٧٥م (انظر خان البنادقة ـ دليل ٧٢)، أما التي تتوضع في الجهة الغربية شمالي خان أبرك [القصابية] (دليل ٦١) فهي حديثة.

وإلى الشرق من سويقة الأحمدية (دليل ٥٧) يمتد سوق السقطية (دليل ٨٤) الذي أجري مع سوق خان الجمرك (دليل ٨٦) وخان الجمرك (دليل ٨٩) كوقف في عام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م (انظر أعلاه ص٣٤٤). وتبعاً لذلك فقد أنشئت هذه الأسواق قبل ذلك. وإلى الشمال من سوق السقطية (دليل ٨٤) يبدو أن حركة البناء قد تواصلت باتجاه الشمال. فقد بني سوق الأخوان

(دليل ٨١) على الجدار الشمالي لسوق خان الجمرك (دليل ٨٦). ولأن السوق قد أنشئ في بقعة وليس لسد ثغرة بين سوق خان الجمرك (دليل ٨٦) وسوق الجنفاص (دليل٧٨) كما يبدو، فمن المفروض أن يكون قد أنشئ أيضاً قبل عام ١٠٠٣هـ/١٥٩٥م، لأنه تم في هذا العام بناء سوق الجنفاص (دليل ٧٨) كجزء من خان الحبال (دليل ٧٧) (انظر الغزي، ج٢، ص٢٣٣).

وإلى الغرب من سوق الأخوان (دليل ٨١) وجد في القرن التاسع عشر الميلادي مكان السوق (دليل ٨٠)، الواقع شرقي جامع الكميني (دليل ٧٩)، مقهى (روسو، رقم ٢٥) نستطيع بدون تحفظ أن نرد نشأته إلى فترة إنشاء الأسواق (دليل ٧٨ و٨١ و٨٤ و٨٦) وإلى الغرب من السوق (دليل ٨٠) يوجد مبنى حديث يضم في الطابق الأرضي منه جامع الكميني (دليل ٧٩). أما الدكاكين المتبقية من دكاكين هذه المنطقة والتي توجد في الطرف الشرقي من خان الحبال (دليل ٧٧) فتدخل بالتأكيد في صلب تصميم خان الحبال، وإن كانت تبدو أحدث عهداً في شكلها الحالي. وقد أجريت في عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م كوقف على المدرسة الحلوية (الغزي، ج٢، ص ٢٢٨).

ولنتوغل الآن قدماً باتجاه الشرق ولنفرز في البداية جميع المباني الواقعة في الجهة الجنوبية والتي تعود إلى العصر العثماني. هنا يأتي في المرتبة الأولى الطرف الغربي من الجزء الشمالي لزقاق سوق النحاسين (دليل ٩٨)، الذي يعد كخان النحاسين (دليل ٩٧) من ممتلكات وقف جامع العادلية (انظر أعلاه ص ٣٤١) الذي يعود إلى عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م. كما أن تسقيف هذا الزقاق يندرج ضمن منشآت خان النحاسين (دليل ٩٧) ويصل حتى دكانين يقعان شمالي مدخل خان البرغل (دليل ٩٤). ويسفر هذا الجزء عن ١٦

دكان يرد ذكرها في وثيقة الوقف (انظر أعلاه ص ٣٤١). وإلى الشمال من الدكاكين الأربعة الجنوبية يوجد سبيل الطنبغا (دليل ٩٦) الذي يعود إلى العصر المملوكي والذي نقشت فيه كتابة تعود إلى عام ٧١٧هـ /١٣١٧م، لا وجود لها اليوم، لكن ا. هرتزفيلد E. Herzfeld (١٩٥٥م، ص ٣٢٤) كان قد شاهدها. وتتبع الدكاكين الأربعة التالية إلى خان البرغل (دليل ٩٤) المملوكي الذي يعود إلى عام ٨٧٧هـ/١٤٧٣م. إلى الجنوب من ذلك يتحدد الزقاق من خلال خان العبسي (دليل ٩٢) الذي أدرج بعد عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م وقبل عام ١١٧٨هـ/١٧٦٥م ضمن أوقاف المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥) (انظر أعلاه ص ٣٥٣)، ومن خلال المبنى (دليل ١١١) الذي كان في الأصل قيسرية أجريت كوقف في عداد أوقاف جامع العادلية (دليل ١١٣) في عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م، ومن خلال خان العادلية (دليل ١١٢) الحديث. وإذا توغلنا مزيداً إلى الشرق من خان النحاسين (دليل ٩٧) نجد أن سوق الجوخ (دليل ١٠٩) وسوق العلبية (دليل ١١٧) وسوق الفرايين (دليل ١١٩) تندرج كلها تحت وقف جامع العادلية (انظر أعلاه ص ٣٤١) الذي حرر في عام ٩٦٤هـ/١٥٥٦م وقد أنشئت جميعها قبل ذلك بوقت قصير.

ولنلتفت الآن باتجاه الشمال، حيث لا يزال هناك خانان يمكن تأريخهما بدقة مع أجزاء السوق التابعة لهما. ويقصد بذلك خان خاير بك (دليل ١٧١) وخان الصابون (دليل ١٣٧) اللذان يعودان إلى وقت متأخر من العصر المملوكي. ففي عام ٩٢٠هـ/١٥١٤م وما بعد بنيت مع بناء خان خاير بك (دليل ١٧١) الدكاكين المتوضعة في واجهته الجنوبية (والمكونة للطرف الشمالي من سوق الزرب، دليل ١٦٣ و١٦٥ و١٦٦) والقبو الذي يغطي الزقاق المار

من أمامها بالإضافة إلى سويقة خاير بك (دليل ١٦٨) الواقعة في الجهة الغربية من الخان. ويبقى لدينا في النهاية سوق أصلان دده (دليل ١٣٦) الذي يمتد على الطرف الشرقي من خان الصابون (دليل ١٣٧) والذي أنشئ مع الخان حـــوالي عام ٨٨٩هـــ/١٤٨٤م.

وإذا أمعنا النظر للتأكد من النتيجة الأولية على الخارطة، حيث توجد مكونات السوق التي يمكن تأريخها بدقة، عندها نستطيع أن نتبين أنها تقـــوم على أطراف رقعة السوق الكبيرة المتشعبة جداً إلى الجنوب والشـــرق مـــن الجامع الكبير. وهي عبارة عن مجموعة من الأسواق، لا يعرف تاريخهـــا، تشكل نواة تحيط بها على شكل حرف U مجموعة الأسواق التي يمكن نسبها إلى الفترة الواقعة ما بين عامي ٨٨٩هـــ/١٤٨٤م (سوق أصلان دده، دليل ١٣٦) و١٠٠٣هـــ/١٥٩٥م (سوق الجنفاص، دليل ٧٨).

لذلك تتميز المرحلة اللاحقة من دراستنا التحليلية بضـــرورة البحـــث على نحو أعمق عن أماكن الاتصال بين مكونات السوق المؤرخـــة وغيـــر المؤرخة. وفي هذا المجال تطرح نفسها في المرتبة الأولى الأسواق المميـــزة بأبعادها عن مجموعة الأسواق غير المؤرخة، والتي تتشابه بذلك مع الأسواق العثمانية، ويقصد بها سوق الصابون (دليل ١٣٢) وسوق الدهشة (دليل ١٤٦).

عند المدخل الشرقي لسوق الدهشة (دليل ١٤٦) يلفت النظر قوس فـــي سويقة خاير بك (دليل ١٦٨) ويدل على أن سوق الدهشة (دليل ١٤٦) أقدم مـــن سويقة خاير بك (دليل ١٦٨). إن زقاق سوق الدهشة (دليل ١٤٦) يعلوه قبـــو ذو مقطع نصف دائري تتخلل ذروته فتحات مربعة للإنارة وتنغرز فيه بزاويـــة قائمة الأقبية النصف دائرية التي تعلو الدكاكين. ومداخل الدكاكين أخفض من

سقفها إلى حد كبير. أما بالنسبة لواجهات الجدران الفاصلة بين الدكاكين وللمساحات المكللة بأقواس والواقعة بين أبواب وأسقف الدكاكين فقد بنيت بحجر منحوت على نحو جميل، في حين أنشئت الأجزاء الباقية من السوق بالحجر الغشيم.

وإذا أمعنا النظر في زقاق سوق الصابون (دليل ١٣٢) فسوف يتبين لنا أن هذا الزقاق قد أنشئ بنفس التقنية تماماً. وفي النقطة التي يتلاقى فيها زقاق سوق الصابون (دليل ١٣٢) بزقاق سوق الدهشة (دليل ١٤٦) يتحد الزقاقان على نحو عضوي يجدر معه التمعن بالزقاقين على أنهما أنشئا على بقعة واحدة في فترة واحدة. كما تربطهما جدرانهما الخلفية الناعمة جداً (باتجاه الشمال في زقاق سوق الدهشة - دليل ١٤٦، وباتجاه الشرق في زقاق سوق الصابون - دليل ١٣٢) بالمقارنة مع الأزقة الأخرى، وتدعو إلى الاعتقاد بأنهما تبعا فيما مضى لخان السيد الذي لم يعد له وجود حالياً والذي أتى على ذكره من قام بإتمام عمل ابن الشحنة (ص ١٩٢) والذي يمكن تحديد مكانه بوضوح. فقد توضع على أرض خان الجورة (دليل ١٤٥) وإلى الغرب منها وعلى أرض جامع أصلان دده (دليل ١٤٢) الذي يعود بناءه [(١)] إلى عام ١٠٨٢هـ/١٦٧٢م. ولذلك فمن المفروض أن يكون سوق الصابون (دليل ١٣٢) وسوق الدهشة (دليل ١٤٦) قد شُيدا بالتأكيد قبل عام ٩٢٠هـ/١٥١٤م، إلا أنه من المحتمل أن يكون ذلك قد تم قبل عام ٨٨٩هـ/١٤٨٤م (تاريخ إنشاء سوق أصلان دده، دليل ١٣٦).

---

(١) لا يتطابق هذا الاستنتاج مع ما ورد في الدليل حيث يذكر أن هذا الجامع قام على أنقاض الخانقاه.

في الغرب يمكن ربط نشأة سوق الشام (دليل ١٠٧) بنشأة خان النحاسين (دليل ٩٧) الذي يعود إلى عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م، كما يمكن ربط نشأة سوق اسطنبول العتيق (دليل ١٠٨) بنشأة سوق الجوخ (دليل ١٠٩) الذي يعود أيضاً إلى عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م. إلى الشمال من ذلك يمكن ربط نشأة امتداد سوق السقطية (دليل ١٠٥) بنشأة سوق السقطية (دليل ٨٤) الذي يقع على امتداده ويعود إلى عام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م وكذلك ربط نشأة سوق العتيق (دليل ١٠٣) بنشأة سوق الأخوان (دليل ٨١) الذي يقع على امتداده ويعود إلى عام ١٠٠٢هـ/١٥٩٤م على أقل تقدير.

إن جميع الأزقة يمكن أيضاً أن تكون قد شُيدت قبل العصر العثماني، إلا أننا ندنوا معها من نواة السوق التي لا يمكن تقصي تاريخها بدقة وفرز مراحل تاريخية أخرى تبعاً لذلك. كما لا يساعدنا إلا قليلاً معرفتنا أن المطهرة الشرقية (دليل ١٣٥)، التي تقوم شمالي هذه النواة، قد رممت عام ٧٧٦هـ/١٣٧٥م. فهي تتصل بزقاق طرأت عليه تغيرات عديدة. وكل ما يمكن أن تفصح عنه بمفردها أنه لا تزال هناك في السوق أبنية تعود إلى ما قبل عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م أيضاً.

إلاّ أن ملاحظة التفاصيل الإنشائية ومشاهدة مواقع اتصال الأزقة ببعضها لا يساعد بالحقيقة على تقصي تاريخ عمارة السوق بعمق. فمن الناحية الإنشائية يتبع معظم باقي أزقة السوق النمط المتبع في سوق الصابون (دليل ١٣٢) وسوق الدهشة (دليل ١٤٦). فهي مسقوفة بأقبية ذات مقطع نصف دائري تتشعب عنها بزوايا قائمة الأقبية النصف دائرية التي تشكل سقف الدكاكين. بالإضافة إلى أن استخدام الحجر المنحوت في واجهات الجدران

الفاصلة بين الدكاكين وفي المسطحات المنتهية بأقواس، التي تعلو أبواب الدكاكين، قد اتبع في معظم الأزقة أيضاً. وبذلك تتميز هذه الأزقة عن أزقة السوق العثمانية التي تم التطرق إليها أعلاه وأمكن تأريخها بدقة والتي تسقفها أقبية متقاطعة ويتكون معظمها تقريباً من طابقين.

لقد نشأت أولى أزقة السوق التي تعلوها أقبية نصف دائرية بعد عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م بفترة وجيزة على الأغلب. فالدمار والحريق الذي لحق بالجامع الكبير في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م، على يد ملك أرمينيا الصغرى المتحالف مع المغول، والذي ذهبت ضحيته المدرسة الحلوية (دليل ٧٣) وأجزاء من السوق أيضاً (ابن الشحنة، ص ٦٥) أدى إلى اللجوء إلى إدخال الأقبية، أو بالأحرى إلى اتباع طريقة إنشاء لا تعتمد على الخشب، في بناء السوق. كما استخدمت بعد ذلك أيضاً خلال إعادة بناء الجامع الكبير على شكله الحالي الأقبية الحجرية في التسقيف ولم يستخدم الخشب (أ. هرتزفيلد، ١٩٥٥م، ص ١٦٦، كتابة تشير إلى ترميم جرى في عام ٦٨٤هـ/١٢٨٥م).

إن مثل هذه الأبنية الحجرية المتينة البنيان تبقى بعد بنائها ردحاً طويلاً رغم كل عوادي الزمان، وتشهد بذلك حوادث الحريق في العصر الحديث. فالحرائق والزلازل لم تؤد إلى إنهيار الأقبية إلا في حالات نادرة فقط، كالانهيار الذي جاء في أعقاب الحريق المريع الذي ألم بالجامع (الطباخ، ج٣، ص ٤٦١) في عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٧م. ولذلك فإنه من غير الممكن، فيما يتعلق بالأسواق المتبقية غير المؤرخة، التهكن بأن هذا الجزء يعود إلى ما قبل عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م وذاك الجزء يعود إلى ما بعد عام

٨٠٢هـ/١٤٠٠م. وليس هناك ما يمكن نسبه إلى أواخر العصر العثماني سوى تلك الأسواق المتوضعة على أطراف محور السوق الرئيس الشرقية.

وإذا كنا لم نستطع تأريخ الأسواق سوقاً تلو سوق بدقة فإن النتيجة التي توصلنا إليها ليست غير مرضية على كل حال. فقد قادتنا إلى نواة السوق، إلى الجزء الذي لم يكن بالإمكان تأريخه بدقة والذي يتوضع إلى الجنوب والشرق من الجامع الكبير، إلى الجزء الذي انكمش فيه السوق على نفسه في الأوقات الصعبة ومنه توسع ثانيةً في أزمنة الرخاء والبحبوحة. وهو يمثل تلك الأجزاء من السوق التي أخبرنا عنها بدون شك ابن جبير الذي قمنا في بداية الفصل باقتباس ما يتعلق بها عنه. كما أن شكل هذا السوق، الذي توضع على شكل حرف U حول جنوب الجامع الكبير وشرقه، يتناسب مع السوق الذي وجد بعد ابن جبير. هنا تلاقت الحشود البشرية التي تدفقت عبر باب أنطاكية من الجهة الغربية وعبر باب النيرب من الجهة الجنوبية الشرقية وعبر باب الحديد من الجهة الشمالية الشرقية مع الحشود البشرية التي تدفقت عبر بابي الجنان والفرج من الجهة الشمالية الغربية وعبر باب النصر من الجهة الشمالية.

الفصل الثالث عشر

حول الإمداد بالمياه في مدينة حلب

١٣ ــ ١ ــ لمحة عامة

لقد حازت حلب القديمة على شبكة إمداد بالمياه غذّت جميع أحيــاء المدينة الواقعة داخل الأسوار والضواحي المنتشرة خارج الأسوار في الجنوب والشرق والشمال. وقد تمت تغذية هذه الشبكة بالمياه من قناة حــيلان التــي جرّت المياه من نبع حيلان الذي وجد على بعد ١٢ كم شمالي حلب، ومن نهر قويق إلى المدينة. قلة من أحياء المدينة فقط، كحي العقبة في الغرب (محلة ٢) وحي الجبيلة في الشمال الشرقي (محلة ٢٧)، لم تربط بشبكة ميــاه قويــق ــ حيلان لأسباب فنية تتعلق بموقعها المرتفع (ضغط مياه غير كافي). وقد اعتمدت هذه الأحياء على سحب المياه من آبار كانت تملؤ بمياه الأمطار ومــن ميــاه قويق ــ حيلان.

أما اليوم فإن هذه الشبكة القديمة للإمداد بالمياه معطلة ولا يعتمد عليها إطلاقاً، فالقنوات الحجرية ومواسير المياه الفخارية القديمة مردومة ومتداعية. وهنا وهناك، حيث تشق شوارع في المدينة القديمة أو حيث تحفر أساســات لإنشاء أبنية جديدة، لا يزال يرتطم بها حتى الآن. كما أن معظــم القســاطل العامة القديمة مهدم ومتداع وقد تحول مع الزمن إلى بؤرة لتجميع النفايات أو تحولت وظيفته في المواضع التي يكثر ارتيادها إلى دكــاكين أو ورشــات،

تظهر فقط جدرانها القديمة والكتابات المنقوشة فيها وظيفتها السابقة واسم واقفها وتاريخ إنشائها أو ترميمها. وفي بعض المناطق لا يزال بإمكان المرء مشاهدة دعائم حجرية شاهقة، امتدت فيها العديد من المواسير الفخارية، يندر أن يتمكن أحد الناشئة في حلب اليوم من التعرف على وظيفتها الأصلية، فقد كانت بمثابة معدلات المياه [قـايم] على ارتفاع حتى ٦ م، مكنت من توصيل المياه في مواسير إلى مناطق داخل المدينة مختلفة الارتفاع نسبياً.

إن أفضل وصف أوروبي معبر عن الإمداد بالمياه في القرن الثامن عشر الميلادي يجده المرء عند أ. رسل A. Russel (١٧٩٤م، ج١، ص ٤١ حتى ٤٤)، سنعمد هنا إلى إيجازه:

(ص ٤١) يتم تزويد المدينة بماء زلال من نبعين ينبعان على مقربة من حيلان، وحيلان هذه قرية تبعد حوالي ٨ أميال إلى الشمال من حلب. إن الماء يساق من هناك إلى المدينة عبر قناة تسير مفتوحة أو مغطاة فوق سطح الأرض تارة وتحت سطح الأرض تارة أخرى، حيث يتجدد هوائها باستمرار عن طريق فتحات تهوية. إن القناة تدخل المدينة من الجهة الشمالية الشرقية منها، حيث يساق الماء من هناك عبر مواسير حجرية ورصاصية إلى الأسبلة العامة والحمامات والسرايات والعديد من الدور السكنية. أما الدور التي توجد في الأحياء المرتفعة من المدينة فتنقل إليها المياه في قرب [ج: قربة] أو أضرفة [ج: ضرف] من جلد المعز (ص ٤٢) بواسطة حمالين [أو بالأحرى سقائين].

إن العديد من الخانات والدور السكنية مجهز بخزانات تحت أرضية كبيرة تعرف بالصهاريج [ج صهريج]. بعضها تصله المياه مباشرة عبر المواسير، لكن معظمها يملؤ بالمياه مع بداية فصل الربيع بواسطة الحمالين

[السقائين]. وبعد ملء الصهاريج بالمياه تغلق ويحفظ الماء فيها لأشهر الصيف الحارة، حيث يسحب بواسطة دلو وحبل ويكون بارداً منعشاً يشرب منه طوال فصل الصيف.

(ص ٤٣) والأسبلة العامة أبنية جميلة ذات قناطر كبيرة تتقدمها قضبان حديدية [درابزين]. تتجمع المياه في حوض معزول بالرصاص، توجد على جانبه طاسة، من النحاس الأحمر مربوطة بسلسلة مثبتة هناك، يشرب بها المارة. أما الأشخاص الذين يودون ملء دلائهم بالمياه فيحصلون عليه من حنفيات من النحاس الأصفر تبرز إلى الشارع. وهذه الأسبلة توجد في جميع الشوارع الكبيرة. وإلى جانب كل جامع وفي كل سوق هناك واحد منها. وهي في معظمها من إنشاء أشخاص وقفوها على حسابهم الخاص. وأحواض المياه الكبيرة التي توجد خارج السرايات يمكن استغلالها من قبل الجوار، بما يحد من الإسراف بالمياه.

إن معظم البيوت يوجد فيها آبار. غالباً ما تكون عميقة وأكثرها يجف في فصل الصيف. ويستخدم ماءها العسر والمالح للاحتياجات اليومية وفي برك ونوافير المياه.

إن وصف مدينة حلب القديمة، على النحو الذي تجري محاولته هنا، يفترض أن يعطي أيضاً تصوراً عن المنشآت المدنية الهامة، التي أمدت أهالي حلب بالمياه الضرورية للحياة على مدى قرون من الزمن. لذلك يفترض فيما يلي تقديم لمحة سريعة عن تاريخ شبكة المياه في حلب وعن مسارها بالإضافة إلى استعراض سريع لتنظيمها الفني والقانوني. ويشكل الأساس لذلك، إلى جانب البقايا الباقية منها وإلى جانب الكتابات المنقوشة هنا وهناك،

ما نجده من وصف لها في بطون المصادر التاريخية القروسطية التي تركهـا لنا ابن شداد (ص ١٤٣-١٥٠) وابن الشحنة (ص ١٥٤-١٦٢)، وما نصادفه من ذكر لها يرد كثيراً عند الغزي بالإضافة إلى دراسة غنية بمعلومات تفتقر إلى ترابط بين بعضها، تركها لنا صبحي مظلوم (١٩٣٦م). فبفضل هذا الكم مـن المعلومات نستطيع تكوين صورة جيدة نسبياً عن شبكة المياه القديمة في مدينة حلب، التي استغني عنها منذ مستهل القرن العشرين الميلادي لتحـل محلهـا شبكة جديدة تبدأ من عين التل عند حدود حلب الشمالية.

لقد تكونت شبكة المياه القديمة من ثلاثة عناصر أساسية تمثلت في:

- حوض النبعة الحجري في حيلان والقنوات التحويلية المنبثقة عن نهر قويق على مقربة من حيلان.
- قناة طويلة، مغطاة بألواح حجرية، يحمل جزء منهـا علـى أعمـدة ويشكل جزء منها نفقاً محفوراً في الصخر.
- شبكة توزيع على عدة مراحل داخل المدينة ابتدأت في القرن التاسـع عشر الميلادي من عند باب الله شمالي حلب.

وعلى غرار شبكات الإمداد بالمياه المعقدة والمشابهة التي وجـدت فـي المدن القديمة الأخرى في الشرق الإسلامي (قارن على سبيل المثال شبكة دمشـق في دراسات ك. فولتسينجر C. Wulzinger وك. فاتسـينجر C. Watzinger ١٩٢٤م، ر. تريس R. Tresse ١٩٢٩م، ر. ثـومين R. Thoumin ١٩٣١م) تعود شبكة حلب في نشأتها إلى ما قبل الإسلام. وتربط معظم المصادر التاريخية (علـى سـبيل المثال ابن شداد، ص ١٤٤) حفر القناة بهيلينا [أو هيلانه] أم القيصـر قسـطنطين

الكبير[1]، وهو ربط لا نحتاج إلى تقصيه. ويمكن رد ذلك إلى التطابق بين حيلان (اسم النبع) وحيلانه[2] (كتابة اسم أم القيصر باللغة العربية). أما تخمين ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١م، ص ٤٥ وما بعد) بأن إنشاء هذه القناة يعود إلى العصر الروماني الهلنستي فيبدو غير مقنع بشكل كافٍ، مع أنه ليس من المستبعد أن تكون قد أنشئت في هذه الفترة من تاريخ حلب التي يسميها ج. سوفاجيه بالعصر الروماني الهلنستي.

إن المصادر التاريخية تجيب على السؤال الدائم عن نشأة القناة، بأنها نشأت أول ما نشأت في العصر الإسلامي[3]، إلا أنه بالاعتماد على هذه المصادر تستأصل فترة هامة من تاريخها. إن أول ترميم لها في العصر الإسلامي كما يفترض، كان قد تم بناءً على أمر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان عندما كان حاكم حلب (أي قبيل عام ٦٥هـ/٦٨٥ م). وحول هذه المعلومة تدور الشكوك أيضاً، لأن حلب لم تلعب سوى دوراً ثانوياً إبان العصر الأموي. فأهم مدينة في شمالي سوريا آنذاك كانت قنسرين، التي تقع على بعد حوالي ٣٠ كم جنوبي حلب والتي عرفت في العصر البيزنطي باسم خلكيس

---

(1) يذكر ابن شداد ص ٣٤٤ ما يلي: "وكان الذي حفرها أجراها إلى كنيسته التي جددتها هيلاني أم قسطنطين" فما هو الربط بينها وبين هيلانه؟

(٢) لا تذكر المصادر التاريخية هيلانة تحت اسم حيلانه، كما يذهب المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube لدعم ما فهمه خطأ وإنما يذكر ابن شداد هيلاني (ص ٣٤٠) ويذكر ابن الشحنة هيلانه (ص ١٤١)، إلا إذا كان المؤلف قد اعتمد على صبحي مظلوم الذي كتب مقاله بالفرنسية.

(٣) لا صحة لذلك فابن شداد يذكر صراحة "وقد قيل أن هذه القناة إسلامية والصحيح أنها رومية" ص ٣٤٠، وكذلك عند ابن الشحنة ص ١٤٢.

Chalkis وشكلت العاصمة العسكرية لشمالي سوريا (موترد Moutrede وبويدبار Piodebard، ص ١٩٤٥).

إن أعمال البناء والترميم والتوسيع الملموسة المتعلقة بشبكة مياه حلب في العصر الإسلامي ترتبط أول ما ترتبط بنور الدين زنكي (٥٤١هـ/١١٤٦م - ٥٦٨هـ/١١٧٣م) وبالملك الأيوبي الظاهر غازي (٥٨٢هـ/١١٨٦م - ٦١٣هـ/١٢١٦م) الذين كان لهما تأثير حاسم على تطور مدينة حلب. فقد قاما بإصلاح الأجزاء المهدمة من القناة وبتوسيع شبكة المياه داخل المدينة إلى حد وصلت معه المياه في عهد الظاهر غازي إلى جميع دور البلد [1]، وتبعاً لابن الشحنة (ص ١٥٦)، فقد وصلت مياه القناة في أيامه "إلى مواضع في البلد لم يُسمع بوصولها إليها حتى سيقت إلى الحاضر السليماني". أي إلى الضاحية التي وجدت في زاوية المدينة الجنوبية الغربية خارج السور (انظر أعلاه ص ٢٦١).

١٣ ـ ٢ ـ الإمداد بالمياه في القرن الثالث عشر الميلادي

(شكل رقم ٤٢)

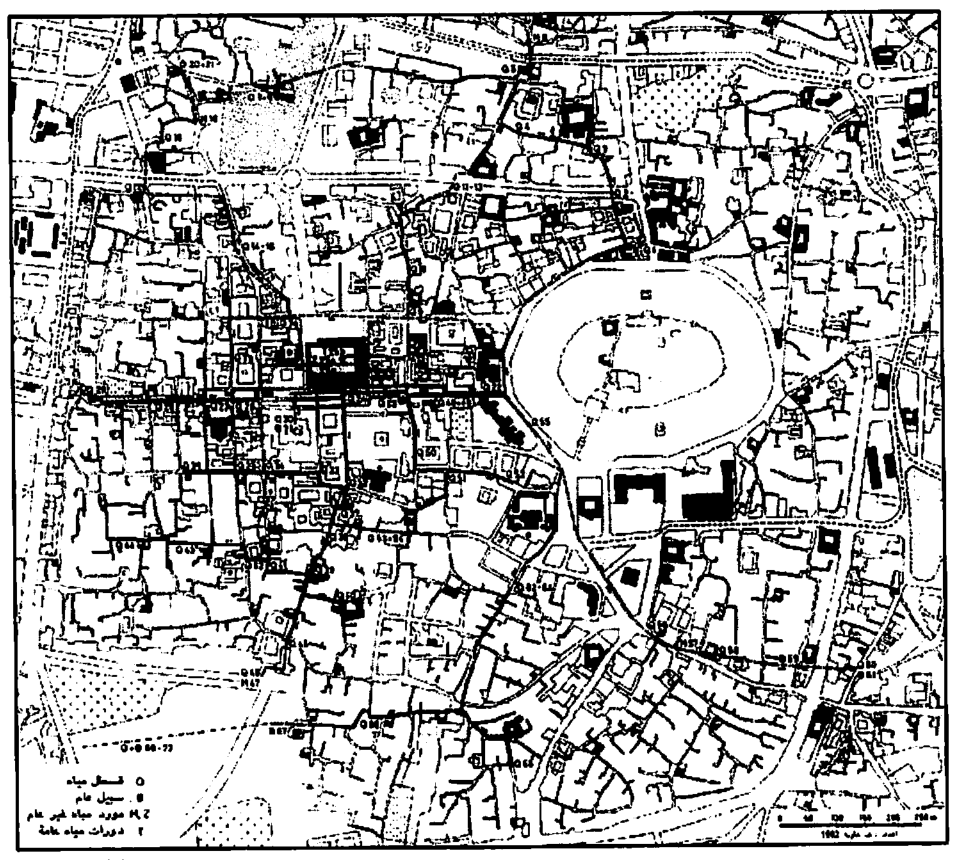
في وصفه لترميم شبكة الإمداد بالمياه في مدينة حلب وتوسيعها، الذي جرى في عهد الظاهر غازي بعد عام ٦٠٥هـ/١٢٠٩م، يقدم ابن شداد دليلاً فريداً في هذا المجال (ص ١٤٤-١٤٩). ومع أن النص يبدو للوهلة الأولى متعذر التفسير، إلا أنه بالاعتماد على المصادر الطبوغرافية المتأخرة، التي

(١) يؤكد المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube أن الماء وصل إلى جميع الدور بينما يذكر ابن شداد إلى أكثر الدور.

يثير من بينها الفصل الخاص بنفس الموضوع من كتاب ابن الشحنة الحيــرة والبلبلة فقط (ص ١٥٠-١٦٢)، لأنه قام بتلخيص نص ابن شداد على نحو غير مشروع وبالتعليق عليه، وبالاعتماد أيضاً على البقايا المتبقية من شبكة المياه المملوكية يمكن تصور شبكة الإمداد بالمياه في مدينة حلب التي وجدت فــي عهد الظاهر غازي (الشكل ٤٢). علماً أنه لا يمكن خلال ذلك تحديد مســارات القنوات ومواضع القساطل بدقة.

يبدأ ابن شداد بالإشــارة إلــى أن الظــاهر غــازي أحضــر عــام ٦٠٥هـ/١٢٠٩م الصناع من دمشق وأمرهم باختبار وإصلاح القنــاة مــن حيلان حتى حلب. وقد تم الانتهاء من هذا العمل في ٥٨ يوماً. بعد ذلك شرع المرء بإعادة تنظيم شبكة المياه داخل المدينة، التي ابتدأت في الأصل من عند باب الأربعين (انظر اعلاه ص ٤٢٢)، فهنا أنشــئ أول قســطل كبيــر (ق ١). وابتداء من هذا القسطل يتم بعد ذلك وصف شبكة الإمداد بالمياه داخل المدينة حيث يشير إلى مسار القنوات الرئيسة، مستخدماً كلمة "طريق" للتعبير عنها، ومسار تفرعاتها وتفرعات تفرعاتها، مستخدماً كلمة " قســم" للتعبيــر عــن كليهما، ويذكر القسطل والخزانات والآبار الموجودة عليها.

إن أول قناة رئيسة ابتدأت من عند قسطل باب الأربعين وسيقت باتجاه المعقلية / الفرافرة التي امتدت في الشمال الشرقي داخــل أســوار المدينــة الأيوبية. حيث بني قسطل عند كل من بدايتها ووسطها ونهايتها (ق ٢ و٣ و٤). ومن القسطل الأخير الذي عند نهايتها سيقت المياه إلى المسجد الموجود داخل باب النصر (دليل ٢٧٧) حيث بني قسطل أيضاً (ق ٥). ومن هناك سيقت المياه عبر الباب إلى حوض كبير توضع خارج الأسوار (ح ٦).



شكل رقم (٤٢): الإمداد بالمياه في حلب إبان القرن الثالث عشر الميلادي(١)

---

(١) إن محاولة المؤلف القيام بتمثيل الإمداد بالمياه على هذا المخطط غير دقيقة وغير موفقة، بل ويمكن الطعن في قسم كبير منها، خاصة ما يخص مسار القناتين الأولى والثانية. فالقساطل ٢ و٣ و٤ تتوضع في المعقلية / الفرافرة – حسب ابن شداد – وليس في محلة داخل باب النصر – كما أسقطها المؤلف – والقسطل ١٠ يتوضع عند رأس درب البازيار / زقاق الزهراوي حالياً – حسب ابن شداد – وليس في سويقة حاج موسى الأميري – كما أسقطه المؤلف – والقساطل ١١ و١٢ و١٣ تتوضع حسب ابن شداد إلى الشمال من القسطل ١٠ أي إلى شمالي سوق زقاق الزهراوي وليس شمالي خان البرتقال – كما أسقطها المؤلف – وينتهي هذا الفرع في الشمال وليس هناك أية إشارة إلى أنه يتجه شمال شرق ليلتقي مع القناة الأولى التي تنتهي

ومن القسطل الموجود داخل باب النصر تفرع فرع من القناة الرئيسة ليزود بالمياه بحسيتا (محلة ١٢) في الشمال الغربي من المدينة المسورة، حيث بني قسطلان (ق ٧ و٨). وسيقت قناة رئيسة ثانية من عند قسطل باب الأربعين إلى المدرسة الناصرية[١] [المعروفة حالياً بجامع الحيات] (دليل ١٧٤). وعلى مقربة منها أو خلفها[٢] تفرعت القناة إلى فرعين. أحدهما غذى السويقة (محلة ٨ و١٤)

عند مخفر باب النصر، هذا بالإضافة إلى أخطاء عديدة أخرى. على كل حال لا يمكن الأخذ بجدية هذه المحاولة ولا ينصح باعتمادها وسيتم فيما يلي تبيان الأخطاء التي وقع فيها المؤلف والبرهان على ذلك، وقد آثر المعرب عدم المس بهذا الشكل والاكتفاء بشرح المراد في الحواشي حتى يتاح للباحث المقارنة.

(١) إن المدرسة المشار إليها هنا ليست المدرسة التي أشار إليها ابن شداد وإنما مدرسة استحدثت فيما بعد إلى الجنوب منها على أنقاض كنيس لليهود ذكره ابن شداد إلى جانب المدرسة في سياق حديثه عن مسار القناة حيث يقول: "ثم ساق [الظاهر غازي] من أصل القناة من باب أربعين إلى الطريق الآخذ إلى مدرسة ابن أبي عصرون وكنيسة اليهود، وتفترق قدام كنيسة اليهود إلى قسمين: قسم يأخذ إلى السويقة وقسم يأخذ إلى البلاط وما يليه". فالمدرسة التي يشير إليها ابن شداد بوضوح هي مدرسة ابن أبي عصرون التي عرفت بالعصرونية منذ أيام ابن شداد وحتى أوائل هذا القرن والتي لا وجود لها اليوم وإنما يقوم مكانها بناء سكني ضخم تحتل الطابق الأرضي منه فعاليات تجارية ويقع أعلى "نزلة" خان الوزير بين هذا الخان وبين سفح القلعة. أما المدرسة التي يشير إليها المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube ويلخص حكايتها في دليله تحت رقم ١٧٤ فهي مدرسة أقيمت على أنقاض نفس الكنيسة التي يذكرها ابن شداد أعلاه (ص ٢٤٣) والتي عرفت بالمدرسة الناصرية (ابن الشحنة، ص ٧٢، ٢٣٣) ثم عرفت فيما بعد بجامع الحيات (الغزي، ج ٢، ص ١١٠) الذي يقع إلى الجنوب الشرقي من خان الوزير ويجري ترميمه حالياً.

(٢) إن القناة لا تتفرع على مقربة من المدرسة أو خلفها وإنما تبعاً لابن شداد قدامها، انظر النص الذي نقلناه عن ابن شداد في الحاشية السابقة، أي أمام مدخلها مباشرةً كما يفهم، إذ لا يحتمل كلام ابن شداد أي تأويل آخر.

ومد الآخر بالمياه حارة البلاط [1] (الجزء السفلي من محلة جب أسد الله ـ محلة ١٣). وعلى الفرع الذاهب إلى البلاط توضع قسطل (ق ٧ أ) عند سفح العقبة (محلة رقم ٢) وقسطل (ق ٧ ب) عند مسجد البلاط[2].

---

(١) يحدد المؤلف هـ. غاوبه هنا مواقع كل من محلة السويقة وحارة البلاط بدقة متناهية. وفي تحديده هذا يقع في خطأ يجر وراءه أخطاء متتالية كما سنرى. فهو يشير إلى محلة السويقة بما هو معروف اليوم بالسويقة وحسب ويغيب عن باله أن السويقة امتدت حتى طالت الجامع الكبير حتى منتصف القرن العشرين الميلادي. أما حارة البلاط فيشير إلى أنها شكلت الجزء الجنوبي من محلة أسد الله دون أن يشير إلى المصادر التي استقى منها ذلك ولم نجد تأكيداً لذلك في المصادر.

(٢) إن التمعن في قراءة هذه الجملة يقودنا إلى اكتشاف ما وراء الالتباس الذي وقع فيه المؤلف هـ. غاوبه أثناء تحديده موقع حارة البلاط خطأ تبعه خطآن في نفس الجملة. لذلك توجب توضيح ما يلي:

- يبدو أن ذكر كلمة العقبة قد اقترن بذاكرة المؤلف هـ. غاوبه بحي العقبة وحسب، وهو ما أوحى إليه بتوضع حارة البلاط إلى الشرق من محلة العقبة. مع أننا نقرأ عنده نقلاً عن ابن العجمي (ص ٨٤) منطقةً أخرى عرفت بعقبة الياسمين توضعت شمالي الجامع الكبير مكان السويقة أو شكلت جزءاً منها. وهذا ما يدعو إلى ترجيح أن عقبة الياسمين هي المقصودة في نص ابن شداد وليس حي العقبة.
- في هذه الجملة يشير المؤلف هـ. غاوبه إلى قسطل عند سفح العقبة ويسقطه على الشكل (٤٢).إلا أن الموضع الذي يشير إليه لا يمثل بداية حي العقبة وإنما يبدأ إلى القرب منه الارتقاء إلى الحي المذكور، لذلك نستطيع تجاوزاً أن نعتبره سفح العقبة. إلا أن ابن شداد يذكر "وهذا الطريق الآخذ إلى البلاط فيه قسطل في رأس العقبة قدام درب الملك الظاهر ثم يخرج إلى عند باب مسجد البلاط ". أي أن ابن شداد يشير بوضوح إلى أن القسطل يتوضع في رأس وليس في سفح العقبة، وفي هذا كشف للمغالطة التي يقع فيها المؤلف هـ. غاوبه وتأكيد ثان لترجيحنا بأن العقبة المذكورة في نص ابن شداد هي عقبة الياسمين التي تتوضع أعلى نقطة فيها عند جامع الحيات (دليل ١٧٤) ثم تأخذ بالانحدار باتجاه الشمال.

أما الفرع الآخر[1] (وهنا يبدو لي، والكلام للمؤلف، أن النص ــ ص ١٤٦- لم يصل

• يحدد المؤلف هــ. غاوبه موقع مسجد البلاط مكان مسجد الشيخ شريف (دليل ٦٣) الواقع في سوق خان الحرير بين خان الحرير وخان القصابية إمعاناً منه في أن حارة البلاط تشكل الجزء الجنوبي من محلة أسد الله. إلا أننا لا نجد في المصادر ما يدل على ذلك. في حين نجد عند الغزي (ج ٢ ص ١٤٥) وقفة مطولة عند مسجد عرف في زمانه بمسجد النارنجية يقول الغزي عنه: "محله جنوبي جامع الحاج موسى لصيقه وهو مسجد قديم كان يعرف بمسجد البلاط أنشأه... في أيام نور الدين زنكي..." بناء على ما تقدم نرى أن مسجد البلاط وبالتالي حارة البلاط قد توضعت هنا في المحلة المعروفة بسويقة علي إلى الشمال من المدرسة الناصرية التي يشير إليها ابن شداد في نصه وليس كما ذهب إليه غاوبه. وإذا أخذنا بذلك فسنجد أن هناك خطأ في الشكل رقم (٤٢) الذي يوضح عليه المؤلف هــ. غاوبه مسار القناة ولنا عند ذلك وقفه أخرى.

(١) لا يبدأ هنا في الحقيقة الفرع الآخر وإن كان المؤلف هــ. غاوبه H. Gaube يذكر هنا بين قوسين: "وهنا يبدو لي أن النص لم يصل إلينا مضبوطاً بدقة"، كما يذكر في بداية هذا الفصل: "أن نص ابن شداد يبدو للوهلة الأولى متعذر التفسير" إلا أن نص ابن شداد واضح وضوح الشمس ولا يحتمل أي تأويل آخر. يقول ابن شداد: "وهذا الطريق الآخذ إلى البلاط فيه قسطل في رأس العقبة قدام درب دار الملك الظاهر ثم يخرج إلى عند باب مسجد البلاط وهناك قسطل، ثم يسير إلى رأس درب الديلم وهناك قسطل ثم يسير... ثم يسير إلى رأس درب شراحيل وهناك قسطل" وهنا ينتهي الفرع الأول لأنه بعد ذلك يقول: أما الفرع الثاني... ابن شداد، ص ٣٤٣. مما تقدم نتبين أن نص ابن شداد واضح ومتماسك خاصة إذا سلمنا بأن مسجد البلاط قد توضع جنوبي جامع الحاج موسى ثم انمحى أثره نتيجة فتح الشارع الممتد من أمام الجامع الكبير إلى سفح القلعة مروراً بخان الوزير، فيكون بذلك قد توضع على استمرارية رأس درب الديلم إلى الشرق منه. وإذا أخذنا بذلك نجد أن هناك استمرارية منطقية في نص ابن شداد: درب الملك الظاهر (الذي توجد فيه المدرسة المنصورية) - مسجد البلاط - رأس درب الديلم... أما الالتباس الذي وقع فيه المؤلف هــ. غاوبه فمرده إلى الاعتقاد الخاطئ بأن البلاط ومسجد البلاط يقعان في موقع آخر.

إلينا مضبوطاً بدقة) فقد ابتدأ عند أول درب الديلم [1] حيث توضع قسطل (ق ٩) ثم سار إلى رأس الدرب المعروف بالبازيار (انظر أعلاه ص ٢٢٦) حيث توضع قسطل آخر (ق ١٠) ثم سار باتجاه الشمال إلى عند حمام [ابن أبـي عصـرون] حيث توضع قسطل أيضاً (ق ١١) ثم سار إلى رأس درب بني زهـرة حيـث توضع قسطل (ق ١٢) [ومن هناك إلى رأس درب شراحيل حيـث توضـع] قسـطل (ق ١٣).

وعلى مقربة من البلاط تفرع فرع من قناة البلاط[2] سار إلى مسـجد [المزيبلة] حيث توضع قسطل (ق ١٤) ومن ثم إلى عنـد حمـام [أوران] حيـث توضع قسطل (ق ١٥) ثم إلى وسط السدله (محلة ٩ و ١٣) حيث توضع قسطل (ق ١٦) ومن هناك إلى باب الجنان حيث توضع قسطل (ق ١٧) عند مسـجد القصر (دليل ٢٠٩). ومن هنا سيقت المياه باتجاه الشمال[3] إلى سويقة اليهـود

---

(١) إذا ما رجعنا إلى الشكل (٤٢) نجد أن المؤلف هـ. غاوبه يخطئ في إسقاط درب الديلم على هذا المخطط، بل ويناقض ما قام بتمثيله على الشكل (١٧) نقلاً عن ابن العجمي الذي يشير إلى أن درب الديلم ينبثق من عقبة الياسمين ويؤدي إلى الباب الشرقي للجامع الكبير.

(٢) لا وجود لهذه الجملة التي يقحمها المؤلف هـ. غاوبه عنوة في نص ابن شداد، كما لم يرد أي يذكر لفرع يتفرع عن قناة البلاط وإنما يشير ابن شداد بصراحة عوضاً عنها إلى بداية الفـرع الآخر. فبعد أن ينتهي من ذكر القسطل الذي عند رأس درب شراحيل يقول "والفـرع الآخـر يأخذ إلى مسجد المزيبلة... ومن ثم إلى عند حمام أوران... الخ" وبعد أن ينتهـي مـن ذكـر القساطل التي توضعت على هذا الفرع يقول " وهناك انتهى طريق السويقة " وبذلك إشارة إلى أن هذا الفرع هو فرع السويقة ولا علاقة له بفرع البلاط.

(٣) هنا يخطئ المؤلف هـ. غاوبه مرة أخرى فالقناة عند ابن شداد، الذي ينقـل عنـه، لا تتجـه شمالاً وإنما على العكس تماماً. فبعد أن يذكر ابن شداد قسطل مسجد القصر يشير إلى أن هـذا

التي تحد بحسيتا جنوباً[1]، حيث توضعت[2] ثلاثة قساطل (ق ١٨، ٢٠، ٢١) وحوض كبير (ح ١٩).

الفرع من القناة "يعود إلى الطريق الأخذ إلى سويقة اليهود..." وكلمة يعود لا تعني أنه يستمر شمالاً وإنما تعني أنه يرجع من حيث أتى أي إلى الجهة الشرقية / الجنوبية الشرقية.

(١) ويؤدي الخطأ السابق إلى خطأ لاحق يكمن في تحديد مكان توضع سويقة اليهود التي يجزم المؤلف هـ. غاوبه أنها تحد بحسيتا جنوباً. وهذا يستوجب توضيح ما يلي:

- إن سويقة اليهود لم تتوضع تبعاً لابن شداد إلى الشمال من مسجد القصر وإنما إلى الشرق منه.
- يؤكد ذلك أن المنطقة التي أشير إليها هنا على أنها سويقة اليهود يشير إليها المؤلف هـ. غاوبه نفسه في مكان آخر (شكل ١٩) ونقلاً عن ابن شداد على أنها عرفت بالزجاجين. ونحن نرجح ذلك لأن هذه المنطقة كانت في القرن الثالث عشر الميلادي منطقة حرفية.
- إن موقع سويقة اليهود لا يمكن تحديده بدقة بالاعتماد على ابن شداد، إلا أننا يمكننا بالرجوع إلى ابن العجمي الإشارة إلى شارعين يمكن أن يكون أحدهما سويقة اليهود (راجع شكل ١٧). الأول هو زقاق اليهود (رقم ٦٢) والثاني بدون اسم (رقم ٣٩) لامتد من باب الجنان إلى عقبة الياسمين. مع أننا نرجح الأخير، لأنه كان يشغله حتى العقد الأخير من القرن العشرين الميلادي العديد من التجار اليهود من ناحية، ويمتد من مسجد القصر باتجاه الشرق من ناحية أخرى، وهو على تماس مع سويقة حاتم والطريق الآخذ إلى باب النصر من ناحية ثالثة وهذا ما يقتضيه نص ابن شداد الذي سنورده لاحقاً.

(٢) هنا تختلط الأمور على المؤلف هـ. غاوبه ويقوم نتيجة خطأه السابق بتلخيص باقي الفقرة وبدمج القساطل المتبقية كلها في سويقة اليهود. إلا أن الحقيقة غير ذلك فجزء منها توضع في "سويقة اليهود" وقسم في "السويقة"، وسنعمد هنا إلى نقل نص ابن شداد فيما يخص فرع قناة السويقة حيث يقول (ص ٣٤٤): "والقسم الآخر يأخذ إلى مسجد المزيبلة، وهناك قسطل، ثم إلى عند حمام أوران، وهناك قسطل، ثم إلى وسط السدلة، وهناك قسطل، ثم إلى باب الجنان عند مسجد القصر، وهناك قسطل، ثم يعود إلى الطريق الأخذ إلى سويقة اليهود يسير الماء إلى عند دور بني القيسراني، وهناك قسطل ثم ساقه إلى أول سويقة اليهود في رأس الطريق الآخذ إلى

وابتدأت القناة الرئيسة الثالثة من عند حوض لتوزيع المياه (يطلق عليه ابن شداد تسمية مصنعة) توضع عند نهاية المحور الرئيس للسوق في الجهة

باب النصر، وعمل حوضاً كبيراً يفيض منه ثلاثة أنابيب ليلاً نهاراً.ثم ساق منه إلى وسط السويقة عند دار الصبغ وعمل هناك قسطلاً، ثم ساق منه إلى رأس السويقة، وبنى تحت قبلة المسجد المعلق في وسط الطريق الآخذ إلى البلاط قسطلاً، وهنا انتهى طريق السويقة ". إن التمعن في نص ابن شداد يقود إلى الأخذ بما يلي:

- إن "سويقة اليهود" هي غير "السويقة" وإن الأولى تفضي إلى الثانية التي تتوضع إلى الشرق منها.
- إن "السويقة" تفضي إلى "البلاط" التي تقع إلى الشرق منها.
- إن "البلاط" لا تقع في الشمال الغربي من المدينة المسورة كما تصور المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube وإنما إلى الشمال من جامع الحيات وخان الوزير حيث تفرعت القناة الرئيسة الثانية وفي ذلك تأكيد لصحة ما ذهبنا إليه منذ البداية.

من قراءة نص المؤلف هـ. غاوبه ونص ابن شداد والمقارنة بينهما مع الأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظات التي أتينا على ذكرها تبقى كلمة أخيرة:

أولاً: يرى المؤلف هـ. غاوبه أن القناة الرئيسة تفرعت إلى فرعين عند جامع الحيات أحدهما ذهب شمالاً، يسميه فرع السويقة، والآخر ذهب باتجاه الشمال الغربي، يسميه البلاط. ونحن نرى بالاستناد إلى نص ابن شداد العكس تماماً فالطريق الذاهب شمالاً هو فرع البلاط والآخذ باتجاه الشمال الغربي هو فرع السويقة.

ثانياً: في إسقاط مسار هذين الفرعين يقع المؤلف هـ. غاوبه في عدة أخطاء:

- الخطأ الأول يتمثل في إسقاط مسار واحد لقناة واحدة تتفرع بعد حين إلى قناتين، في حين يذكر ابن شداد أن التفرع ابتدأ أمام المدرسة، من ناحية أخرى يسقط المؤلف هـ. غاوبه مسار الفرع الآخذ في الاتجاه الغربي مكان الشارع المستقيم الذي فتح في منتصف القرن العشرين الميلادي من عند الجامع الكبير باتجاه سفح القلعة ونحن نعلم أن لا وجود لهذا الشارع فيما مضى.
- الخطأ الآخر يتمثل في تحديد محلة البلاط وسويقة اليهود ودرب الديلم وقد أشرنا إلى ذلك أعلاه.

الشرقية[1]. هنا توضع أول قسطل (ق ٢٢)، ثم سارت القناة باتجـاه الغـرب حيث توضع قسطل (ق ٢٣) قبل مسجد الدلبة (في زقـاق الدلبـة، انظـر أعـلاه ص ٢١٦) كما توضع قسطل آخر (ق ٢٤) إلى الشرق قليلاً منه عند بداية سوق يؤدي شمالاً إلى الطرف الشرقي من الجامع الكبير[2] وعند القسـطل (ق ٢٤) تفرعت القناة إلى ثلاثة فروع سار الفرع الأول باتجاه الشمال نحـو الجـامع الكبير ومد قسطل الجامع (ق ٢٥ أ) وبئره (ب ٢٥) بالمياه. وتدفق الفرع الثاني عبر الجامع إلى المطهرة التي تقوم عند الجانب الغربي، ثم تحول من هنـاك

---

(١) لقد جرت المياه من أصل القناة إلى هذا الحوض الذي تفرعت عنه أربعة قنوات. والقناة التـي يذكرها المؤلف هـ. غاوبه هنا هي أولى هذه التفرعات. وهذا ما يهم المؤلف هـ. غاوبه في اقتباسه عن ابن شداد الذي يشير إلى ذلك بوضوح، فبعد أن ينتهي من ذكر مسار القناة الثانيـة والقساطل التي توضعت عليها يقول: "ثم ساق القناة من أصل الماء الذي تحت القلعة إلى رأس السوق وبنى برأس الطريق الآخذ إلى أسواق حلب وقصبة البلد مصنعة في الأرض، وجعـل ماء القناة جميعها يجتمع في تلك المصنعة. ثم جعل فيها مقاسم يخرج الماء فيها على السـوية فيتفرق في حلب على السواء، فأخرج منها طريقاً إلى الجامع وما يضاف إليه وطريقـاً إلـى كتّاب الأسود وما يليه وطريقاً إلى باب العراق وما يليه وطريقاً إلى القطيعة وما يليها ".

(٢) يفهم من كلام المؤلف هـ. غاوبه أن أول قسطل على هذه القناة قد توضع عند المصنعة فـي نهاية المحور الرئيس للأسواق في الجهة الشرقية وأن القسطل الثاني قد توضع قبـل مسـجد الدلبة وأن الثالث قد توضع إلى الشرق من الثاني. لكن في الحقيقة لـم يتوضـع الأول عنـد المصنعة وإنما إلى الغرب منها ولم يتوضع الثاني قبل مسجد الدلبة وإنما عنـد أول الطريـق المؤدي إليه أما الثالث فتوضع إلى الغرب وليس إلى الشرق من القسطل الثاني. إذ يذكر ابـن شداد (ص ٣٤٥) بعد الفقرة التي نقلناها عنه أعلاه ما يلي: "فأما طريق الجامع فبنى عليه فـي رأس درب العدول قسطلاً، ثم منه إلى رأس الصاغة تحت المسجد المعلق قسطلاً وأخـذ مـن هناك إلى حمام العفيف بن زريق التي عند حبس الدلبة ثم أخذ من قسطل رأس الصاغة إلـى رأس سوق النطاعين في شرقي الجامع وبنى هناك قسطلاً ".

ثانية باتجاه الجنوب نحو المحور الرئيس للسوق، حيث توضع قسطل (ق ٢٦) عند تفرع سوق الطير العتيق (انظر أعلاه ص ٢٢١) ثم سار من هناك باتجاه درب الخراف (انظر أعلاه ص ٢١٤) حيث توضع قسطل آخر (ق ٢٧) ثم تابع سيره حتى قسطل (ق ٢٨) في رأس درب الصباغين ليصب بعد ذلك في قسطل (ق ٢٩) عند جامع الشعيبية (دليل ٦) "قدام" باب أنطاكية.

ومد الفرع الثالث بالمياه المنطقة الواقعة بين المحور الرئيس للسوق وباب قنسرين. فبعد انفصاله عن فرع الجامع الكبير وفرع باب أنطاكية بمسافة قصيرة تفرع إلى قناتين. سارت إحداهما باتجاه الغرب ثم انعطفت بعد ذلك جنوباً إلى تل فيروز وإلى دار الزكاة (انظر أعلاه ص ٢١٥)، حيث توضع قسطل (ق ٣٠) وتوضعت في وسطها بركة تفيض منها المياه (ب ٣١)، وانعطفت القناة الثانية شرقاً [الأصح جنوباً] إلى سوق الخشابين (انظر ص ٢١٥) حيث توضع قسطل (ق ٣٢) عند نهايته، تفرع هذا الفرع عنده مرة أخرى. حيث سارت قناة من هنا باتجاه الغرب على امتداد زقاق الزجاجين (انظر أعلاه ص ٢١٩) حيث توضع القسطل (ق ٣٣) عند تقاطع هذا الزقاق مع درب أسد الدين (الذي يفترض أنه سمي فيما بعد بدرب الحصارين، انظر أعلاه ص ٢١٥). ثم سارت هذه القناة إلى حيث توضع قسطل (ق ٣٤) عند جامع خان الطاف [مسجد المجن أيام ابن شداد] (دليل ٤٢٥). ثم سارت هذه القناة إلى رأس درب البيمارستان (انظر ص ٢١٨) حيث توضع قسطل آخر (ق ٣٥)، وتوضع القسطل الأخير على هذه القناة (ق ٣٦) بعد زقاقين عند رأس درب الحطابين، حيث انتهى هذا الفرع.

ومن عند القسطل (ق ٣٢) انبثق الفرع الثاني من القناة باتجاه الجنوب نحو شارع باب قنسرين. حيث توضع قسطل (ق ٣٧) عند بداية هذا الفرع [عند رأس درب ابن أبي الأسود] وتوضع قسطل آخر (ق ٣٨) عند مسجد الشيخ حمود [ابن الإسكافي أيام ابن شداد] (دليل ٤٠١) وتوضع قسطل ثالث (ق ٣٩) عند ساحة جامع الكريمية [المحصب أيام ابن شداد] (دليل ٤٠٢)، حيث تفرعت القناة مرة أخرى إلى ثلاثة فروع: لقد سار فرع قصير باتجاه الشرق إلى قسطل (ق ٤٠) توضع بالقرب من جامع الرومي (دليل ٤٠٤) واتخذ فرع ثان مجراه إلى الغرب من جامع الكريمية (دليل ٤٠٢). وأول قسطل (ق ٤١) توضع عليه كان إلى جانب [الأصح خلف] تربة الخشابية (دليل ٤٢٩) ثم توضع عليه قسطل آخر (ق ٤٢) عند التقاطع التالي بالقرب من جامع الأصفر (دليل ٤٣٣) وإلى الغرب من ذلك توضع عليه قسطلان آخران (ق ٤٣ و٤٤) وتبع الفرع الثلاث شارع باب قنسرين باتجاه الجنوب إلى الباب [باب قنسرين] حيث توضع قسطل (ق ٤٥) داخل الباب، بعد ذلك سارت القناة عبر الباب ليتوضع أمامه قسطل آخر (ق ٤٦) وحوض مياه (ح ٤٧).

ومن عند خزان المياه [المصنعة] الذي توضع عند النهاية الشرقية للمحور الرئيس للأسواق ابتدأت القناة الرئيسة الرابعة أيضاً. حيث اتجهت في البداية كما هو حال القناة الرئيسة الثالثة باتجاه الغرب على امتداد المحور الرئيس للأسواق. وقد توضع عليها في هذا القسم قسطلان (ق ٤٨ و٤٩) [الأول تحت المسجد المعلق المعروف ببني الطرسوسي والثاني في المسجد المعلق على سفح كتاب الأسود]. ثم انعطفت القناة بعد ذلك عند درب الحدادين جنوباً لتمد بالمياه قسطلاً (ق ٥٠) توضع عند مدرسة [عرفت بالمدرسة الحنفية] لم يعد لها وجود

اليوم. ثم اتجهت القناة بعد ذلك بمسافة قصيرة باتجاه الغرب نحو الإسفريس (انظر أعلاه ص ٢١٦). وعلى الطريق إلى هناك توضع مسجد [عرف ببني دايخ] قسطل (ق ٥١). عند هذا القسطل تفرعت القناة إلى فرعين: امتد أحدهما قدماً باتجاه الشرق، إلى "عمود العسر" حيث توضع قسطل (ق ٥٢) انتهى به هذا الفرع، وامتد الآخر باتجاه الجنوب الغربي [إلى عند مسجد الجبلي] حيث توضع قسطل (ق ٥٣) ثم دخل من هناك إلى "درب البنات" (انظر أعلاه ص ٢١٨) حيث توضع قسطل (ق ٥٤) انتهى به هذا الفرع.

وابتدأت القناة الرئيسة الخامسة والأخيرة من عند خزان المياه [المصنعة] الذي توضع عند النهاية الشرقية للمحور الرئيس للأسواق أيضاً. وقد اشتملت على فرعين رئيسين: تفرع أحدهما بدوره مرة أخرى [أحدهما جر المياه إلى باب العراق والآخر إلى باب القطيعة وقلعة الشريف] ومدت بالمياه الأقسام الجنوبية الشرقية من المدينة الواقعة داخل الأسوار الأيوبية كما زودت أيضاً، لوحدها من بين القنوات الرئيسة، بالمياه الضواحي المنتشرة خارج الأسوار في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي. وإذا كنا قد تمكنا من تحديد مسار القنوات الرئيسة السابقة وتفرعاتها بدقة متناهية حيناً ومقبولة حيناً آخر على ضوء ما سمحت به الإمكانيات المتاحة على كل حال، فإن إعادة رسم مسار القناة الرئيسة الأخيرة اعتمد على التخمين. وذلك لأن طبوغرافية الأحياء التي مدتها هذه القناة بالمياه قد تغيرت منذ القرن الثالث عشر الميلادي تغيراً كبيراً كما تغيرت شبكة إمدادها بالمياه تغيراً جذرياً.

فعلى مسافة غير بعيدة عن موزع المياه [المصنعة] توضع تحت القلعة أول قسطل (ق ٥٥) على هذه القناة التي تفرعت على مقربة من خان الشونة

(دليـل ١٦٠) إلى فرعين: امتد الأول منهما إلى بـاب العـراق (انظـر أعـلاه ص ٤٢٢) واتجه الثاني باتجاه باب المقام وقلعة الشريف (محلة ٣). على فـرع باب العراق توضع أول قسطل (ق ٥٦) داخل الباب وإلى الشمال منه خرجت القناة من المدينة المسورة وغذت في البداية حوضاً كبيـراً لتجميـع الميـاه (ح ٥٧) ثم سارت القناة من هناك إلى [تحت "التواثير" قدام الباب الذي يؤخذ منه إلى مقام إبراهيم حيث توضع] قسطل (ق ٥٨) ثم سارت القناة من هذا القسـطل إلـى المدرسة الأنصارية (دليل ٣٥٢) لتفيض المياه في بركتها (ب ٥٩). بعـد ذلـك توغلت القناة خلف المدرسة الأنصارية مزيداً باتجاه الشرق وزودت بالميـاه قسطلاً (ق ٦٠) وبركةً (ب ٦١) [توضعت أمام خان السبيل].

وتبع الفرع الرئيس الثاني مسار الشارع المؤدي من تحت القلعة إلى ساحة بزة (انظر أعلاه ص ٢٤٢) وقد توضعت عليه في هذه المنطقة [1] ثلاثـة قساطل (ق ٦٢ و٦٣ و٦٤). وعند ساحة بزة أو بالقرب منها تفرعت القناة إلـى فرعين[2] اتجه أحدهما باتجاه باب المقام وتوضع عليه قسـطل (ق ٦٥) ومـد الآخر بالمياه حي قلعة الشريف عن طريق قسطل (ق ٦٦) واستمر بعد ذلـك

---

(١) لم تتوضع القساطل الثلاثة المشار إليها هنا عند ساحة بزة كمـا يفهـم مـن كـلام المؤلـف هـ. غاوبه H. Gaube ومن الشكل (٤٢) وإنما توضعت على طول مسار القناة وذلك واضح عن ابن شداد بقوله: "وأما الطريق التي تأخذ إلى رأس القطيعة وقلعة الشريف فإنه يسير إلـى رحبة السوق التي تأخذ إلى حمام حمدان وهناك قسطل ثم منه إلى عند مسجد الشجرة وهنـاك قسطل ثم يسير إلى خرابة خليج وهناك قسطل...".

(٢) لم تتفرع القناة عند ساحة بزة كما يشير إلى ذلك المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube هنا مناقضاً بذلك نفسه عند إسقاطه لمسار القناة على الشكل (٤٢)، وإنما تفرعت القناة عند خرابة خليج. إذ يذكر ابن شداد: "... ثم يسير إلى خرابة خليج وهناك قسطل، ثم ينقسم الماء هناك قسمين:...".

حتى وصل إلى المنطقة الواقعة أمام باب قنسرين حيث مد بالمياه عبر قساطل وبرك أخرى (ق ٦٧ و ب ٧٢) الضواحي المنتشرة خارج الأسوار في الجهة الجنوبية الغربية.

١٣ ــ ٣ ــ الإمداد بالمياه منذ العصر المملوكي

(شكل ٤٣)

لقد خضعت شبكة إمداد مدينة حلب بالمياه أيام المماليك إلى توسيع وتغيير جوهري. فعلى خلاف شبكة الإمداد بالمياه التي وجدت في العصر الأيوبي والتي شملت فقط، أو تقريباً فقط، مناطق المدينة القديمة الموجودة داخل الأسوار الأيوبية (انظر أعلاه الفصل الحادي عشر). فالمحلات السكنية الجديدة التي قامت بين السور الأيوبي والسور المملوكي إضافة إلى الضواحي المنتشرة خارج الأسوار في الجهة الشرقية والشمالية كانت حوالي عام ٩٠٥هـ/١٥٠٠م مربوطة بقناة حيلان، التي رُفدت في عام ٦٩٩هـ/١٣٠٠م بمزيد من المياه جُرت إليها من نبع الساجور الذي وجد إلى الشمال من حيلان (ابن العجمي، ص ١٧٦). وتدل الكتابات العديدة المنقوشة في الحجر على المباني المنتشرة هنا وهناك في مدينة حلب على إسهام المماليك في مد شبكة المياه في حلب وتحسينها. للمزيد حول ذلك تراجع عند ا. هرتزفيلد E. Herzfeld (١٩٥٥م) الكتابات التالية التي تعود إلى الأعوام المشار إليها بين قوسين: كتابة رقم ١٧٢ (٧١٧هـ/١٣١٧م)، ١٧٤ (٧٢٨هـ/١٣٢٨م)، ١٧٦ (٧٤٦هـ/١٣٤٥م)، ١٧٧ (٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، ١٨٥ (٧٥٧هـ/١٣٥٦م)، ١٨٨ (٧٦٥هـ/١٣٦٤م)، ١٨٩ (٧٦٦هـ/١٣٦٥م)، ٢٠٢ (٧٨٦هـ/١٣٨٤م)، ٢٢٠ (٨٣١هـ/١٤٢٨م)، ٢٣٥ (٨٢٦هـ/١٤٦١م)، ٢٤٣ (٨٩٢هـ/١٤٨٧م)، ٢٥٤ (بعد ٨٨٩هـ/١٤٨٤م)، ٢٥٨

(٨٩٧هـ/١٤٩١م)، ٢٧٠ (٩١٥هـ/١٥٠٩م)؛ كما تراجع عند هـ. غاوبه H. Gaube (١٩٧٨م) الكتابتان رقم ١١ (٩١٤هـ/١٥٠٨م) ورقم ٩٠ (حوالي ٧٨٠هـ/١٣٧٨م)؛ وللمزيد أيضاً تراجع عند الغزي[1] الصفحات (١٧٦، ٣٥٣، ٣٦٥، ٣٨٣، ٤٥٠، ٥٠٥) كما يمكن أيضاً مراجعة ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١م، ص ١٨٢) الذي يحدد بالاعتماد على ل. أ. ماير L. A. Mayer (١٩٣٣م، ص ١١١، ١٢٥، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٥، ٢٥٠) وبالاعتماد على ما قام به مساعده صبحي مظلوم، مواقع قساطل أخرى تعود إلى الأعوام (٧٠٢هـ/١٣٠٣م، ٧٤٨هـ/١٣٤٧م، ٧٧٠هـ/١٣٦٩م، ٧٦٤هـ/١٤٦٠م، ٨٦٧هـ/١٤٦٣م، ٨٨٣هـ/١٤٧٨م، ٨٩٦هـ/١٤٩١م، ٩١٥هـ/١٥٠٩م، ٩٢٢هـ/١٥١٦م). ومع أن الاتصال بين نبع حيلان ونبع الساجور كان قد انقطع عام ٩٥١هـ/١٥٤٤م وأعيد في عام ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م ثم توقف نهائياً عام ١١٣٦هـ/١٧٢٣م إلا أن شبكة القنوات والقساطل التي وجدت أواخر القرن التاسع عشر الميلادي كانت بغض النظر عن الاختلافات الضئيلة هي نفس شبكة الإمداد بالمياه التي جاء بها العصر المملوكي. ولنتمعن الآن هذه الشبكة بدقة أكثر (انظر الشكل ٤٣).

لقد انبثقت قناة حيلان كما ذكرنا سابقاً من نبع حيلان، وعلى نحو أدق من ثلاثة ينابيع من قرية حيلان. وعلى مقربة من قرية حيلان انضمت إلى هذه المياه المنسابة من حيلان مياه أخرى تدفقت من نهر قويق عن طريق منشأة لتحويل المياه. وفي طريقها إلى حلب روت مياه النبع والنهر المندمجة في هذه القناة مجموعات من البساتين وقطعت الوديان محمولة على جسور

---

(١) ط ٢: ص ١٣٦، ٢٧٥، ٢٨٨، ٣٠١، ٣٦١، ٤٠٦.

تحملها قناطر واخترقت أحد الجبال عبر نفق طويل يزيد طوله عن ١٠٠ م ووصلت إلى أطراف مدينة حلب الشمالية الشرقية عند باب الله. وبين باب الله وباب الحديد (دليل ٣٠٩) تفرعت عن القناة الرئيسة خمسة قنوات مدت بالمياه المحلات السكنية القديمة المتوضعة خارج أسوار المدينة في الشمال والشرق والجنوب.

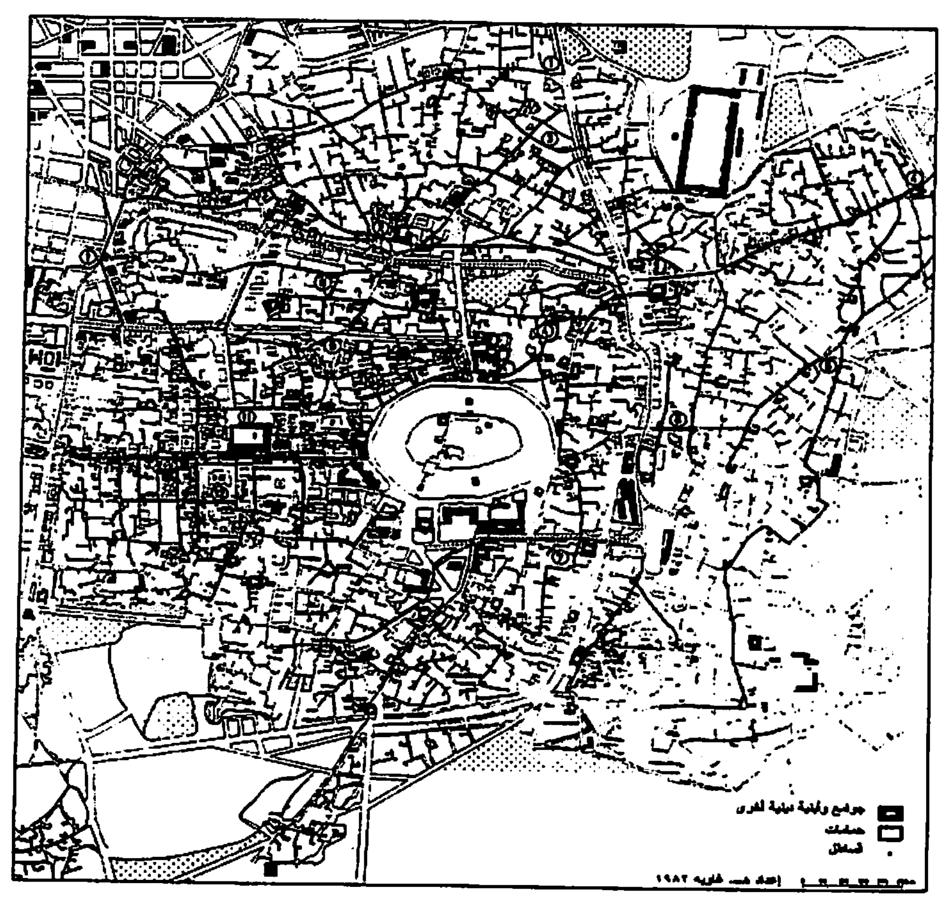
لقد أطلق على كل فرع اسم نظام أو قناة. وقد سار الفرع الأول منها "نظام برد بك" [الذي يرمز إليه برقم ١ على الشكل ٤٣] باتجاه الشمال حول تل "قشلة الترك" (دليل ٥٠٠) ثم تبع الطريق الشرقي القديم المؤدي إلى شمال خارج المدينة متجهاً نحو الجنوب حتى تكية "بابا بيرام" (دليل ٥١١) لينعطف بعد ذلك نحو الغرب باتجاه قسطل الحرامي (دليل ٥٢٠) مروراً قبل ذلك بجامع الابن (دليل ٥١٣). عند قسطل الحرامي تفرعت عنه قناة ثانوية أطلق عليها عدّان أو فرع، واتجهت نحو الجنوب باتجاه حمام البساتنة (دليل ٥٢٤) في حين استمرت قناة برد بك بسيرها باتجاه الغرب نحو جامع وقسطل شرف (دليل ٤٥٧)، الذي اتصل بها عن طريق قناة ثانوية قصيرة. من هنا تحولت القناة عبر سوق " الجدَيْدة " باتجاه الجنوب مارة بجامع إبشير باشا (دليل٤٤٩) وحمام بهرام باشا (دليل ٤٤٦) متجهة بعد ذلك باتجاه الجنوب الغربي لتصل إلى زاوية المدينة القديمة الشمالية الغربية ولتنعطف من هناك جنوباً لتصل بعد ذلك إلى شارع باب الجنان إلى عند سبيل "أبو خشبة " (دليل ٢١٠). وبذلك تكون هذه القناة قد غذت في طريقها بالمياه، بشكل كامل أو جزئي، المحلات السكنية التالية: أقيول / أغيور (محلة ٦٧)، قسطل الحرامي (محلة ٧٢)، البساتنة (محلة ٧١)، الأكراد (محلة ٨٢)، جسر الكعكة (محلة ٨٣)، عبد الرحيم (محلة ٨٩)،

زقاق الأربعين (محلة ٧٣)، بالي برغل (محلة ٩٥)، عبد الحي (محلة ٩٠)، الشمالي (محلة ٩٦)، العطوي الصغير (محلة ٨٨)، العينين (محلة ٣٦) والمصابن (محلة ١١). وقد عاش في هذه المحلات السكنية حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م ما يزيد عن ١٤٠٠٠ نسمة.

وتفرع النظام الثاني، "نظام علي بك" [الذي يرمز إليه برقم ٥ على الشكل ٤٣]، عن القناة الرئيسة في محلة قارلق (محلة ٤٠) في منتصف الطريق الواصل بين جامع قارلق (دليل ٥٤١) وجامع الأحمدي (دليل ٥٤٢) باتجاه الجنوب ماراً بجامع قاسم نونو (دليل ٦٢٠) وجامع القطاط (دليل ٦١٩) وجامع قاضي عسكر (دليل ٦١٨) والسبيل المقابل له (دليل ٦١٧). هنا تفرعت عن النظام قناة ثانوية اتجهت باتجاه الجنوب الغربي نحو جامع هارون دده (دليل ٥٧١) وجامع آغا جق (دليل ٥٧٢) وجامع سليماني (دليل ٥٧٣) وجامع مقبرة الأنبياء (دليل ٥٧٤). أما النظام نفسه فقد اتجه من جامع قاضي عسكر باتجاه الجنوب مروراً بجامع البلاط الفوقاني (دليل ٥٧٧) وجامع القطانة (دليل ٥٨٠) وجامع ساحة حمد (دليل ٥٨١) ليصل غربي المدرسة الطرنطائية (دليل ٦٠٠) إلى شارع باب النيرب، حيث انبثقت عنه قناة ثانوية اتصلت بقسطل علي بك (دليل ٥٩٩) وبالمدرسة الآنفة الذكر، ثم قطع شارع باب النيرب ليمد بالمياه المحلتين السكنيتين المتوضعتين جنوب الشارع والمعروفتين ببادنجك (محلة ٦١) والسخانة (محلة ٥٨). وبذلك يكون هذا النظام قد مد بالمياه المحلات السكنية الثلاثة الآنفة الذكر بالإضافة إلى معظم أجزاء المحلات السكنية التالية: قاضي عسكر (محلة ٢٨)، الفرايين (محلة ٤٥)، البلاط التحتاني (محلة ٤٩)، صاجليخان فوقاني (محلة ٥٢)، البلاط الفوقاني

(محلة ٥٣)، جب قره مان (محلة ٥٤)، صاجليخان تحتاني (محلة ٥٥)، تلعـران (محلة ٥٦)، الضوضو (محلة ٥٧)، محمد بك (محلة ٥٩) والأبراج (محلـة ٦٤). وقد عاش في هذه المحلات السكنية في مستهل القرن العشرين الميلادي مـا يزيد عن ١٥٠٠٠ نسمة.

وتفرع النظام الثالث، "نظام عز الدين" أو أقيول / أغيور [الذي يرمـز إليه برقم ٣ على الشـكل ٤٣]، عن القناة الرئيسة في محلة الـدلالين (محلـة ٤٢) باتجاه الشمال، مروراً بجنوب محلة الصفا (محلـة ٤٣) ومن ثم اتجـه غربـا مروراً بالأجزاء الشمالية من محلات الملنـدي (محلـة ٦٦) وابـن يعقـوب (محلة ٤٨) والشميصاتية (محلة ٦٥) ثم تحول باتجاه الغرب إلى محلـة عنتـر (محلة ٨٠) عند قسطل الزيتون (دليل ٤٩٩) ثم انعطف باتجاه الشمال مخترقـا النوحية (محلة ٨١) حتى وصل إلى الجزء الجنوبي من محلة أقيول / أغيـور (محلة ٦٧). وقد تفرعت عنه في النوحية (محلة ٨١) قناتان فرعيتـان اتجهتـا باتجاه الغرب وربطتا بشبكة الإمداد بالمياه محلات خراب خان (محلـة ٧٩)، الماوردي (محلة ٧٨)، كوجك كلاسة (محلة ٩٧) والألمه جي (محلة ٦٨)، التـي يقوم فيها جامع الميداني (دليـل ٤٨٦) وجـامع الفـراء (دليـل ٥٠٥) وحمـام الألمه جي (دليل ٥٠٤). وقد عاش في هذه المحلات السكنية في مستهل القرن العشرين الميلادي ما يزيد عن ١٠٠٠٠ نسمة.



١) نظام برد بك	٤) القناة الرئيسة	٧) نظام المستدامية	١٠) نظام مدرسة الشعبانية
٢) نظام المرعشلي	٥) نظام علي بك	٨) نظام شاهين بك	١١) نظام جامع الحيات
٣) نظام عز الدين	٦) نظام القطانة	٩) نظام حمام السلطان	١٢) نظام باب قنسرين

شكل رقم (٤٣): الإمداد بالمياه في حلب في بداية القرن السادس عشر الميلادي

وتفرع النظام الرابع، "نظام القطانة" [الذي يرمز إليه برقم ٦ على الشكل ٤٣]، عن القناة الرئيسة في المنطقة الواقعة بين حمام الرقبان (دليل ٥٤٩) وحمام الفرح (دليل ٥٥٨) متجهاً باتجاه الجنوب نحو جامع البكره جي

(دليل ٥٧٠) وضريح الترمذي (دليل ٥٦٩)، حيث تفرعت عنه قناة ثانوية امتدت جنوباً حوالي ٣٠٠ م وقناة أخرى اتجهت غرباً وتفرعت مرة أخرى إلى فرعين: اتجه أحدهما شمالاً ووصل حتى جامع الدرج (دليل ٥٦٧) واتجه الآخر جنوباً. وقد مد هذا النظام بالمياه محلات خان السبيل (محلة ٥٠)، جقورجق (محلة ٥١)، جب قره مان (محلة ٥٤)، الضوضو (محلة ٥٧)، ابن نصير (محلة ٦٣)، والأبراج (محلة ٦٤)، التي عاش فيها حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م ما يقارب ٤٥٠٠ نسمة، إلا أنه لم يمد غالباً بالمياه إلا جزءاً فقط من هذه المحلات السكنية. ويعتبر هذا النظام بالمقارنة مع سابقيه الثلاثة قناة غير مهمة نسبياً.

وتفرع النظام الخامس والأخير من القنوات التي مدت بالمياه المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار، "نظام المرعشلي" [الذي يرمز إليه برقم ٢ على الشكل ٤٣]، عن القناة الرئيسة عند باب الحديد (دليل ٣٠٩) وسار شمالي سور المدينة موازياً له عبر محلات العريان (محلة ٧٧)، المرعشلي (محلة ٧٦) التي تضم خان أوج خان (دليل ٤٧٨) وقيسرية أوج خان (دليل ٤٨١) وحمام أوج خان (دليل ٤٨٠)، الطبلة (محلة ٨٤) التي تضم جامع الزكي (دليل ٤٧٣) وزاوية الشيخ بعاج (دليل ٤٦٦)، بيت محب (محلة ٧٤) والعطوي الكبير (محلة ٨٧). وفي حارة الطبلة تفرع عنه قناتان فرعيتان اتجهتا شمالاً وربطتا بشبكة المياه محلتي القواس (محلة ٨٥) والمغربلية (محلة ٨٦). وقد مثل نظام المرعشلي المصدر الوحيد للمياه بنسبة لسكان هذه المحلات السكنية الذين زاد عددهم عن ٤٠٠٠ نسمة.

ولنلتفت الآن إلى مكونات شبكة المياه القديمة التي مدت بالمياه المحلات السكنية الواقعة ضمن الأسوار. فقد اتخذت القناة الرئيسة [التي يرمز إليها برقم ٤ على الشكل ٤٣]، بعد أن تفرع عنها النظام الأول، مسارها باتجاه الجنوب الغربي نحو المدينة، وبلغت المحلات السكنية القديمة في قارلق (محلة ٤٠) الممتدة في الشمال الشرقي [خارج أسوار المدينة]. من هنا تبعت القناة الرئيسة مسار سوق المشاطية (دليل ٥٣٨)، الذي يقع على امتداد المحور الشمالي الشرقي للمدينة الممتد خارج الأسوار، الذي وصلت القناة الرئيسة عن طريقه إلى باب الحديد (دليل ٣٠٩) الذي سمي لذلك بباب القناة أيضاً. ومن باب الحديد تبعت القناة في البداية المحور الشمالي الشرقي، الذي امتد عليه سوق باب الحديد (دليل ٣١٢)، ثم انعطفت على بعد ١٥٠م تقريباً باتجاه الغرب وسارت مارة بجامع الإكنجي (دليل ٣١٦) وجامع بلبان (دليل ٣١٥) وسبيل الشيخ إبراهيم (دليل ٣١٤) حتى وصلت إلى جامع المستدامية (دليل ٣٢٠). حيث وجد موزع المياه الرئيس للمحلات السكنية الممتدة داخل الأسوار الذي أطلق عليه تسمية "قلاب". ومن هذا الموزع الرئيس [القلاب] تفرع أول نظام داخل الأسوار، نظام المستدامية [الذي يرمز إليه برقم ٧ على الشكل ٤٣]، باتجاه الجنوب في حين استمرت القناة بتدفقها باتجاه الغرب.

وقد مد نظام المستدامية بالمياه المحلات السكنية الموجودة في الشرق وفي الجنوب الشرقي من المدينة المسورة. فقد انطلق من جامع المستدامية مروراً بجامع الشيخ جوهر (دليل ٦٢١) عائداً إلى المحور الشمالي الشرقي، حيث تلاقى به عند جامع وحمام البياضة (دليل ٣٢٤ و٣٢٥). من هنا تدفقت قنوات ثانوية إلى الأبنية المحيطة. ثم اتجهت القناة من حمام البياضة باتجاه

الجنوب إلى جامع الحموي (دليل ٣٣٠) وإلى حمــام وجــامع بــاب الأحمــر (دليل ٣٣١ و٣٣٢)، حيث تفرع عنها كما يفترض فرع ليصــل حتــى حمــام اللبابيدية (دليل ٣٣٩)، إلا إذا كانت هذه الحمام قد مدت بالمياه من جهة الجنوب من جامع الأطروش (دليل ٣٣٧).

ومن باب الأحمر اتخذ هذا النظام مساره مستمراً باتجــاه الجنــوب، حتى وصل إلى جامع الطنبغا (دليل ٣٣٦). حيث تفرعت عنه قنــاة ثانويــة، "عذّان باب النيرب"، واتجهت باتجاه الشرق لتخرج من رقعة المدينة المسورة إلى ساحة المسلخ القديم، حيث انعطفت هناك باتجــاه الجنــوب إلــى محلــة الصفصافة (محلة ٦٢)، حيث تفرع عنها عدان ثانوي بالقرب من جامع كوجك آغا (دليل ٥٨٥) واتجه باتجاه الجنوب الغربي حتى وصل عند جامع شــبارق (دليل ٥٩٧) إلى شارع باب النيرب. أما العدّان الرئيس فقد تدفق من عند جامع كوجك آغا باتجاه الجنوب الشرقي وانتهى كذلك عند شارع باب النيرب.

وهناك عدّانان آخران اتخذا مسارهما ابتداءً من عند جامع الطنبغــا. أحدهما سار باتجاه الجنوب نحو شارع باب النيرب إلى داخــل البــاب، ثــم انعطف من هناك باتجاه الغرب ومد بالمياه مقام الشيخ بلال (دليل ٣٦٧) وجامع السكاكيني (دليــل ٣٥٨)، ثم اتجه ثانية باتجاه الجنوب وساق المياه إلى جــامع الساحة التحتاني (دليل ٣٦٩) والسبيل المقابل له (دليل ٣٧٠) ثم توغــل باتجــاه الجنوب وانتهى عند سبيل الساحة الفوقاني (دليل ٣٧٢). أما العدّان الآخر فقــد تدفق من عند جامع الطنبغا باتجاه الغرب إلى جامع الأطروش (دليــل ٣٣٧). حيث تفرع هناك إلى قناتين ثانويتين. اتخذت إحداهما مسار شارع باب المقام إلى جامع الطواشي (دليل ٣٦٥) واستمرت باتجاه الجنوب حتى حمام الصالحية

(دليل ٣٧٧) وسبيل البك (دليل ٣٧٦) المقابل له واتجهت من هناك عبر باب المقام نحو الضواحي المتوضعة إلى الجنوب منه. واتخذت القناة الأخرى مسارها باتجاه الغرب وانتهت في ساحة بزة (محلة ٥) عند الساحة التي أعطت الحي اسمها وفي حمام ساحة بزة (دليل ٣٨٤) والسبيل المجاور له (دليل ٣٨٥).

لقد زود "نظام المستدامية " بالمياه جميع المحلات السكنية الأحدث عهداً من المحلات الموجودة داخل الأسوار، ونعنى بذلك البياضة (محلة ٢٤)، أجزاء من الجبيلة (محلة ٢٧)، مستدام بك (محلة ٢٥)، أوغل بك (محلة ٢٣)، الطنبغا (محلة ٢١)، أجزاء واسعة من ساحة بزة (محلة ٥)، الأعجام (محلة ١٧)، البستان (محلة ١٦)، الدحدالة (محلة ١٥)، القصيلة (محلة ٢٢)، داخل باب النيرب (محلة ٢٠)، داخل باب المقام (محلة ١٨)، المغازلة (محلة ١٩) بالإضافة إلى أجزاء من محلتي تلعران (محلة ٥٦) ومحمد بك (محلة ٥٩) الواقعتين خارج الأسوار. كما ساق المياه إلى محلات الصفصافة (محلة ٦٢)، المعادي (محلة ٣٣)، المقامات (محلة ٣٢) والفردوس (محلة ٣١) الواقعة خارج الأسوار. وبذلك يكون هذا النظام قد مد بالمياه في مستهل القرن العشرين الميلادي حوالي ٢٠٠٠٠ نسمة.

إن "نظام المستدامية " هو بدون شك أقدم القنوات الستة التي تم تناولها حتى الآن، وإن كان مسار بعض عداناته قد تغير عدة مرات خلال قرون العصر المملوكي. ومن المفترض أن يكون قد أنشئ في بداية القرن الرابع عشر الميلادي، إذ يفترض أن يقدم تاريخ بناء جامع الطنبغا، الذي لعب دوراً كبيراً في صياغة شبكة توزعه، والذي يعود إلى عام ٧١٨هـ/١٣١٨م دليلاً دامغاً على تاريخ إنشائه. ويبدو أن أحدث نظام هو "نظام أقيول" [اغيور]، وفي

مقطعه الأول على الأقل. فهذا المقطع الأول تؤرخه كتابة من عام ٩٢٦هـ/١٥٢٠م نقشت في قسطل الزيتون (دليل ٤٩٩). وعلاوة على القسطل فقد رُبط حوالي هذه الفترة مع بقايا شبكة القنوات الأقدم. لأنه يمكن بدون شك اعتبار كل من النظامين: "نظام المرعشلي" و"نظام القطانة" البقية الباقية من شبكة القنوات الأقدم، التي مدت بالمياه المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار قبل أن يحل محلها النظامان الممتدان على أطراف المدينة: "نظام برد بك" و"نظام علي بك" إبان النهضة العمرانية في أواخر العصر المملوكي. ويمكن تحديد تاريخ بناء هذين النظامين بدقة كبيرة من خلال الكتابات القديمة. فعلى قسطل الحرامي الذي يوجد في جامع يحمل نفس الاسم (دليل ٥٢٠) ويوجد في شمال المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار، توجد كتابة من عام ٨٩٦هـ/١٤٩١م وتشير إلى ترميم قام به تاجر يدعى برد بك، أطلق اسمه على هذا النظام. وفي نهاية "نظام علي بك" توجد على قسطل علي بك (دليل ٥٩٩) في شارع باب النيرب كتابة تعود إلى عام ٩١٥هـ/١٥٠٩م وتحمل اسم علي بك، والي قلعة حلب. إن ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن علي بك هذا هو الذي أنشأ "نظام علي بك" يتمثل في ما تضمنته الكتابة الآنفة الذكر من إشارة إلى أن الإنشاء تم بتكليف من خاير بك. بالإضافة إلى ذلك يزودنا القلقشندي (ج٤، ص ١١٧) بمعلومات تشير إلى سبب إنشاء هذه القنوات، إذ يشير بشكل صريح، في مؤلفه الذي انتهى من وضعه عام ٨١٥هـ/١٤١٢م، إلى مشاكل الإمداد بمياه الشرب في حلب، القائمة آنذاك حتى لو أمكن وصل القناة بنبع الساجور. ولا يمكن فهم إنشاء هاتين القناتين إلا كحل لهذه المشاكل.

ولنتتبع الآن مسار القناة الرئيسة من الموزع [القلاب] في المستدامية (محلة ٢٥)، الذي وصل إليه ثلثي المياه في حين تدفق الثلث الآخر في نظام المستدامية، إلى المناطق الأقدم في المدينة القديمة، التي كانت قبل العصر المملوكي مربوطة بقناة حيلان من خلال شبكة الإمداد بالمياه المذكورة أعلاه والتي مدها الظاهر غازي. هنا يفترض أن تكون أجزاء واسعة من شبكة القناة قد تطابقت في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي مع شبكة القنوات التي أنشأها الظاهر غازي، مع أنه من الطبيعي أن تكون التغيرات، التي طرأت على أشكال العقارات ومسارات الأزقة والتي رافقت النهضة العمرانية الواسعة إبان العصر المملوكي والعصر العثماني في منطقة الأسواق، قد أدت بالضرورة إلى الاستغناء عن بعض القنوات وإلى إنشاء قنوات جديدة أخرى.

من المستدامية (محلة ٢٥) تدفقت المياه في القناة الرئيسة باتجاه الغرب، إلى طرف القلعة الشمالي على طوله، ثم تبع طرفها الجنوبي الغربي حتى وصل إلى المدخل الشرقي للأسواق، وهذا المسار يتطابق بين حمام السلطان (دليل ٢٩٢) وسوق " المدينه " مع مسار القناة التي أنشأها الظاهر غازي. لقد تفرعت حوالي مستهل القرن العشرين خمس قنوات عن القناة الرئيسة بين السراي المصرية (دليل ٣٠٠) التي تقوم خارج سور المدينة الأيوبي وبين سوق " المدينه ". وقد امتدت القناة الأولى [التي يرمز إليها برقم ٨ على الشكل ٤٣] والتي تفرعت من عند السراي باتجاه الشمال في البداية ومن ثم باتجاه الغرب لتمد بالمياه محلات شاهين بك (محلة ٢٦) وداخل باب النصر (محلة ٧) والبندرة (محلة ١٠) والدباغة العتيقة (محلة ٩). وتمثلت أهم الأبنية التي اتصلت بهذه القناة في المدرسة القرناصية (دليل ٢٩٧)، حمام أزتيمور

(دليل ٢٨٣)، جامع الهندي (دليل ٢٨٥)، المدرسة العثمانية (دليل ٢٨٢)، قيسرية الملقية (دليل ٢٧٩)، مصبنة الزنابيلي [الأولى] (دليل ٢٨٠)، بيت جنبلاط (دليل ٢٥٣) والكنيس اليهودي (دليل ٢٥٥).

وتدفقت القناة الثانية [التي يرمز إليها برقم ٩ على الشكل ٤٣] باتجاه الشمال مروراً بحمام السلطان (دليل ٢٩٢)، واخترقت خانقاه الفرافرة (دليل ٢٨٩) والأبنية القائمة حوله وانتهت بالقرب من مسجد المضماري (دليل ٢٧٣) في سوق باب النصر (دليل ٢٧٤). وبذلك يتضح أن هذه القناة والقناة السابقة قد ساقتا المياه إلى نفس قطاعات المدينة تقريباً التي ساقت القناة الأولى المياه إليها في العصر الأيوبي، التي تفرعت في نفس المكان عن القناة الرئيسة عند حمام السلطان.

أما القناة الثالثة التي تفرعت عن القناة الرئيسة [والتي يرمز إليها برقم ١٠ على الشكل ٤٣] فلم تكن موجودة في العصر الأيوبي. وقد ابتدأت عند الشارع المؤدي إلى المدرسة السيافية (دليل ٢٩٠) وغذت بالمياه هذه المدرسة والمدرسة الشعبانية (دليل ٢٦٨) وانتهت بالقرب من الشعبانية. وهناك محاولة لنسب هذه القناة إلى العصر العثماني، إذ ربما تزامن إنشاؤها مع إنشاء المدرسة الشعبانية. وإذا صح ذلك، فإن تاريخ إنشائها هو نفس تاريخ بناء المدرسة الشعبانية الذي يعود إلى عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م..

ومع القناة الرابعة [التي يرمز إليها برقم ١١ على الشكل ٤٣] نعود ثانية إلى شبكة المياه التي وجدت في العصر الأيوبي. فقد تفرعت عن القناة الرئيسة عند جامع الحيات (دليل ١٧٤)، شأنها في ذلك شأن القناة الثانية في العصر الأيوبي. وقد امتدت هذه القناة بفروعها العديدة، التي لم يكن بالإمكان

التطرق إلى جميعها هنا وتم الاكتفاء بإسقاطها على الشكل (٤٣)، لتمد بالمياه أيضاً نفس المنطقة تقريباً التي غذتها القناة الأيوبية بالمياه. علماً أنه كان هناك تحويل بمسار القناة باتجاه الجنوب وذلك في الجزء الغربي من المدينة القديمة. ففي حين وجدت القناة الأيوبية طريقها من المدينة إلى ظاهرها عبر باب الجنان، متدفقة شمالي العقبة (محلة ٢) فقد دارت القناة الأحدث حول هذه المحلة، القائمة على تل، من شرقيها إلى جنوبها على طول المحور الممتد إلى باب أنطاكية. ويرجع سبب هذا التحويل باتجاه الجنوب للجزء الغربي من شبكة القناة بعد العصر الأيوبي إلى إنشاء "نظام برد بك" الذي جر المياه منذ عام ٨٩٦هـ/١٤٩١م إلى محلات المصابن (محلة ١١) وبحسيتا (محلة ١٢) وجب أسد الله (محلة ١٣) التي زودت بالمياه من باب النصر[1] قبل هذا التاريخ.

لقد ساقت هذه القناة المياه إلى سويقة علي (محلة ٨) وسويقة حاتم (محلة ١٤) والدباغة (محلة ٩) وإلى الجزء الجنوبي من محلة جب أسد الله (محلة ١٣) وإلى الجزء الشمالي من محلة الجلوم (محلة ١) وإلى أحد أطراف محلة الفرافرة (محلة ٦)، أي إلى الجزء الشمالي من أسواق " المدينه " بجوامعه، بما في ذلك الجامع الكبير، وخاناته الكبيرة وأسواقه الطويلة، وتمثلت تتمتها في القناة الفرعية الأخيرة المتفرعة عن القناة الرئيسة عند المدخل الشرقي لسوق " المدينه "، [التي يرمز إليها برقم ١٢ على الشكل ٤٣] التي ساقت المياه إلى الجزء الجنوبي من أسواق " المدينه ". هنا تظهر أيضاً من

(١) لقد زودت بحسيتا وربما المصابن بالمياه من باب النصر، أما محلة جب أسد الله فقد جرت المياه إليها من قناة جامع الحيات ــ فرع السويقة.

خلال التفرعات القائمة، عند المدخل الشرقي للأسواق، المطابقة لما كان قائماً في العصر الأيوبي تطابقات أخرى مع شبكة المياه الأيوبية. لكن في حين تفرعت في العصر الأيوبي قناتان عن القناة الرئيسة عند مدخل الأسواق، تدفقت إحداهما باتجاه الغرب نحو باب أنطاكية وسارت الأخرى باتجاه الجنوب إلى قلعة الشريف (محلة ٣)، فقد استغني بعد العصر الأيوبي عن الفرع الجنوبي. واستعيض عنه بعدّان ساحة بزة المتفرع عن قناة المستدامية، ولم يمد بالمياه المسطح الواقع بين الجامع الكبير وباب أنطاكية، كما في العصر الأيوبي، من الغرب [والأصح من الشرق] من مدخل الأسواق، وإنما من الشمال عن طريق القناة المتفرعة عن القناة الرئيسة عند جامع الحيات. أما القناة المتفرعة عن القناة الرئيسة عند مدخل الأسواق فقد اقتصرت بتفرعاتها على ربط الجزء الجنوبي من أسواق " المدينه " بالقناة أي على تخديم الجزء الأكبر من الجلوم (محلة ١) والجزء الجنوبي من سويقة علي (محلة ٨) والجزء الشمالي الغربي من ساحة بزة (محلة ٥) وكامل داخل باب قنسرين (محلة ٤).

إذا أمعنا النظر في عدد سكان المحلات السكنية التي زودت بالمياه عن طريق القناة الرئيسة والقنوات الفرعية والثانوية التي تدفقت بعد موزع المياه [القلاب] الذي توضع في المستدامية (محلة ٢٥)، وإذا تذكرنا أن ثلثي المياه الواردة إلى هذا القلاب قد تدفق في القناة الرئيسة، في حين تدفق الثلث الآخر في نظام المستدامية، عندها يمكن تصور مدى الحاجة إلى المياه التي كانت قائمة في أسواق " المدينه ". فبينما بلغ عدد سكان المحلات السكنية التي زودت بالمياه عن طريق "نظام المستدامية " حوالي ٢٠ ألف نسمة، بلغ عدد سكان المحلات السكنية التي انتشرت على محيط أسواق " المدينه " التي

زودت بضعف كمية المياه حوالي ١٨ ألف نسمة فقط. إن هذه المياه التي سيقت من القناة إلى نواة المدينة استهلكت من قبل الأهالي ومن قبل الناس الذين قدموا إلى الأسواق وإلى الجامع الكبير في مركز المدينة، من قبل الذين قاموا هنا بممارسة عملهم.

وبذلك نكون قد قدمنا لمحة عامة قدر الإمكان، يفترض أن تكون قد أعطت صورة عن القناة الرئيسة و مسارها وعن القنوات الفرعية التي تفرعت عنها وعن القنوات الثانوية التي تفرعت عن الفرعية. وقد بينا من أية قناة حصلت هذه المحلات السكنية أو تلك المنشآت الهامة على المياه. وخلال ذلك حاولنا شرح الجوانب التاريخية، بالاعتماد على وضع شبكة المياه حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م تقريباً من جهة، وعلى وصف شبكة إمداد مدينة حلب بالمياه إبان العصر الأيوبي، الذي تركه لنا ابن شداد، من جهة أخرى. غير أنه لم يكن من الممكن التطرق بالذكر إلى كل مناهل المياه المعروفة والقنوات الثانوية الواحدة تلو الأخرى وهذا ما سنقوم الآن بتقديم مثال عنه بالاعتماد عل ما نجده عند الغزي (ج٢، ص ٤٢٤ وما بعد) من وصف لـ "نظام برد بك".

في ملحق (يسميه الغزي تنبيه) بالفصل الذي تناول فيه الغزي محلة قسطل الحرامي في كتابه نجد ما يلي: "يلحق بهذه المحلة قسطل الرمضانية وهو مما أنشأه برد بك في حدود عام ٨٩٠هـ [١٤٠٠م] يجري إليه الماء من قناة برد بك التي رأسها من قناة حلب الكبرى عند القبر الطويل فيخرج من جنوبي قناة برد بك هذه فرع يجري إلى بستان الأقباعي المعروف بجنينة يمش ثم يخرج من شماليه فرع إلى تكية الشيخ بابا بيرم [دليل ٥١١] ثم من شماليه أيضاً فرع إلى قسطل الرمضانية ومنه يؤخذ مجرى مغتصب إلى

مستشفى الرمضانية المتقدم ذكره ويجري من هذا المجرى ماء يصب في بستان الرمضانية غصباً ثم يصب ماء أصل مجرى قناة برد بك في جرن قرب جامع قسطل الحرمي [دليل ٥١٩] يسمى المقسم فيخرج منه فرعان (أحدهما) يجري إلى جامع الابن [دليل ٥١٣] ومنه إلى قسطل الشرعسوس ومنه إلى قسطل الفتال ومنه إلى قسطل نازي ويخرج فرع آخر من قسطل الشرعسوس ينتهي إلى قسطل المشط ومنه إلى جامع قسطل المشط [دليل ٤٦٣] و(الآخر) يجري إلى جرن آخر يسمى المقسم الثاني يخرج منه أربعة فروع، أولها يجري إلى جامع إبشير باشا [دليل ٤٤٩] ومنه إلى قسطل السلطان تحت برج الساعة [دليل ٢٤٣] في حضرة باب الفرج ومنه إلى قسطل المصابن ومنه إلى قسطل أبي خشبة [دليل ٢١٠] في سوق باب الجنان [دليل ٢١٢] قرب خان الزيت [دليل ٢٢٦]. وثانيها يجري إلى جامع شرف [دليل ٤٥٧] ومنه إلى قسطل جامع شرف ومنه إلى قسطل رجب باشا ومنه إلى قسطل محلة بحسيتا [دليل ٢٣٤] ومنه إلى سبيل الألتنجي. (وثالثها) إلى جادة التدريبية ومنها إلى سبيل محلة الشمالي [محلة ٩٦] ومنه إلى حمام بهرام [دليل ٤٤٦]. (ورابعها) إلى جامع الحرمي [دليل ٥١٩] ومنه إلى حمام البساتنة [دليل ٥٢٤] ومن جامع الحرمي يخرج فرع آخر إلى قسطل جامع الحرمي الكائن على بابه ومنه إلى تربة المعظم [دليل ٥٢١] ويخرج من قسطل جامع الحرمي فرع آخر إلى مسجد خير الله [دليل ٥٢٥] ومنه إلى قسطل الأكراد ومنه إلى قسطل جادة التدريبة ".

إن التمعن في هذه التفاصيل يدل على الأماكن التي سيقت المياه إليها. وأكثر الأماكن التي يرد ذكرها تتمثل في القساطل والأسبلة العامة، أي

الأماكن التي حصل منها الأهالي على المياه. ثم يأتي بالمرتبة الثانية ذكر الجوامع، حيث استخدمت المياه للشرب وللوضوء قبل إقامة الصلاة. بعدها يتم التطرق إلى ذكر تربة وضريح ومشفى وحمامات وبساتين.

ولم تتدفق هذه المياه إطلاقاً على نحو غير منتظم من القناة الرئيسة في القنوات الفرعية ومن القنوات الفرعية إلى القنوات الثانوية والمتفرعة عنها. فعند تفرع القنوات (ج. نظام) عن القناة الرئيسة استخدمت تجهيزات تحكمت في كمية المياه الجارية إلى النظام [القناة]. ولهذا الغرض استخدمت صمامات ذات مقطع عرضي محدد تدفقت من خلالها المياه. وتعلقت كمية المياه المتدفقة عبر هذه الصمامات بالمقطع العرضي للصمام وبمكان توضع الصمام بالنسبة لمنسوب المياه. فإذا توضعت على نحو منخفض يكون عندها ضغط المياه أعلى وتدفق المياه بالتالي عبر الصمام أكثر مما كان عليه الحال عندما توضعت على نحو أعلى وكان ضغط المياه أقل. كما تعلق تدفق كمية المياه من ناحية ثالثة بالزمن. فبعض القنوات كانت مفتوحة ليلاً نهاراً وبعضها لساعات معدودة وبعضها الآخر نهاراً فقط أو ليلاً فقط.

وقد تغيرت فترة وكمية المياه الجارية إلى القنوات المختلفة مع الزمن وتطلب الأمر تحديد ذلك في وثائق ملزمة قانونياً، حفظت في أرشيف المحكمة. ومن وثيقة نشرها صبحي مظلوم (١٩٣٤م، ص ٣٩-٥٩) يتبين لنا كيفية ضبط توزيع المياه في عام ١١٣٣هـ/١٧٢١م، وقد وضعت هذه الوثيقة بالاعتماد على عملية رفع غطت كامل رقعة المدينة، وتضمنت الوثيقة ذكر ٨٩ مستقبل رئيس مع معلومات عن المقطع العرضي للصمام وفترة تدفق المياه، وشملت بعد ذلك توزيع معظم المياه داخل المحلات السكنية. وقد

احتوت الوثيقة أسماء ١٣ حياً من أحياء المدينة و ١٦ داراً تعــود ملكيتهــا للأسر الشهيرة أو لكبار الحكام و ١٠ حمامات عامة و ١٧ بئــراً عامــاً أو خاصاً وتطرقت إلى القلعة وإلى دولاب مياه وبستان. وقد ذيلت الوثيقة بتوقيع قاضيين وبتوقيع والي حلب.

ومما يلفت النظر بشكل خاص في هذه الوثيقة الاهتمام الكبير بــدور السكن ذات الملكية الخاصة، التي كان إمداد مالكيها بالمياه مضــموناً بشــكل دائم وعلى نحو كاف، ولم يكن ذلك بالتأكيد في صالح السكان البسطاء، الذين افتقروا إلى المياه أحياناً كما يتبين مــن وثيقــة أخــرى تعــود إلــى عــام ١١٧٢هــ/١٧٥٨م (صبحي مظلــوم، ١٩٣٤م، ص٨٧-٨٩) خلافاً حول الحصول على المياه نشب بين أهالي صاجليخان (محلة ٥٢ و٥٥) وأهــالي علــي بــك (محلة ٢٨). فقد توجه أهالي المحلة الأولى بشكواهم مباشــرة إلــى الســلطان المتربع في إسطنبول ضد أهالي المحلة الثانية الذين قطعوا عنهم المياه لصالح ثلاثة جوامع في حيهم. وقد أوعز السلطان إلى قاضي حلب بحل الخلاف وقد حصل ذلك فيما بعد أيضاً.

في الختام نورد ملاحظة حول المستوى الصحي لشبكة الإمداد بالمياه هذه، التي تعتبر رائعة في الأحوال التقليدية. فقد أجــرت ســلطة الانتــداب الفرنسي في عام ١٣٥٠هــ/١٩٣٢م تجربة على المياه في قسطل الحرامــي (دليل ٥٢٠) تمخضت عن وجود ٢٠ ــ ٤٠ ألف كوليبكتريا [وحدة قياس للتلــوث] في اللتر، وهو عدد يفوق بكثير الحد الأعلى المسموح به. مع ذلك فقد كــان سكان حلب سعداء بشبكة مياههم حتى أنهم ذهبوا إلى تقريظهــا وتمجيــدها، وعلى المرء أن يفكر فقط في أصفهان [إيــران] أو هــراة [أفغانســتان]، حيــث

توضعت أو لا تزال تتوضع حفر المياه المالحة على مقربة مباشرة من القساطل. لذلك فليس من المدهش أن يقوم المؤرخون الحلبيون بمديح مياه مدينتهم أكثر من أي شيء آخر وأن ترد في مؤلفاتهم بكل فخر أشعار من النمط التالي (ابن الشحنة، ص ١٦١):

لقد طفت في الآفاق شرقاً ومغرباً   وقلبت طرفي بينها متقلباً
فلم أرى كالشهباء في الأرض منزلاً   ولا كقويق في المشارب مشرباً

الفصل الرابع عشر

البنية العمرانية والتركيبية الاجتماعية
في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي

لقد خُصص معظم الجزء الثاني من كتاب الغزي "نهر الذهب" لاستعراض المحلات السكنية المتفرقة في حلب (التي تجاوز عددها المائة محلة سكنية، والتي تم تناول ٩٩ محلة منها هنا). في بداية كل فصل يرد عقب اسم المحلة وعدد بيوتها تصنيف للأهالي تبعاً لانتمائهم الديني وجنسهم. يتبع ذلك وصفاً لموقع المحلة السكنية ينهج نهج المدونات القديمة ــ أي أن الغزي يشير إلى المحلات السكنية التي تحد المحلة السكنية المشار إليها جنوباً وغرباً وشمالاً وشرقاً.

يتبع هذه المعلومات التي تأتي في المقدمة تعداداً وأحياناً وصفاً للأوابد الأثرية أو بالأحرى للآثار الخيرية، أي للأبنية العامة القديمة، المتمثلة في الجوامع والحمامات والمدارس والأضرحة والمنشآت العامة الأخرى. في هذا الجزء من كتابه يصف الغزي على نحو مستفيض العديد من الأبنية ويدون الكتابات المنقوشة عليها ويستعرض أوقافها. بعد ذلك يذهب إلى تعداد المنشآت الاقتصادية الموجودة في كل محلة سكنية ويذكر أسماء "الأسر الشهيرة " ويشير إلى "الدور العظام" فيها.

إن هذه الدراسة التي وضعها الغزي يمكن بالطبع أن تشكل، مع المعلومات الواردة في مواضع أخرى من مؤلفه وإلى جانب المعلومات الواردة

في مؤلف الطباخ، قاعدة لكتابة تاريخ اجتماعي لحلب في العصر العثماني. ومع أن كتابة مثل هذا التاريخ لا نرمي إليها هنا، إلا أن هذه المادة التي أعدها الغزي ينبغي أن تفيدنا هنا في تصور حال المدينة قبل أن تعتريها رياح التحديث وقبل أن تجتاحها التغيرات الصارخة التي طرأت على بنيتها. وكما وقف الغزي، كشخص في مفترق الطرق، بين العراقة والحداثة المتأثرة بالغرب (فهو يقتبس في كتابه على سبيل المثال عن مؤلفين غربيين)، كذلك شمخت حلب في ذلك الحين قبل التغيير. إن المحلات السكنية الحديثة في غرب المدينة القديمة وشمالها كانت قد خططت وشيدت أجزاء منها آنذاك، وأول توسيعات للشوارع (التي لم تكن اختراقات على كل حال) كان قد تم القيام بها في نطاق المدينة القديمة، إلا أن حلب والحلبيين ما كانوا قد تغيروا بعد، حتى أننا نستطيع بدون تردد القول أن حلب التي يصفها الغزي هي أقرب إلى حلب التي وصفها ابن العجمي من حلب اليوم. إن حلب التي يصفها الغزي هي حلب كما بدت في ملامحها الأساسية على مر قرون من الزمان، وقد غيرت السنوات الخمسون التي تلت وفاة الغزي (ت: ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م) المدينة وناسها أكثر مما غيرت فيهم الأربعمائة عام التي سبقت ولادة الغزي (عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٣م، انظر الزركلي، ج٦، ص ٦٠).

إن المعلومات التي يوردها الغزي حول الأهالي، والتي تتناسب مع فترة أوائل هذا القرن، لا يذكر الغزي فيما إذا كانت تعتمد على الإحصاء العثماني الأخير لعدد السكان الذي تم في عام ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م أو فيما إذا كانت تعتمد على الإحصاء الفرنسي الأول الذي تم في عام ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م (انظر الغزي، ج١، ص ٣٣٢ وما بعد). إن هذه المعلومات ينبغي تحليلها هنا مرتين من ناحيتين مختلفتين: مرة من ناحية المحلة السكنية وعدد سكانها وتركيبتهم الاجتماعية

ومرة من ناحية المحلة السكنية وتجهيزها بالمرافق العامة والمنشآت الاقتصادية. لذلك يبدو أنه لا حاجة للاستعجال في طرح السؤال عن معنى محلة سكنية وعن ماهية المحلات السكنية الواردة عند الغزي. فالهدف من هذا الفصل يتمثل في توضيح ماهية المحلة السكنية في حلب بالشكل الذي كانت عليه حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م وفي تبيان كيفية اختلاف محلة سكنية عن أخرى. لقد ارتبط مفهوم الحي السكني الذي استخدم الغزي عوضاً عنه التسميات العربية "حارة" و"محلة" بدون ضوابط واضحة، بالنسبة لحلب على الأقل، بإضفاء الحياة والمغزى. ويكتفى هنا بالإشارة إلى أنه بالرغم من أن المحلات السكنية، التي أتى الغزي على ذكرها، تمثل وحدات إدارية مالية، إلا أنها تجسد أيضاً، وفي الدرجة الأولى، وعي سكانها بانتمائهم إلى الجماعة. إن المحلات السكنية التي استعرضها الغزي لم تخطط على لوحة مرسم، وإنما تشكلت من قبل قاطنيها كوسط لتصريف شؤون حياتهم ربطهم به شعورهم بالانتماء إليه. لذلك فإن أسماءها واتساعها تشكل أيضاً مرجعاً تاريخياً.

١٤ ــ ١ــ توزع المحلات السكنية والبنية السكانية

(شكل رقم ٤٤ ــ ٤٨، جدول رقم ١٦ و ١٧)

لقد سبق وتطرقنا أعلاه إلى تصنيف المحلات السكنية في مدينة حلب إبان القرون الوسطى (انظر فصل ٧ــ٥ و٧ــ٧ و٧ــ٨). ولاحظنا كيف توزعت المحلات السكنية في الضواحي حوالي منتصف القرن الثالث عشر الميلادي على ثلاثة وحدات إدارية كبيرة (الحاضر السليماني، الرمادة، بانقوسا)، وكيف قسمت هذه الوحدات إلى محلات سكنية (حارات). في مقابل ذلك قامت في القرن الخامس

عشر الميلادي ٣٩ وحدة إدارية داخل أسوار المدينة و١٩ وحدة إدارية خـــارج أسوار المدينة، قسم بعضها، كما اتضح من ارتباط مسجد الجمعة بالمحلة، إلـــى وحدات إدارية مستقلة داخل المحلة الواحدة. لقد تحولت المحلات على مر الأيام إذاً، ولأن عدد المحلات السكنية التي تهمنا قد تضاعف في العصـــور الأحـــدث أكثر فأكثر، فإننا نستطيع أن نرى فيها تعامل الإدارة [البلدية] مع البنى الأساسية.

هناك عامل آخر لعب دوراً في تضاعف المحلات السكنية أيضاً وتمثـــل في العيش الجماعي للناس داخل المحلات السكنية وفي مشاكله. وإذا كان قد وجد لدينا، في القرن الخامس عشر الميلادي، عدد قليل من المحلات الســـكنية التـــي قامت خارج الأسوار، كما ميزتها المصادر، فذلك لا يرد إلى خلل في المصـــادر المتوارثة. فمقابل الـــ ١٩ وحدة إدارية التي قامت خارج الأســـوار، قامـــت ٣٩ وحدة إدارية (أي أكثر بكثير مما هو عليه الحال اليـــوم) داخل الأسوار. وفي الأحيـــاء الموغلة في القدم الواقعة داخل الأسوار عاش الناس لزمن أطول مـــع بعضـــهم، وأتيحت لهم عبر القرون مجالات كافية لأن يتنازعوا ولأن يتفرقوا في وحـــدات صغيرة، تحكمت كل واحدة منها بشؤونها لوحدها. أما خارج أسوار المدينة، في الأحياء التي استوطنت حديثاً، فلم تبلغ النزاعات حدتها إلى هذه الدرجة.

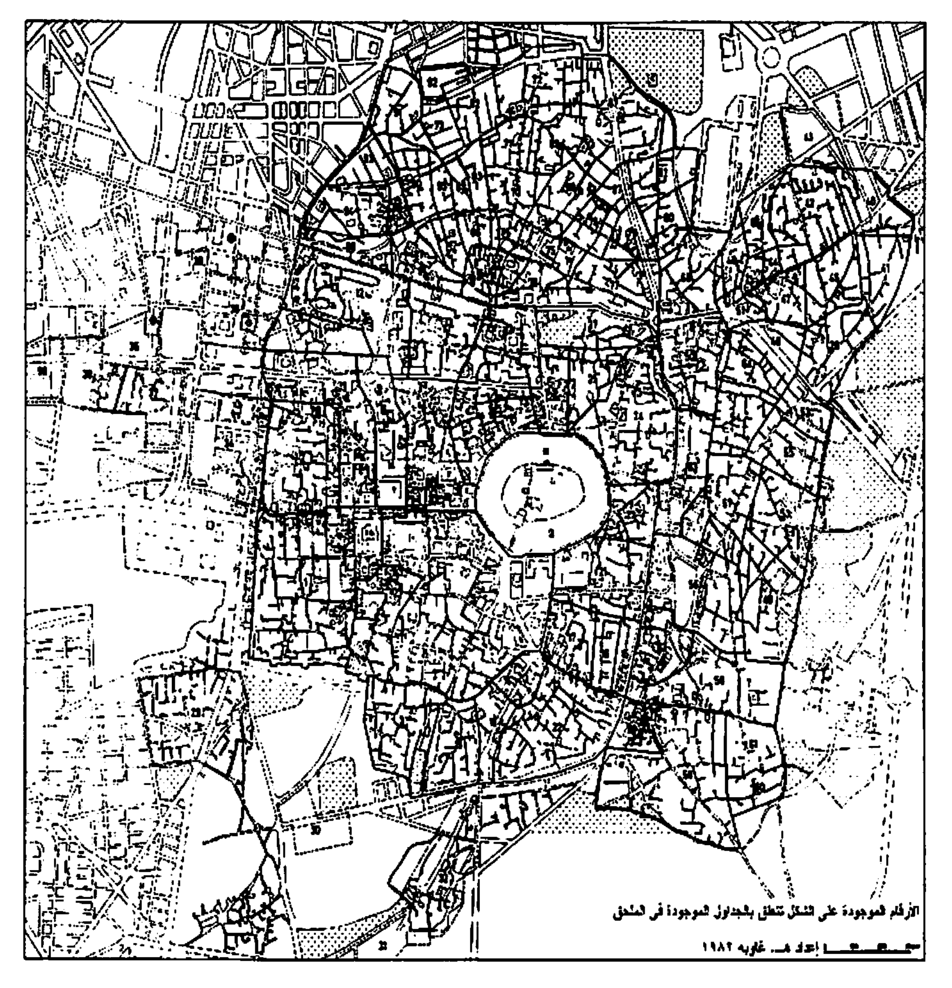
كما أنه ليس من المدهش أيضاً، أن يتمخض أول مصدر لنا يعود إلى ما بعد القرون الوسطى، ويحتوي على معلومات عن توزع المحلات السكنية ويتمثل في مقال السيد دارفيو d'Arvieux الذي يعود إلى النصف الثاني مـــن القـــرن السابع عشر الميلادي، عن تقسيمات أخرى (دارفيو، ١٧٥٦م، ج٦، ص ٣٧٤ــ٣٧٧). إن المحلات السكنية، التي هي عبارة عن مرآة تعكس تفكير وإحســـاس أنـــاس عاشوا في زمن معين، تخضع لتغير دائم وتفاعل مع الإجراءات الإدارية.

يتطرق دارفيو إلى ذكر ٧٢ محلة سكنية، ٢٢ منها داخل المدينة المسورة و٥٠ خارج الأسوار، ويذكر عدد منازلها. إن المحلات السكنية التي قامت داخل الأسوار تضاءل عددها إذاً منذ القرون الوسطى، أما المحلات السكنية التي قامت خارج الأسوار فقد ازداد عددها. وهذا ما ينسجم بالنسبة للمدينة الكائنة، خارج الأسوار، مع الفكرة التي طرحت أعلاه عن الانشطارات المتزايدة، إلا أنه يتناقض مع الفكرة المطروحة بالنسبة للمدينة الكائنة داخل الأسوار، ويسمح لذلك بالتخمين بأنه علينا أن ندخل في الحسبان أيضاً انقلاب عملية التشتت والتفرق. إلا أن توسع واضمحلال المحلات السكنية وتزايد عدد سكانها وتراجعه لا يمثل بالطبع شعور الناس وتفكيرهم فقط. فالمحلات السكنية يمكن أن تخضع أيضاً للتوسيع والتصغير من قبل من يكتب عنها، فيما إذا نسي ببساطة أن يدرج بعض مكوناتها طي سرده أو فيما إذا أضاف إليها ما لا يندرج تحتها. مع ذلك لا يصح إسقاط فترة زمنية تزخر بمعلومات عن عدد المحلات السكنية وأسمائها على واحدة أخرى. وتبرهن على ذلك بشكل ممتاز المقارنة بين ابن شداد والمؤلفين الذين عاشوا في العصر المملوكي، فقد دونوا في مؤلفاتهم أخبار محلات سكنية معينة وقصدوا بذلك محلات سكنية أخرى وساعدونا على استيعاب التحول الكبير في استيطان المناطق المنتشرة خارج أسوار مدينة حلب بشكل واضح.

إن مثل هذه الاختلافات، وإن كانت ليست جذرية على كل حال، نجدها بين المعلومات الواردة عن المحلات السكنية عند دارفيو d'Arvieux وعند الغزي. إلا أننا لا نريد أن نشغل أنفسنا هنا بتتبع هذه الإختلافات، وإنما سنلتفت مباشرة إلى المعلومات التي تركها الغزي لنا. وكما ذكرنا أعلاه، يشير الغزي

عند ذكره لكل محلة سكنية إلى المحلات السكنية التي تحدها. وقد شكلت هذه المعلومات الأساس لتمثيل توزع المحلات السكنية في المدينة على المخططات المحمولة على الأشكال ذات الأرقام من (٤٤) إلى (٥٠). إن مراكز المحلات السكنية ــ وبالتالي حدود المحلات السكنية المجسدة بخطوط على الخرائط ــ قد تحتاج لإزاحات طفيفة هنا أو هناك، باتجاه الغرب أو الجنوب أو الشرق أو الشمال، إلا أنها جاءت كما يفترض قريبة جداً من الواقع، فالمباني العديدة الواردة في نص الغزي، والقائمة داخل المحلات السكنية، تمكن من القيام بتدقيق في غاية الدقة، لذلك تبقى الصورة الإجمالية صحيحة على أية حال.

إذا أمعنا النظر في أحياء المدينة هذه، فإنه مما يلفت النظر للوهلة الأولى الاختلاف غير العادي في مساحاتها. فهناك محلات سكنية كبيرة جداً كالجلوم (محلة ١) وساحة بزة (محلة ٥) من جهة، وهناك محلات سكنية صغيرة جداً كجسر الكعكة (محلة ٨٣) وعبد الرحيم (محلة ٨٩) من جهة أخرى. ومما يلفت النظر أيضاً أن المحلات السكنية الكبيرة تقع داخل رقعة المدينة التي كان السور الأيوبي يحيط بها وأن المحلات السكنية الصغرى تقع في أحياء المدينة التي شيدت في العصر المملوكي في الجهة الشمالية خارج أسوار المدينة. وإذا تمعنا أيضاً في مناطق التوسع المتفرقة في المدينة، في المنطقة الواقعة داخل السور الأيوبي وفي المنطقة الواقعة بين السور الأيوبي والسور المملوكي وفي الضواحي المنتشرة في الجهة الشرقية وفي الضواحي المنتشرة في الجهة الشمالية، فإنه مما يلفت النظر أن متوسط مساحة المحلة السكنية يتضاءل طرداً مع عمرها. فالمحلات السكنية التي تقع في أقدم جزء من مدينة حلب هي في



شكل رقم (٤٤): تصنيف المحلات السكنية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي

العادة أكبر من تلك التي تقع في مناطق المدينة التالية في سلم القدم، وهذه تكون بدورها أكبر من تلك التي تقع في الضواحي الشرقية، وهذه أكبر أيضاً من تلك التي تقع في الضواحي الشمالية.

ملاحظة عامة أخرى بخصوص أسماء المحلات السكنية ينبغي طرحها هنا. ففي أقدم منطقة من المدينة نجد فقط تسميات عربية وأقدم من العربية (آرامية) للمحلات السكنية وفي الجزء القديم الأحدث نصادف إلى جانب التسميات العربية تسميات ليست عربية أيضاً، إلا أنها تنسب إلى أشخاص قاموا ببناء جوامع في فترة زمنية معينة، استمدت المحلات السكنية أسماءها منهم. أما في الضواحي الشرقية فتظهر بشكل أوضح تسميات غير عربية للمحلات السكنية تميز أقليات غير عربية. إلا أن هذه التسميات غير العربية نلاحظ أنها تنحسر ثانية بوضوح في المنطقة الأحدث من المدينة الواقعة في الضواحي الشمالية. ويقسم الغزي المدينة القديمة الموزعة داخل الأسوار وخارجها إلى ٩٩ محلة سكنية[١]، تتوضع ٢٧ محلة منها داخل الأسوار وتتوضع البقية خارج الأسوار.

---

(١) يزيد عدد المحلات السكنية الواردة عند الغزي عن هذا العدد بمحلتين يعمد المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube إلى عدم التعرض حتى لذكرهما. وقد تبين لنا بعد مقارنة المحلات السكنية الـ ٩٩ التي ترد في النص والتي يبني عليها جداوله (جدول ١٦ و١٧ و١٨) مع المحلات السكنية التي خصص الغزي لها الجزء الثاني من كتابة أن هاتين المحلتين هما: حارة الشيخ أبو بكر (انظر الغزي، ج٢، ص ٤٤٠) وحارة البقارة (انظر الغزي، ج٢، ص ٥٠٧). ولا ندري السبب الحقيقي الذي دفع المؤلف هـ. غاوبه إلى تجاهلهما، فإن كان الغزي لم يذكر صراحة حدود المحلة الأولى، كما نهج في عمله مع أنه يشير صراحة إلى موقعها على جبل الغزالات المعروف لمعاصريه، فإنه يذكر حدود الثانية بوضوح تام. كم لا يبرر وقوعهما على أطراف الضواحي - الأولى في الشمال الشرقي والثانية في الجنوب إلى الجنوب الغربي - وصغرهما من ناحية عدد السكان - الأولى ١٠٥ نسمة والثانية ٣٥٠ نسمة - أن يتم تجاهلهما ببساطة. وإن كانت الثانية لا تحتوي على آثار فالأولى تضم تكية ومزاراً يؤمه الأهالي المحافظون حتى اليوم بل ولا تزال المحلة عامرة حتى اليوم.

والغريب في الأمر أن المؤلف هـ. غاوبه قد أتى على ذكر محلات أقل من هاتين المحلتين عدداً وأدنى منهما شأناً كحارة أعراب المشارقة (٧١ نسمة) والفردوس (٩٢ نسمة) والكتاب (١٣٤ نسمة). بقي أن نشير هنا إلى أن الغزي كان قد تطرق في كتابه إلى ذكر محلتين تحت اسم البقارة: أطلق على الأولى "محلة البقارة" وقرنها مع السخانة (محلة ٥٨) – انظر الغزي، ج ٢، ص ٣٤٩ – محدداً موضعها (قبلة البرية وشرقاً كتان وغرباً برية الشيخ جاكير وشمالاً سور باب النيرب) ومشيراً إلى عدد دورها (٥٢) وعدد سكانها (٢٥٢ نسمة) وديانتهم (مسلمون) وإلى أنه لا يوجد آثار فيها. أما الثانية فيأتي على ذكرها في موضع آخر في نفس الجزء من كتابه (انظر الغزي، ج ٢، ص ٥٠٧) ويطلق عليها تسمية حارة " البقارة " محدداً موضعها بصراحة جنوبي حارة القرباط (محلة ٩٨) ومشيراً إلى عدد دورها (٧٠) وعدد سكانها (٣٥٠ نسمة) وإلى أنه يوجد بالقرب منها " زاوية تعرف بمزار الشيخ جاكير". وقد قام المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube بذكر الأولى مقرونة بمحلة السخانة (محلة ٥٨) كما فعل الغزي في حين لم يتطرق إلى الثانية بتاتاً في النص، أما في إسقاطه للمحلات السكنية على الخارطة فقام بدمجهما في محلة واحدة. لكن الغزي الذي يفهم المرء من كلامه أن المحلتين توضعتا في بقعة واحدة أو إلى جانب بعضهما البعض والذي نثق به كما يثق به المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube نفسه يشير إلى محلتين مختلفتين في عدد الدور وعدد السكان.

ولتبديد هذا الالتباس نعود إلى الغزي وتحديده لمواقعهما وإلى المؤلف هـ. غاوبه وإسقاطه للمحلات السكنية على مخطط المدينة (شكل ٤٤). ففي تحديده لموقع الأولى، التي يرد ذكرها مقروناً بالسخانة ويفهم من النص أنهما تتميزان بعدد البيوت والسكان إلا أنهما تشكلان محلة واحدة، يشير الغزي إلى أنها يحدها "جنوباً البرية وشرقاً كتان وغرباً برية الشيخ جاكير وشمالاً سور باب النيرب". ولكن غربي هذه المحلة يسقط المؤلف هـ. غاوبه على مخطط المدينة موقع حارة القرباط (محلة ٩٨) اعتماداً على الغزي الذي يقتصر في تعريفه بهذه المحلة على أنها تقع إلى الشرق من جامع التوبة (دليل ٦١١). وإذا جارينا المؤلف هـ. غاوبه في ذلك، عندها يتبين لنا أن حارة القرباط تقع إلى الغرب من السخانة، إلا أن الغزي لا يشير إلى ذلك وإنما يذكر أنه إلى الغرب من السخانة كانت هناك برية الشيخ جاكير. فإذا كان توضع محلة القرباط صحيحاً فهذا يعني أن حارة البقارة، التي يشير الغزي إلى أنها تقع جنوبي حارة القرباط، تقع أيضاً غربي السخانة وأن حارتي القرباط والبقارة قد شيدتا في وقت متأخر في موضع برية الشيخ جاكير أو

ولا يزال القسم الأكبر من المحلات السكنية التي أتى الغزي على ذكرها قائماً حتى الآن. فقط في الجهة الغربية أزيل بعض المحلات السكنية القديمة عن بكرة أبيه، ولم يبق من ضاحية الكلاسة القديمة الكبيرة إلاّ النذر اليسير. وإلى نفس المصير الذي آلت إليه المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار الآنفة الذكر آلت محلة بحسيتا القديمة التي قامت داخل الأسوار والتي تعتبر إحدى أقدم أحياء المدينة.

إلى جانب الاعتبارات العامة المطروحة آنفاً والملاحظات التي تنسحب على كامل مدينة حلب فيما يتعلق بتوزع المحلات السكنية فيها ينبغي أن ينصب اهتمامنا في هذا الفصل على مسألتين مميزتين، تتمثلان في تركيبة الأهالي تبعاً لانتمائهم الديني داخل المحلات السكنية وعلى مستوى المدينة، وفي العلاقة بين حجم المحلات السكنية وعدد سكانها وعدد دورها. إن الإجابة على السؤال الأول ستتلخص في الرأي الواسع الانتشار الذي يعتبر التجانس الديني داخل المحلات السكنية من سمات المدينة الإسلامية أما بالنسبة للمسألة الثانية فينبغي محاولة

على جزء منها، خاصة أن الغزي يذكر في وصفه لحارة البقارة أنه تقع إلى القرب منها زاوية الشيخ جاكير. من ناحية أخرى، في أثناء تعريفه بمحلة الكتان، التي يشير هنا أنها تقع إلى الشرق من السخانة والبقارة، يشير الغزي أنه يحدها غرباً السخانة ولم يذكر "السخانة والبقارة".

في الختام نلخص الموضوع على الشكل التالي: لقد قامت على الأرجح في الضاحية الجنوبية الغربية محلة، عرفت باسم محلة السخانة والبقارة، تحولت مع الزمن إلى محلة إقامة للسخانة فقط وقام في غربيها على البرية التي كانت تحدها في هذه الجهة حارتي القرباط والبقارة. وبالنتيجة فإن المحلتين لا تمثلان محلة واحدة كما فعل المؤلف هـ. غاوبه في إسقاطه لكليهما على المخطط كمحلة واحدة معتمداً إحصائيات الأولى فقط ومهملاً الثانية مثلما أهمل حارة الشيخ أبو بكر وسكانها. وقد اكتفينا بذكر ذلك هنا وبإضافة ذلك على الجداول دون أن نعدل في النص لأننا لو قمنا بذلك لكنا دخلنا في مشاكل لا تنتهي.

توضيح فيما إذا كان من الممكن تحديد كثافة سكانية وكثافة عمرانية مرتفعة أو منخفضة في محلات سكنية معينة، وتوضيح ماذا يمكن أن يتمخض عن ذلك.

ويشكل أساس اعتبارنا بالنسبة للمسألة الأولى الجداول التي يتضمنها الملحق، والتي جمعت فيها المعلومات حول عدد المنازل وعدد السكان التي يوردها الغزي بعد أن صحح بعضها[1] وأعيد ترتيب بعضها الآخر. ففي نص الغزي هناك بعض الأخطاء المطبعية التي تم تصحيحها[2] كما أن تصنيف الغزي

---

(١) في الحقيقة هناك أخطاء عند الغزي لا أعرف إن كان بالإمكان تسميتها أخطاء مطبعية أو فيما إذا كانت مطبعية فعلاً. فهي أخطاء حسابية تتمثل في خطأ في حاصل الجمع لمجموع أفراد طائفة معينة أو لمجموع الذكور أو الإناث أو في حاصل مجموع عدد السكان لمحلة سكنية معينة، انتبه إليها المؤلف هـ. غاوبه وصحح بعضها، ولا يتطلب الكشف عنها عناء كبيراً. انظر عند الغزي الأخطاء الواردة في مجموع عدد السكان أو مجموع أفراد أحد الطوائف أو... بالنسبة لمحلات العقبة ط١: ص٨٧ / ط٢: ص ٧٠، المصابن ص٢٠٣ / ١٥٨، جب أسد الله ص٢١٥ / ١٦٧، سويقة حاتم ص٢٣٤ / ١٨٠، جقورجق ص٣٤١ / ٢٦٥، أقيول / أغيور ص٤٠٨ / ٣٢٤، المرعشلي ص٤٣٢ / ٣٤٤، جقور قسطل / العريان ص٤٣٤ / ٣٤٦، عنتر ص٤٣٩ / ٣٥١، الأكراد ص٤٤٩ / ٣٦١، الطبلة ص٤٥٢ / ٣٦٣، المغربلية ص٤٥٧ / ٣٦٨، العطوي الكبير ص٤٥٨ / ٣٦٩، عبد الرحيم ص٤٦٠ / ٣٧١، عبد الحي ص٤٦١ / ٣٧٢، الهزازة ص٤٦٢ / ٣٧٤، الغطاس ص٤٦٣ / ٣٧٦، التومايات ص٤٦٤ / ٣٧٨، الصليبة ص٤٦٨ / ٣٨١، الشمالي ص٤٩٦ / ٤٠١، القرباط ص٥٠٦ / ٤٠٩.

(٢) لقد انتبه المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube للأخطاء المشار إليها أعلاه وقام بتصحيحها، وقد تمثلت هذه الأخطاء بإحصائيات جب أسد الله، جقورجق، أقيول / أغيور، عنتر، الأكراد. إلا أنه أخطأ في تصحيح بعضها الآخر وفي نقل بعض المعلومات عن محلات سكنية أخرى غير الواردة أعلاه وفي سلسلة أخطاء أخرى، لا بد من التوقف عندها:

- يصحح المؤلف هـ. غاوبه خطأ مجموع عدد السكان لمحلات المصابن، المرعشلي، العطوي الكبير، مع العلم أن حاصل الجمع عند الغزي لا يحتاج إلى تصحيح ومرد ذلك إلى أنه لم

ينتبه إلى أن مجموع عدد المسلمين ومجموع عدد الأرمن ومجموع عدد الروم الكاثوليك، وذلك على التوالي تبعاً للمحلات الآنفة الذكر، الذي يدخل في حساب مجموع عدد السكان، قد ورد خطأ عند الغزي.

- يحاول المؤلف هـ. غاوبه تصحيح مجموع عدد السكان، الذي ورد خطأ عند الغزي، فيما يخص محلات جقور قسطل / العريان، الشمالي، الطبلة، المغربلية، عبد الرحيم، عبد الحي، التومايات؛ إلا أنه يصحح ذلك خطأ لأنه لم يدقق مجموع عدد السريان، المسلمين، الأرمن الكاثوليك، الموارنة، المسلمين، الروم الكاثوليك التي ترد هناك خطأ وذلك على التوالي تبعاً للمحلات الآنفة الذكر.
- يصحح المؤلف هـ. غاوبه خطأ مجموع عدد السكان لمحلات الشماعين وقسطل المشط وبيت محب بعد أن يقوم بنقل خاطئ لمجموع الروم الكاثوليك والبروتستانت (في الشماعين) ومجموع الروم الكاثوليك (في قسطل المشط) ومجموع الروم الكاثوليك والأرمن (في بيت محب) مع أن هذه ترد مضبوطة عند الغزي كما أن مجموع عدد السكان لا يحتاج إلى تصحيح.
- ينقل المؤلف هـ. غاوبه خطأ عن الغزي عدد سكان الروم الأرثوذكس في المغربلية وعدد سكان المسلمين في العطوي الكبير وعدد سكان المسلمين في حارة الشمالي مما يساهم في الأخطاء التي وقع فيها فيما يخص المحلات الآنفة الذكر.
- ينقل المؤلف هـ. غاوبه مجموع عدد سكان محلات الهزازة والغطاس والصليبية كما ورد عند الغزي حرفياً وبدون تدقيق، إلا أن هذه الأرقام غير صحيحة لوجود خطأ في مجموع عدد السكان الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس والأرمن الكاثوليك على التوالي تبعاً للمحلات المذكورة.
- ينقل المؤلف هـ. غاوبه خطأ عن الغزي عدد سكان محلة المغاير الذي لا يوجد التباس حوله، كما ينقل عدد سكان محلة القرباط الوارد خطأ عند الغزي، لوجود خطأ في جمع الذكور مع الإناث، كما ينقل عدد سكان محلة قارلق عن الغزي خطأ لأنه يورد هنا عدد الإناث فقط.
- ينقل المؤلف هـ. غاوبه خطأ عن الغزي عدد البيوت في محلة تاتارلر وفي محلة البلاط الفوقاني.

للأهالي المسيحيين أوسع مما أخذ به هنا. فقد عمدنا في جداولنا وفيما يلي إلى دمج الأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس مع بعضهم، وإلى دمج اليعاقبة والنساطرة واليعاقبة الكاثوليك تحت اسم السريان وإلى إدراج مجموع الكاثوليك والبروتستانت و"الأجانب" تحت اسم الطوائف الأخرى(١).

لقد بلغ عدد سكان المحلات السكنية الواقعة في المدينة القديمة تبعاً للغزي ١٠١٤١٤ نسمة، بلغ عدد المسلمين منهم ٧٣٣٨٩ نسمة والمسيحيين ٢٠٤٩١ نسمة واليهود ٧٥٣٤ نسمة. أي أن ٧٢% تقريباً من السكان كانوا مسلمين و٢٠% تقريباً كانوا مسيحيين و٨% كانوا يهوداً(٢). أي أن ٢٨% من أهالي حلب كانوا من غير المسلمين، وهي نسبة مرتفعة جداً يكمن وراءها سر

• يورد المؤلف هـ. غاوبه عدد أعضاء طائفة مكان طائفة أخرى في محلة عنتر حيث يورد الرقم الذي يشير إلى الروم الكاثوليك تحت الروم الأرثوذكس.

وقد تم تصحيح جميع هذه الأخطاء سواء تلك التي ترد عند الغزي أو تلك التي وقع المؤلف هـ. غاوبه فيها.

(١) يشير المؤلف هـ. غاوبه إلى أنه عمد إلى دمج الأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس تحت بند واحد وهاتين الطائفتين يشير إليهما الغزي بالأرمن الكاثوليك والأرمن فقط، لذلك اقتضى التنويه. كما يشير المؤلف هـ. غاوبه إلى أنه دمج اليعاقبة والنساطرة واليعاقبة الموحدين، إلا أنه دمج في الحقيقة ما ورد عند الغزي من سريان وكلدان وسريان كاثوليك. في الختام يشير المؤلف هـ. غاوبه إلى أنه عمد إلى دمج الكاثوليك والبروتستانت والأجانب تحت اسم الطوائف الأخرى، إلا أنه دمج في الحقيقة تحت هذه التسمية اللاتين والبروتستانت والأجانب أما الكاثوليك فقد أفرد لهم حقلاً خاصاً ولم يضمهم إلى هذه الفئة إلا في حالتي الجلوم والعقبة دون تقديم مبرر لذلك. وقد تم تصحيح ذلك على الجدول رقم (١٦).

(٢) هنا يجب التنويه إلى أنه تم تصحيح مجموع عدد سكان المدينة والنسب المئوية للتركيبة السكانية الواردة هنا وذلك في ختام تصحيح سلسلة الأخطاء التي وقع فيها المؤلف هـ. غاوبه الذي وقع في أخطاء أخرى أثناء تناوله للمحلات السكنية الجديدة سنشير إليها في حينها.

التسامح واللطف والانفتاح الذي تمتع أهالي حلب به غالباً. إن الإنسان الذي كان قد تعلم أن يتعايش في مدينته كمسلم أو كمسيحي أو كيهودي مع الآخرين الذين يدينون بإحدى الديانتين السماويتين الأخرتين الموحدتين الواسعتي الانتشار، سهل عليه أن يبدي تسامحاً مماثلاً تجاه الأجانب أيضاً. كما أن النبل الذي تميز به أهالي حلب منذ الأزل يُفهم أيضاً من خلال فهم التركيبة السكانية لأهالي المدينة. وكما أن حجم المحلات السكنية مختلف جداً إلى حد كبير، كذلك هو حال عدد السكان أيضاً، إلا أن عدد السكان لوحده لا يحدد حجم المحلة السكنية، كما سيتم توضيح ذلك لاحقاً. وإلى جانب حجم المحلة السكنية تلعب الكثافة العمرانية وارتفاع عامل استثمار المساحات المخصصة للسكن دوراً كبيراً أيضاً.

إن أكبر محلة في المدينة من ناحية عدد السكان كانت الجلوم (محلة ١) التي بلغ عدد سكانها ٤٨٧٠ نسمة، يصغرها من حيث الحجم بحسيتا (محلة ١٢) التي بلغ عدد سكانها ٤٢٢٣ نسمة[1] ثم محلة الكلاسة (محلة ٢٩) التي بلغ عدد سكانها ٣٤٢١ نسمة ومن ثم محلة قسطل الحرامي (محلة ٧٢) التي بلغ عدد سكانها ٣١٣٩ نسمة ومن ثم أقيول / أغيور (محلة ٦٧) التي بلغ عدد سكانها ٢٧٢٣ نسمة. من هذه المحلات السكنية تتوضع اثنتان داخل الأسوار، بحسيتا والجلوم، وتتوضع اثنتان في الجهة الشمالية خارج الأسوار، قسطل الحرامي وأقيول / أغيور، أما الكلاسة فقد شكلت ضاحية مستقلة قامت في الجنوب الغربي خارج الأسوار. هذه المحلات السكنية الخمسة فقط تجاوز عدد السكان في كل

---

(١) لقد أعيد ترتيب المحلات السكنية هنا بعد تصحيح عدد سكان الجلوم وإثر اكتشاف أن المؤلف قد أهمل عند حساب عدد سكان الجلوم عدد سكان الجلوم الصغرى، وتبعاً لذلك قفزت الجلوم هنا لتحتل المرتبة الأولى، لذلك اقتضى التنويه.

منها ٢٥٠٠ نسمة. يأتي بعدها أربعة أحياء تراوح عدد السكان في كل منها بين ٢٠٠٠ و٢٤٩٩ نسمة وهي ساحة بزة (محلة ٥) التي بلغ عدد سكانها ٢١٩٥ نسمة والبندرة (محلة ١٠) التي بلغ عدد سكانها ٢٤٥٥ والقصيلة (محلة ٢٢) التي بلغ عدد سكانها ٢٤٢٦ نسمة ومحلة محمد بك (محلة ٥٩) التي بلغ عدد سكانها ٢١١٠ نسمة[1].

وبذلك يتضح ثمة انتظام إلى حد ما. فمن بين أكبر عشر محلات سكنية تقع خمسة محلات داخل أسوار المدينة، تقوم أربعة منها على الرقعة التي كانت محاطة بالسور الأيوبي، أما الخمسة الباقية فقد قامت جميعها على أطراف المدينة.

وتراوح عدد السكان بين ١٥٠٠ و١٩٩٩ نسمة في خمسة محلات سكنية: في المصابن (محلة ١١) حيث بلغ عدد السكان ١٥١٥ نسمة وجب أسد الله (محلة ١٣) حيث بلغ عدد السكان ١٦٦٠ نسمة والعينين (محلة ٣٦) حيث بلغ عدد السكان ١٦٧٦ نسمة والدلالين (محلة ٤٢) حيث بلغ عدد السكان ١٧٣٨ نسمة والهزازة (محلة ٩١) حيث بلغ عدد السكان ١٦٠٩ نسمة. إن التوجهات التي اتضحت أعلاه تتأصل هنا. فهناك محلتان من هذه المجموعة تقعان داخل الرقعة التي أحاطها السور الأيوبي فيما مضى (محلة ١١ و١٣) أما البقية (محلة ٣٦ و٤٢ و٩١) فتقع على أطراف المدينة.

إن موقع المحلات السكنية الكبرى، من ناحية عدد السكان، في داخل المدينة، وهنا على نحو استثنائي داخل المنطقة التي ضمها السور الأيوبي، وعلى

---

(١) يضاف إلى ذلك، بعد عملية تصحيح مجموع عدد السكان، محلة قارلق (محلة ٤٠) التي بلغ عدد سكانها ٢٣٦٨ نسمة.

أطراف المدينة من جهة أخرى، لا يمكن أن يكون قد جاء بمحض الصدفة. وفي المحلات السكنية التي تقع على أطراف المدينة يرجع ارتفاع عدد السكان إلى الكثافة العمرانية التي أملتها وظيفتها كمحطة استقبال للنازحين من الريف. إن الكثافة العمرانية كانت وراء عدد السكان في محلتي البندرة (محلة ١٠) وجب أسد الله (محلة ١٣) الواقعتين داخل الأسوار، الأمر الذي سيتم توضيحه لاحقاً (انظر أدناه ص ٥٣٤ وما بعد)، بينما يعود ارتفاع عدد السكان في محلتي الجلوم (محلة ١) وساحة بزة (محلة ٥) إلى اتساعهما. أما بالنسبة للمحلات السكنية القليلة عدد السكان فأفقرها بالسكان ثلاثة محلات بلغ عدد الساكنين في كل منها أقل من ٢٠٠ نسمة وتمثلت في الفردوس (محلة ٣١)، التي توضعت في الجهة الجنوبية خارج باب المقام، وبلغ عدد سكانها ٩٢ نسمة، والكتّاب (محلة ٣٩)، التي توضعت في الجهة الغربية خارج الأسوار، وبلغ عدد سكانها ١٣٤ نسمة، وأعراب المشارقة (محلة ٩٩)، التي توضعت في الجهة الغربية خارج الأسوار، وبلغ عدد سكانها ٧٧ نسمة. إن هذه المحلات السكنية الثلاث لا تنتمي في الواقع إلى المدينة ويمكن من وجهة نظرنا استبعادها.

وتراوح عدد السكان بين ٢٠٥و٤٩٢ نسمة في ٢٠ محلة سكنية. تقع ثلاثة منها داخل الأسوار (داخل باب النصر ــ محلة ٧، الدحدالة ــ محلة ١٥، داخل باب النيرب ــ محلة ٢٠). ويقع العدد الأكبر منها، بالضبط ١٣ محلة سكنية، في الضواحي الشمالية (قسطل المشط ــ محلة ٧٠، زقاق الأربعين ــ محلة ٧٣، بيت محب ــ محلة ٧٤، الماوردي ــ محلة ٧٨، عنتر ــ محلة ٨٠، الطبلة ــ محلة ٨٤، المغربلية ــ محلة ٨٦، العطوي الصغير ــ محلة ٨٨، عبد الحي ــ محلة ٩٠، الغطاس ــ محلة ٩٢، بالي برغل ــ محلة ٩٥، الشمالي ــ محلة ٩٦، كوجك كلاسة ــ محلة ٩٧)، كما تقع محلتان

من محلات هذه المجموعة في الشمال الشرقي (الصفا ـ محلة ٤٣، جقورجق ـ محلة ٥١) ومحلتان في الجنوب الشرقي (كتان ـ محلة ٦٠، القرباط ـ محلة ٩٨). لذلك فإن المحلات السكنية التي تراوح عدد سكانها بين ٢٠٠ و٤٩٩ نسمة تشكل إحدى سمات الضواحي الشمالية، التي وقعت نصف محلاتها السكنية تقريباً في هذه المجموعة. اثنتان فقط من هذه المحلات السكنية تقعان على الأطراف أما البقية فتقع في الوسط وعلى أطراف الضواحي الشمالية القريبة من السور.

إلا أن معظم المحلات السكنية في حلب، بالضبط ٣٩ محلة، تراوح عدد سكانها أكثر من ٥٠٠ وأقل من ١٠٠٠ نسمة[1]. ويمكن دمج هذه المجموعة مع المجموعة التي تكبرها من ناحية عدد السكان، فهناك مجموعة من المحلات السكنية يبلغ عددها ٢٢ محلة، يزيد عدد السكان في كل منها عن ١٠٠٠ نسمة

---

(١) العقبة - محلة ٢، قلعة الشريف - محلة ٣، الدباغة - محلة ٩، سويقة حاتم - محلة ١٤، البستان - محلة ١٦، الأعجام - محلة ١٧، أوغل بك - محلة ٢٣، مستدام بك / المستدامية - محلة ٢٥، شاهين بك - محلة ٢٦، قاضي عسكر - محلة ٢٨، المغاير - محلة ٣٠، المقامات - محلة ٣٢، المعادي - محلة ٣٣، جسر السلاحف / الوراقة - محلة ٣٤، الشماعين - محلة ٣٥، المشارقة - محلة ٣٨، تاتالر - محلة ٤١، المشاطية - محلة ٤٤، شاكر آغا - محلة ٤٦، خان السبيل - محلة ٥٠، البلاط الفوقاني - محلة ٥٣، تلعران - محلة ٥٦، بادنجك - محلة ٦١، الصفصافة - محلة ٦٢، ابن نصير - محلة ٦٣، الأبراج - محلة ٦٤، الملندي - محلة ٦٦، الشرعسوس - محلة ٦٩، البساتنة - محلة ٧١، تراب الغرباء - محلة ٧٥، المرعشلي - محلة ٧٦، جقور قسطل / العريان - محلة ٧٧، خراب خان - محلة ٧٩، النوحية - محلة ٨١، جسر الكعكة - محلة ٨٣، القواس - محلة ٨٥، العطوي الكبير - محلة ٨٧، عبد الرحيم - محلة ٨٩، التومايات - محلة ٩٣.

ويقل عن ١٥٠٠ نسمة[1]. لذلك فإن العدد الأكبر من المحلات السكنية في مدينة حلب (٦١ محلة من أصل ٩٩) يضم عدداً من السكان يزيد عن ٥٠٠ ويقل عن ١٥٠٠ نسمة، وضمن هذه المجموعة تسيطر المحلات السكنية التي يبلغ عددها ٣٩ محلة ويتراوح عدد السكان فيها بين ٥٠٠ و١٠٠٠ نسمة. إن المحلات السكنية التي يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠ و١٥٠٠ نسمة يمكن اعتبارها محلات سكنية "عادية " في مدينة حلب. أما المحلات السكنية التي تراوح عدد سكانها بين ٢٠٠ و٥٠٠ نسمة فقد تميزت بها الضواحي التي تقع في الجهة الشمالية خارج الأسوار، في حين تقع المحلات السكنية التي بلغ عدد سكانها أكثر من ١٥٠٠ نسمة، بغض النظر عن الاستثناءات القليلة، إما داخل الأسوار، على الأخص داخل المنطقة التي ضمها السور الأيوبي، أو على أطراف المدينة.

بعد هذه الدراسة التي تناولت حجم المحلات السكنية وعددها، كل منها على حدى، وكذلك توزع أهالي حلب على المحلات السكنية تبعاً لانتمائهم الديني، سنقوم فيما يلي بدراسة تحليلية عامة لتوزع الطوائف الدينية على كامل رقعة المدينة. فخلال استعراضنا للمحلات السكنية التي ذكرها الغزي كانت هناك محلات سكنية إسلامية صرفة (وهي كثيرة العدد) ومحلات سكنية مسيحية صرفة

---

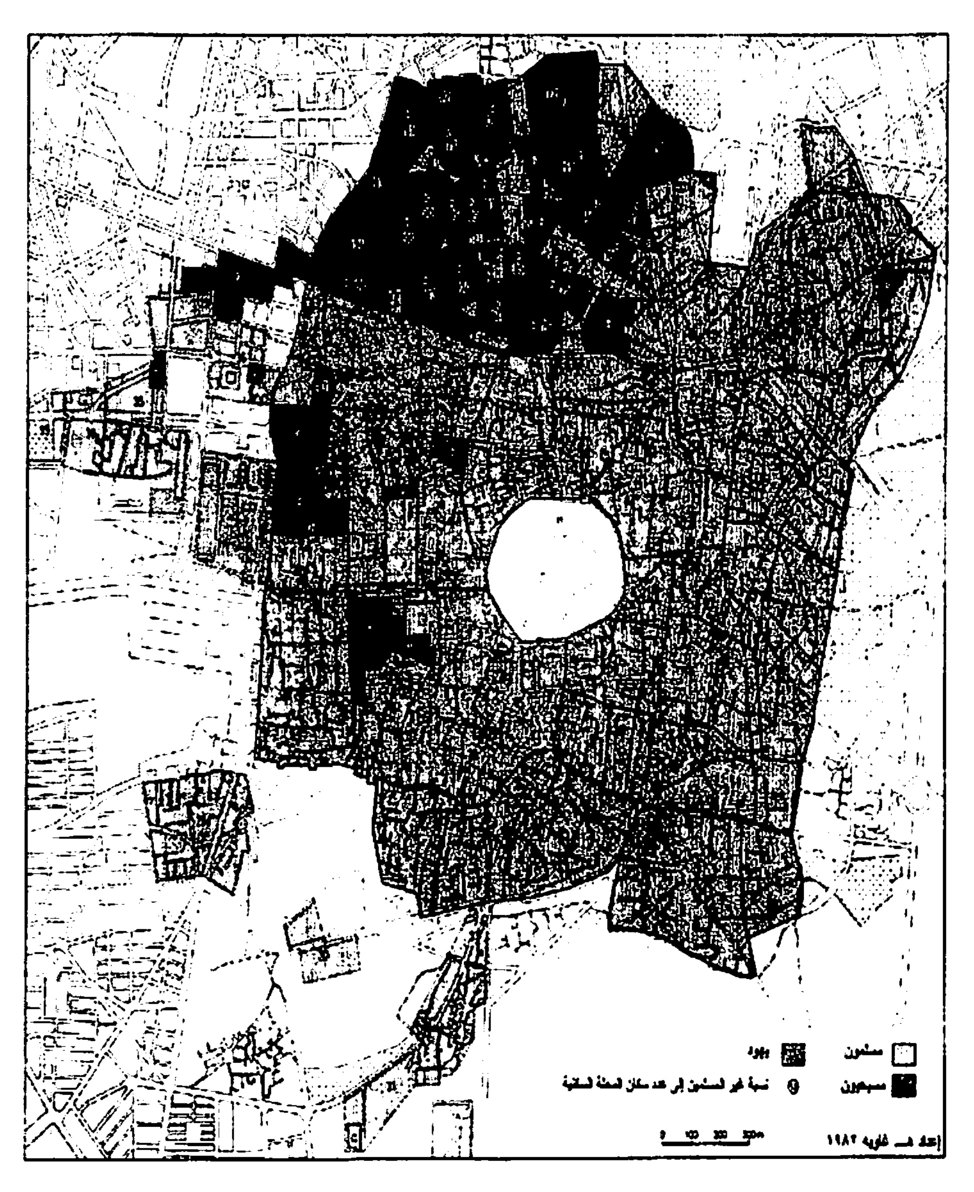
(١) داخل باب قنسرين – محلة ٤، القرافرة – محلة ٦، سويقة علي – محلة ٨، داخل باب المقام – محلة ١٨، المغازلة – محلة ١٩، الطنبغا – محلة ٢١، البياضة – محلة ٢٤، الجبيلة – محلة ٢٧، القوانصة – محلة ٣٧، الفرايين – محلة ٤٥، حمزة بك – محلة ٤٧، ابن يعقوب – محلة ٤٨، البلاط التحتاني – محلة ٤٩، صاجليخان فوقاني – محلة ٥٢، جب قرمان – محلة ٥٤، صاجليخان تحتاني – محلة ٥٥، الضوضو – محلة ٥٧، السخانة والبقارة – محلة ٥٨، الشميصاتية – محلة ٦٥، الألمه جي – محلة ٦٨، الأكراد – محلة ٨٢، الصليبة – محلة ٩٤.

(وهي قليلة العدد) في حين لم نلحظ أية محلة سكنية اقتصر سكناها على اليهود فقط.

تتوزع المحلات السكنية الإسلامية (انظر الشكل ٤٥) في المدينة داخل الأسوار في المنطقة المحصورة بين السور الأيوبي الذي وجد في غابر الزمان وبين السور المملوكي وفي ضواحي المدينة الشرقية. وفي حين لم يسكن في المنطقة الحديثة من المدينة القديمة أي شخص غير مسلم، نجد في بعض الضواحي، التي تقع في الشمال الشرقي، والتي بلغت نسبة السكان المسلمين فيها عموماً ١٠٠% تقريباً مجموعات مسيحية صغيرة. فقد بلغت نسبة السكان المسيحيين في تاتارلر (محلة ٤١) حوالي ١٥%، وفي الدلالين (محلة ٤٢)، التي تقع إلى الشمال الغربي منها، حوالي ٢%، وفي الملندي (محلة ٦٦)، التي تقع إلى الغرب منها، حوالي ٣%. وفي المحلات السكنية الممتدة من هنا باتجاه سور المدينة والمتمثلة في جقورجق (محلة ٥١) والشميصاتية (محلة ٦٥)، بلغت نسبة المسيحيين ٦% و٢%. إن جميع هذه المحلات السكنية (محلة ٤١ و٤٢ و٥١ و٦٥ و٦٦) احتوت أقلية مسيحية وفيما عدا ذلك فهي إسلامية محضة تشترك في أنها تقع على المحور الشمالي الشرقي للمدينة (بانقوسا) أو على مقربة منه. أما عن سبب سكنى المسيحيين هنا، فمن المفروض أنه ارتبط بهذا المحور. لقد كان المسيحييون تجاراً أو حرفيين متمرسين وقد راقت لهم السكنى هنا لتوضع محلاتهم وورشاتهم على هذا المحور الهام الذي يربط المدينة بخارجها. وباستثناء اثني عشر شخصاً من الروم الأرثوذكس وأربعة أشخاص أرمن أقاموا في الشميصاتية (محلة ٦٥) كان المسيحيون الآخرون ينتمون إلى طائفة الروم الكاثوليك.

وإلى الشمال من الشميصاتية (محلة ٦٥)، في عنتر (محلة ٨٠) والنوحية (محلة ٨١)، نجد أيضاً أقلية مسيحية بلغت نسبتها إلى عدد السكان ١% و٧%. وإلى الغرب من المحلات السكنية الآنفة الذكر (محلة ٦٥ و٨٠ و٨١) يتغير الوضع بشكل سريع. إذ ترتفع نسبة المسيحيين بين أهالي المحلات السكنية لتبلغ ١٠٠% في أقصى غرب الضواحي الشمالية.

ولنتمعن الآن في نسبة السكان المسيحيين في ثلاثة قطاعات امتدت من الشرق إلى الغرب على التوالي. يضم الأول محلات جقور قسطل/العريان ــ محلة ٧٧ (٤٤% مسيحيون)، خراب خان ــ محلة ٧٩ (٢٠% مسيحيون)، المرعشلي – محلة ٧٦ (٧٣% مسيحيون)، تراب الغرباء ــ محلة ٧٥ (٩٤% مسيحيون)، الماوردي ــ محلة ٧٨ (٦٠% مسيحيون)، الألمه جي ــ محلة ٦٨ (٦٨% مسيحيون)، كوجك كلاسة ــ محلة ٩٧ (٧٨% مسيحيون)، أقيول / أغيور ــ محلة ٦٧ (٥١% مسيحيون). إن متوسط نسبة المسيحيين إلى عدد السكان في هذا القطاع الشرقي الذي يتاخم الضواحي الشرقية الإسلامية بلغ ٥٧% [٤٢٢٨ من أصل ٧٤٦٥ نسمة]. أما نسبة ٤٣% من السكان المتبقية فقد شكلها المسلمون الذين عاشوا في جميع هذه المحلات السكنية إلى جانب المسيحيين. ويتألف القطاع الثاني، الذي يتوضع إلى الغرب من الأول، من محلات الطبلة ــ محلة ٨٤ (٧٣% مسيحيون)، القواس ــ محلة ٨٥ (٩١% مسيحيون)، قسطل المشط ــ محلة ٧٠ (٥١% مسيحيون)، البساتنة ــ محلة ٧١ (٤٤% مسيحيون)، الشرعسوس ــ محلة ٦٩ (٨٧% مسيحيون)، قسطل الحرامي ــ محلة ٧٢ (٨٢% مسيحيون). هنا يرتفع متوسط نسبة المسيحيين بين عدد السكان ليبلغ حوالي ٧٥% [٤٧٧٤ من أصل ٦٣٢١ نسمة].



شكل رقم (٤٥): حلب في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي

توزع السكان تبعاً للانتماء الديني في المحلات السكنية المتفرقة

ويرتفع المتوسط أكثر في القطاع الأخير، الذي يلي السابق إلى الغرب منه، والذي يضم محلات العطوي الكبير ــ محلة ٨٧ (٩٨% مسيحيون)، بيت محب ــ محلة ٧٤ (٨٢% مسيحيون)، المغربلية ــ محلة ٨٦ (٦٢% مسيحيون)، جسر الكعكة ــ محلة ٨٣ (٩٦% مسيحيون)، عبد الرحيم ــ محلة ٨٩ (٨١% مسيحيون)، بالي برغل ــ محلة ٩٥ (٩٩% مسيحيون)، الأكراد ــ محلة ٨٢ (٩٢% مسيحيون)، زقاق الأربعين ــ محلة ٧٣ (٩٢% مسيحيون)، الغطاس ــ محلة ٩٢ (١٠٠% مسيحيون)، عبد الحي ــ محلة ٩٠ (٩٦% مسيحيون)، الهزازة ــ محلة ٩١ (٨٥% مسيحيون)، العطوي الصغير ــ محلة ٨٨ (٩٠% مسيحيون)، الشمالي ــ محلة ٩٦ (٩٧% مسيحيون)، الصليبة ــ محلة ٩٤ (١٠٠% مسيحيون)، التومايات ــ محلة ٩٣ (١٠٠% مسيحيون). هنا يصل متوسط نسبة المسيحيين إلى مجموع عدد السكان ٩١% [٨٥٢٤ من أصل ٩٣٧٩ نسمة].

ففي الضواحي الشمالية، التي عاش فيها المسلمون والمسيحيون مع بعضهم البعض في نفس المحلة السكنية، بغض النظر عن استثناءات قليلة جداً، وكانت رابطة الحي أهم بالتالي من رابطة الانتماء الديني، نصادف تزايداً مطرداً لمعدل نسبة المسيحيين إلى مجموع الأهالي تنامى من الشرق باتجاه الغرب. وفي مقابل المحلات السكنية الإسلامية التي وجدت في الشرق والشمال الشرقي خارج الأسوار برزت في الشمال الغربي المحلات السكنية التي طغت عليها الغالبية المسيحية أو شكلتها برمتها.

لقد تأكد لنا بالنسبة للمدينة الواقعة داخل الأسوار أن نسبة السكان المسلمين في المنطقة الواقعة شرقي السور الأيوبي الذي وجد فيما مضى كانت ١٠٠%. إلا أن الأمر مختلف تماماً في المنطقة التي أحاط بها السور الأيوبي في

غابر الزمان، وتميز هنا بتمركز اليهود في الجهة الشمالية. لقد بلغت نسبة اليهود من مجموع سكان ساحة بزة (محلة ٥) ٢%، وارتفعت لتبلغ ١٢% في كل من العقبة (محلة ٢) وسويقة علي (محلة ٨)، و١٤% في جب أسد الله (محلة ١٣)، ثم لتصل في المصابن (محلة ١١) إلى ٥١% من عدد السكان، لتبلغ في الدباغة (محلة ٩) الواقعة شرقي جب أسد الله ٦٧% من عدد السكان، ولتشكل بعد ذلك ٧٦% من عدد السكان في البندرة (محلة ١٠) ولتزيد عن ٩١% في بحسيتا (محلة ١٢).

إن توزع اليهود على رقعة المدينة يختلف اختلافاً جذرياً عن توزع المسيحيين من ناحيتين: فجميع اليهود عاشوا داخل أسوار المدينة، في أقدم منطقة من مناطق المدينة التي تعود إلى ما قبل العصر المملوكي، وباستثناء ٢% من اليهود الذين سكنوا في ساحة بزة (محلة ٥) فقد عاش اليهود في منطقة محددة تبدو في تصنيف أحياء المدينة أيام الغزي أنها شكلت خليطاً من اليهود والمسلمين والمسيحيين، إلا أنها شكلت في الواقع ـ على الأقل بشكل متجانس إلى أبعد الحدود ـ حياً يهودياً في المدينة. أي على نحو مغاير للمسلمين والمسيحيين، الذين عاشوا إلى جانب بعضهم البعض في محلات سكنية مختلطة الأديان وغير قابلة للاندماج توضعت شمال أسوار المدينة، عاش اليهود في عزلة صارمة عن باقي أهالي المدينة.

في الحي الشمالي الغربي من المدينة القديمة، الذي يغلب عليه اليهود إلى حد كبير، عاش إلى جانب المسلمين مسيحيون أيضاً. غير أنهم كانوا ذي تركيبة طائفية مختلفة تماماً عما كان عليه المسيحيون في الضواحي الشمالية. ففي العقبة (محلة ٢) بلغت نسبة المسيحيين ٤٨% من مجموع عدد السكان. ومن بين هؤلاء

المسيحيين شكل الأرمن نسبة ٥٤% من مجموع السكان المسيحيين في هذه المحلة وشكل أتباع "الطوائف الأخرى" [أي اللاتين والبروتستانت والأجانب فقط] ٣١%، أما نسبتهم إلى عدد السكان المسيحيين على مستوى المدينة فبلغت ٣% (بالنسبة للأرمن) و٩% (بالنسبة للطوائف الأخرى) فقط. والشيء نفسه ينطبق على ساحة بزة (محلة ٥)، حيث تكون السكان المسيحيون، الذين شكلوا نسبة ٩% من عدد السكان، من الأرمن وأتباع "الطوائف الأخرى" فقط، وفي الجلوم (محلة ١) حيث شكل المسيحيون ١٦% من عدد السكان كان ١٧% منهم من الأرمن و٦٧% منهم من أبناء "الطوائف الأخرى" وكذلك هو الحال تقريباً في المحلات السكنية المتبقية الموجود داخل الأسوار: ففي محلة جب أسد الله (محلة ١٣)، التي بلغت نسبة المسيحيين فيها إلى عدد السكان الإجمالي ٣٨%، شكل الأرمن ٥٢% من السكان المسيحيين وشكل أتباع "الطوائف الأخرى" ٣٨%، وفي المصابن (محلة ١١) التي بلغت نسبة المسيحيين فيها ١٩% من عدد السكان شكل الأرمن نسبة ١٤% من السكان المسيحيين وشكل أتباع "الطوائف الأخرى" ٨٢%، وفي سويقة حاتم (محلة ١٤) حيث بلغت نسبة السكان المسيحيين ١٢% شكل الأرمن نسبة ٤٠%، وفي سويقة علي (محلة ٨) حيث بلغت نسبة المسيحيين ١٠% شكل الأرمن نسبة ١٠٠%، أي كل مسيحيي هذه المحلة.

إن ارتفاع نسبة الأرمن وأتباع "الطوائف الأخرى" بين المسيحيين الذين عاشوا داخل المدينة المسورة ارتبط بوظيفتها كمركز تجاري على مستوى المدينة. فمن بين أتباع "الطوائف الأخرى" شكل الأجانب الذين توزعت محلاتهم على مقربة من أسواق " المدينه " نسبة ٧٤% [من بين ١٥١٢ نسمة شكلوا أتباع "الطوائف الأخرى" بلغ عدد الأجانب ١١٢٢ نسمة وتوزعوا على الشكل التالي: ٣٥٠ في

الجلوم، ١٤٥ في العقبة، ١٧٥ في ساحة بزة، ٢٢٦ في المصابن، ٢٢٦ في جب أسد الله – انظر الغزي]. والأسباب الاقتصادية هي التي حتمت أيضاً انجذاب الأرمن، الذين لم يكن لهم جذور عميقة في أحياء حلب الأخرى كباقي مسيحيي المدينة، إلى أحياء المدينة هذه بعد أن حطوا رحالهم داخل أسوار المدينة. لقد فاق الأرمن بتعدادهم الذي بلغ ٨٨٩ نسمة في المحلات السكنية القديمة (المحلات ذات الأرقام من ١–١٤) التي وجدت داخل الأسوار [أي في الجلوم، العقبة، ساحة بزة، سويقة علي، المصابن، جب أسد الله، سويقة حاتم] بقية المسيحيين الشرقيين (٣٢ روم أرثوذكس، ١٢٥ روم كاثوليك، ٧٥ سريان) على نحو غير متناسب بحيث يمكن اعتبارهم فقط كنازحين شبان نسبياً.

قبل إعمار الضواحي الشمالية في العصر المملوكي عاش جميع المسيحيين – أو لنقل الجزء الأكبر منهم – داخل المدينة المسورة. من هؤلاء السكان المسيحيين الأصليين الذين عاشوا داخل الأسوار لم يبق كما يبدو حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م أي أثر. الأمر الذي يجسد عكس وضع السكان اليهود تماماً الذين عاشوا على الأرجح حتى في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي في تلك الأحياء من المدينة، التي انتشرت فيها بيوتهم أيضاً في الفترة الزمنية التي شهدت الفتح الإسلامي لمدينة حلب.

إن العدد القليل من المسيحيين غير الأرمن وغير التابعين "للطوائف الأخرى" لا يمكن أن يفيدنا في التعرف على المحلات السكنية المسيحية التي قامت داخل الأسوار إلا فيما ندر. بيد أنه يحق لنا أن نفترض أنها قامت أيضاً في الجزء القديم من المدينة القديمة، وعلى الأغلب في الجلوم في المرتبة الأولى. فنحن نعرف أن المدرسة الحلوية (دليل ٧٣) والمدرسة المقدمية (دليل ٢٦) كانتا

كنيستين مسيحيتين، تم تحويلهما إلى مدارس إسلامية بعد عام ٥١٨هـ/١١٢٤م. وإجمالاً يفترض أنه كان هناك في حلب أكثر من ٧٠ كنيسة فيما مضى. والكنائس التي نعرف مواقعها (ابن شداد، ص ٤٥ وما بعد) قامت في حي الجلوم أو على مقربة منه. لقد بدأ انتقال المسيحيين من داخل المدينة إلى خارجها باتجاه الشمال في القرن الثاني عشر الميلادي على الأرجح. إلا أن أقدم إشارات واضحة إلى حي " الجدَيْدة " نجدها عند ابن الشحنة (ص ١٨٧). وتعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي، ومن المحتمل أن تكون عملية الانتقال من المحلات السكنية، التي سكنها المسيحيون، من داخل المدينة إلى الضواحي الشمالية قد بدأت بعد عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م ووصلت إلى ذروتها في القرن الخامس عشر الميلادي، إلا أنها لم تنته إلا في العصر العثماني.

وكما اختلط المسلمون والمسيحيون في محلات الضواحي الشمالية بدون مشاكل مع بعضهم البعض، كذلك تعايش أتباع الطوائف المسيحية المختلفة أيضاً. ويقودنا إلى هذا الاستنتاج المفاجئ نوعاً ما نتيجة تحليل أعداد السكان المسيحيين في المحلات السكنية المختلفة. وكان بالإمكان في الحقيقة الاعتقاد أيضاً أنه تكونت في محلات سكنية عديدة معاقل واسعة للسكان المسيحيين القدماء، خاصةً الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، الذين يفترض بنا أن نرى فيهم جذور أهالي حلب المسيحيين، وللسكان المسيحيين الجدد، أي الأرمن. إلا أن الأمر ليس كذلك. فنحن نجد أمامنا في الحقيقة محلات سكنية، يفوق فيها الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك بنسبتهم الأرمن إلى حد بعيد (أقيول / أغيور ـ محلة ٦٧، الألمه جي ـ محلة ٦٨، الشرعسوس ـ محلة ٦٩، قسطل الحرامي ـ محلة ٧٢، زقاق الأربعين ـ محلة ٧٣، بيت محب ـ محلة ٧٤، عبد الحي ـ محلة ٩٠، الهزازة ـ محلة

٩١، الغطاس ــ محلة ٩٢)، إلا أنه لم تكن هناك مجموعات داخل المحلة السكنية. والشيء نفسه ينطبق أيضاً على الحالة المعاكسة [التي يفوق فيها عدد الأرمن عدد أبناء الطائفتين الأرثوذكس والكاثوليك] (المرعشلي ــ محلة ٧٦، الطبلة ــ محلة ٨٤ المغربلية ــ محلة ٨٦، العطوي الصغير ــ محلة ٨٨). وعندما يتناول المرء خلال هذه الدراسات الاستنتاجية الموارنة والسريان أيضاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الموارنة هم الأقدم والسريان هم الأحدث، عندها يجد المرء أنه لم تكن هناك حدود فاصلة واضحة في الجهة الشمالية بين المحلات السكنية المسيحية القديمة والمحلات السكنية المسيحية الأحدث. ويغلب الظن أن عملية اختلاط الطوائف المسيحية المختلفة في الضواحي الشمالية وتنقل المجموعات المسيحية المتفرقة داخل هذه الضواحي قد بلغ حوالي ١٣١٨هـ/١٩٠٠م حداً لم يعد يسمح لنا بالتعرف على أية مرحلة تاريخية. ويبدو أيضاً أنه لم تكن هناك مجموعة نشطة من السكان المسيحيين [في الانتقال من محلة إلى أخرى] ومجموعة أقل نشاطاً، ويتبين ذلك من خلال إلقاء نظرة أخيرة على أعداد السكان، ولتكن هذه المرة على النسب التي وجدت في الضواحي الجديدة التي قامت بعد عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م (انظر جدول ١٧، في الملحق). وبالاعتماد على المعلومات الواردة عند الغزي حول أعداد السكان فقد عاش ٢٥,٣% على الأقل (أرمن) و٣٥,٥% (سريان) على الأكثر من أتباع الطوائف الشرقية المختلفة في الضواحي الجديدة. وإن عبر هذا عن شيء فإنما يعبر عن هجرة متجانسة، خصوصاً إذا ما قارنا هذه الأعداد بأعداد المسلمين واليهود. فقد بلغت نسبة المسلمين الذين عاشوا خارج المدينة القديمة في ذلك الحين ١,٤% فقط، وهي نسبة تبدو متنافرة إلى حد بعيد مع نسبة ٢٩,٥%

من المسيحيين ــ وأيضاً مع نسبة ١٩,٦% من اليهود ــ الذين انتقلوا إلى الأحياء الجديدة خارج المدينة القديمة[1].

(١) إن النسب المئوية للسكان الواردة هنا قد تم تصحيحها، لأن النسب الواردة عند المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube تحمل أخطاء مركبة. فهي تحمل نتائج أخطاء إحصائيات السكان في المحلات السكنية القديمة التي تجسدها خاتمة الجدول (١٦) والتي سبق أن أشرنا إليها من جهة، كما تحمل نتائج الأخطاء التي وقع فيها المؤلف هـ. غاوبه عند تناوله في الجدول (١٧) أعداد السكان ونسبهم في المحلات السكنية الحديثة من جهة أخرى. وسنحاول هنا حصرها مع أنه تم تصحيحها على الجدول (١٧) أيضاً.

- إن أفدح خطأ وقع فيه المؤلف هـ. غاوبه هنا يتمثل في البيانات الخاطئة المتعلقة بعدد سكان محلة الجميلية وانتماءاتهم الدينية والطائفية، فهو يورد هنا أعداد الذكور فقط على أنه عدد السكان. ويرجع ذلك إلى أنه كان كما يبدو في عجلة من أمره كانت وراء العديد من الأخطاء التي وقع فيها. فالغزي يورد تحت كل محلة معلومات تفصلية عن سكانها موزعة على ثلاثة أعمدة خصص الأول منها لأعداد الذكور والثاني لأعداد الإناث والثالث لمجموع أفراد طائفة معينة ويكون عدد السكان حاصل جمع مفردات العمود الثالث ، وقد نهج الغزي ذلك في جميع المحلات إلا في محلة الجميلية حيث خص العمود الأول صراحة بالمجموع والثاني بالإناث والثالث بالذكور (انظر الغزي، ج ٢، ص٣١٤)، فلم ينتبه المؤلف هـ. غاوبه إلى ذلك وقام بنقل أعداد العمود الثالث أي الذكور على أنها أعداد السكان فوقع بذلك في خطأ جر معه أخطاء متتالية، فمثلاً بالنسبة لليهود الذين يشكلون أكبر نسبة هنا نجد في الجدول (١٧) يورد المؤلف هـ. غاوبه أن عددهم ٦٣٢ نسمة فقط (وهو عدد الذكور عند الغزي) في حين أن عددهم الإجمالي هو ١٣٣٢ نسمة وهذا الخطأ أدى إلى خطأ في حساب نسبة اليهود المقيمين خارج المدينة القديمة، حيث شكلت في الجدول (١٧) حوالي ١٣% في حين أننا إذا اعتمدنا العدد الاجمالي فإنها تبلغ ١٩,٦% وقس على ذلك. ويبدو أن المؤلف هـ. غاوبه لم يقرأ من الإحصائيات إلا العمود الثالث دون أن يدقق مفرداته التي هي حاصل جمع مفردات العمود الأول والثاني. وهذا ما يفسر معظم الأخطاء التي وقع بها. بقي أن نشير إلى أن المؤلف هـ. غاوبه لم ينفرد وحده في هذا الخطأ فقد وقع به أيضاً شعث وفاخوري في تحقيقهما لكتاب الغزي (ط٢، ج ٢، ص٢٤١) بل يمكن أن يكون خطأ شعث وفاخوري أكبر من خطأ

ولنلخص ما قمنا به من دراسات استنتاجية حتى الآن: لقد تبين أنـــه لا يوجد في حلب حجم محدد للمحلة السكنية عموماً. فقد تراوحت أعداد السكان في المحلات السكنية المتفرقة بين أكثر من ٤٠٠٠ وأقل من ٢٠٠ نسمة، مع ذلك فقد تراوح عدد السكان في ثلاثة أرباع المحلات السكنية تقريباً ما بين ٥٠٠ و ١٥٠٠

غاوبه ، ليس لأنهما عربيان والآخر ألماني وإنما لأنهما يحرفان ما ورد عند الغزي، فالغزي يشير إلى العمود الأول هنا على خلاف ما ورد بالنسبة للمحلات الأخرى أنه يمثل المجمـــوع وإلى الثالث بأنه يمثل الذكور، أما شعث وفاخوري فقد أبقيا على المعلومات الواردة معكوسة كما أتت عند الغزي وقاما بتغيير عنوان العمود الأول على أنه يشير إلى الـــذكور كمـــا فـــي باقي المحلات.

- بالنسبة للنيال يورد هـــ. غاوبه عدد السريان محل عدد أتباع "الطوائـــف الأخـــرى" وأعـــداد هؤلاء محل أعداد السريان.
- بالنسبة للحميدية يورد المؤلف هـــ. غاوبه مجموع عدد كل من الأرمـــن والســـريان خطـــأ وبالتالي فإن المجموع خطأ.
- بالنسبة للسليمانية يورد هـــ. غاوبه مجموع عدد السريان خطأ، مما يؤدي إلـــى خطـــأ فـــي مجموع عدد سكان المحلة.
- هـــ- بالنسبة للصليبية الصغرى يورد المؤلف هـــ. غاوبه مجموع عدد كل مـــن المســـلمين والأرمن خطأ وبالتالي فإن المجموع خطأ.
- بالنسبة للعزيزية ينقل المؤلف هـــ. غاوبه عدد الدور خطأ (٢٥٠ بدلاً من ٢٠٥) ويورد عدد المسلمين خطأ وبالتالي مجموع السكان خطأ أيضاً.

لقد أدت هذه الأخطاء إلى خطأ في حساب نسبة أتباع الديانات والطوائف المختلفة للسكان المقيمين خارج المدينة القديمة وإلى خطأ آخر في حساب نسبة هؤلاء إلى ذويهم الذين يعيشون داخل المدينة القديمة. وقد تم تصحيح جميع هذه الأخطاء في مكانها وكان لا بد من الإشارة إلى ذلك صـــراحة هنا، كي لا يقع الباحث في التباس فيما إذا قارن الترجمة مع الأصل فيظن أن هناك خطأ مـــا فـــي الترجمة.

نسمة، وهو حجم محلة سكنية يمكن الإحاطة به بصرياً ويوفر شــرط الفاعليــة السياسية للمحلة السكنية في إطار المدينة.

وفيما يتعلق بتوزع السكان فمن المؤكد أن رقعة المدينة المحصورة بين السور الأيوبي، الذي قام في يوم من الأيام، والسور المملوكي وكذلك المحــلات السكنية التي وجدت خارج السور الأخير في الجهة الشرقية كانت مسكونة مــن المسلمين دون غيرهم، في حين وجد في بعض المحلات السكنية فــي الشــمال الشرقي على طول محور بانقوسا عدد قليل من المسيحيين شكل نسبة ضئيلة من السكان. أما في المحلات السكنية شمالي خارج سور المدينة فقد عاش المسيحيون والمسلمون ـــ بغض النظر عن الاستثناءات القليلة ـــ مع بعضهم البعض. وتزداد نسبة السكان المسيحيين هنا على نحو تدريجي حتى تبلــغ ١٠٠% تمامــاً فــي الغرب. وفي هذه الأحياء من المدينة لا يمكن تحديد محلات سكنية متعددة شكلت معاقل طوائف معينة، وإن كانت النسبة المئوية للمسيحيين الذين ينتمــون إلــى طوائف مختلفة متفاوتة جداً داخل المحلات السكنية.

وفي القسم القديم من المدينة القديمة، أي في المنطقة التي كان محاطــة بالسور الأيوبي، عاش مسلمون (مشكلون الأغلبية) ومسيحيون ويهود مع بعضــهم البعض. وفي حين تكونت نسبة السكان المسيحيين هنا من الأجانب إلى حد كبير، فقد عاش اليهود هنا منذ الفترة التي سبقت دخول الإسلام إلى المدينــة. وعلــى خلاف المسلمين والمسيحيين الذين عاشوا في المحلات السكنية المنتشــرة فــي الجهة الشمالية خارج أسوار المدينة مختلطين فعلاً مع بعضهم الــبعض، عــاش اليهود في منطقة مترابطة مع بعضها داخل المدينة القديمة تكونت من محــلات سكنية مختلفة.

إلا أن هذا الموقف المحافظ ما لبث أن تخلى عنه قسم من اليهود في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. فقد انتقل ١٩,٦% من اليهود بعد عام ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م إلى الضاحيتين الجديدتين: الجميلية والصليبة الصغرى. ومع ذلك فقد كانت نسبة اليهود القاطنين في مناطق سكنية جديدة إلى إجمالي عدد اليهود في المدينة أقل دائماً بكثير من نسبة المسيحيين الذين استقر ٢٩,٥% منهم تقريباً في المناطق السكنية الجديدة إلا أنها تبقى أعلى بكثير من نسبة المسلمين الذين قرر ١,٤% منهم فقط سكنى أحياء المدينة الجديدة.

ولنلتفت الآن إلى القسم الثاني من المسائل الهامة في هذا الفصل والمتمثلة بالعلاقة بين حجم المحلة السكنية وعدد السكان وعدد الدور السكنية. وسوف يتركز هدف دراستنا الاستنتاجية على محاولة اكتشاف المحلات التي سادت فيها كثافة عمرانية مرتفعة والمحلات التي طغت عليها كثافة عمرانية منخفضة، واكتشاف المحلات السكنية التي كانت ذات كثافة سكانية عالية والمحلات التي كانت ذات كثافة سكانية متدنية. وخلال ذلك سنحاول تحليل ثلاثة علاقات على نحو منفصل ولكن سنعمد إلى تفسيرها دائماً مؤكدين على الترابط بينها. وتتمثل هذه العلاقات في:

- العلاقة بين عدد السكان وعدد الدور في المحلة السكنية.
- العلاقة بين حجم المحلة السكنية وعدد الدور السكنية.
- العلاقة بين حجم المحلة السكنية وعدد السكان.

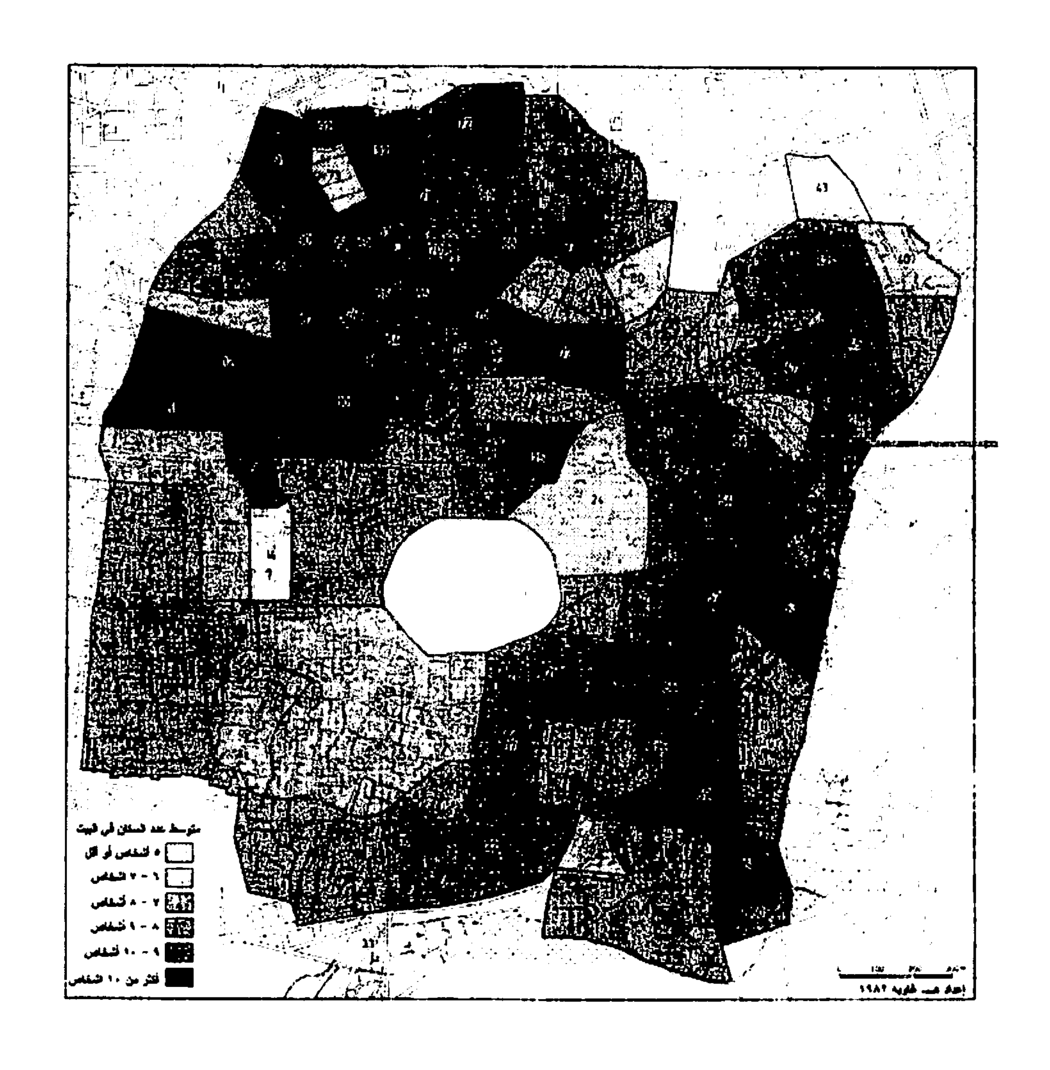
بالنسبة للعلاقة بين عدد السكان وعدد الدور السكنية نستطيع تحليلها بالعودة للمعلومات الواردة عند الغزي. أما بالنسبة للعلاقة بين حجم المحلة السكنية وعدد الدور من جهة وعدد السكان من جهة أخرى فإننا ندخل هنا في

حيز الافتراض إلى حد ما لأن حجم المحلة السكنية الذي يعتبر أساسياً هنا لا يعتمد على معلومات دقيقة يجدها المرء في أحد المصادر وإنما على إعادة تمثيلنا لتوزع المحلات السكنية (وعلى مساحة المحلة الناتجة تبعاً لذلك) بالاعتماد على معلومات الغزي. فبينما يتم استنتاج متوسط عدد السكان في الدار في محلة معينة من خلال عملية تقسيم بسيطة لعدد سكان المحلة الوارد عند الغزي على عدد الدور السكنية، يأخذ استنتاج العلاقة بين مساحة المحلة السكنية وعدد دورها أو عدد سكانها منحى أكثر تعقيداً. هنا تم التوصل إلى معرفة حجم المحلات السكنية باستعمال جهاز قياس المساحات[1]، وتم استخدام القياس الذي أعطاه جهاز قياس المساحات كمساحة مطلقة[2] للمحلات السكنية وبتقسيم المساحة المطلقة هذه على عدد سكان أو على عدد دور المحلات السكنية، التي أمكن تناولها في دراستنا (أي جميع المحلات السكنية باستثناء تلك التي وقعت خارج الأسوار في الجهة الغربية، والتي لم يعد بالإمكان تحديد حجمها لأنها لم تعد قائمة). إن نتائج عملية التقسيم هذه تم استعراضها، بالنسبة للعلاقة بين حجم المحلة السكنية وعدد الدور، موزعة على ٦ مجموعات (تتدرج في كثافتها العمرانية من المنخفضة جداً إلى المرتفعة جداً)، وبالنسبة للعلاقة بين حجم المحلة السكنية وعدد السكان، موزعة على ٧ مجموعات (تتدرج في كثافتها السكانية من القليلة جداً إلى العالية جداً)، وذلك على الأشكال ذات الأرقام (٤٦ و٤٧ و٤٨).

---

(١) جهاز قياس المساحات: جهاز يقيس المساحات على الخرائط فقط وليس على أرض الواقع، بواسطة ذراع يمررها من يقوم بالقياس على حدود الرقعة المطلوب قياسها فيعطي الجهاز رقماً مطلقاً ليس له واحدات، ولا يستفاد منه إلا في مقارنة مساحة هذه الرقعة بمساحة رقعة أخرى.

(٢) المساحة المطلقة: مساحة رقعة محددة بدون واحدة قياس، وهي مساحة نسبية بالمقارنة مع مساحات أخرى – انظر الحاشية السابقة.



شكل رقم (٤٦): حلب في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي

عدد السكان في كل بيت تبعاً للمحلات السكنية المتفرقة

وتبعاً للمعلومات الواردة عند الغزي تنتج لدينا العلاقة التالية بين عدد السكان وعدد الدور السكنية في المحلات السكنية المتفرقة، أي متوسط عدد السكان في البيت الذي يميز محلة سكنية معينة:

- ٥ أشخاص أو أقل في الدار وذلك في: البياضة (محلة ٢٤)، الصفا (محلة ٤٣)، زقاق الأربعين (محلة ٧٣)، عنتر (محلة ٨٠)، العطوي الصغير (محلة ٨٨)، أعراب المشارقة (محلة ٩٩).
- ٦ـ٧ أشخاص في الدار وذلك في: داخل باب قنسرين (محلة ٤)، ساحة بزة (محلة ٥)، جب أسد الله (محلة ١٣)، الفردوس (محلة ٣١)، الشماعين (محلة ٣٥)، شاكر آغا (محلة ٤٦)، ابن يعقوب (محلة ٤٨)، الماوردي (محلة ٧٨)، القرباط (محلة ٩٨).
- ٧ـ٨ أشخاص في الدار وذلك في: الجلوم (محلة ١)، قلعة الشريف (محلة ٣)، الفرافرة (محلة ٦)، سويقة علي (محلة ٨)، الدحدالة (محلة ١٥)، البستان (محلة ١٦)، المغازلة (محلة ١٩)، داخل باب النيرب (محلة ٢٠)، أوغل بك (محلة ٢٣)، الجبيلة (محلة ٢٧)، المغاير (محلة ٣٠)، المقامات (محلة ٣٢)، جسر السلاحف/الوراقة (محلة ٣٤)، تاتارلر (محلة ٤١)، المشاطية (محلة ٤٤)، البلاط التحتاني (محلة ٤٩)، جقورجق (محلة ٥١)، السخانة (محلة ٥٨) الصفصافة (محلة ٦٢)، الشميصاتية (محلة ٦٥)، خراب خان (محلة ٧٩)، التومايات (محلة ٩٣).
- ٨ـ٩ أشخاص في الدار وذلك في: العقبة (محلة ٢)، داخل باب النصر (محلة ٧)، الأعجام (محلة ١٧)، داخل باب المقام (محلة ١٨)، الطنبغا (محلة ٢١)، القصيلة (محلة ٢٢)، شاهين بك (محلة ٢٦)، قاضي عسكر (محلة ٢٨)، المعادي

(محلة ٣٣)، العينين (محلة ٣٦)، القوانصة (محلـة ٣٧)، الـدلالين (محلـة ٤٢)، الفرايين (ملحة ٤٥)، حمزة بك (محلة ٤٧)، خان السبيل (محلة ٥٠)، صاجليخان فوقاني (محلة ٥٢)، جب قرمان (محلة ٥٤)، صاجليخان تحتاني (محلة ٥٥)، تل عران (محلة ٥٦)، محمد بك (محلـة ٥٩)، كتـان (محلـة ٦٠)، ابـن نصـير (محلة ٦٣)، الأبراج (محلة ٦٤)، الملندي (محلة ٦٦)، أقيول / أغيور (محلة ٦٧)، الشرعسوس (محلة ٦٩)، قسطل المشط (محلـة ٧٠)، بيت محـب (محلـة ٧٤)، النوحية (محلة ٨١)، الطبلـة (محلـة ٨٤)، المغربليـة (محلـة ٨٦)، الصـليبة (محلة ٩٤)، بالي برغل (محلة ٩٥).

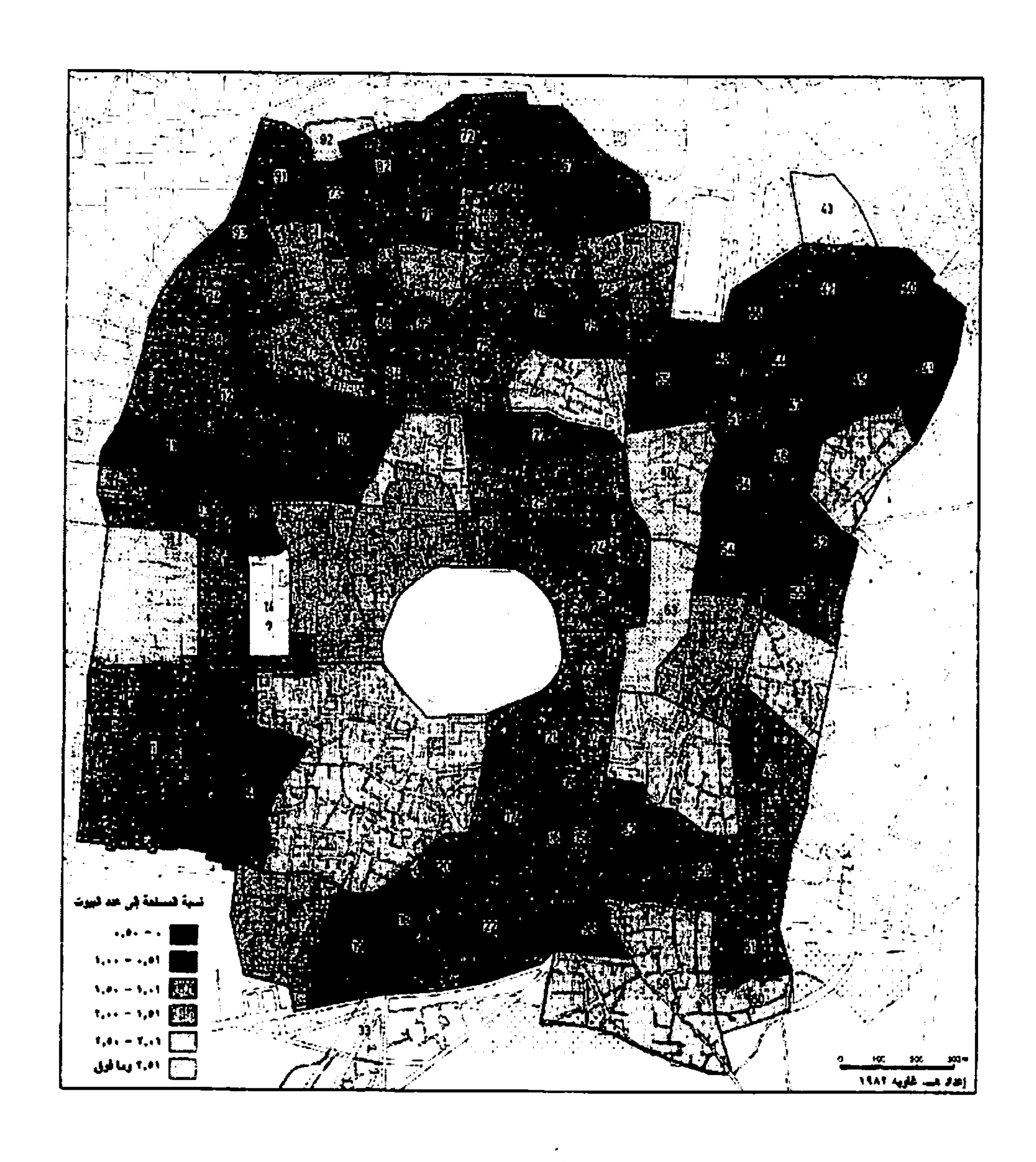
- ٩ـ١٠ أشخاص في الدار وذلك في: الدباغة (محلة ٩)، مستدام بك/المستدامية (محلة ٢٥)، الكلاسة (محلة ٢٩)، المشارقة (محلة ٣٨)، الضوضـو (محلـة ٥٧)، بادنجك (محلة ٦١)، البساتنة (محلة ٧١)، قسطل الحرامي (محلة ٧٢)، المرعشلي (محلة ٧٦)، عبد الحي (محلة ٩٠)، كوجك كلاسة (محلة ٩٧).
- أكثر من ١٠ أشخاص في الدار وذلك في: البنـدرة (محلـة ١٠)، المصـابن (محلة ١١)، بحسيتا (محلة ١٢)، قارلق (محلة ٤٠)، البلاط الفوقاني (محلـة ٥٣)، الألمه جي (محلة ٦٨)، تراب الغرباء (محلـة ٧٥)، جقور قسـطل / العريـان (محلة ٧٧)، الأكراد (محلة ٨٢)، جسر الكعكة (محلة ٨٣)، القواس (محلـة ٨٥)، العطوي الكبير (محلة ٨٧)، عبد الـرحيم (محلـة ٨٩)، الهـزازة (محلـة ٩١)، الغطاس (محلة ٩٢)، الشمالي (محلة ٩٦).

إن نتائج هذا التصنيف موضحة على الشكل (٤٦). وتجدر الإشارة إلـى أن الأشكال (٤٦ و٤٧ و٤٨) تتمم بعضها بعضاً في مجالات واسعة علـى نحـو ممتاز. ويتضح منها تمركز المحلات السكنية التي تتميز بعدد سكان كبيـر فـي

البيت الواحد في القسم الشمالي من المدينة القديمة المسورة بسور يعود إلى ما قبل العصر المملوكي وفي الضواحي الشمالية. وهذا يعني أن اليهود والمسيحيين عاشوا في دار واحدة على نحو أكثف مما عاش عليه المسلمون. كما يتبين من خلال العلاقة بين المساحة والدور وبين المساحة والسكان أننا نعثر في أحياء المدينة المسكونة في الغالب من اليهود والمسيحيين على كثافة سكانية مرتفعة وعلى كثافة عمرانية عالية أيضاً.

إن البيت الحلبي المتوسط عاش فيه من ٨ إلى ٩ أشخاص. وقد وجدت هذه البيوت في معظمها في المحلات السكنية الإسلامية، على الأخص منها تلك التي تقع في الضواحي الشرقية. وتعطي هذه الضواحي نفس الصورة تقريباً التي كانت عليها المحلات السكنية الجديدة داخل الأسوار في الجهة الشرقية من المدينة المسورة. الأمر الذي يسمح باستنتاج أول مفاده أن كثافة السكان في الدار والكثافة العمرانية والكثافة السكانية في المحلة السكنية كانت على علاقة بالانتماء الديني للسكان إلى حد ما، فحيث شكل اليهود أو المسيحيون النسبة الأكبر من السكان أو نسبة ١٠٠%، نجد أن القيم الثلاث تكون أعلى مما هي عليه في المحلات السكنية التي قطنها المسلمون. في هذا السياق لا يلعب أي دور إن كانت هذه المحلات السكنية تقع داخل الأسوار أو خارجها.

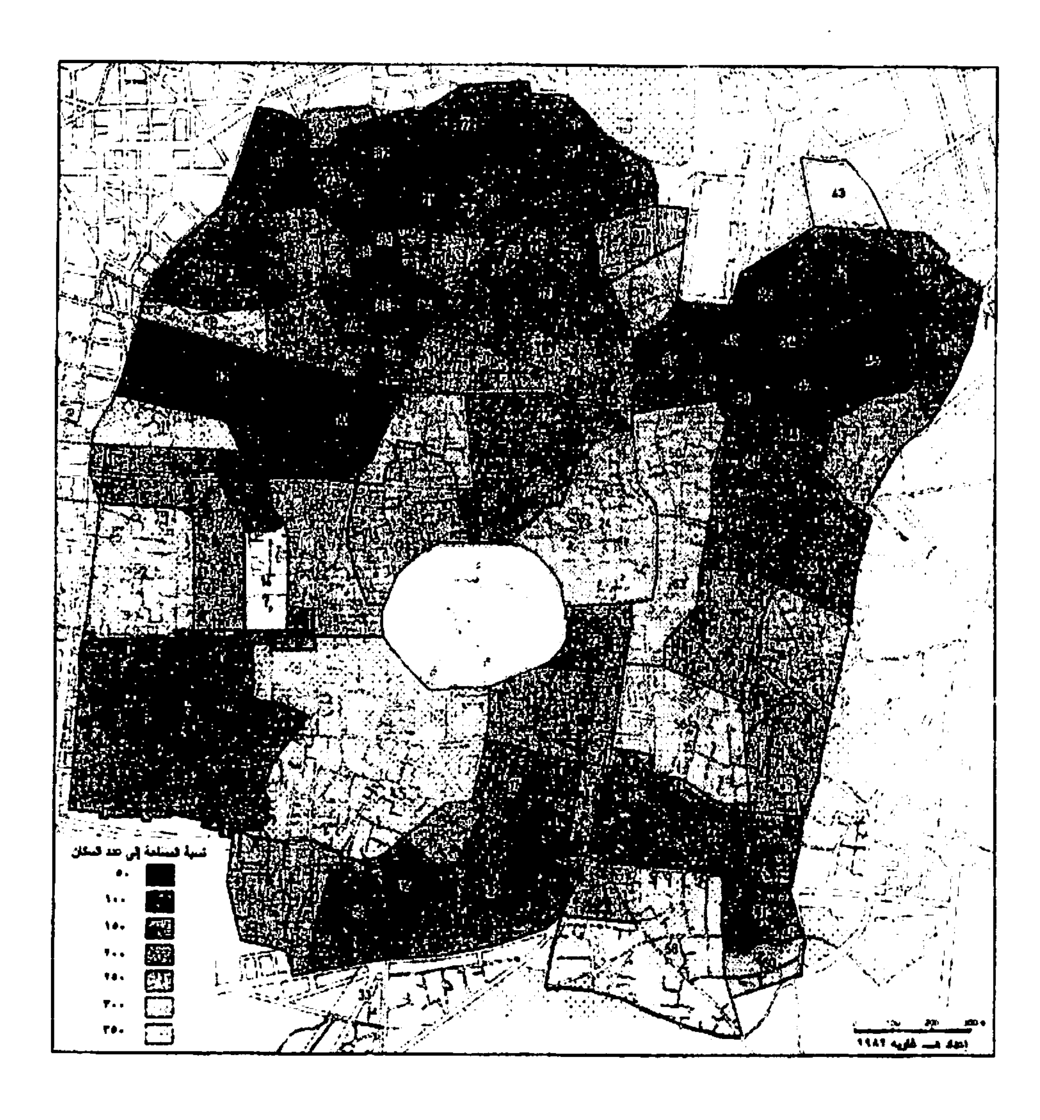
لنتمعن الآن في المدينة القديمة داخل الأسوار. بالنسبة للجزء الشمالي الغربي اليهودي فقد سبق وتم تناوله، وبالنسبة للمناطق الشرقية الإسلامية فقد أشير إلى أنها لا تختلف عن الضواحي الإسلامية التي امتدت في الجهة الشرقية. أما المحلات السكنية المتبقية من المحلات الواقعة داخل الأسوار فتُظهر كثافة سكنية منخفضة نسبياً في البيت الواحد، كما أن كثافتها السكانية تُظهر قيماً قريبة



شكل رقم (٤٧): حلب في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي
الكثافة العمرانية في المحلات السكنية المتفرقة

من متوسط الكثافة السكانية (على مستوى المدينة) أو أقل من المتوسط، والشيء نفسه ينطبق على الكثافة العمرانية. إن أحياء المدينة القديمة المسورة المسكونة خاصة من قبل المسلمين لا تختلف في الحقيقة عن بعضها البعض في النواحي الثلاث إلا قليلاً، وليس هناك اختلافات جذرية بين المحلات السكنية إلا فيما ندر. وإذا أمعنا النظر في الكثافة العمرانية، نجد أن محلات العقبة (محلة ٢) وساحة بزة (محلة ٥) وداخل باب النصر (محلة ٧) تظهر فيها أخفض قيمة. إلا أنها ذات قيم منخفضة في الكثافة السكانية أيضاً. وفيما يتعلق بعدد السكان في البيت الواحد نجد أن داخل باب النصر (محلة ٧) تظهر قيمة متوسطة، أما العقبة وساحة بزة فتظهران قيماً أقل من المتوسط. وإذا أخذ المرء في الحسبان أن مناطق كبيرة من ساحة بزة كانت أبنية عامة وميادين واسعة، عندها ينظر إلى العقبة وداخل باب النصر على أنهما أفضل حيين سكنيين داخل الأسوار، بهما يلحق كحي جيد ثالث الفرافرة (محلة ٦)، التي تظهر قيماً أقل من المتوسط إلى متوسطة.

في الختام نود طرح بعض الأفكار على صعيد البنية الوظيفية وتوسع المدينة. هنا تبدو المحاور الرئيسة الممتدة خارج الأسوار كشرايين يلحظ على طولها وحدة إلى حد ما ينبغي تقصيها. فمحور باب النصر يمر بمحلات سكنية ذات قيم متوسطة إلى أعلى من المتوسط فيما يخص النواحي الثلاث. الأمر نفسه ينطبق أيضاً على محور باب الحديد (بانقوسا). وفي حين نستطيع أن نلاحظ على طول هذه المحاور انتشار محلات سكنية ذات كثافة عمرانية وسكانية عالية على مسطحات واسعة، نجد أن الانتشار على طول محور باب النيرب يأخذ منحى خطياً أكثر. على هذا المحور وعلى محور باب النصر ينبغي ملاحظة ازدياد



شكل رقم (٤٨): حلب في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي
الكثافة السكانية في المحلات السكنية المتفرقة

كثافة السكان والعمران وارتفاع متوسط عدد السكان في البيت حتى نهاية المحور، بينما يصح ذلك على محور باب الحديد (بانقوسا) فيما يتعلق بأول محلتين سكنيتين كبيرتين فقط. وعلى طرف المدينة الشرقي تظهر عموماً صورة متغيرة أكثر مما هي عليه على طرف المدينة الشمالي. ففي حين تظهر المناطق السكنية المسيحية المحيطة درجة عالية من التوحد وارتفاعاً في الكثافة السكانية والعمرانية وفي عدد السكان في البيت الواحد، نجد أن الطرف الشرقي يتوزع على مناطق متفرقة. وهذا يمكن أن يشكل دليلاً على عملية الاستيطان والإعمار التي نشطت آنذاك، والتي يبدو أنه تم الانتهاء منها في المحلات السكنية المسيحية. كما تلعب هنا البنية الاقتصادية المختلفة للمنطقتين دوراً حاسماً. ففي حين تخللت المناطق الشمالية مراكز حرفية موزعة بانتظام (انظر أدناه ص ٧٢٥ وما بعد) نجد أن المناطق الشرقية قد امتدت بين محورين حيويين، ولم يكن هناك أي مركز حيوي في الوسط.

في الشمال كانت هناك حركة دائمة باتجاه الجنوب نحو خندق المدينة السابق. فباستثناء محلتي المرعشلي (محلة ٧٦) والطبلة (محلة ٨٤) اللتين كان قد استقر فيهما تكاثف السكان، تركزت خارج باب النصر مباشرة عملية الاستيطان وحركة العمار. إلا أن هذه المناطق تتوافق مع الضواحي الشرقية التي لم تتوسع باتجاه ظاهر المدينة فقط وإنما أيضاً باتجاه سور المدينة وفي منطقة خندق المدينة السابق بالذات.

١٤ ـ ٢ ـ تخديم المحلات السكنية

(شكل رقم ٤٩ و٥٠، جدول رقم ١٨)

إن أهالي حلب الذين بلغ تعدادهم ١٠١٤١٤ نسمة حوالي مستهل القـرن العشرين الميلادي والذين سكنوا في المدينة القديمة موزعين على ١١٩٣٠ بيت، لم يحتاجوا بالطبع كي يتمكنوا من العيش في حلب إلى مساكن فقط وإنمـا إلـى أكثر من ذلك بكثير. فقد احتاجوا إلى كافة أنواع المؤسسات الخدمية وإلى أماكن للعمل وإلى أماكن لإقامة الشعائر الدينية وإلى أمكنة عديدة أخرى. إضافة إلـى ذلك فقد كان على المدينة أن تلبي احتياجات العديد من الغرباء أيضاً، الذين قدموا إليها يومياً من أماكن قريبة أو نائية، ليشتروا أو ليبيعوا، ليحضروا المواد الغذائية إلى المدينة أو ليجلبوا المنتجات الصناعية والبضائع التجارية منها. فقـد تطلـب الأمر إذاً العديد من المنشآت الحضرية للوصول بحلب إلى الوضع المزدهر الذي كانت عليه. وقد تمثلت هذه المنشآت في:

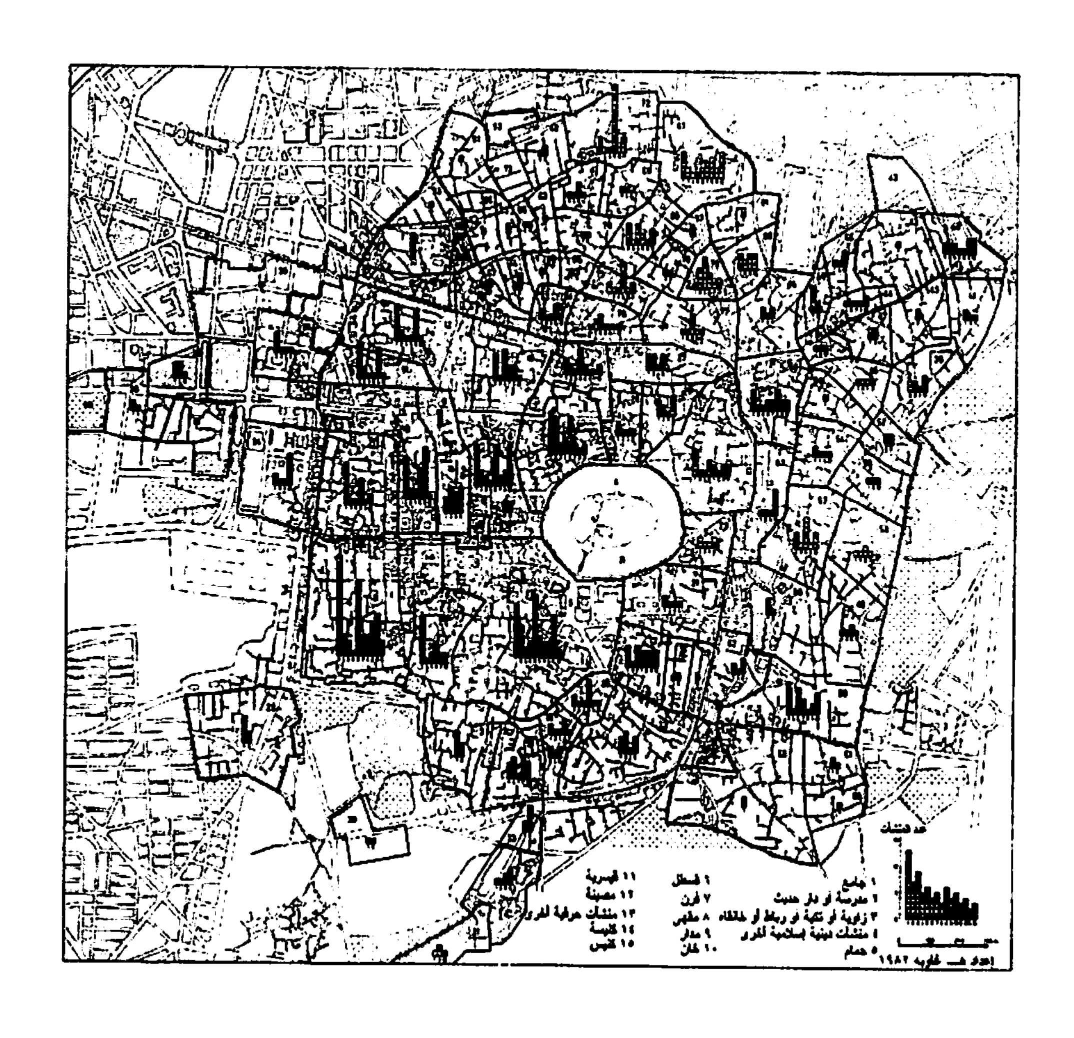
ـ ٢٤٨ جامع ومسجد. ـ ٧٥ منشأة إسلامية أخرى. ـ أكثر من ٩٠ خان.
ـ ١٥ كنيسة. ـ كنيس واحد. ـ ٥٩ مطحنة.
ـ أكثر من ٤٠ مدرسة. ـ ٣٤ حمام. ـ ٩ مصابن.
ـ ١٨٩ قسطل. ـ ٣٩ فرن. ـ أكثر من ٢٠ منشأة حرفية أخرى.
ـ ٤٤ مقهى. - أكثر من ٤٠ قيسارية.

إن جميع هذه المباني ورد ذكرها عند الغـزي فـي معـرض وصـفه للمحلات السكنية في المدينة، وقد قدم لنا بذلك مادة فريـدة لا يشـك بصـحتها إطلاقاً. فقد استطعنا التحقق من المعلومات الواردة عند الغزي في مواضع عديدة

من المدينة خلال بحثنا الميداني. إن المعلومات التي نجدها عند الغزي موزعة على الجزء الثاني من كتابه "نهر الذهب" جمعت هنا في الجداول التي يتضمنها الملحق، على شكل قوائم وأسقطت على الأشكال (٤٩ و٥٠) تبعاً لتوضعها. ويمثل استعراض بوابات المحلات السكنية بشكل منظم الأمر الوحيد الذي لا يمكن القيام به بالاعتماد على نص الغزي. فهو يتطرق بالحقيقة إلى ذكر بوابة هنا وأخرى هناك، لكن يبدو أن هذه البوابات لم يعد لها أهمية في الزمن الذي عاش فيه. وعلى الخارطة التي تركها لنا روسو Rousseau والتي يعود إعدادها إلى الفترة الواقعة ما بين عامي ١٢٢٦هـ/١٨١١م و١٢٣٣هـ/١٨١٨م، هناك إشارة إلى بوابات المحلات السكنية التي قامت في الضواحي فقط. ولكن لأن خارطة روسو قد رسمت بشكل مشوه ولأن مواقع بوابات المحلات السكنية أسقطت عليها كيفما اتفق، فقد تم الاستغناء عن البحث فيها.

يبقى علينا الآن إذاً استقراء المادة التي تم إعدادها على الجداول والأشكال. وسيتناول هذا الاستقراء أولاً المدينة ككل متكامل، ثم يعمد بعد ذلك إلى الاستدلال على محلات سكنية نموذجية ودراستها بمعزل عن سواها.

وكربط مفيد بين المسائل المطروحة في الفصل السابق والمطروحة هنا في هذا المقطع الأخير، نلتفت الآن إلى المنشآت الاقتصادية: أي إلى الخانات والمقاهي والمدارات (ج. مدار) والأفران (التي أعدت الخبز للغرباء غالباً، لأن الحلبيين كانوا يعدون الخبز بأنفسهم داخل بيوتهم) والقيسريات ومعامل النسيج والمصابغ والمنشآت الحرفية الكبيرة الأخرى (انظر الشكل رقم ٥٠).



شكل رقم (٤٩): حلب في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي
المرافق العامة في المحلات السكنية المتفرقة

لقد تم تنظيم مواقعها، بغض النظر عن الاستثناءات القليلة، على محاور المدينة الرئيسة. هنا نصادف عادة تمركزاً كثيفاً عند أطراف المدينة، بالقرب من الأبواب وفي منطقة الأسواق المركزية بالطبع، حيث يــزداد انتشــار المنشــآت الاقتصادية الذي يأخذ منحى خطياً عند المناطق الطرفية ليمتد هنا علــى رقــع واسعة.

لقد تحولت المناطق الشمالية، التي شيدت منذ العصر المملــوكي، إلــى مركز لتجمع الحرف والصناعات في العصر العثماني. فقد تحولــت المحــاور الثلاث المؤدية إلى باب النصر والمحور المؤدي إلى باب الحديد إلــى مراكــز رئيسة لإنشاء الورش والمدارات والخانات والمقاهي والأفران. وعلى المحــور الممتد أقصى الغرب، الذي يؤدي بعد مروره بمحلة الشمالي (محلــة ٩٦) وبيــت محب (محلة ٧٤) إلى باب النصر، قامت خمسة قيسريات وخان ومقهى. ولا تزال الأبنية في محلة الشمالي قائمة حتى يومنا هذا، وهي تندرج تحت أحد الأوقــاف وقد تم تناولها بالبحث في موضع سابق من هذا الكتاب (انظر أعلاه ص ٣٥٠ ومــا بعــد)، كما اتخذتها أحد الدراسات موضوعاً لها (جــان كلــود دافيــد J. C. David، ١٩٨٢ب). وإلى الشرق من ذلك تدل قيسرية في محلة عبد الرحيم (محلة ٨٩) على نشاط اقتصادي محدود، في حين تعــج محلــة قســطل الحرامــي (محلــة ٧٢) بالمدارات. وفي ذلك دليل على أن هذه المحلة كانت بمثابة أحد مراكــز تجــارة الحبوب والطحين في المدينة. فلا يوجد أي مكان آخر في المدينة تجمعــت فيــه المدارات على هذا النحو. إلا أن وجود ثلاثة قيسريات وخانين بالإضــافة إلــى ذلك، يؤكد الأهمية الاقتصادية لهذه المحلة كمركز للتبادل التجــاري ومســتودع للبضائع (في الخانات) ومكان لتجمع المهن الحضرية. إلى الجنوب مــن قســطل

الحرامي (محلة ٧٢) وجُدت في البساتنة (محلة ٧١) ثلاثة ورشات نسيج. ويغلب الظن أن صناعة النسيج كانت قد انتشرت في قيسريات قسطل الحرامي أيضاً. وإلى الجنوب من ذلك على هذا المحور قامت على مقربة من باب النصر في الطبلة (محلة ٨٤) أربعة خانات وثلاث ورشات نسيج.

إلى الشرق من هذا المحور في أقيول / أغيور (محلة ٦٧) اخترق المدينة طريق آخر وصلها بسواها. ومن المفروض أنه كان مطروقاً إلى حد كبير. يدل على ذلك العدد الكبير من المقاهي التي انتشرت فيه. فبينما تدفقت إلى المدينة عبر قسطل الحرامي (محلة ٧٢) الحبوب في الدرجة الأولى (ومن هناك الدقيق) وصلت إلى المدينة عبر أقيول / أغيور (محلة ٦٧) البضائع التجارية التي تم تفريغها وشحنها هنا. فلم تلعب المدارات هنا إلا دوراً هزيلاً، أما الأفران فتدل كالمقاهي على حركة كثيفة للناس عبر هذه المحلة. وفي الجزء الجنوبي من أقيول / أغيور (محلة ٦٧) يتفرع المحور الذي يخترق المدينة عبر هذه المحلة إلى فرعين، يتجه أحدهما باتجاه الجنوب الغربي ويؤدي إلى باب النصر ويتجه الآخر جنوباً ليصل إلى باب الحديد. وعلى الفرع المؤدي إلى باب النصر كان هناك مدار وفرنان وثلاث قيسريات في الألمه جي (محلة ٦٨). ومن المفروض أنه سيطرت في تراب الغرباء (محلة ٧٥)، التي تحد الألمه جي جنوباً، تجارة الدقيق، وبغير ذلك لا يمكن تفسير وجود المدارات الستة التي كانت قائمة هنا. ويكمل وجود قيسريتين وخان واحد الدور الاقتصادي لهذه المحلة بعد الدور الحرفي والدور التجاري، الدور الذي طبع بطابعه أيضاً محلة المرعشلي (محلة ٧٦)، التي توضعت جنوبي تراب الغرباء، وضمت خاناً وقيسرية ومصبنة.

وكان الشارع المتجه جنوباً، والمتفرع عن المحور الذي اخترق المدينة عبر محلة أقيول / أغيور (محلة ٦٧)، يؤدي إلى منطقة حرفية وتجارية نشطة للغاية وقعت شمالي باب الحديد، حيث قامت خراب خان (محلة ٧٩) وعنتر (محلة ٨٠). هنا قامت مصابغ وقيسريات وخانات ومطاحن ومقاهي. ومع أن هذه المنطقة كان يفصل بينها وبين باب الحديد محلة جقور قسطل / العريان (محلة ٧٧) التي ضمت خاناً واحداً وقيسرية واحدة، فقد شكلت مع جقور قسطل / العريان (محلة ٧٧) وخان السبيل (محلة ٥٠) خارج باب الحديد ومع البياضة (محلة ٢٤) داخل باب الحديد مركزاً هاماً لتمركز الحرف والتجارة.

إذا كانت الخانات والمدارات والمنشآت الحرفية بالإضافة إلى الأفران والمقاهي قد انتشرت بكثرة في المحلات السكنية التي تم تناولها حتى الآن، فإننا نلاحظ على المحور الشمالي الشرقي، محور بانقوسا، صورة مغايرة تماماً. فباستثناء المصبنتين، اللتين قامتا خارج باب الحديد، قام على هذا المحور بضعة خانات ومطاحن وفرنان ومقهى فقط. ولا يلحظ أي أثر لمنشآت حرفية كبيرة. فقد شكل هذا المحور بالدرجة الأولى مركزاً لمستودعات الحبوب (وهذا ما يشير إليه أيضاً أ. رسل A. Russel، ١٩٧٤، ج١، ص ١٢) والمدارات التي تعتمد على الحبوب. إن التكامل الوظيفي بين الخانات والمطاحن هنا يدفعنا إلى ملاحظة مستودعات للحبوب أيضاً في بعض الخانات على الأقل التي قامت في الضواحي الشمالية (وعلى الأخص في محلات أقيول / أغيور ــ محلة ٦٧، قسطل الحرامي ــ محلة ٧٢، تراب الغرباء ــ محلة ٧٥، خراب خان ــ محلة ٧٩) وإسطبلات للجمال ارتبطت دوماً بها. وإذا أمعنا النظر في الجهة الشرقية بأكملها، فإن ما يلفت الانتباه غياب جميع أنواع المنشآت الحرفية. فقد كانت المناطق الشرقية المنتشرة خارج

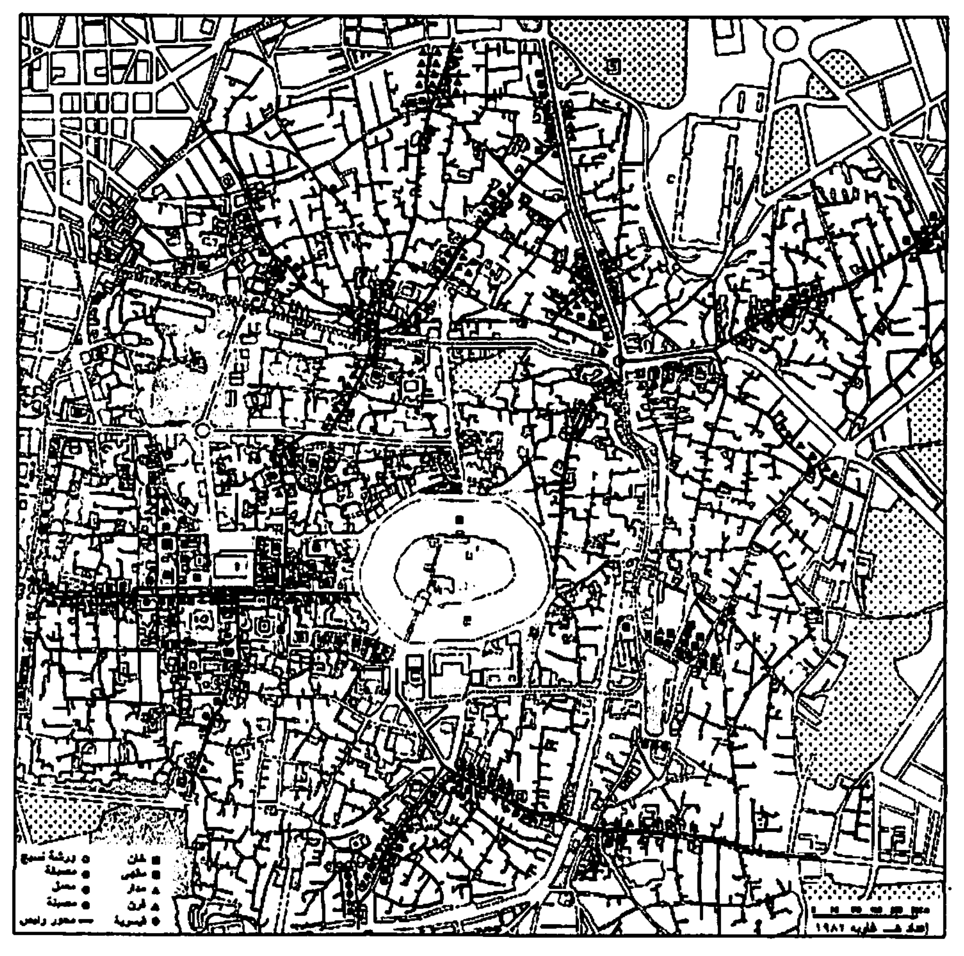
الأسوار بمثابة مركز لتجارة المنتجات الزراعية وتخزينها. وعلى جنوبي محور بانقوسا قامت في محلات قاضي عسكر (محلة ٢٨) وشاكر آغا (محلة ٤٦) أربعة مدارات وفرنان. وإلى الجنوب من ذلك على مقربة من المحور الثانوي المؤدي إلى باب الأحمر، قام خانان عند أطراف سوق محلي (دليل ٥٧٥) لا يزال قائماً حتى الآن، استخدما كمستودعين وليس على غرار الخانات التي قامت إلى الجنوب من ذلك، في محلتي الضوضو (محلة ٥٧) وابن نصير (محلة ٦٣)، وارتبطت وظيفياً بالمسلخ الذي قام هنا. ولم تكن هذه الخانات مستودعات مؤقتة لتخزين المنتجات الزراعية أو لتخزين الحبوب إذاً، كما لم تكن إسطبلات لجمال القوافل كسائر خانات الضواحي التي تم تناولها حتى الآن. لقد استخدمت كأماكن لعلف المواشي المعدة للنحر، حيث تم تسمينها وتعويضها الوزن الذي فقدته في طريقها إلى المدينة.

ومن المفروض أنه قامت حول المسلخ حياة حافلة بالحيوية والنشاط، تدل عليها المقاهي الستة التي وجدت في الضوضو (محلة ٥٧) والمقاهي الثلاث الأخرى التي وجدت جنوب المسلخ في الصفصافة (محلة ٦٢). لقد انتشرت هنا على نحو ضئيل تجارة الحبوب والدقيق، وقام فرنان هنا بتقديم الخبز إلى الغرباء الذين قدموا إلى المدينة، والذين كان معظمهم من الفلاحين والرعاة.

على محور باب النيرب قامت داخل الباب وخارجه، مدارات وخانات وأفران تجمعت حول موقع باب العراق القديم. وإذا كانت المنشآت القريبة من الأبواب قد استخدمت عادة كمستودعات ومستودعات مؤقتة للمنتجات الزراعية – كما استخدم بعضها كمراكز لتسمين الماشية كما هو الحال اليوم، فقد استخدمت بعض الخانات، التي قامت حول باب العراق القديم، كمستودعات مؤقتة لخدمة

الأسواق المركزية في المدينة. وهنا قامت في المحلة المعروفة بـ "داخل باب النيرب" (محلة ٢٠) بالإضافة إلى ذلك قيسرية ومصبنة. وإلى الجنوب الغربي من ذلك تجمع، حول محور باب المقام داخل الباب، خانان وقهوتان ومدار وفرن، وذلك في المحلة المعروفة بـ "داخل باب المقام" (محلة ١٨). كما قامت بعض المدارات والأفران، التي تتبع محلة ساحة بزة (محلة ٥) على هذا المحور. ومن بين المحلات السكنية، التي انتشرت بين باب الحديد وباب المقام، كان للمغازلة (محلة ١٩) وضع خاص. فقد قامت هنا أربعة قيسريات وثلاث ورشات نسيج منفصلة عن مراكز النشاط الحرفي الأخرى.

بعد هذه المداخلة المتعلقة بداخل الأسوار، لنلق الآن نظرة أيضاً على المحلات السكنية التي انتشرت في الجنوب الغربي والجنوب خارج أسوار المدينة. في الكلاسة (محلة ٢٩) لم تقم أية منشأة اقتصادية، أما أمام السور الغربي فقد قامت في جسر السلاحف / الوراقة (محلة ٣٤) خانات عديدة ومطاحن وقامت المدابغ على ضفاف النهر. وعلى سفح سور المدينة لا تزال هناك سلسلة من هذه الخانات قائمة حتى يومنا هذا. وفيما عدا ذلك فقد تغير حال كامل المنطقة الممتدة خارج السور الغربي، منذ بداية القرن العشرين، إلى حد لم نعد نستطيع معه تصور الحال الذي كانت عليه أصلاً.



شكل رقم (٥٠): حلب في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي
المنشآت الاقتصادية ومواقعها على محاور المدينة الرئيسة

لنلتفت الآن إلى المحلات السكنية المتبقية الكائنة داخل الأسوار. في محلة داخل باب قنسرين (محلة ٤) قام خانان وقيسرية ومصبنة وفرنـان، لـذلك فـإن محور باب قنسرين كان محوراً هادئاً جداً. والشيء نفسه ينطبق على معظم محلة الجلوم الكبرى (محلة ١) التي تقع إلى الغرب منه، والتي تكاثفت فيهـا باتجـاه

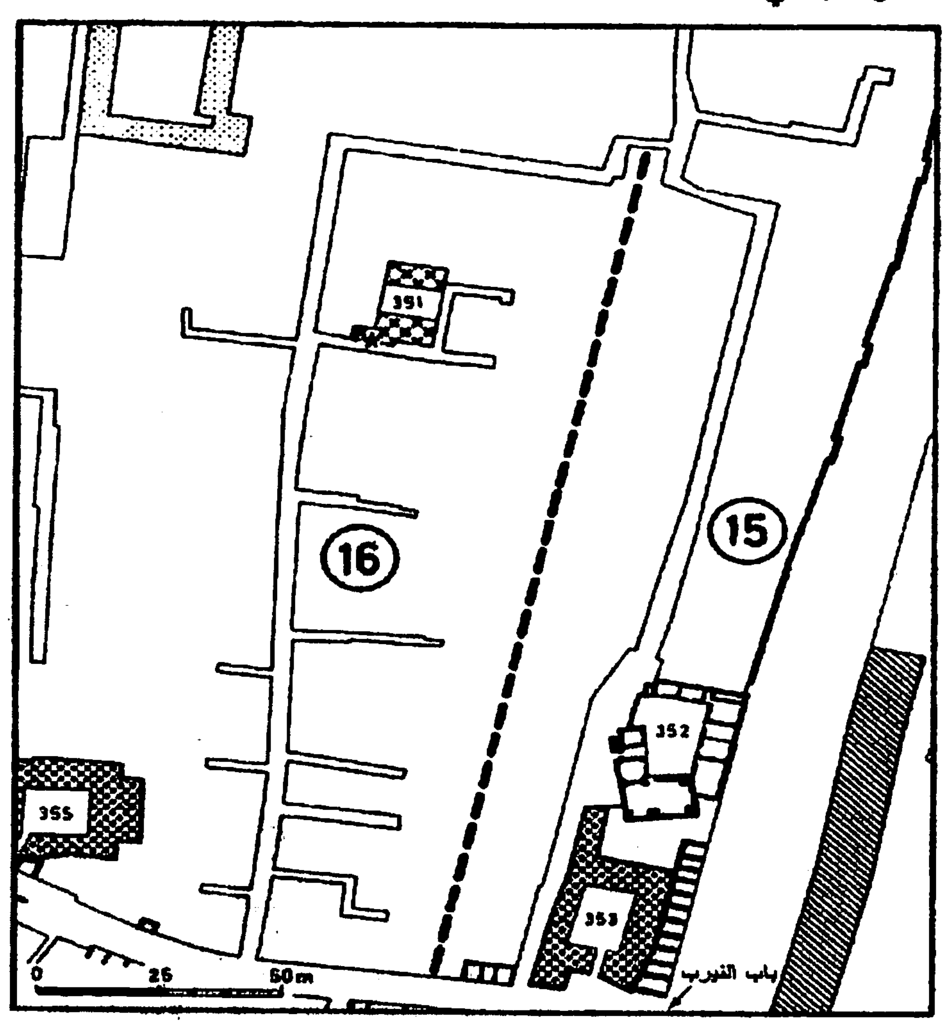
الشمال فقط، باتجاه المحور الرئيسي للسوق، خانات ومدارات (بالقرب من الباب بالتأكيد) ومنشآت حرفية. ويفترض أن الانتشار الخطي للأبنية على طول المحور الرئيسي للسوق قد امتد إلى القرب من جامع البهرمية (دليل ٤٢). أما شرقي هذا الجامع فيلاحظ انتشار على رقعة واسعة للمنشآت الاقتصادية التي تتكون في معظمها من الخانات "المركزية" التي انتشرت في محلات الجلوم (محلة ١) وساحة بزة (محلة ٥) وسويقة علي (محلة ٨) وجب أسد الله (محلة ١٣)، التي وجدت فيها هنا وهناك بعض القيسريات، إضافة إلى ثلاثة منشآت حرفية في الجلوم (محلة ١).

ثمة منشآت اقتصادية ربطت أسواق المدينة المركزية عمرانياً وبدون انقطاع، عبر سويقة علي ومحور باب النصر (الواقع داخل الأسوار)، بالضواحي الشمالية، الأمر الذي يبرز أهمية هذه الضواحي على الصعيد الاقتصادي لمدينة حلب. فقد قام على أطراف سويقة علي وعلى طرف الفرافرة الغربي (محلة ٦) مداران وفرنان، وإلى الشمال من ذلك وجد في محلة داخل باب النصر (محلة ٧) قهوتان ومدار وقيسرية ومصبنتان. وإلى الغرب من هذه المحلة نعثر في البندرة (محلة ١٠) على تجمع لا بأس به من المدارات والأفران وعلى مصبنة بالإضافة إلى ذلك.

بذلك نكون قد وصلنا إلى الحدود الجنوبية للضواحي الشمالية، التي ابتدأت عندها دراستنا للمحلات السكنية في حلب ولمنشآتها الاقتصادية. من خلال هذه الدراسة تتكشف بوضوح ثلاثة مجموعات من المحلات السكنية:

١. الضواحي الشمالية التي تجمع فيها القسم الأكبر من المنشآت الحرفية التي وجدت في مدينة حلب. وقد احتوت غالباً خانات ومدارات وأفران ومقاهي

في محلة سكنية واحدة. إن هذه الفعاليات تتجمع على نحو مشابه فـــي الجنـــوب أيضاً بين موقع باب العراق القديم وبين باب المقام، وإن كان عددها يختلف تماماً عما هو عليه في الشمال.



شكل رقم (٥١): الدحدالة (محلة ١٥) والبستان (محلة ١٦)
نموذج عن محلة سكنية ذات حد أدنى من الخدمات العامة

٢. الضواحي الشرقية التي لا نعثر فيها على أية منشأة حرفية، والتي كانت مرتبطة إلى حد بعيد بالأراضي الزراعية المحيطة بحلب وبمناطق زراعة الحبوب الأبعد منها. وفي الشمال الشرقي قامت مدارات وخانات واسعة استخدمت كمستودعات لتخزين الحبوب وكإسطبلات لجمال القوافل المحملة بالحبوب. وفي الجنوب، حول المسلخ، يقل عدد المدارات على نحو واضح جداً. لتقوم مكانها خانات عديدة استخدم معظمها لتسمين الماشية.

٣. في " المدينه " تسيطر الخانات المعروفة بخانات المدن والتي تمتد على مساحات واسعة والتي رفدت السوق بالبضائع. وقد كان للمنشآت الحرفية وجود هنا، إلا أنها لم تلعب إلا دوراً ثانوياً فقط.

مع ذلك فإننا نعثر ضمن هذه المجموعات على محلات سكنية ذات مراكز حيوية مختلفة. هنا تبرز في الجهة الشمالية أقيول / أغيور (محلة ٦٧) كمحلة وحيدة في هذه المنطقة لم تقم فيها أية منشأة حرفية. وتدل الخدمات الموجودة فيها على أن وظيفتها تمثلت في تلقف الناس (مقاهي وأفران) والبضائع ودواب القوافل (خانات). أما في قسطل الحرامي (محلة ٧٢) فلا وجود للأفران والمقاهي، مما يدل على أن الحركة إلى المدينة عبر هذه المحلة لم تكن كثيفة كما كان عليه الحال في أقيول / أغيور.

إن المحلة السكنية الكاملة المرافق تقريباً تتجسد في خراب خان (محلة ٧٩)، التي لم ينقصها إلا الأفران. وأكثر المحلات السكنية تخصصاً في هذا الجزء من المدينة يتمثل في البساتنة (محلة ٧١) وبيت محب (محلة ٧٤) وعنتر (محلة ٨٠)، التي توجد فيها منشآت حرفية فقط، بينما نلاحظ إلى الجنوب منها تجمع منشآت حرفية مع خانات، إلا أنه لا وجود للمدارات هنا. ففي الشمال لا

توجد إذاً قاعدة ثابتة لتجهيز المحلات السكنية بالمنشآت الاقتصادية. ويعتبر تجمع المدارات والورش والخانات، وتجمع الخانات والورش، الأكثر انتشاراً (ثلاثة محلات سكنية)، كما نكتشف في ثلاث محلات سكنية أيضاً محلات سكنية احتوت منشآت حرفية فقط ونصادف في محلة واحدة فقط تجمع خانات ومدارات.

ويسود هذا الاقتران بين الخانات والمدارات أيضاً في جميع المناطق الشرقية المنتشرة خارج الأسوار. وإذا افترضنا أن جميع الخانات القائمة على طول محوري بانقوسا وباب النيرب، كانت قد استخدمت كإسطبلات لجمال القوافل ومستودعات لتخزين المحاصيل الزراعية، خاصة الحبوب، فقد استخدم معظم الخانات، التي قامت في وسط الطرف الشرقي، كمراكز لعلف الماشية وتسمينها. ويستمر هذا النمط من التجمع داخل باب النيرب أيضاً. أما بالنسبة للمقاهي والأفران فتوجد في جميع هذه المحلات السكنية، في المواضع التي يرتادها الناس بكثرة سواء على أطراف المدينة أو على مقربة من الأسوار.

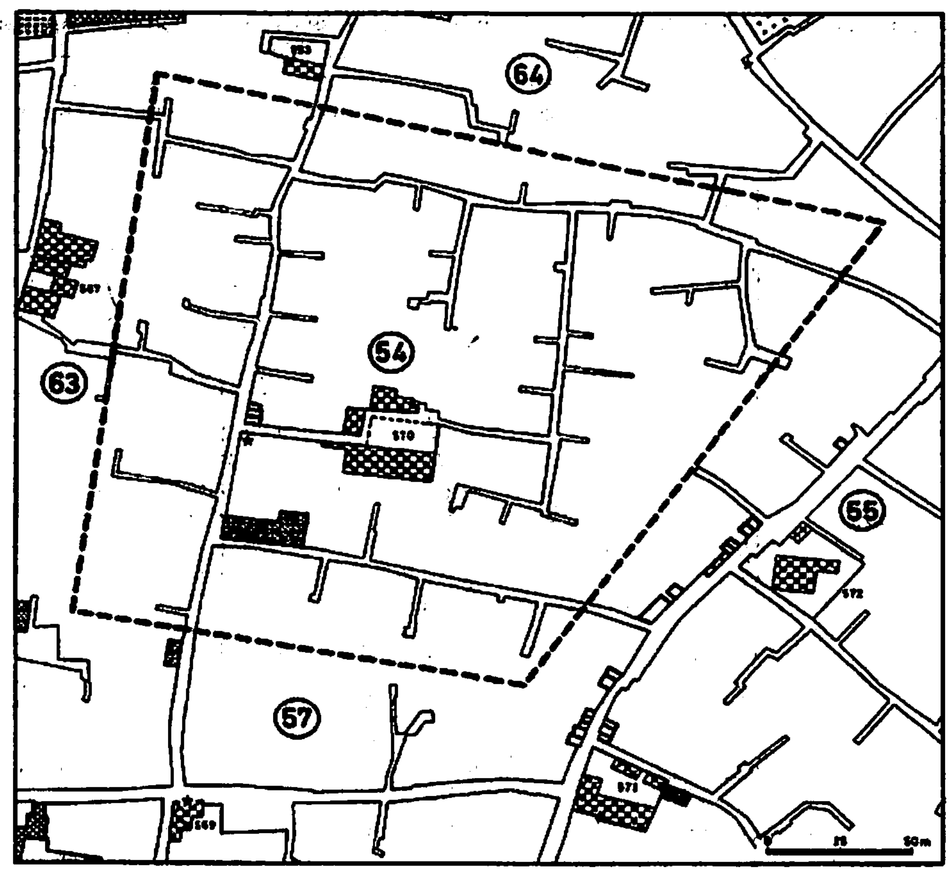
إن تجمع كافة أنماط المنشآت الاقتصادية على نحو متوافق نجده في المنطقة الواقعة داخل باب المقام، موزعاً على كل حال على محلتين سكنيتين متجاورتين، أما في منطقة " المدينه "، وبالرغم من تواجد جميع أنماط المنشآت الاقتصادية فيها، فنجد سيطرة الخانات المدنية إلى حد كبير. وبذلك نستنتج وجود أربعة أنماط رئيسة في تجهيز المحلات السكنية بالمنشآت الاقتصادية: الأول قائم على الحرف والمنتجات الزراعية (في الشمال والجنوب) والثاني قائم على المنتجات الزراعية وحدها (في الشرق) والثالث على المنشآت الحرفية لوحدها (في الشمال والجنوب) والرابع على التجارة ("المدينه"). وهناك حيث يلاحظ تمركز للمنشآت

الاقتصادية، على الدوام مهما كان نمطها، يوجد في العادة سوق يقوم على أطراف المحلة (انظر في هذا الخصوص أدناه ص ٧٧١-٨٠٠).

من ناحية كثافة المنشآت الاقتصادية التي وجدت في المحلات السكنية القديمة في حلب ـ الكثافة التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي في هذه المحلاتـ يمكن استنتاج أربعة مجموعات: فهناك محلات ذات نشاط اقتصادي رفيع المستوى وأخرى ذات نشاط متوسط وثالثة ذات نشاط منخفض ورابعة ذات نشاط معدوم أو بالأحرى ضعيف.

- تضم المجموعة الأولى محلات سويقة علي (محلة ٨)، جب أسد الله (محلة ١٣)، الأعجام (محلة ١٧)، المغازلة (محلة ١٩)، داخل باب النيرب (محلة ٢٠)، خان السبيل (محلة ٥٠)، أقيول / أغيور (محلة ٦٧)، قسطل الحرامي (محلة ٧٢)، خراب خان (محلة ٧٩)، عنتر (محلة ٨٠).
- وتضم المجموعة الثانية محلات داخل باب النصر (محلة ٧)، البندرة (محلة ١٠)، داخل باب المقام (محلة ١٨)، المشاطية (محلة ٤٤)، الضوضو (محلة ٥٧)، محمد بك (محلة ٥٩)، ابن نصير (محلة ٦٣)، الملندي (محلة ٦٦)، الألمه جي (محلة ٦٨)، تراب الغرباء (محلة ٧٥)، المرعشلي (ملحة ٧٦)، الطبلة (محلة ٨٤).
- وتضم المجموعة الثالثة داخل باب قنسرين (محلة ٤)، القصيلة (محلة ٢٢)، قاضي عسكر (محلة ٢٨)، جقورجق (محلة٥١)، الصفصافة (محلة ٦٢)، البساتنة (محلة ٧١)، بيت محب (محلة ٧٤)، جقور قسطل / العريان (محلة ٧٧)، الشمالي (محلة ٩٦).

■ أما البقية الباقية من المحلات السكنية في حلب فتميزت باحتوائها على عــدد قليل من الفعاليات الاقتصادية، التي يمكن تميزها من خلال منشآت اقتصادية متخصصة تترفع عن مستوى الدكاكين، أو تخلو منها. فقد كانــت محــلات سكنية محضة إذاً، بينما ساد اختلاط السكن بالفعاليات الاقتصادية في جميــع محلات المدينة الأخرى.



شكل رقم (٥٢): جب قره مان (محلة ٥٤)
نموذج عن المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار

لنمعن النظر الآن بمسألة تأمين خدمات المحلات السكنية المحضة، الصغيرة منها حتى المتوسطة، وذلك للتعرف على الحدود الدنيا لتخديم المحلات السكنية بالخدمات المدينية. وخلال ذلك لن نتعرض إلى المحلات السكنية القليلة، التي اقتصرت مكوناتها على الدور السكنية ولم يوجد فيها ما عدا ذلك أية منشآت أخرى (زقاق الأربعين ـ محلة ٧٣، وهو عبارة عن حي سكني مسيحي صغير، الغطاس ـ محلة ٩٢، وهو كذلك عبارة عن حي سكني مسيحي صغير، وحارة القرباط ـ محلة ٩٨، انظر ص ٣٠٠).

وبعد أن تبينا أن المقاهي والأفران لم تندرج تحت تخديم المحلات السكنية بالخدمات المدنية، وإنما قامت دائماً مع المنشآت الاقتصادية في المواضع المطروقة جداً من المدينة، عندها تبقى الأبنية الدينية والقساطل والحمامات فقط بمثابة خدمات مدينية فعلاً تم تأمينها للمحلات السكنية. وقد اختلفت المحلات السكنية عن بعضها فقط من خلال عدد الخدمات المدينية المتواجدة فيها وتبعاً لنوعها.

لقد تمثلت أدنى مرتبة من الخدمات بوجود مبنى ديني. وباستثناء التومايات (محلة ٩٣) التي وجد فيها كنسية فقط، فقد تمثلت الأبنية الدينية في الجوامع والمساجد والزوايا. وبذلك يمكن استنتاج اختلاف أساسي على صعيد تأمين الحد الأدنى من الخدمات بين المحلات السكنية المسيحية والإسلامية. ففي حين لم يعتبر وجود كنيسة في المحلة السكنية أمراً جوهرياً بالنسبة للمحلات السكنية المسيحية (ويبرهن على صحة ذلك قيام محلتين سكنيتين مسيحيتين بالكامل تقريباً بدون كنائس: زقاق الأربعين ـ محلة ٧٣، الغطاس ـ محلة ٩٢، وبالذات في المحلات السكنية الكبيرة نسبياً والتي شكل السكان المسيحيون نسبة كبيرة فيها لم تقم هناك كنائس)، كان الأمر على العكس تماماً بالنسبة للمحلات السكنية الإسلامية. فالمسلم يحتاج

إلى جامع أو إلى أي مبنى ديني آخر، يستطيع فيه إقامة صلواته، في المحلة السكنية التي يعيش فيها، حتى لو بلغت نسبة السكان المسيحيين في محلته ٩٦%، كما هو الحال في جسر الكعكة (محلة ٨٣) والشمالي (محلة ٩٦).

إلى هذه المجموعة من المحلات السكنية التي احتوت على مسجد أو جامع فقط تتبع محلات الدحدالة (محلة ١٥ ـ المحلة الوحيدة التي تقع داخل الأسوار من هذه المجموعة)، الدلالين (محلة ٤٢)، كتان (محلة ٦٠)، الأبراج (محلة ٦٤)، النوحية (محلة ٨١)، جسر الكعكة (محلة ٨٣)، القواس (محلة ٨٥)، المغربلية (محلة ٨٦)، العطوي الكبير (محلة ٨٧)، العطوي الصغير (محلة ٨٨)، الهزازة (محلة ٩١)، التومايات (محلة ٩٣ ـ المحلة السكنية التي ضمت كنيسة واحدة).

إن معظم هذه المحلات السكنية يقوم في شمال المدينة حيث توجد المحلات السكنية ذات المساحات الصغرى من ناحية وذات العدد القليل من المسلمين من ناحية أخرى، الأمر الذي يشكل حجة كافية لتفسير تمركز هذه المحلات السكنية المخدمة بالحد الأدنى من الخدمات في هذه البقعة من المدينة. أما عن وجود محلتين من نفس المجموعة في الشمال الشرقي وأخرى في أقصى الجنوب الشرقي فإن ذلك لا يدعو للدهشة. وبالنسبة للمحلة الوحيدة الواقعة ضمن الأسوار (الدحدالة، محلة ١٥) فهي تشكل بالنسبة للمنطقة الواقعة داخل الأسوار حالة خاصة، يفسرها صغر مساحتها.

وتشكل المرتبة التالية محلات سكنية احتوت فقط مبنى ديني وقسطل أو عدة قساطل. وتتمثل هذه المحلات في البستان (محلة ١٦)، قسطل المشط (محلة ٧٠)، الماوردي (محلة ٧٨)، الأكراد (محلة ٨٢)، الشمالي (محلة ٩٦)، وينطبق على هذه المحلات فيما يتعلق بالحجم والموقع ما ينطبق على محلات المجموعة

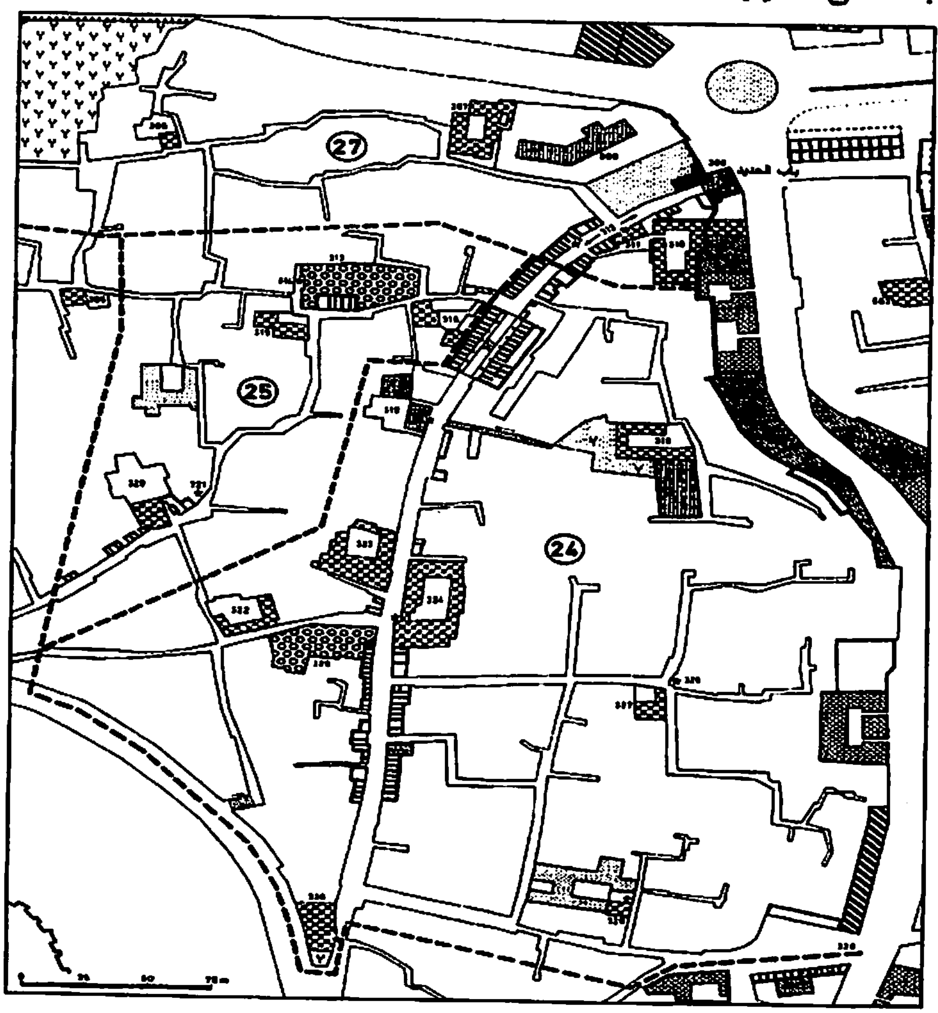
السابقة. ويميزها فقط حظها في أنها تقوم فوق شبكة المياه وفي أنها وجدت فاعل خير قام بإنشاء قسطل فيها.

وتحتل المرتبة التالية محلات سكنية احتوت جامعين [أو مسجدين] وقسطلاً خاصاً بها أو جامعين بدون قسطل. إن الاختلاف الأساسي بين هذه المجموعات والمجموعة السابقة يتمثل عادةً في كبر حجم المحلة السكنية. وسأوفر على نفسي استعراض هذه المحلات السكنية منفردة لأن حتمية تخديم المحلات السكنية بالمنشآت الحضرية يفترض أن تبرز فيما يلي. وعلى نحو مماثل فإن حجم المحلة وموقعها أيضاً بالإضافة إلى وجود فاعل خير يعتبر عاملاً حاسماً في وجود حمام في المحلة، إضافة إلى المباني الدينية والقساطل.

إن المحلات السكنية المحضة التي احتوت حماماً عاماً تصادفنا أول ما تصادفنا عند استعراض المحلات التي احتوت ثلاثة مباني دينية داخل الأسوار، في محلتي الطنبغا (محلة ٢١) وأوغل بك (محلة ٢٣). وهناك محلة سكنية واحدة (البلاط الفوقاني ــ محلة ٥٣) تندرج تحت المجموعة التي تحتوي جامعاً واحداً وحماماً أيضاً. إلا أنها وفق تحديدنا للمحلات السكنية لا تشكل محلة سكنية محضة لوجود فرن فيها أيضاً. الأمر نفسه ينطبق على جميع المحلات الصغيرة الأخرى أيضاً التي قامت خارج الأسوار واحتوت حماماً عاماً (الشمالي ــ محلة ٩، البساتنة ــ محلة ٧١، جقور قسطل / العريان ــ محلة ٧٧).

إن بقية المحلات السكنية المحضة التي احتوت حماماً، كما هو الحال بالنسبة لمحلتي الطنبغا (محلة ٢١) وأوغل بك (محلة ٢٣)، توجد داخل الأسوار. وتتمثل هذه المحلات في العقبة (محلة ٢)، الفرافرة (محلة ٦)، المصابن (محلة ١١)، بحسيتا (محلة ١٢)، وتضم جميع هذه المحلات أكثر من ثلاثة جوامع كما احتوى

بعضها أيضاً حداً أدنى من المنشآت الاقتصادية ويسمح حجم المحلات السكنية بالإبقاء على تسميتها محلات سكنية.



شكل رقم (٥٣): البياضة (محلة ٢٤) ومستدام بك / المستدامية (محلة ٢٥) والجبيلة (محلة ٢٧) نموذج عن محلات سكنية كبيرة داخل الأسوار

وبناءً على الحد الأدنى من الخدمات لمحلة سكنية، الذي تمثل في وجود مبنى ديني واحد، فقد تبين لنا أن حجم المحلة السكنية وموقعها قد حددا على نحو حاسم الخدمات الموجودة فيها. إن المحلات السكنية التي تتدرج تحت أخفض ثلاثة مراتب في تأمين الخدمات تنتشر، باستثناء واحدة منها، خارج الأسوار. أما داخل الأسوار، على الأخص هنا بشكل واضح المنطقة التي كانت محاطة بالسور الأيوبي (انظر أعلاه ص ٤١٨ وما بعد)، فإن عدد المباني الدينية في كل محلة سكنية (هنا نتكلم عن المباني الدينية الإسلامية فقط باستثناء الكنيسة التي هجرت مع الأيام والتي تقوم في الجلوم ــ محلة ١ وباستثناء الكنيس اليهودي القائم في بحسيتا ــ محلة ١١) وتنوع أنماطها يزداد بشكل يثبت عدم جدوى الاستمرار في ترتيب المحلات السكنية تبعاً للخدمات الموجودة فيها. ولنتناول الآن بالبحث أمثلة واقعية يمكن اعتبارها أمثلة نموذجية عن أنماط تخديم معينة. سنعمد في البداية إلى تقديم أمثلة عن المحلات السكنية المحضة ومن ثم عن المحلات التي يكون فيها اختلاط المنشآت الاقتصادية بالسكن خفيفاً وفي الختام عن سويقة علي (محلة ٨) التي يبلغ فيها الاختلاط بين الوظائف ذروته.

من الأمثلة الجيدة عن أدنى المراتب في تأمين الخدمات تبرز محلتان سكنيتان إسلاميتان متجاورتان، ترتبطان بمحور باب النيرب إلى الشمال منه، وتتمثلان في الدحدالة (محلة ١٥) والبستان (محلة ١٦) (انظر الشكل ٥١). تقع المحلتان مباشرة داخل السور الشرقي المملوكي ويتم تخديمهما من الشمال على نحو مشترك، كما يتم الوصول إليهما من الجنوب عبر زقاق يمتد في كل منهما منبثقاً عن محور باب النيرب. إن الدور السكنية التي تقوم إلى الشرق وإلى الغرب من الزقاق الشرقي، الذي يتم الوصول عبره إليها، تتبع محلة الدحدالة.

وما عدا بيوتها التي تبلغ ٢٨ بيتاً يوجد في المحلة تربة العلمي (دليل ٣٥٢) التـــي حولت في العصر الأيوبي إلى مسجد للمحلة. وبخصوص الماء فقد تم الحصول عليه من خارج المحلة. وفي حين يوجد في هذه المحلة زقاق مسدود واحد، فإنه يوجد في محلة البستان المجاورة ستة أزقة مسدودة. إن الدور السكنية في محلـــة البستان تمتد على نحو أعمق في الجزيرة التي يشكلها الزقاقان اللـــذان يخـــدمان المحلتين وتحتاج لذلك إلى طرقات تخديم إضافية. وكما هو الحال في المحـــلات السكنية المتجاورة تتبع هنا أيضا الدور السكنية المنتشرة على طرفي الزقاق إلى نفس المحلة. وإلى جانب المسجد الذي يوجد فيها، والذي يعتبر أصغر من مسجد المحلة المجاورة وأقل جمالاً، حازت المحلة على قسطل، فقد مر فرع من شبكة المياه بالجامع متجهاً نحو باب النيرب (انظر الشكل رقم ٤٣). ومع أن بوابات هذه المحلة السكنية لم تعد قائمة اليوم، إلا أنه يمكن بالتأكيد الاستدلال على مواضعها السابقة عند نهايتي كلٍ من الزقاقين. إن حدود هاتين المحلتـــين تحـــددها هنـــا بوضوح في الشرق والشمال والغرب الجدران الخلفية للبيوت التي يتم الوصول إليها عن طريق أزقة هاتين المحلتين وعن طريق الأزقة المســـدودة المتفرعـــة عنهما، بينما ترسم الحدود الجنوبية الجدران الخلفية للمباني التي يدخل إليها من محور باب النيرب. وهذا يعني أن الخان الذي يقوم جنـــوبي جـــامع الدحدالـــة لا يعود في تبعيته إلى المحلة السكنية.

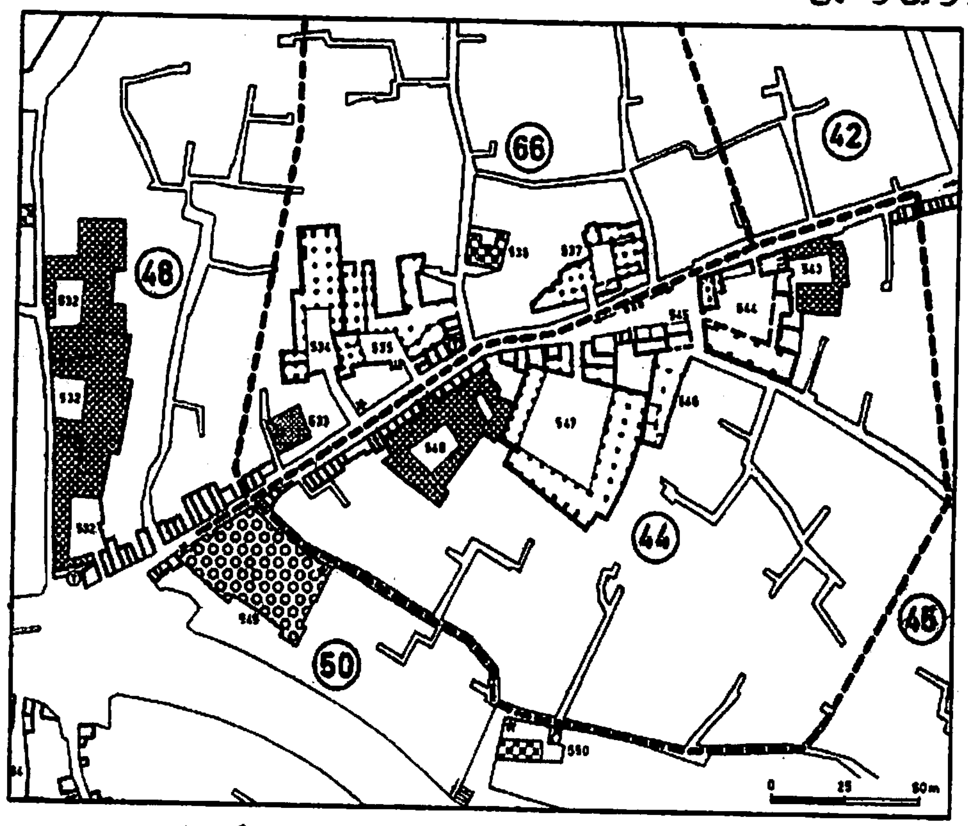
وتتبع محلة جب قره مان (محلة ٥٤، شكل ٥٢) مرتبة أعلى من سابقتها في تأمين الخدمات. فقد وجد فيها جامعان وقسطل. كما وجد فيها أيام الغزي خـــان بالإضافة إلى ذلك، إلا أنه لم يبق منه أي أثر. واليوم تستخدم هذه المحلة للسكن فقط. إن شكلها الأساسي عبارة أيضاً عن جزيرة تشكلها أربعـــة أزقـــة، إلا أن

حدودها لا تتبع حدود الجزيرة. فهي تمتد في الشمال والغرب والجنوب إلى ما بعد حدود الجزيرة، أما من جهة الشرق فتتوغل في الجزيرة محلة صاجليخان التحتاني (محلة ٥٥). ويقوم الجامع (جامع البكرجي، دليل ٥٧٠)، الذي لا يزال موجوداً حتى اليوم، في مركز المحلة تقريباً. فقد تم ربط هذا الجامع بشبكة المياه (انظر أعلاه شكل ٤٣). وعند أول الزقاق المفضي إليه من جهة الغرب قام هناك قسطل، وإلى الجنوب الغربي منهم قام على أغلب الظن الجامع الآخر، الذي لم يعد له وجود اليوم. إن الشوارع الممتدة في الجهة الغربية والشرقية شكلت محاور ربط مع المحلات الأخرى. أما بوابات المحلة فربما قامت عند نهايات الشوارع الممتدة شرق غرب وبالتأكيد عند مدخل الزقاق المسدود في الجهة الشمالية.

إن موقع جامع محلة جب قره مان، الذي يقوم في وسطها، يميزها عن المحلات السكنية المجاورة لها في الجهة الشرقية، التي قامت جوامعها، كما يوضح الشكل (٥٢)، على الشارع الذي يتم العبور عن طريقه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي.

لنلتفت الآن مباشرة إلى المحلات السكنية الثلاثة المتجاورة الواقعة داخل باب الحديد (شكل ٥٣). التي تعد اثنتان منها محلات سكنية محضة، وهما مستدام بك / المستدامية (محلة ٢٥) والجبيلة (محلة ٢٧)، اللتان يفترض أنهما تمثلان المحلات السكنية الكبيرة الواقعة داخل الأسوار، كالعقبة (محلة ٢) والفرافرة (محلة ٦)، اللتين لم يعد من الممكن اعتبارهما أمثلة على ذلك بسبب التعدي الكبير الذي طرأ على بنيتيهما من جراء شق شوارع ونشوء أبنية جديدة على أطرافها. أما بالنسبة للبياضة (محلة ٢٤) المجاورة لمحلتي مستدام بك / المستدامية والجبيلة

فلم تعد محلة سكنية محضة. فقد احتوت إلى جانب سوقها قيسريتين ومدارين وفرنين ومقهى.



شكل رقم (٥٤): المشاطية (محلة ٤٤) والملندي (محلة ٦٦)

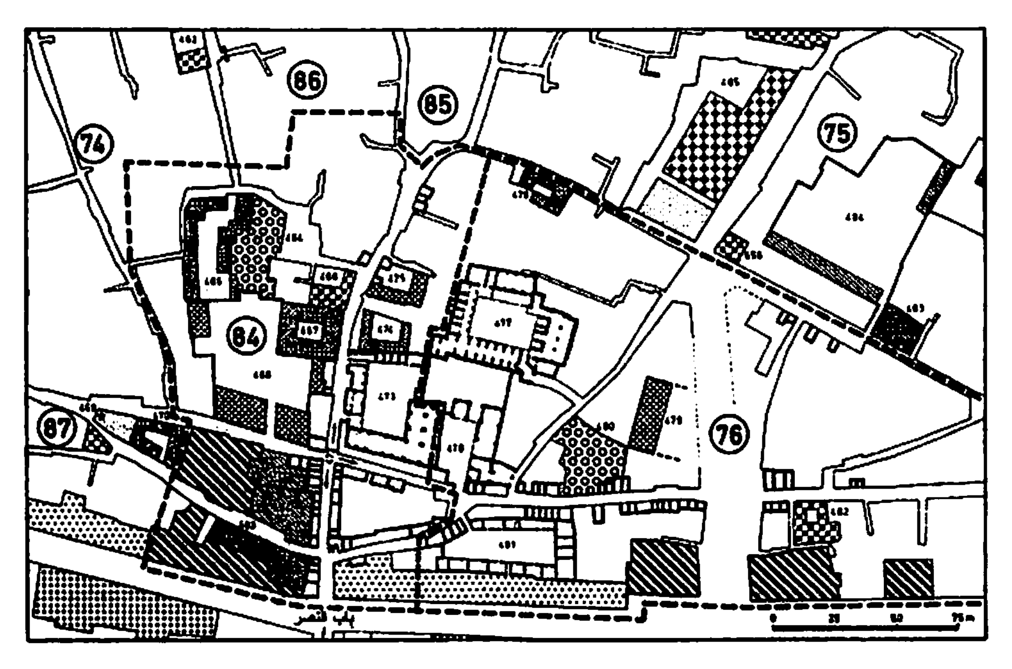
نموذج عن المحلات السكنية المختلطة الوظائف

واحتوت الجبيلة، التي امتدت متجاوزة محور باب الحديد باتجاه الشرق، ثلاثة مدارس (بقي منها مدرسة العجمي - دليل ٣٠٧، والمدرسة الأتابكية ـ دليل ٣١٠) وثلاث جوامع (بقي منها جامع أبو الشامات ـ دليل ٣٠٦، وجامع الشيخ محمد الزركشي - دليل ٣١١) وثلاثة قساطل والعديد من الأضرحة والمزارات في المقبرة الموجودة

في طرفها الغربي. يتم الوصول إلى هذه المحلة عبر زقاق يتفرع عن محور باب الحديد ومن الغرب عبر زقاقين آخرين يربطانها بمحلتي مستدام بك/المستدامية (محلة ٢٥) وشاهين بك (محلة ٢٦) اللتين تقعان إلى الجنوب منها.

على نحو مشابه تنعزل محلة مستدام بك / المستدامية عن الخارج. عبرها يمر شارع ينبثق من محور باب الحديد ويتفرع في الشمال منها ليربطها مع محلة شاهين بك المجاورة لها، كما يتفرع عنه في الجنوب فرع يربطها بالبياضة (محلة ٢٤). وإذا كانت الجبيلة (محلة ٢٧) قد احتوت إلى جانب القساطل أبنية دينية فقط، فقد احتوت مستدام بك / المستدامية حماماً أيضاً (حمام بلبان ــ دليل ٣١٣). ولا تزال جوامع المحلة الثلاث (جامع بلبان ــ دليل ٣١٥، جامع الإكنجي ــ دليل ٣١٦، جامع المستدامية – دليل ٣٢٠) التي يرد ذكرها عند الغزي قائمة حتى الآن، أما المدرسة التي يذكرها الغزي فلم يعد لها وجود اليوم. وقد وجد في هذه المحلة أربعة قساطل وحوض التوزيع الرئيس لشبكة المياه الممتدة داخل الأسوار (انظر أعلاه ص ٤٨٥).

أما البياضة (محلة ٢٤) فيخترقها على نحو مغاير للمحلات السكنية المجاورة أحد المحاور الرئيسة في المدينة. الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى نشوء سوق على مقربة من الباب وإلى تجمع منشآت حرفية هنا. إلى الجنوب الغربي من هذا السوق المسقوف (دليل ٣١٧) قامت إحدى القيسريتين اللتين وجدنا في هذه المحلة، وقامت الأخرى إلى الشمال من جامع البياضة (دليل ٣٢٤). وتمثلت المنشآت الاقتصادية الأخرى التي وجدت في البياضة (محلة ٢٤) بمدارين وفرنين ومقهى. وتكونت الخدمات المدينية التي وجدت في هذه المحلة من خمسة جوامع



شكل رقم (٥٥): المرعشلي (محلة ٧٦) والطبلة (محلة ٨٤)

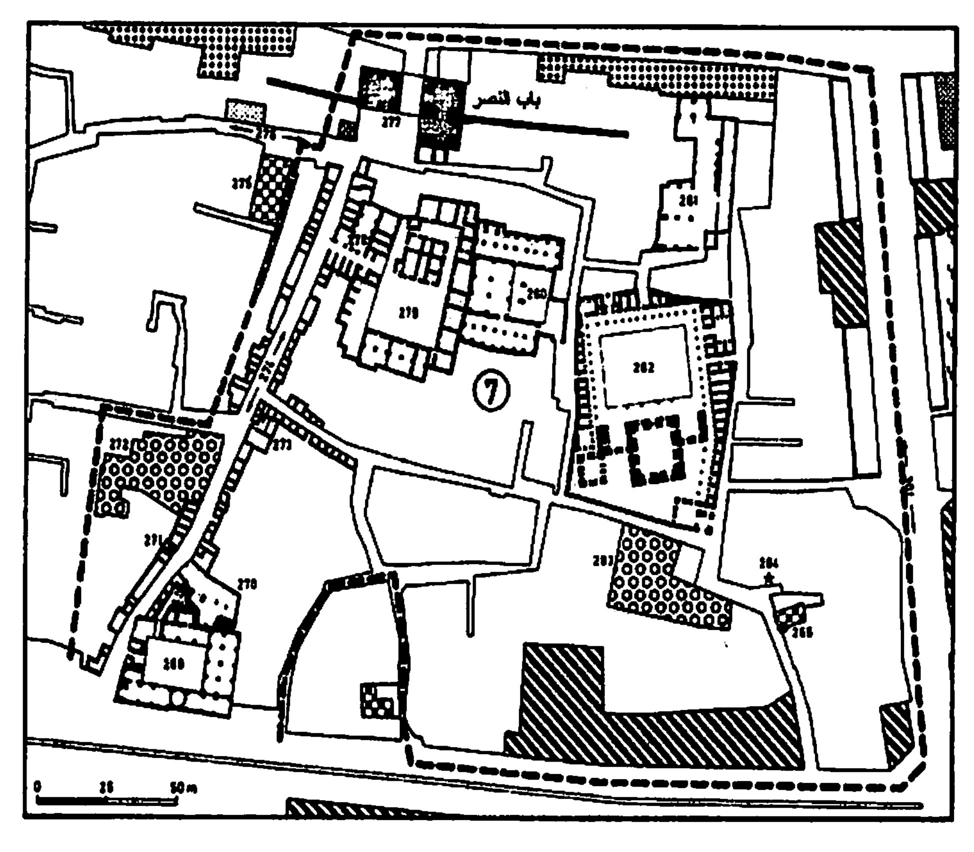
المحلتان السكنيتان الواقعتان خارج باب النصر

ذكرها الغزي أيضاً (جامع زقاق الدولاب ــ دليل ٣٢٢، جامع البياضة ــ دليل ٣٢٤، جامع الملطي ــ دليل ٣٢٧، جامع السنكري ــ دليل ٣٢٩، جامع الحموي ــ دليل ٣٣٠)، وتكية (التكية الإخلاصية ــ دليل ٣٢٣) وأربعة قساطل وحمام (حمام البياضة ــ دليل ٣٢٥). وقد ارتبطت بنية الحي كلها بدون شك بمحور باب الحديد، الذي قامت عليه جميع الأبنية الهامة. مع ذلك يبدو أن شبكة الأزقة المسدودة، التي امتدت متوغلة في عمق المنطقة الشرقية من هذه المحلة، قد وُجدت لتأمين الخصوصية. فقد شكلت هذه المنطقة مع ما وجد فيها من جامع وسبيل محلة صغيرة ذات خدمات من المرتبة الدنيا تسنى لها أن تنعزل عن الشوارع الرئيسة في الغرب والجنوب.

بتناولنا للبياضة (محلة ٢٤) نكون قد وصلنا في البحث إلى المحلات السكنية المختلطة الوظائف. وقبل أن نتناول محلتين من هذا النمط تقعان داخل الأسوار، لنتراجع مرة أخرى إلى خارج الأبواب. ولنمعن النظر في البداية في محلتي المشاطية (محلة ٤٤) والملندي (محلة ٦٦) اللتين تقعان، على مقربة من البياضة (محلة ٢٤) خارج باب الحديد، على محور بانقوسا. إن الحد الفاصل بين هاتين المحلتين يمر هذه المرة في منتصف الشارع. ومنشآتها الاقتصادية متوافقة تماماً مع وظيفة محور بانقوسا. وهي عبارة عن خانات من نمط خانات الضواحي، استخدم اثنان من الخانات الثلاثة التي توجد في محلة الملندي كإسطبلات للجمال واستخدم الثالث لتخزين الحبوب (انظر الغزي، ج٢، ص ٤٠٧). وكان لخانات المشاطية وظيفة مشابهة أيضاً ارتبطت بشحن الحبوب وتجارتها.

إن جامع الملندي (دليل ٥٣٦) جامع صغير جداً، أما جامع المشاطية (دليل ٥٤٤) فعلى العكس من ذلك، إذ يعتبر من أجمل الجوامع التي انتشرت في الشمال الشرقي من المدينة. وقد زودت المحلتان بالماء من قساطل خاصة بهما توزعت على محور بانقوسا، الذي تبعت مساره القناة الرئيسة لشبكة مياه حلب (انظر الشكل ٤٣). وأمكن استخدام الحمام (حمام الرقبان ــ دليل ٥٤٩)، الذي يقوم عند أول المحلتين ويتبع محلة خان السبيل (محلة ٥٠) المجاورة من قبل سكان المحلتين بسهولة تامة.

ومع أن محلتي المرعشلي (محلة ٧٦) والطبلة (محلة ٨٤)، اللتين تقعان خارج باب النصر، قد فقدتا الكثير من طابعهما الأصلي، إلا أنهما بالرغم من ذلك لا تزالان تشكلان أفضل المحلات السكنية، المنتشرة أمام الأبواب، التي



شكل رقم (٥٦): محلة داخل باب النصر (محلة ٧)

يمكن التعرف عليها. فيهما صبت شرايين الحركة والمواصلات المتدفقة من الشمال وكانتا بنفس الوقت مراكز حرفية هامة. وقد احتوت محلة المرعشلي (محلة ٧٦) جامعاً (المرعشلي ــ دليل ٤٨٢) وثلاثة قساطل (وجدت على مسار شبكة المياه، انظر الشكل ٤٣) وحماماً (أوج خان ــ دليل ٤٨٠) وخاناً قديماً (أوج خان ــ دليل ٤٧٨) ومصبنة (الزنابيلي ــ دليل ٤٧٧) وقيسارية (أوج خان – دليل ٤٨١) ومقهى. ومن الشرق إلى الغرب اخترق المحلة سوق النحاسين (دليل ٤٧٢) الذي ضم ١٠٠ دكان تقريباً. ولا تزال جميع الأبنية التي تم التطرق إلى ذكرها ما عدا

المقهى والقساطل قائمة حتى اليوم. أما محلة الطبلة (محلة ٨٤) التي تحد المرعشلي (محلة ٧٦) غرباً، فقد خضعت منشآتها الاقتصادية منذ بداية القرن العشرين الميلادي إلى تغيرات كبيرة. لقد مثلت الطبلة (محلة ٨٤) أحد الأحياء النموذجية التي وجدت على مقربة من الأبواب. فقد احتوت بعض الخانات، التي استخدمت لإقامة الغرباء، وإسطبلات للجمال ومخازن للأخشاب وورشات نسيج عديدة. أما على صعيد المنشآت المدينية فقد وجد فيها جامعان (أحدهما جامع الزكي ـ دليل ٤٧٣، الذي لا يزال موجوداً) وزاوية (الشيخ بعاج ـ دليل ٤٦٦) وحمام (القواس ـ دليل ٤٦٤). وقد شكلت كلتا المحلتين وحدة متكاملة طغت أهميتها الاقتصادية على دورهما كمحلتين سكنيتين إلى حد بعيد.

لقد لعبت المحلتان اللتان وجدتا أمام باب النصر دور "المصفاة" بالنسبة لمحلة داخل باب النصر (محلة ٧) الواقعة داخل الباب. فقد بقي خارج الباب كل ما هو ملوث ومرهق وقذر ومسبب للضجيج، وبذلك تسنى لهذه المحلة الغنية بالبيوت الكبيرة والأبنية الخدمية الجميلة والمنشآت الاقتصادية الكبيرة أن تتطور داخل الأسوار، وأن يتم فيها السكن وتدبير شؤون الحياة في مستوى أرقى بكثير مما كان عليه الحال خارج الأسوار.

على طول محور باب النصر يمتد داخل الأسوار سوق، ضم فيما مضى قهوتين (قهوة السياس ـ دليل ٢٧٠، قهوة العجيمي ـ دليل ٢٧٨) وجامعين (المهمندار ـ دليل ٢٦٩، المضماري ـ دليل ٢٧٣) وحماماً (القاضي ـ دليل ٢٧٢) وقيسرية كبيرة (الملقية ـ دليل ٢٧٩). من هذا المحور يتم تخديم المناطق الشرقية من المحلة عن طريق زقاقين. وإلى الشرق من قيسرية الملقية (دليل ـ ٢٧٩) مباشرة توجد مصبنة (الزنابيلي الأولى ـ دليل ٢٨٠)، وعلى مسافة غير بعيدة عنها

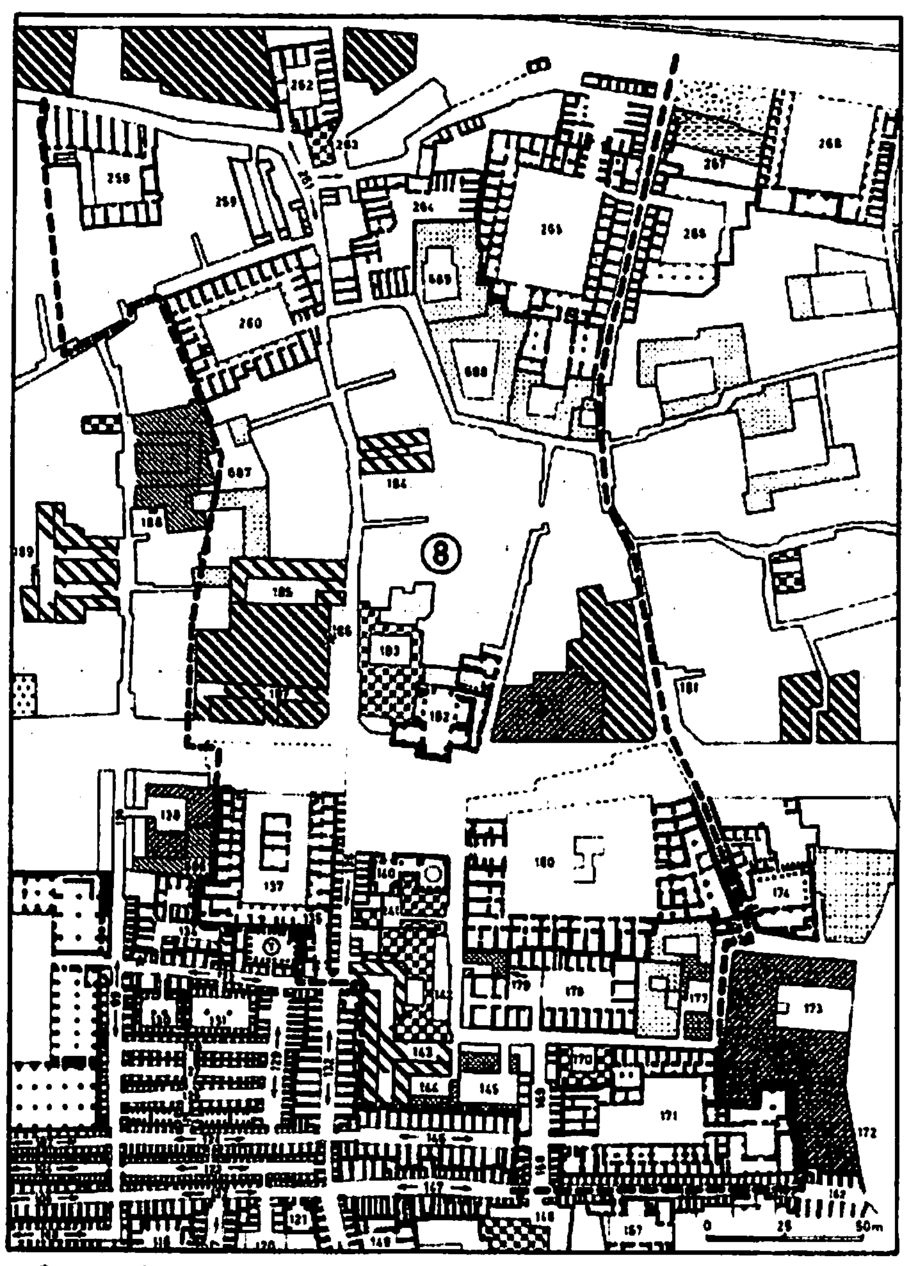
باتجاه الشمال الشرقي توجد مصبنة أخرى (الجبيلي ــ دليل ٢٨١). أما نــواة هــذا الحي فتشكلها المدرسة العثمانية (دليل ٢٨٢)، التي يقوم مقابلها في الجنوب حمــام أزتيمور (دليل ٢٨٣). وإلى الشرق من ذلك يوجد على استمرارية الزقاق الفاصل بين المدرسة والحمام جامع قــديم (الشــيخ علــي الهنــدي ــ دليــل ٢٨٥) وســبيل (الناصري ــ دليل ٢٨٤). من هنا يفضي الزقاق المتجــه جنوبــاً إلــى الفرافــرة (محلة ٦)، وفي هذا الزقاق تقوم مدرسة (القرناصية ــ دليل ٢٩٧) التي تتبــع هــذه المحلة أيضاً وتقوم جنوبي الشارع [شارع السجن] الذي يخترق المدينــة القديمــة والذي هتك الترابط العضوي الذي كان قائماً بين محلتي داخــل بــاب النصــر (محلة ٧) والفرافرة (محلة ٦). وقد زودت هذه المحلة بالماء عــن طريــق عــدة قساطل، ومقابل باب النصر قام مدار شكل الطابق العلوي منه فندقاً.

في الجنوب الغربي تتصل بمحلة داخل باب النصــر (محلــة ٧) المحلــة التجارية الحرفية الواسعة النطاق الممتدة حتى داخل سوق " المدينه " والمعروفة بسويقة علي (محلة ٨). وبالرغم من عدد بيوتها الذي يبلغ أكثر مــن ١٠٠ بيــت وعدد سكانها الذي يتجاوز ١٠٠٠ نسمة فقد كانت ولا تــزال مركــزاً تجاريــاً وحرفياً، وتشكل هذه المحلة جسراً بين سوق " المدينه " وبين محور باب النصر الذي يعتبر أهم محور في المدينة. وبتناولنا للمحلات الثلاثة السابقة ولهذه المحلة نكون قد أحطنا بقطاع يمتد من المنطقة الواقعة خارج البــاب الشــمالي حتــى المحور الرئيس لسوق " المدينه ". إن الاختلاف في تخديم المحلات ضمن هــذا السياق يفترض أن يوضح كيفية صياغة ملامح الأحياء القريبة مــن الأســوار والأحياء المركزية في المدينة.

لقد احتوت سويقة علي حوالي مستهل القرن العشرين تسعة خانات (الصابون ــ دليل ١٣٧، الجورة ــ دليل ١٤٥، خاير بك ــ دليل ١٧١، الكتان ــ دليل ١٧٨، الوزير ــ دليل ١٨٠، إسطنبول ــ دليل ٢٥٨، حاج موسى ــ دليل ٢٦٠، الأعوج ــ دليل ٢٦٤، قورد بك / قرطبة ــ دليل ٢٦٥) ولا تزال جميع هذه الخانات موجودة حتى هذا اليوم. علاوة على ذلك فقد وجد هنا قيسريتان (بقيت منهما قيسرية خان الكتان ــ دليل ١٧٩) وفرنان ومصبنتان وثلاثة مقاهي (جميعها لا وجود لها اليوم).

وضمت منشآتها الخدمية ثمانية جوامع (لا يزال منها جامع الفستق ــ دليل ١٤٠ وجامع الحيات – دليل ١٧٢ وجامع الحاج موسى – دليل ١٨٣) ومدرستان (الجردكية ــ دليل ١٤١ والصلاحية ــ دليل ١٧٠) وزاويتان (بقيت منهما زاوية أصلان داده ــ دليل ١٤٢) ومكتب وثمانية قساطل وحمام (لم يبق منها سوى مواقع بعض القساطل). إن شريان هذه المحلة الرئيس يتمثل في الزقاق المنبثق عن السوق والممتد شرقي خان الصابون (دليل ١٣٧) أما الثانوي فيتمثل في الزقاق الممتد شرقي خان الوزير (دليل ١٨٠) والمتجه شمالاً والذي يلتقي مع الشريان الرئيس شمالي خان قورد بك (دليل ٢٦٥).

داخل هذه المحلة نكتشف تركيبة عمرانية فريدة. تشكل بدايتها ونهايتها مجموعات من الخانات، وثمة دكاكين تصطف على المحور الرئيس الرابط بينها. إن قيام مجموعة من الخانات شمالي السوق الرئيس في منتصف الطريق الممتد بين باب النصر وسوق " المدينه " لا يمكن تفسيره، أو بمعنى آخر لا يمكن إرجاع نشأة هذه الخانات إلا إلى أهمية المحور الشمالي الذي فاقت أهميته جميع المحاور الأخرى.



شكل رقم (٥٧): سويقة علي (محلة ٨) نموذج عن المحلات السكنية المركزية

هل يزخر مفهوم "المحلة " أو "الحارة " في حلب بالحياة والمغـزى إذاً، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك أعلاه؟ إن الجواب على ذلـك يتمثـل كمـا يبـدو بالإيجاب. وبعيداً كل البعد عن محاولة القيام بوضع نظرية عن المحلات السكنية في حلب، يمكن أن يتمخض عنها تعريف لمفهوم المحلة السكنية في حلب. فقد تم توضيح ماهية المحلة السكنية، وكيفية اختلاف محلة عن أخرى من وجهات نظر معينة، كما تم توضيح طبيعة التركيبة السكانية في المحلات السكنية المتفرقة وفي مجموعات المحلات السكنية من وجهات نظر أخرى، وكذلك الملامح المتميـزة الناتجة عن ذلك وطبيعة الخدمات والمنشآت الموجودة فـي المحـلات السـكنية ووظائفها الممكن استقراءها من خلال ذلك. وبشـكل أو بـآخر فقـد تجسـدت المحلات السكنية كوحدات مستقلة مختلفة فـي المسـاحة والتركيبـة السـكانية والمكونات، كانت لها دلالتها على مستوى المدينة فقط وقـد شـكلت المعـايير الوظيفية والأسس الاقتصادية الناظمة لها الإطار الخارجي لكيان المحلـة الـذي شغله الناس بتصوراتهم عن الحياة وتصريف أمور المعيشة في حركـة دائمـة وتحول مستمر.

فهرس الخرائط

(الخرائط الخمس لا ترد بين دفتي الكتاب وإنما في إضبارة خاصة ملحقة)

فهرس أشكال الجزء الأول

فهرس محتويات

(الجزء الأول)

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الطبعة الأولى / ٢٠٠٧

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة